



تاريخ الفكر الاقتصادي

د. محمد عمر أبو عيذه د. عبد الحميد محمد شعبان

الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات

تاريخ الفكر الإقتصادي

د. محمد عمر أبو عيده د. عبد الحميد محمد شعبان

2009

• اسم الكتاب :	تاريخ الفكر الإقتصادي
• تأليف :	د. محمد عمر أبو عيده د. عبد الحميد محمد شعبان
• الناشر :	الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة
• تاريخ الطبعة :	2008/12
• رقم الإيداع :	2008/23887
• الترقيم الدولي I.S.B.N.	978-977-477-001-2
• الحقوق :	جميع حقوق النشر محفوظة للناشر
• العنوان :	ص.ب: 203 مكتب بريد هليوبوليس - مصر الجديدة 11757 القاهرة - جمهورية مصر العربية
• البريد الإلكتروني :	info@uarab.net u_arab@yahoo.com
• الموقع الإلكتروني :	www.uarab.net
• موبايل :	002 - 010 - 1763677 002 - 010 - 3401184

مقدمة المقرر

مرحباً بك عزيزي الدارس إلى مقرر "تاريخ الفكر الاقتصادي" (4221).
يتألف هذا المقرر من إحدى عشرة وحدة دراسية تتناول الموضوعات الرئيسية الآتية:
أصل علم الاقتصاد، وأهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي، ومساهمات أفلاطون وأرسطو، ونشأة الرأسمالية في العصور الوسطى، الهيكل العام والنشاط الاقتصادي في الإسلام والاختلافات الجوهرية بين الفكر الإسلامي والفكر الاقتصادي الوضعي. مفهوم الرأسمالية التجارية، العوامل التي شكلت الماركنتيلية ومبادئها والخطوط العريضة للنظريات الميركنتيلية والمركنتيلية الجديدة وتقويم الماركنتيلية، مفهوم الفكر الاقتصادي الطبيعي، المدرسة الطبيعية والعوامل التي ساهمت في ظهور الطبيعيين، المذهب الطبيعي والسياسات والتطبيقات العملية للمذهب الطبيعي، وتقويم الفكر الطبيعي والانتقادات التي وجهت للطبيعيين، المدرسة الكلاسيكية ونظريات كل من آدم سميث، ريكاردو، مالتس وجون ميل، وتقويم المدرسة الكلاسيكية، النظام الماركسي، خصائص ومميزات الماركسية، والأفكار الاقتصادية العامة لماركس، النظريات الاقتصادية الماركسية، رأس المال وانهيار الماركسية، المدرسة الحديثة، نشأتها وتطورها وأهم أعلامها والإطار الفكري العام والانتقادات التي واجهتها، مارشال والقوانين الاقتصادية، نظريات مارشال في تحليل التوازن والاحتكار والتوزيع والصرف وعناصر الرفاه الاقتصادي، تطورات الفكر الاقتصادي ما بعد مارشال في المنافسة والاحتكار والأرباح والنشاط والدورات الاقتصادية، وبيجو واقتصاد الرفاه، الاقتصاد الكينزي والاقتصاد الجزئي والكلي، ونظرية الاستخدام والبطالة، والاستهلاك وقانون كينز النفسي، والاستثمار، والتضخم، والدورات الاقتصادية، السياسات المالية والنقدية، كينز والاقتصاد الكلاسيكي والعالمي واقتصاديات النمو والانتقادات الموجهة للاقتصاد الكينزي، تطورات الاقتصاد الكينزي في إدارة الاقتصاد ودور الحكومة، والنقود والتدخل الاقتصادي العالمي، والاستخدام والتضخم والنمو والرفاه والهيكل الاقتصادي، والمدرسة النقدية، وطريقة كامبردج والرصيد النقدي، ومساهمات المدرسة السويدية ومدرسة شيكاغو.

ترد في ثانيا المقرر مجموعة من أسئلة التقويم الذاتي والتدريبات مع حلول وتطبيقات نموذجية تقع في نهاية كل وحدة. وقد حرصنا على توفير العدد المناسب من هذه التدريبات بهدف ترسيخ التعلم وتعزيزه لديك بصفة عامة.

أهداف المقرر:

- ينتظر منك- عزيزي الدارس- الدارس بعد دراسة هذا المقرر وتنفيذ القراءات المساعدة والتدريبات الواردة فيه، أن تكون قادراً على أن:
- 1- تعرف أصول الفكر الاقتصادي ونشأته بين المجتمعات.
 - 2- تستكشف أفكار المفكرين الاقتصاديين العظام.
 - 3- تعرف العديد من رجال الاقتصاد الذين سجلوا أفكاراً اقتصادية ونظريات عظيمة.
 - 4- تعرف النظريات الاقتصادية القديمة من أجل فهم علم الاقتصاد الحديث والحياة الاقتصادية المعاصرة.
 - 5- تدرك أن تيار المعرفة الاقتصادي أغزر بكثير من أن يلم به مذهب واحد أو مدرسة واحدة.
 - 6- تدرك أن كثرة الآراء في الاقتصاد وارتباطها بالبيئة والزمن الذي ظهرت فيه.
 - 7- تعرف الاقتصاد فكر متجدد دائماً يلائم العصر الذي وجد فيه.
 - 8- تبين الاختلافات الجوهرية بين المدارس الاقتصادية المختلفة.
 - 9- تعرف أن الفكر الاقتصادي توسع وتطور ولكن لم يصل بعد إلى المثالية.
 - 10- تبين مساهمات الفكر الاقتصادي في تطوير المجتمعات والنشاطات الاقتصادية فيما بينها.
 - 11- تعرف قوة الدول والمجتمعات ونفوذها جاءت من قوة الفكر الاقتصادي.
 - 12- تعرف العديد من الأفكار الاقتصادية ما زالت على محك العمل والإنتاج حتى يومنا هذا.
 - 13- تفهم وتدرك خيال النقاش الاقتصادي في الوقت الحاضر.
 - 14- تقف على الأفكار الاقتصادية القديمة التي ما زالت صالحة للتطبيق في الوقت الحاضر.

محتويات المقرر

رقم الوحدة	عنوان الوحدة	الصفحة
(01)	مدخل إلى تاريخ الفكر الاقتصادي	1
(02)	الفكر الاقتصادي الإسلامي	41
(03)	الرأسمالية التجارية	87
(04)	الفيزوقراطية (الطبيعيون)	135
(05)	المدرسة الكلاسيكية	177
(06)	الماركسية	285
(07)	المدرسة الحديثة	331
(08)	المدرسة الكلاسيكية الحديثة	375
(09)	الاقتصاد الكينزي	455
(10)	الفكر الاقتصادي الكينزي الجديد	517
(11)	المدرسة النقدية الحديثة والفكر الحديث	559

الوحدة الأولى

1

مدخل إلى تاريخ الفكر الاقتصادي

إهداء الجامعة العلمية

د. عبد الحميد شعبان

محتويات الوحدة

الصفحة	الموضوع
5	1. المقدمة
5	1.1 تمهيد
5	2.1 أهداف الوحدة
5	3.1 أقسام الوحدة
6	4.1 القراءات المساعدة
6	5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة
7	2. أصل علم الاقتصاد ونشأته
10	3. أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي
12	4. الفكر الاقتصادي عند الإغريق
12	1.4 أبرز المساهمات في عصر الإغريق
13	2.4 أفلاطون
14	3.4 أرسطو
20	5. الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى
20	1.5 نشوء الرأسمالية
22	2.5 التأثير الديني
23	3.5 السعر العادل
24	4.5 تقسيم العمل
25	5.5 التجارة
27	6.5 الملكية الخاصة
28	7.5 دور الدولة
29	8.5 الفائدة
32	9.5 نظرية النقود
33	10.5 حماية التجارة
34	11.5 أهمية الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

الصفحة	الموضوع
35	6. الخلاصة
36	7. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الثانية
36	8. إجابات التدريبات
38	9. مسرد المصطلحات
39	10. المراجع

1. المقدمة

1.1 تمهيد

عزيزي الدارس ، نرحب بك في الوحدة الأولى من المقرر تاريخ الفكر الاقتصادي. تتألف هذه الوحدة من أربعة موضوعات رئيسية هي: أصل علم الاقتصاد ونشأته وأهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي، ومساهمات (أفلاطون) و(أرسطو) في بناء الفكر الاقتصادي، ونشوء الرأسمالية والتأثير الديني، ومفهوم تقسيم العمل والسعر والتجارة والملكية الخاصة في العصور الوسطى، ودور الدولة في النشاط الاقتصادي، وكذلك مساهمات العصور الوسطى في تقديم نظريات النقود وسعر الفائدة وأساليب الحماية التجارية، ومناقشة أهمية الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى. راجين لك -عزيزي الدارس- الاستمتاع والاستفادة.

2.1 أهداف الوحدة

- 1- يتوقع منك -عزيزي الدارس- بعد دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن:
1- تعرف أصل علم الاقتصاد ونشأته.
- 2- تعرف أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي
- 3- تذكر مساهمات (أفلاطون) و(أرسطو) في بناء الفكر الاقتصادي.
- 4- تعرف الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى من حيث نشوء الرأسمالية والتأثير الديني.
- 5- تدرك مفهوم تقسيم العمل والسعر والتجارة والملكية الخاصة في العصور الوسطى.
- 6- تبين دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وكذلك مساهمات العصور الوسطى في تقديم نظريات النقود وسعر الفائدة وأساليب الحماية التجارية.
- 7- تناقش أهمية الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى.

3.1 أقسام الوحدة

لقد تم تقسيم هذه الوحدة إلى أربعة أقسام رئيسية توصلك إلى الأهداف المرجوة من الوحدة:

القسم الأول: أصل الاقتصاد ونشأته. ويلقي الضوء على عصر الإغريق القدماء وما توصل إليه فلاسفة الإغريق في مسائل النقود والأسعار والاحتكار وهو يغطي الهدف الأول من أهداف الوحدة.

القسم الثاني: أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي. وناقش الفوائد الأساسية لدراسة هذا التطور في الفكر الاقتصادي وهو يغطي الهدف الثاني من أهداف الوحدة.

القسم الثالث: الفكر الاقتصادي عند الإغريق. يسلط الضوء على أبرز المساهمات في عصر الإغريق والفلاسفة العظماء في ذلك العصر ويغطي هذا القسم الهدف الثالث.

القسم الرابع: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى. من حيث نشوء الرأسمالية والتأثير الديني، ومفهوم تقسيم العمل والملكية الخاصة، ودور الدولة في النشاط الاقتصادي ونظريات النقود وسعر الفائدة في تلك العصور ويغطي هذا القسم الأهداف الرابع والخامس والسادس والسابع من الوحدة.



4.1 القراءات المساعدة

يتوجب على الدارس البحث الدائم عن المقالات والأبحاث المتعلقة في موضوع هذا الجزء من المقرر. وسيكون من المفيد دراسة أفكار الفلاسفة القدماء أمثال (أفلاطون) و(أرسطو) ويمكن الاستعانة بالمراجع التالية:

1- أحمد، عبد الرحمن يسري، (2003) تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الخامسة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

2- كاظم، محسن، (1989) تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداءً بنشأته وانتهاءً بالماركسية، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة.

3- O'Brien, George, (2001) An Essay on Mediaeval Economic Teaching; Batoche Books Kitchener; Kitchener, Ontario; Canada.

4- Srivastava, (1996) S. K. History Of Economic Thought, 4th ed., Chand & Company Ltd, New Delhi.

5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة

عزيزي الدارس، إن أهم ما تحتاج إليه لدراسة هذه الوحدة هو أن تختار المكان المناسب للدراسة وأن تتصل بمشرفك الأكاديمي كلما اقتضت الحاجة لمناقشة ما يواجهك من صعوبات، وحتى تتمكن من الإحاطة التامة بهذه الوحدة فعليك أن تحضر قلماً ودفترًا ودفتر لتدوين ملاحظاتك لمناقشتها مع مشرفك الأكاديمي.

كما يجب عليك الإجابة على التدريبات وأسئلة التقويم الذاتي المدرجة في الوحدة الأمر الذي يساعدك على فهم الأفكار الواردة فيها، لذلك عليك الإجابة عليها وبشكل كامل، مما يسهل عليك فهم هذه الوحدة وسرعة استيعابها.

2. أصل علم الاقتصاد ونشأته

Origin of Economics and Its Developments

عزيزي الدارس، يرتبط علم الاقتصاد بالجهود الفكرية لعلماء الاقتصاد والدراسات التحليلية التي تناولت تحليل الظواهر الاقتصادية، بهدف استنتاج القوانين الاقتصادية القادرة على توضيح المشاكل الاقتصادية الإنسانية للمجتمعات.

يمكن أن نتعرف إلى الفكر الاقتصادي من خلال محاولة تعريفه وتطوره، كما يمكن فيما بعد التعرف إلى المستويات التي يتبلور فيها، ثم نتطرق إلى مفهوم الفكر الاقتصادي على مستوى المذاهب والنظريات.

إن المذهب: يشمل نظاماً فكرياً يحتوي على مجموعة اقتراحات لتقييم الأوضاع والأحداث الاقتصادية بغية إجراء تغييرات فيها. وكل مذهب له مبادئه الخاصة تستعمل لتحليل الواقع الذي عايشه هذا المبدأ ولهذا فإن الأفكار المستنتجة تكون لها صبغة غير موضوعية.

أما النظرية: فهي تهدف إلى شرح مباشر للواقع الاقتصادي الذي يشمل مكوناته وسيره وذلك بدون عمل تقييم ولهذا يقال بأن هذا العمل التحليلي يأخذ صبغة موضوعية، حيث يعرف الفكر الاقتصادي: بأنه مظهر فكري حول النشاط الاقتصادي، يشرحه ويقيمه ويعطي بعد ذلك الاقتراحات لإصلاحه.

أما التحليل الاقتصادي: فهو مظهر فكري يبحث في إعداد المفاهيم اللازمة لمعرفة الواقع الاقتصادي. وقد نلاحظ ترابطاً بين التحليل الاقتصادي والفكر الاقتصادي حيث يعتبر الأخير نشاطاً عقلياً يستوعب المعلومات ثم يحاول تقييمها وتحولها إلى أفكار مرضية أو غير مرضية، ثابتة أو متغيرة، وقد يخدم التحليل الاقتصادي الفكر الاقتصادي مما يجعله يتطور.

كما أن هناك فارقاً كبيراً بين أن يؤرخ الباحث لعلم الاقتصاد، كما نعرفه اليوم، وأن يؤرخ للفكر الاقتصادي بصفة عامة. فعلم الاقتصاد باعتباره مجموعة القواعد والأحكام التي تفسر الظواهر الاقتصادية المتعلقة بإنتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها هو علم حديث النشأة، وقد يختلف الرأي حول النقطة التي بدأ منها.

من أين يبدأ علم الاقتصاد؟ من أي فترة من تاريخ الحضارات البشرية؟ أو من أين كانت بداية الفكر الاقتصادي العلمي؟ وما هو الفكر الاقتصادي العلمي؟ هل هو كل ما كتب في المشكلة الاقتصادية التي تعرض لها الإنسان منذ أقدم العصور إلى الآن؟ أم أن هناك معايير علمية معينة تقتضي منا أخذ أشياء وترك أشياء أخرى مما كتب عبر هذه

الفترة الزمنية من عمر البشرية والتي تمتد منذ أقدم العصور إلى وقتنا الحاضر. وهل حقاً نستطيع أن نحصل على إجابة محددة؟ طبعاً إن هذا غير ممكن، في الغالب، وذلك لأن كتابة التاريخ ليس بالأمر البسيط وأن كتابة التاريخ في أي جانب من جوانبه تعتمد على مقدرة المؤرخ الكاتب، وكذلك على مستوى المعلومات المستقاة ومدى مصداقيتها (نزاهة المؤرخ). فلو قمنا بتكليف بعض أساتذة التاريخ بكتابة أي موضوع علمي تاريخي لوجدنا فيه اختلافاً كبيراً. وذلك يعود إلى أن المؤرخ يكتب مستنداً إلى المصادر التي يستمد منها الحدث التاريخي نفسه، وإلى المعلومات ذات العلاقة، وكذلك يتم بلورة الفكرة من وجهة نظر المؤرخ نفسه وإلى أي مدى يتعامل مع نقل الموضوعات التي سوف يشير إليها من وجهة نظره المؤيدة والمعارضة للفكرة نفسها موضوع البحث يبقى مختلطاً بمسائل أخلاقية وسياسية ودينية.

كما أن للعلم مفاهيم وأساساً عديدة، ومن أبسطها أن أي نوع من المعلومات العامة تعرض لمجهود ذهني بهدف تحسينها، أو تنقيتها. ومثل هذا المفهوم يجعل تاريخ علم الاقتصاد في غاية القدم، يعود بنا إلى عصر المصريين القدماء، والإغريق، والأشوريين، والبابليين، والحضارة الصينية القديمة. لذلك نجد أن هناك من حاول تمحيص المعلومات العامة حول الموضوع الاقتصادي وتنقيتها وتنسيقها والوصول إلى الحقائق.

إن نظرة فاحصة إلى تاريخ العلوم الإنسانية سوف تؤكد لنا أن علم الاقتصاد لم يكن يعرف أبداً بهذا الاسم، كعلم مستقل بذاته له أصول وطرق بحث وتحليل خاصة به إلى القرن السابع عشر تقريباً. وفي رأي البعض بعد ذلك بقرن أو قرنين، فهناك من يعتقد أن نشأة علم الاقتصاد يمكن أن تبدأ بظهور كتاب (آدم سميث) ثروات الأمم 1776، وعند آخرين يبدأ مع كتاب (كانتيلون) Cantillon بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة (1730)، وعند آخرين فإن علم الاقتصاد بدأ مع مدرسة الفيزيوقراط (1694-1774)، وطائفة أخرى ترى بأن علم الاقتصاد بدأ قبل ذلك منذ كتابات (وليم بتي) وهو اقتصادي إنجليزي عاش بين عامي (1623-1687)، وقد أظهر اهتماماً كبيراً بالإحصاء كأداة تحليلية للاقتصاد، وله مؤلف مشهور في الضرائب نشر عام 1662.

وبناءً على ما سبق نستطيع القول بأن هناك عدداً من الحقائق الاقتصادية العلمية قد عرفت في عهد الإغريق، أي نستطيع القول بأن بدايات الاقتصاد كعلم كانت في عصر الإغريق.

لقد قام فلاسفة الإغريق بالكتابة في بعض المسائل الاقتصادية، وكان من أبرزهم (أفلاطون) و(أرسطو)، ولكن يجب أن نشير هنا إلى أن ليس كل ما كتب (أفلاطون) و(أرسطو) في الاقتصاد يمكن اعتماده، وأن يعتبر ذا طبيعة علمية بمعنى أنه يعتمد على

طرق منظمة في البحث والتحليل، بل إن الواقع يشير إلى أن ما كتب على يد فلاسفة الإغريق كان عبارة عن معلومات معروفة للإنسان العادي حينذاك، وقد تم تنقيتها من الشوائب الفكرية وتدوينها بصورة منظمة.

وكما يقال بأن العلم هو: أي مجال من المعلومات الذي يعمل فيه من يعرفون بأنهم علماء أو طلبة علم والذين تنحصر مهمتهم في رصد الموجودات من الحقائق وتنقيتها وتنسيقها وتنمية طرق البحث العلمي فيها، وهذا ما يميزهم عن من سواهم، وهؤلاء هم إنا رجال الاقتصاد وما قالوه وكتبوه يدخل فعلاً في تصنيف علم الاقتصاد، وكما أن النظريات والأفكار العلمية التي كتبت على مدى العصور والأزمان في مجال علم الاقتصاد لا تعتبر علمية بالكامل.

مثال ذلك ليس كل ما كتب في عصر (الميركانثلية) في القرنين السادس عشر والسابع عشر، على يد من عرفوا بأنهم من الاقتصاديين في ذلك العصر قد التزم بقواعد علمية أو أدوات منظمة في تحليل المسائل الاقتصادية.

لقد كتب فلاسفة الإغريق القدماء في مسائل عامة تخص الإنسان والمجتمعات فطرقوا إلى موضوعات المبادلات السلعية والنقدية، وإلى مسائل النقود والأسعار والاحتكار، وتميزت الكثير من مناقشاتهم للموضوعات الاقتصادية بصفة أخلاقية حيث لم يكن هؤلاء الفلاسفة يستهدفون أصلاً التوصل إلى أفكار أو حقائق اقتصادية مجردة. وبقي هذا الطابع مسيطراً على المناقشات الاقتصادية لقرون طويلة، فمثلاً في العصور الوسطى كان من القضايا الهامة التي استتارت الباحثين الثمن العادل، وعدم مشروعية الربا وشرعية الملكية الخاصة والقيود الأخلاقية.

والآن -عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (1)

ليس كل ما كتبه فلاسفة الإغريق ذا طبيعة علمية، وضح ذلك.



أسئلة التقويم الذاتي (1)

1- وضح متى عرف علم الاقتصاد كعلم مستقل.

2- ما المسائل والقضايا المهمة التي كتب فيها فلاسفة الإغريق القدماء؟

3. أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي

Importance of Studying The History of Economic Thoughts

عزيزي الدارس، لماذا ندرس الفكر الاقتصادي وتطوره؟ ولماذا لا نكتفي بدراسة النظريات الاقتصادية المعاصرة؟

قد يعتقد البعض بأن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي هي مجرد استعراض لتاريخ علم الاقتصاد أو هي تسجيل لما عرف من نظريات علمية مختلفة في التاريخ الاقتصادي ولا يوجد فوائد ترجى منها، فإذا كان الأمر كذلك تصبح الدراسة مجردة من معناها الحقيقي ولا نتوقع أن تستهوى الكثيرين من الطلبة والقراء، ولكن الحقيقة أن دراسة تطور الفكر الاقتصادي ذات أهمية متعددة يمكن أن نجملها بثلاث فوائد أساسية وهي:

1- فائدة تعليمية: إن فهم النظريات العلمية السابقة تسهم في فهم النظريات الحالية بشكل كبير وتساعد على ربط التطور الفكري الاقتصادي وذلك عبر السلاسل الزمنية إلى أن وصل إلى وضعه الحالي. فلا يعقل أن لا نعلم كمتخصصين في مجال معين كعلم الاقتصاد أساتذة وطلاب العملية التاريخية التي مرت بها النظرية حتى استقرت على ما هي عليه الآن، ففي الاقتصاد مثل أي علم آخر نجد لدينا في أي فترة من الزمن نظريات علمية قائمة تفسر الحقائق أو تساهم في حل مشاكل معينة، وهي تبدأ من فروض معينة وتنتهي بنتائج معينة تعتمد على طرق معينة من البحث والتحليل، واستيعاب النظريات القائمة (أو الحالة الراهنة من العلم) لن يكون أمراً سهلاً دون الرجوع إلى نشأتها أو بدايتها، كما ويجب أن نشير إلى أنك إذا عجزت عن فهم نظرية من النظريات القائمة فلا يجب عليك إلا أن تطلع على ظروف نشأتها وأسباب وجودها وتطورها إلى الحال الذي وصلت إليه وبصيغتها المتوفرة بين أيدينا، إن التقويم العلمي لأي نظرية قائمة والتمكن من إجراء الاختبار العلمي السليم لها لن يكون ممكناً إلا بعد دراسة الأصول العلمية الأولى لها وظروف نشأتها وتطورها.

2- استلهاً واستنباط أفكار علمية جديدة: إن الدراسة تمكنا من فهم النظرية العلمية وكيف كان تطورها عبر الزمن، كيف نشأت؟ وعلى أي من الافتراضات اعتمدت؟ ولماذا؟ وهل كان لها فوائد في الناحية التطبيقية؟ وما أهم النتائج التي خلصت إليها، إن كل ما سلف يساعد على عملية اتساع الأفاق وتفتح الأنهار مما يؤدي إلى استيعاب منطق البحث والتطوير العلمي، وهذا بحد ذاته يضع رجال العلم على عتبات الكثير

من الحقائق العلمية الجديدة، وخاصة إذا علمنا أن من أهم المشاكل التي تواجه العالم الثالث والبلدان النامية هي مشكلة التخلف العلمي.

إن النظرية كما يتضح من دراسة تطور الفكر الاقتصادي كانت تعبر دائماً عن ظروف اقتصادية واجتماعية معينة كما أنها تعتبر نتاج عقلي بشري نشأ في بيئة وثقافة معينة، وتأثر بأفكار علمية سابقة له أو معاصرة له، ولهذا فإن نقل النظريات العلمية من البلدان المتقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً إلى البلدان المتخلفة ليس بالأمر العسير ولكن المشكلة تكمن في تطبيق تلك النظريات ومدى تطابقها مع الواقع الجديد. ولهذا يعتبر من أهم المتطلبات التي تقع على عاتق رجال الاقتصاد هو البحث في الموجود والسابق من النظريات بقصد استلهاهم أفكار ونظريات ملائمة لبلدانهم.

3- تنمية قدرات البحث والتحليل: تعتبر هذه الفائدة من أهم الفوائد المكتسبة من دراسة تطور الفكر العلمي في مجال الاقتصاد، ويعود ذلك إلى أن دراسة الأفكار والنظريات العلمية عرفت منذ فترة طويلة تمتد منذ الأزل إلى يومنا الحاضر، سجل خلالها رجال العلم والعلماء الدراسات الخاصة بتطور الفكر الاقتصادي عبر العصور، كما أنها تتيح الفرصة لنا لنقف على عتبات كل نظرية حتى نتعرف على أصحابها وكيفية تكوينها، ومدى التأثير بالسابقين من العلماء والظروف التي أدت إلى اختيارها دون غيرها من النظريات لتمثل الحل لتلك المشكلة التي عايشوها، فإن الظروف وإن اختلفت نجد الكثير من التشابه في أسباب تكوين المشكلة قيد البحث وألية التعامل معها للخروج بأفضل النتائج.

والآن - عزيزي الدارس- أجب عن الآتي.



تدريب (2)

إن دراسة تطور الفكر الاقتصادي ذات أهمية متعددة منها أنها تنمي قدرات البحث والتحليل. وضح ذلك.



أسئلة التقويم الذاتي (2)

- 1- إن دراسة تطور الفكر الاقتصادي ذات أهمية متعددة منها أنها تقود إلى استلهاهم واستنباط أفكار علمية جديدة. وضح ذلك.
- 2- لماذا لا نعتبر دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي مجرد استعراض لتاريخ علم الاقتصاد؟

4. الفكر الاقتصادي عند الإغريق

Greek Economic Thoughts

1.4 أبرز المساهمات في عصر الإغريق

Eminent Contribution in Greek time

عزيزي الدارس، لقد ترك لنا فلاسفة الإغريق القدماء بعض الأفكار الاقتصادية السليمة كما وُجد الكثير من الأفكار والمواد العلمية ذات الفائدة الكبيرة في شتى العلوم نذكر منها الرياضيات والهندسة والميكانيكا والفلك، ولكن الأفكار الاقتصادية التي ورثت عن فلاسفة الإغريق لم تكن في مجموعها ما تعتبر علم الاقتصاد علماً مستقلاً. حيث استخدم الإغريق القدماء كلمة اقتصاد Economics ولكنهم لم يقصدوا بها ما تحمله من معنى للاقتصاد في يومنا هذا وكانت في أصلها القديم عندهم تتألف من كلمتين تعني قوانين إدارة المنزل أو هي في الحقيقة تعني البحث في فن إدارة المنزل. وهناك كلمة أخرى استخدمها (أرسطو) ليميز كتاباته الاقتصادية Chrematistics وهي تعني الحيازة أو الثروة ويقصد بها البحث في نشاط الأعمال.

لقد قام فلاسفة الإغريق بالكتابة في بعض المسائل الاقتصادية، وكان من أبرزهم (أفلاطون) و(أرسطو) ولكن ينبغي أن نشير إلى أن ليس كل ما كتبه (أفلاطون) و(أرسطو) في الاقتصاد ذا طبيعة علمية يعتمد على طريقة منظمة في البحث والتحليل. بل إن الواقع يشير إلى أن الكثير مما كتب على أيديهم كان يحدد معلومات معروفة للإنسان العادي حينذاك، وقد تم تنقيتها من كثير من الشوائب الفكرية وتدوينها بصورة منظمة.

ومن الملاحظ أن الإغريق كانوا يتطرقون إلى بحث المسائل الاقتصادية من خلال كتاباتهم في إدارة الدولة وشؤون المجتمع ونادراً ما تناولوا هذه المسائل لغرضها الذاتي، كما أن مساهماتهم في الاقتصاد تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بمساهماتهم في العلوم والآداب الأخرى.

ويتعرض البعض لدراسة الفكر الاقتصادي عند الإغريق القدماء بأن هذا الفكر قد امتد ليشمل نواحي عديدة، وأنه احتوى على الكثير من الأفكار الاقتصادية التي تعرض لها علماء الاقتصاد فيما بعد. ولكن (شومبتر) يقرر أنه يجب أن لا نغرق في خطأ تقديس كل فكرة قديمة وردت عن الإغريق الذين تناولوا المسائل الاقتصادية لمجرد أن هذه الفكرة تكررت فيما بعد وتطورت، وذلك لأن الكثير من الأفكار الإغريقية في الاقتصاد كانت مجردة من أي نواحي علمية، وفيما يلي أهم الأفكار الاقتصادية لكل من (أفلاطون) و(أرسطو):

2.4 (أفلاطون) (347 – 427) ق.م Plato

من الممكن اشتقاق معظم الفكر (الأفلاطوني) في الاقتصاد من المناقشات والبحوث التي خصصها للمسائل السياسية. ولقد اهتم (أفلاطون) بفكرة المدينة الفاضلة (اليوتوبيا) وكان في هذا مسابرا لفلاسفة الإغريق الآخرين، ولكنه نجح بصفة خاصة في أن ترك للعالم من بعده أثراً باقياً يميزه ولا يزال يدعو للدراسة والتأمل، إن مدينة (أفلاطون) الفاضلة تتميز بأنها صغيرة نسبياً وبأن جميع المسائل الاقتصادية وغير الاقتصادية فيها تنظم وتدار بحزم ودقة، وبأن النساء والرجال يعاملون فيها على حد سواء، وبأن كل حرفة من الصرف تمثل فئة أو طائفة منظمة بداخلها، والحكومة من ضمن هذه الفئات أو الوظائف يعهد إليها بالأعمال السياسية ولكن لا يسمح لها بإقامة صلات عائلية. وبالإضافة إلى هذا حارب (أفلاطون) الملكية الخاصة بالنسبة للمستويات العالية من الحكام على أساس أنها تفسد أمورهم ومن ثم تفسد أمور (اليوتوبيا) التي تصورها.

وأحد الأفكار الاقتصادية البارزة التي يمكن استخراجها من دراسات (أفلاطون) يخص تقسيم العمل Division of Labour ولقد تصور (أفلاطون) أن تقسيم العمل ضروري جداً للتنظيم الاجتماعي داخل (اليوتوبيا) ولقد كتب في هذا الموضوع وبذل مجهوداً كبيراً لتكون كتابته دقيقة، والمسألة المثيرة للانتباه في مناقشة (أفلاطون) هي تأكيده لأهمية تقسيم العمل كأساس لأي زيادة في كفاءة الإنسان، ولكنه يشترط لتحقيق هذه النتيجة أن يكون تقسيم العمل على أساس المهارات الموجودة لدى الأفراد بصورة طبيعية، فكل إنسان، مهياً بطبيعته لعمل معين أو حرفة معينة يتقنها أكثر من غيرها، فإذا تخصص فيها أصبح أكثر كفاءة وهكذا يمكن أن نتصور أن النشاط الاقتصادي (للمدينة الفاضلة) يصبح في أفضل أحواله من ناحية الكفاءة ولو أن كل مواطن عمل فيما يتقنه وبشكل فطري لكان وضع المدينة في أحسن حال، كما يلاحظ بأن (أرسطو) قد آمن بهذه الأفكار من بعد (أفلاطون).

وكذلك كتب (أفلاطون) في النقود فذكر أنها وسيلة اخترعها الإنسان لتسهيل التبادل، ومن أجل هذا لا يجد أي مبرر لاستخدام الذهب والفضة كنقود أو وسيط في عمليات التبادل Medium of Exchange حيث يمكن أن تتم عملية التبادل بدون الذهب والفضة، بل إن (أفلاطون) يذهب إلى حد مهاجمة الذهب والفضة على أساس أن استخدامهما كنقود يؤدي إلى نتائج غير محمودية من الناحيتين الأخلاقية والاجتماعية، ومن الملاحظ فعلاً أن اهتمام الأفراد بالقيمة الذاتية للنقود (وهي مسألة واضحة في حالة المعادن النفيسة) قد يؤدي إلى انحرافها عن وظيفتها الأساسية التي تصورها (أفلاطون) وهي (تسهيل التبادل) ولقد قام

(أفلاطون) باقتراح استخدام نوع آخر من النقود له قيمة صورية، وبهذا كان أول من طالب بأن تكون قيمة النقود مستقلة تماماً عن قيمتها الذاتية، والعجب أن الذهب والفضة بقيا في التداول واستخدما كنقد في المجتمعات المختلفة في أنحاء العالم من عصر (أفلاطون) إلى ثلاثينيات القرن العشرين، وبعبارة أخرى إن رأي (أفلاطون) لم يَزَ النور إلا في التسعة العقود الأخيرة من تاريخ العالم.

3.4 (أرسطو) (322 – 384) ق. م Aristotle

عزيزي الدارس، لقد اهتم (أرسطو) أيضاً بفكرة (المدينة الفاضلة) التي يتحقق فيها العدل والحياة الطبيعية وتحدث عن الفضائل والرياضات، وحاول من خلال مناقشاته للمسائل الاقتصادية إبراز الاتصال بين الناحيتين الاجتماعية والسياسية من جهة والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، ولذلك نجد أن (شومبتر) يقر أن ما بحثه (أرسطو) يمكن أن ينحصر فيما نسميه الآن بالاجتماع السياسي Political Sociology والاجتماع الاقتصادي Economic Sociology، حيث قام (أرسطو) في كتابه «السياسة» Politics في الجزء الثاني بمناقشة موضوعات الملكية الخاصة، والشيوعية والأسرة، وكان (أرسطو) يبدأ بعرض الأفكار (الأفلاطونية) وأفكار بعض الفلاسفة الآخرين في الموضوعات التي يتعرض لها ثم يقوم بانتقادها وتقويمها. ومما يذكر أنه قام بمهاجمة الأفكار (الأفلاطونية) أحياناً بشدة، ولقد دافع (أرسطو) دفاعاً قوياً عن الملكية الخاصة «العائلية» وهاجم الشيوعية بشدة وكأنه في كل هذا كان يمثل الفكر السائد لدى أبناء الطبقة المتوسطة في أوروبا في القرن التاسع عشر وليس في عصر الإغريق.

ولقد عاش (أرسطو) في فترة تميزت بهجوم شديد على نظام الرق، ولكننا نجده مع ذلك لا يخشى في إعلانه أن التفاوت الطبيعي بين بني الإنسان مسألة طبيعية أو فطرية لا سبيل إلى إنكارها، فالإنسان لم يولد متساوياً مع الآخرين، ويعتقد (أرسطو) أن هذه الحقيقة في صالح المجتمع الإنساني على غير ما قد يتصوره البعض بحجة التعلق بوهم المساواة المطلقة.

ولقد وردت معظم الأعمال الاقتصادية لـ (أرسطو) في كتابية الشهيرين «السياسة» و«الأخلاق» وتتميز بأنها أكثر تجرداً من النواحي الأخرى غير الاقتصادية بالمقارنة مع (أفلاطون) وغيره من فلاسفة الإغريق، ولقد قام تحليل (أرسطو) في الاقتصاد على أساس وجود الرغبات وكيفية إشباعها، وبدأ (أرسطو) بتحليل وضع الاقتصاد القائم على الاكتفاء الذاتي للعائلات ثم استطرده منه إلى فكرة تقسيم العمل والمقايضة والنقود «وكان أحياناً

يخلط بين النقود والثروة، وفيما يأتي نعرض أهم أفكار (أرسطو) في الموضوعات الاقتصادية:

1 - القيمة:

لم يميز (أرسطو) بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية كما فعل الاقتصاديون فيما بعد، بل إنه استنتج أيضاً أن هناك علاقة بين الاثنين، ولكنه يحدد طبيعة هذه العلاقة، ولقد اهتم بمسألة العدل في تحديد الأثمان، ويعتقد البعض بأن اهتمام (أرسطو) بمسألة العدل كان ذا أثرين أحدهما في غير مصلحة التحليل الاقتصادي وثانيهما في مصلحته، ويرى (شومبيتر) أن الاهتمام «بالعدالة» أدى إلى إعاقة (أرسطو) عن إتمام تحليله الاقتصادي في هذا الحقل، ومن ناحية أخرى كان الاهتمام بالعدالة هو المحرك الأساسي الذي دفعه أصلاً لمناقشة كيفية تحديد القيمة في الأسواق، وقد ناقش (أرسطو) «الاحتكار» وعرفه بأنه موقف البائع الوحيد بالسوق وهذا تعريف الاحتكار المطلق أو التام، وبالطبع قد عرفنا فيما بعد أنواعاً أخرى من الاحتكار مثل احتكار القلة والاحتكار الثنائي بالإضافة إلى الاحتكار الفردي المطلق الذي تكلم عنه (أرسطو) ولا يزال تعريفه شائعاً حتى الآن.

وفي تفكيره الخاص بالعدالة وضرورة محاربة أي شكل من أشكال الاحتكار استنبط (أرسطو) فكرة «المبادلة المتكافئة» وهي تتمثل في مبادلة يحصل فيها كل من طرفيها «البائع والمشتري» على قدر من المساواة تماماً لما يعطيه للطرف الآخر. ولكن الأمر الغامض في مبادلة (أرسطو) المتكافئة هو أنه لم يخبرنا عن أي حافز يدفع البائع والمشتري للتبادل إذا كان ما يعطيه للطرف الآخر من منفعة أو نقود يساوي ما يحصل عليه تماماً، فالمفروض أن أي طرف في أي عملية تبادل لا بد أن يشعر بأن موقفه بعد إتمامها أصبح أفضل مما كان عليه قبل عملية المبادلة، بمعنى أنه قد استطاع تحقيق مكسب ما من ورائها، ولذلك فقد قيل أن (أرسطو) حينما تكلم عن المبادلة المتكافئة لم يستطع أن يحلل الدافع على إتمامها من وجهة نظر المنفعة، حيث لا يلعب التكافؤ التام بين السلع التي يتم تبادلها دوراً في عملية التبادل. وكل ما يمكن قوله إن عملية التبادل حينما تتم بين طرفين فإن ذلك يحدث بسبب الاتفاق على إتمامها والرضا بشروطها. ولكننا لن نستطيع أن نجد معياراً ذاتياً من مفهوم (أرسطو) يشير إلى ما إذا كانت المبادلة متكافئة حقيقة أم لا.

ولكي نستطيع أن نفهم ما كتبه (أرسطو) ولكي نخرج بشيء ذي فائدة علمية في مسألة تحديد القيمة التبادلية (فأرسطو) كان ينكر الاحتكار ويلعن الأسعار الاحتكارية،

ومعنى ذلك أنه كان يدافع عن فكرة مماثلة لفكرة السوق التنافسية أو التبادل بين أطراف متكافئة لا يستطيع أحدهم أن يفرض أسعاره على الآخرين. فإذا كان (أرسطو) يقصد بالمبادلة المتكافئة تلك التي تتم في ظل ظروف التنافس الكامل أو عدم وجود أي شكل من أشكال الاحتكار، فإنه يكون قد اقترب جداً من فكرة الأسعار التنافسية التي تسود في السوق الحرة وبناءً على مثل هذا الفهم يمكن أن تصيح فكرة المبادلة المتكافئة فكرة اقتصادية موضوعية.

2- النقود:

إن نظرية (أرسطو) في النقود تختلف عن تلك التي اعتنقها (أفلاطون) ويمكن تلخيصها كما يلي:

أ- إن حياة أي مجتمع غير شيوعي تتطلب تبادل السلع والخدمات، وهذا التبادل يأخذ صورة المقايضة في بادئ الأمر، ويتم بصورة طبيعية، ولكن الصعوبات التي تواجه عملية المقايضة والرغبة في تفاديها تجعل الناس تلجأ بطريق الاتفاق الضمني (العرف) أو عن طريق التشريع إلى اتخاذ سلعة واحدة كوسيط للتبادل، ولم يذكر (أرسطو) في مناقشاته احتمال اتفاق الناس على اتخاذ أكثر من سلعة للتوسط في عملية التبادل في السوق. ولكنه ذكر بصورة مختصرة أن بعض السلع مثل المعادن أفضل من غيرها للقيام بدور الوسيط في التبادل، وبذلك كان أول من وضع أساساً للمناقشة حول هذه المسألة، وبالإضافة إلى هذا فإن مناقشات (أرسطو) عن المبادلة المتكافئة قادتته إلى ملاحظة هامة مفادها إمكانية استخدام وسيط للتبادل (النقود) كمقياس للقيمة.

ب- إن أفكار (أرسطو) حول عدم مشروعية احتفاظ الإنسان بأية ثروة تزيد عن حاجاته تضمنت إمكانية اختزان الثروة الفائضة في صورة نقدية، وبهذا نستطيع أن نقول أن (أرسطو) قد اكتشف ثلاث وظائف أساسية للنقود هي:

1- وسيط للتبادل.

2- مقياس للقيمة.

3- مستودع للثروة.

أما الوظيفة الرابعة وهي قياس القيم الآجلة فلم يتكلم عنها، ويمكن أن نخلص إلى أن نظرية (أرسطو) في النقود تقوم على افتراضين وهما:

أولاً : بالرغم من أن للنقود وظائف عديدة إلا أن الوظيفة الأساسية لها هي وساطتها في عمليات التبادل.

ثانياً: للنقود قيمة سلعية في حد ذاتها وذلك لكي تؤدي الوظيفة الأولى لها كوسيط للتبادل.

ويعني الفرض الثاني أن النقود لا بد أن تكون شيئاً له منفعة ذاتية وله قيمته التبادلية المستقلة عن الوظيفة النقدية، ولهذا يمكن معاملة النقود كأية سلعة بمعنى أنها توزن وتأخذ أوصافاً معينة وبأن لها جودة معينة، وكذلك من أجل المحافظة على وظيفتها النقدية فإن المجتمع قد يقرر ختم قطع نقدية ذات أوزان محددة وجودة معينة بختم عام معترف به وهو ختم الملك أو الأمير أو الحاكم، وهذا الختم يضمن بطبيعة الحال الوزن والجودة لقطع النقود المتداولة في أيدي الأفراد، ولكنه لا يضيف للنقود أية قيمة كما كان يعتقد البعض، وهذا الرأي لـ (أرسطو) يتنافى كما نرى مع رأي (أفلاطون) الذي ذكر من قبل بأن النقود بطبيعتها مستقلة تماماً عن قيمتها الذاتية.

3- الفائدة:

لقد سجل (أرسطو) الحقائق التي عاصرها عن الفائدة على القروض النقدية، كما لعن الفائدة ومن يعتمدون عليها في معاملاتهم حيث كانت مساوية تماماً عنده للربا في جميع الحالات، ويلاحظ أن (أرسطو) لم يَر أي مبرر للفرقة بين الفائدة على القروض التي تستخدم لأغراض الاستهلاك أو تلك الخاصة بأغراض التجارة والنشاط الإنتاجي. (فأرسطو) وبصفة عامة لم يَر أي مبرر لأخذ زيادة في قيمة النقود لمجرد انتقالها من إنسان إلى يد إنسان آخر في عمليات الإقراض والاقتراض. ويمكن القول بأن (أرسطو) قد بنى رأيه على أن النقود هي مجرد سلعة تستخدم كوسيط للتبادل أساساً، ولذلك فليس هناك أي مبرر لزيادة قيمتها لمجرد انتقالها من يد إنسان إلى آخر (النقود عقيمة لا تلد) وكانت فكرته عن التبادل المتكافئ أو العادل تقف وراء مهاجمته للفائدة أو الربا.

لقد كانت القروض قروضاً استهلاكية الغرض، منها مساعدة المقترض في مجابهة حالة طارئة أو كارثة طبيعية. وفضلاً عن ذلك ونظراً لعدم تطور الائتمان والسوق المالية بعد. كانت القروض تتم بين أشخاص يعرف بعضهم بعضاً معرفة وثيقة وغالباً ما تربطهم روابط القربى والصداقة، وعليه فليس غريباً في مثل هذه الظروف أن تحرم الفائدة بصرف النظر عن التحريم الإنجيلي والأرسطي.

والمدرسون فكر ساد أوروبا إبان العصور الوسطى ولعل (سان توماس الأكويني)

يمثل القيمة الفكرية لهم والمتمثلة باللاهوت والفلسفة حيث حمل رجال الدين لواء العلوم الاجتماعية.

ولقد عزز القديس توماس الأكويني (Thomas Aquinas) حجه ضد الربا بحجة تعتمد على تقسيم القانون الروماني للسلع إلى نوعين: - سلع لا يمكن التمييز بين استهلاكها واستعمال خدماتها كالخبز، وسلع يجوز الفصل بينها وبين خدماتها كالبيت وما شابه ذلك. فالخبز لا يمكن أن يباع دون السماح باستهلاكه في الوقت عينه في حين أن البيت تباع خدماته لفترة معينة دون التنازل عن البيت نفسه. وبما أن الوظيفة الطبيعية الوحيدة للنقود هي دورها كوسيط للمبادلة فإنها سلعة من النوع الأول بمعنى أنه لا يمكن الفصل بين تأديتها لدورها في التبادل وانتقالها من يد إلى أخرى. وعليه فإن تقاضي الفائدة على القروض لا بد أن ينطوي على أحد الأمور التالية أو كلها:

إن المقرض يبيع خدمة النقود دون السماح بانتقالها وهو شيء محال أو أنه يبيع الشيء نفسه مرتين، أو أنه يبيع الوقت الذي تبقى فيه النقود في حوزة المدين وهو ما لا يملكه أصلاً لأن الوقت لله وحده. وبناءً على هذا التحليل استنتج القديس (توماس الأكويني) أن تقاضي الربا يخل تماماً بمبدأ العدالة، وهنا أيضاً وكما في الثمن العادل اعترف القديس (توماس الأكويني) بمشروعية بعض التعديلات، فمن أجل تحقيق العدالة التامة يجب على المقرض أن يعرض الدائن عن أي ضرر يمكن أن يلحق به. فإذا استطاع المقرض إثبات تضرره استحق التعويض، ويمثل التعويض في اللغة الاقتصادية الحديثة الفرق بين سعر الفائدة الصافي وسعر الفائدة الإجمالي. والمدرسون وإن أجازوا التعويض في حالات معينة إلا أنهم حرموا تحريماً قاطعاً تقاضي الفائدة الصافية الاقتصادية Pure Interest، ولقد تطرق المدرسون إلى أربعة أنواع من الأضرار المحتملة التي قد توجب التعويض:

- الضرر الناتج عن عدم استعمال الدائن لنقوده في إشباع حاجاته الشخصية.

- فوات الفرصة عليه في الاستفادة من النقود.

- المضايقة المترتبة على عدم إرجاع النقود في الوقت المتفق عليه.

- الخطر الكامن من إمكانية خسارة النقود.

ويلاحظ أن هذه الاستثناءات من الناحية العملية كانت كفيلة في تحييد مبدأ التحريم خاصة مع التطور التدريجي للصناعة الحرفية والتجارة ووسائل الائتمان، ففي أواخر العصور الوسطى بات من اليسير على المقرض أن يتدرج بضيايع الفرصة مثلاً للمطالبة بالفائدة. وبعبارة أخرى فإن هذه الاستثناءات افترضت ضمناً عدم قدرة المقرض عموماً

على الاستفادة من نقوده الفائضة وبانتفاء هذا الاقتراض أصبح تحريم الفائدة مجرد مبدأ نظري ليس له تأثير يذكر من الناحية العملية.

ولعل من المفيد أن نشير هنا إلى أن القديس (توماس الأكويني) وإن حرم الفائدة الصافية إلا إنه اعترف بمشروعية الاستثمار عن طريق المشاركة، فإذا دخل شخصان في المشاركة يقوم أحدهما بتوفير رأس المال فقط والثاني بتأسيس المشروع وإدارته فمن الجائز للآخر أن يحصل على جزء من الأرباح طالما تحمل عنصر المخاطرة.

والآن -عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (3)

أذكر الأضرار المحتملة الناجمة عن تحريم تقاضي الفائدة الصافية الاقتصادية لدى المدرسين.



أسئلة التقويم الذاتي (3)

- 1- علامَ اعتمد (أفلاطون) عندما دعا لعدم استخدام الذهب والفضة كنقود أو الوساطة في عمليات التبادل؟
- 2- قارن بين نظرية النقود لكل من (أفلاطون) و(أرسطو).

5. الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

Economic Thought in Medieval time

1.5 نشوء الرأسمالية Rise of Capitalism

عزيزي الدارس، قد لا يبدو غريباً أن مصطلح «الرأسمالية» Capitalism الذي شاع تداوله في السنوات الأخيرة، في الأحاديث انعماء وفي الكتابات التاريخية، قد استخدم بصورة متنوعة، حتى أنه لا يوجد اتفاق عام على مدلول هذا المصطلح، ويجدر بنا أن نلاحظ أن النظرية الاقتصادية التي أرسيت دعائمها المدارس الكلاسيكية لم تستخدم هذا المصطلح إلا فيما ندر، كما أن بعض المدارس الفكرية ترفض الاعتراف بأن مصطلح الرأسمالية يعبر عن نظام اقتصادي معين يمكن أن يكون ذا مدلول دقيق، ويرجع ذلك إلى أن مفاهيم النظرية الاقتصادية قد صيغت - كالعادة - بشكل مجرد بعيد تماماً عن العوامل التاريخية النسبية التي لا يمكن تعريف الرأسمالية إلا من خلالها.

ونظام الرأسمالية يمكن الحديث عنه بشكل تجريدي، كما لو كنا نصف ظاهرة ميزت عصوراً تاريخية، عديدة بدرجات متفاوتة، ولكنها تبدو على هذا النحو فكرة اقتصادية مجردة، وليست فكرة تاريخية، ومن العبث الذي لا يحقق غاية أن نحاول تتبع أصول مثل هذا النظام. ولكن هناك من ينكرون وجود هذه الظاهرة أو يقولون بأنها إن وجدت كانت تمثل حدثاً فريداً بالنسبة لما عرفته المؤسسات الإنسانية، ومن هؤلاء (ملشزديك) Melchizedek الذي يرى أن الرأسمالية كانت موجودة منذ الأزل، ويريد بذلك أن يقول إنه إذا كان للرأسمالية تاريخ، فإن الواجب يقتضي عدم إقحام التاريخ فيها لأن تاريخ الرأسمالية تلقه غمامات كثيرة. وآخر يرى أن الرأسمالية لا تشغل حيزاً كبيراً من تاريخ أوروبا في القرون الثلاثة الأخيرة، هذا إذا كان لها وجود أصلاً، وبالإضافة إلى حذره الشديد من استخدام المصطلح، نجده يتجاهل وجود الرأسمالية كحقيقة واقعية.

لقد مرّ تطور الرأسمالية بعدد من المراحل التي تتميز عن بعضها تبعاً لاختلاف مستوى نضجها، ذلك النضج الذي يمكن تمييزه بسمات محددة، ولكن عندما نتتبع تلك المراحل لاختيار واحدة منها كبدية للمرحلة الرأسمالية، فإنه يجب للوهلة الأولى أن نضع في اعتبارنا المرحلة التي تتسم ببعض الأهمية حتى لا يكون ثمة اختلاط في التحديد. فإذا كنا نتحدث عن الرأسمالية باعتبارها أسلوباً محدداً للإنتاج، فإنه يترتب على ذلك عجزنا عن تحديد التاريخ الذي بزغ فيه فجر هذا النظام، منذ ظهور الملامح الأولى للنشاط التجاري

الواسع، وقيام طبقة التجار، كما أننا لا يمكن أن نتحدث عن فترة معينة باعتبارها فترة «الرأسمالية التجارية» كما فعل الكثير من الباحثين. إذ يجب علينا أن نلتصق بداية المرحلة الرأسمالية في التغيرات التي تحدث فقط في أسلوب الإنتاج، على النحو الذي يؤدي إلى خضوع المنتج خضوعاً مباشراً للرأسمالية.

لقد كان هناك ثلاث مراحل حاسمة في تطور الرأسمالية هي:

1- خلال القرن الرابع عشر الذي شهد أزمة الإقطاع القديم (النظام الإقطاعي هو الذي ترتب عن تدهور السلطة السياسية المركزية واعتماد الزراع الصغار على سلطة محلية للحماية تتمثل في أمير أو أحد رجال الدين، الذين أصبحوا فيما بعد يمتلكون الأرض والسلطة) الذي غاب فيه ظهور المدن التي كانت تتمتع إلى حد كبير بالإدارة الذاتية، والتي مارست نفوذاً سياسياً واقتصادياً ذا قيمة فيما يتعلق بالشؤون القومية، ففي ظل تلك الأزمة اهتز أسلوب الإنتاج الإقطاعي القائم على التوفير.

2- خلال القرن السابع عشر، ويتمثل في التغيرات السياسية والاجتماعية التي حدثت في تلك الفترة، بما في ذلك الصراع بين الشركات ذات الصفة القانونية التي ألقت بحوث (أونون) Unwin الأضواء عليها، والصراع البرلماني ضد الاحتكار، الذي بلغ ذروته في ثورة (كرومويل)، والذي لم تؤد نتائجها إلى التخلص من تلك الظاهرة، رغم محاولات التسوية وردود الفعل التي حدثت في عهد عودة الملكية.

3- مرحلة الثورة الصناعية، التي وقعت في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع النصف الأول من القرن التاسع عشر، والتي كانت ذات مغزى اقتصادي بالدرجة الأولى، والتي كان لها انعكاسات أقل درامية على المجال السياسي، وكانت تلك المرحلة حاسمة بالنسبة لمستقبل الاقتصاد الرأسمالي، وقعت خلالها تغييرات جذرية في بناء الصناعة وتنظيمها.

ولذلك حينما تبرز طبقة جديدة ترتبط بأسلوب الإنتاج الجديد، تطرد الطبقة الممثلة للنظام الاقتصادي والاجتماعي القديم التي كانت تمسك بمقاييد الأمور من قبل، فإن تأثير هذه السياسة يمكن أن نلمسه في جميع أرجاء البلد الذي تطورت فيه هذه الوحدة السياسية، كما أن النتائج المباشرة لها لا بد أن تكون في هذه الحالة متماثلة على وجه التقريب في جميع أرجاء ذلك البلد، وهي تلك التغيرات السياسية وما يعقبها من تحول في النفوذ الذي يمارس على المستوى القومي، وهي التغيرات التي أعطت المغزى الخاص بمراحل تاريخية معينة، كالثورة الإنجليزية في القرن التاسع عشر أو الثورة الفرنسية في عام 1789م، أو الثورة الروسية في عام 1917م.

2.5 التأثير الديني Religious Influence

استغرقت العصور الوسطى مدة ألف سنة تقريباً تبدأ من سقوط روما على يد القبائل الجرمانية سنة 476م إلى سقوط القسطنطينية على يد العثمانيين سنة 1453م. وقد عرفت هذه الحقبة من تاريخ الفكر الأوروبي بعصور الظلام نظراً لما غلب عليها من ركود فكري. ولو أنها لم تكن كذلك في الحضارة الإسلامية.

لقد كان الدين في تلك الفترة هو الشغل الشاغل للناس، وقد اشتد نفوذ الكنيسة وأخذت تحتل مكانة بارزة في حياة الفرد العادي، ولم تقف عند شؤون الله والحياة الآخرة وإنما تجاوزت ذلك إلى حياة الفرد اليومية، ومن ثم فقد أخذ تطاول الملوك والأمراء في سلطاتهم الزمنية والتي كان لها الأثر العميق على الحياة الفكرية في العصور الوسطى، فقد كان الله ووجوده وطبيعته وصفاته محور الحياة الفكرية، وانعكس ذلك على الفكر الاقتصادي. ومن ثم فقد اصطبغت الأحكام الاقتصادية بصبغة أخلاقية واضحة وكان مناط الحكم هو الحلال والحرام والعدل، فماذا تتوقع عندما يحمل رجال الدين لواء العلوم الاجتماعية.

لقد لعبت الكنيسة دوراً قيادياً ومحورياً في العصور الوسطى، فلقد امتلكت الكنيسة أراضي شاسعة اشتغل في زراعتها عدد غفير من أبقان الأرض. وفي الحقيقة يمكن اعتبار الكنيسة أكبر إقطاعي في العصور الوسطى قاطبة، كما سيطرت الكنيسة سيطرة تامة على الحياة الفكرية والروحية للمجتمع فقد احتكرت التعليم احتكاراً مطلقاً في مجتمع سادت فيه الأمية سيادة شبه كاملة، ولذا انحصرت الحياة الفكرية في رجال الدين الذين فسرُوا جميع جوانب الحياة انطلاقاً من المنظور الديني والأخلاقي. ولقد أكد التفسير الديني على أن الحياة الدنيا مرحلية ولذا فإن أهميتها تكمن في تأهيل الفرد للخلاص الأبدي في الحياة الآخرة فحسب. وعليه فليس للفرد أن يعير أمور الدنيا في ذاتها أهمية كبيرة فليست الدنيا هدفاً بل مجرد وسيلة، ولكي ينال الإنسان الخلاص الأبدي يجب أن تكون الطريق والوسائل المتبعة في الوصول إليه نقية وشرعية وطاهرة. وهذا ما يفسر مركزية العدالة في الفكر إبان العصور الوسطى.

وكانت الكنيسة مؤسسة أممية إذ لم تظهر الدول القومية في أوروبا بعد ولم توجد سلطة دنيوية مركزية تنازع سلطة رجال الدين. ولعبت الكنيسة ولغتها اللاتينية دوراً أساسياً في توثيق واستقرار وحدة القارة الأوروبية في العصور الوسطى. ويتضح ذلك جلياً من استعراضنا للنظام الإقطاعي وطبيعة مراكز القوى والعلاقات الاجتماعية في العصور الوسطى، كما أن البيئة التي سادت حينذاك لم تستوعب تفسير الظواهر الاقتصادية بمعزل عن الحياة الدينية الأخلاقية للمجتمع، فلقد طغت الجوانب الروحية والأخلاقية على

الأبعاد المادية للحياة من جهة ومن ناحية أخرى اتصف النظام الاقتصادي بحالة توازن مستقر Stable Equilibrium على مستوى منخفض من الإنتاجية، ومن المعلوم أن حالة التوازن المستقر تعيد نفسها باستمرار بانتقاء تغيرات أساسية داخلية وخارجية. وحتى ندب التغير في الجسم الاقتصادي في أواخر العصور الوسطى، ولذلك لم يكن من الضرورة أن يظهر تفسير للظواهر الاقتصادية في إطار يختلف عن الإطار الديني الأخلاقي السائد في حينه.

ولذلك كانت أفكار القديس (توماس الاكوينى) تمثل قمة النضوج الفكري في العصور الوسطى، وكانت ترتكز في معظمها على مصادر ثلاثة هي: الإنجيل، و(أرسطو)، وكتابات الآباء المسيحيين الأوائل.

3.5 السعر العادل Just Price

فرّق (البرتوس ماجنوس) Magnus والذي كان أحد كبار رجال الكنيسة في مناقشته للقيمة بين أمرين: الأمر الاقتصادي والأمر الطبيعي، وأقرّ بأن كلا منهما يتدخل بطريقة مختلفة في تحديد قيم الأشياء ولكنه لا يهتم بالأمر والعامل الطبيعي حيث يرتبط بال رغبات أو النزوات الشخصية، ويهتم (ماجنوس) في مناقشته للعامل الاقتصادي بالعمل وتكلفته في تحديد القيمة، ولكنه يرى أيضا أن هناك تكاليف أخرى تتدخل في تحديد القيمة. وفي تفسيره لفكرة العدالة في المبادلة عند (أرسطو) يقرّ أن السعر العادل هو الذي يغطي تكلفة إنتاج السلعة أي تكلفة العمل وخلافه.

أما (توماس الاكوينى) Thomas Aquinas أشهر مفكري رجال الكنيسة في العصور الوسطى فهو التلميذ النجيب (لالبرتوس ماجنوس)، وقد تأثر كثيرا بأراء معلمه في القيمة ولكنه استطاع تنقيح هذه الآراء بإدخال العامل الطبيعي (الذي لم يهتم به ماجنوس) في صلب المناقشة، فالعامل الطبيعي كما رأى (توماس الاكوينى) لا يرتبط بمجرد رغبات أو نزوات شخصية وإنما يعبر عن الحاجات، ولكن (توماس الاكوينى) لم يستطع أن يربط تحليليا بين الحاجات والطلب، (كما فعل الاقتصاديون في أواخر القرن التاسع عشر)، وكما اهتم بمناقشة أثر العقيدة أو الأخلاق في تهذيب الحاجات وترتيبها والتأكيد على أن السعر يتغير تبعا لتغير الحاجة، ومن جهة أخرى وافق (توماس الاكوينى) أستاذه (ماجنوس) في اعتماد القيمة على تكلفة العمل وبعض التكاليف الأخرى الضرورية للإنتاج وبأن السعر العادل هو الذي يضمن تغطية هذه التكاليف، ولكنه من جهة أخرى حاول تنقيح الفكرة بتقريره أن تكلفة الإنتاج يجب أن تتحدد وفقاً لمبدأ العدالة بمعنى أنها التكلفة الضرورية

للمنتج حتى يستطيع الاستمرار في نشاطه الإنتاجي لا أكثر ولا أقل، وهذه الفكرة تعتمد على البعد الأخلاقي عند (توماس الأكويني) أكثر من المنطق أو المشاهدة، وبضم مساهمة كل من (ماجنوس) و(الأكويني) يمكن القول إنهما يمثلان نظرية شبه متكاملة للقيمة في أواخر العصور الوسطى.

وفي تلك الفترة قادت محاولات المفكرين (ماجنوس) و(الأكويني) وغيرهما لتفسير المبادلة العادلة أو المتكافئة (الأرسطية) على أسس جديدة، إلى فكرة السعر العادل، وبصفة عامة يمكن القول إن السعر العادل Just Price هو السعر الذي يتضمن الانحراف عنه انحرافاً عن الأخلاق الفاضلة كما عرفها الكنسيون تلاميذ (أرسطو).

ومن ناحية أخرى كان السعر العادل يعني أحياناً الثمن المتفق عليه بشكل عام أو الذي تحدّد بالعرف بين البائعين والمشتريين، وفي ظل نشاط تجاري ضيق النطاق لم يكن الإصرار على فكرة السعر العادل شيئاً غريباً، ولم يكن غريباً أيضاً اعتبار الثمن المتفق عليه عرفاً مرادفاً للسعر العادل ولكن مع نمو النشاط التجاري تدريجياً، وبشكل ملحوظ في القرون الأخيرة من العصور الوسطى، كان الأمر يتغير، ولذلك نجد أن (توماس الأكويني) وهو المهتم أشد الاهتمام بفكرة العدالة يبيع التقلبات حول السعر العادل وذلك تبعاً للتقلبات في أحوال السوق، ومع ذلك فإن فكرة (توماس) في هذا المجال تتسم بالغموض حيث نجده يبرر اقتضاء البائع ثمناً أعلى إذا كان هذا يحول دون إصابته بخسارة. ولقد أدخل الكتاب بعد ذلك عدداً آخر من التعديلات على فكرة السعر العادل بحيث أصبح من الممكن الخروج عنه، لتغطية تكلفة نقل البضائع إلى السوق أو للاحتياط من سوء التقدير، وبمرور الزمن في أواخر العصور الوسطى أبرز بعض الكتاب أهمية تأثير ظروف العرض والطلب في أسعار السوق، ولذلك لم يتمسكوا بفكرة السعر العادل كما تمسك بها الذين من قبلهم وكان من الواضح حينذاك أن الكنيسة قد فقدت سلطتها بالنسبة لهذه الآراء الأخيرة ولم تستطع قمعها.

4.5 تقسيم العمل Division of Labour

وفي نظريته إلى تقسيم العمل يلاحظ (كسينافون) Xenophon التناقض بين العمل الذهني والعمل الفيزيولوجي، مؤكداً بشكل خاص على المتطلبات الواجب توفيرها فيمن يتولى العمل الإداري (الذهني). ويرى أنه في المدن الصغيرة يكون تقسيم العمل ضعيفاً «أما في المدن الكبرى، حيث يجد كل شخص عدداً كبيراً من المشتريين فيكفيه أن يعرف مهنة واحدة لكي يعيش. ومن المؤكد أن من يؤدي أكثر الأعمال بساطة يؤديها على أفضل شكل». وهكذا فإن (كسينافون) يربط مستوى تقسيم العمل باتساع حجم السوق.

ويشير (فارون) Freon إلى أنه تجري زراعة الأرض إما بوساطة العمال أو الناس الأحرار، أو من قبل هؤلاء وأولئك معا في نفس الوقت. ومن الأرباح استخدام العمل المأجور في الأراضي الصعبة. أو في تنفيذ الأعمال الضخمة وهو مثل (كاتون) Kautilya يولي أهمية كبيرة لتنظيم عمل العبيد ولتحديد مواصفات الأشخاص الذين يديرونهم. وهو يؤكد على أهمية الحافز المادي بالنسبة لعمل العبيد، وذلك «بإقامة نظام عمل أكثر حرية، أو بزيادة الغذاء أو اللباس، أو بتخفيض كمية العمل أو بالسماح للعبيد برعي عدد من رؤوس الماشية في مراعي المزرعة أو غير ذلك من وسائل».

ويرى (فارون) أنه يجب أن يشغل بعض الوظائف أشخاص مثقفون، ويجب أيضا أن يطبق بالنسبة إليهم مبدأ الحافز المادي، فيسمح لهم بإنشاء أعمال خاصة وامتلاك عبيد لخدمتهم، وهو لا يهمل العامل المعنوي، فالمشرفون يجب أن يساهموا في وضع «خطة العمل» أيضا.

5.5 التجارة Commerce

لقد كان للتجارة أهمية كبيرة إلى جانب الحرفة في الحياة الاقتصادية للدولة وكان (أفلاطون) يمتدح كثيرا التجارة الصغيرة ويعدد وظائفها النافعة. يكتب (أفلاطون): «ألا يعتبر فاعل خير كل شخص يقوم بقياس وتصنيف أي ملكية غير قابلة للقياس أو التصنيف؟ يجب أن نعتز بأن هذا يتحقق بفضل التداول النقدي...». ويتضمن هذا القول معنأ كبيرا بالنسبة لعصر (أفلاطون). ففيه تأكيد على أنه في عملية التبادل تجري معادلة مختلف البضائع وأن هذه البضائع تصبح بفضل التبادل قابلة للقياس رغما عن كونها حاملة لملكية «غير قابلة للقياس أو التصنيف». ولكن (أفلاطون) أرجع أسباب التبادل للبضائع إلى النقد.

إن غياب مفهوم القيمة عند (أفلاطون) جعله يعجز عن تفسير قابلية البضائع للقياس. ويرى (أفلاطون) «أن رغبات الناس غير محدودة، ورغم أنهم يستطيعون تحقيق ربح محدد، إلا أن رغبتهم في الربح لا تصل إلى حد الإشباع. وفي رأيه أن أي بضاعة يجب أن تباع في زمان ومكان واحد وبسعر واحد محدد. ويجب أن تراقب الأسعار من فوق، وتستند إلى أساس «عقلاني» من أجل تحقيق ربح «محدود».

وهو يعتبر النقود أداة للتجارة، ويفرق بين النقود المحلية المقبولة داخل الدولة، وبين النقود العامة التي تحتفظ بها الدولة لتغطية الحملات العسكرية والأسفار وغيرها. ويجب على الأفراد الذين يخرجون من البلاد بموافقة السلطات أن يسلموا عند عودتهم ما لديهم من

نقود أجنبية إلى الدولة ويحصلوا مقابلها على نقود محلية، وإلا فإن النقود الأجنبية تصبح عرضة للمصادرة، وهذا التمييز بين النقود المحلية والنقود العامة يدل على أن (أفلاطون) كان يميز بين النقود الكاملة القيمة والنقود الناقصة القيمة.

وكان (أفلاطون) على عكس (كسينافون) Xenophon، حيث يقف ضد تراكم النقود، وكان ينظر نظرة سلبية إلى وظيفة النقود باعتبارها وسيلة للاكتناز. وكان ضد الصفقات التجارية الآجلة، ويرى أنه يجب إجراء الصفقات التجارية نقداً. كما وقف موقفاً صريحاً ضد الربا وكان يقول: «لا يجوز إعطاء المال بفائدة وفي مثل هذه الحالات من الجائز ألا يعيد المدين إلى الدائن الفوائد ورأس المال». وكان هذا الموقف ناتجاً عن كون هذا الشكل من أشكال رأس المال قد أدى إلى تدهور شكل الإنتاج العبودي، وساعد على انحلال الاقتصاد الطبيعي.

يعزى إلى (أرسطو) الفضل في تحليله مختلف أشكال التجارة وكيف يتحول شكل معين من أشكال التجارة إلى شكل آخر. فهو يشير إلى أنه في المرحلة الأولى للتطور الاجتماعي أي في الأسرة لم تكن هناك ضرورة للتبادل، وعندما توزعت الأسرة الأولى إلى عدة أسر ظهرت ضرورة التبادل، ويرى (أرسطو) التجارة البضائية باعتمادها على القيمة الاستعمالية، نوعاً من الأعمال الاقتصادية.

كان الشكل الأول للتجارة البضائية هو التجارة التبادلية ويربط (أرسطو) ظهور النقود بتوسع التجارة التبادلية. وهو هنا يكشف عن أن النقود تؤدي وظيفة مقياس للقيمة لأنها تحمل قيمة في ذاتها. ويوضح (أرسطو) بعمق كيف تظهر بين مختلف المشاعات، نتيجة تطور التجارة التبادلية، وضرورة إيجاد بضاعة خاصة تملك وتؤدي دور النقود. وهو يرى أن النقود تقوم بدور وسيلة عامة للتبادل فقط نتيجة لاتفاق الناس. ومع اكتشاف النقود يصبح هدف التجارة البضائية السعي إلى الإثراء وتزايد النقود في حد ذاتها. ويصبح التداول مصدراً من مصادر الثروة. وهكذا تفوق (أرسطو) على (كسينافون) و(أفلاطون) بتحليله الصحيح للنقود كمقياس للقيمة ووسيلة للتبادل. ويكون قد ميز بين شكلين من أشكال تداول النقود:

1- قيام النقود بدور أداة بسيطة للتداول.

2- قيام النقود بدور رأس المال النقدي.

6.5 الملكية الخاصة Private Ownership

اختلفت النظرة إلى الملكية الخاصة في منتصف وأواخر فترة العصور الوسطى بالمقارنة ببداية هذه الفترة، وكان ذلك نتيجة عوامل عديدة من أهمها تطور الفكر الديني، فالشعور الذي يخرج به المرء من تعاليم الآباء المسيحيين الأوائل هو تعارض الطيبات الدنيوية مع المسائل الروحانية تعارضاً لا يقبل التوفيق، وبينما لم يكن هناك إنكار للملكية الخاصة إلا أن آباء المسيحية الأوائل اعتقدوا أن السعي وراء الثروة أو الغنى يعرض النفس للهلاك وقد نقل أحد كتاب الفكر الاقتصادي عن القديس (جيريوم) Saint Jerome قوله الغنى ظالم أو وارث الظالم.

كما أن القديس (أوجستين) Saint Augustine خشي أن تصرف التجارة الناس عن السعي إلى الله، لقد كان لمثل هذه التعاليم أثرها الكبير على السعي لتكوين الثروة أو زيادة الملكية الخاصة في بداية العصور الوسطى، إلا أنها لم تستمر كذلك حتى منتصف هذه الفترة ثم تعرضت للهجوم الشديد، فقد كان من الواضح ظهور التعارض الشديد بين التعاليم الدينية المذكورة وبين النظام الاقتصادي الذي ينمو بصفة مستمرة معتمداً على الملكية الخاصة، وتزداد فيه المعاملات التجارية مع اتساع المدن والأسواق، وبالرغم من أن بعض مفكري العصور الوسطى مثل (ريمون دي بنا فور) Raymond de Pennafort واصلوا استنكارهم لمسألة زيادة الغنى أو الثروة، إلا أن الغالبية منهم ومن أهمهم القديس (توماس الاكوينى) Saint Thomas Aquinas كان يميل إلى التوفيق بين مطالب الحياة الاقتصادية من جهة والمطالب الروحية للمسيحية من جهة أخرى.

لقد تأثر (توماس الاكوينى) بابن رشد الفيلسوف العربي الأندلسي كما وجد في دفاع (أرسطو) عن الملكية الخاصة أساساً قوياً يستند إليه ويستمد منه حجته في إثبات شرعيتها من الناحية الأخلاقية، بالإضافة إلى ذلك أبرز (توماس الاكوينى) أهمية وضرورة استخدام الملكية الخاصة من أجل مصلحة الجماعة، وهي نفس الفكرة التي كانت معروفة حينذاك لدى فلاسفة المسلمين تبعاً لمفهوم أخلاق الإنسان في الأرض، وهكذا استطاع (توماس الاكوينى) أن يدافع عن النظام الاقتصادي القائم على الملكية الخاصة في الحدود التي لا تخرج به عن فلسفة المسيحية، فهو لم يدافع عن الملكية الخاصة في حد ذاتها وإنما دافع عنها بصفاتها ووظيفتها اجتماعية أي تدار لصالح المجموعة.

لقد أثرت النظرة إلى النشاط التجاري بالمعتقدات التي سادت تجاه الملكية الخاصة وشرعيتها ووظيفتها الاجتماعية، حيث نجد (توماس الاكوينى) يتفق مع (أرسطو) في أن

التجارة غير طيبة ولكنها شر لا بد منه في حياة اجتماعية بعيدة عن الكمال، ولا يمكن تبرير التجارة في رأي (توماس الاكوينى) إلا بشروط وهي:

- 1- عدالة التبادل بالمعنى الذي سبق (لأرسطو) إيضاحه.
- 2- أن التاجر يسعى بتجارته إلى كسب ما يكفيه للإبقاء على بيته.
- 3- أن التاجر يسعى إلى جلب النفع إلى بلده.

7.5 دور الدولة Role of the State

من أبرز معالم العصور الوسطى ظهور النظام الإقطاعي في أوروبا كنظام سياسي واجتماعي واقتصادي، ويرى المؤرخون أن نشأة هذا النظام ترجع إلى ما حدث من تطورات سياسية في أعقاب سقوط روما على أيدي القبائل الجرمانية إبان القرن الخامس الميلادي، وتتمثل هذه التطورات السياسية في زوال الحكومة المركزية، وتنصيب قادة جيش الجرمان حكاماً على أقاليم الإمبراطورية، وإعادة توزيع الأقاليم على الحكام الصغار.

لقد حاولت القبائل الجرمانية إقامة حكومة مركزية تكون لها السيطرة الكاملة على كل أرجاء الإمبراطورية الجديدة، إلا أن هذه المحاولات لم تكن مجدية، لانتساع رقعة الإمبراطورية، أو لعجز الأباطرة الجدد عن إحكام السيطرة على كل أرجاء الإمبراطورية، في وقت كانت فيه وسائل الاتصال لا تزال بدائية إلى حد بعيد. لذلك كان الإمبراطور الروماني يعين قادة جيشه حكاماً على أقاليم الإمبراطورية، حيث أسسوا قادة الجيش بالاقاليم، وأصبحوا بذلك مركز قوى في مواجهة الإمبراطور.

كان حكام الأقاليم يجبون الضرائب لحسابهم الخاص، كما استخدموا كل الوسائل الممكنة -من ضغط وتهديد وإرهاب- للاستيلاء على أراضي الفلاحين الأحرار، وكما يلاحظ أن فترة العصور الوسطى من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر، كانت فترة ركود اقتصادي وجمود فكري في نصفها الأول، وفترة نشاط اقتصادي وفكري في نصفها الثاني، لقد كانت القرية قبل نشأة المجتمع الإقطاعي تمثل الوحدة الاجتماعية والاقتصادية، إلى أن ظهرت المدينة القديمة. وكما ازدهرت المدن القديمة، نشأت مدن جديدة توافد عليها التجار والحرفيون الهاربون من إقطاعيات الأسياد، وبدأت العلاقات التجارية للمدن القديمة والجديدة تتخذ اتجاهين:

- 1- الاتجاه الأول وكان بين المدن والريف إذ كانت المدن تزود الريف بالمنتجات الصناعية وتحصل منها في المقابل على المحاصيل الغذائية والمواد الأولية اللازمة للنشاط

الحرفي. وكان شأن هذه العلاقة الاقتصادية بين الريف والمدينة أن تحول الاقتصاد الإقطاعي من انغلاق الريف على نفسه واكتفائه ذاتياً (من خلال الإنتاج بغرض الاستهلاك) إلى انفتاحه على المدن المجاورة من خلال الإنتاج بغرض البيع في الأسواق، وهو ما يعني التحول من «اقتصاد الطلب» إلى «اقتصاد السوق».

2- الاتجاه الثاني: كان على نحو قيام العلاقات التجارية بين المدن القديمة والجديدة في دائرة تبادل المنتجات الصناعية أساساً.

لقد ساد النظام الإقطاعي في أوروبا إبان العصور الوسطى وقد تميز بخصائص عدة منها أنه كان زراعياً ثم أصبح حرفياً، حيث كانت الزراعة هي النشاط الرئيس في الاقتصاد الإقطاعي، وكانت الأرض منقسمة إلى قسمين:

1- قسم كان يخص السيد الإقطاعي، ويقوم الفلاحون بزراعته لحسابه دون أن يتقاضوا أجراً على ذلك وهو «نظام السخرة».

2- وقسم آخر كان السيد الإقطاعي يوزعه على الفلاحين لزراعته لحسابهم مقابل أن يدفعوا له ريعاً عينياً وهو «نظام المزارعة».

ومن خصائص النظام الإقطاعي أيضاً أنه كان اقتصاداً مغلقاً في العصور الوسطى، بمعنى أن كل إقطاعية كانت تشكل وحدة اقتصادية مستقلة وقائمة بذاتها، منفصلة تماماً عن سائر الإقطاعيات الأخرى.

8.5 الفائدة Interest

بالنسبة إلى الفائدة كان الرأي مستقراً منذ بداية العصور الوسطى على اعتبارها ربا وعلى تحريمها على أساس نصوص من التوراة والإنجيل. فقد جاء في سفر الخروج في التوراة ما نصه: «لا تضعوا عليه ربا» على أي فرد من شعب الرب - ويقصد به شعب بني إسرائيل - كما يفهم من التلمود أن التحريم ذو صبغة عامة وليس مقصوراً على اليهود، بمعنى عدم شرعية التعامل بالربا بين شعب بني إسرائيل وغيرهم من الشعوب، أما في الأناجيل فإن القاعدة الوحيدة في تحريم الربا وردت عند لوقا (في الإصحاح الخامس: 35) وبالرغم من اختلاف التفسيرات الكنسية لهذه القاعدة فإن الاتجاه العام لرجال الدين المسيحي كان يستنكر الإثراء عن طريق إقراض المال مقابل أخذ فائدة وظلت قاعدة تحريم الربا سائدة دون مناقشة معظم فترة العصور الوسطى، ولكن مع نمو التجارة والتعامل النقدي في الأسواق في أواخر العصور الوسطى بدأ بعض الاتجاهات الجديدة بالظهور، فمن ناحية كان الأسلوب العلماني يأخذ قوة متزايدة في المجتمع، وكان أصحاب هذا الأسلوب يرون التوسع في إقراض المال مقابل فائدة يبررون رأيهم بالاستناد إلى

القانون الروماني الذي لم يحرم الربا والعمل به، وبالطبع فإن انزعاج رجال الكنيسة بمثل هذا الاتجاه الجديد جعلهم يصدرون سلسلة من القرارات الصارمة بتحريم الربا وكان هذا قرب نهاية القرن الثاني عشر، ولكن أثر الأسلوب العلماني ظهر بطريقة أخرى عن طريق دفاع رجال الكنيسة عن رأيهم بتحريم الربا، فنجد (توماس الاكوينى) يستند إلى التعاليم المسيحية في مهاجمته للربا إلا أنه يؤكد رأيه ويدعمه بحجج منطقية مشتقة أساساً من التحليل (الأرسطى) ضد الربا. ولقد أكدت معارضة (أرسطو) للربا كما أوضحنا من قبل أنها تتبع من نظرية النقود، فالنقود تؤدي وظيفة أساسية وهي الوساطة في التبادل الذي يستهدف إشباع حاجات المستهلكين.

أما النقود في حد ذاتها فهي عقيمة وعمليات تداولها عن طريق الإقراض والاقتراض لا ينبغي أن تتم بمقابل أو بثمن ولا يشفع للنقود عند (أرسطو) أنها ذات قيمة سلعية فهذه المسألة مهمة لأداء دورها في تسهيل التبادل وليس لأي غرض آخر.

ولكن (توماس الاكوينى) طور الفكرة (الأرسطية) في قيامه بالتفرقة بين السلع التي تستهلك أثناء استعمالها وتلك التي لا تستهلك - وهي فكرة اشتقها من القانون الروماني - وذلك لكي يقول أن النقود تنتمي إلى الفئة الأولى واستنتج بعد ذلك أن المطالبة بالفائدة على القرض النقدي إلى جانب المطالبة بسداده معناها الحصول على كسب غير طبيعي وغير عادل.

وبالرغم من تشدد الكنيسة وتأكيدها على تحريم الربا، وبالرغم أيضاً من محاولات تدعيم الرأي الديني بوجهة النظر العلمية إلا أن عمليات قبول الفائدة على القروض أخذت في الزيادة تدريجياً تمشياً مع التوسع الاقتصادي. وأكثر من ذلك فإن السلطة المدنية أصبحت أكثر اهتماماً بتنظيم الفائدة وأصدرت القرارات التي تضع حداً أعلى لأسعارها. وفي القرنين الخامس عشر والسادس عشر اللذين تميزا بالاكتشافات الجغرافية العظيمة في العالم وانسياب المال الأوروبي في استثمارات خارجية مجزية للغاية نجد أن أسلوب تقاضي الفائدة أصبح شيئاً عادياً جداً حتى أن رأي الكنيسة ورجالها أصبح غير ذي أهمية لغالبيتهم المقرضين والمقترضين.

ولقد جرت في القرون الأخيرة من العصور الوسطى تعديلات في الرأي الكنسي، ولم تكن هذه التعديلات تستهدف التخلي عن مبدأ تحريم الربا بقدر ما كانت تستهدف السماح ببعض الاستثناءات. ومن أهم هذه الاستثناءات الاستثناء القائم على أساس مبدأ تعرض المقرض للخسارة، ويفترض هنا أن المقرض يسمح للمقرض بأن يستخدم نقوده دون مقابل مادي لفترة من الزمن، ولكن حين يتأجل سداد القرض بعد هذه الفترة يصبح

للمقرض الحق في فرض جزاء يتفق عليه العرف، وافترضت الكنيسة أن المقرض قد تعرض لتأخير حقيقي هنا، ومن ثم فقد تعرض لخسارة حقيقية، ومع ذلك فإن التأكد من تحقق الخسارة كانت مسألة صعبة، ولقد فتح هذا الاستثناء الباب أمام تقاضي الفائدة دون اعتبار كثير للأساس الذي يقوم عليه حيث أصبح من الممكن تحديد فترة الدين الاختياري (أي الذي لا يتحمل فائدة إطلاقاً) أقصر مما كان عليه من قبل، وعملياً فإنه حينما تنكمش فترة الدين الاختياري إلى أجال قصيرة جداً كشهر واحد مثلاً، فإن مبدأ الإقراض بفائدة يصبح مستقراً لا جدال فيه. ولقد تطورت الأمور بعد ذلك حتى أن بعض رجال الدين المسيحي في أواخر العصور الوسطى مثل (نافا روس) اتجه إلى الموافقة على مبدأ الفائدة بغض النظر عن انقضاء أية فترة للدين الاختياري.

وأهم من الاستثناء السابق في تحطيم فكرة تحريم الربا المبدأ الخاص بضيايع فرصة الكسب، فلقد قيل أن الفرد حينما يعطي نقوده لشخص آخر إنما يضيع على نفسه فرصة لتحقيق الكسب منها نتيجة التخلي عن عدم استثمارها بنفسه، ولذلك فإن المقرض لا بد أن يأخذ مقابل ما دياً وهو الفائدة يعوضه عن ضيايع فرصة الكسب.

ولقد أحرز هذا المبدأ انتصاراً ولقي قبولاً بين المتعاملين، (كذلك لقي قبولاً فكرياً كبيراً من مفكري المدرسة الغربية فيما بعد، فقاموا بتطويره نظرياً)، وبالإضافة إلى هذا نشأ مبدأ ثالث وهو مبدأ المخاطرة لكي يبرر أخذ الفائدة. فالمقرض حينما يضع نقوده تحت تصرف شخص آخر إنما يخاطر بماله مخاطرة قد تصل إلى حد فقدانه هذا المال، ومن ثم فإن المقرض يستطيع أن يطالب المقرض من البداية بفائدة للتقليل من هذه المخاطرة، كذلك أشار بعض الكتاب في أواخر العصور الوسطى مثل (توماس الاكويني) مسألة انخفاض القيمة السلعية (الحقيقية) للقرض النقدي مع الزمن، ولقد لاحظ هؤلاء الكتاب ظاهرة انخفاض القيمة السلعية أو القدرة الشرائية للعملة النقدية المتداولة واقترحوا أن تكون الفائدة بمثابة تعويض للمقرض عن الخسارة التي تصيبه من جراء هذه الظاهرة، وبعبارة أخرى إن المدين يعطي زيادة نقدية فوق مقدار القرض الأصلي للدائن حتى يرد له مثل ما اقتترض منه مقوماً بالسلع.

ومن الواضح أن كل من هذه المناقشات التي جرت في مجال تبرير الربا أو الفائدة إنما ارتبطت بنمو التجارة الخارجية والمعاملات النقدية في أواخر العصور الوسطى، وقد تسببت في انفصال الرأي الاقتصادي العلمي عن الرأي الديني التقليدي الذي كانت الكنيسة متمسكة به أشد التمسك في بداية العصور الوسطى وفي منتصفها.

ابتكر (نيكول أوريزم) Oresme في حوالي عام 1360م نظرية تعتبر مدخلاً إلى المشكلات الاقتصادية تختلف جداً عن ذلك الذي اتبعه المفكرون الآخرون من قبل أو في نفس الفترة، وجاءت هذه النظرية في مقال عن الاختراع الأول للنقود، حيث يبدأ هذا المقال ويعرض تفصيلي لأصل النقود على الأسس (الأسطوية) ثم يبحث في الصفات التي تجعل السلع مناسبة لاتخاذها نقوداً، ويرى (أوريزم) أن حق صك العملة يجب أن يكون في يد الأمير بصفته ممثلاً للجماعة ويتمتع بأعلى منزله وسلطة.

ولكن امتياز صك العملة لا يجب أن يعطي للأمير الحق في أن يكون سيد النقود المتداولة في المجتمع لأن النقود أداة قانونية لتبادل الثروات بين الناس وبالتالي فهي في الحقيقة ملك للذين يملكون مثل هذه الثروات، وهذا الرأي (لأوريزم) يضع مفهوماً محدداً للسلطة النقدية في المجتمع؛ أي أنها السلطة التي تملك إصدار النقود وإدارتها ولكنها لا تملك أن تخفض من قيمتها والتلاعب في أوزانها أو مادتها، ولقد شن (أوريزم) حملة عنيفة على السلطة النقدية التي لا تلتزم بواجبها، فقال إنه ليس من حق الأمير أن يتلاعب بثروة رعاياه عن طريق تغيير وزن النقود أو مادتها أثناء عملية السك.

كما أضاف أن الكسب الذي يتحقق عن طريق تخفيض القيمة السلعية للعملة أسوأ من الربا، لأنه يتضمن ابتزاز جزء من ثروة الناس دون علمهم أو دون إرادتهم في حين أن المرابي يتفق مع المدين على الربا، الذي يدفعه الآخر برضاه، واعتقد (أوريزم) أن تخفيض القيمة السلعية للعملة بمثابة ضربة مستترة تؤدي إلى إشاعة الاضطراب في التجارة وإلى الكساد والفقر.

وأخيراً، قال إنه حينما يجري تخفيض للقيمة السلعية للعملة فإن الذهب والفضة (يمثلان أهم المعادن التي تصنع منها النقود) يتحولان إلى استخدامات أخرى حيث يقدر لهما قيمة أعلى، وتدرجياً تصبح العملة المنخفضة القيمة هي المتداولة.

وهكذا سبق (أوريزم) غيره في التعبير عن فكرة قانون (جريشام)، والذي يتلخص في أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التعامل في الأسواق.

10.5 حماية التجارة Trade Protection

لقد كان مفكرو العصور الوسطى يحكمون على التجارة بأنها غير طيبة وغير طبيعية، ولكنها شر لا بد منه في حياة اجتماعية بعيدة عن الكمال. وكان من شأن ذلك أن بقيت شخصية «التاجر» طوال تلك العصور، محور السخط الفكري عموماً، ولهذا لم يكن من المستغرب إن كان «المدرسيون» ينظرون إلى النشاط التجاري نظرة حذرة.

وإذا كانت كتابات «المدرسيين» تتم عن اعترافهم بمشروعية النشاط التجاري، فقد كان من المنطق أن التجارة ضرورية ولا غنى عنها لأي مجتمع إنساني، من حيث أنها تنطوي على نقل السلع من المكان أو الزمان الذي تكون موجودة فيه بوفرة إلى المكان أو الزمان الذي تكون موجودة فيه بندرة. وهذا النقل المكاني أو الزماني للسلع هو الدور الإنتاجي الهام الذي يقوم به التاجر، متمثلاً في تقديم خدمة إنتاجية مكاملة لعملية إنتاج السلعة، أي خدمة نقل هذه السلعة من المنتجين إلى المستهلكين في المكان والزمان المناسبين.

أما عن المحاذير التي راودت فكر «المدرسيين» (مراجعة صفحة 18) فقد كانت تتعلق بمخاطر النشاط التجاري كما تراءت لهم في واقع الحياة العملية، من حيث أنه كثيراً ما كان التجار يحصلون على أرباح وفيرة أبعد ما تكون عن الاعتدال لتعكس صورة حية من صور الاستغلال ولكن مع التسليم بهذه المحاذير، وبأن الشواهد في مجتمع العصور الوسطى، تقطع بتأصل النزعة الاستغلالية لدى التجار، فلا مناص من أن يؤخذ على «المدرسيين»، في هذه الناحية من فكرهم، أنهم توانوا عن تقديم «معيّار موضوعي» يحدد مفهوم «الربح المعتدل» في النشاط التجاري المشروع. ويضع الحدود الفاصلة بين الاعتدال وبين الاستغلال في ممارسة هذا النشاط.

ولقد كان للحروب الصليبية أثرها على النشاط التجاري؛ فقد أفضت هذه الحروب إلى نتائج مهمة تتمثل في عودة العلاقات بين المجتمع الغربي وبين المجتمعات الشرقية، وكان لهذا أثره الواضح في ازدهار مدن البحر الأبيض المتوسط - وعلى الأخص المدن الإيطالية - وفي بدء التعامل التجاري بين الغرب والشرق، حيث أخذ الغرب الأوروبي يستورد من بلاد المشرق التوابل والمواد الأولية كالحرير والقطن، ويصدّر إليها الأقمشة والأسلحة.

11.5 أهمية الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

Importance of Economic Thought in Medieval

إن علم الاقتصاد الذي عرّف في القرنين التاسع عشر والعشرين لم يكن معروفاً في العصور الوسطى، ولكن معظم المتأثرين في الفكر المسيحي ناقشوا أو اقترحوا قوانين ليست بمعنى القوانين العلمية التي نعرفها اليوم، وإنما بمعنى القواعد الأخلاقية، التي تستهدف إدارة النشاط الاقتصادي إدارة صالحة وعادلة، وبالنسبة لهذه القواعد الأخلاقية للمعاملات الاقتصادية فقد كانت من جهة قائمة على أساس من اللاهوت المسيحي، ومن جهة أخرى كانت قائمة على قبول أفكار (أرسطو) التي ترفض جميع الأساليب الاقتصادية المؤدية إلى عدم المساواة أو مجافاة العدالة وتستنكر الجشع والطمع في المعاملات الدنيوية.

ولقد ساعد على قبول الأفكار (الأرسطية) عدم تعارضها مع الفكر المسيحي بصفة عامة بالإضافة إلى التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت النصف الأخير من العصور الوسطى بصفة عامة.

والآن عزيزي الدارس أجب عن الآتي:



تدريب (4)

بين المراحل الحاسمة في تطور الرأسمالية.



أسئلة التقويم الذاتي (4)

1- ما دور الكنيسة في العصور الوسطى؟

2- هناك عدد من الاقتصاديين والمؤرخين يرفضون الاعتراف بأن الرأسمالية كمصطلح يعبر عن نظام اقتصادي. علل ذلك.

3- لقد استطاع (توماس الاكوينى) أن يدافع عن النظام الاقتصادي القائم على الملكية الخاصة في الحدود التي لا تخرج به عن فلسفة المسيحية. وضح ذلك.

حاول، عزيزي الدارس، استرجاع مادة الوحدة الأولى في ذهنك، وسوف تجد أن علم الاقتصاد يرتبط التعبير عنه وتفسيره بالجهد الفكري لعلماء الاقتصاد وبالدراسات التحليلية للظواهر الاقتصادية، بغية استنتاج الأفكار أو القوانين الاقتصادية الناجمة والقادرة على الاضطلاع بالمشاكل الاقتصادية. الإنسانية للمجتمعات، وهو يبرز على مستوى مختلف المدارس الاقتصادية المعاصرة والتي سبقها خلال التاريخ الاقتصادي، والتي درست المواضيع الاقتصادية وفق المنهج العلمي الاقتصادي من طرق وأدوات.

إن نشأة علم الاقتصاد يمكن أن تتحد بظهور كتاب (آدم سميث) «ثروات الأمم» 1776، إن هناك عدداً من الفوائد لدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي وهي، الفائدة التعليمية، واستلهام واستنباط الأفكار العلمية الجديدة، كما أنها تقود إلى تنمية القدرات على البحث والتحليل.

بدأ (أرسطو) بتحليل وضع الاقتصاد القائم على الاكتفاء الذاتي للعائلات ثم استطرد منه إلى فكرة تقسيم العمل والمقايضة والنقود «وكان أحياناً يخلط بين النقود والثروة».

كما وأدت الكنيسة دوراً قيادياً ومحورياً في العصور الوسطى، فلقد امتلكت الكنيسة أراضي شاسعة اشغل في زراعتها عدد كبير من العبيد. وفي الحقيقة يمكن اعتبار الكنيسة أكبر إقطاعي في العصور الوسطى قاطبة، كما سيطرت الكنيسة سيطرة تامة على الحياة الفكرية والروحية للمجتمع فقد احتكرت التعليم احتكاراً مطلقاً في مجتمع سادت فيه الأمية سيادة شبة كاملة، ولذا انحصرت الحياة الفكرية في رجال الدين الذين فسروا جميع جوانب الحياة انطلاقاً من المنظور الديني الأخلاقي.

أما (أرسطو) فقد اعتبر النقود في حد ذاتها عقيمة وعمليات تداولها عن طريق الإقراض والإقراض لا ينبغي أن تتم بمقابل أو ثمن، ولا يشفع للنقود عند (أرسطو) أنها ذات قيمة سلعية فهذه المسألة هامة لأداء دورها في تسهيل التبادل وليس لأي غرض آخر.

7. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الثانية

لنلاحظ في هذه الوحدة أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي والإشارة إلى بعض الفلاسفة القدماء، وسيتم في الوحدة الدراسية التالية التركيز على الاقتصاد الإسلامي من حيث ماهية هذا الفكر، وعن أهم خصائصه وكذلك الإشارة إلى بعض المفكرين الاقتصاديين المسلمين وعن أوجه الخلاف بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.

8. إجابات التدريبات

تدريب (1)

قام فلاسفة الإغريق بالكتابة في بعض المسائل الاقتصادية، وكان من أبرزهم (أفلاطون) و(أرسطو)، ولكن يجب أن نشير هنا إلى أن ليس كل ما كتب (أفلاطون) و(أرسطو) في الاقتصاد يمكن اعتماده، وإن يعتبر ذا طبيعة علمية بمعنى أنه يعتمد على طرق منظمة في البحث والتحليل، بل إن الواقع يشير إلى أن ما كتب على يد فلاسفة الإغريق كان عبارة عن معلومات معروفة للإنسان العادي حينذاك، وقد تم تنقيتها من كثير من الشوائب الفكرية وتدوينها بصورة منظمة.

تدريب (2)

تعتبر هذه الفائدة من أهم الفوائد المكتسبة من دراسة تطور الفكر العلمي في مجال الاقتصاد، ويعود ذلك إلى أن دراسة الأفكار والنظريات العلمية عرفت منذ فترة طويلة وحصاد علمي يزخر بالمعرفة والتطور يمتد منذ الأزل إلى يومنا الحاضر، سجل خلالها رجال العلم والعلماء الدراسات الخاصة بتطور الفكر الاقتصادي عبر العصور، كما أنها تتيح الفرصة لنا لنقف على عتبات كل نظرية حتى نتعرف على أصحابها وكيفية تكوينها، ومدى التأثير بالسابقين من العلماء والظروف التي أدت إلى اختيارها عن غيرها من النظريات لتمثل الحل لتلك المشكلة التي عايشوها، فإن الظروف وإن اختلفت نجد الكثير من التشابه في أسباب تكوين المشكلة قيد البحث وآلية التعامل معها للخروج بأفضل النتائج.

تدريب (3)

تطرق المدرسيون إلى أربعة أنواع من الأضرار المحتملة التي قد توجب التعويض:

- 1- الضرر الناتج عن عدم استعمال الدائن لنقوده في إشباع حاجاته الشخصية.
- 2- فوات الفرصة عليه في الاستفادة من النقود.
- 3- المضايقة المترتبة على عدم إرجاع النقود في الوقت المتفق عليه.
- 4- الخطر الكامن من إمكانية خسارة النقود.

تدريب (4)

هناك ثلاث مراحل حاسمة في تطور الرأسمالية هي:

- 1- أزمة الإقطاع القديم الذي غيب ظهور المدن التي كانت تتمتع إلى حد كبير بالإدارة الذاتية، والتي مارست نفوذاً سياسياً واقتصادياً فيما يتعلق بالشؤون القومية.
- 2- التغيرات السياسية والاجتماعية التي حدثت في تلك الفترة، بما في ذلك الصراع بين الشركات ذات الصفة القانونية، والصراع البرلماني ضد الاحتكار.
- 3- الثورة الصناعية، التي وقعت في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع النصف الأول من القرن التاسع عشر، والتي كان لها انعكاسات أقل درامية على المجال السياسي، حيث كانت تلك المرحلة حاسمة بالنسبة لمستقبل الاقتصاد الرأسمالي، وقعت خلالها تغييرات جذرية في بناء الصناعة وتنظيمها.

9. مسرد المصطلحات

- أرسطو Aristotle: فيلسوف يوناني عاش خلال الفترة الممتدة من 384-322 ق.م. وهو أكبر ممثلي الفكر الاقتصادي في المجتمع القديم.
- أفلاطون Plato: فيلسوف يوناني عاش خلال الفترة الممتدة من 427-347 ق.م. وهو من أشهر الفلاسفة في العصر الذهبي للحضارة اليونانية، عالج فلسفياً الظواهر الاقتصادية معالجة عرضية وعابرة في إطار اهتمامه بالمشاكل الأخلاقية والسياسية، ولقد وردت أهم أفكاره في المجال الاقتصادي في كتابيه المشهورين (الجمهورية) The Republic و(القوانين) The Laws.
- تاريخ الفكر الاقتصادي History of Economic Thought: هو يتعلق بتاريخ تطور الأفكار والخواطر التي عرضت للإنسان في أمور حياته الاقتصادية، أو هو الواقع الاقتصادي الذي عاش فيه الإنسان وما يرتبط به من ظروف الإنتاج (من موارد متاحة ودرجة معينة من المعرفة الفنية) ومن علاقات الإنتاج والتوزيع وما يتصل بهم من روابط قانونية ونظم ومؤسسات.
- التحليل الاقتصادي Economic Analysis: هو نشاط عقلي يستوعب المعلومات ثم يحاول تقييمها وتحويلها إلى أفكار مرضية أو غير مرضية، ثابتة أو متغيرة. وقد يخدم التحليل الاقتصادي الفكر الاقتصادي مما يجعله يتطور.
- السعر العادل Just Price: الثمن المتفق عليه بشكل عام أو الذي يتحدد بين الباعين والمشتريين، في ظل نشاط تجاري ضيق النطاق، وهو السعر الذي يتضمن الانحراف عنه انحرافاً عن الأخلاق الفاضلة كما عرفها الكنسيون تلاميذ (أرسطو).
- الفكر الاقتصادي Economic Thought: مظهر فكري حول النشاط الاقتصادي يشرحه ويقيمه ويعطي بعد ذلك اقتراحات لإصلاحه.
- المدرسيون The Scholastics: فكر اقتصادي ساد أوروبا في العصور الوسطى يمتد من القرن التاسع إلى القرن الحادي عشر وهو منهج فكري في رجال الكنيسة الكاثوليكية.
- نفقة الإنتاج Production Cost: وهي تلك النفقة الضرورية للمنتج لكي يتسنى له من خلالها الاستثمار في ممارسة نشاطه الإنتاجي، وتشمل نفقة نقل السلعة من موقع إنتاجها إلى مراكز تسويقها، مضافاً إليها ربح معتدل.

- المذهب الاقتصادي Economic Method: هو عبارة عن النظام الفكري الذي يحتوي على مجموعة اقتراحات تقييم الأوضاع والأحداث الاقتصادية بغية إجراء تغييرات فيها.

- النظام الاقتصادي Economic System : هو عبارة عن مجموعة الأوضاع الخاصة بالنشاط الاقتصادي التي تسود في وقت ومكان معين. وتتألف هذه الأوضاع من ثلاثة عناصر أساسية تشكل ما يسمى بمضمون النظام، وهي غرض يستهدفه النشاط الاقتصادي، فن إنتاجي معين يستعان به في تحقيق هذا الهدف، تنظيم سياسي واجتماعي يهيئ الجو اللازم لتحقيق الهدف المنشود بواسطة الأساليب الفنية الموجودة.

- النظرية الاقتصادية Theory Economic : هي شرح مباشر للواقع الاقتصادي دون تقييم ولهذا يقال بأن هذا العمل التحليلي يكتسب صبغة موضوعية.



10. المراجع

أ- المراجع العربية:

- 1- أحمد، عبد الرحمن يسري، (2003) تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الخامسة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
- 2- كاظم، محسن، (1989) تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداءً بنشأته وانتهاءً بالماركسية، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.
- 3- مبارك، عبد المنعم، (1981) قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 4- نامق، صلاح الدين، (1978) تطور الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 5- بوشهولز، تودج، (1996) أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة الأفندي، نزيرة والحسيني، عزة، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية القاهرة.

ب-المراجع الأجنبية:

- 1- O'Brien, George, (2001) An Essay on Mediaeval Economic Teaching; Batoche Books Kitchener; Kitchener, Ontario; Canada.
- 2- Robinsons, Lionel, (2000) A History Of Economic Thought; the Lse Lectures; 5th ed, edited by; Medema; Steven G. & Samuels, Warren J. Princeton University Press ; U.K.
- 3- Roll, Eric, (1993) A History Of Economic Thought, 5th ed, Faber and Faber Ltd, London.
- 4- Srivastava, S.K. (1996) History Of Economic Thought, 4th ed, Chand & Company Ltd, New Delhi.

ج- المواقع الإلكترونية:

<http://socserv2.socsci.mcmaster.ca>.

الوحدة الثانية

2

الفكر الاقتصادي الإسلامي

إعداد المادة العلمية

د. عبد الحميد شعبان

محتويات الوحدة

الصفحة	الموضوع
45	1. المقدمة
45	1.1 تمهيد
45	2.1 أهداف الوحدة
46	3.1 أقسام الوحدة
47	4.1 القراءات المساعدة
47	5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة
48	2. الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي
48	1.2 مبدأ الملكية المزدوجة
50	2.2 مبدأ الحرية الاقتصادية
51	3.2 مبدأ العدالة الاجتماعية
53	3. النشاط الاقتصادي في الإسلام
60	4. عوامل الإنتاج في الإسلام
61	5. نظرة الإسلام للتجارة والتمن العادل
64	6. النقود في الإسلام
66	7. الإسلام وتحريم الربا
70	8. توزيع الدخل على الضعفاء
71	9. الوظيفة الاقتصادية للدولة في الإسلام
73	10. المفكرون في الاقتصاد الإسلامي
	11. الاختلافات الجوهرية بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي
78	الوضعي
80	12. الخلاصة
81	13. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الثالثة
81	14. إجابات التدريبات
85	15. مسرد المصطلحات
86	16. المراجع

1. المقدمة

1.1 تمهيد

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى هذه الوحدة التي توضح الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي من حيث مبدأ الملكية المزدوجة والحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، كما توضح النشاط الاقتصادي للدولة في الإسلام، وكذلك تبين عوامل الإنتاج في الإسلام، وتلقي الضوء على نظرة الإسلام للتجارة والثمن العادل والنقد وحكم الربا، وكذلك توزيع الدخل على الضعفاء، والوظيفة الاقتصادية في الإسلام، وكذلك تضعك في صورة آلية التعاطي مع المشكلات الاقتصادية من قبل المفكرين في الاقتصاد الإسلامي، وأخيراً نحاول أن نوضح أوجه الاختلافات الجوهرية بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي الوضعي.

2.1 أهداف الوحدة

- 1- تبين المبادئ الاقتصادية الأساسية في الإسلام من الملكية المزدوجة، والحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.
- 2- تشرح الفكر الاقتصادي الإسلامي في النشاطات الاقتصادية، والنظرة الإسلامية إلى عوامل الإنتاج والتجارة والثمن العادل.
- 3- تدرك مفهوم النقود ووظائفها في الإسلام، ومبدأ تحريم الربا وتوزيع الدخل على الضعفاء.
- 4- تحدد الوظيفة الاقتصادية للدولة في الإسلام.
- 5- تبين مساهمات أعلام الفكر الاقتصادي الإسلامي.
- 6- تحدد الاختلافات الجوهرية بين الفكر الاقتصادي الإسلامي وبين الفكر الاقتصادي الوضعي.

3.1 أقسام الوحدة

تقسم هذه الوحدة إلى عشرة أقسام رئيسه هي:

القسم الأول: الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي. وفي هذا القسم سوف نتعرف إلى مبدأ الملكية المزدوجة ومبدأ الحرية الاقتصادية ومبدأ العدالة الاجتماعية وكيف عالج الإسلام هذه القضايا المهمة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، ويغطي هذا القسم الهدف الأول.

القسم الثاني والثالث والرابع: النشاط الاقتصادي في الإسلام، وعوامل الإنتاج في الإسلام، وكذلك نظرة الإسلام للتجارة والتمن العادل وتغطي هذه الأقسام الهدف الثاني..

القسم الخامس والسادس والسابع: النقود، ومبدأ تحريم الربا وتوزيع الدخل على الضعفاء وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالهدف الثالث.

القسم الثامن: الوظيفة الاقتصادية للدولة في الإسلام، ويوضح هذا القسم الدور الهام الذي يجب أن تلعبه الدولة على الصعيد الاقتصادي ويغطي هذا القسم الهدف الرابع.

القسم التاسع: المفكرون في الاقتصاد الإسلامي. ونحاول في هذا القسم التعرف إلى أهم إنجازات أعلام الفكر الاقتصادي الإسلامي وإسهامهم في حل القضايا التي تهم المجتمع الإسلامي من الناحية الاقتصادية، ويغطي هذا القسم الهدف الخامس للوحدة.

القسم العاشر: الاختلافات الجوهرية بين الفكر الاقتصادي الإسلامي وبين الفكر الاقتصادي الوضعي. حيث نحاول في هذا القسم وضع الدارس على عتبة الخلاف الدائر بين اقتصاديات النظم الاقتصادية من حيث مفهوم كل منها لمعالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات البشرية، ويغطي هذا القسم الهدف السادس.



4.1 القراءات المساعدة

- 1- القرضاوي، يوسف، (1996) دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 2- الموارني، ياسر، (2002) الفكر الاقتصادي عند الإمام الغزالي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للطباعة والنشر، عمان.
- 3- إبراهيم غسان محمود والقحف، منذر، (2000) الاقتصاد الإسلامي: علم أم وهم، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق.
- 4- الصدر، محمد باقر، (1991) اقتصادنا، المجلد العاشر، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان.

5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة

عزيزي الدارس، قبل أن تبدأ بدراسة هذه الوحدة، تأكد من أنك هياأت المكان الهادئ والمريح للدراسة، فالفكر الاقتصادي الإسلامي من المواضيع الشيقة التي تستحق أن تدرسها في تمعن وهدوء.

وأهم ما نود أن نوجه إليه انتباهك واهتمامك، هو أن تقرأ المادة التعليمية، للوحدة والأقسام المختلفة، بمستوى عالٍ من الوعي والإدراك.

كما نذكرك، عزيزي الدارس، أن لا تتردد في الاتصال بمشرفك الأكاديمي كلما اقتضت الحاجة لمناقشة ما تتعرض له من عقبات، واستفسارات، أو مسائل مثيرة للاهتمام والتساؤل. وحتى تتمكن من الاستيعاب الكامل للأفكار الواردة عليك الإجابة الصحيحة للتدريبات وأسئلة التقويم الذاتي المدرجة ضمن الوحدة. لما لذلك من أهمية في اختبار معلوماتك ومدى استيعابك للوحدة الدراسية. ويمكنك الاستعانة بإجابات التدريبات المدرجة في نهاية الوحدة من أجل تقييم مستوى فهمك وإدراكك للمفاهيم الأساسية.

2. الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي

Structure of Islamic Thoughts

عزيزي الدارس، يقوم الاقتصاد الإسلامي على توجيه وتنظيم النشاط الاقتصادي وفقاً لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية، كما أن الهدف الأساسي للاقتصاد الإسلامي هو تحقيق رفاهية البشرية من خلال تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، ومن خلال هذا المنظور يمكن تعريف الاقتصاد الإسلامي «بأنه ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهية الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية»، ومن خلال هذا التعريف يتضح أن الاقتصاد الإسلامي قائم على وجهين هما:

1. وجه ثابت يتعلق بالمبادئ والأصول الاقتصادية الإسلامية التي جاء بها الدين الإسلامي منذ أربعة عشر قرناً.

2. وجه متغير يتعلق بالتطبيق أي كيفية عمل هذه المبادئ والأصول في مواجهة مشكلات المجتمع المتغيرة.

فالاقتصاد الإسلامي اقتصاد واقعي وأخلاقي يتميز بالمبادئ الأساسية التي يقوم عليها وهي:

1- مبدأ الملكية المزدوجة.

2- مبدأ الحرية الاقتصادية.

3- مبدأ العدالة الاجتماعية.

وفيما يلي، عزيزي الدارس، سوف نقوم بتناول هذه المبادئ بنوع من التفصيل:

1.2 مبدأ الملكية المزدوجة Rule of Dual Property

إن من أهم الأصول الاقتصادية الإسلامية مبدأ ازدواج الملكية الخاصة والعامة، وذلك يعود إلى أن كليهما يسهم على قدم المساواة في عملية التنمية الاقتصادية، ويعتمدان الاقتصاد الإسلامي كأصل وليس استثناء، وذلك لأن كلا منهما يكمل الآخر فكل مجاله بلا تعارض أو اصطدام، حيث لا تقوم الدولة إلا بأوجه النشاط الاقتصادي التي يعجز أو يقصر الأفراد عن القيام بها مثل السكك الحديدية وتعمير الصحارى وصناعة الأسلحة وتوصيل الكهرباء والمياه إلى جميع مناطق الدولة وبدعم كامل منها وكذلك الصحة والتعليم خاصة في الدول النامية، وإننا نسجل بحق أن الإسلام في اعترافه بالملكية سواء أكانت خاصة أم عامة، وفي نظرته إليها وتنظيمه لها، إنما أقامها باعتبارها وسيلة إنمائية أي من أهم

الحوافز التنموية، كما أنه يسقط شرعية الملكية سواء كانت خاصة أو عامة إذا لم يحسن الفرد أو الدولة استخدام هذا المال استثماراً أو إنفاقاً في مصلحته أو في مصلحة الجماعة، وقد عبر عن ذلك أصدق تعبير سيدنا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه حين قال لبلال وقد أعطاه الرسول صلى الله عليه وسلم أرض العقيق: (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقطعك لتحجز عن الناس وإنما أقطعك لتعمل، فخذ ما قدرت على عمارته ورد الباقي).

ولذلك نجد أن الإسلام يختلف اختلافاً جوهرياً عن كل من النظام الرأسمالي والاشتراكي من حيث تحديد نوعية الملكية التي يقرها، حيث نجد أن النظام الرأسمالي يؤمن بشكل خاص بالملكية الفردية، أي بالملكية الخاصة كقاعدة عامة، فهو يسمح للأفراد بالملكية الخاصة لمختلف أنواع الثروة في البلاد تبعاً لنشاطاتهم وظروفهم، ولا يعترف بالملكية العامة إلا حين تقتضي الضرورة الاجتماعية.

والمجتمع الاشتراكي على العكس تماماً من ذلك، فإن الملكية الاشتراكية فيه هي المبدأ العام، الذي ينطبق على كل أنواع الثروة في البلاد، وليست الملكية الخاصة لبعض الثروة إلا شذوذاً واستثناءً، فقد يعترف بها أحياناً بحكم ضرورة اجتماعية قاهرة.

وعلى أساس هاتين النظريتين المتعاكستين للرأسمالية والاشتراكية يطلق اسم (المجتمع الرأسمالي)، على كل مجتمع يؤمن بالملكية الخاصة بوصفها المبدأ الوحيد، وبالتأميم باعتباره استثناءً، ومعالجة لضرورة اجتماعية، كما يطلق اسم (المجتمع الاشتراكي) على كل مجتمع يرى أن الملكية الاشتراكية هي المبدأ الوحيد، ولا يعترف بالملكية الخاصة إلا في حالات استثنائية.

أما المجتمع الإسلامي فإنه يقر الأشكال المختلفة للملكية في آن واحد ويضع بذلك مبدأ الملكية المزدوجة (الملكية ذات الأشكال المتنوعة)، ولهذا من الخطأ أن نسمي المجتمع الإسلامي مجتمعاً رأسمالياً وإن سمح بالملكية الخاصة (تعدد رؤوس الأموال ووسائل الإنتاج)، لأن الملكية الخاصة عنده ليست هي القاعدة العامة، كما أن من الخطأ أن نطلق على المجتمع الإسلامي اسم المجتمع الاشتراكي، وإن أخذ بعيداً الملكية العامة، وملكية الدولة في بعض الثروات ورؤوس الأموال، لأن الشكل الاشتراكي للملكية ليس هو القاعدة العامة في رأيه، كما وأن ذلك لا يعني أن الإسلام قد مزج بين المذهبين، وأخذ من كل منهما جانباً لأن الإسلام سابق عليهما وكلا المذهبين جاء بعده، وإنما يعبر ذلك للتنوع في أشكال الملكية عن تصميم مذهبي أصيل، قائم على أسس وقواعد فكرية معينة، وموضوع ضمن إطار خاص من القيم والمفاهيم، تناقض الأسس والقواعد والقيم والمفاهيم التي قامت عليها الرأسمالية الحرة والاشتراكية الماركسية.

2.2 مبدأ الحرية الاقتصادية Rule of Economic Freedom

عزيزي الدارس، إن مبدأ الحرية الاقتصادية ركن من أركان الاقتصاد الإسلامي، يسمح للأفراد على الصعيد الاقتصادي بحرية محدودة، وبحدود القيم المعنوية والخلقية التي يؤمن بها الإسلام، ونجد في هذا الركن الاختلاف البارز بين الاقتصاد الإسلامي وكل من الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي، فبينما يمارس الأفراد الحريات غير المحدودة في ظل الاقتصاد الرأسمالي، وبينما يصادر الاقتصاد الاشتراكي حريات الجميع، ونجد الإسلام في موقفه الذي يتفق مع طبيعته العامة، فيسمح للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نطاق القيم والمثل التي تهذب الحريات وتصلقها وتجعل منها خير أداة للإنسانية كلها.

فالتحديد الإسلامي للحريات الاجتماعية في الحقل الاقتصادي جاء على قسمين هما:

1. التحديد الذاتي الذي ينبع من أعماق النفس، ويستمد قوته ورصيده من المحتوى الروحي والفكري للشخصية الإسلامية.

2. التحديد الموضوعي الذي يعبر عن قوة خارجية تحدد السلوك الاجتماعي وتضبطه.

أما في التحديد الذاتي: فهو يتكون طبيعياً في ظل التربية الخاصة، التي ينشئ الإسلام عليها الفرد في المجتمع الذي يتحكم الإسلام في كل مرافق حياته (المجتمع الإسلامي).

وقد كان لهذا التحديد الذاتي نتائجه الرائعة وآثاره الكبيرة في تكوين طبيعة المجتمع الإسلامي ومزاجه العام، وبالرغم من أن التجربة الإسلامية الكاملة كانت قصيرة الأمد، فقد أتت ثمارها وفجرت في النفس البشرية إمكاناتها المثالية العالية، ومنحتها رصيذاً روحانياً زاخراً بمشاعر العدل والخير والإحسان، ولو قدر لتلك التجربة أن تستمر وتمتد في عمر الإنسانية أكثر مما امتدت في شوطها التاريخي القصير، لاستطاعت أن تبرهن على كفاءة الإنسانية لخلافة الأرض، ولصنعت عالماً جديداً زاخراً بمشاعر العدل والرحمة، واجتثت من النفس البشرية أكثر ما يمكن استئصاله من عناصر الشر ودوافع الظلم والفساد.

وبالرغم من ذلك كله فقد كان للتحديد الذاتي الذي وضع الإسلام نواته في التجربة الكاملة للحياة، دوره الإيجابي الفعال في ضمان أعمال البر والخير، التي تتمثل في إقدام الملايين من المسلمين بملء حريتهم المتبلورة في إطار ذلك التحديد على دفع الزكاة وغيرها من حقوق الله، والمساهمة في تحقيق مفاهيم الإسلام عن العدل الاجتماعي، فماذا يمكن أن تقدر من نتائج في ضوء هذا الواقع، لو كان هؤلاء المسلمون يعيشون التجربة الإسلامية الكاملة، وكان مجتمعهم تجسيدا كاملاً للإسلام، في أفكاره وقيمه وسياسته، وتعبيراً عملياً عن مفاهيمه ومثله؟

وأما التحديد الموضوعي للحرية: فيقصد به التحديد الذي يفرض على الفرد في المجتمع الإسلامي من الخارج بقوة الشرع، ويقوم هذا التحديد الموضوعي للحرية في الإسلام على المبدأ القائل: «إنه لا حرية للشخص فيما نصت عليه الشريعة المقدسة من ألوان النشاط التي تتعارض مع المثل والغايات التي يؤمن الإسلام بضرورتها»، ولقد تم تنفيذ هذا المبدأ في الإسلام بالطريقة الآتية:

- 1- نصت الشريعة في مصادرها العامة، على منع مجموعة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المعيقة في نظر الإسلام تحقيق المثل والقيم التي يتبناها الإسلام، كالربا والاحتكار وغير ذلك.
- 2- وضعت الشريعة مبدأ إشراف ولي الأمر على النشاط العام، وتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها، بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسون من أعمال، فقد كان وضع الإسلام لهذا المبدأ ضرورياً لكي يضمن تحقيق مثله ومفاهيمه في العدالة الاجتماعية على مر الزمن.

3.2 مبدأ العدالة الاجتماعية Rule of Social Justice

إن مبدأ العدالة الاجتماعية هو أحد أركان الاقتصاد التي يجسدها الإسلام فيما زود به نظام توزيع الثروة في المجتمع الإسلامي من عناصر وضمانات، تكفل للتوزيع قدرته على تحقيق العدالة الإسلامية، وانسجامه مع القيم التي يركز عليها. فإن الإسلام حين أدرج العدالة الاجتماعية ضمن المبادئ الأساسية التي يتكون منها مذهب الاقتصاد الإسلامي لم يتبن العدالة الاجتماعية بمفهومها التجريدي العام، ولم يناد بها بشكل مفتوح لكل تفسير، ولا أوكله إلى المجتمعات الإنسانية التي تختلف في نظرتها للعدالة الاجتماعية، باختلاف أفكارها الحضارية ومفاهيمها عن الحياة. وإنما حدد الإسلام هذا المفهوم وبلوره في مخطط اجتماعي معين، واستطاع بعد ذلك، أن يجسد هذا التصميم في واقع اجتماعي حي، تنبض جميع شرايينه وأورده بالمفهوم الإسلامي للعدالة.

فلا يكفي أن نعرف من الإسلام مناداته بالعدالة الاجتماعية، وإنما يجب أن نعرف أيضاً تصورات التفصيلية للعدالة، ومنلولها الإسلامي الخاص، والصورة الإسلامية للعدالة الاجتماعية تحتوي على مبدئين عامين هما:

- 1- مبدأ التكافل العام.
- 2- مبدأ التوازن الاجتماعي.

وفي التكافل والتوازن بمفهومهما الإسلامي تتحقق القيم الاجتماعية العادلة، وخطوات الإسلام التي خطاها في سبيل إيجاد المجتمع الإنساني الأفضل عبر التجربة التاريخية المشعة كانت واضحة وصريحة في اهتمامه بهذا الركن الرئيس من اقتصاده.

وقد انعكس هذا الاهتمام بوضوح في الخطاب الأول الذي ألقاه الرسول صلى الله عليه وسلم، في أول عمل سياسي باشره في دولته الجديدة، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم، دشّن بياناته التوجيهية، كما في الرواية، بخطابه هذا: «أما بعد، أيها الناس فقدموا لأنفسكم، تعلمن والله ليصعقن أحدكم ثم ليدعن غنمه ليس لها راع، ثم ليقولن له ربه ألم يأتك رسولي فيبلغك، وأتيتك مالاً وأفضلت عليك؟ فما قدمت لنفسك؟ فلينظرن يميناً وشمالاً فلا يرى شيئاً، ثم لينظرن أمامه فلا يرى غير جهنم فمن استطاع أن يقي وجهه من النار ولو بشق تمرة، فليفعل، ومن لم يجد فبكلمة طيبة، فإنها تجزي الحسنة عشرة أمثالها إلى سبع مئة ضعف، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته» أو كما قال عليه الصلاة والسلام.

وبدأ عمله السياسي بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وتطبيق مبدأ التكافل بينهم بغية تحقيق العدالة الاجتماعية التي يتوخاها الإسلام ويتضح من ذلك أن الأركان الأساسية للاقتصاد الإسلامي هي:

1. ملكية ذات أشكال متنوعة، يتحدد التوزيع في ضوءها.
2. حرية محدودة بالقيم الإسلامية، في مجالات الإنتاج والتبادل والاستهلاك.
3. عدالة اجتماعية قوامها التكافل والتوازن تكفل للمجتمع سعادته.

والآن عزيزي الدارس- أجب عن الآتي.



تدريب (1)

ماذا تستنتج من الخطاب الأول الذي ألقاه الرسول صلى الله عليه وسلم في أول عمل سياسي باشره في دولته الجديدة؟



أسئلة التقويم الذاتي (1)

1. ما الأركان الأساسية في الاقتصاد الإسلامي؟
2. الصورة الإسلامية للعدالة الاجتماعية تحتوي على مبدئين عامين، اذكرهما. اشرح مبدأ الحرية الاقتصادي.

3. النشاط الاقتصادي في الإسلام

Economic Activities in Islam

يقصد عزيزي الدارس، بالنشاط الاقتصادي ذاك النشاط الذي يقوم به الناس من أعمال الإنتاج للسلع والخدمات، وتجهيزها للاستهلاك وما يرتبط بذلك من أنشطة أخرى؛ مثل التمويل والاستثمار والإنفاق والتبادل، وهذا النشاط يمارسه كل إنسان في جميع الأوقات.

ويعالج هذا الباب القواعد الشرعية المهمة في ضبط النشاط الاقتصادي في المستوى العام للنشاط، والضوابط القيمة التي تحكم النشاط الاقتصادي عموماً، حيث يعالج عناصر النشاط الاقتصادي الأربعة؛ الإنتاج، والتداول، والاستهلاك، والتوزيع، عبر المرحل الأخلاقي والقيمي؛ وقياس مدى التزام المسلمين بشريعتهم في نظامها الاقتصادي في توجيه النشاط الاقتصادي، عبر مرشح الواقعي الرصين الذي يضبط عناصر النشاط لخدمة الكليات التي وضعها لنفسه ولذلك في الجزء الأول منه يعالج:

أولاً: دور القيم والأخلاق في ضبط الإنتاج.

ثانياً: ضبط التداول.

ثالثاً: الضوابط القيمة لعنصري الاستهلاك والتوزيع.

إن الإبقاء على فكرة الحلال والحرام مهيمنة على عناصر النشاط الاقتصادي في السوق الإسلامي وأساساً للحديث عن عناصر النشاط الأربعة، وقبل البحث عن دور المرحل القيمي في ضبط عناصر النشاط الأربعة، لا بد من بحث أهداف النشاط الاقتصادي.

أهداف النشاط الاقتصادي الإسلامي

عند قياس دور وأثر (نتيجة) النشاط الاقتصادي لا بد لنا من طرح تساؤل هو: ما أهداف النشاط الاقتصادي الإسلامي التي يسعى لتحقيقها عبر عناصر نشاطاته الأربعة؟ للإجابة على هذا التساؤل لا بد من بحث أهداف النشاط الاقتصادي قبل أن نبعث عن دور القيم والأخلاق في ضبط عناصر هذا النشاط، والآثار التي تتمخض عن الالتزام بالقيم والأخلاق عبر سعيها في البحث عن الكسب.

في اقتصاد إسلامي يلتزم رعاياه من مجتمع الملتزمين بتعاليم الله عز وجل المشرع لهذه الأمة، نجد أن الله تعالى في القرآن الكريم قد وضع لنا منذ أربعة عشر قرناً أهدافاً لنشاطنا الاقتصادي، يجب أن لا تكون مجرد تعظيم للربح، أو تحقيق منافع مادية مجردة:

بل يجب أن تكون أهداف النشاط الاقتصادي متعددة، وبطريقة متوازنة تضمن عدم حدوث أي خلل في جانب من الجوانب ناتج من التركيز على أهداف على حساب أخرى، وخير تلخيص لأهداف النشاط الاقتصادي في الإسلام ما ورد من وصايا من قوم قارون الكفور وعبر عنه القرآن الكريم بقوله: ﴿لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ (٦) وَأَبْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾. (القصص، 76، 77) ونشرع في بيانها وتوضيحها كما يلي:

1- وَأَبْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ : «تفضيل الاستثمار طويل الأجل على قصيره» إن سعي المسلم في نشاطه الاقتصادي استثمار بعضه قصير الأجل، أجله ممتد حال حياته، وآخر ممتد بعد وفاته وجزاؤه الربح أو الخسارة، يلقيه يوم الحساب يوم أن يقف أمام من لا يغفل ولا ينام؛ فالمسلم بعقيدته الصحيحة يفضل أن يكون استثماره مرضاة لله تعالى، كي يفوز ويحصل على الربح الحقيقي.

2- وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا : «العمل المنظم من أجل الاستثمار القصير الأجل» وليس معنى ما سبق أن يعزف الإنسان عن الدنيا ويزهد فيها - الزهد الذي لا يقبله الإسلام -، وإنما عليه أن يأخذ بالأسباب ويسعى في الأرض ويأخذ ما قسمه الله تعالى له فيها من الرزق، فالفرد يسعى لتحقيق عائد من استثماره الأموال، لتكفيه احتياجاته في مساره في الحياة، فهو لا يجمع لذات الجمع؛ بل ليوفر ما يقيم أوده، ويقويه على عبادته وعمله، فيضمن له حياة كريمة تبعده عن الفقر المذل، وتمكنه من استخدام هذا المال لرفعة شأنه وتطوير معيشته بما لا يتعارض مع أوامر الله عز وجل ونواهيه.

3- وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ : «إحسان العمل المنظم في الاستثمارين» الإحسان المطلوب في شأن المال جلبه بالطرق الحلال التي بينها الله تعالى، وإنفاقه في الوجوه التي بينها الشرع، في المباحات، وحرمة إنفاقه في المحرمات، وإخراج الحقوق التي أمر الشارع الحكيم بها في المال، فالله تعالى كتب الإحسان في كل شيء؛ فالأمر بإتقان الأعمال أمر مفروض شرعاً.

4- وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ : «عدم الإفساد في الأرض في الحال والمال» ومن أمثلة الفساد في الأرض، الرشوة، والغش، والربا وكسب المال بالطرق المحرمة شرعاً، أو تلويث البيئة والمجتمع من أجل تعظيم الربح، على المستوى الفردي على حساب المجتمع،

فالمال في حياة المسلم وسيلة لا غاية، وسيلة من أجل رضا الله تعالى ورفعته المسلم وتقويته، وهو وسيلة للإحسان للفرد والمجتمع.

5- لَا تَقْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ: «القناعة فيما يأتيك في الاستثمار القصير الأجل» فالله تعالى لا يحب الأشهرين البطرين، ولا يحب الباذخين السادرين في اللهو؛ الذين لا يشكرون الله على ما آتاهم من فضله؛ فالمسلم لا يفرح لأن الله أعطاه المال، فقدوم المال على شخص مثل قارون الكافر كان نقمة.

ويمكن - عزيزي الدارس - إجمال النشاط الاقتصادي في الإسلام على النحو الآتي:

1- الإنتاج:

لا بد للإنتاج شأنه شأن كل عناصر النشاط الاقتصادي في الإسلام من المرور بمصفاة الترشيح والتنقية، فهو مقيد بدائرة الحلال والحرام، إن الإسلام يهتم بالمقاصد أكثر ما يهتم بالوسائل، فهو عندما يأمر بالإنتاج لا يهتم بالوسائل التي توصل إليه، ما دامت مضبوطة بقواعد الشرع، يأمرنا بالزراعة لكنه لا يحدد لنا أن نحرق الأرض بمحراث تجره الحيوانات أو آلة حديثة تؤدي العمل بطريقة أسلس وأسهل، فالوسائل متروكة للناس بما يروونه محققاً للمصلحة، والتقدم التقني يحدد تلك الوسائل والأساليب.

وبما أن العلماء يصدون أن الإنتاج هو: خلق الثروة عن طريق استغلال الإنسان لموارد البيئة والطبيعة التي هي هبة الله تعالى والتي يمكن استغلال غلافها الجوي وتربتها ومعادنها والمياه الجارية على سطحها وفي جوفها، والغطاء النباتي على سطح الأرض وبعبارة أخرى، الموارد الزراعية، والموارد البحرية والموارد التعدينية، والطاقة الشمسية.

فالارتفاع بتلك الثروات موقوف على العمل والعلم، العلم التخصصي في شتى شؤون المعرفة ومجالات الحياة، والعلماء يقررون أن كل علم تحتاجه الأمة في شؤون الحياة ويساعدها على تحقيق مصالحها في دنياها أمر مطلوب شرعاً، وبناء عليه يمكن لنا أن نبحث في الإنتاج ونربطه بالقيم والأخلاق من خلال:

أ- العمل وإحسانه أعظم أركان الإنتاج:

عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي تقسم إلى قسمين: عناصر إنتاجية رئيسة وتشمل: رأس المال، والعمل المنظم، والأرض، وعناصر تابعة هي المخاطرة، والزمن، فالعناصر الرئيسية كلها منتجة وهي عناصر قادرة على توليد الدخل بنفسها لملكيها،

والعناصر التابعة لا تستطيع توليد دخل بنفسها، وهي ليست منتجة بعيداً عن اندماجها بالعناصر الرئيسة الأخرى.

ب- العمل لكفاية من يعول:

المسلم مسؤول عن يعول؛ فينفق عليهم بحسب قدرته وسعته، فقد قال تعالى في شأن النفقة: ﴿ذُو سَعَةٍ مِّن سَعِيَّتِهِ وَمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلَيْفَ وَمَا أَنَّهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا آتَاهَا سَيِّجَعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عِسرٍ يُسرًا﴾ (الطلاق:7)، فالإنفاق على الأسرة مسؤولية الرجل والمرأة كل فيما يحسنه، والعمل طريق النفقة.

ج- العمل لصالح المجتمع:

ولو لم يكن المسلم بحاجة إلى العمل لوفرة ما له من موارد، لكان عليه أن يعمل لصالح المجتمع الذي يعيش فيه؛ لأن المجتمع يعطيه، فلا بد أن يأخذ منه، كما لا بد للمسلم أن يعمل لذات العمل فقد جاء عنه صلى الله عليه وسلم انه قال: (إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَبَيَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَفْعَلْ)، فما معنى أن يغرس فسيلة والقيامه قائمة، والحياة مولية، وليس هناك أدنى أمل أن يأكل منها أحد؟ ولكنه الحث على العمل لأجل العمل.

2- التداول:

يقصد بالتداول كعنصر من عناصر النشاط الاقتصادي عند الاقتصاديين: «مجموع العقود والعمليات التي يتبادل الناس من خلالها الأعيان والمنافع»، وبعبارة أخرى العقود التي تجرى على السلع والخدمات، عن طريق البيع والشراء والإيجار والاستئجار والجمالة والوكالة والوساطة والشركة ونحوها من أدوات المعاوضة والتجارة الموجودة والمستجدة.

والتداول في النظام الاقتصادي الإسلامي لا يسير سائياً؛ بل يسير بطريقة متميزة عن النظام الرأسمالي، الذي ترك للسوق الحرية المطلقة، أو شبه المطلقة، التي جعلت الحرية للأقوياء والماكرين مما مكّنهم من اقتناص الفرص في السوق، والسوق في غاية الأهمية في أي نظام اقتصادي يقر مبدأ الحرية في السوق، ففيها تلتقي الإرادات الحرة، رغبة في البيع أو الشراء، وتبادل المنافع والسلع، يعرض فيها الناس الفائض لديهم ويطلب المحتاجون

ما يحتاجون من المنافع والسلع؛ كما أن السوق مكان تحديد الأسعار للأشياء وفقاً لآلية السوق العرض والطلب في النظام الرأسمالي؛ بينما في النظام الاقتصادي الإسلامي بالإضافة إلى مصفاة أسعار السوق، لا بد من المصفاة الأخلاقية؛ لأن الانسجام بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع غير موجود بالضرورة، فالمرشح الأخلاقي يقوم بدور المنظم المزدوج - مع أسعار السوق - عن طريق تغيير تفضيلات الفرد بما يتلاءم مع الأولويات الاجتماعية واستبعاده لاستخدام الموارد بطريقة لا تنسجم مع تحقيق الأهداف المعيارية.

وقد اهتم الرسول صلى الله عليه وسلم بالسوق، وتميزه عن السوق الذي لا يمت للإسلام بصلة، وأسس في المدينة سوقاً يستقل بها المسلمون، عن السوق التي يسيطر عليها الطفيليون في الأرض، الأمة المغضوب عليها؛ كما أنه كان يمر في السوق بين الفينة والأخرى مرشداً ومعلماً ومحذراً ومراقباً ومؤدباً.

3- الاستهلاك:

في العقيدة الإسلامية مبادئ عامة للاستهلاك وأصول تبين ما يجوز لنا والممنوع علينا استهلاكه، وفي البداية يتم شرح وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي في الاستهلاك، فالاقتصاد الإسلامي كما اهتم بالمنتج، أولى عناية فائقة بالمستهلك، ووضع له ضوابط لاستهلاك ما أنتجه، بل أرشده إلى: ماذا يستهلك؟ وكيف يستهلك؟ ولم يستهلك؟ ومتى يستهلك؟

الاستهلاك بالمفهوم الإسلامي هو (الاستخدام الشرعي للسلع والخدمات في إشباع الحاجات والرغبات المباحة شرعاً)، فهو استنفاذ منافع سلع ما ... وهو أحد الأركان الأربعة للنشاط الاقتصادي، ويهدف الاستهلاك إلى تحقيق غايات أخلاقية وعقيدية وإنسانية.

ويعد الاستهلاك في المنظور الإسلامي بمثابة استجابة لأمر الله تعالى، إذ يقول:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ لَإِيَّاهُ تَشْكُرُونَ﴾ (البقرة: 172)، والمقصود بالطيبات في الآية نتائج العمل الصالح فقط الذي هو (الواجب أو المندوب أو المباح) إذ إن العمل في الاقتصاد الإسلامي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالحكم التكليفي الشرعي الذي يقسمه علماء الأصول إلى خمسة أقسام، كان العمل ضمن الأقسام، الثلاثة الأولى من الحكم التكليفي فهو عمل صالح يعتد به شرعاً وإذا كان ضمن القسمين الآخرين فهو عمل غير صالح ولا يعتد به شرعاً؛ فالطيبات نتائج العمل الصالح؛ أما الخبائث فهي نتائج العمل الذي نهى عنه الشارع، فإذا استجاب المؤمن لأمر الله تعالى بالاستهلاك من الطيبات فإنه يحقق له أمرين:

الأول: الفائدة الدنيوية؛ وهي ما يترتب على هذا الاستهلاك من منافع مادية ملموسة تقيم حياة الإنسان وتعمل على استمرارها.

الثاني: الفائدة الأخروية؛ وهي عبارة عن تقويم الإنسان لنفسه وجوارحه لتتم العبادة بالشكل السليم والصحيح، من أجل تحقيق المهمة التي أنيطت بالمسلم في حياته، وتتحقق هذه النتيجة عند استجابة العبد لأمر ربه، وقيامه بمهمة الاستخلاف على الوجه الأكمل.

4- التوزيع:

يُقصد بالتوزيع كعنصر من عناصر النشاط الاقتصادي عند الاقتصاديين انتقال وتقسيم أو إعادة تقسيم الدخل أو الثروة، وقد قصرت بعض الكتابات الاقتصادية كلمة «توزيع» على ما تؤدي إليه عقود المعاوضة في السوق، والتعديلات التي يدخلها المجتمع على ذلك التوزيع الأولي بلفظ إعادة التوزيع.

والتوزيع أحد الأنشطة الاقتصادية الأربعة ويقع في علم الاقتصاد الرأسمالي تحت سؤال: «لمن نتج؟» وهو أحد الأسئلة الاقتصادية التي يواجهها المجتمع، ويعنى هذا السؤال اقتصادياً: من الذي سيحصل على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في المجتمع؟ ولما كانت قيمة السلع والخدمات المنتجة في سنة ما تسمى الناتج الوطني فسؤال: «لمن نتج؟» يعني أيضاً: كيف نقسم الناتج القومي بين مختلف شرائح المجتمع؟ وهو ما يسمى إعادة توزيع الدخل.

معايير التوزيع

يقصد بمعايير التوزيع الوسائل التي من خلالها يتم تقسيم عوائد عناصر الإنتاج بين الأفراد، التي يقبلها الإسلام أو يرفضها ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

أ- العمل: يعتبر العمل من أهم أدوات التوزيع؛ لأنه السبب الحقيقي في تملك نتيجة العمل، فالأساس الرئيس في التوزيع الإسلامي الذي دلت عليه الأدلة الشرعية القرآنية والسنية التي تحض عليه وتمنع البطالة، يجعل العمل فريضة، فعلى المسلم العمل لذات العمل لا باعتباره حاجة، ولقد اعتبر الإسلام كسب الرجل من عمل يده من أجل المكاسب، وجعله سبباً لملكية ما يكسبه من نتائج عمله.

ب- القيم والأخلاق كمعيار للتوزيع: إن أشمل معيار للتوزيع هو القيم والأخلاق، إذا تضمنت

القيم والأخلاق القبول العام من قبل الأفراد لكل المعايير الأخرى، ومن أمثلة التوزيع على أساس النظام الأخلاقي، المنح التي تقدم لرجال الدين، من الدخل في بعض المجتمعات لقاء ما يقدمونه من خدمات دينية لرعاياهم.

ج- المقايضة كمعيار للتوزيع: بحسب قاعدة المقايضة يمكنك أن تأخذ من الدخل بقدر ما أعطيت، بعبارة أخرى من قدم للدخل القومي بمقدار ألف فله أن يتقاضى من السلع والخدمات بمقدار ألف، والمقايضة يمكن أن تتم بين فردين أو أكثر في المجتمع، عرفت البشرية الصورة البدائية للمقايضة، ثم توسعت البيوع النقود، فالمبادلات التي تتم في أسواق عناصر الإنتاج هي من أبرز الأمثلة على هذا المعيار.

د- الحاجة كمعيار للتوزيع: بحسب قاعدة الحاجة يمكن الأخذ من الدخل بقدر الحاجة بصرف النظر عما قدمت للدخل القومي، فمن لديه عائلة كبيرة يعطى أكثر من الأعزب نظراً لهذا المعيار حتى لو قاما بنفس العمل، ولا شك بأن هذه القاعدة تعبر عن سمو الإنسان وتقدم المجتمع أخلاقياً وحضارياً، والناظر في المذاهب الاقتصادية يرى أنها تختلف في مدى أخذها بقاعدة الحاجة، فهي غير موجودة في النظام الاقتصادي الرأسمالي إلا في أضيق الحدود، أما ظهورها في الاقتصاد الإسلامي فيبدو أوضح من النظام الرأسمالي.

هـ- القوة كمعيار للتوزيع: ترفض النظم الأخلاقية اعتبار هذه القاعدة معياراً للتوزيع، ويظهر هذا المعيار في النظم المعاصرة بصورة مزايا عينية أو مدفوعات تحويلية تعطى للأفراد أو الفئات ذات النفوذ في المجتمع، انقاء لشهرم أو كسباً لتأييدهم؛ ومن أمثلته في النظام الرأسمالي بعض النقابات القوية التي تؤثر في سوق العمل وفي التشريعات الاجتماعية المتصلة بالتوزيع.

والآن عزيزي الدارس أجب عن الآتي.



تدريب (2)

قارن بين العمل والحاجة كمعيار للتوزيع في الاقتصاد الإسلامي.



أسئلة التقويم الذاتي (2)

إذا استجاب المؤمن لأمر الله تعالى بالاستهلاك من الطيبات فإنه يحقق أمرين، اشرح ذلك.

4. عوامل الإنتاج في الإسلام Factors of Production

عزيزي الدارس، من المعروف أن عوامل الإنتاج في الفكر الاقتصادي الرأسمالي هي رأس المال والطبيعة والعمل والتنظيم، أما في الفكر الاقتصادي الإسلامي، فقد أكد فقهاء المسلمين بأن الإنتاج يقوم على دعامتين أساسيتين هما العمل والمال. (أي أن عوامل الإنتاج في الفكر الاقتصادي الإسلامي هما العمل والمال).

أ- العمل: يرى الإسلام أن العمل ضرب من العبادة، فخصه بالتمجيد ودعا للعمل والنشاط الاقتصادي دعوة صريحة فقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ﴾ (الملك: 15)، وقال: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَاشْغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: 10)، ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: (إن أشرف الكسب كسب الرجل من يده).

ولم يفرق الإسلام بين أنواع العمل فكلها تتمتع باحترام المجتمع، إنما عيش المرء حالة على سعي غيره هو الذي يستوجب وحده الاحتقار، ومن أدلة تمجيد الإسلام للعمل أن الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه اشتغل في بدء حياته بالرعي، كما اشتغل بالتجارة، فالعمل والإنتاج يرتقيان في نظر الإسلام إلى مستوى التعبد بل مستوى الجهاد في سبيل الله حتى أن النبي صلى الله عليه وسلم فضل العمل و السعي في طلب الرزق.

ب- المال: يشمل هذا اللفظ رأس المال المعروف في الفكر الاقتصادي، وكذلك الموارد الطبيعية اللازمة للإنتاج، إذ يعرف البعض المال بصفة عامة بأنه كل ما يمكن حيازته والانتفاع به، ولا يقع اسم المال إلا على ما له قيمة يباع بها، فالشيء لا يعد مالاً في نظر البعض إلا إذا تحقق فيه أمران هما:

- 1- إمكان حيازته وإحرازه.
- 2- إمكان الانتفاع به.



تدريب (3)

لا يعد المال مالاً في نظر البعض إلا إذا تحقق فيه أمران اذكرهما.



أسئلة التقويم الذاتي (3)

اشرح العمل كأحد عوامل الإنتاج في الإسلام.

5. نظرة الإسلام للتجارة والضمن العادل

Islam Outlook to Trade and Just Price

أولاً: التجارة

يعدّ -عزيزي الدارس- الإسلام التجارة طريقاً حلالاً للكسب، فقد ورد في القرآن الكريم نص يبيح التجارة وهو قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِحُكْمٍ عَنْ رَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً ۝٢٩﴾ (النساء: 29)، والتجارة كانت عمل النبي (وكان دورها نقل البضائع من اليمن إلى الشام ومن الشام إلى اليمن). وأساس الكسب عند الفقهاء هو المخاطرة بنقل البضائع من مكان إلى مكان وبخاصة نقل الأشياء من إقليم ينتجها ولا يحتاج إليها، إلى إقليم لا ينتجها ويحتاج إليها، ثم توسع مجال التجارة حتى أصبحت تشمل البيع والشراء في الإقليم الواحد أو في المدينة الواحدة بل في القرية أحياناً، وبذلك تزداد أهمية التجارة بمقدار حجم المخاطرة فيها، والتجارة في الإسلام نوعان هما:

الأول: التجارة الخارجية (بين إقليم وآخر) حيث يتعرض نقل البضاعة من إقليم إلى إقليم إلى خطر الطريق وخطر النقل بالبحر والتعرض للخسارة تبعاً لذلك، ثم التعرض لعطب البضائع ونقصها لبعد المسافة وطول مدة النقل.

الثاني: التجارة الداخلية إذ يتم من خلالها نقل البضائع من مدينة إلى مدينة أو نقلها داخل المدن، وتكون درجة المخاطر فيها أقل لأن الأمن أكثر والتعرض للتلف والخسارة أقل. ومن أهم عناصر التجارة في نظر الإسلام (التراضي) وذلك في قوله تعالى في الآية السابقة (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم)، والتراضي يقتضي ثلاثة شروط:

- 1- أن يكون المشتري مختاراً في الشراء.
- 2- أن يكون البائع مختاراً في البيع.
- 3- أن يكون كلاهما (البائع والمشتري) مختاراً في تقدير الثمن الذي يشتري به ويبيع به.

فإذا كان البائع أو المشتري مضطراً إلى البيع أو الشراء بأي ثمن فإن التجارة تفتقد أهم عناصرها وهو التراضي، وعندما لا يعتمد البيع أو الشراء على الرضا، بل يعتمد على الاضطرار يحدث الاحتكار.

مما تقدم يتضح أن الإسلام يدعو إلى وجوب مراعاة العدالة في المبادلات التجارية ويحرم إلحاق الضرر والأذى والظلم بالآخرين، حيث ورد في الحديث الشريف (لا ضرر ولا ضرار)، كما نادى الإمام علي بن أبي طالب بفكرة الثمن العادل الذي لا يلحق الضرر بالبائع أو المشتري إذ يقول: (يجب أن يكون البيع بأسعار لا تجحف بالفريقين أي البائع والمبتاع)؛ أي أن الثمن العادل للسلعة يجب أن يكون غير مجحف بأي من طرفي عقد البيع المتعاضدين: البائع والمشتري، العارض والطالب والمنتج والمستهلك.

ثانياً: الثمن العادل

إن الثمن في الاقتصاد الوضعي عبارة عن مقياس يعبر فيه عن قيمة سلعة أو خدمة في المبادلة مع السلع أو مع الخدمات الأخرى، وهذا يستدعي أن تكون هناك وحدة حساب مشتركة، وللثمن وظائف أساسية في الحياة الاقتصادية؛ إذ من الواضح أن الإنسان لا يقتصر على إنتاج السلع التي تشبع حاجاته ولكنه ينتج ما يزيد عن ذلك القدر، ولما كان لا يستطيع أن ينتج كافة السلع اللازمة لإشباع حاجاته لهذا فهو مضطر إلى بيع الفائض من إنتاجه، وبالثمن الذي يتقاضاه يتمكن من الحصول على السلع والخدمات التي ينتجها سواء اللازمة لإشباع بعض حاجاته، والثمن هو الذي يمكن الإنسان من الموازنة بين السلع التي يهيمه أن يشبعها، وفضلاً عن ذلك فالأثمان تعكس إلى حد كبير اتجاهات الاستهلاك، وبذلك يتسنى تكيف الإنتاج بحيث يتمشى مع الاستهلاك وذلك بافتراض سيادة الظروف العادية.

أما الثمن في الفقه الإسلامي فهو من مصطلحات البيع في فقه المعاملات وهو المبلغ من المال يقع به التراضي بين العاقلين عوضاً عن البيع، وقد يكون الثمن موافقاً لقيمة المبيع أو أزيد أو أنقص منها؛ إذ العبرة بالإيجاب والقبول، وهناك ثلاثة أنواع من الثمن هي:

أ- الثمن المحدد: وهو الذي لا مساومة فيه وهو الذي تسعره الدولة أو يقوم الأفراد بالاتفاق عليه.

ب- الثمن المعتاد: هو الثمن العادي وهو الذي يتحدد أساساً بنفقات الإنتاج.

ج- الثمن العادل: وهو موضوع دراستنا - حيث يعتبر الثمن العادل في المذهب الحر هو ثمن السوق الذي تحدده قوى العرض والطلب دون تدخل، فهو الذي يكون تلقائياً عند نقطة التوازن بين عنصرين متضاربين عنصر منفعة السلعة وعنصر نفقة إنتاج السلعة وتكلفتها، فالأول يمثل المستهلك والثاني يمثل مصلحة المنتج.

فالثمن العادل عند الرأسماليين هو ما يوافق المشتري على دفعه مهما كان هذا الثمن وهذا هو المقياس، فالسلعة تساوي قيمة النقد المدفوع لها من المشتري.

أما الثمن العادل في الإسلام فهو يمثل مراعاة العدل في المبادلات والمعاملات، وقد تحدد في الفكر الاقتصادي الإسلامي أساس خاص لفكرة الثمن العادل يختلف عما يعرفه الفكر الاقتصادي الوضعي بشأن الثمن العادل، وهذا الأساس نجده في خطاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب الذي وجهه للأشتر النخعي حيث يقول: «يجب أن يكون البيع بأسعار لا تجحف بالفريقين البائع والمبتاع». وهو أول من سبق إلى هذه الفكرة وأبانها من الناحية النظرية وطلب من عامله الأشتر النخعي تطبيقها من الناحية العملية، وأما في الاقتصاد الإسلامي فإن الثمن العادل يحدده البائع والمشتري ويترك الأمر لهما في اختيار ما يشاءان مراقبين الله في الإنتاج ومراقبين الله في المبادلة الشرعية عند البيع والشراء، فهو اقتصاد صالح للتطبيق في كل الأوقات والأحوال.

كما أن الاقتصاد الإسلامي أعطى الحرية الاقتصادية ومنع التسعير طالما كانت الأمور تسير سيرها الطبيعي، فإن لم يكن ذلك تعين التدخل بالتسعير بالقدر الذي لا يكون مرهقاً للبائع أو المشتري وإلا تحملت الدولة فروق الأسعار. ولهذا فإن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (رفض التسعير بقوله: «إن الله هو القابض الباسط الرزاق المسعر وإني لأرجو أن ألقى الله ولا يطالبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال». أما إذا كان الثمن مجحفاً بأحد الطرفين فإنه يصبح لزاماً على الدولة أن تتدخل.

والآن عزيزي الدارس- أجب عن الآتي.



تدريب (4)

عرّف الثمن المحدد والثمن المعتاد.



أسئلة التقويم الذاتي (4)

كيف ينظر كل من الاقتصاد الإسلامي والمذهب الحر للثمن العادل؟

6. النقود في الإسلام Money in Islam

تعريف النقود في اللغة: النقود جمع نقد: الحاضر المعجل، وهو خلاف النسيئة والمؤجل، والنقد والتناقد: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، والنقد إعطاء النقود إلى آخر أو قبضها من الآخر، تقول: نقدت الرجل الدراهم بمعنى أعطيت ويقال: انتقد فلان الدراهم بمعنى قبضها. وعليه فإن النقد في اللغة يحمل ثلاثة معانٍ:

1- الثمن الحاضر.

2- تمييز الدراهم.

3- إعطاء النقود وقبضها.

أما تعريف النقود عند الفقهاء: فلم ترد كلمة النقود في عبارات الفقهاء الأقدمين للتعبير عن الائتمان، وإنما كانوا يستعملون كلمتي (النقد) و(النقدين) وكان لكل من الكلمتين معناها الخاص بها، فقد استعمل الفقهاء كلمة (النقد) بمعنى الثمن الحال وهو خلاف النسيئة والمؤجل، وهو بذلك يتفق مع جزء من التعريف اللغوي، كما استعمل الفقهاء كلمة (النقدين) ليدلوا بها على ما كان منتشرأ في زمنهم من أنواع النقود وهي الذهب والفضة، وقد استمروا في استخدام هذا المصطلح (النقدين) حتى في الوقت الذي ظهرت فيه الفلوس (النقود النحاسية) ولم يلحقوها بالنقدين.

لقد استخدم الفقهاء تصريفات المصدر (نقد) ليدلوا به على الثمن الحال دون النسيئة (المؤجل) وليدلوا به على الذهب والفضة خاصة دون سواهما من الائتمان، وقد اختلف العلماء في الذهب والفضة هل هما النقد الشرعي فقط أم أن أي شيء قام بعملهما يمكن أن يحل محلهما ويأخذ صفة الثمنية، انقسم العلماء في هذه المسألة إلى فريقين:

الفريق الأول: ذهبوا إلى أن الشارع الحكيم قد حدد الأموال الواجب التعامل بها وهي الذهب والفضة، ولا يجوز العدول عنها إلى غيرها، وإذا عدل عنها فلا بد من ربطه بالنقدين الأساسيين اللذين أقرهما الشارع (الذهب والفضة).

الفريق الثاني: ذهبوا إلى أن الشارع الحكيم أقر التعامل بالنقدين الأساسيين الذهب والفضة، إلا أنه بما عرف من تعاليمه من اليسر والسهولة وعدم الحرج والتضييق على الناس، لم يحصر الناس في هذين النقدين، بل جعل الأمر مرده إلى العرف والاصطلاح بين الناس، وأكبر دليل على ذلك إقراره صلى الله عليه وسلم ما كان متعارفاً عليه من النقود زمن التشريع.

ويمكن تلخيص الوظائف الأساسية للنقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي كما يلي:

- أ- الثمنية لمنفعة التقلب والصرف، فهي مقياس القيمة أو وحدة الحساب.
- ب- المعاملة في جمع الأشياء، فهي أداة للتبادل، ووسيط للمبادلة، والوسيلة إلى المقصود.
- ج- مالكة المالك لجميع الأشياء، وهي وسيلة للاحتفاظ بالثروة وأداة للاستثمار.
- د- النقود في المالية العامة في الإسلام إحدى وسائل سدّاد الحقوق الواجبة في المال كالزكاة والخراج، وسدادها نقداً أو عيناً جائز في إطار أيسرية الأداء وأنفعه.

والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي:



تدريب (5)

ما الوظائف الأساسية للنقود في الإسلام؟



أسئلة التقويم الذاتي (5)

اختلف العلماء في الذهب والفضة، هل النقد الشرعي فقط أم أن أي شيء قام بعملهما يمكن أن يحل محلها ويأخذ صفة الثمنية؟ وضح ذلك.

7. الإسلام وتحريم الربا

Islam and prohibiting Money Interest

عزيزي الدارس، الربا في اللغة اسم معناه الزائد (المقدار الزائد) أو مصدر معناه الزيادة (عملية الزيادة)، فقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبَا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ﴾ (الروم: 39)، قرئ بالمد «آتَيْتُم» بمعنى أعطيتُم، ويكون الربا هنا اسماً، وقرئ بالهزم «آتَيْتُم» بمعنى فعلتُم، ويكون الربا هنا مصدرأ. ويقال: أربيت: إذا أخذت أكثر مما أعطيت.

والربا بمعنى المرباة التي تقيد معنى المشاركة على سبيل المغالبة أو المنافسة، أو بذل الجهد من جهة، والمقاومة (الامانة) من جهة أخرى، ألا ترى أن المرابي يزيد في الربا، مع أن حالة المقرض تمنع ذلك وتقاومه بالنظر لضعفه وحاجته؟

وقد يأتي الربا بمعنى القرض الربوي، فقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: 275) يعني: أحل الله البيع وحرم ربا القرض. وقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبَا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ﴾ (الروم: 39). الربا في معناه إما الربا الحلال (الهدية الربوية أو هدية الثواب) أو الربا الحرام (القرض الربوي) على خلاف في التفسير.

والربا عند الفقهاء له ثلاثة معانٍ اصطلاحية، أحدها أصلي والأخران تابعان: فأما المعنى الأصلي فهو ربا القرض، وقد يسمى ربا النسيئة، وهو الزيادة في القرض بحسب مبلغه ومده، وهو ما يعرف اليوم بالفائدة على القرض، إذ تحدد بنسبه مئوية سنوية أو غير ذلك، فمبلغ الفائدة يتأثر بمقدار هذه النسبة، فيزيد كلما زادت، كما يتأثر مبلغ الفائدة بالزمن، فتزيد بزيادته. هذا هو المعنى الأصلي للربا، المعروف عند الناس جميعاً حتى يومنا هذا.

أما المعنيان الآخران فيختصان بربا البيوع، وهما ربا النماء وربي الفضل:

فأما الأول فهو ربا الحاصل بالتأخير أو التأجيل: فإذا باع أو اصطرف دنائير ذهبية من عملة أحد البلدان، بدنانير ذهبية من عملة بلد آخر، وجب على المتبايعين أن يكون بدل كل منهما مساوياً للآخر في الوزن والمعيار، كما وجب عليهما أن يتقابضا في المجلس بدون تأخير أو تأجيل، فلو سلم أحدهما دنائيره ولم يسلم الآخر دنائيره، كان هذا الآخر مرايياً على الأول بتأخير دفع دنائيره مع مساواتها لدنانير الأول، ولو اقترن هذا التأخير بزيادة في الدنانير المؤخرة لكان هناك ربا نماء وربي فضل في هذا البيع.

أما الثاني (ربا الفضل): فهو زيادة الكم في مبادلة دنائير ذهبية بدنانير ذهبية أخرى مع زيادة أحد البديلين على الآخر في مبادلة فورية لا تأجيل فيها ولا تأخير لأي من البديلين.

على هذا فمبادلة دنائير ذهبية بدنانير ذهبية أخرى، يجب أن تتم بلا زيادة في الوزن، وبلا تأخير في التسليم كي لا تكون ربوية محرمة، هذا إذا كانت بيعاً (صرفاً)، أما إذا كانت قرصاً فالتأخير جائز ومستحب، ولكن الزيادة (المشروطة) محرمة.

إن المسلمين جميعاً فهموا حكمة تحريم ربا القرض إذا كان هذا القرض ممنوحاً من غني لفقير لأغراضه الاستهلاكية الضرورية، فهذا الربا لا ينازع في حرمة مسلم، وإلا لم يبق هناك أي ربا محرم، مع أن حرمة الربا ثابتة بالنص (قرآنًا وسنةً) وبالإجماع.

وقد ورد في الحديث الشريف كما سيأتي ذكر الأصناف الستة: الذهب، الفضة، القمح، الشعير، التمر، الملح، ولم يختلف الفقهاء بناءً على أحاديث ربا البيوع وسائر أحاديث بيوع النسيئة والسلم في أن هذه الأصناف فتتان لكل فئة علة تختلف عن الأخرى، فالذهب والفضة فئة، وباقي الأصناف فئة، وكان اختلافهم كبيراً في تعليل هذه الأصناف الأربعة، أما اختلافهم في تعليل الصنفين فكان أقل، فكثير منهم وهم الحذاق يقولون بأنها علة الثمنية (النقدية).

وبما أن أكثر المبادلات في عصرنا مبادلات نقدية لا مقايضات، فلم يعد هناك أهمية لتعليل الأصناف الأربعة، ولكن لا يزال ثمة أهمية كبيرة لمسألة تعليل الذهب والفضة، فهل هما ربويان لأنهما من الموازين، أم لأنهما من الأثمان، وإذا كانا أثماناً، فهل تقتصر الثمنية عليهما دون غيرهما؟

لقد أصبحت النقود الشائعة في عصرنا هي النقود الورقية، لا الذهبية ولا الفضية، فهل تعتبر هذه النقود كالذهب والفضة، أم تعتبر سلعاً أو عروضاً غير ربوية، فيجوز مبادلة ليرات سورية معجلة بريالات سعودية مؤجلة أو العكس، ومع أن هذه المسألة واضحة لمن تأمل، غير أنها تحتاج إلى عناية خاصة، لأن بعض المعاصرين ينازع فيها بدعوى التيسير على الناس وتصحيح معاملاتهم، وإلا كانت كلها أو جلها ربوية. والمسألة الثانية في هذا الموضوع، هي أن الذهب والفضة إذا كانت عليهما أنهما نقود، فالיום لم يعودا في نظر البعض نقدين، بل أصبحت النقود السائدة هي النقود الورقية، كما بينا سابقاً.

فهل زالت الربوية عنهما، فنستطيع أن نشترى حلياً ذهبية أو فضية مؤجلة بنقود ورقية معجلة أو العكس؟ هل يستطيع الصائغ مثلاً أن يدفع نقوداً ورقية معجلة للحصول على كمية مؤجلة من الحلي؟ هل يستطيع أن يبيع حلياً معجلة بنقود ورقية مؤجلة، أم لا

زال الذهب والفضة وسببقيان نقوداً بالخالقة، لهما وظائفها النقدية برغم مزاحمة النقود الأخرى لهما، أي كما قال بعض الفقهاء: تبرهما (سبائكهما) وعينهما (نقدتهما) سواء، فهما أصل الأثمان.

لقد أدرك الاقتصاديون أهمية الربا (الفائدة) في الأنظمة المادية المعاصرة، وأهميته في الاقتصاد، حتى علقوا فهم الاقتصاد على فهم نظرية الفائدة، ولقد أباحوا الفائدة، وما إن أباحوها حتى رأوا أنها انتشرت في كافة معاملاتهم وسائر مؤسساتهم، وأصبحت شريان التمويل وأساس المبادلات التجارية وعصب المضاربات المالية ومعيار إقامة المشروعات.... وعندما كانت محرمة رأوا أن تحقيق مبدأ التحريم يقتضي متابعته في شتى المعاملات، حتى التيس عليهم بعضها وأشكالها.

أما للمسلم فإن فهم هذا الموضوع يعتبر أساسياً، ولا سيما للمتخصصين والباحثين، وللطلاب والمدرسين، والتجار والمتبايعين، حتى لا يقعوا في الحرام، وحتى لا يحلوا ما حرم الله ولا يحرّموا ما أحل الله.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ليأتين على الناس زمان لا يبيى أحد إلا أكل الربا، فإن لم يأكله أصابه من بخاره»، والربا من الكبائر. إذ توعد الله أكله بأنهم «لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس». وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. ﴿البقرة: 278-279﴾.

وردى مسلم في صحيحه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (أنه قال: «لعن الله أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه». وقال: «هم سواء» (يعني في الإثم).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه في حديث متفق عليه، أن النبي صلى الله عليه وسلم (قال: «اجتنبوا السبع الموبقات» قالوا: يا رسول الله وما هن؟ قال: «الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات». (أخرجه الشيخان وغيرهما).

لقد انتشر الربا في الجاهلية وكان موجوداً قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم، وكان على النحو الآتي:

أ- يبدو أن اليهود في الطائف وفي المدينة هم الذين نشروا الربا في الجزيرة العربية. فاشتهرت الطائف بالربا، وفي المدينة حقق اليهود غنى فاحشاً بطريق الربا، وكان اليهود أكثر الناس أكلًا للربا حتى جاءت «سورة النساء: الآية 161» بالتحذير عليهم بقوله تعالى: ﴿وَآخِذْهُمْ الرِّبَا وَقَدْ هُوَ عَنْهُ﴾.

ب- وكذلك نصارى نجران صالحهم الرسول صلى الله عليه وسلم وشرط عليهم أن لا يأكلوا الربا، وأنه بريء من صلحهم إذا أكلوه.

ج- وتسرب الربا إلى ثقيف أهل الطائف وإلى بني المغيرة في مكة.

د- وكانوا في الجاهلية يبيعون المدين إذا أعسر، أي يسترقونه إذا لم يكن له مال يفي به دينه، حتى فسخ الله تعالى ذلك بقوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرٍ فَنُظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 280). وكان الاسترقاق مطبقاً في شريعة الرومان، وعند الأمم القديمة.

نخلص إلى أن أحكام الربا لا تطبق إلا إذا كان البدلان ريويين، وداخلين معاً في فئة واحدة، وفي مبادلة ربوي ربوي واقعين في فئة واحدة، أما ربوي من فئة ربوي من الفئة الأخرى، وربوي بغير ربوي، وغير ربوي بغير ربوي فليس فيه شرط، بل هي عندئذ مبادلة حرة ربوياً، أي متحررة من الربا المحرم.

وبعبارة أخرى إذا كان البدلان أحدهما أو كلاهما غير ربوي، فلا قيود من تعجيل أو مماثلة، بل إذا كان البدلان كل منهما ربوي، ولكن من فئة مختلفة فكذلك.

وهكذا فإن فهم المعاملات الشرعية بمجملها ضروري لفهم أي معاملة بمفردها، بل إن فهم الإسلام كنظام شامل ومتكامل ضروري لفهم كل جزئية من جزئياته، وتزداد أهمية هذا الفهم الشامل الدقيق عندما نريد أن نوجد الحلول الإسلامية والمؤسسات الإسلامية التي تقيم النظام الإسلامي وترفع رايته وتجسد دولته.

والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي:



تدريب (6)

الربا عند الفقهاء له ثلاثة معانٍ اصطلاحية، أحدها أصلي والآخران تابعان، وضح ذلك.



أسئلة التقويم الذاتي (6)

لقد انتشر الربا في الجاهلية وكان موجوداً قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم، وضح ذلك.

8. توزيع الدخل على الضعفاء

Distribution of Income for the Poor

عزيزي الدارس، يتجسد الظلم الاقتصادي للإنسان في سوء التوزيع وفي كفران النعمة بإهمال الاستثمارات الطبيعية، وعند ارتفاع الظلم من العلاقات الاجتماعية للتوزيع، وتجنيد الطاقات للاستفادة من استثمار الطبيعة، حينها تزول المشكلة الحقيقية على الصعيد الاقتصادي، لقد عمل الإسلام على كفالة الحد الأدنى واللائق في مستوى المعيشة لسائر أفراد المجتمع الضعفاء من خلال تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة بينهم ووفقاً للقواعد يتم تحديد مستوى المعيشة اللائق بحسب الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية (المأكل والملبس والسكن ووسائل النقل والاتصال وتكوين الأسرة والتعليم والضمان الصحي لكل أفراد المجتمع).

وقد جعل الإسلام لهذا التكافل الاجتماعي والعدالة التوزيعية موارد منها ما هو محدد المقادير كالخمس والزكاة والعشور والخراج والكفارات والفيء والغنائم والجزية وغيرها من مساهمات المسلمين، ومنها ما هو عام تتغير قيمته تبعاً لتطور الأفراد واحتياجات المجتمع؛ ومثاله الصدقات والإنفاق في جميع المنافع المطلوبة للمجتمع، وما تفرضه احتياجات المجتمع من موارد إضافية تقوم الدولة باستثمارها وقروض تقتربها من المواطنين عند الضرورة بلا فوائد.

إن العمل في نظر الإسلام أحد أسباب ملكية العامل نتيجة عمله وبذلك تكون الملكية القائمة على أساس العمل حقاً للإنسان نابعاً من رغبته ومشاعره الأصيلة.

فالعامل إذن أساس تملك العامل في نظر الإسلام، وعلى هذا الأساس فهو أداة رئيسة في جهاز التوزيع الإسلامي لأن كل عامل يحظى بالثروات الطبيعية التي يحصل عليها بالعمل، ويمتلكها وفقاً لقاعدة «أن العمل سبب الملكية».

والأداة الأخرى التي تساهم في التوزيع وفقاً للنظام الإسلامي هي الحاجة خاصة بالنسبة لفئة من الأفراد في المجتمع والعاجزة عن العمل، حيث لابد لها من الحصول على نصيب من التوزيع لتلبية حاجتها، وفقاً لمبادئ التكافل الاجتماعي في المجتمع الإسلامي، كما أن هناك فئة ثالثة في المجتمع تعمل ولكن عملها لا يحقق لها إلا الحد الأدنى من المعيشة، فهي تعتمد في دخلها على الأدوات معاً (العمل والحاجة) وفي هذه الصورة فإن بيت المال مسؤول عن تسديد هذه النواقص المالية.

كما يمكن أن تكون الملكية أداة ثانوية في التوزيع عن طريق النشاطات الاقتصادية التي سمح بها النظام الإسلامي بما لا يتعارض مع العدالة الاجتماعية.

9. الوظيفة الاقتصادية للدولة في الإسلام

Economic Function of the State in Islam

عزيزي الدارس، فرض الإسلام على الدولة ضمان معيشة أفراد المجتمع الإسلامي ضماناً كاملاً، وهي عادة تقوم بهذه المهمة على مرحلتين:

الأولى: تهيع الدولة للفرد وسائل العمل، وفرصة المساهمة في النشاط الاقتصادي المنظم، ليعيش على أساس عمله وجهده.

الثانية: مبدأ الضمان الاجتماعي: إذا كان الفرد عاجزاً عن العمل وكسب معيشته بنفسه كسباً كاملاً، أو كانت الدولة في ظرف استثنائي لا يمكنها منحه فرصة العمل، يتم تهية المال الكافي للفرد لسد حاجاته وتوفير حد خاص من المعيشة له.

ومبدأ الضمان الاجتماعي هذا يرتكز في المذهب الاقتصادي للإسلام على أساسين، ويستمد مبرراته المنهجية منها وهي:

1- التكافل العام.

2- حق الجماعة في موارد الدولة العامة.

ولكل من الأساسين حدوده ومقتضياته، في تحديد نوع الحاجات التي يجب أن يضمن إشباعها، ويتعين الحد الأدنى من المعيشة التي يوفرها مبدأ الضمان الاجتماعي للأفراد.

قد لا يكون من الممكن القيام بعملية إعادة الهيكلة الاجتماعية والاقتصادية الشاملة بدون تدخل الدولة، والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف المرجوة وخفض الاختلالات الراهنة دون أن تقوم الدولة بدور نشط في الاقتصاد، والسبب في ذلك هو أنه حتى مع وجود بيئة أخلاقية فقد لا يكون الأفراد مدركين لحاجات الآخرين الملحة وغير المشبعة، أو أنهم قد يكونون غافلين عن مشكلات الندرة والأولويات الاجتماعية في استخدام الموارد.

ولذلك يتعين على الدولة الإسلامية أن تلعب دوراً نشطاً وفاعلاً في الاقتصاد، ويتعين عليها أن تتجاوز الأدوار المعترف بها عموماً، والمتمثلة في توفير الأمن الداخلي والخارجي وإزالة عوامل النقص في الأسواق ومنع انهيار هذا السوق، وربما ينبغي عليها المساعدة في إيجاد البيئة المناسبة للتخلص من كل أشكال الظلم وتحقيق الأهداف المعيارية للمجتمع، وقد يتعين القيام بهذه المهمة دون اللجوء إلى تنظيم صارم واستخدام القوة أو إلى تملك وتشغيل جزء كبير من الاقتصاد، كما قد يتعين على الدولة تحديد الأولويات الاجتماعية في استخدام الموارد وتنقيف وحفز ومساعدة القطاع الخاص للقيام بدور ينسجم مع مساعي

تحقيق الأهداف المنشودة، ويمكن للدولة تحقيق هذا عن طريق جعل القيم الأخلاقية جزءاً من حياة أفراد المجتمع، والإسراع في الإصلاحات الاجتماعية والمؤسسية والسياسية وتوفير الحوافز والتسهيلات، كما قد يتعين عليها إيجاد إطار مناسب للتفاعل بين الأفراد والقيم والمؤسسات والأسواق لتحقيق الأهداف المرجوة دون الإفراط في درجة التدخل.

والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي:



تدريب (7)

بين كيف تقوم الدولة على ضمان معيشة أفراد المجتمع الإسلامي ضماناً كاملاً.



أسئلة التقويم الذاتي (7)

اشرح مبدأ الضمان الاجتماعي في المذهب الاقتصادي للإسلام.

10. المفكرون في الاقتصاد الإسلامي

Thinkers Islamic Economic

عزيزي الدارس، نحاول من خلال التعرض لبعض الأعلام المفكرين في الاقتصاد الإسلامي أن نقلي الضوء على بعض المشاكل الاقتصادية والكيفية التي كانت تعالج بها في الدولة الإسلامية والتطور الذي مرت به عبر العصور منذ عهد النبي إلى وقتنا الحاضر، وبناءً على ما سلف نؤكد بأن مذهب الاقتصاد الإسلامي كان يتجه نحو اتجاهين هما: دراسة ما هو كائن، واتجاه لدراسة ما يجب أن يكون، ونحاول أن نسلط الضوء على مدرستين من علماء المسلمين هما:

- 1- المدرسة الأولى ويمثلها المقرئزي في كتابه الجيد «كشف الغمة» حيث يدرس فيه الظواهر الاقتصادية في عهده في مصر وفي مدينة القاهرة بالذات.
- 2- أما المدرسة الثانية ويمثلها الغزالي الذي يدرس النقود وألويات الإنفاق والضرائب وسلوك المستهلك وغيرها من المسائل الاقتصادية على النحو الذي يجب أن تكون عليه.

وفيما يلي نحاول التعرض لبعض المفكرين في الاقتصاد الإسلامي، والفكر الاقتصادي الإسلامي في رأينا هو اجتهاد علماء المسلمين في مجال بحث وتحليل المشكلة الاقتصادية التي واجهت مجتمعاتهم في العصور المختلفة، ومحاولة استنباط العلاج الملائم لها داخل إطار الشريعة، وأهداف ومصالح الأمة الإسلامية، والأخذ بالاعتبار بمقاصد هذه الشريعة، والقول بأن اجتهاد علماء المسلمين؛ يعني أننا لا ندخل نصوص القرآن الكريم أو الأحاديث النبوية بخصوص المعاملات أو الحياة الاقتصادية للفرد أو للمجتمع بشكل مباشر في نطاق الفكر الاقتصادي الإسلامي.

أولاً: المنهج الاقتصادي لأئمة المؤمنين عمر بن عبد العزيز: حيث سار على طريقة تشبه طريقة جده عمر بن الخطاب رضي الله عنه وترسم خطاه، فحاول بهذا أن يعيد عهد الخلافة الراشدة لأنه كان غير راض عن منهج وسياسة أسلافه من الأمويين.

صار بيت المال نهبة لبني أمية خلال ستين عاماً بعد الخلافة الراشدة حتى تسلم عمر بن عبد العزيز الذي لم يطل حكمه حيث أرجع بيت المال لحالته السابقة، وأنهارت قواعد العدل في بيت المال فأصبح للطبقة الحاكمة امتيازات تؤخذ من بيت المال ولأندائها منافع ولمحاسبيها رسوم، وصار العطاء من أكبر العوامل التي ساعدت بني أمية في اصطناع الرجال وإخضاعهم للطاعة فاشترى المناصب وتملقهم الناس، ومن أسوأ أعمال بني أمية

إرهاق الناس بالضرائب والإتاوات. وقد انتهج الخليفة السياسة التالية لتصحيح الأخطاء في بيت المال: إعادة جميع القطاعات والأموال التي سبق لبني أمية أن أخذوها لأنفسهم أو أعطوها للناس بطرق الظلم والاعتصاب. كما ألغى مظاهر الأبهة والشرف وخصوصاً الاقتطاعات والمنح للشعراء والكبار وغير المحتاجين الذين يؤمنون ببيت الخلافة. ونزع السلاسل الذهبية التي كانت في المسجد الأموي قائلاً أكباد الجائعين أولى بها، وألغى حرس الخلافة والبالغ عددهم ستة مئة شرطي.

كما عزل عمال السوء الذين كان لهم سيئ الأثر في الانحراف الاقتصادي وإدخال الأموال المحرمة على بيت المال وصرفها على بني أمية، كما أوقف الحروب التي تستنزف الأموال.

ثانياً: الإمام الغزالي (451-505 هجري) (1055-1111 ميلادي): أبو حامد محمد بن محمد الغزالي رضي الله عنه، ولد بطوس وهو مؤلف كتاب «إحياء علوم الدين» وعدد آخر من الكتب التي تناولت العقيدة والتصوف والفلسفة الإسلامية ونجد أن آراءه الاقتصادية جزء لا يتجزأ من رؤيته أو نظريته لما ينبغي أن يكون عليه الفرد أو المجتمع المسلم.

وبعبارة أخرى إن أمور المعاملات ومقاصدها ليست منفصلة عنده عن أمور العبادة، ولذلك نجد مثلاً بعض المساهمات القيمة له في الاقتصاد تأتي في «باب الشكر» في كتابه إحياء علوم الدين.

1- النشاط الفردي: حيث يحدد النشاط الاقتصادي للفرد المسلم من خلال تقسيمه الناس إلى ثلاث فئات وهي:

- 1- رجل شغله معاشه عن معاده، وهو من الهالكين.
- 2- رجل شغله معاده عن معاشه، وهو من الفائزين.
- 3- ورجل شغله معاشه لمعاده، وهو من المقتصدين، وهذا هو الأقرب إلى الاعتدال أو الوسط.

2- التجارة: قال إنها تمارس من أجل الكفاية أو من أجل الثروة. والثروة تعني الزيادة عن الكفاية فإن قام الشخص بالتجارة من أجل الثروة أي من أجل الاستكثار من المال وإدخاره لا لينفق على الخيرات والصدقات، فإن تجارته تقوده إلى الهلاك.

ويمكن مقارنة هذا المفهوم بالمفهوم الذي ساد أوروبا في القرون الوسطى، ورأي الإمام الغزالي ليس شائعاً في هذا الشأن بين العلماء الآخرين الذين كتبوا في المسائل الاقتصادية، فالرأي الغالب عندهم أن زيادة المال ما دامت تتحقق بوسائل شرعية ويزكى عنها فهي مقبولة ولا يمكن نهما. وكان رأي الإمام أن تعلق قلب التاجر بالمال وحجب الزيادة فيه غالباً ما يبعده عن طريق الآخرة.

3- العلاقة بين الأخلاق الفاضلة والمعاملات: أكد على أهمية النصيحة بين المتعاملين وفضيلة تحديد نسبة بسيطة فوق التكلفة حتى يكون السعر عادلاً.

4- النقود: والإمام له مساهمة قيمة في «النقود» تأتي في باب الشكر، فقد قام أولاً بعرض ومناقشة المقايضة وعيوبها ثم قام ببيان أهمية النقود ووظائفها وأثبت قدرة فائقة ونظرة صائبة في تحليله. لقد أوضح أن وظائف النقود الرئيسية هي كونها مقياساً للقيم، ووسيطاً للتبادل، ومستودعاً للقيم. ولقد بين في مناقشة المقايضة وعيوبها أن النقود لا تطلب لذاتها إنما لكونها وسيلة أو وسيطاً لحيازة الأشياء الأخرى التي تشبع الرغبات كما أوضح وظيفتها في قياس القيم عند التبادل، وفي مناقشته للاكتناز (النقود كمستودع للقيم) بين أن هذا يتضمن سوء الاستخدام للنقود ويمنعها من القيام بوظائفها الاقتصادية في المجتمع.

5- النشاط العام والفساد والظلم: ناقش الغزالي السلوك الذي يفترضه الإسلام في من يقوم بالنشاط الاقتصادي ورأى أن قرارات الأفراد يجب أن تأخذ في الحسبان المصلحة العامة للمجتمع، وأن المصالح الفردية لا يجب أبداً أن تؤدي إلى إلحاق الضرر بالآخرين، بالإضافة إلى ذلك فقد اهتم اهتماماً كبيراً في الحكومة العادلة واعتبر وجودها شرطاً أساسياً لازدهار الاقتصاد. أما الفساد والظلم فإنهما دائماً يفتحان طريق التدهور الاقتصادي، وناقش حق الحكومة في فرض الضرائب خلاف ما قرره الشريعة الإسلامية من زكاة أو استحثت عليه من الصدقات الاختيارية، ورأى أن هذا الحق يجب أن يكون محصوراً في قضية الدفاع عن الدولة الإسلامية.

ثالثاً: ابن خلدون (732-808 هجري): هو عبد الرحمن ابن خلدون، ولد عام 732 هجري في تونس، وتعلم على أبيه وعلى كثير من فقهاء عصره العلوم الشرعية، وبرز فيها، كما درس التاريخ وقرأ كتب مشاهير المؤرخين أمثال الطبري والمسعودي واستفاد كثيراً مما كتبه الإفرنج، ويعتبر ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع إذ كتب آراءه وأفكاره في مقدمته التي أرادها مقدمة لتاريخه.

وفيما يلي الأفكار الأساسية التي قدمها ابن خلدون:

1. دراسة الوقائع التاريخية بعد فحصها وتمحيصها لإبراز ارتباط الأحداث الاجتماعية والسياسية في أنماط محددة.
2. بيان أثر البيئة الاجتماعية في سلوك الإنسان ونشاطه الاقتصادي.
3. بيان أثر البيئة الجغرافية في نشاط المجتمعات الإنسانية وثروتها وكذلك تأثيرها في سلوك الإنسان الاقتصادي.

4. استخدام المنطق في استنتاج بعض القواعد العامة تارة على أساس المشاهدات وتارة على أساس الاستنباط. وكان يدعم هذه القواعد العامة، بفروض أساسية يعطيها تعريفات معينة. وهذه القواعد تمثل جوهر التحليل الاقتصادي النظري.

إن من يقرأ مقدمة ابن خلدون في جميع فصولها لاسيما الفصول التي تحدث فيها عن الأمور الاقتصادية ذات المساس بالمجتمع يحس أن ابن خلدون رجل له وزنه في الفكر الاقتصادي وله سبق على الاقتصاديين في الريادة، فقد تحدث عن تقسيم العمل وتحدث بإسهاب عن الصناعة وأهميتها وقارن بينها وبين الفلاحة وعن دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

أ. تقسيم العمل والاهتمام بالصناعة: تحدث عن تقسيم العمل ونبه إلى ضرورة الاهتمام بالصناعة في المجتمع الجديد ورمى الفلاحة ببعض المهانة، وسمى محترفيها بالمستضعفين وسامهم أهل العاقية، وربما لجأ ابن خلدون إلى ذلك لأن الزراعة فيها كسب للإنسان.

ولسنا مع من قال إن الزراعة تحتمل حالة من الاستقرار الاقتصادي المؤدي إلى الترف والانحلال نتيجة للرخاء المادي لأن هذا لا يختص بالزراعة وحدها إذ كل مشروع تجاري أو زراعي أو صناعي، أو بمعنى اعم كل مشروع اقتصادي قد يؤدي إذا نجح نجاحا كبيرا إلى الغرور ومن ثم الترف والانحلال ولم يقل، ابن خلدون ما قاله بهدف عدم اللجوء إلى الزراعة والاعتماد عليها بل لتنبيه المجتمع إلى النشاط الاقتصادي الآخر من التجارة والصناعة.

كما أشار في حديثه عن الصناعة إلى ضرورة التخصص في الصناعة، وذلك عند حديثه عن تقسيم العمل وإشاعة التضامن في المجتمع الذي يكمل بعضه بعضا، فالكل ينتج ما يختص فيه، وما لم ينتجه يحصل عليه من إنتاج غيره المتقن.

ب. لقد عارض ابن خلدون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا يوضح أنه قد سبق الاقتصاديين الطبيعيين إلى الاقتصاد الحر، وهناك من يشير إلى أن ابن خلدون قد لجأ إلى هذا لما رأى من ظلم الحكام وحكمهم للرعية بالظلم، وهذا هو السبب الذي أدى به إلى الأخذ بهذا الرأي في حينه.

رابعا: أحمد بن علي المقرئ (ولد عام 772 وتوفي عام 845 هجري): ولد عام 772 في القاهرة ومن أشهر أساتذته ابن خلدون الذي تتلمذ على يديه في القاهرة لعدة سنوات فأنشأ في مجرى كتاباته الاقتصادية والاجتماعية، تولى وظائف عديدة، وكان من أهم هذه الوظائف وظيفة الحسبة حيث تولى حسبة القاهرة فاختلف بأرباب المهن والأسواق والتجارات والمضاربات وبحث بالأسعار الجارية وأصول النقود وضبط المكاييل وما يتعلق بذلك من أصول هذه المهنة، كتب المقرئ وألف بعض المؤلفات أشهرها «شذور العقود في ذكر النقود»، وكتاب «الأكيال والأوزان الشرعية».

توفي المقرئزي عام 845 هجري بعد أن خلف وراءه علماً و تراثاً فكرياً ضخماً زاد عن مئة كتاب بين صغير وكبير. ومن أهم مؤلفاته في المجال الاقتصادي كتاب «إغاثة الأمة بكشف الغمة» هذا الكتاب من أهم الكتب التي تحدثت عن الظواهر الاجتماعية والاقتصادية إذ درس فيه ما نزل بالناس من المجاعات وغلاء الأسعار الناتج عن سوء تدبير الملوك والحكام وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد، وليس السبب نقص نهر النيل أو قلة المطر ولا غضب الله على أهل مصر خاصة، وهذا تخريج اقتصادي سليم لم يسبق إليه أحد من المؤلفين في الشرق الإسلامي أو الغرب المسيحي في تحليل هذه الظاهرة الاقتصادية قبل المقرئزي.

كما أن المقرئزي في هذا الكتاب يؤرخ للغلاء والمجاعات التي أصابت مصر منذ أقدم العصور إلى عام 808 للهجرة حيث يعرض المقرئزي الأسباب التي كان أرباب الحكم في مصر يطبقونها، مع محاولة إيجاد حلول لأسباب الغلاء الثلاثة:

1- ولاية الوظائف السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة.
2- غلاء إيجار الأتبان وزيادة نفقات الحرث والزراعة على رغم قلة ما تنتجه الأرض من محصول.

3- رواج الفلوس النحاسية وهو في هذا يشير إلى النظرية القائلة «إن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة في التداول»، وهو القانون المسمى بقانون (جريشام) Jeremy Bentham وقد سبقه المقرئزي بمائة سنة أو يزيد.

هذا الكتاب يحوي بين دفتيه عرضاً لنظريتين من النظريات الاقتصادية الحديثة المعقدة تتصل إحداها بالآزمات وتحليل أسبابها، وتتصل ثانيتهما بالنقد وعلاج حالة التدهور فيه.

والآن -عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (8)

تعرض المقرئزي للأسباب التي كان أرباب الحكم في مصر يطبقونها، مع محاولة إيجاد حلول لأسباب الغلاء الثلاثة، اذكرها مع الشرح البسيط.



أسئلة التقويم الذاتي (8)

- 1- كيف حدد الإمام الغزالي مفهوم النشاط الاقتصادي للفرد المسلم من خلال تقسيمه الناس إلى ثلاث فئات؟
- 2- ما الأساليب التي اعتمد عليها ابن خلدون في تحليله للموضوعات الاقتصادية؟

11. الاختلافات الجوهرية بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي الوضعي

عزيزي الدارس، إن الاقتصاد الإسلامي، اقتصاد رأسمالي قبل أن توجد الرأسمالية، أي أنه يقوم على الأركان الاقتصادية الثلاثة المعروفة وهي:

1- المصلحة الشخصية كهدف.

2- والمزاحمة كوسيلة.

3- والحرية كشرط.

ويعتمد الإسلام هذه المبادئ بشكل مخالف لأسس الرأسمالية الأوروبية الأمريكية التي لا تتعرف مطلقاً على العامل الأخلاقي بل تنكره، فالفرق بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي جوهري وأساسي إلى حد بعيد، إذ أن أحدهما يثبت العامل الأخلاقي، بينما الثاني ينفيه، وشتان بين النفي والإثبات.

إن الاقتصاد الإسلامي يعترف بمصلحة المجتمع كضابط عام، فيحد من حرية الفرد في تصرفه الاقتصادي حداً يظهر أثره في صالح المجتمع، بينما نرى النظام الرأسمالي فردياً إلى أبعد الحدود، فإذا صح أن انتفع المجتمع في ظله فيكون انتفاعه عفوياً وليس مقصوداً كالاقتصاد الإسلامي، إن مصلحة المجتمع في الاقتصاد الإسلامي تبدو عياناً في مظهرين:

1. كون الاقتصاد الإسلامي يحارب تكديس الثروة وجمعها في يد فئة قليلة، ويجنح إلى جعلها رأسماليات متوسطة وصغيرة، لأنه يحث على إنفاقها في سبيل المصلحة العامة حيث يقول دستورُه ﴿وَالَّذِينَ يَكْتَرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (التوبة: 34). ولأن نظامه الإرثي يفتت الثروة إذ يوزع أنصبته توزيعاً واسعاً فهو لا يفعل كالقانون الإنجليزي حيث يحصر الثروة في الكبير من الأولاد ويحرم من عداه، كذلك لا يفعل فعل القوانين الأخرى التي تجيز الوصية لكائن من كان سواء أكان وارثاً أم غير وارث، إنما يتصرف تصرفاً حكيماً، فيعطي للقرابات أنصبة متفاوتة، ولا يسمح لصاحب الثروة أن يتصرف فيها كما يشاء إلا في ثلث ثروته.

2. الاقتصاد الإسلامي استهدف مصلحة المجتمع بصورة مقصودة، وذلك من خلال تحريمه للربا، فقد شن حرباً لا هوادة فيها على كافة المعاملات والقروض الربوية وفي

ذلك يقول القرآن الكريم: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَقْعَلُوا فَاذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رُدُّهُنَّ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ (البقرة: 278-279).

والغرض الذي رعى إليه الاقتصاد الإسلامي من تحريم الربا هو إخضاع المعاملات الاقتصادية بكافة وجوهها إلى قاعدة ثابتة عادلة، كما تضمن تحريم الربا العمل في عرف الاقتصاد الإسلامي مقوماً برأس المال.

3. المزاخمة وهي وسيلة الاقتصاد الإسلامي كما هي وسيلة الاقتصاد الغربي، وهذه الوسيلة مختلفة في هذين النظامين الرأسماليين كاختلافيهما في مفهوم الفردية الاقتصادية، ولكن دعاء الاقتصاد الشيوعي والاشتراكي حاجما مبدأ المزاخمة. أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي (الرأسمالي، والاشتراكي الشيوعي):

1. الاقتصاد الإسلامي اقتصاد رأسمالي فردي من نوع خاص.
2. الاقتصاد الإسلامي لا موقع له بين النظم الاقتصادية الوضعية، لأنه فريد في بابه ووحيد في نسيجه، لأنه وفق بين مبدئين يبدوان متناقضين وهما:
أ. تقدم العالم وازدهاره.
ب. والحيلولة دون إقامة دولة للأغنياء أو لرأس المال، وذلك لارتكازه على أسس مختلفة عن الأسس التي قامت عليها تلك النظم.
3. الاقتصاد الإسلامي فيه من الرأسمالية الفردية خير ما لديها دون شرورها، وفيه من الاشتراكية أحسن ما لديها دون عيوبها.
والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي:



تدريب (9)

لخص أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي (الرأسمالي، والاشتراكي الشيوعي).



أسئلة التقويم الذاتي (9)

اشرح مبدأ المزاخمة في الإسلام.

إن الاقتصاد الإسلامي بعبارة مبسطة، هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقاً لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية، كما أن الهدف الأساسي للاقتصاد الإسلامي، مثله مثل أي علم من العلوم، يجب أن يكون تحقيق رفاهية البشرية من خلال تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية.

إن من أهم الأصول الاقتصادية الإسلامية، مبدأ ازدواج الملكية الخاصة والعامة، وذلك يعود إلى أهميتها في عملية التنمية الاقتصادية.

إن مبدأ الحرية الاقتصادية كركن من أركان الاقتصاد الإسلامي، يسمح للأفراد على الصعيد الاقتصادي بحرية محدودة، ويحدد القيم المعنوية والخلقية التي يؤمن بها الإسلام، حيث نجد في هذا الركن الاختلاف البارز بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي.

والصورة الإسلامية للعدالة الاجتماعية تحتوي على مبدئين عامين، لكل منهما خطوطه وتفصيلاته وهما مبدأ التكافل العام، ومبدأ التوازن الاجتماعي.

يقصد بالنشاط الاقتصادي ذاك النشاط الذي يقوم به الناس من أعمال إنتاج السلع والخدمات، وتجهيزها للاستهلاك وما يرتبط بذلك من أنشطة أخرى؛ مثل التمويل والاستثمار والإنفاق والتبادل، وهذا النشاط يمارسه كل إنسان في جميع الأوقات. ويعالج الاقتصاد الإسلامي النشاط الاقتصادي الخاص بالإنتاج والتداول والاستهلاك والتوزيع.

من المعروف أن عوامل الإنتاج في الفكر الاقتصادي الرأسمالي هي رأس المال والطبيعة والعمل والتنظيم. أما في الفكر الاقتصادي الإسلامي، فقد أكد فقهاء المسلمون أن الإنتاج يقوم على دعامتين أساسيتين هما العمل والمال. أي أن عوامل الإنتاج في الفكر الاقتصادي الإسلامي هما العمل والمال.

أما بخصوص تعريف النقود فلم ترد كلمة النقود في عبارات الفقهاء القدماء للتعبير عن الائتمان، وإنما كانوا يستعملون كلمتي (النقد) و(النقدين) وكان لكل من الكلمتين معناها الخاص بها، (النقد) بمعنى الثمن الحال وهو خلاف النسيئة والمؤجل، أما كلمة (النقدين) فليدلوا بها على ما كان منتشراً في زمنهم من أنواع النقود وهي الذهب والفضة.

والربا عند الفقهاء له ثلاثة معانٍ اصطلاحية، أحدها أصلي والأخران تابعان. فأما المعنى الأصلي فهو ربا القرض، وقد يسمى ربا النسيئة، وهو الزيادة في القرض بحسب مبلغه ومدته، وهو ما يعرف اليوم بالفائدة على القرض.

وإذ ذلك يتعين على الدولة الإسلامية أن تلعب دوراً نشطاً وفاعلاً في الاقتصاد، ويتعين عليها أن تتجاوز الأدوار المعترف بها عموماً، والمتمثلة في توفير الأمن الداخلي والخارجي وإزالة عوامل النقص في الأسواق ومنع انهيار هذا السوق، وربما ينبغي عليها المساعدة في إيجاد البيئة المناسبة للتخلص من كل أشكال الظلم وتحقيق الأهداف المعيارية للمجتمع.

13. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الثالثة

تهدف الوحدة الدراسية التالية إلى التعرف إلى الرأسمالية التجارية (الميركنتيلية) من حيث مفهوم الرأسمالية التجارية والعوامل التي شكلتها، ودور الدين والثقافة والسياسة والاقتصاد في بلورة الفكر (الميركنتالي)، وكذلك تقدم الوحدة أسس الاقتصاد الرأسمالي التجاري والخطوط العريضة لهذه النظرية، والقيود التجارية ونظرتها للتنمية الاقتصادية، ثم تتعرض إلى أعلام الرأسمالية التجارية والأفكار التي قادتهم إلى التجديد في فكرهم، وأخيراً نسلط الضوء على أبرز المساهمات الفكرية الميركنتيلية من خلال تقويم هذا الفكر الاقتصادي.

14. إجابات التمرينات

تدريب (1)

بدأ الرسول صلى الله عليه وسلم عمله السياسي بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وتطبيق مبدأ التكافل بينهم بغية تحقيق العدالة الاجتماعية التي يتوخاها الإسلام، وبين الأركان الأساسية في الاقتصاد الإسلامي وهي:

1. ملكية ذات أشكال متنوعة، يتحدد التوزيع في ضوءها.
2. حرية محدودة بالقيم الإسلامية، في مجالات الإنتاج والتبادل والاستهلاك.
3. عدالة اجتماعية قوامها التكافل والتوازن تكفل للمجتمع سعادته.

تدريب (2)

بحسب قاعدة العمل يعتبر العمل من أهم أدوات التوزيع، لأنه السبب الحقيقي في تملك نتيجة العمل، فهو الأساس الرئيس في التوزيع الإسلامي الذي دلت عليه الأدلة الشرعية

القرآنية والسنية التي تحض عليه وتمنع البطالة، مما جعل العمل فريضة، فعلى المسلم العمل لذات العمل وليس باعتبار حاجته، ولقد اعتبر الإسلام كسب الرجل من عمل يده من أجل المكاسب، وجعله سبباً لملكيته ما يكسبه من نتائج عمله.

أما بحسب قاعدة الحاجة فيمكن الأخذ من الدخل بقدر الحاجة بصرف النظر عما قدمت للدخل القومي، فمن لديه عائلة كبيرة يعطى أكثر من الأعزب نظراً لهذا المعيار حتى لو قاما بنفس العمل، ولا شك بأن هذه القاعدة تعبر عن سمو الإنسان وتقدم المجتمع أخلاقياً وحضارياً، والناظر في المذاهب الاقتصادية يرى أنها تختلف في مدى أخذها بقاعدة الحاجة، فهي غير موجودة في النظام الاقتصادي الرأسمالي إلا في أضيق الحدود، أما ظهورها في الاقتصاد الإسلامي فيبدو أوضح من النظام الرأسمالي.

تدريب (3)

لا يعد المال مالاً إلا إذا تحقق فيه أمران وهما:

1. إمكان حيازته وإحرازه.

2. إمكان الانتفاع به.

تدريب (4)

الثمن المحدد: وهو الذي لا مساومة فيه وهو الذي تسعره الدولة أو يقوم الأفراد بالاتفاق عليه.

الثمن المعتاد: هو الثمن العادي وهو الذي يتحدد أساساً بنققات الإنتاج.

تدريب (5)

أ- الثمنية لمنفعة القلب والصرف، فهي مقياس القيمة أو وحدة الحساب.

ب- المعاملة في جمع الأشياء، فهي أداة للتبادل، ووسيط للمبادلة، والوسيلة إلى المقصود.

ج- مالكها كالمالك لجميع الأشياء، وهي وسيلة للاحتفاظ بالثروة وأداة للادخار.

د- النقود في المالية العامة في الإسلام إحدى وسائل سداد الحقوق الواجبة في المال كالزكاة والخراج، وسداها نقداً أو عيناً جائز في إطار أيسرية الأداء وأنفعه.

تدريب (6)

الربا عند الفقهاء له ثلاثة معانٍ اصطلاحية، أحدها أصلي والآخران تابعان؛ فأما المعنى الأصلي فهو ربا القرض، وقد يسمى ربا النسيئة، وهو الزيادة في القرض بحسب

مبلغه ومدته، وهو ما يعرف اليوم بالفائدة على القرض، إذ تحدد بنسبة مئوية، سنوية أو غير ذلك فمبلغ الفائدة يتأثر بمقدار هذه النسبة، فيزداد كلما زادت، كما يتأثر مبلغ الفائدة بالزمن، فيزداد بزيادته.

أما المعنيان الأخران فيختصان بربا البيوع، وهما ربا النماء وربي الفضل. فأما الأول فهو الربا الحاصل بالتأخير أو التأجيل. فإذا باع أو اصطرف دنانير ذهبية من عملة أحد البلدان، بدنانير ذهبية من عملة بلد آخر، وجب على المتبايعين أن يكون بدل كل منهما مساوياً للآخر في الوزن والمعيار، كما وجب عليهما أن يتقابضا في المجلس بدون تأخير أو تأجيل، فلو سلم أحدهما دنانيره ولم يسلم الآخر دنانيره، كان هذا الآخر مرابياً على الأول، بتأخير دفع دنانيره، مع مساواتها لدنانير الأول، ولو اقترن هذا التأخير بزيادة في الدنانير المؤخرة لكان هناك ربا نماء وربي فضل في هذا البيع.

أما الثاني (ربي الفضل) فهو زيادة الكم في مبادلة دنانير ذهبية بدنانير ذهبية أخرى مع زيادة أحد البدلين على الآخر في مبادلة فورية لا تأجيل فيها ولا تأخير لأي من البديلين.

تدريب (7)

تهيئ الدولة للفرد وسائل العمل، وفرصة المساهمة في النشاط الاقتصادي المتمم، ليعيش على أساس عمله وجهده.

مبدأ الضمان الاجتماعي: إذا كان الفرد عاجزاً عن العمل وكسب معيشته بنفسه كسباً كاملاً، أو كانت الدولة في ظرف استثنائي لا يمكنها منحه فرصة العمل، يتم تهيئة المال الكافي للفرد لسد حاجاته وتوفير حد خاص من المعيشة له.

تدريب (8)

1. ولاية الوظائف السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة.
2. غلاء إيجار الأطنان وزيادة نفقات الحرث والزراعة على رغم قلة ما تنتجه الأرض من محصول.
3. رواج الفلوس النحاسية وهو في هذا يشير إلى النظرية القائلة «إن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة في التداول» وهو القانون المسمى بقانون (جريشام) وقد سبقه المقريزي بمئة سنة أو يزيد.

تنريب(9)

1. الاقتصاد الإسلامي اقتصاد رأسمالي فردي من نوع خاص.
2. الاقتصاد الإسلامي لا موقع له بين النظم الاقتصادية الوضعية، لأنه فريد في بابه ووحيد في نسيجه، لأنه وفق بين مبدأين يبدوان متناقضين وهما:
أ- تقدم العالم وازدهاره.
ب- والحيلولة دون إقامة دولة للأغنياء أو لرأس المال، وذلك لارتكازه على أسس مختلفة عن الأسس التي قامت عليها تلك النظم.
3. الاقتصاد الإسلامي فيه من الرأسمالية الفردية خير ما لديها دون شرورها، وفيه من الاشتراكية أحسن ما لديها دون عيوبها.

15. مسرد المصطلحات

- الاقتصاد الإسلامي: هو ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهية الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية.
- ربا الفضل: هو زيادة الكم في مبادلة دنانير ذهبية بدنانير ذهبية أخرى مع زيادة أحد البديلين على الآخر في مبادلة فورية لا تأجيل فيها ولا تأخير لأي من البديلين.
- ربا النسئبة: هو الزيادة المشروطة على رأس المال في القرض بحسب مبلغه ومدته، وهو ما يعرف اليوم بالفائدة على القرض.
- الثمن العادل: هو أن يكون البيع بأسعار لا تحجف بأي من الطرفين المتعاضدين، البائع والمشتري أو المنتج والمستهلك.
- الثمن في الفقه الإسلامي: هو مبلغ من المال يقع به التراضي بين العاقلين عوضاً عن البيع، وقد يكون الثمن موافقاً لقيمة المبيع أو أكبر أو أقل منه.
- الثمن المحدد: هو مبلغ من المال لا مساومة فيه تسعره الدولة أو يقوم الأفراد بالاتفاق عليه.
- الثمن المعتاد: هو مبلغ من المال الذي يدخله المساومة ويتأثر بنفقات الإنتاج والتكاليف الأساسية للسلعة.
- المال: هو كل ما يمكن حيازته والانتفاع به.
- الملكية المزدوجة: هو مبدأ ازدواج الملكية الخاصة والعامة.
- النشاط الاقتصادي في الإسلام: هو ذلك النشاط الذي يقوم به الناس من أعمال الإنتاج للسلع والخدمات، وتجهيزها للاستهلاك وما يرتبط بذلك من أنشطة أخرى، مثل التمويل والاستثمار والإتفاق والتبادل، وهذا النشاط يمارسه كل إنسان في جميع الأوقات.
- النقود: كل شيء طاهر منتفع به شرعاً ويحظى بقبول عام في الوفاء بالالتزامات ويستخدم كوسيط للمبادلة وكمعيار للقيمة.



1. ابراهيم غسان محمود والقحف، منذر، (2000) الاقتصاد الإسلامي: علم أم وهم، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق.
2. شوقي، أحمد دينا، (1998) سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي، مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، القاهرة.
3. الصدر، محمد باقر، (1982) اقتصادنا، دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية، الطبعة 16، دارا لمعارف للمطبوعات، بغداد.
4. غانم، عبدا لله عبد الغني، (1987) المشكلة الاقتصادية ونظرية الأجور والأسعار في الإسلام، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
5. الفنجري، محمد شوقي، (1986) المذهب الاقتصادي في الإسلام، الطبعة الثانية، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة.
6. القرضاوي، يوسف، (1996) دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.
7. كمال، يوسف، (1986) الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة.
8. الموارني، ياسر، (2002) الفكر الاقتصادي عند الإمام الغزالي، الطبعة الأولى، دار مجدلوي للطباعة والنشر، عمان.

الوحدة الثالثة

3

الرأسمالية التجارية

إعداد المادة العلمية

د. عبد الحميد شعبان

محتويات الوحدة

الصفحة	الموضوع
91	1. المقدمة
91	1.1 تمهيد
92	2.1 أهداف الوحدة
92	3.1 أقسام الوحدة
93	4.1 القراءات المساعدة
93	5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة
94	2. مفهوم الأسهم المالية التجارية
96	3. العوامل التي شكلت الأسهم المالية التجارية
97	1.3 الثقافة والدين
98	2.3 السياسة والاقتصاد
100	4. مبادئ (أسس) الاقتصاد الرأسمالي التجاري
102	1.4 القوة الاقتصادية للدولة
104	2.4 الثراء وتقدم الدولة
105	3.4 الاهتمام بالتجارة الخارجية
107	4.4 التجارة الصناعية
109	5. الخطوط العريضة للنظرية الميركنتيلية
109	1.5 عناصر الإنتاج
110	2.5 النقود
111	3.5 الفائدة
112	4.5 التجارة الخارجية
113	5.5 القيود التجارية
114	6.5 التنمية الاقتصادية
117	6. أعلام الأسهم المالية التجارية
124	7. الميركنتيلية الجديدة
128	8. تقويم الميركنتيلية

9. الخلاصة.....129
10. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الرابعة.....130
11. إجابات التدريبات.....130
12. مسرد المصطلحات.....133
13. المراجع.....134

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى الوحدة الثالثة من مقرر «تاريخ الفكر الاقتصادي». سندرس في هذه الوحدة الرأسمالية التجارية (الميركنتيلية). وسوف نتعرف من خلال هذه الوحدة إلى مفهوم الرأسمالية التجارية، ومن أين اشتق اسم الرأسمالية والعوامل التي شكلت الرأسمالية التجارية من حيث الثقافة والدين والعوامل السياسية والاقتصادية في عهد سادته الإقطاع وسيطرة الدولة على شتى مناحي الحياة، ومن ثم نتعرف إلى مبادئ (أسس) الاقتصاد الرأسمالي والآثار المباشرة لتطور هذا الفكر الاقتصادي، وكيف أن القوة الاقتصادية للدولة والتي دعا إليها التجاريون كانت تهدف إلى تحقيق ميزان تجاري موافق.

كما أن ثراء وتقدم الدولة كان يعتمد وبالدرجة الأساسية على دعم رأس المال التجاري وكان ذلك من خلال منح الامتيازات والاحتكارات للشركات التجارية التابعة للدولة، كما أن الاهتمام بالتجارة الخارجية لم يغف عن بال السياسة وكله كان يهدف إلى زيادة كمية الأموال في خزانة الدولة، ولا ننسى أن ذلك كان في بداية عهد النهضة الأوروبية وبداية ظهور الصناعة والتي بدورها بدأت تنشط وتطغى على الزراعة من حيث الأهمية الاقتصادية للدولة.

وسوف نتعرف إلى نظرة التجاريين للنقود والفائدة والقيود التجارية التي كان لها الأثر في الحركة التجارية بين الدول الأوروبية والمستعمرات التي كانت تابعة لها وهدف ذلك كله لزيادة الصادرات على الواردات من أجل تحقيق الميزان التجاري الموافق للدولة ثم نتعرف إلى أساليب التنمية الاقتصادية التي كانت متبعة في عصر التجاريين.

وأخيراً نتعرض إلى أهم أعلام الرأسمالية التجارية وأهم المساهمات التي ما زال أثرها ظاهراً للعيان في الاقتصاديات الحديثة للدول المعاصرة، وكيف نشأت أهم النظريات الاقتصادية والتي ما زال الكثير من أعلام الفكر الاقتصادي يستنبطون بها إلى يومنا الحاضر. آمين لك، عزيزي الدارس، ومن خلال دراستك لهذه الوحدة الحصول على أقصى قدر من الاستفادة والمعرفة.

يتوقع منك عزيزي الدارس بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن:

- 1- توضح مفهوم الرأسمالية التجارية (الميركنتيلية).
- 2- تبين دور الدين والثقافة والسياسة والاقتصاد في بلورة الفكر الرأسمالي التجاري.
- 3- تعرف إلى مبادئ الرأسمالية التجارية من القوة الاقتصادية للدولة والثراء والاهتمام بالتجارة الخارجية وكذلك التجارة الصناعية.
- 4- تفهم الخطوط العريضة للنظريات (الميركنتيلية) في مجال عناصر الإنتاج، والنقود، والفائدة، والتجارة الخارجية، والقيود التجارية والتنمية الاقتصادية.
- 5- تعرف مفهوم الرأسمالية التجارية الجديدة.
- 6- تناقش الفكر الاقتصادي الميركنتيلي وتقويم المساهمات (الميركنتيلية).

3.1 أقسام الوحدة

تقسم هذه الوحدة إلى سبعة أقسام رئيسية هي:

القسم الأول: مفهوم الرأسمالية التجارية: نتعرف من خلاله على اشتقاق اسم هذه المدرسة وكيف كانت أول مدرسة اقتصادية في الرأسمالية ويغطي هذا القسم الهدف الأول من هذه الوحدة.

القسم الثاني: العوامل التي شكلت الرأسمالية التجارية: من حيث الثقافة والدين والسياسة والاقتصاد وأثرها في تشكيل الرأسمالية التجارية. ويغطي هذا القسم الهدف الثاني.

القسم الثالث: مبادئ «أسس» الاقتصاد الرأسمالي التجاري: ونتعرض هنا إلى القوة الاقتصادية للدولة والثراء وتقدم الدولة والاهتمام بالتجارة الخارجية والتجارة الصناعية. وكلها كانت من أهم أسس (الميركنتيلية). ويغطي هذا القسم الهدف الثالث.

القسم الرابع: الخطوط العريضة للنظريات (الميركنتيلية): وهنا نتعرض إلى أهم أفكار التجاريين ونظرياتهم حول عناصر الإنتاج والنقود والتجارة الخارجية والقيود التجارية والتنمية الاقتصادية، ويغطي هذا القسم الهدف الرابع.

القسم الخامس: أعلام الرأسمالية التجارية: وفي هذا القسم نقدم لمحة عن أهم المفكرين الاقتصاديين الذين كانوا ينتمون إلى هذه المدرسة الاقتصادية وكذلك الأفكار التي قدمها هؤلاء للفكر الاقتصادي الرأسمالي، ويغطي هذا القسم الهدف الخامس.

القسم السادس: (الميركتيلية) الجديدة: نتحدث في هذا القسم عن البعث الجديد للتجاربيين على يد (كينز) بعد أن كان قد بدأ يتلاشى اسم هذه المدرسة خاصة مع ظهور كتاب (آدم سميث) «ثروات الأمم». ويغطي هذا القسم الجزء الأول من الهدف السادس.

القسم السابع: تقويم (الميركتيلية): نتعرف عزيزي الدارس في هذا القسم إلى أهم المساهمات الأساسية للفكر التجاري وأثره على تاريخ الفكر الاقتصادي. ويغطي هذا القسم الجزء الثاني من الهدف السادس.



4.1 القراءات المساعدة

1. جالبريث، جون كينيث، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة بلبع، أحمد فؤاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
2. كاظم، محسن، (1989) تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداءً بنشأته وانتهاءً بالماركسية، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.
3. مشورب، ابراهيم، (2002) الاقتصاد السياسي - مبادئ - مدارس - أنظمة، ط1، دار المنهل اللبناني، مكتبة رأس النبع للطباعة والنشر، بيروت.
4. Bhatia, H.L., (1997) History Of Economic Thought, 4th ed, Vikas Publishing House Pvt. Ltd, Delhi.
5. Medema; Steven G. & Samuels, Warren J. (2003) Princeton; (Editor); History of Economic Thought: A Reader; 1st ed; Routledge; U.K;
6. Roll, Eric, (1993) A History Of Economic Thought, 5th ed, Faber and Faber Ltd, London.

5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة

عزيزي الدارس، إن ما تحتاج إليه لدراسة هذه الوحدة هو:

الجو الهادئ لاستيعاب المادة المعروضة، وقلم رصاص لرسم خط تحت العبارات الرئيسية، ومذكرة لتلخيص الوحدة، وكذلك أنصحك أن لا تتردد بأن تعرض على مشرفك أي موضوع تجد فيه صعوبة في الاستيعاب، وكذلك مراجعة المواد العلمية ذات الصلة لإثراء معلوماتك. والإجابة الصحيحة عن جميع التدريبات وأسئلة التقويم الذاتي. لما لذلك من فائدة جليلة في اختبار معلوماتك وتطبيق المعارف والمهارات التي اكتسبتها. ولا تنس مقارنة إجاباتك للتدريبات بالإجابات النموذجية لها المدرجة في نهاية الوحدة.

2. مفهوم الرأسمالية التجارية

Concept of Mercantilism

عزّيزي المدارس، عمدت الدول الاستعمارية إلى الاستفادة من العوائد الاقتصادية للمستعمرات، وفي العصور القديمة، كانت هذه القوى تزيد من ثروتها عن طريق السخرة (العمل بدون اجر)، كما فرضت الإتاوات على الشعوب المستعمرة بدعوى حماية هذه الشعوب من الدول الأخرى.

وفيما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر الميلاديين، ظهر نظام اقتصادي في أوروبا يدعى (الميركانتيلية) (أي النزعة التجارية).

يشقّق هذا الاسم من الإيطالية (التاجر). وهي أول مدرسة اقتصادية في الرأسمالية، حيث أطلق هذا المصطلح على سياسة الدولة في عهد الاقطاع في مرحلة التراكم الرأسمالي الأولي، وقد عبّرت هذه المدرسة عن مصلحة فئة التجار.

نشأت هذه المدرسة في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر في محاولة لقيام سياسة اقتصادية تخدم مصلحة التجار. كما أن الهدف الأساسي الذي وضعته (الميركانتيلية) أمامها كان يتلخص في اجتذاب أكبر كمية من الذهب والفضة إلى داخل البلاد. فالثروة كانت بالنسبة للتجار يتقصر على ما تحوزة الدولة من ذهب وفضة، وليس ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات تفي بالحاجات الإنسانية. أما مصدر الدخل الأساسي فهو ينحصر بالتجارة فقط. وهذا كان يتلاءم مع المرحلة التاريخية السائدة.

ففي هذه المرحلة كان الإنتاج السلعي قد تطور تطوراً كبيراً مما تطلب الحاجة إلى النقود من أجل تبادل السلع المنتجة. من هنا فإن التصدير هو النشاط الاقتصادي الأكثر ربحاً، خاصة إذا علمنا أن المنافسة كانت شديدة بين الدول الأوروبية، حيث إن كل دولة تسعى على أثر الكشوف الجغرافية، إلى السيطرة على أراض جديدة في المناطق المكتشفة. وفي هذا نستطيع القول إن أوروبا كانت تعيش خلال ذلك العصر، الذي يكاد يتطابق مع عصر النهضة، مرحلة يناسبها تماماً هذا الفهم لطبيعة الثروة والتنمية، وهو الفهم الذي يبدو لنا محدوداً وقاصراً، كما كانت تناسبها تماماً درجة عالية من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

الميركانتيليون: يطلق مصطلح (الميركانتيليون) أو (التجارىون) على جميع الكتاب الذين ساهموا في وضع السياسة الاقتصادية التي سادت عصر الرأسمالية التجارية في أوروبا الغربية منذ بداية القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر.

وفي هذا العصر ساد الاعتقاد بأن قوة الدولة تتحدد بما تملكه من الرجال والسفن والمال، ولقد جاء عصر الرأسمالية التجارية في القرن السادس عشر في أعقاب النظام الإقطاعي الذي تقوضت أركانه خاصة في بريطانيا وهولندا وفرنسا، ثم امتد خلال القرن السابع عشر وظل تقريبا حتى منتصف القرن الثامن عشر حينما بدأ عصر الرأسمالية الصناعية يأخذ مجراه ويفرض طابعه على تنظيمات المجتمع الاقتصادية.

ولذلك يجب أن نؤكد على ما يلي:

1. لا يجب أن ننظر عن طريق الخطأ أن جميع الاقتصاديين الذين عاشوا في عصر الرأسمالية التجارية كانوا من (الميركننتيليين) لأن هناك عدداً من الاقتصاديين المشهورين الذين عاشوا في هذا العصر لم ينتموا فكرياً إلى هذه المجموعة مثل (آدم سميث) Adam Smith و(ديفيد هيوم) David Hume.

2. الكتاب (الميركننتيليون) لم يكونوا مدرسة واحدة متماسكة وإنما كان لديهم مجموعة من الآراء والتطبيقات تتناول السياسة الاقتصادية للدولة، بأسلوب واقعي يرتبط بالمصلحة الخاصة، هذا التشابه في الآراء جاء كنتيجة منطقية لسيادة ظروف معينة أثرت وبدرجات متفاوتة على حياة الدولة الأوروبية في ذلك الوقت.

والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي:



تدريب (1)

ما الأسباب التي جعلت عصر الرأسمالية الصناعية يأخذ مجراه ويفرض طابعه على تنظيمات المجتمع الاقتصادية؟



أسئلة التقويم الذاتي (1)

وضح مفهوم الرأسمالية التجارية وكيف فهم أصحابه طبيعة الثروة والتنمية.

3. العوامل التي شكلت الرأسمالية التجارية

Factors Behind Mercantilism

عزيزي الدارس، تتمثل أهم الظروف التي ساعدت على تشكيل الرأسمالية التجارية في:

1. تزايد أهمية التجارة الخارجية.
2. ظهور القوميات الأوروبية الحديثة.
3. عصر النهضة الأوروبية.

وفيما يلي تلقي الضوء على هذه العوامل بشيء من التفصيل:

1. تزايد أهمية التجارة الخارجية: شهد القرن الخامس عشر تحرير العبيد والفلاحين من سطوة النظام الإقطاعي في أوروبا نتيجة لعوامل عديدة اختلفت في درجاتها وقوتها من دولة إلى أخرى، واتجه معظم المتحررين خارج النشاط الزراعي ليعملوا بالتجارة، إلا أن نشاط التجارة الداخلي لم يكن من الاتساع والأهمية بحيث يوفر لهم مكانة اقتصادية كبرى وسطوة سياسية في بلادهم، ولقد جاء التغيير الأساسي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التجارة الخارجية التي كانت تنمو في ذلك الحين وبصورة مضطربة وقوية بحيث أدت تدريجياً إلى إثراء التجارة وأدت إلى رفع أهميتهم في النشاط الاقتصادي بدرجة ملحوظة وظهورهم كطبقة اجتماعية قوية داخل بلادهم، وهناك أسباب عديدة لنمو التجارة الخارجية الأوروبية في ذلك الحين كان من أهمها:

أ- اتصال أوروبا بالشرق الإسلامي المتقدم اقتصادياً على أثر الحروب الصليبية.

ب- اكتشاف طرق مواصلات بحرية دولية جديدة مثل طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند والشرق الأقصى.

ج- اكتشاف (كولومبس) Columbus الطريق البحري إلى القارة الأمريكية (1493) واكتشاف مناجم الذهب الغنية هناك.

وكانت النتيجة الحتمية لاكتشاف المناجم الغنية من الذهب والفضة في القارة الأمريكية الجديدة وزيادة التجارة الخارجية ونموها مع الشرق الأوسط والأقصى أن زاد ثراء طبقة التجار الرأسماليين وزاد نشاطهم التجاري والمالي داخل بلادهم، وبدأ هذا يفتت قوة النظام الإقطاعي الباقية وبدأ التجار يسعون تدريجياً إلى تحرير المدن من سيطرة الإقطاعيين.

ولقد صاحبت هذه الظاهرة وهي تدفق الذهب ارتفاع عام ومستمر في الأسعار خلال القرن السادس عشر، فتميزت هذه الفترة بما يعرف باسم ثورة الأسعار Price Revolution وكانت هذه الظاهرة حادثاً خطيراً لفت أنظار المفكرين للبحث عن تفسيرات لها.

2. ظهور القوميات الأوروبية الحديثة: كانت هناك عدة خطوات أدت إلى ظهور القوميات الأوروبية الحديثة وأدت أيضاً إلى ظهور التجاريين لأول مرة على مستوى الاقتصاد القومي نذكر منها:

أ- اتحاد التجار مع مالكي الأراضي واشتراكهم في القضاء على سلطة النبلاء والأمراء، مما أدى إلى تغلب سلطة مالكي الأراضي وهي سلطة مركزية على سلطات الأمراء والنبلاء التي كانت تقوم في مراكز متعددة داخل الدولة.

ب- ظهور القوميات الأوروبية التي أدت إلى انهيار الإمبراطوريات الكبرى المختلفة في العصور الوسطى والتي كانت تضم في حدودها أكثر من دولة وأكثر من إقليم.

ج- ظهور الدولة الأوروبية الحديثة كجماعة تقوم على أساس قومي وتخضع لقوة مركزية واحدة.

هذا كله أدى إلى رسم سياسة التجارة الخارجية لأول مرة على المستوى القومي، مما ساهم في تحقيق القدر الأكبر من الربح والثراء.

3. عصر النهضة الأوروبية: كانت حركة النهضة الفكرية في أوروبا من أهم الأحداث التي أثرت في التطور السياسي والاقتصادي الأوروبي والتي صاحبت عصر الرأسمالية التجارية، ولقد قامت تلك الحركة بإحياء الفلسفات الإغريقية واللاتينية القديمة ودرستها بعقل متحرر من الدين ومن فلسفات وقيود الكنيسة، وأدى ذلك إلى زعزعة مركز الكنيسة ومن ثم انهيار بقية أعمدة النظام الإقطاعي وتقوية السلطة المدنية (الملك والحكومة) وأظهرت تلك الحركة أهمية تكوين سلطة مركزية للدولة لكي ترسم السياسة بعيداً عن تأثير أو موافقة الفلسفات الكنائسية.

1.3 الثقافة والدين Culture and Religion

كان من أهم التطورات السياسية التي حدثت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر نشوء الدولة بمعناها الحديث، حيث قامت حكومات مركزية تفرض سلطانها على المقيمين في أقاليمها. واقتضى ذلك اضمحلال سلطة الأمراء الإقطاعيين وتنظيم العلاقة بين الدولة والكنيسة بحيث تستقل الأولى بأمور الدنيا، وتلتزم الثانية بحدود الأمور الروحانية. ولم يتم ذلك بسهولة فقد قاوم البابا في روما هذا الافتئات على الاختصاص الوضعي الذي تقرر له

خلال العصور الوسطى. واستغرق النزاع بين البابا وملوك أوروبا الغربية فترة طويلة من الزمن. ولكن النصر كان إلى حد كبير إلى جانب السلطة الزمنية الصاعدة. وصدق ذلك على وجه الخصوص بالنسبة لإنجلترا أيام (هنري الثامن) الذي انشق عن روما وأسس الكنيسة الأنجليكانية، وكذلك الحال بالنسبة للبلاد الأخرى التي سادت فيها المذاهب البروتستانتية. وقد ارتبط بهذا التطور وصاحبه انبثاق فكرة «القومية» أو الولاء لدولة معينة بإقليم معين. فلم يعد الولاء في المقام الأول لكنيسة يمتد نفوذها إلى بلاد متعددة، ولم يعد محلياً يقتصر على أمير أو منطقة، وإنما أصبح الولاء لبلد ذي إقليم محدود.

2.3 السياسة والاقتصاد Politics and Economics

إن إنجلترا أخذت تتلمس طريقها لرسم السياسة الاقتصادية الملائمة التي تمكنها من الحصول على أقصى غنيمة من مستعمراتها. وأدركت بحاستها الاقتصادية السليمة أن هذه المستعمرات يمكن أن تضيف إلى ثرائها وقوتها إذا استخدمت مصدراً للتمويل في المواد الأولية أو سوقاً لمنتجات صناعاتها، ومن ثم تميز القرن السادس عشر خصوصاً في عهد (إليزابيث) (1558-1603) بسياسة اقتصادية تستهدف إنماء الصناعة الإنجليزية، وتوجيه مستعمراتها نحو إنتاج المواد الأولية اللازمة لتلك الصناعة. وكانت أدوات تلك السياسة تنحصر في إعطاء احتكارات لشركات كبرى تنفرد بالتجارة مع المستعمرات مع إرغام تلك المستعمرات على بيع حاصلاتها لإنجلترا أو عن طريقها والشراء من إنجلترا أو عن طريقها واستخدام السفن البريطانية دون غيرها ويتمثل ذلك في قوانين الملاحة Navigation Acts.

وقد جعل (توماس مان) Thomas Mun (1571م-1641م) من فكرة الفائض في الميزان التجاري محور السياسة الاقتصادية إلا أنه كان واسع النظرة بل إنه يبدو على بينة من نواحي القصور في موقف التجاريين، وتتجلى نظريته الواسعة في تعريفه للميزان التجاري، كما انتقد ما ذهب إليه فريق منهم بوجود أن يكون الميزان التجاري العام موافقاً بصرف النظر عن مفرداته أو حالته مع كل بلد من البلاد.

والآن - عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (2)

من العوامل التي مهدت لظهور الرأسمالية التجارية، عصر النهضة الأوروبية. وضح ذلك.



أسئلة التقويم الذاتي (2)

اشرح وجهة نظر (توماس مان) عن فكرة الفائض في الميزان التجاري.

4. مبادئ (أسس) الاقتصاد الرأسمالي التجاري

Principles of Mercantilism

عزيزي الدارس، كان للتطورات السابقة الذكر الأثر المباشر في تطور الفكر الاقتصادي، وكانت هناك حاجة ماسة إلى طبقة جديدة من الاقتصاديين لكي توفق بين مصلحة الدولة الناشئة من الناحيتين السياسية والاجتماعية وما تحتاج إليه من قوة ومصلحة من الناحية الاقتصادية ويقدر علماء الفكر الاقتصادي أن فلسفة (الميركانتيليين) قامت على خمسة مبادئ أساسية هي:

1. زيادة القوة الاقتصادية للدولة تعتمد على زيادة السكان: الغاية النهائية من السياسة الاقتصادية في نظر التجاريين تنحصر في قوة الدولة وعظمتها. أما رفاهية الفرد فقد كانت فكرة غريبة عليهم. فلم يدر في خلدكم أن يكون هدف السياسة الاقتصادية هو العمل على إشباع الفرد وزيادة رفاهيته. ومن هنا كانت نظرتهم إلى السكان. فكلما زاد حجم السكان كانت الدولة أكثر قدرة على إنشاء الجيوش القوية وتحمل ما يضييها من خسائر في حروبها مع الدول الأخرى.

ومن ناحية أخرى فإن زيادة حجم السكان يؤدي إلى زيادة اليد العاملة ورخصها مما يساعد على نمو الصناعة. بعبارة أخرى فقد نظر التجاريون إلى السكان باعتبارهم مصدر اليد المحاربة واليد العاملة وكلاهما ضروري لقوة الدولة ونمو صناعتها. أما ما يترتب على زيادة عدد السكان من احتمال الضغط على المواد الغذائية وانخفاض مستوى معيشة الفرد، تلك الفكرة التي أصبحت فيما بعد محور التفكير عند (مالتوس) Maltus وموضع القبول عند (ريكاردو) Ricardo وأتباعه، فقد كانت بعيدة كل البعد عن آفاق التجاريين لذلك فإنهم لم يترددوا في تأييد العمل على زيادة حجم السكان.

2. ثراء الدولة وتقدمها الاقتصادي يعتمد على مقدار ما تملكه من المعادن النفيسة: من المتفق عليه أن التجاريين كانوا يعلقون أهمية كبرى على الذهب والفضة باعتبارهما عماد ثروة الأمة، ويصدق ذلك بصفة خاصة على كتابات التجاريين قبل بداية القرن السابع عشر، حيث أطلق اسم «المعدنيين» Bullionists على رجال الرعيل الأول من الفكر التجاري، وذلك إشارة إلى الأهمية الخاصة للمعدن النفيس في نظرتهم للثروة، على أن يقتصر اسم التجاريين على المتأخرين منهم وهم الذين وضعوا الميزان التجاري الموافق في المقام الأول، وقد بلغت تلك الأهمية الخاصة للمعدن النفيس عند بعضهم إلى الحد الذي دعا (آدم سميث) إلى القول بأن التجاريين كانوا في الواقع يخلطون

بين ثروة الأمة ورصيدها من المعدن النفيس. فثروة الأمة لديهم قوامها ما تحوزة من ذهب وفضة، وقد انتقلت هذه الفكرة عن التجاريين من (آدم سميث) إلى كثيرين من بعده. ولا شك أن في كتابات بعض التجاريين ما يبرر هذا التفسير، ولكن قد يكون من المبالغة أن نعمم مثل هذا الحكم عليهم جميعاً، والأصح أن نقول إن المعدن النفيس، إن لم يكن هو الثروة ذاتها، فهو على الأقل دعائمها الأساسية والعامل الأول على نموها.

فالمعدن النفيس هو وقوة الدولة توأمان لا ينفصلان إن وجد وجدت وإن ضاع ضاعت. ومن السهل بعد ذلك أن يختلط المعدن النفيس بفكرة الثروة ذاتها. وإلا فما هي الثروة إن لم تكن وسيلة القوة ودعائمها. وقد عبر (كولومبس) عن روح العصر عندما قال: «إن الذهب شيء سحري من حازه فقد حاز كل عزيز بما في ذلك دخول الجنة».

وأخيراً فقد أشار بعض التجاريين إلى أثر زيادة المعدن النفيس في تنشيط المعاملات. وإننا نجد عند هؤلاء بواذر الفكرة التي أصبحت حجر الزاوية في نظرية (كينز). وعند هؤلاء أن النقود ليست مجرد وسيط للمبادلات وإنما تقوم بوظيفة إيجابية مهمة في النظام الاقتصادي وهي تنشيط المعاملات وزيادة حجم التبادل.

3. تحقيق ميزان تجاري موافق: كانت نظرية التجاريين في التجارة الدولية نتيجة منطقية محتومة لوجهة نظرهم عن العلاقة بين ثروة الأمة وما لديها من معدن نفيس؛ فالثروة عندهم تعتمد بصفة أساسية على ما لدى البلد من ذهب وفضة، والاستزادة من المعدن النفيس معناه الإضافة إلى ثروة الأمة. ومن ثم إذا كان لدى البلد مناجم لهذه المعادن وجب أن تعمل الدولة على استغلالها بكل الوسائل، فإذا لم تكن لديها هذه الهبة فالطريق الوحيد لزيادة رصيد البلد منها يكون عن طريق التجارة الدولية، أي تحقيق فائض في الميزان التجاري. حيث إن فائض الصادرات على الواردات لا بد أن يدفع بالمعدن النفيس.

4. ضرورة الاهتمام بالتجارة الخارجية: إن الفائض الذي يؤدي إلى ثراء الدولة يعوضها عن افتقارها إلى مناجم المعادن النفيسة. وأشار التجاريون إلى ضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية. لأن الميزان التجاري الموافق لا ينشأ من تلقاء نفسه. ولا بد من أن يكون محلاً لسياسة هادفة من الدولة، كما طالب التجاريون بوجوب إخضاع التجارة الدولية لقيود بقصد تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري.

5. التجارة والصناعة: يعتبران أكثر أهمية للاقتصاد القومي من الزراعة وتقع أهمية التجارة في المقام الأول. كانت المفاضلة بين أوجه النشاط الاقتصادي من المسائل التي شغلت رجال الفكر منذ زمن قديم. ومن ثم فقد اتجه تفكيرهم إلى المفاضلة بين

الزراعة والصناعة والتجارة، وقد استمر هذا التقليد مدة طويلة، وليس من الصعب أن نعرف وجهة نظر التجاريين في ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي. بدهي أن التجارة الدولية تأتي في قمة الحرف التي تسهم في ثروة البلد. فهي الطريق الوحيد لزيادة رصيد البلد من المعدن النفيس حيث لا تهبه الطبيعة. وقد أشار عدد من التجاريين إلى أن التجارة الداخلية لا تضيف شيئاً إلى الثروة ذلك أن ربح أحد الطرفين إنما هو خسارة الآخر ومن ثم فلا جديد يضاف مهما كانت الصفقة مربحة. ولم يستطع التجاريون أن يتصوروا أن تكون عملية المبادلة الداخلية مفيدة لطرفيها معاً. أما التجارة الخارجية فإن ما يكسبه البلد يمثل إضافة صافية لثروته حيث إن الطرف الخاسر بلد أجنبي وبالمثل فإن ما يخسره البلد في التجارة الدولية يمثل اقتطاعاً من الثروة القومية لنفس الاعتبار.

وتأتي الصناعة في الترتيب بعد التجارة الدولية من حيث إسهامها في الثروة. فالصناعة في تقديرهم هي أساس الصادرات التي تأتي للبلد بالمعدن النفيس، ومن ثم فقد حمل التجاريون لواء التصنيع في بلاد أوروبا الغربية. ورتب على ذلك أنهم كانوا يطالبون باتباع السياسات التي من شأنها دعم الصناعة الوطنية. وكان منطق نظرتهم إلى المعدن النفيس يوجب عليهم معاملة السلع المستوردة على قدم المساواة من حيث إخضاعها لقيود أو آخر دون تفرقة بين أنواع السلع، ذلك أن الواردات تقتضي الدفع للعالم الخارجي والتقييد منها يؤدي إلى تخفيف عبء المدفوعات وبالتالي إلى تحقيق الفائض الذي تصبو إليه السياسة الاقتصادية. غير أن سياسة التصنيع اقتضت الخروج على هذا المنطق ومن هنا جرى بعضهم على التفرقة بين أنواع مختلفة من الواردات. فهم لا يرون بأساً من إعفاء المواد الأولية من الضرائب الجمركية أو إخضاعها لضرائب خفيفة ويحتفظون بالضرائب المرتفعة أو الحظر المطلق للسلع المصنعة حتى لا تنافس نظيراتها من السلع الوطنية.

1.4 القوة الاقتصادية للدولة Economic Power of the State

عزيزي الدارس، دعا التجاريون الدولة للتدخل الشامل في الحياة الاقتصادية بقصد تحقيق ميزان تجاري موافق. ويبدو جلياً من التوصيات التجارية التي سوف نتعرض لها لاحقاً وجود توافق تام بين هدف تحقيق فائض في الميزان التجاري ومصالح الطبقة التجارية الصاعدة. فدعم التجاريين للدولة ومخططاتها التوسعية الاستعمارية لم يكن بدافع من التعصب القومي والشعور الوطني فحسب بل فيه رغبة في تحقيق المصلحة الطبيعية.

ولقد تضمن البرنامج التجاري لتحقيق فائض في الميزان التجاري سياسات متعددة أهمها:

1. فرض الضرائب والرسوم الجمركية Import Duties على السلع المستوردة أو منع استيرادها منعاً باتاً ومنح إعانات التصدير Export Subsidies من جهة أخرى.
 2. حصر تجارة النقل البحري بالشركات الوطنية. وخير مثال على ذلك قوانين الملاحة الإنجليزية التي صدرت في عهد (كرومويل) Cromwell عام 1651 والتي حظرت استعمال السفن غير الإنجليزية في التجارة الخارجية لإنجلترا ما عدا نقل الصادرات الإنجليزية على سفن تابعة للدولة المصدرة إليها.
 3. احتكار التجارة الخارجية وذلك بمنح الامتيازات لإنتاج أو تصدير أو استيراد سلع معينة لشركات وطنية خاصة تسهم الدولة في إنشائها مثل شركة الهند الشرقية في إنجلترا.
 4. استغلال المستعمرات وحصر حق التعامل معها بالدولة المستعمرة. فكان على المستعمرات أن تخصص في إنتاج المواد الأولية فقط وتصديرها إلى الدولة الأم التي تقوم بتصنيعها ومن ثم تصدير السلع المصنعة إلى المستعمرات وغيرها من الدول. وبعبارة أخرى فالسياسة التجارية استهدفت إبقاء المستعمرات مصدراً للمواد الأولية وسوقاً للبضائع جاهزة الصنع للدولة الأم.
 5. إتباع سياسة التشغيل الكامل ومحاربة البطالة والكسل وذلك بتقليص الاستهلاك إلى أدنى مستوى واستعمال المدخرات المتحصلة في توظيف عناصر الإنتاج المتعطلة أو غير المستعملة وخاصة العمل والموارد الطبيعية الأخرى.
 6. رفع إنتاجية العمل عن طريق تطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص.
 7. استيراد العمال المهرة وإنشاء صناعات وطنية جديدة ودعمها في وجه المنافسة الأجنبية.
 8. مراقبة الأسعار والأجور وسعر الفائدة وذلك لضمان القدرة التنافسية للصناعات الوطنية.
- ويتبين من هذا البرنامج المتنوع والمفصل أن مهمة تحقيق فائض في الميزان التجاري إنما تقتضي التطور الشامل للاقتصاد وتحويله إلى شعلة من النشاطات المتداخلة. ومن هنا تأتي أهمية مفهوم الميزان التجاري كأداة للتحليل الاقتصادي.

ومن أجل تطبيق البرنامج التجاري الذي قدمه التجاريون، فإنه يتعين على الدولة أن

تحتفظ بالمعادن النفيسة الموجودة لديها، وأن تسعى لاقتناء أكبر قدر من المعادن التي لا تتوفر لديها، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف فإن التجاريين اقترحوا عدداً من الوسائل من أهمها:

أ. العمل على استغلال المناجم المنتجة لهذه المعادن، والتي ليست بمتناول سائر الدول.
ب. منع خروج هذه المعادن من الدولة، وكان ذلك عن طريق تقليل وارداتها من الدول الأخرى، وأن تزيد من صادراتها إلى هذه الدول. وهو ما يعني الوصول إلى ميزان تجاري في صالح الدولة.

ج. تشجيع دخول المعادن وقدمها إلى الدولة، وحتى يتسنى للدولة تحقيق هذا الهدف، فعليها أن تتدخل لتنظيم كل من الصناعة والتجارة، ويهدف تنظيم الصناعة إلى جعلها قادرة على الإنتاج بأرخص الأسعار، وكان ذلك عن طريق زيادة السكان ووضع نظام العمل الإجباري وإنشاء الصناعات المملوكة للدولة، أما تنظيم التجارة فيهدف إلى إعاقه الواردات من السلع والبضائع، حيث أخذت كل الدول في وضع العقوبات والعراقيل في وجه السلع الواردة من الدول الأخرى.

2.4 الثراء وتقدم الدولة Wealth and Development of the State

لعبت الدولة دوراً هاماً في دعم رأس المال التجاري من خلال تدخلها في منح التمويل والامتيازات والمراسيم والاحتكارات للتجار المغامرين والشركات التجارية عبر البحار (شركة الهند الشرقية، وشركة الهند الغربية وشركات الشرق والشمال).

فقد كان الفكر الميركنتيلي الذي عرّ أنذاك عن مصالح رأس المال التجاري نصيراً قوياً للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. فذهب هذا الفكر ببرد كافة الوسائل التي يمكن أن تلجأ إليها الدولة لفرض الهيمنة على البلاد ومن أجل تحقيق فائض في الميزان التجاري، ولعل السبب في تأييد التدخل الحكومي في الاقتصاد عند الميركنتيليين يعود إلى أن «التنافس الحاد بين الدول الأوروبية على فتح مناطق جديدة لتجارتها، وكذلك الحاجة إلى توسيع السوق المحلية أمام المنتجين المحليين، يتطلبان درجة عالية من التدخل الحكومي لأكثر من سبب». نذكر منها:

1. فرض سياسة حماية تضمن توفير سوق متسعة أمام تيار الوطنيين.
2. القيام بمشروعات البنية الأساسية اللازمة لتسهيل التجارة وتشجيعها، كإنشاء الطرق والموانئ وتحسينها.

3. استتباب الأمن والقضاء على الحواجز الجمركية القائمة بين مقاطعات الدولة الواحدة.

4. منح الإعانات للمصدرين، وتشجيع إنتاج مختلف السلع الصالحة للتصدير وتخفيض نفقة إنتاجها.

5. تشجيع صناعة السفن.

6. تجهيز جيش قوي قادر على ضم أراضٍ جديدة والدفاع عن الأراضي التي تم الاستيلاء عليها.

كما أن ثراء الدولة وتقدمها الاقتصادي يعتمد على مقدار ما تملكه من المعادن النفيسة، فهذا يرجع إلى اعتقادهم بأن الزيادة في هذه المعادن النفيسة أي الذهب والفضة وهي أشكال النقود في ذلك الحين يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وإن هذا الارتفاع في الأسعار يؤدي إلى زيادة النشاط الإنتاجي والاقتصادي ويمكن أن يفسر رأي الميركنتيلية هنا على أساسين:

أ. إن الأسعار ارتفعت ارتفاعاً شديداً في أوروبا خلال القرن السادس عشر، واقتربت هذه الزيادة بزيادة ضخمة في كمية المعادن النفيسة المتدفقة إلى أوروبا وبزيادة غير مسبوقه من قبل نواحي النشاط التجاري والصناعي والحرفي، ولقد دفع هذا الميركنتيليين إلى محاولة ربط هذه الظواهر المختلفة، وكان التفسير الذي يبدو معقولاً لهم هو أن الزيادة في النشاط الاقتصادي ترتبت على الارتفاع في الأسعار وزيادة الموجودات في الدولة من المعادن النفيسة (النقود) ولم يكن معتمداً على أي تحليل علمي متماسك بل على حدوث ظاهرتين معاً في آن واحد.

ب. اعتقاد العديد من الميركنتيليين أن مستوى سعر الفائدة يحدد كميات القروض التي تستخدم للقيام بالنشاط الإنتاجي والتجاري، وأن مستوى الفائدة يتوقف على كمية المعادن النفيسة الموجودة في الدولة، فإذا زادت كمية النقود وانخفض سعر الفائدة فإن هذا يشجع على زيادة النشاط الاقتصادي ويقترّب هذا الرأي من النظرية الحديثة لسعر الفائدة.

3.4 الاهتمام بالتجارة الخارجية

Concentration on Foreign Commerce

لم تكن التجارة الخارجية في هذه المرحلة متطورة تطوراً كافياً بسبب ضعف وقلة الإنتاج المحلي المعد للتصدير. لذا فإن الدولة التي كانت مهتمة بزيادة كمية الأموال في

الخزينة، انتهجت سياسة تقوم على جذب النقود إلى البلاد بمختلف الوسائل وشراء اقل قدر من السلع الأجنبية.

ويمكننا تلخيص السياسة (الميركنتيلية) في هذه المرحلة بما يلي:

1. منع إخراج النقود من البلد.
 2. الإعلان أن المتاجرة بالنقود حكر على الدولة فقط.
 3. إجبار التجار الأجانب على إنفاق أرباحهم داخل البلد.
- وقد أدت هذه السياسة إلى عدم تطور التبادل التجاري الدولي وأثرت على تطور الإنتاج السلعي. من هنا فإن النقود لم تقم، بسبب هذه السياسة، بإحدى وظائفها الهامة كوسيلة للتبادل السلعي، لذلك فإن الدول التي انتهجت مثل هذه السياسات أعادت النظر فيها واتبعت سياسة «الميزان التجاري».
- أما من حيث الاهتمام بالتجارة الخارجية فقد اعتقدوا أن الفائض الذي يتكون من هذه التجارة يزيد ثراء الدولة ويعوضها عن افتقارها إلى مناجم المعادن النفيسة، ويمكن أن نلاحظ الارتباط بين أفكار (الميركنتيلية) من ناحيتي التجارة الخارجية والنقود.
- إن الفائض المحقق في الميزان التجاري يزيد من ثروة الدولة من النقود وهذه الأخيرة هامة جداً لتقوية الدولة ولانتعاش الأسعار والإنتاج، فقد نبذت الدولة مبدأ الرقابة المباشرة على عمليات التصدير والاستيراد الفردية واكتفت بالرقابة غير المباشرة على مجموع المعاملات التجارية مع كل دولة على حدة للتأكد من تحقيق ميزان تجاري موافق معها.
- كما تبنت الدولة المفهوم الحديث للميزان التجاري فلم يعد هناك حاجة لتحقيق فائض تجاري مع كل دولة على انفراد لكي يكون الميزان التجاري العام موافقاً بل يكفي أن تكون قيمة الصادرات الإجمالية أكبر من مجموع الواردات بصرف النظر عن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية.

ولم يقف كثير من الكتاب التجاريين وخاصة بعد نضوج الفكر التجاري عند مفهوم الميزان التجاري الصرف بل تخطوا ذلك إلى مفهوم ميزان المدفوعات *Balance of Payments* رغم أنهم لم يستعملوا الاصطلاح الأخير. فلقد أكدوا على أهمية مصاريف النقل والتأمين والتفقات الحكومية خارج الدولة والتحويلات من جانب واحد في تحقيق «الميزان التجاري» بل تؤثر فيه أيضاً صادرات وواردات الخدمات التي تعرف حالياً بالتجارة الخارجية غير المنظورة *Invisible Trade*. وغني عن البيان أن المفهوم الشامل الأخير «للميزان التجاري» لا يختلف أساساً عن المفهوم الحالي لميزان المدفوعات.

4.4 التجارة الصناعية Industrial Commerce

كان تدخل الدولة في الصناعة بصورة غير مباشرة عوضاً عن التدخل المباشر للتأثير على حركات الذهب، ففي العالم طبقَتان من الدول: دول موهوبة تملك مناجم الذهب والفضة مثل أسبانيا، ودول محرومة لا سبيل لها للحصول على المعدن الثمين إلا إذا باعت للدول الأولى أكثر مما تشتري منها، وعندئذ يكون الميزان التجاري الملائم عامل ثروة وسلطان.

وفي سبيل الحصول على ميزان ملائم يجب تنشيط الصناعة لا الزراعة، لأن السلع المصنوعة أعلى قيمة مما يعادلها وزناً من المنتجات الزراعية، لأن إنتاجها أكثر انتظاماً وأقل تأثيراً بالمؤثرات الموسمية. أما الزراعة فمهمتها الوحيدة تموين البلاد ولذلك كانت هذه السياسة لا تتعارض مع سياسة التموين، وإنما تكملها.

وقد سلكت فرنسا لتنشيط الصناعة سبيلين: أولاهما التدابير الجمركية، وثانيتهما مساعدة الصناعة الوطنية:

1- التدابير الجمركية: أما الطريقة الجمركية فكانت تتلخص في إعفاء البضائع المصنوعة المصدرة من الرسوم، وتكليف المنتجات المنافسة الأجنبية رسوماً ثقيلة، والعمل على تسهيل احتلال الأسواق الخارجية بمساعدة المنتجين الوطنيين على بيع بضائعهم بأسعار رخيصة، أي بمساعدتهم على جعل مستوى تكاليفهم أقل من مثيلاتها في الخارج، وذلك يكون بالضغط على تكاليف الإنتاج كالمواد الأولية والأجور فتفرض على المواد الأولية رسوم عالية عند تصديرها حتى لا يؤدي الطلب الأجنبي لرفع أسعارها، ويسمح بإدخالها معفاة من الرسوم، وتبقى الأجور في مستوى منخفض لتبقى أسعار المعيشة منخفضة، وقد حرصت فرنسا على زيادة الرسوم الجمركية لتحارب المزاومة الإنكليزية والهولندية.

2- تشجيع الصناعة الوطنية: اصطدمت الدول في نطاق الصناعة بمنظمات الأصناف وقواعدها وأحكامها ولذلك حاول (كولبيرت) Colbert أن يتخلص من تأثيرها، فأنشاء المعامل الملكية، تدير الدولة بعضها، وتشجع البعض الآخر وقامت إلى جانب هذه المعامل، صناعات صغيرة كانت تغذي التجارة الخارجية من الشرق ونشطت الصناعات الرفيعة في سبيل التصدير.

وتسهيلاً لتصريف البضائع في الأسواق البعيدة أنشأ (كولبيرت) الشركات الكبرى مثل (شركة الهند الشرقية، وشركة الهند الغربية) وقد كان الفضل في كل هذه المساعي لـ (كولبيرت) الذي أطلق اسمه على (الميركتيلية) الفرنسية، فبفضل مساعيه صنعت فرنسا

وحلت (ليون) و(تور) محل المدن الإيطالية، وأدت النهضة الاقتصادية إلى توطيد سلطان (لويس الرابع عشر).

أما في إنكلترا؛ فإن (الميركنتيلية) التجارية كانت تستهدف زيادة احتياطي المعادن الثمينة وكانت تفضل لبلوغه الطريق التجارية على الصناعية، وترى أن النقل أكثر فائدة من الإنتاج، وأن أغنى المدن كانت مراكز تجارية مثل الإسكندرية، والبندقية، وقرطاجنة. وإن البلاد الواطئة مزدهرة رغم أنها لا تملك الذهب وأنها قليلة الصناعة، والحق أنه لا يوجد فرق واضح بين (الميركنتيلية) التجارية والصناعية لأن نهضة إحداهما تؤدي إلى الأخرى، ولذلك قال (شيلد) Child (الميركنتيلي): «إن أجور الشحن - وكثيراً ما قد تزيد على قيمة البضائع - ربح خالص للبلاد».

والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي:



أسئلة التقويم الذاتي (3)

ما السياسات التي تضمنها البرنامج التجاري لتحقيق الفائض في الميزان التجاري؟



تدريب (3)

من مبادئ الاقتصاد الرأسمالي أن زيادة القوة الاقتصادية للدولة تعتمد على زيادة السكان، وضح ذلك.

5. الخطوط العريضة للنظريات (الميركانتيلية)

General Principles of Mercantile Theories

1.5 عناصر الإنتاج Factors of Production

عزيزي الدارس - قام عدد من مؤرخي الفكر الاقتصادي بدراسة (كانتيلون) Cantillon مع الطبيعيين تارة وتارة أخرى مع التجاريين، ولعلنا نجد في كتابات (كانتيلون) ما يفسر الربط بينه وبين أي من التيارين السابقين، أما ما يعد في صف التجاريين فهو:

1. وقع تحت تأثير الفكر التجاري عندما تكلم عن نظرية التجارة الدولية. فهو يرى أن النفع الأكبر من التجارة يؤول إلى البلد الذي يصدر سلعة مصنعة، أو بعبارة أخرى يصدر سلعة تتضمن القدر الأكبر من عمل الإنسان والقدر الأقل من ناتج الطبيعة.
 2. قوة الدولة بالنسبة إلى قوة الدول الأخرى تقاس بمقدار ما لديها من المعدن النفيس.
- أما فيما يخص الطبيعيين فهو:

1. كان له الأثر الكبير على أفكار الكثير من رجال الفكر الطبيعي.
2. أن في كتابه «بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة» كل أصول النظرية الطبيعية سواء من حيث تعريف الثروة وتداولها أو فكرة الناتج الصافي.

فأساس الثروة عند التجاريين، هي الأرض والعمل. غير أن (كانتيلون) يدخل في هذا الأساس نوعاً من المقابلة الفلسفية بين الجوهر والصياغة فالأرض عنده تمثل مصدر الثروة أو جوهرها، وعمل الإنسان يضيف عليها تلك الصياغة التي تعطى لها معنى الثروة. والثروة في ذاتها، مستقلة عن أساسها، ليست إلا مجموع المواد الغذائية والسلع وغير ذلك مما يشكل متع الحياة.

ويكفي أن نقف قليلاً عند العبارة الأولى التي يقرر فيها (كانتيلون) نظرهم للثروة. والفرق بينه وبينهم أنه لا يغفل عمل الإنسان، فإن الصياغة لا تقل عن الجوهر من حيث أثرها في إنتاج الثروة. وهو في ذلك يختلف عن الطبيعيين ويقتفي أثر (وليام بتي).

وقد واجه (كانتيلون) نفس المشكلة التي واجهت (وليام بتي) وهي محاولة التعبير عن قيمة السلعة بعنصر واحد من عناصر الإنتاج، الأمر الذي يقتضي إيجاد علاقة بين قيمة الأرض وقيمة العمل، بحيث يتيسر تحويل كمية الأرض التي تتضمنها السلعة إلى كمية عمل أو العكس. وقد حاول (كانتيلون) حل تلك المشكلة عن طريق تحديد كمية الأرض اللازمة لإنتاج ضروريات العمل. ذلك أن قيمة أقل أنواع العمل لا يمكن أن تقل عن الضروريات

اللازمة لحياة العامل نفسه. فإذا عرفنا كمية الأرض اللازمة لإنتاج هذه الضروريات نكون قد عرفنا في نفس الوقت كمية الأرض التي تساوي قيمة عمل العامل.

وقد قدر لتلك المشكلة أن تبقى دون حل مقبول إلى أن قامت النظرية النمساوية وأحدثت تلك الثورة الكبرى في نظرتها إلى معنى النقطة الحقيقية. ويلاحظ أنه لا يجوز أن يؤخذ من تحليل (كانتيلون) لتلك المشكلة أنه يقول بنظرية معينة في الأجور فهو لا يعني من هذا التحليل أكثر من الوصول إلى الحد الأدنى لكمية الأرض التي تقابل أقل أنواع العمل. أما أن أجر العامل يتحدد بضروريات حياته فهذه مسألة أخرى لم يتعرض لها (كانتيلون) صراحة.

2.5 النقود Money

إن التجاريين نظروا إلى أن كمية النقود في ذاتها ليست ذات أهمية من حيث زيادة ثروة البلد. ذلك أن كمية قليلة منها يمكن أن تسير قدرا كبيرا من التجارة والصناعة. فالمسألة لا تتوقف في النهاية على الكمية، بل على سرعة تداول النقود Velocity of circulation. ولما كان قد سبق أن قدر الدخل القومي لإنجلترا بأربعين مليوناً من الجنيهات وأحصى كمية النقود الموجودة بها بما يعادل خمسة ملايين ونصف، فقد حاول (بتي) Petty أن يحصى سرعة التداول اللازمة لهذه الكمية من النقود لإحداث هذا القدر من النشاط الاقتصادي. وقد اقترب (بتي) بذلك من صياغة كاملة للنظرية كمية النقود من حيث أثر كمية النقود وسرعة تداولها على مستوى الأسعار.

كما تجدر الإشارة إلى أن في كتابات (بتي) أصولاً للنظرية القيمة تستند إلى العمل والأرض فقد نظر (بتي) إلى هذين العنصرين على أنهما أساس الثروة، ودعا ذلك إلى النظر إلى قيمة المبادلة بين السلعتين على أنهما تعبران عما تحتويه كل سلعة من العمل والأرض. وهو يشك في أن يكون ثمن السلعة تعبيراً دقيقاً عن مقدار ما تحتويه من العناصر الطبيعية. ذلك أن الثمن النقدي يتوقف على قيمة الذهب والفضة وهي تتغير من وقت لآخر ومن مكان إلى آخر. أما كمية العمل والأرض التي تتضمنها السلعة فهي ثابتة لا تتغير، وهي الأساس الصحيح للتعبير عن قيم الأشياء.

وقد تنبه (بتي) إلى الثغرة المنطقية في تلك النظرية، أي: أن العمل والأرض عنصران غير متجانسين. فلا يمكن أن نضيف ما تحتويه السلعة من عمل إلى ما تحتويه من أرض للوصول إلى كمية واحدة يمكن على أساسها مقارنة قيمة المبادلة بين سلعة وأخرى. ومن ثم فقد اتجه (بتي) إلى مواجهة تلك المشكلة وحاول أن يصل إلى طريقة تمكنه من تحويل

العمل إلى الأرض أو العكس. غير أنه أخفق في محاولته كما أخفق غيره من الاقتصاديين اللاحقين الذين واجهوا نفس المشكلة.

يضاف إلى ذلك أن التجاريين كانوا يخلطون بين رأس المال والنقود. فرأس المال عندهم ينحصر فيما لدى البلد من نقود معدنية. وكانوا يشيرون إلى ندرة رأس المال، وما يترتب على هذه الندرة من ارتفاع في سعر الفائدة. وبما أن المصلحة تقتضي انخفاض سعر الفائدة فإن ذلك يستدعي العمل على زيادة رأس المال وهذا معناه في تحليلهم زيادة كمية النقود أي الذهب والفضة.

ويمكنك، عزيزي الدارس، الاطلاع بشكل موسع على النقود عند التجاريين في دراستك للقسم السادس من هذه الوحدة والخاص بأعلام الرأسمالية التجارية.

3.5 الفائدة Interest

إن توسع النشاط الاقتصادي في القرن السادس عشر وما بعده أدى إلى إثارة موضوع الرقابة على تحركات الذهب الخارجية من جديد. وقد ظهر في بدء الأمر مذهب أصحاب السبائك Bullionists وهو يتلخص في ضرورة إعادة القيود التي كانت مفروضة في أواخر العصور الوسطى على تحركات الذهب. ويعتبر (مالنز Malynes) أهم ممثل لهذه المجموعة حيث يعتقد بضرورة تدخل الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي وعلى الأخص فيما يتعلق بسعر الفائدة والتجارة الخارجية والتعامل الخارجي في الذهب، ورأي (مالنز) يتلخص في أن ارتفاع سعر الفائدة يرجع إلى أن عمليات تهريب الذهب إلى الخارج التي يقوم بها المليون يؤدي إلى سحب المعادن النفيسة من التداول، أي إلى إنقاص كمية النقود المتداولة داخليا وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة. وهذا يؤدي إلى تقليل الحافز على القيام بالنشاط الإنتاجي والتجاري، ومن ثم يكون له تأثير سلبي في النهاية على التجارة الخارجية وبالرغم من أن تحليل (مالنز) كان متأثراً إلى حد كبير باعتبارات أخلاقية إلا أنه استفاد من المناقشات النقدية التي دارت في القرن السادس عشر واستطاع أن يضع نظريته عن حركة الذهب وبذلك تمكن من دفع نظرية التجارة الدولية إلى الأمام.

وكذلك بدأ (هيوم) بالاتفاق مع الرأي الميركانتيلي الذي كان سائداً والذي يتلخص في أن انخفاض سعر الفائدة يعتبر أفضل مؤشر لحالة الرواج في النشاط التجاري للدولة، ولكنه بعد أن اظهر هذه الموافقة يقرر أن سعر الفائدة المنخفض ليس سبباً في الرواج دائماً وإنما قد يكون نتيجة له. ولذلك لم يتفق مع الذين كانوا ينادون بسياسة تنظيم سعر الفائدة من قبل الدولة.

ويتسم تحليل (هيوم) في مجال سعر الفائدة بالعمق. فهو لم يستبعد حدوث انخفاض في سعر الفائدة بسبب الزيادة في كمية النقود. ولكنه يرى أن هناك عوامل أخرى محددة لسعر الفائدة تستحق اهتماماً أكبر وتتمثل هذه العوامل في:

1. العرض والطلب في أسواق الاقتراض. فشدة الطلب على الاقتراض مع قلة المعروض من المال لإشباع ذلك الطلب يرفع من سعر الفائدة.
2. الارتباط بين الربح والفائدة. فيقرر أن انخفاض أرباح السلع يجعل أصحاب الأموال أكثر استعداداً لقبول فائدة منخفضة ممن يرغبون في اقتراضها. وهكذا فإن سعر الفائدة يتحرك في ارتباط طردي مع معدلات الأرباح الجارية والتي تتحرك بطبيعة الحال مع أحوال النشاط.
3. كلما ازداد العاملون في النشاط التجاري وازداد حجمه انخفضت معدلات الأرباح وأسعار الفائدة وبالعكس.

وهكذا نجد (هيوم)، وبالرغم من اقتباسه لبعض أفكار معاصريه نجح في توضيح العلاقة بين حالة النشاط الاقتصادي وسعر الفائدة. وأن سعر الفائدة ليس مجرد ظاهرة نقدية بحتة ينخفض بزيادة كمية النقود ويرتفع بعكس ذلك، بل إن سعر الفائدة هو سعر يعكس الطلب على القروض وعرض الأموال القابلة للإقراض كما يرتبط في نفس الوقت بحالة النشاط الاقتصادي.

4.5 التجارة الخارجية Foreign Trade

إن التجارة الخارجية لدى التجاريين كانت تلزم الدولة لتحقيق الثراء، ولا يتم ذلك إلا بزيادة رصيد الدولة من المعدن النفيس ويعني ذلك وجوب العمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري.

وفي ذلك يقول (ميسلدن) Misselden (1623): «إذا زادت قيمة السلع الوطنية المصدرة عن قيمة السلع الأجنبية المستوردة فإن القاعدة التي تصدق دائماً هي أن المملكة تصبح أكثر غنى وانتعاشاً حيث إن الفائض لا بد أن يأتي إليها بالمعدن النفيس» (النجار، سعيد، 1973، ص 32).

ويقول (توماس مان) Thomas Mun (1664): «إن الطريقة العادية لزيادة ثروتنا تتمثل في التجارة الخارجية، حيث يتعين علينا أن نراعي دائماً تلك القاعدة وهي أن نبيع للأجانب سنوياً أكثر مما نشترى منهم في القيمة» (النجار، سعيد، 1973، ص 32).

ولكن كيف تصاغ السياسة التجارية على النحو الذي يحقق الهدف المنشود؟ وكيف

تسيطر الدولة على علاقاتها التجارية بالعالم الخارجي بحيث تحصل دائماً على ميزان تجاري موافق؟

يمكن أن نُميّز بهذا الصدد بين ثلاث مراحل مرت بها النظرية التجارية:

1. مرحلة السياسة المعدنية Bullionism: وفيها رأى التجاريون أن الوسيلة الوحيدة للاحتفاظ برصيد الدولة من المعدن النفيس وزيادته لا تكون إلا بالرقابة المباشرة على كل عملية تتضمن انتقال المعدن النفيس إلى الخارج. واقتضى ذلك في إنجلترا حظر تصدير الذهب والفضة كلياً، وتركيز كل المعاملات في الصرف الأجنبي والتجارة الدولية في يد موظف عمومي يعرف باسم «صراف المَلِك» King's Exchanger وهو الذي يشرف على كل تصدير أو استيراد أو تصريف في المعدن النفيس مع العالم الخارجي.
2. مرحلة فائض الصادرات عن الواردات: لم تعد هناك ضرورة للرقابة المباشرة على كل عملية من العمليات كما كان الحال في مرحلة السياسة المعدنية وإنما يكفي بالرقابة غير المباشرة على مجموع ما يتم من معاملات مع كل دولة بحيث يتحقق الفائض المنشود.
3. مرحلة الميزان التجاري: التي تفيد بأن موقع البلد النهائي يتوقف على مجموع ما تصدر وتستورد من العالم الخارجي. فلا ضرورة لأن يسفر الميزان التجاري عن فائض من قبل كل دولة على انفراد، وإنما يكفي أن تكون قيمة ما يصدره البلد للعالم الخارجي أكبر من قيمة ما يستورده. ولا بأس من أن يكون الميزان التجاري مع دولة معينة غير موافق إذا كان ذلك يعوض بفائض موافق من قبل دولة أخرى بحيث تكون النتيجة النهائية فائضاً موافقاً على التجارة الخارجية في مجموعها.

5.5 القيود التجارية Commercial Barriers

لقد نادى التجاريون بوجوب إخضاع التجارة الدولية لقيود بهدف تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري وتتمثل هذه القيود في:

1. فرض ضرائب جمركية على الواردات.
2. حظر بعض الواردات حظراً مطلقاً.
3. تقديم بعض الإعانات للصادرات، تتمثل بإشراف الدولة على إنتاج السلع المعدة للتصدير.
4. وكذلك منح الامتيازات لإنتاج سلعة معينة أو تصديرها لشركة خاصة.

غير أن تدخل الدولة لم يقف عند حدود التجارة الخارجية فإن إعانة الصادرات تقتضي إشراف الدولة على إنتاج السلع المعدة للتصدير وتهيئة الظروف الأخرى المواتية لزيادة الصادرات. لذلك فقد شهدت هذه الفترة في إنجلترا وفرنسا وأسبانيا صوراً عديدة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وكان أكثرها شيوعاً منح امتياز إنتاج سلعة معينة أو تصديرها لشركة خاصة، ومثال ذلك شركة الهند الشرقية وشركة الشرق الأوسط في إنجلترا. كذلك امتد تدخل الدولة إلى أسعار السلع ومستوى الأجور واستيراد العمال المهرة من الخارج وإنشاء صناعات وطنية واستغلال المزارع والمناجم في المستعمرات للحصول على المواد الأولية. وفي شؤون النقل البحري وصناعة السفن كانت قوانين الملاحة في إنجلترا التي صدرت في عهد (كروموويل) Cromwell (1651) نموذجاً لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وهي تستوجب نقل السلع المستوردة إلى إنجلترا على سفن مملوكة لرعايا إنجلترا.

وكان (تكر) Tucker يرى أن الضريبة الجمركية على الواردات يجب أن تتناسب طردياً مع مدى تصنيعها، فهي أخف وطأة على المادة الأولية غير المصنعة وتزداد تدريجياً كلما ازدادت درجة التصنيع إلى أن تبلغ أقصى فئاتها على السلع المصنعة. وحجته في ذلك أن السلعة الأجنبية المصنعة تتضمن قدراً كبيراً من العمل الأجنبي كما أن نظيراتها الإنجليزية تتضمن قدراً كبيراً من العمل الإنجليزي، لذلك وجب أن تخضع السلع المصنعة في الخارج لضريبة جمركية عالية حتى لا ينافس العمل الأجنبي العمل الإنجليزي. وقد بالغ بعض التجاريين في الأخذ بهذه الفكرة إلى حد تعديل فكرة الفائض ذاتها. فلم يعد الفائض عندهم هو زيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات وإنما زيادة كمية العمل التي تتضمنها الصادرات على كمية العمل التي تتضمنها الواردات.

6.5 التنمية الاقتصادية Economic Development

إن تمجيد المعدن النفيس لم يكن عند التجاريين نوعاً من الجنون وإنما وجدوا فيه أنجع الوسائل لتدعيم قوة الدولة الصاعدة، وفي الوقت نفسه فإن كتاباتهم في هذا الصدد لم تخل من تحليل اقتصادي لدور النقود ورأس المال في زيادة الثروة، صحيح أن تحليلهم كان في حالة بدائية ولم يسلم من الخطأ في فهم طبيعة النمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي ولكن من الإنصاف أن نقول إنهم وضعوا أيديهم على بعض الأفكار التي ما زال يتردد صداها إلى الوقت الحاضر.

لقد انطلقت أفكار (جون يوستي) Von Justi (1717-1771) الذي كان أستاذاً ولعلم الخزانة، في جامعة فيينا ثم انتقل إلى وزارة المالية في خدمة (فردريك الأكبر) في ألمانيا، من مبدأ رئيسي هو واجب الدولة في القيام بكافة المهام الاقتصادية التي تكفل نمو الثروة. ومن ثم عني عناية خاصة بالقواعد التي يجب أن يسير عليها الجهاز الإداري للدولة وهو أداؤها الأولى في تنفيذ سياستها الاقتصادية، لذلك كان (يوستي) من أوائل الاقتصاديين الذين حاولوا وضع أصول الإدارة العامة.

وقد تأثر بالأفكار التجارية السائدة في عصره من حيث وجوب عمل الدولة على تنمية الصناعة الوطنية وتقيد التجارة الخارجية تقيداً يبلغ الحظر المطلق بالنسبة لبعض الواردات مع بيان الدور الهام الذي تلعبه التجارة الخارجية في نمو الثروة.

ومع ذلك فإن (يوستي) كان يرى أن من واجب الدولة تنظيم الحياة الاقتصادية تنظيماً دقيقاً بقوانين من وضعها، وفي سبيل تحقيق ذلك عليها:

1. تطبيق نظام الضرائب والإعانات.
2. منع إنتاج بعض السلع.
3. تحديد مستويات الجودة.
4. وضع القواعد التي تسيّر عليها الشركات والطوائف الحرفية.
5. منع تصدير المواد الأولية.

هذا بالإضافة إلى وجوب تسيير المشروعات وفقاً للتعليمات التي تصدرها الدولة، ومن ناحية أخرى يرى أن انتعاش المشروعات الخاصة يتوقف على مدى ما يتوفر لها من حرية وضمان.

وهنا أيضاً لا نستطيع أن نتجاهل وجه الشبه بين ما كان ينادي به التجاريون وما يراه عدد كبير من الكتاب المعاصرين في نظرية التطور الاقتصادي. فالانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة الانطلاق لا يتم تلقائياً بقوة كامنة في النظام الاقتصادي، ولا غنى عن قيام الدولة بدور رئيسي لإحداث هذا الانتقال. كذلك فإن حرية التجارة لا تسليق ومقتضيات التنمية الاقتصادية في سائر الأحوال، بل يتعين أن تخضع الدولة التجارة الخارجية لقيود على الواردات تتمثل في حظر بعض الواردات وإخضاع الأخرى لرسوم جمركية أو قيود كمية.

وهكذا نستطيع القول أن نظرية التطور الاقتصادي تلتقي إلى حد كبير مع ما ذهب إليه التجاريون في كثير من النواحي، على الأقل من حيث السياسات التي تحقق التنمية الاقتصادية، ولعل هذا ما يبرر في نظر البعض تسميتها «بالتجارية الجديدة» - Neo

Mercantilism



تدريب (4)

وضح الثغرة المنطقية التي تنبه إليها (بتي) في نظرية القيمة.



أسئلة التقويم الذاتي (4)

1- ما واجب الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية عند (يوستي)؟

2- ما القيود التي خضعت لها التجارة الخارجية عند التجاريين؟

6. أعلام الرأسمالية التجارية Mercantilists

عزيزي الدارس، لقد مهّدت التطورات السابقة الذكر وغيرها عن مساهمات فكرية لظهور ما يسمى بالاقتصاد السياسي، وكان من أبرز المساهمين (توماس مان)، (وليام بتي)، و(ديفيد هيوم)، و(ريتشارد كانتيلون)، وحينما خرج (سميث) بمؤلفه الشهير «ثروة الأمم» عام 1776 قيل أنه استفاد كثيراً من مساهمات هؤلاء الرواد الأوائل، وفيما يلي نستعرض أهم المساهمات الفكرية التي جاء بها الرواد الأوائل الذين مهدوا الطريق للمدرسة الكلاسيكية والاقتصاد السياسي.

1- (توماس مان) Thomas Mun (1571-1641):

يعتبر (توماس مان) خير ممثل للفكر التجاري، وقد ضمن أهم أفكاره كتابه، ونشر الكتاب عام 1664 بعد وفاته وأصبح أهم مرجع للفكر التجاري وأساس السياسة الاقتصادية في إنجلترا والبلاد الأوروبية إلى منتصف القرن الثامن عشر. ولعلنا نرى في عنوان الكتاب موقف التجاريين بإيجاز. فهو يقرر أن ثروة إنجلترا أساسها التجارة الخارجية وكان شأنه شأن سائر التجاريين من حيث النظر إلى المعدن النفيس على أنه عماد الثروة. فإذا لم يكن لدى البلد مناجم الذهب والفضة فإن التجارة الخارجية تمثل «الطريق العادي» Ordinary Means لزيادة الثروة، يقول (توماس مان): «وعلى ذلك فإن الطريق العادي لزيادة ثروتنا يتمثل في التجارة الخارجية حيث يتعين علينا أن نراعي دائماً تلك القاعدة وهي أن نبيع للأجانب سنوياً أكثر مما نشترى منهم في القيمة، وذلك أن الجزء من صادراتنا الذي لا يعود إلينا في صورة سلع لا بد أن يعود إلينا في صورة معدن نفيس» (النجار، سعيد، 1973، ص 39).

وإذا كان (توماس مان) قد جعل من الفائض في الميزان التجاري محور السياسة الاقتصادية إلا أنه كان واسع النظرة بل إنه يبدو على بينة من نواحي القصور في موقف التجاريين. وتتجلى نظرته الواسعة في تعريفه للميزان التجاري فقد انتقد ما ذهب إليه بعض الكتاب السابقين من وجوب رقابة كل عملية نقدية إذا كان من شأنها خروج المعدن النفيس، كما انتقد ما ذهب إليه فريق آخر من وجوب أن يكون الميزان التجاري موافقاً مع كل بلد على انفراد.

وفيما يتعلق بسياسة التصنيع نجد أن (توماس مان) يميز بين ما يسميه الثروة الطبيعية Natural Wealth وتتمثل في إنتاج الطبيعة، والثروة الصناعية Artificial Wealth وهي إنتاج عمل الإنسان. وقد بين أن من المصلحة تحويل الثروة الطبيعية إلى

ثروة مصنعة قبل التصدير بحيث تتضمن الصادرات الحد الأقصى من الثروة المصنعة والحد الأدنى من الثروة الطبيعية.

ووضع (توماس مان) العديد من القواعد لبيان السياسة الاقتصادية الصالحة ومن أهمها:

- أ- وجوب الامتناع عن المغالاة في استهلاك السلع الأجنبية مثل الغذاء والرداء.
 - ب- وجوب معرفة ظروف البلاد التي يتم التصدير إليها. فإذا كانت هذه البلاد لا تستطيع الحصول على حاجاتها إلا من إنجلترا وجب البيع لها بأعلى ثمن ممكن. أما إذا كانت تستطيع الحصول عليها من مصادر أخرى وجب البيع لها بأقل ثمن ممكن حتى لا تضيق أسواق إنجلترا للبلاد المنافسة معها.
 - ج- يتعين نقل الصادرات على سفن إنجليزية، وبذلك تزيد قيمة الصادرات حيث تعود على إنجلترا فائدة مزدوجة، وهي قيمة السلع المصدرة والكسب الذي يعود من النقل.
 - د- يجب القصد في إنفاق الثروة حتى يتحقق منها الفائض للتصدير. وإذا كان لا بد من الإنفاق فليكن على سلع مصنعة محلياً حتى يتمكن توفير العمل للفقراء.
 - هـ- يجب تشجيع التجارة العابرة بحيث تصبح إنجلترا مركزاً لتوزيع السلع وبذلك يزيد النقل البحري والتجارة وإيرادات الجمارك.
- وهكذا استطاع (توماس مان) أن يصوغ الأفكار التجارية في سلسلة من التوصيات التي تصلح كخطة للعمل وكانت لهذه القواعد والتوصيات أعمق الأثر في توجيه السياسة في إنجلترا وبلاد القارة الأوروبية.

2- (وليام بتي) W. Petty (1623-1687):

يذكر بأن (بتي) كان من الأعضاء البارزين في جماعة العلماء التي عرفت فيما بعد باسم الجمعية الملكية، التي تعتبر من أشهر الجمعيات العلمية في بريطانيا.

لقد كان (بتي) أول من وضع ودافع عن مفهوم العلم التجريبي في البحث الاقتصادي وأيد هذا المفهوم بمنهج القياس الكمي الأمر الذي لم يتحقق إلا بعد ثلاثة قرون. وكان من أهم مساهمات (بتي) في الفكر الاقتصادي هو المفهوم التجريبي والمنهج القياسي في البحث الاقتصادي ويعتبر من أروع مساهماته الفكرية على الإطلاق، وكما كانت له مساهمات بارزة في نظريات القيمة والنقود وكذلك في سياسة الدولة المالية.

أولاً: القيمة: لقد قيل إن (بتي) من حيث المبدأ كان له الفضل الأول بين رجال المدارس الغربية في التأكيد على أن العمل هو أساس تحديد القيمة وذلك بعبارته الشهيرة: «إن العمل هو الأب والأساس الفاعل للثروة بينما الأرض هي الأم»، ويؤكد ذلك عندما يتحدث

عن ثروة الأمة التي يعتبرها نتيجة عمل سابق أو عمل بذل في الماضي، ويقرر (بتي) أن العنصرين الإنتاجيين الأصليين هما العمل والأرض، وحاول أن يوجد صلة ما بين قيمة الأرض وقيمة العمل وذلك بمحاولة تحديد «مساحة الأرض اللازمة لإنتاج غذاء يوم لرجل بالغ»، واعتبر أن قيمة هذا الناتج من الغذاء تساوي قيمة يوم العمل. وكان هدف (بتي) من وراء هذا الجهد إيجاد وحدة قياس أو معيار صالح لقياس الكميات المتاحة من الأرض أو من العمل على حد سواء، وبالتالي إمكانية التعبير عن القوة الإنتاجية المؤلفة من الأرض والعمل، ولكن محاولة (بتي) لم يكن لها فائدة إلا أنها مهدت لتطور آخر في نظرية القيمة على يد (كانتيلون) ثم (سميث) و(ريكاردو) فيما بعد.

ثانياً: النقود: لقد تأثرت كتابات (بتي) المبكرة في النقود بالفكر الميركانتيلي إذ أنه كان يعلق أهمية كبيرة على المعادن النفيسة بصفتها أفضل أشكال الثروة، ولكنه انفصل عن الفكر الميركانتيلي حينما قرر أن النقود «ليست سوى وسيلة إلى غاية وليست غاية في حد ذاتها. لذلك بالرغم من ترحيبه بتدفق المعادن النفيسة إلى البلاد وتكوين فائض في الميزان التجاري إلا أنه لم يعتبر أن هذا الأمر له أولوية مطلقة. ومن ناحية أخرى اعتقد أن تحريم تصدير النقود (المعادن النفيسة) أمر عقيم. فالأمر الذي يستحق الاهتمام عنده هو تحقيق مستوى مرتفع من التوظيف والنشاط الاقتصادي وليس تراكم كميات النقود.

وقد كشف عن فكرة سرعة دوران النقود Velocity of Circulation وهي الفكرة التي لعبت دوراً هاماً جداً في النظرية النقدية فيما بعد. وقرر أن كمية النقود قد تبقى ثابتة ومع ذلك يزداد العرض الفعلي للنقود بسبب زيادة سرعة دورانها في النشاط الاقتصادي. ثالثاً: السياسة المالية للدولة: ظهر (لبتي) مقال في الضرائب (نشر عام 1662). وفي هذا المقال يبحث عن مصادر الإيراد العام وأفضل الوسائل لجمعه، كما تكلم أيضاً فيه عن الإتفاق العام وكيفية توزيعه بين الأوجه المختلفة. ويرى (بتي) في هذا المقال أن هناك ضرورة لجمع الضرائب ولكنه يرى أن هناك حدوداً لما يجب جمعه من الناس بناء على تحليله للعلاقة بين الضرائب والتدفقات النقدية والنشاط الاقتصادي في المجتمع. فيقول إن الأمراء قد يقومون بجباية أموال أكثر من حاجاتهم بغرض خلق احتياطيّات للطوارئ ولكنهم لا ينبغي أن يبالغوا بالتوسع بجمعها لأنهم بذلك يسحبون النقود من المعاملات التي يقوم بها الأفراد في إطار نشاطهم الإنتاجي مما يؤثر قطعاً في هذا النشاط.

3 - (ريتشارد كانتيلون) R. Cantillon (تاريخ مولده غير معروف -1734):

يرى العديد من مؤرخي الفكر الاقتصادي أن (كانتيلون) من أفضل رجال الاقتصاد الذين ظهرت لهم مساهمات فكرية في المرحلة البيئية التي تخللت المجموعة (الميركننتيلية) والمدارس الكلاسيكية.

ومساهمات (كانتيلون) الذي حظي بشهرة في فرنسا بصفة خاصة كانت عديدة في النمو السكاني، والنمو الاقتصادي، ونظرية القيمة، والنظرية النقدية، والتجارة الخارجية، وفي تحليل تدفقات الدخل الكلي، وقد ظهرت هذه المساهمات في كتاب من تأليفه بعنوان «مقالات في طبيعة التجارة» والذي نشر في باريس عام 1755 بعد أكثر من عشرين عاماً على وفاته.

لقد تأثر (كانتيلون) فكرياً بنظرة (نيوتن) الفلسفية للكون. فنجد أنه ينظر إلى الكون على أنه بناء كامل تترابط أجزأؤه وتنظم في نشاطها معا في تناغم دقيق، وهذا يعني بالنسبة له أن الجسم الاقتصادي يتعرض بصفة مستمرة لعملية تكيف ذاتية تبعاً للتغيرات في السكان والأذواق والإنتاج، ويرى (كانتيلون) أن دافع الربح المرتبط بالمصلحة الخاصة هو المحرك الأساسي للاقتصاد.

حينما ظهرت مساهمات (كانتيلون) لم تجد من يستوعبها ويطورها ثم تعرضت هذه المساهمات للإهمال والنسيان خاصة بعد ظهور «ثروات الأمم». إلا أن أحد رجال المدرسة الكلاسيكية في أواخر القرن التاسع عشر وهو (ستانلي جيفونز) Johannes أماد اكتشف فكر (كانتيلون) وعمل على تسليط الضوء عليه. لقد بلغ إعجاب (جيفونز) الذي كان يتمتع باحترام كبير وسمعة طيبة في أوساط الاقتصاديين بكتاب (كانتيلون) «مقالات في طبيعة التجارة» أن وصفه بأنه المهد الحقيقي لعلم الاقتصاد السياسي، ويرى بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي أن تأثير (كانتيلون) قد امتد بعد أن أشهره (جيفونز) في اتجاهات عديدة من أهمها المدرسة النمساوية المعاصرة Austrian School. وفيما يأتي - عزيزي الدارس - نلقي الضوء على أهم المساهمات التي جاء بها (كانتيلون):

أ. نظام السوق: تصور (كانتيلون) أن الاقتصاد (Economy) «يعني اقتصاد البلد وليس الاقتصاد كعلم» عبارة عن تنظيم يتكون من أسواق مترابطة تعمل معاً في تناسق دقيق لتحقيق نوع من التوازن. وفي النشاط الاقتصادي يترابط الأفراد بسبب اعتمادهم المتبادل، أما المؤسسات Institutions فإنها تتطور خلال الزمن استجابة «للحاجة والضرورة».

يخضع الاقتصاد كتنظيم بالشكل الذي يصفه (كانتيلون) لعملية تعديل مستمرة بفاعلية حرية التصرف للمنظمين الذين يحاولون تحقيق مصالحهم الخاصة من خلال المعاملات، ولقد اعتقد (كانتيلون) أن هذا التنظيم الاقتصادي الذي يعمل من خلال الأسواق سوف يحقق أفضل النتائج طالما أن الحكومة لا تتدخل فيه. ونظر (كانتيلون) إلى المنظمين على أنهم مثل بقية الأطراف الأخرى داخل السوق يرتبطون فيما بينهم بسبب اعتمادهم المتبادل فهم حقا يعملون معاً في النشاط الإنتاجي، ولكنهم زبائن ومستهلكون أيضاً لبعضهم بعضاً.

واعترف (كانتيلون) بأن تقدير القيمة الذاتية يمكن أن يتضمن أحكاماً شخصية أي غير موضوعية، وقرر أن هذا هو أول سبب لحدوث فجوة بين القيمة الذاتية وسعر السوق حيث الأخير يتحدد بعوامل موضوعية وهي الطلب والعرض، وثمة سبب آخر للفجوة بين القيمة الذاتية وسعر السوق يتمثل في أن خطط المستهلكين والمنتهجين قد لا تتفق.

ب. دور المنظمين في النشاط الاقتصادي: يعتمد النشاط الاقتصادي في تحليل (كانتيلون) على ثلاث طبقات: هم طبقة الملاك وطبقة المنظمين وطبقة العمال، واهتم (كانتيلون) بإبراز دور المنظمين في تسيير النشاط الاقتصادي وتحليل سلوكهم، وقرر أن المنظمين يعملون لقاء عائد غير محدد وغير مضمون. وقد يشرعون بأعمالهم بامتلاك قدر معين من رأس المال أو بغير ذلك، وهكذا تبين أن شخصية المنظم لا ترتبط بالضرورة بعنصر رأس المال، فجوهر نشاط المنظم هو تحمل المخاطر. ويعتبر (كانتيلون) أن المنافسة هي السبب في وجود المخاطرة.

ويرى (كانتيلون) أن هناك اتجاهاً «للتوازن العام» بين الأنشطة التي يرغب المنظمون القيام بها واحتياجات السوق الكلي، فأعداد المنظمين في أي نشاط داخل مدينة ما يتحدد تبعاً للدخل المستمد من هذا النشاط.

ج. تأثير النقود على الأسعار والإنتاج: يتميز (كانتيلون) بمساهمته الفريدة في النظرية النقدية حيث قام بوضع أصول منهج الدخل في هذه النظرية. وقام بتحليل العلاقة السببية التي تربط التغيرات في رصد النقود بسلسلة التغيرات في الإنفاق الكلي والدخل والتوظيف والأسعار. وبدأ (كانتيلون) تحليله ببيان التدفق الدائري للدخل في مجتمع يعتمد على النشاط الزراعي. فالمزارعون يدفعون إيجارات الأرض للملاك وهؤلاء يقومون بدورهم بالإنفاق على العمل وحيوانات المزرعة والسلع المصنعة. وما تبقى للملاك بعد ذلك يمثل رصيداً متبقياً أو دخلاً صافياً لهم.

لقد قام (كانتيلون) أولاً بعمل تفرقة واضحة بين الأسعار النسبية والمستوى العام

للأسعار. ويقرر أن تأثير التغيرات النقدية على الأسعار النسبية يعتمد على مصدر تدفق النقود الجديدة في الاقتصاد وفي أيدي من وقعت أولاً. فإذا تدفقت النقود أولاً إلى أيدي «المنفقين» فإنهم سوف ينفقونها على شراء سلع معينة وبذلك يرفعون أسعارها، وبما أن بعض السلع سوف تأخذ حجماً أكبر من الإنفاق فإن سعرها سوف يرتفع نسبياً بالمقارنة بالسلع الأخرى. ومن ثم لا بد أن تتعرض الأسعار النسبية للتغير. أما إذا وقعت الزيادة في كمية النقود في أيدي «المدخرين» فإنهم كما يقول سوف يستخدمونها - كما يقول - في زيادة عرض الأرصد القابلة للإقراض Loanable Funds وبالتالي فإن سعر الفائدة الجاري سوف ينخفض مع بقاء العوامل الأخرى على حالها. وسوف يتغير هيكل الناتج الكلي لصالح السلع الاستثمارية. ولقد أصبحت هذه الفكرة الفريدة أساساً لنظرية (فردريك فون هايك) Hayek الاقتصادي النمساوي في ثلاثينات القرن العشرين عن الدورة الاقتصادية Business Cycle. وهكذا توصل (كانتيلون) بتحليله الدقيق إلى أن الزيادة في كمية النقود يمكن أن تقود إلى تغير أسعار السلع إذا ما تم إنفاقها مباشرة، مما يؤدي إلى إنعاش النشاط الإنتاجي والتوظيف، كما يمكن أن تقود إلى خفض سعر الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة رغبة المنظمين في الاقتراض توقعاً للأرباح. وهذا أيضاً سوف يؤثر في النشاط الإنتاجي فيزداد، ولا شك أن علم الاقتصاد لم يشهد زيادة عن هذه الأفكار إلا خلال القرن الماضي.

4- ديفيد هيوم (1711-1776): D. Hum

ترجع شهرة (ديفيد هيوم) بصفة أساسية لمؤلفاته في ميدان الفلسفة، إلا أن مساهماته في الاقتصاد لا تقل أهمية، بل يعتقد بعض المؤرخين في الفكر الاقتصادي بأن (هيوم) كان من أكثر المفكرين تأثيراً في (آدم سميث)، وتأتي كتابات (هيوم) في الاقتصاد ضمن كتابه «مقالات في السياسة» وقد تضمن هذا الكتاب مقالة عن النقود والفائدة والتجارة الخارجية وأخرى عن الميزان التجاري. وتوضح كتابات (هيوم) أنه لا يختلف عن (الميركانتيليين) في الاهتمام بالنشاط التجاري واعتباره أكثر الأنشطة نفعاً للناس، بل وإنه هو القوة المحركة للإنتاج.

وفيما يلي أهم المساهمات التي قدمها (هيوم):

1. النقود: يرى هيوم أنها تقوم بدور هام في تنشيط التجارة من حيث تأثيرها المباشر في الأسعار. فالنقود عنده ليست سوى «رمز» يمثل السلع، وقيمتها تتحدد من خلال العلاقة بين كميتها من جهة وكمية السلع التي يجري التبادل فيها من جهة أخرى. ومن ثم فإن المجتمع الصغير - ذا النشاط الإنتاجي الصغير - يحتاج إلى كمية قليلة من النقود والعكس بالنسبة للمجتمع الكبير.

2. يتفق (هيوم) مع الرأي الميركنتيلي الذي كان سائداً والذي يتلخص في أن انخفاض سعر الفائدة يعتبر أفضل مؤشر لحالة الرواج في النشاط التجاري للدولة، ويتسم تحليل (هيوم) في مجال سعر الفائدة بالعمق. فهو لم يستبعد حدوث انخفاض في سعر الفائدة بسبب الزيادة في كمية النقود، ولكنه يرى أن هناك عوامل أخرى محددة لسعر الفائدة تستحق الاهتمام، وتتمثل هذه العوامل في العرض والطلب في سوق الاقتراض، فشدة الطلب على الاقتراض مع قلة المعروض من النقود لإشباع ذلك الطلب يرفع سعر الفائدة والعكس صحيح.

3. مهاجمة السياسة التجارية (الميركنتيلية): لقد هاجم (هيوم) السياسة التجارية (الميركنتيلية) على أساس التناقض المنطقي بين أركانها المختلفة. وخلاصة ذلك أن تكوين الفائض من المعدن النفيس في الميزان التجاري والمحافظة عليه بصفة مستمرة لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرة على تنميته بل على العكس لا بد أن يؤدي إلى تدهوره، فزيادة كمية المعادن النفيسة داخل الاقتصاد تعمل على رفع مستويات الأسعار مما يضعف القدرة على التصدير ومن ثم يؤدي إلى تدهور الفائض بدلاً من زيادته. كما أنه يؤكد أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى إنعاش الصناعات القومية وزيادة الصادرات.

والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي:



تدريب (5)

لقد هاجم هيوم السياسة التجارية (الميركنتيلية) على أساس التناقض المنطقي بين أركانها المختلفة. وضح ذلك.



أسئلة التقويم الذاتي (5)

1. من المفاهيم التي تحدث عنها (كانتيلون) تأثير النقود على الأسعار والإنتاج، وضح ذلك.

2. بماذا اشتهر (ديفيد هيوم)؟ وما مساهماته فيما يتعلق بالنقود؟

7. الميركانتيلية الحديثة Neo-Mercantilism

عزيري الدارس، كان للفكر التجاري السيادة في القارة الأوروبية - فضلاً عن إنجلترا طوال القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر- غير أننا نلاحظ أنه تلون في القارة الأوروبية وفقاً للظروف الاقتصادية التي كانت قائمة في كل بلد من البلاد. وليس ذلك غريباً فإن المبادئ التجارية كما صاغها التجاريون في إنجلترا كانت تعكس إلى مدى بعيد الظروف الاقتصادية والسياسية الخاصة التي كانت تكتنف إنجلترا في تلك الفترة.

فإذا كان المعدن النفيس والميزان التجاري الموافق يمثلان بؤرة الاهتمام لدى التجاريين في إنجلترا فإن تشجيع الصناعة يأخذ مكان الصدارة في فرنسا. كذلك فإن الأهمية الخاصة للزراعة في النظام الاقتصادي الفرنسي دعت إلى إبرازها على وجه لم يكن معروفاً لدى التجاريين في إنجلترا.

ويعتبر (دي مونكرتيان) Antoine de Montchretien (1576-1621) من أهم ممثلي الفكر التجاري في فرنسا وقد كتب كتاباً بعنوان Traite de Loeconomie Politique عام 1615 وهو أول من أطلق اسم الاقتصاد السياسي على هذا العلم. غير أن مضمون الكتاب لا يدل عليه عنوانه، وهو أقرب إلى أن يكون تقريراً عن مختلف نواحي النشاط الاقتصادي في فرنسا ويقع الكتاب في أربعة أقسام الأول عن الصناعة والثاني عن التجارة والثالث عن الملاحة والرابع عن واجبات الأمير.

وقد أوضح (مونكرتيان) أهمية الزراعة بالنسبة للاقتصاد القومي والدور الذي تؤديه في بناء ثروة فرنسا. وهو يقترح في تمجيده للزراعة من النغمة التي سادت فيما بعد على يد الطبيعيين.

وقد سار (مونكرتيان) على سُنَّة التجاريين من حيث تمجيد المعدن النفيس، ويقول إن الذهب أكثر قوة من الحديد وينظر بارتياح إلى كل عملية يترتب عليها تصدير المعدن النفيس من فرنسا. ومع ذلك فإن كتابه لا يخلو من عبارات تتنافى مع التفكير التجاري الخالص في هذه النقطة. فهو يقول مردداً في ذلك ما شهدناه عند (توماس مان)، «إن ثروة البلد لا ترجع إلى وفرة المعادن النفيسة أو الأحجار الكريمة وإنما إلى وفرة الأشياء التي تعتبر ضرورية للحياة. وليست المعادن النفيسة إلا وسيلتنا للحصول على هذه الأشياء».

وفي التجارة الدولية يرى وجوب أن تعمل فرنسا على تحقيق فائض في ميزانها التجاري، وأن عليها أن تستغل حاجة البلاد الأجنبية إلى تلك السلع التي تتفوق فيها فرنسا تفوقاً واضحاً على كل من عداها مثل القمح والنبذ والحريير والصوف. ولا بأس من إخضاعها لضريبة التصدير طالما أن الأجنبي مضطر إلى شرائها على كل حال. ولكن

يلاحظ أنه يعلق أهمية خاصة على التجارة الداخلية خلافا لما نعرفه عن التجاريين. ويرى وجوب أن تكون التجارة الداخلية مقصورة على الرعايا الفرنسيين بحيث لا تتسرب مزاياها إلى الأجانب المقيمين في فرنسا ومتى أصبحت التجارة الداخلية وطنية بحتة فإنها تسهم إلى درجة كبيرة في ثروة فرنسا ومجدها.

لقد اجتمعت عدة عوامل للقضاء على التجارية نذكر منها، ظهور كتاب (آدم سميث) «ثروات الأمم»، والذي أكد فيه بطلان الفكر التجاري، ثم جاء بعد ذلك الطوفان الكلاسيكي على يد (مالطوس) و(ريكاردو) وغيرهما مما أسدل ستار النسيان على الفكر التجاري إلى أن دب فيه دبيب الحياة على يد (كينز) في كتاب «النظرية العامة» وقد يبدو غريبا أن يكون البعث الجديد للفكر التجاري على يد (كينز) فكيف يستقيم الحلف بين (كينز) والتجاريين الذين كانوا يجدون الانحار ويندبون بالاستهلاك.

وبصرف النظر عن البعث الجديد للتجارية على يد (كينز)، فقد استمدت أخيراً قوة أخرى على أثر العناية المتزايدة بنظرية التطور الاقتصادي. وهنا أيضاً لا نستطيع أن نتجاهل وجه الشبه بين ما كان يناهز به التجاريون وما يراه عدد كبير من المعاصرين في نظرية التطور الاقتصادي. فالانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة الانطلاق لا يتم تلقائياً بقوة كامنة في النظام الاقتصادي، ولا غنى عن قيام الدولة بدور رئيسي لإحداث هذا الانتقال. كذلك فإن حرية التجارة في نظر الكثيرين لا تستقيم ومقتضيات التنمية الاقتصادية. ويتعين أن تخضع الدول تجارتها لقيود على الواردات تتمثل في حظر بعض الواردات وإخضاع الأخرى لرسوم جمركية أو قيود كمية. والرقابة على الصرف التي تعتبر من السمات البارزة لعدد كبير من البلاد المختلفة في مرحلة التنمية الذي عرفته إنجلترا أيام الملكة (اليزابيث الأولى).

وأخيراً، فإن التصنيع يلعب دوراً بارزاً للوصول إلى مرحلة الانطلاق ويستند إلى حجج لا تختلف جوهرياً عن الحجج التي كان يناهز بها التجاريون، وهكذا نستطيع القول إن نظرية التطور الاقتصادي تلتقي إلى حد كبير مع التجارية على الأقل من حيث السياسات التي تحقق التنمية الاقتصادية، وهذا يبرر في نظر البعض تسميتها بالتجارية الجديدة Neo-mercantilism وترى من ذلك أن التجارية أثبتت أنها أصلب عوداً مما قد يبدو للوهلة الأولى.

8. تقويم (الميركانتيلية) Assessment of Mercantilism

عزيزي الدارس، يمكن وصف السمات الأساسية للفكر التجاري في النقاط الآتية:

1. إن (الميركانتيلية) كانت تعبيراً عن احتياجات الدولة الإقليمية الصاعدة في الظروف السياسية والاقتصادية التي اكتنفت ظهورها خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر.

2. إن التفكير التجاري مال بكل ثقله نحو بيان أصول السياسة الاقتصادية التي يتعين إنتاجها، أما التحليل الاقتصادي للظواهر والعلاقات فيما بينها فإنه لم يحظ بعناية تذكر من التجاريين. والواقع أننا نستطيع أن ننظر إلى الفكر التجاري على أنه مجموعة من القواعد الحكيمة التي ينبغي أن يترسمها الأمير في إدارته للشؤون المالية للرعية، وقد قَدِّمَ التجاريون هذه القواعد بناءً على تأكيدات لأهمية المعدن النفيس وفائض الميزان التجاري والصناعة وحجم السكان.

3. إن الفكر التجاري كان صادراً في الغالب عن أصحاب مصلحة مكتسبة يستهدفون حمايتها وتدعيمها. ومن هنا نجد التضارب بين كتابها وفقاً لما تقتضيه المصلحة الطائفية. وكان الصوت الغالب هو صوت أصحاب المصلحة التجارية الممثلة في الشركات الاحتكارية الكبرى مثل شركة الهند الشرقية. ومن حسن حظهم أن تلتقي مصلحة هذه الشركات مع مصلحة الدولة الإقليمية ممثلة في الملك أو الأمير.

وقد ساعدت (الميركانتيلية) على تبرير تدخل الدولة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية، وكانت الدولة هي أداة التغيير الذي تتطلبه ظروف التطور حينذاك. فلا يجوز أن ننسى أن النظامين الاقتصادي والاجتماعي في القرنين السادس عشر والسابع عشر كان يغلب عليهما الطابع الإقطاعي؛ فالحواجز الجمركية بين المقاطعات والولايات قائمة. ونظام الطوائف يفرض سلطانه على ظروف الإنتاج وأصول المهنة. كذلك لم تكن حوافز الأفراد قد تحررت بعد من الطابع غير الاقتصادي الذي ميز العصور الوسطى. ولا شك أن هذه العوامل كانت بمثابة الأحجار الثقيلة في عنق النظام الاقتصادي الذي بدأ يتحرك نحو الرأسمالية الصاعدة، ويتطلع للاستفادة من كنوز الدنيا الجديدة، وثرورات الدنيا القديمة، ولم يكن في النظام الاقتصادي قوة كافية تكفل سرعة الحركة المطلوبة وتحقيق التطورات الجديدة. وقد استخدمت الدولة سلطتها في تلك المرحلة الحرجة لتحقيق انطلاق النظام الاقتصادي من أغلال العصور الوسطى والدخول به في المرحلة الرأسمالية.

لا شك أيضاً أن السياسة التجارية التي سارت عليها إنجلترا نحو منتهي سنة كانت عاملاً من عوامل تفوقها الاقتصادي الذي صاحبها طوال القرن التاسع عشر ومطلع القرن

العشرين. ففي الفترة التجارية تمكنت إنجلترا من تدعيم صناعاتها الأساسية. وتهئية البيئة المواتية للتقدم الصناعي بصفة عامة واستعانت على ذلك بسلسلة من الإجراءات التي طالب بها التجاريون كالحماية الجمركية والإعانات والميزات الاحتكارية، وتوفير المواد الأولية، ورخص الأيدي العاملة.

وقد واجهت إنجلترا الثورة الصناعية ووراءها ماضٍ حافل بالتجربة ولديها بيئة صناعية كاملة. وكان من السهل عليها أن تضع الثورة الجديدة موضع التنفيذ وأن تحرز سبق على من سواها. وهذا يعني أن السياسة التجارية سياسة مرحلية وليدة ظروف معينة كانت بحاجة إلى مثل تلك الأفكار. وما إن آتت السياسة التجارية ثمارها حتى تلاشت تلك الظروف. ومن ثم أخذ الفكر التجاري في الاضمحلال إبان القرن الثامن عشر. وكانت إنجلترا بالذات - مهد التجارة - وهي أيضاً لحدما. وقد تضافرت العوامل الفكرية والظروف والاقتصادية على انحسار النظرة التجارية (الميركنتيلية) ويعود ذلك إلى أن القرن الثامن عشر الذي عرف بعهد الاستنارة، لم يكن موافقاً لفلسفة اقتصادية تساند الدولة في مواجهة الفرد في كل مجالات الحياة. وقد ظهرت فلسفات جديدة على يد العديد من المفكرين مثل: (لوك) و(هيوم) و(جان جاك روسو) و(مونتسكيو) تنظر نظرة ارتياب إلى تدخل الدولة، وترفض فكرة الحق الإلهي للملوك وتدافع عن الحرية الفردية والمساواة باعتبارها جزءاً من القانون الطبيعي. وليس ذلك هو الجو الفكري الذي نشأت فيه (الميركنتيلية).

وفي المجال الاقتصادي كان (ديفيد هيوم) من أهم المفكرين الذين سدّدوا الضربة الأولى للتجارة، عن طريق تحليله للعوامل التي تحكم توزيع المعدن النفيس بين الدول الداخلة في علاقات تجارية. وفكرته الأساسية أن المعدن النفيس يتوزع بين الدول المختلفة دون الحاجة إلى سياسة خاصة هادفة من جانب الدولة. فكل بلد يحصل على ذلك القدر من المعدن النفيس الذي يتناسب مع حجم نشاطه الاقتصادي. ويتحقق ذلك عن طريق العلاقة بين مستوى الأسعار في الداخل ومستواها في الخارج. وقد عرفت هذه الفكرة فيما بعد في النظرية الاقتصادية بنظرية التوازن التلقائي. وأوضح أنها تقضي على الأسس التي يقوم عليها مذهب التجاريين.

كذلك فقد شهد القرن الثامن عشر تطورات بعيدة المدى في الظروف الاقتصادية ساهمت في التعجيل بنهاية الفكر التجاري (الميركنتيلية)، فقد حظيت الصناعة في إنجلترا بخطوات واسعة، واتسع نطاق التجارة الدولية اتساعاً لا يقاس بما كانت عليه إبان القرن السابع عشر، ومن ثم فقد ضاق النظام الاقتصادي بالرداء الضيق الذي أضفاه عليه التجاريون، ثم لم تعد التجارة مقصورة على الشركات الكبرى التي تتمتع بامتيازات

خاصة بل ظهر عدد كبير من رجال الأعمال والصناعة، وهؤلاء لم يكن لهم نصيب من الامتيازات الموروثة عن فترة التجار، وطبيعي أن يقفوا موقف العداء من فلسفة تقوم على التميز.

تضافرت هذه العوامل جميعاً للقضاء على التجارية. ويعتبر ظهور كتاب (أدم سميث) «ثروات الأمم» إيذاناً بإشراق عهد جديد للفكر الاقتصادي، وأصبحت الفكرة التجارية رمزاً للفكر الاقتصادي الساذج.

والآن- عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (6)

اذكر السمات الأساسية للفكر التجاري.



أسئلة التقويم الذاتي (6)

ما السياسة التجارية التي سارت عليها إنجلترا ممثلي عام؟

تضمنت هذه الوحدة استعراضاً لبعض القضايا الاقتصادية الهامة التي واجهت المجتمعات والمفكرين الاقتصاديين في عصر الرأسمالية التجارية (الميركانتيلية)، حيث تم شرح مفهوم الرأسمالية التجارية، ففي هذه المرحلة تطور الإنتاج السلعي تطوراً كبيراً مما أدّى للحاجة إلى نقود من أجل تبادل السلع المنتجة. من هنا فإن التصدير هو النشاط الاقتصادي الأكثر ربحاً خاصة إذا علمنا أن المنافسة كانت شديدة بين الدول الأوروبية، حيث تسعى كل دولة تسعى على أثر الكشف الجغرافية، إلى السيطرة على أراض جديدة في المناطق المكتشفة. وفي هذا نستطيع القول إن أوروبا كانت تعيش خلال ذلك العصر، الذي يكاد يتطابق مع عصر النهضة، مرحلة يناسبها تماماً هذا الفهم لطبيعة الثروة والتنمية، وهو الفهم الذي يبدو لنا محدوداً وقاصراً، كما كانت تناسبها تماماً درجة عالية من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

وتم استعراض العوامل التي شكلت الرأسمالية التجارية من حيث الثقافة والدين والسياسة الاقتصادية التي تمكنها من الحصول على أقصى غنيمة من مستعمراتها. واستعراض مبادئ الاقتصاد الرأسمالي التجاري الذي يقوم على القوة الاقتصادية للدولة والشراء وتقدم الدولة والتجارة الصناعية، التي تمثلت في التدابير الجمركية ومساعدة الصناعة الوطنية.

أما فيما يخص الخطوط العريضة للنظريات (الميركانتيلية) من حيث عناصر الإنتاج والنقود والفائدة والتجارة الخارجية والقيود التجارية وكذلك التنمية الاقتصادية التي شرحها (يوستي) لتنظيم الحياة الاقتصادية. فهي تلقي إلى حد كبير مع ما ذهب إليه التجاريون في كثير من النواحي خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

كما أشرنا إلى أهم أعلام الرأسمالية التجارية والمساهمات التي قدموها لعلم الاقتصاد الحديث من أمثال (توماس مان) و(بتي) و(كانتيلون) و(ديفيد هيوم)، وأشرنا كذلك إلى (الميركانتيلية) الجديدة التي سادت القارة الأوروبية خلال فتره طويلة من الزمن وأثرها على الدول التي طبقتها، وهكذا نستطيع القول أن نظرية التطور الاقتصادي تلقي إلى حد كبير مع التجارية على الأقل من حيث السياسات التي تحقق التنمية الاقتصادية.

وأخيراً تعرضنا إلى تقويم (الميركانتيلية) التي وصفت الأفكار الأساسية التجارية وأهم الانتقادات التي تعرضت لها الرأسمالية التجارية.

10. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الرابعة

تهدف الوحدة الدراسية (الرابعة) من هذا المقرر إلى التعريف ببعض الأفكار والمفاهيم الاقتصادية الهامة، التي لها صلة بالمدرسة الطبيعية، وتحديداً فإنه سيتم مناقشة وتحديد مفهوم الفكر الاقتصادي الطبيعي والتعرف إلى المدرسة الطبيعية وكذلك العوامل التي ساهمت في ظهور الطبيعيين، ومن ثم التعرف إلى الفكر الطبيعي والسياسات والتطبيقات العملية والانتقادات الموجهة للطبيعيين وأخيراً تقويم الفكر الطبيعي.

11. إجابات التدريبات

تدريب (1)

أ- لا يجب أن نظن عن طريق الخطأ أن جميع الاقتصاديين الذين عاشوا في عصر الرأسمالية التجارية كانوا من (الميركنتيليين) لأن هناك عدداً من الاقتصاديين المشهورين الذين عاشوا في هذا العصر ولم ينتموا فكرياً إلى هذه المجموعة مثل (آدم سميث) و(ديفيد هيوم).

ب- الكتاب (الميركنتيليون) لم يكونوا مدرسة واحدة متماسكة وإنما كان لديهم مجموعة من الآراء والتطبيقات تتناول السياسة الاقتصادية للدولة، بأسلوب واقعي يرتبط بالمصلحة الخاصة، وهذا التشابه في الآراء جاء نتيجة منطقية لسيادة ظروف معينة أثرت بدرجات متفاوتة على حياة الدولة الأوروبية في ذلك الوقت.

تدريب (2)

كانت حركة النهضة الفكرية في أوروبا من أهم الأحداث التي أثرت على التطور السياسي والاقتصادي الأوروبي والتي صاحبت عصر الرأسمالية التجارية، ولقد قامت تلك الحركة بإحياء الفلسفات الإغريقية واللاتينية القديمة ودراستها بعقل متحرر من الدين ومن فلسفات وقيود الكنيسة، وأدى ذلك إلى زعزعة مركز الكنيسة ومن ثم انهيار بقية أعمدة النظام الإقطاعي وتقوية السلطة المدنية (الملك والحكومة)، وأظهرت تلك الحركة أهمية تكوين سلطة مركزية للدولة لكي ترسم السياسة بعيداً عن تأثير أو موافقة الفلسفات الكناسية.

تدريب(3)

إن الغاية النهائية من السياسة الاقتصادية في نظر التجاريين تنحصر في قوة الدولة وعظمتها. أما رفاهية الفرد فقد كانت فكرة غريبة عليهم. فلم يدر في خلدكم أن يكون هدف السياسة الاقتصادية هو العمل على إشباع الفرد وزيادة رفاهيته. ومن هنا كانت نظرتهم إلى السكان. فكلما زاد حجم السكان كانت الدولة أكثر قدرة على إنشاء الجيوش القوية وتحمل ما يصيبها من خسائر في حروبها مع الدول الأخرى.

ومن ناحية أخرى فإن زيادة حجم السكان يؤدي إلى زيادة اليد العاملة ورخصها مما يساعد على نمو الصناعة. بعبارة أخرى فقد نظر التجاريون إلى السكان باعتبارهم مصدر اليد المحارية واليد العاملة وكلاهما ضروري لقوة الدولة ونمو صناعاتها. أما ما يترتب على زيادة عدد السكان من احتمال الضغط على المواد الغذائية وانخفاض مستوى معيشة الفرد، تلك الفكرة التي أصبحت فيما بعد محور التفكير عند (مالتوس) وموضع القبول عند (ريكاردو) وأتباعه، فقد كانت بعيدة كل البعد عن آفاق التجاريين، لذلك فإنهم لم يتردوا في تأييد العمل على زيادة حجم السكان.

تدريب(4)

تنبه (بتي) إلى الثغرة المنطقية التي تفيد بأن العمل والأرض عنصران غير متجانسين. فلا يمكن أن نضيف ما تحتويه السلعة من عمل إلى ما تحتويه من أرض للوصول إلى كمية واحدة يمكن على أساسها مقارنة قيمة المبادلة بين سلعة وأخرى. ومن ثم اتجه (بتي) إلى مواجهة تلك المشكلة وحاول أن يصل إلى طريقة تمكنه من تحويل العمل إلى الأرض أو العكس. غير أنه أخفق في محاولته كما أخفق غيره من الاقتصاديين اللاحقين الذين واجهوا نفس المشكلة.

تدريب(5)

هاجم (هيوم) السياسة التجارية (الميركنتيلية) على أساس التناقض المنطقي بين أركانها المختلفة. وخلصه ذلك أن تكوين الفائض من المعدن النفيس في الميزان التجاري والمحافظة عليه بصفة مستمرة لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرة على تنمية ؛ بل على العكس لا بد أن يؤدي إلى تدهوره، فزيادة كمية المعادن النفيسة داخل الاقتصاد تعمل على رفع مستويات الأسعار مما يضعف القدرة على التصدير ومن ثم يؤدي إلى تدهور الفائض بدلاً من زيادته. كما أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى إنعاش الصناعات القومية وزيادة الصادرات.

السمات الأساسية للفكر التجاري تتمثل فيما يلي:

أ- إن (الميركننتيلية) كانت تعبيراً عن احتياجات الدولة الإقليمية المساعدة في الظروف السياسية والاقتصادية التي اكتنفت ظهورها خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر.

ب- إن التفكير التجاري مال بكل ثقله نحو بيان أصول السياسة الاقتصادية التي يتعين إنتاجها، أما التحليل الاقتصادي للظواهر والعلاقات فيما بينها فإنه لم يحظ بعناية تذكر من التجاريين. والواقع أننا نستطيع أن ننظر إلى الفكر التجاري على أنه مجموعة من القواعد الحكيمة التي ينبغي أن يترسمها الأمير في إدارته للشؤون المالية للرعية وقد قدم التجاريون هذه القواعد بناء على تأكيدات لأهمية المعدن النفيس وفائض الميزان التجاري والصناعة وحجم السكان.

ج- إن الفكر التجاري كان صاعداً في الغالب عن أصحاب مصلحة مكتسبة يستهدفون حمايتها وتدعيمها. ومن هنا نجد التضارب بين كتابها وفقاً لما تقتضيه المصلحة الطائفية. وكان الصوت الغالب هو صوت أصحاب المصلحة التجارية الممثلة في الشركات الاحتكارية الكبرى مثل شركة الهند الشرقية. ومن حسن حظهم أن تلتقي مصلحة هذه الشركات مع مصلحة الدولة الإقليمية ممثلة في الملك أو الأمير.

12. مسرد المصطلحات

- ثورة الأسعار Price Revolution: هي ظاهرة ارتفاع الأسعار في أوروبا وخاصة أسبانيا والبرتغال في مقدمة هذه الدول ثم يأتي بعدها إنجلترا وهولندا وفرنسا، حيث استخدمت المعادن المتدفقة من أمريكا في شراء المنتجات من البلاد الأوروبية المجاورة الأكثر تقدماً، وكانت هذه الظاهرة حادثاً خطيراً لفت أنظار المفكرين للبحث عن تفسيرات لها.
- عهد كرومويل Cromwell: هو أحد قوانين الملاحة الإنجليزية التي صدرت في عام 1651 والتي حظرت استعمال السفن غير الإنجليزية في التجارة الخارجية لإنجلترا ما عدا نقل الصادرات الإنجليزية على سفن تابعة للدولة المصدرة إليها.
- قوانين الملاحة Navigation Acts: وهي قوانين إنجليزية للملاحة تمثلت في إعطاء احتكارات لشركات كبرى تنفرد بالتجارة مع المستعمرات مع إرغام تلك المستعمرات، على بيع حاصلاتها لإنجلترا أو عن طريقها، والشراء من إنجلترا أو عن طريقها واستخدام السفن البريطانية دون غيرها.
- المعدنيون Bullionists: هو اسم أطلق على رجال الرعيل الأول من الفكر التجاري، إشارة إلى الأهمية الخاصة للمعدن النفيس (الذهب والفضة) في نظرتهم للثروة.
- الميثاق الاستعماري Pacte Colonial: وهو أن المستعمرات خلقت لتنتج للموطن الأم، سيدها المطلق، وأن يجعل ميزانه التجاري راجحاً.

13. المراجع

أولاً: العربية

1. أحمد، عبد الرحمن يسري، (2003) تطور الفكر الاقتصادي، ط5، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
2. جالبريث، جون كينيث، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، ترجمة بلبع، أحمد فؤاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
3. حشيش، عادل أحمد، (2001) تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
4. عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الأول، دار الفكر العربي، القاهرة.
5. كاظم، محسن، (1989) تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداءً بنشأته وانتهاءً بالماركسية، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1989.
6. مبارك، عبد المنعم، (1981) قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
7. مشورب، ابراهيم، (2002) الاقتصاد السياسي - مبادئ - مدارس - أنظمة، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت.
8. النجار، سعيد، (1973) تاريخ الفكر الاقتصادي «من التجارئين إلى نهاية التقليديين»، دار النهضة العربية، بيروت.

ثانياً: الأجنبية

1. Bhatia, H. L, (1997) History Of Economic Thought, 4th ed, Vikas Publishing House Pvt. Ltd, Delhi.
2. Medema; Steven G.& Samuels, Warren J. (2002) Princeton; (Editor); History of Economic Thought: A Reader; 1st ed; Routledge ;U.K;.
3. Roll, Eric, A History Of Economic Thought, 5th ed, Faber and Faber Ltd, London, 1993.
4. Screpanti, Ernesto& Zamagni Stefano; An Outline of the History of Economic Thought ;Oxford University Press Inc; New York; 2001.
5. Srivastava, S. K. History Of Economic Thought, 4th ed, Chand & Company Ltd, New Delhi, 1996.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

1. <http://cepa.newschool.edu>
2. <http://socserv2.socsci.mcmaster.ca>.

الوحدة الرابعة

4

الفيزوقراطية (الطليعون)

إعداد المادة العلمية

د. عبد الحميد شعبان

محتويات الوحدة

الصفحة	الموضوع
139	1. المقدمة
139	1.1 تمهيد
139	2.1 أهداف الوحدة
140	3.1 أقسام الوحدة
141	4.1 القراءات المساعدة
141	5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة
142	2. مفهوم الفكر الاقتصادي الطبيعي
144	3 المدرسة الطبيعية
147	4 العوامل التي ساهمت في ظهور الطبيعيين
147	1.4 تطرف حياة القصر
147	2.4 تزايد الضرائب
148	3.4 البيئة
148	4.4 الرد على سياسات الرأسمالية التجارية
149	4.5 التحول الاجتماعي
151	5 المذهب الطبيعي
151	1.5 النظام الطبيعي
151	2.5 الناتج الصافي
153	3.5 توزيع الثروة
154	4.5 الجدول الاقتصادي
157	6 السياسات والتطبيقات العملية
157	1.6 القيمة
159	2.6 التجارة
160	3.6 الأجور والسكان
161	4.6 الربح
161	5.6 دور الدولة

163	6.6 الضرائب
164	7.6 الملكية الخاصة
166	7. الانتقادات الموجهة للطبيعيين
168	8. تقويم الفكر الاقتصادي الطبيعي
170	9. الخلاصة
171	10. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الخامسة
172	11. إجابات التدريبات
175	12. مسرد المصطلحات
176	13. المراجع

1.1 تمهيد

عزيزي الدارس، مرحباً بك في الوحدة الرابعة من المقرر تاريخ الفكر الاقتصادي، وهي بعنوان «الفيزوقراطية» «الطبيعيون»، وسوف نستعرض في هذه الوحدة الفيزيوقراطية من حيث مفهوم الفكر الطبيعي والمدرسة الطبيعية، وكذلك العوامل التي ساهمت في ظهور الطبيعيين. وتطرق حياة القصر في عهد (لويس الخامس عشر) و(السادس عشر) وتزايد الضرائب وكذلك البيئة والرد على سياسات المدارس التي كانت قائمة في ذلك العصر من تاريخ البشرية مثل سياسة الميركنيلية، وكذلك سوف نتعرف إلى التحول الاجتماعي الذي نشأ في أوروبا القديمة وكذلك على المذهب والنظام الطبيعي من حيث الناتج الصافي وتوزيع الثروة والجدول الاقتصادي الذي كان يعتبر من أهم التطورات الحاصلة في مجال التحليل الاقتصادي، ثم نتعرف إلى السياسات والتطبيقات العملية للمدرسة الطبيعية من حيث القيمة، والتجارة، الأجور، والسكان وكذلك نظرة المفكرين الاقتصاديين للربح ودور الدولة والنظام الضريبي والملكية الخاصة. ثم نختم الوحدة من خلال التعرف على الانتقادات التي واجهتها المدرسة الطبيعية وبالتالي نستطيع أن نعطي التقييم الصحيح للفكر الاقتصادي الطبيعي.

2.1 أهداف الوحدة

- عزيزي الدارس، بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة يجب أن تكون قادراً على أن:
1. تعرف مفهوم الفكر الاقتصادي الطبيعي ومساهمات المدرسة الطبيعية.
 2. تناقش دور حياة القصر وتزايد الضرائب والبيئة والتحول الاجتماعي في ظهور الفكر الاقتصادي الطبيعي.
 3. تدرك ردود الطبيعيين على الميركناليين ودور ذلك في ظهور الفكر الطبيعي.
 4. تلمس بأركان المذهب الطبيعي من حيث مناقشة مفاهيم النظام الطبيعي والناتج الصافي وتوزيع الثروة والجدول الاقتصادية.
 5. تبين السياسات والتطبيقات العملية لمفاهيم القيمة، والتجارة، والأجور، والسكان، والربح، ودور الدولة، والضرائب والملكية الخاصة.
 6. تقيم الفكر الاقتصادي الطبيعي، وإدراك الانتقادات التي وجهت للمذهب الطبيعي.

3.1 أقسام الوحدة

تنقسم هذه الوحدة إلى سبعة أقسام رئيسة هي:

القسم الأول: مفهوم الفكر الاقتصادي الطبيعي ويضع هذا القسم بين يديك الفيزيوقراطية من حيث معناها والظروف التي أدت إلى تبني أصحاب هذا الفكر الزراعة كأساس للإنتاج ويغطي هذا القسم جزءاً من الهدف الأول.

القسم الثاني: المدرسة الطبيعية وهذا القسم يلقي الضوء على أعلام الفكر الطبيعي وبعض الأفكار التي قدموها ويغطي هذا القسم الجزء الثاني من الهدف الأول.

القسم الثالث: العوامل التي ساهمت في ظهور الطبيعيين. ومن هذه العوامل تطرف حياة القصر وتزايد الضرائب البيئية والرد على سياسات الرأسمالية التجارية والتحول الاجتماعي. ويغطي هذا القسم الهدف الثاني.

القسم الرابع: المذهب الطبيعي. وسنبداً بالتمييز بين النظام الطبيعي والنتائج الصافي وتوزيع الثروة والجدول الاقتصادي وهذا القسم يغطي الهدفين الثالث والرابع.

القسم الخامس: السياسات والتطبيقات العملية. لمفاهيم القيمة، والتجارة، والأجور، والسكان والربح ودور الدولة والضرائب والملكية الخاصة وهذا القسم يغطي الهدف الخامس.

القسم السادس: الانتقادات الموجهة للطبيعيين. وهذا القسم يغطي جزءاً من الهدف السادس.

القسم السابع: تقويم الفكر الاقتصادي الطبيعي. ونتعرف من خلال هذا القسم إلى الإنجازات التي قام بها الطبيعيون والانتقادات التي وجهتها المدرسة الطبيعية ويغطي هذا القسم الجزء الثاني من الهدف السادس.



4.1 القراءات المساعدة

عزيزي الدارس، تعتبر المراجع الآتية قراءات إضافية مساعدة نرجو منك أن تسعى للانتفاع منها:

أ- المراجع العربية:

1. حشيش، عادل أحمد، (2001) تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
2. مشورب، إبراهيم، (2002) الاقتصاد السياسي - مبادئ - مدارس - أنظمة، ط1، دار المنزل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت.

ب- المراجع الأجنبية:

1. Bhatia, H.L., (1997) History Of Economic Thought, 4th ed, Vikas Publishing House Pvt. Ltd, Delhi.
2. Higgs, Henry, (2001) The Physiocrats, Six Lectures On The French Economists Of The 18th Century, Batoche Books Ltd, Kitchener, Ontario, Canda

5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة

عزيزي الدارس، إن مادة هذه الوحدة مكتفية بذاتها، فما عليك إلا أن تقرأها بتدبر وتمعن وتجيب عن أسئلة التقويم الذاتي والتدريبات، وأن تجعل من مشرفك الأكاديمي خير معين لك في دراسة هذه الوحدة.

2. مفهوم الفكر الاقتصادي الطبيعي Concept of Physiocracy

عزيزي الدارس، الفيزيوقراط Physisocrates هم مجموعة صغيرة من الاقتصاديين ظهوروا في فرنسا في أواخر القرن السابع عشر واستمر فكرهم ظاهراً في الحياة العلمية خلال القرن الثامن عشر، وقد أطلق هؤلاء الاقتصاديون على أنفسهم الفيزيوقراط فترة من الزمن ثم عدلوا عن هذه التسمية وتسموا «بالاقتصاديين» ثم عادوا مرة أخرى إلى التسمية الأولى التي ظلوا يعرفون بها بعد ذلك في الفكر الاقتصادي.

وقد كانوا أول من رفض الفلسفة الميركانتيلية تماماً بناء على اقتناع فكري وردّ فعل لما حدث في فرنسا من جراء تطبيقها.

والفيزيوقراط في هذا الرفض (للمركنتالية) يتفقون تماماً مع بعض الرواد العظام الأوائل مثل (وليم بيتي) و(كانتوبن) وقد نجحوا في أن استبعدوا نهائياً الاعتقاد القائل بأن الثروة تتعلق بالتجارة والمعادن النفيسة.

ولقد تشبعت هذه المجموعة الفرنسية بالفلسفة الطبيعية فاعتقدت أن هناك قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي وتسيره بانتظام بالغ تماماً كما أن هناك قوانين طبيعية تحكم المجموعة الشمسية أو الدورة الدموية في جسم الإنسان، وقرروا أن الجهل بالقوانين الطبيعية التي تحكم النشاط الاقتصادي لا يمنع من تقرير المبدأ الهام وهو أنه يجب ترك النظام الاقتصادي الحر حتى تتمكن القوانين الطبيعية من تحريك حركة منتظمة وتوجيهه لتقاء التوازن الطبيعي.

تخضع الظواهر الاقتصادية لقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها، شأنها في ذلك شأن الظواهر الطبيعية وتقوم هذه القوانين الطبيعية على مبدئين:

1. مبدأ المنفعة الشخصية: وينطوي على أن كل فرد يهتدي في سلوكه الاقتصادي بما يحقق منفعته الشخصية، إذ أنها الحافز الذي يدفع أفراد المجتمع إلى النشاط الاقتصادي في مجالاته المختلفة.

2. مبدأ المنافسة: ينطوي على أن كل فرد يسعى لتحقيق منفعته الشخصية، ولكنه حين يفعل ذلك يدخل في تنافس مع بقية أفراد المجتمع، فيحد ذلك من انطلاقة كل فرد في تحقيق منفعته.

وانطلاقاً من فكرة النظام الطبيعي، كان الطبيعيون متفائلين في نظرهم إلى سير الحياة الاقتصادية. ومن مظاهر هذا التفاؤل أن كل فرد يسعى لتحقيق مصلحته الذاتية ويسعى في ذات الوقت إلى تحقيق مصلحة الجماعة وبعبارة أخرى أن ثمة توافقاً تلقائياً بين المصالح الذاتية للأفراد وبين مصلحة الجماعة.

ولكي نتعرف إلى القوانين الطبيعية نذكر فيما يلي أهم خصائصها:

أ- إنها مطلقة لا استثناء فيها، وأية محاولة من جانب الفرد للعزوف عنها تجر في أنيائها ضرراً يحق به فيضطر للرجوع إليها.

ب- إنها عالمية بمعنى أنها تنطبق في جميع أرجاء العالم بصرف النظر عن الاختلاف فيما بينها من حيث الظروف والأوضاع السائدة فيها.

ج- إنها غير قابلة للتغير بمعنى أنها قوانين أبدية لن تكون عرضة لأي تغيير أو تبديل في أي مكان أو زمان.

د- إنها إلهية وهي لذلك لا بد أن تكون طيبة الأثر على حياة البشر، بمعنى أنه لن يترتب على الأخذ بها أية متاعب أو أضرار للناس قاطبة.

ووفقاً لهذه الفلسفة يجب أن تتخلى الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي، ويفسر الفيزيوقراط العيوب الملحوظة في التنظيمات الاقتصادية بالجهل بالقوانين الطبيعية ويتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، ولقد تأثر الطبيعيون بالتقدم العلمي الذي حدث في عصرهم في فروع الفلك والأحياء والطبيعات، ولقد اكتشف نيوتن في ذلك الحين قوانين الجاذبية، كما اكتشفت الدورة الدموية في علم الطب وأصبحت هذه الاكتشافات عاملاً هاماً ومؤكداً أن لكل ظاهرة طبيعية قانونها الطبيعي الذي يحكمها ويتحكم فيها، ومما يذكر أن (كيناي) Quesnay، وهو من أبرز الاقتصاديين في المدرسة الطبيعية، كان طبيباً في البلاط الفرنسي وأنه في صياغته للجدول الاقتصادي، الذي سوف نعرضه فيما بعد قد تأثر جداً بمعلوماته الطبية عن الدورة الدموية.

والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي:



تدريب (1)

عرّف الفيزيوقراطية ثم بين لماذا رفض الفيزيوقراط الميركانتيلية.



أسئلة التقييم الذاتي (1)

ما دور الدولة حسب رأي الفيزيوقراط؟

3. المدرسة الطبيعية Physiocrat School

عزيزي الدارس، اتخذ الفكر الاقتصادي الانتقالي في فرنسا شكلاً يعبر عن طبيعة النظام الاقتصادي الفرنسي حينذاك وخصائصه الرئيسية، فلم تكن التجارة أو الصناعة محور النشاط الاقتصادي والقطاعات الرائدة في عملية التنمية الاقتصادية كما كان الوضع في إنجلترا بل غلب الطابع الزراعي على الاقتصاد الفرنسي. وكانت الزراعة أهم أوجه النشاط الاقتصادي من حيث الإنتاج والعمالة معاً. وإضافة إلى ذلك اعتمد القطاع التجاري الصناعي بالدرجة الأساسية على السوق الداخلية والطلب الصادر عن القطاع الزراعي وخاصة طبقة الإقطاعيين النبلاء. ولكن الزراعة الفرنسية مع أهميتها في الهيكل الاقتصادي كانت متأخرة وترزح تحت قيود كثيرة أضعفت إنتاجيتها إلى درجة كبيرة وجعلتها عاجزة عن تلبية الاحتياجات الأساسية لطبقة الزراع، ناهيك عن توفر فائض يمكن للدولة الاعتماد عليه في تمويل نفقاتها المتزايدة، إضافة إلى أن الضرائب الزراعية كانت تفرض على طبقة الزراع وحدها دون طبقة النبلاء الإقطاعيين، كما أعفيت أراضي الكنيسة الشاسعة من الضرائب. ولقد اعتادت الدولة أن تمنح امتياز جباية الضريبة الزراعية لأفراد معينين مقابل دفع مبلغ محدد مسبقاً تاركة لهؤلاء الأفراد الحرية التامة في تحديد جباية الضرائب من الزراع لحسابهم الخاص. كما أجبر الفلاحون على أداء السخرة Corvée وذلك بالعمل لمدة معينة بلا أجر في الأعمال العامة كشق الطرق والقنوات وصيانتها غالباً لمنفعة أشخاص آخرين. ولقد أدت هذه القيود والقوانين المجحفة إلى إملاق طبقة الزراع وتدهور الإنتاجية الزراعية إلى حد خطير.

ولم تكن التجارة والصناعة أفضل حظاً من الزراعة من حيث كثرة وتعسف القيود المفروضة عليهما، فلقد رزحت الصناعة تحت وطأة نظام الطوائف الحرفية المتمزمت الذي كان امتداداً لنظيره في العهد الإقطاعي الوسيط، رغم أن الدول وليس الإقطاعيين النبلاء أو المدن أصبحت الجهة المرخصة لهذه النقابات الحرفية. إزاء هذه الخلفية المتداية للنظام الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي، ظهرت أفكار الطبيعيين التي استهدفت الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي العام.

ولقد اتسمت المدرسة الطبيعية بالانسجام والتوافق الكبير بين أفكار مروجيها الذين أطلقوا على أنفسهم مبدئياً اسم «الاقتصاديون» ورغم أن هناك عدداً من أعلام الفكر الطبيعي مثل (ميرابو) و(مرسى دي لاريفيير) و(ديبون دي نيمور)، و(بادو) Mirabeau, Mereier, Riviere, Dupont de Numours, Baudea إلا أن كتاباتهم في معظمها لا تعدو أن

تكون ترديداً وصدى لأفكار زعيمهم ومؤسس المدرسة (فرنسا كيناي) 1694-1774 Franceis Quensay وتفسيراً لها. وكان (كيناي) طبيباً مرموقاً في عصره أصبح في عام 1749 الطبيب الخاص للملك (لويس الخامس عشر). ولم يهتم (كيناي) بالاقتصاد إلا بعد أن جاوز الستين من عمره حيث نشر مقالاً بعنوان (القمح) عام 1756 وآخر بعنوان (المزارعون) عام 1757. وأعقب ذلك ظهور مؤلفه المشهور «الجدول الاقتصادي» سنة 1758 والذي يعتبر إنجيل المدرسة.

والجدير بالإشارة أن المدرسة الطبيعية لم يتعد انتشارها حدود فرنسا رغم تأثيرها المهم في أفكار الاقتصاديين اللاحقين من جنسيات مختلفة وخاصة (آدم سميث) ويعزى ذلك إلى أن هذه المدرسة كانت بالدرجة الأساس انعكاساً للظروف الخاصة للنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ساد في فرنسا حينذاك. وما أن قضت الثورة الفرنسية عام 1789 على هذا النظام حتى انحسر الفكر الطبيعي وتلاشى.

ونظراً لاتساق وتجانس أفكار مختلف أعلام الطبيعيين فسوف نكتفي بعرض موجز للمعالم العامة للفكر الطبيعي.

فيما يخص المفاهيم الأساسية للفكر الطبيعي، يمكن اعتبار الأفكار الاقتصادية للطبيعيين مشتقة من نظام أعم وأكثر شمولاً ألا وهو النظام الطبيعي The Natural Order، وبعبارة أخرى تعتمد الأفكار الاقتصادية الطبيعية على نظرة الطبيعيين العامة للعالم، فلقد اعتقد الطبيعيون أن العالم محكوم بقوانين عامة ثابتة لا تتغير، وأن هذه القوانين لا تقتصر على العالم الطبيعي فحسب بل تشمل المجتمع الإنساني أيضاً، وما وظيفة العالم في المجال الطبيعي أو الاجتماعي إلا السعي لاكتشاف هذه القوانين الأزلية حتى يتسنى ضمان التوافق والانسجام بين هذه القوانين والنشاط الإنساني في جميع صوره وأشكاله. وأكد الطبيعيون أن البؤس الاجتماعي واستحواذ الفقر في زمانهم إنما يعود إلى التباين الكبير بين القوانين الوضعية ومقتضيات النظام الطبيعي. واعتقد الطبيعيون أن القوانين الطبيعية بديهية وظاهرة بذاتها وأن الأفراد الواعين لو تركوا أحراراً فسوف يختارون منهجها طوعية ودون قسر لأن ذلك يتفق تماماً مع طبيعتهم الإنسانية ومصالحهم الشخصية. وزعم الطبيعيون فوق ذلك أن النظام الطبيعي يضمن التوافق التام والانسجام الكامل بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع.

وبما أن القوانين الوضعية تستمد شرعيتها من تطابقها مع القوانين الطبيعية وبما أن الأخيرة بديهية وظاهرة بذاتها، لذا فالحاكم الصالح هو من يحكم أقل قدر ممكن تاركاً للأفراد المستنيرين الامتثال لمقتضيات القانون الطبيعي، فغالبا القوانين الوضعية لا

مبرر لها لتطابقها مع القوانين الطبيعية المعروفة بداهة أو لمخالفتها لهذه القوانين. ولقد ترجمت هذه النظرة الفلسفية للعالم في الميدان الاقتصادي إلى تفضيل الزراعة على أوجه النشاط الاقتصادي الأخرى والدعوة إلى الالتزام بمبدأ الحرية الاقتصادية داخليا وخارجيا. وفي هذا السياق رفض الطبيعيون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ودعوا إلى قصره في حدود ضيقة تتمثل في:

1. ضمان الحرية الفردية في التملك والعمل.
 2. التعاقد دون المساس بحرية الآخرين.
 3. العمل على استتباب الأمن والنظام والعدل والدفاع الخارجي.
 4. كما دعوا إلى حرية التجارة الداخلية والخارجية.
- وبهذا يكون الطبيعيون أول من عارض السياسات التجارية التدخلية بشكل شامل ودعوا إلى اتباع سياسة الاقتصاد الحر المرسل.

والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي:



تدريب (2)

لماذا رفض (الطبيعيون) تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية؟



أسئلة التقويم الذاتي (2)

من (فرنسوا كيناي) وما أشهر مؤلفاته؟

4. العوامل التي ساهمت في ظهور الطيبعيين

Factors Behind Physiocracy

1.4 تطرف حياة القصر Court Life

عزيزي المدارس، من العوامل التي أدت إلى ظهور المدرسة الطيبعية في الفكر الاقتصادي كان تطرف وبذخ حياة القصر، خاصة في فترة الملك (لويس) الخامس عشر و(لويس) السادس عشر.

كان الملك يمثل الدولة بكل شموليتها حيث كانت الحريات والحقوق مهضومة ومكبوتة، وبسبب حياة البذخ والإسراف في الإنفاق أصبحت مع الوقت خزينة الدولة فارغة. في ظل هذه الأوضاع أصبح السكان في الأرياف يعملون خدماً وعبيداً عند كبار الإقطاعيين ومالكي الأراضي.

إن حالة القصر التي عاشتها فرنسا في تلك الفترة ارتبطت أيضاً مع الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية.

2.4 تزايد الضرائب Taxation

لما كان الناتج الصافي هو قوام الثروة عند الطيبعيين، وكانت طبقة ملاك الأرض هي التي تتلقى هذا الناتج، فقد ذهب الطيبعيون إلى القول بأن المنطق يوجب أن يقع العبء الضريبي على الناتج المتقدم، وأن تقوم طبقة الملاك وحدها بالنهوض به، وبالتالي فقد نادوا بأن تقتصر الدولة على ضريبة واحدة يقع عبئها على طبقة الملاك دون غيرهم من الطبقات، مع إلغاء كل أنواع الضرائب الأخرى. ويرجع ذلك إلى أن الصناعة في فكر الطيبعيين لم تكن بقادرة على أداء أي نوع من الضرائب. فهي كنشاط، عقيم، تتساوى فيها القيمة المنتجة مع القيمة المستهلكة دون فائض يصلح أن يكون وعاء للضريبة. وفرض أي نوع من الضرائب عليها إما أن يؤدي إلى امتصاص جزء من نشاطها، وفي هذا ما يلحق الضرر في مستوى النشاط الاقتصادي العام، وإما أن ينتقل عبئها إلى طبقة الملاك. ولهذا فإن من الأفضل أن تفرض الضريبة مباشرة على من يقوم بأدائها. ولا تختلف التجارة عن الصناعة في هذا الصدد، بل إنها تزيد عليها في أن دخل التجارة دخل مستتر لا يصلح من الناحية العملية أن يكون وعاء للضريبة.

ومن ناحية أخرى فقد نادى الطيبعيون بعدم جواز فرض أية ضريبة على طبقة الزراع بالنظر إلى أن هؤلاء لا يتمتعون بدخل يجاوز القدر الضروري لسد حاجاتهم والقيام

بنفقات الزراعة، ومن ثم فإن تحميل هذه الطبقة بعبء ضريبي يؤدي إلى المساس بالجزء المخصص لنفقات الزراعة، مما يؤثر في الناتج الصافي، وهو الأمر الذي ينبغي ألا يكون، حيث إن هذا الناتج هو قوام الثروة.

وفي مجال السياسة المالية أيضاً، فقد نصح الطبيعيون بتفادي الدولة للاقتراض حيث أن القروض الحكومية تؤدي إلى إيجاد طبقة من ذوي الدخل الثابتة، أي إلى نمو الطبقات العقيمة في الدولة وبالتالي الإضرار بالزراعة.

وهكذا فإنه حرصاً على وقت الدولة، ومراعاة لواقع الوضع الطبقي المتقدم، خلص الطبيعيون إلى المناداة بفرض ضريبة واحدة وبعدم زيادة الضرائب، وأن تكون هذه الضريبة على الناتج الصافي ويقوم الملاك بأدائها. ولا شك أن منطق هذه الضريبة يركز على تحليلهم الاقتصادي، فضلاً عن ملاءمة وسهولة جبايتها من الناحية العملية، على ألا تتجاوز الضريبة المتقدمة ثلث الناتج الصافي.

3.4 البيئة Environment

لقد اعتبر الطبيعيون الأرض وحدها مصدر الثروة وقد ترتب على هذا الاعتقاد في الفكر الاقتصادي عندهم معانٍ كثيرة من أبرزها أن النشاط الاقتصادي المنتج هو استقلال الموارد الطبيعية في حين عدت نواحي النشاط الاقتصادي الأخرى (صناعة وتجارة وخدمات) أنشطة غير منتجة.

ولقد كانت البيئة في فرنسا في غاية الصعوبة خاصة فيما يتعلق بظروف المزارعين وصغار الفلاحين، وقد كان الفلاحون يعملون في المصانع الصغيرة الموجودة في الأرياف من أجل زيادة دخلهم المحدود، في الفترة التي كان أكثر من 40% من الأراضي يملكها النبلاء ورجال الدين واللوردات الأمر الذي خلق الكثير من المشاكل لصغار الفلاحين المزارعين.

4.4 الرد على سياسات الرأسمالية التجارية

Reaction to Mercantilism

تتلخص أهم التناقضات بين الفكر الطبيعي والفكر الرأسمالي التجاري في البنود الآتية:

1. الزراعة دون التجارة هي أساس الثروة.
2. الحرية دون التقييد هي الإطار الصالح لزيادة تلك الثروة.

3. التجارة الخارجية تحتل مكانة ثانوية في النظام الاقتصادي الطبيعي.
4. ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية دون انخفاضها، هو هدف السياسة الاقتصادية.
5. الصناعة الجديرة بالتشجيع هي التي تستعمل قدراً كبيراً من المواد الأولية لا قدراً كبيراً من العمل.

وهكذا نستطيع أن ننتقل من فكرة إلى فكرة وفي كل منها نجد الطبيعية تقف على طرف النقيض مع التجارة، حيث من المعروف أن التجاريين قد اهتموا وبشكل كبير في التجارة وتطورها، بينما اهتم الطبيعيين بتطوير الزراعة. ولقد شهدت إنجلترا في فترات نمو الفكر الطبيعي ثورة زراعية كان عنوانها التركيز على الزراعة والفلاحة وعلى نطاق واسع حيث ازدادت مساحة الأراضي المستغلة للزراعة، ويبدو أن هذه الثورة قد تركت آثارها على الفكر الاقتصادي عند الفرنسيين خاصة (غوري)، (ميرابو)، و(مونتيسكو).

ومما ساهم في إحداث الثورة في الفكر الطبيعي أن الأعمال الفكرية للمفكرين الإنجليز قد تم ترجمتها إلى اللغة الفرنسية.

وساهم تراجع التجارة خاصة منها الخارجية والتطور الهائل في الزراعة في انحسار الفكر التجاري وزيادة الاهتمام بالزراعة.

5.4 التحول الاجتماعي Social Transformation

عزيزي الدارس، من العوامل التي ساهمت في ظهور وتطور الفكر الطبيعي في فرنسا، التحويلات المجتمعية العامة، خاصة زيادة التركيز على الفكر العقلاني ونمو القوانين وزيادة تأثر حياة الناس بما ينتجه العقل بعيداً عن فوضى الخرافات والتفسيرات الدينية المسيطر عليها من قبل الكنيسة.

كما كان هناك تطور في العلوم الطبيعية والقوانين الوضعية التي تركز على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية من خلال التركيز على تنمية وتطوير الزراعة.

وما يجدر ذكره في هذا الصدد أن الحرية الاقتصادية التي نادى بها الطبيعيون لم تؤد إلى المناداة بالحرية السياسية، إذ طالبوا بإعطاء الملك سلطة مطلقة، وعللوا ذلك بأنهم يتطلعون إلى وجود «الحاكم المستبد المستنير» الذي لا يعارض القوانين الطبيعية ولا يفرض إرادته المطلقة، بل يعترف بهذه القوانين ويلزم الناس جميعاً باحترامها. ولعلنا نذكر هنا أن اعتناق الطبيعيين لفكرة أن الملك هو صاحب السلطان المطلق هو بمثابة امتداد للكرآة التي صاحبت القضاء على الإقطاع، وانطوت على المناداة بأن الاقتصاد لقوة، وأن قوة الملوك هي الدعامة الأساسية لقوة الدولة الناشئة.

والآن عزيزي الدارس - أجب عن الآتي:



تدريب (3)

يمكن تفسير رد الطبيعيين على الرأسماليين التجاريين بعدد من التناقضات، بيّن هذه التناقضات.



أسئلة التقويم الذاتي (3)

من العوامل التي ساهمت في ظهور الطبيعيين تطرف حياة القصر. وضح ذلك.

5. المذهب الطبيعي Physiocracy Doctrines

1.5 النظام الطبيعي Natural order

عزيزي السداس، أأاط الطبعيون نظريتهم الاقتصادية بنظرية فلسفية تفصح عن إيمانهم بنظام طبيعي، ولم تكن تلك الفكرة تحتل مكاناً بارزاً عند (كيناي) ولكنها أصبحت جزءاً جوهرياً من تعاليمهم على يد أصحابه خصوصاً (رفيري) Riviere الذي كتب كتاباً بهذا العنوان. ولعلنا نجد أصول تلك الفكرة في نظريتهم الاقتصادية ذاتها وهي تفترض علاقة محددة بين الطبقات المختلفة ودورة محكمة للثروة شبيهة بدورة الدم في جسم الإنسان.

غير أن مدلول فكرة النظام الطبيعي عند (رفيري) لا تقف عند حد هذه الصيغة الوصفية للنظام الاقتصادي الطبيعي. وهي تتجاوز ذلك إلى الإيمان بوجود قوانين تكفل للإنسان سعادته. غير أن القوانين الوضعية قد تحيد عن مقتضيات النظام الطبيعي، ومن ثم تصبح عقبة في سبيل السعادة الإنسانية، وعلى الباحث الاجتماعي أن يكشف عن تلك القوانين، وأن يوجه أولى الأمر إلى العمل بمقتضاها. وقد انتهى الطبيعيون إلى أن مقومات هذا النظام الطبيعي تنحصر في حق الملكية الفردية والحرية والأمن.

والجدير بالذكر أن هذا الموقف المذهبي لمدرسة الطبيعيين يبلور، في واقع الأمر فكرة "المذهب الحر" الذي وجد تطبيقه العملي في الصورة التقليدية للنظام الرأسمالي في عصر الكلاسيك. ونورد فيما يلي دعائم هذا المذهب الحر:

1. وجود نظام طبيعي تخضع الظواهر الاقتصادية على مقتضاه لقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها.
2. التركيز على شخصية الفرد كوحدة النشاط الاقتصادي واعتبار مصلحته الذاتية الحافز إلى هذا النشاط.
3. حرية الملكية الخاصة للأفراد باعتبارها القوة الدافعة إلى النشاط والعمل المنتج.
4. الحرية الاقتصادية للأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي ومعارضة كل تدخل للدولة في هذا النشاط.

2.5 الناتج الصافي Net Product

لقد ترتب إذن على آراء الطبيعيين بشأن سيادة الطبيعة نتيجة هامة هي أن الأرض هي العنصر الوحيد للإنتاج (المنتج)، وبالتالي فإن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج الذي

يعطي إنتاجاً صافياً، بمعنى أن الثروة التي تنتج من الزراعة تزيد عن الثروة التي تستهلك في عملية الإنتاج الزراعي، أي أن المنتج أكبر من المستخدم.

أما الصناعة فهي لا تعطي إنتاجاً صافياً في رأي الطبيعيين، بمعنى أن قيمة إنتاج العامل من الصناعة تساوي قيمة ما يستهلكه في سبيل هذا الإنتاج، أي أن المنتج يساوي المستخدم، ومن ذلك يتبين معنى اصطلاح المنتج الصافي، فهو عبارة عن الثروة المنتجة مطروحاً منها الثروة المستهلكة في العملية الإنتاجية، فإذا كان الفرق موجباً فإن النشاط الاقتصادي يعتبر منتجاً؛ بمعنى أنه يخلق إنتاجاً صافياً، أما إذا كانت الثروة المنتجة تساوي الثروة المستهلكة في العملية الإنتاجية فإن النشاط يعتبر عقيماً.

وحيث إن الزراعة لا تتم بعنصر الأرض فقط وإنما يجب تعاون العمل مع الأرض أي يجب وجود طبقة المزارعين، فإن الطبيعيين اعتبروا هذه الطبقة الوحيدة التي يمكن وصفها بأنها الطبقة المنتجة. ويتبين من التحليل السابق للنشاط الاقتصادي لدى الطبيعيين أن المنتج والنشاط العقيم يقومان بتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات هي:

1. طبقة المزارعين.

2. طبقة الملاك.

3. طبقة رجال الصناعة والتجارة.

وتعتبر طبقة المزارعين الطبقة الوحيدة المنتجة، بينما كل من طبقة رجال الصناعة والتجارة عقيمة، والسبب في ذلك كما تقدم يرجع إلى أن المزارعين وحدهم الذين يستطيعون تحقيق منتج صافٍ.

وهذا الرأي -عزيزي الدارس، يعتبر تحولاً هاماً في الفكر الاقتصادي إذ أنه يمثل ثورة على آراء الماركساليين الذين يعتبرون طبقة التجار هي الطبقة الوحيدة المنتجة، استناداً إلى أن التبادل التجاري هو النشاط المنتج الوحيد أو الأساسي في اكتساب الدخل القومي.

ويثير تقسيم الطبيعيين المجتمع إلى ثلاث طبقات سؤالاً بشأن طبقة الملاك وذلك لأن هذه الطبقة ليست طبقة منتجة وفي نفس الوقت ليست طبقة عقيمة.

ويحدد الطبيعيون مركز طبقة الملاك - استناداً إلى فلسفة خاصة هي أن الملكية حجر الأساس في النظام الطبيعي، ويجب احترام هذه الملكية والدفاع عنها - ولقد تركز دفاع الطبيعيين عن طبقة الملاك في أمرين:

أولاً: إن الملاك هم الذين يقومون بالإنفاق على الأرض لتحسينها وإعدادها للزراعة، وبناءً على ذلك يجب أن يحصلوا على جزء من المنتج الصافي على شكل ريع.

ثانياً: إذا لم يحم الملاك بإعداد الأرض للزراعة فإن المنتج الصافي سوف يخفى.

3.5 توزيع الثروة Distribution of Wealth

نقل الطبيب (كيناي) إلى الحياة الاقتصادية صورة جريان الدم في الجسم البشري، فكما يرتوي الجسم بالدم الذي يتدفق من القلب ثم يعود إليه، كذلك فإن الحياة الاقتصادية إنما ترتوي بالغلة الصافية التي تدور بين مختلف طبقات المجتمع. الزراع والملاكون يدفعون بإنتاجهم في جسم المجتمع لشراء حاجاتهم من السلع المصنعة والخدمات وغيرها، والطبقات الأخرى تعيد لهؤلاء الزراع ما استلمت منهم مقابل ثمن المواد الغذائية والأولية اللازمة لهم، وهكذا تكتمل الدورة، والزراعة هي القلب.

وقد جاءت نظرية دوران الثروة في "اللوحة الاقتصادية" التي تمثل حركة الغلة ذهباً وإياباً بطرق عديدة بين طبقات المجتمع على شكل أعمدة ومسننات.

وقد اعتبر (ميرابو) Mirabeau هذه اللوحة ثالث الاكتشافات بعد الطباعة والعملة. وقد كانت لوحة (كيناي) فعلاً الصورة الأولى للنماذج الاقتصادية والمحاولة المبدئية لنظرية التوازن الاقتصادي، ولدراسة الاقتصاد الكلي والمحاسبة الاقتصادية الإجمالية، كما أنها أيضاً مسودة لنظرية التيارات (المدخل والمخرج Input-Output) المسماة باسم واضعها (ليونتييف) Leontieff، وقد وصف (ماركس) لوحة (كيناي) بأنها "فكرة عبقرية بين جميع ما طرحه الاقتصاد السياسي حتى ذلك الوقت".

يقسم الفيزيوقراطيون المجتمع إلى ثلاث طبقات وهي:

1. الطبقة المنتجة: تحصل من الأرض على دخل خام (هبة الأرض) ومنه تحصل أولاً على أجورها وثانياً على الغلة الصافية التي تناولها للملاكين العقاريين.

2. طبقة الملاكين: هي طبقة غير منتجة ولكنها تحصل مع ذلك على الغلة الصافية مقابل الدور الأساسي الذي قامت به. وهو وضع الأرض بحالة تمكن الزراع من تنفيذ عملية الإنتاج بفضل "السلف العقارية" والاستصلاحات وغيرها من الخدمات.

وهكذا نرى أن الملكية الفردية تبدو للفيزيوقراطيين دعامة للإنتاج فهي قاعدة للنظام الاجتماعي وهي كحق الحرية الفردية تمد جذورها في "طبيعة الأشياء" لأنها من "النظام الطبيعي".

3. الطبقة العقيمة: وهي تتلقى قسماً من الغلة الصافية وهذا القسم يجب أن يعود إلى الطبقتين السابقتين.

4.5 الجدول الاقتصادي Economic Table

قرر (ميرابو) في أواخر القرن الثامن عشر أن هناك ثلاثة اختراعات أثرت في تقدم الجنس البشري هي الطباعة والنقود والجدول الاقتصادي، الذي ابتدعه (كيناي) عميد مدرسة الفيزيوقراط.

لقد كان (كيناي) طبيباً كما أسلفنا وقد تأثر بمعلوماته الخاصة بالدورة الدموية، وفيها تبين أن الدم ينتقل بين أجزاء الجسم بطريقة معينة منتظمة وأنه لو حدث أي اختلال في هذه الحركة فإن الجسم يتعرض للاضطراب، وتصور (كيناي) أن النظام الاقتصادي يشبه الجسم تماماً وأن السلع تنتقل داخل هذا النظام كما ينتقل الدم داخل الجسم، وبناءً على ذلك حاول أن يقتبس نظام الدورة الدموية ويطبقه على تداول السلع داخل النظام الاقتصادي. وبناءً على هذا التقدير قال (كيناي) إن السلع تنتقل داخل النظام الاقتصادي بطريقة معينة وتتم الدورة السلعية عندما تعود قيمة السلع إلى منتجها وأنه لا يوجد ما يدعو إلى اختلال هذه الدورة تلقائياً، وأن أي اختلال يمكن أن تتعرض له يكون مصدره خارج النظام الاقتصادي.

ويقسّم (كيناي) المجتمع إلى ثلاث طبقات ويفترض أن السلع تدور بين هذه الطبقات الثلاث، ومن الممكن أن نتصور فكرة الدورة السلعية في شكل جدول باستخدام المثال الذي أعطاه، وهو يفترض أن طبقة المزارعين قد أنتجت ما قيمته (5000) فرنك (الفرنك هو العملة الفرنسية) وأنها قد استهلكت في عملية الإنتاج (2000) فرنك، وعلى ذلك فإن المنتج الصافي يساوي (3000) فرنك (وهذا يمثل الدخل القومي) وتستخدم طبقة المزارعين هذا المبلغ في دفع إيجار الأرض إلى طبقة الملاك، وفي شراء سلع مصنعة من طبقة الصناع وعلى ذلك فإن المنتج الصافي يتوزع بين هاتين الطبقتين، وبفرض أن التوزيع كان كالآتي:

2000 فرنك لطبقة الملاك

1000 فرنك لطبقة الصناع

وتستخدم طبقة الملاك الدخل الذي حصلت عليه في شراء سلع زراعية من المزارعين وسلع صناعية من الصناع، وعلى ذلك فإن الدخل (دخل الملاك) يتوزع بين طبقتي المزارعين والصناع، ويفترض أن هذا التوزيع هو (1000) فرنك للصناع وبذلك يعود للمزارعين (1000) فرنك ويصبح دخل طبقة الصناع (2000) فرنك منها (1000) حصلت عليها من المزارعين (1000) من الملاك، ويستخدم الصناع هذا الدخل في شراء

سلع زراعية من طبقة المزارعين، وهكذا يعود إلى هذه الطبقة مبلغ (2000) فرنك، أي أن مجموع ما تسترده طبقة المزارعين هو (3000) فرنك منها (1000) فرنك من طبقة الملاك، (2000) فرنك من الصناع وبذلك تتم الدائرة الاقتصادية.

جدول رقم (1): الجدول الاقتصادي

إلى من	المزارعين فرنك	الملاك فرنك	الصناع فرنك	المجموع فرنك
المزارعين	---	2000	1000	3000
الملاك	1000	---	1000	2000
الصناع	2000	---	---	2000
المجموع	3000	2000	2000	---

ويلاحظ من هذا الجدول أنه يتجاهل دورة السلع داخل الطبقة الواحدة، أي أنه لا يأخذ بالحسبان معاملات المزارعين فيما بينهم، وكذلك أيضا معاملات الصناع مع الصناع. والسبب في ذلك أنه يركز على العلاقات بين الطبقات الرئيسية التي يتكون منها المجتمع. وفيما يلي نوضح الأمور التي أغفل عنها (كيناي) في الجدول الاقتصادي:

1. يتجاهل دوران الناتج والدخل داخل كل طبقة من الطبقات الثلاث.

2. يفترض ثبات الأسعار للمحاصيل الزراعية.

3. يفترض إعادة إنتاج نفس الناتج الصافي من الزراعة عاماً بعد عام.

وهذا الجدول في الواقع من أهم المساهمات التي قدمها الطبيعيون في الفكر الاقتصادي، ويعود ذلك لأن هذا الجدول نجح في إدخال فكرة التداخل بين الأجزاء المختلفة للنظام الاقتصادي، وأن نشاطات أي قطاع تتداخل مع نشاطات القطاعات الأخرى.

وفي هذا الجدول بالذات نجد أن إنفاق أي طبقة من الطبقات هو الذي يحدد دخول الطبقات الأخرى ولكن يعاب على هذا الجدول أنه يقسم النظام إلى طبقات اجتماعية بدلاً من تقسيمه إلى طبقات اقتصادية (اعتبار طبقة المزارعين وطبقة الملاك طبقتين مختلفتين، رغم أننا من الناحية الاقتصادية، نعتبر هاتين الطبقتين داخلتين في قطاع الزراعة).

وقد قام (ليونتييف) فيما بعد (في العصر الحديث) بوضع جدول اقتصادي يبين العلاقات المتداخلة بين نواحي النشاط الصناعي المختلفة، وهو المعروف باسم جدول

(المستخدم / المنتج) (Input/Output) وهذا الجدول يعتبر من الأدوات التحليلية الهامة في الفكر الاقتصادي الحديث، كما أنه في نفس الوقت يعتبر من الأدوات الرئيسة التي تستخدم في عمليات التخطيط. وذلك لأنه يحاول أن يكشف عن أثر التغيرات في نشاط قطاع معين على باقي القطاعات وبالتالي على النظام الاقتصادي ككل.

ويتميز تحليل جدول (المستخدم / المنتج) عن الجدول الاقتصادي الذي وضعه (كيناي) بأنه لم يكتف فقط بعرض العلاقة المتداخلة بين القطاعات المختلفة، وإنما تجاوز ذلك إلى اكتشاف الحل الرياضي للجدول، وبذلك أمكنه اكتشاف ميكانيكية النشاط الاقتصادي.

والآن - عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (4)

علاماً اعتمد الطبيعيون في دفاعهم عن طبقة الملاك؟



أسئلة التقويم الذاتي (4)

ما تقسيمات المجتمع لدى الطبيعيين؟

6. السياسات والتطبيقات العملية

Policies and Practical Implementation

1.6 القيمة القيمة The Value

عزيزي الدارس، تعكس نظرية القيمة التحولات الاقتصادية والاجتماعية في عصر الكتاب، فبعد أن انصبَّ اهتمامهم على التجارة وعلاقة التاجر ورجل المال بدأ اهتمامهم يتحول تدريجياً إلى الإنتاج وعلاقة رأس المال بالعمل، ولذا برزت مشكلة القيمة منظوراً إليها بالدرجة الرئيسة من زاوية الإنتاج لا التبادل. وفي هذا الصدد يرى (بتي) أن العمل والأرض هما عماد القيمة، ولقد ربط (بتي) بين الربح كفاً ونظرية القيمة، فإذا كان الإنتاج الصافي لرجل يعمل في التعدين عشرين أوقية من الفضة بعد طرح كافة نفقاته بما فيها نفقات نقل الفضة إلى السوق، وكان الإنتاج الصافي لمزارع يزرع قمحاً عشرين إردباً بعد طرح كافة نفقاته أيضاً، فإن ثمن الإردب من القمح يجب أن يعادل أوقية من الفضة. ويفرق (بتي) بين «الثمن الحقيقي الجاري» وبين «الثمن السياسي»؛ فارتفاع الأول أو انخفاضه يتوقف على قلة وكثرة الأيدي اللازمة في عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع جاهزة، ولكن مستوى الثاني تحدده قلة المتطفلين في كل حرفة أو بالتعبير الحديث الكفاءة الإنتاجية للعامل. وهذا يشير إلى أن (بتي) جعل العمل أساس القيمة وجوهرها وليس الأرض.

كان التحليل عند الفيزيوقراطيين يتناول بالتفسير حركة التدفقات أو التيارات الاقتصادية الإجمالية في جسم المجتمع نهائياً وإيجاباً من الزراعة وإليها. ولم يكن هناك أي تحليل لمشاكل الأسعار والسوق أو تعرض لمسألة القيمة، أي قيمة الأشياء المادية المنتجة.

ودراسة القيمة لا بد لها أن تؤدي إلى إعادة طرح نفس السؤال: من أين تأتي الثروة؟

يرى المفكرون أن الزراعة ليست النشاط الاقتصادي المنتج الوحيد، وأن الفعاليات الاقتصادية الأخرى ليست فعلاً عقيمة كما يدعي الفيزيوقراطيون، وهي أيضاً منتجة لسلع ذات قيمة. وهكذا فالثروة لا تأتي من الأرض فقط، وإنما هناك عوامل إنتاج أخرى تسهم في خلق الثروة وزيادتها وأهمها العمل. وهذا التفكير الجديد انهار بقسوة على الأفكار الفيزيوقراطية التي سيطرت آنذاك، فبعثت نظرية الإنتاج (الغلة الصافية) ومزق مفهوم تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات، منتجة وعقيمة وطبقة ملاكين عقارين، وسفه الفكرة القائلة بأن الملكية العقارية تستند إلى الحق الإلهي.

وهكذا انطلق المفكرون يعزلون مفهوم النظام الطبيعي عن طابعه الديني والميتافيزيقي (الفيزيوقراطي) ويحاولون جعل الاقتصاد السياسي علماً منسجماً مع الواقع ومع طبيعة الأمور، حيث هناك علاقات مختلفة ومتشابكة تخضع فعلاً لقوانين ذات صفة موضوعية.

وقد جاء دور (آدم سميث) لسبك هذه الأفكار وصقلها ثم تطويرها وإضافة أفكار جديدة عليها في صورة إجمالية للحياة الاقتصادية جعلت الكثيرين من المؤلفين يعدّونه (أبا الاقتصاد السياسي)، وإن كان الكثير من أفكاره كما سنرى قد بدأ من أفكار الآخرين. والواقع يدعونا لدراسة فكر آدم سميث كعروة متينة بين الأفكار الاقتصادية السابقة لتكوين النظام الفكري الكلاسيكي وبين هذا النظام نفسه في صورته المكتملة.

لقد عكف (كانيتون) على دراسة العنصر الأساس الذي يستقطب الأسعار، وهي تدور حوله في تقلباتها صعوداً وهبوطاً. وقد جعل كلفة الإنتاج أساساً للقيمة ساعياً إلى وضع مقياس موضوعي لهذه الكلفة. وذلك على أساس أن كل إنتاج يستخدم عاملين هما الأرض والعمل ولذا يجب:

1. تقدير كمية العمل الذي ساهم في إنتاج السلعة.
 2. تقدير مقدار الأرض التي ساهمت هي الأخرى في إنتاج السلعة.
- لكن المقياس المشترك بالنسبة لـ (كانيتون) يتمثل بالأرض جوهر القيمة الحقيقي. ولذا فإنه يجب إجراء نوعين من التقدير:

أ- تقدير كمية العمل مقياساً بالمقدار اللازم من الأرض لتأمين معيشة الأشخاص الذين ساهموا بالإنتاج.

ب- تحديد المقدار الضروري من الأرض اللازمة لتقديم المواد الأولية التي تدخل في الإنتاج.

ومقدار الأرض اللازم لتقديم المواد الأولية مضافة إلى مقدار الأرض اللازمة لتأمين معيشة العمال يساوي الكلفة الفعلية ويعتبر مقياساً للقيمة.

فإذا انحرفت أسعار السوق عن هذه القيمة هبوطاً أو صعوداً كان هناك زيادة أو نقصان في عرض السلع بالنسبة لطلبها. إلا أن هذه الأسعار تتزّرع دوماً إلى الاستقرار قريباً من كلفة الإنتاج التي هي كما نرى ممثلة بالأرض جوهر القيمة ومقياسها.

2.6 التجارة Commerce

بما أن التجارة تقوم على مبدأ مبادلة السلع والخدمات ذات القيمة المتساوية، لذلك تعتبر التجارة والأعمال بصورة عامة غير إنتاجية عند الطبيعيين فالتجارة الخارجية بمنظورهم لا تستطيع أن تنتج ثروة حقيقية.

إن التجارة هنا تعتبر هامة وضرورية في حال فشل دولة معينة في إنتاج بعض السلع والخدمات التي تسهم في عملية الإنتاج، لذلك نظر بعض المفكرين الطبيعيين من أمثال (مرسال ودي ريفيري) Riviere إلى التجارة على أنها شر لا بد منه.

فالطبيعيون هنا يعتبرون التجارة عبارة عن بيع السلع والخدمات وشراؤها مرة أخرى، وهي نشاط تجاري غير مجز لأن فيه مضیعة للوقت.

كما تبنى الطبيعيون الفكر الاقتصادي الحر (لادم سميث) وأتباعه وقد كان التركيز على سياسة السوق الحر والتبادل الحر للسلع والخدمات كرد فعل ضد سياسات الحماية التي تبناها التجاريون.

وقد أورد الفزيوقراطيون عدة أفكار بخصوص التجارة الخارجية من أهمها:

1. ليس بالضروري المحافظة على ميزان تجاري راجح كما كان يؤكد (المركنتليون) عندما عمدوا إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات. والحجة في هذا إبقاء هذا الميزان راجحا يؤدي إلى تدفق النقد من الدول الأجنبية إلى الداخل فيحدث:

أ- عجز البلد الأجنبي الذي قل نقده عن شراء سلع وطنية جديدة وهذا يؤدي إلى وقف التصدير.

ب- ارتفاع الأسعار في الداخل يؤدي إلى زيادة الاستيراد من الخارج فيخرج النقد من البلد.

2. ليس صحيحاً القول بأن الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة على البضائع الأجنبية تقع على كاهل الأجنبي. كما كان سائدا آنذاك، وحجة الفزيوقراطيين هي أن البلد الأجنبي لا يبيع إلا بنفس الأسعار التي تقبل الدول الأخرى دفعها لنفس البضاعة. فإذا فرضت الدولة رسوما على السلع الواردة من هذا البلد الأجنبي فإن هذه الرسوم ستضاف إلى السعر الحقيقي الذي يتقاضاه الأجنبي. وهكذا فالمتحمل الفعلي للرسوم هو المستورد في الداخل.

3.6 الأجور والسكان Wages and Population

من المعروف أن الطبيعيين لم يؤسسوا نظرية واضحة للأجور وكانت مساهماتهم بهذا الاتجاه ضئيلة جداً، لكن يمكن تجميع بعض الأفكار المشتتة هنا وهناك من أجل بناء وجهة نظر عامة للطبيعيين حول نظرية الأجور، فالأجور تقسم بين المستخدم والعمال الذين كانوا يتقاضون أجوراً زهيدة جداً تجعلهم يحافظون على حد الكفاف.

إن هذه الكمية القليلة من الأجور التي كانت تدفع للعمال مقابل جهدهم وعرقهم كانت تحتوي على نسبة ضئيلة جداً من المدخرات، كانت الأجور الطبيعية في فرنسا تعتمد على الظروف الاقتصادية العامة التي تمر بها البلاد، لم يعمل الطبيعيون بجد لوضع الحد الأدنى للأجور في نفس الوقت الذي لم يقوموا فيه بتطوير نظرية واضحة للسكان، لكن المُمَيِّز في فكرهم في هذا الاتجاه وعلى وجه الخصوص أنهم لم يخافوا كثيراً من الزيادة الكبيرة في أعداد السكان، لأن هذه الزيادة يمكن أن تعمل لزيادة الإنتاج الزراعي وفلاحة الأرض.

وقد أشار الطبيعيون إلى أنه إذا خصصت الأرض في بلد لإنتاج المواد الغذائية وكانت تلك المواد في متناول الزراع والطبقة العاملة، فإن عدد السكان يصل إلى الحد الأقصى الذي يمكن الوصول إليه، أما إذا ذهب الجزء الأكبر من ناتج الأرض للملاك، وكان هؤلاء ينفقون دخلهم على السلع الكمالية المستوردة من الخارج، فإن ذلك يضع قيداً ثقيلاً على قدرة السكان على الزيادة؛ ذلك أن بعض السلع الكمالية الأجنبية تتضمن قدراً كبيراً جداً من العمل الماهر، وقدراً قليلاً من ناتج الأرض، ويترتب على ذلك ارتفاع ثمنها بالقياس إلى ثمن المواد الأولية والحاصلات الزراعية التي تتضمن قدراً قليلاً من العمل الماهر. ويحتمل في هذه الحالة أن يتم التبادل بين الصادرات الزراعية، والواردات المصنّعة بحيث يذهب إنتاج آلاف الأفدنة الوطنية للوفاء بثمان ما ينتجه فدان واحد أجنبي. وهكذا يقتطع جزء كبير من ناتج الأرض ويحول ذلك دون زيادة عدد السكان.

وقد بين (كانتليون) أن الحروب التي تقع بين الحين والآخر تؤدي إلى نقص في عدد السكان، ولكن سرعان ما يعود السكان إلى الزيادة مرة أخرى. وقد ضرب أمثلة من التاريخ لسيطرة بلد على أخرى بقصد إرغامها على دفع الجزية أو بقصد الاستيلاء على أرضها بحيث يتمكن البلد المنتصر من الوفاء بحاجات الأعداد المتزايدة من سكانها. وأشار كذلك إلى أن الاعتبارات الاقتصادية قد تدفع الطبقة العاملة إلى عدم الزواج، أو تأخير سن الزواج مما يحد من عدد السكان.

ولا شك أننا نجد عند (كانتليون) موجزاً يكاد يكون عاملاً كاملاً لنظرية (مالتوس) Maltus في السكان فهو يذكر قيمة السكان الكامنة على الزيادة إلى ما لا نهاية، ويذكر أن عدم كفاية المواد الغذائية هي التي تحول دون حدوث هذه الزيادة، ويشير إلى ما أسماه (مالتوس) فيما بعد بالموانع الإيجابية والوقائية للحد من عدد السكان. غير أن (ستانلي جيفونز) يرجح في مقالته أن (مالتوس) قد تأثر (بجيمس ستوارت). وهو الذي أخذ كل أفكاره في السكان عن (كانتليون). وبهذه الطريقة يكون (كانتليون) قد ساهم في قيام نظرية (مالتوس) في السكان.

4.6 الربح Profit

إن المبادلات التجارية لا تنتج أية ثروة في نظر الفزيوقراطيين لأنها تعني بحسب تعريفها تعادل القيمة المتبادلة. وقد تنتج المبادلات ربحاً؛ إلا أن الربح يختلف كل الاختلاف عن الثروة لأن ما يربحه أحد الطرفين إنما يخسره الطرف الآخر. كما أن التجارة التي تتمثل بشراء السلع لإعادة بيعها بربح تنطوي على إهلاك للثروة لأن التاجر يمتص بالربح جزءاً من هذه الثروة. لهذا ينبذ الفزيوقراطيون هذا النوع من التجارة حتى بين الدول ويدعون لقصر الاستيراد على المنتجات التي لا تستطيع الدولة أن تنتجها بنفسها. أما المبادلة الوحيدة التي تعتبر مجدية ونافعة فهي التي تنتقل المنتجات الزراعية إلى أيدي المستهلكين. لذا فقد طالب الفزيوقراطيون بإطلاق حرية تجارة الحبوب لتوسيع دائرة دوران الثروة مما يؤمن للحبوب سعراً جيداً، أي سعراً مرتفعاً يعود بالخير على الشعب ويشكل حافزاً لتنمية الزراعة مصدر الثروة.

5.6 دور الدولة Role of the State

اعتقد (روبرت جاك تيرجو 1727-1781) Turgot، أن اهتمام الدولة بالأمر الاقتصادي يرجع إلى عاملين:

1. ضرورة توفير الجو الملائم للنشاط الاقتصادي بحيث لا يستطيع أي فرد أن يلحق ضرراً مهماً بالآخرين لا يمكن الاحتراس منه.
2. الرغبة في زيادة حجم ثروة المجتمع إلى أقصى حد ممكن.

ولتوفير العامل الأول على الدولة أن تضمن الحرية الطبيعية للمشتري من أجل أن يشتري ما يريد وللبيع في بيع ما يرغب، ويعتقد (تيرجو) أن المنافسة بين البائعين والمشتريين خير ضمان ضد أي نوع من الاستغلال. فالمنافسة تضمن للبائع سعراً يحفز

على الإنتاج وتوفر في الوقت نفسه للمشتري البضائع بأدنى سعر ممكن. فليس على الدولة إلا صيانة المنافسة ودعمها. فليس هناك بوجود المنافسة مبرر لإحجام الدولة لنفسها في حماية الفرد من أي استغلال يمكن أن يتعرض له. ولا يخفى أن تشريع القوانين العديدة الحائلة دون أي لون من الاستغلال مهمة عسيرة جداً. أضف إلى ذلك أن تطبيق مثل هذه التشريعات غالباً ما يؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي إذ يشبه في تأثيره ضربة ثقيلة مفروضة على هذا النشاط من أجل حماية بعض الكسالى والالتكاليين الذين لا يسعون لحماية أنفسهم من الغش.

أما العامل الثاني فيقود إلى النتيجة نفسها- ضرورة توفير أكبر قسط من الحرية للأفراد في إطار المنافسة. فزيادة ثراء الدولة يقتضي استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة استخداماً أمثل أي محققاً لأقصى إيراد (ربح) ممكن. ولكن من البديهي أن الفرد بحكم مصالحته وخبرته والمعلومات الدقيقة المتوفرة لديه أفضل من يقوم بهذه المهمة. وعليه- عزيزي الدارس- فالمصلحة الاقتصادية، العامة تتحقق بصورة أفضل إن تركنا للأفراد الحرية في السعي وراء مصالحهم الشخصية. فالدولة غير مهيةة بطبيعتها للقيام بالمهمة الاقتصادية، ولذلك فهي «دائماً مخطئة وبالضرورة موجهة بنظرية غامضة وغير مؤكدة».

ويتضح مما تقدم أن (تيرجو) يستند في دفاعه عن مبدأ الحرية الاقتصادية لا على كونه جزءاً من النظام الطبيعي كما زعم الطبيعيون، بل لأن كل فرد أعرف من سواه بمصلحته الشخصية وأكفأ في تحقيقها، وبهذا أقام (تيرجو) مبدأ الحرية الاقتصادية على أساس واقعي تجريبي وليس على فكرة ميتافيزيقية.

ومع ذلك فإن الطبيعيين لم ينادوا بعدم تدخل الدولة على الإطلاق، بل كان من رأيهم أن يسمحوا بهذا التدخل في مجالات معينة ورسموا وظائف الدولة على وجه التحديد كما يلي:

1. حفظ الأمن الداخلي والخارجي.
2. حماية الملكية الخاصة باعتبارها النظام الطبيعي.
3. تحقيق العدالة بين المواطنين من خلال التزامهم بتنفيذ ما يرتبطون به من عقود وما تحكم به القوانين الوضعية.
4. النهوض بالمشروعات العامة الهادفة إلى حسن استغلال الملكية الزراعية (مثل شق الترع وتعبيد الطرق وإقامة الجسور وغيرها) وهو ما ينسجم مع اتجاه الطبيعيين إلى التركيز على الزراعة باعتبار أن الإنتاج الزراعي أساس ثروة الأمة.

5. النهوض بالتعليم بما أن أهل العلم والمعرفة هم خير ضمان لحماية النظام الطبيعي. ومن هنا يمكن القول بأن المهام التي تقوم بها أجهزة الدولة (الجيش والشرطة والقضاء وغيرها من أجهزة الأداء الحكومية العاملة في حقل التعليم وإقامة البنية الأساسية) هي التي تشكل الوظائف الرئيسية للدولة الحديثة عند الطبيعيين.

6.6 الضرائب Taxes

كانت الطبقة الفقيرة وخاصة طبقة الزراع دون طبقة النبلاء الإقطاعيين ورجال الدين تزرع تحت وطأة ضرائب متعددة، ونظراً لتشعب هذه الضرائب وتعددتها استنفدت جبايتها جزءاً كبيراً من حصيلتها، أضاف إلى ذلك أن مصلحة الضرائب لم تتسم بالكفاءة والنزاهة وهذا ما أدى إلى عجز الحصيلة الصافية للضريبة عن تغطية نفقات الدولة المتزايدة باستمرار مما اضطر الدولة مراراً إلى الاقتراض من طبقة الممولين والتجار.

ولقد انتقد الطبيعيون سياسة الاقتراض الحكومي بشدة لاعتقادهم أنها تضر بالزراعة وبالتالي بالاقتصاد القومي عامة، وذلك بإيجاد طبقة ذات دخل ثابت أي بزيادة الطبقة العقيمة في المجتمع على حساب الطبقة المنتجة، ورأى الطبيعيون أن إرساء السياسة المالية على أسس متينة يتطلب انتهاز عدد من الخطوات منها:

1- الإصلاح الضريبي الشامل.

2- تخفيض النفقات الحكومية وخاصة النفقات الترفية.

3- زيادة إنتاجية القطاع الزراعي.

وفي مجال الإصلاح الضريبي دعا الطبيعيون إلى إلغاء كافة الضرائب المفروضة على الطبقات المختلفة والتعويض عنها بضريبة واحدة على الناتج الصافي فقط، يخضع لها الجميع بلا استثناء سواء أكانوا عامة أم نبلاء أم رجال دين. والجدير بالذكر أن الاقتراح الطبيعي هذا وإن كان يقلص وعاء الضريبة إلا أنه يوسع قاعدتها. ولقد اعتقد الطبيعيون أن تكلفة جباية هذه الضريبة الوحيدة محدودة وأن الضريبة إن فرضت في حدود ثلث الناتج الصافي ستكون كافية لتحقيق التوازن المالي للدولة. وغني عن البيان أن فكرة الضريبة الوحيدة لاقت معارضة من طبقة النبلاء ورجال الدين، ليس لعبئها المالي عليهم فحسب بل لأنها تقوض الأساس الطبقي للمعاملة المتميزة التي كانوا يتمتعون بها.

ولا يخفى أن الضريبة الوحيدة نتيجة منطقية للتحليل الطبيعي لمفهوم الثروة ودورها. فالنشاط الزراعي هو النشاط الاقتصادي المثمر الوحيد والنتائج الصافي هو قوام الثروة وجوهرها. وعليه فإن الضريبة يجب أن يقع عبثها على طبقة ملاك الأراضي في النهاية حتى وإن فرضت مبدئياً على طبقات أخرى. وأن فرض الضريبة مباشرة على النتائج الصافي يحدد من نفقة جبايتها وبالتالي من تأثيرها الضار على النشاط الاقتصادي العام. فلا الصناعة ولا التجارة تنتج قيمة صافية ولذا فلا يمكن لأي منهما أن تكون وعاء للضريبة، وفوق ذلك فالدخل التجاري دخل مستقر لا يصلح عملياً أن يكون مصدراً للضريبة، ويبدو أن الطبيعيين أدركوا ولو بشكل مبدئي إمكانية نقل عبء الضريبة إلى الأمام أو إلى الوراء - هذه الإمكانية التي تعتمد على درجة المرونة النسبية لمنحنى العرض والطلب في التحليل الاقتصادي الحديث.

ومن البديهي أن تلاقي السياسة الضريبية للطبيعيين قبولاً واستحساناً لدى رجال الصناعة والأعمال. وهنا أيضاً نرى أن الفكر الطبيعي وإن استهدف فوق كل شيء الإصلاح الزراعي وتطوير الزراعة إلا أن سياسات الطبيعيين عموماً خدمت بشكل لم يقصده مروجوها النمو، والتقدم الصناعي في فرنسا.

7.6 الملكية الخاصة Private Property

تشمل الملكية عند (ريفري) Riviere الملكية الشخصية وتنصرف إلى حق الفرد في أن يختار مهنة تتلاءم مع ممتلكاته الشخصية دون قصر أو توجيه من سلطة عليا. وهي كذلك تشمل الملكية المنقولة وتنصرف إلى حق الفرد في أن تؤل إليه ثمار عمله. وتشمل أخيراً الملكية العقارية وهي نتيجة طبيعية للحقين السابقين، وتنصرف إلى حق الفرد في أن يستثمر نتيجة جهوده في ملكية عقارية.

والحرية كذلك معنى خاص عند الطبيعيين، فهي لا تعارض مع إيمانهم بالملكية المستبدة المطلقة. وقد نادى الطبيعيون بوجوب إزالة القيود التي تفرضها الدولة على أوجه النشاط الاقتصادي. وأشاروا إلى وجود نوع من الانسجام بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة. فإذا ترك الفرد حراً دون توجيه فإنه لا بُدَّ أن يصل إلى إتباع هذا النظام الطبيعي والعمل بمقتضاه. ومن المعروف أن الطبيعيين دافعوا عن مصالح اللوردات والإقطاعيين ومالكي الأراضي، ولقد وضع الطبيعيون العديد من النقاط والأسباب ووجهات النظر من أجل تبرير الملكية الخاصة:

1. فلاحه الأرض لفترات طويلة تؤدي إلى استنزافها بشكل كبير من قبل الفلاحين ومستخدمي الأراضي. لذلك إذا تم تملك هذه الأرض فيمكن حمايتها من قبل الضغط الزراعي الواقع عليها، وكذلك تجنبها البناء.
 2. الفائدة والمنفعة الاجتماعية والاقتصادية للأرض، فالطبيعيون يعتقدون أن مستخدمي الأراضي والفلاحين إذا ما قاموا بدفع مبلغ من المال لمالكي الأراضي فإن هذا يساهم في زيادة الإنتاج وزيادة الثروة.
 3. تملك الأرض عند الناس كان يعتبر رمزاً للمكانة الاجتماعية العالية، وكذلك من أجل الحفاظ على الحد الأدنى من الكفاف للبعض الآخر.
 4. في نفس الوقت الذي دافع فيه الطبيعيون عن الملكية الخاصة وامتلاك اللوردات للأراضي، فرضوا عليهم واجبات والتزامات معينة مثل تحسين نوعية الأراضي، وضرورة استصلاح أراضٍ جديدة من أجل الزراعة ودفع الضرائب المفروضة على الأراضي لصالح الدولة وحماية حقوق ومصالح الفلاحين والمزارعين.
- وتشمل الطبقة المالكة الأفراد الذين يملكون الأرض الزراعية والذين كان ينظر الطبيعيون إليهم على أنهم أساس النظام الطبيعي، لأن عمل هؤلاء خلال أحقاب طويلة من الزمن هو الذي جعل الأرض صالحة للاستغلال الزراعي، الأمر الذي يدعو بالضرورة إلى احترام حقوقهم على ما يملكون من أرض زراعية.
- والآن - عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (5)

قارن بين علاقة تخصيص الأرض لإنتاج المواد الغذائية وأثرها على زيادة السكان عند الطبيعيين.



أسئلة التقويم الذاتي (5)

- 1- إن المبادلات التجارية لا تنتج أية ثروة لدى الطبيعيين، علّل ذلك.
- 2- أذكر الخطوات التي يجب على أساسها إرساء السياسة المالية لدى الطبيعيين.

7. الانتقادات الموجهة للطبيعيين Criticism of Physiocracy

واجه الفكر الطبيعي عدداً من الانتقادات يمكن إجمالها - عزيزي الدارس - على الشكل

الآتي:

1. خطأ فكر الطبيعيين حول مفهوم الإنتاج: إن درجة الخطأ في فكر الطبيعيين حول مفهوم الإنتاج أنهم اعتبروا السمة الوحيدة للإنتاج ذات طابع مادي فحسب، لأن العمل «المنتج» في رأيهم، هو الذي يخلق مادة جديدة كما هو الحال بالنسبة للعمل الزراعي، أما أي عمل آخر لا يخلق مادة جديدة فهو عمل «غير منتج». ولكن لا يمكن التسليم مع الطبيعيين بأن العمل الإنتاجي الوحيد هو الزراعة، بل إن الإنتاج - كما يتناول الفكر الحديث - ليس هو إيجاداً لمادة جديدة، بل هو إيجاداً لمنفعة جديدة أو زيادة المنفعة، باعتبار أن منفعة أية سلعة هي قدرتها على إشباع حاجة إنسانية معينة، وتبعاً لهذا التعريف للإنتاج في الفكر الحديث، فإن كلاً من الصناعة والتجارة تنطوي على القيام بأعمال «منتجة»، شأنها شأن الزراعة سواء بسواء، ترتباً على أن كلاً منها يحقق إيجاداً - أو زيادة - منافع السلع التي تشبع الحاجات الإنسانية المتعددة. وينطبق نفس الوضع على «خدمات» أصحاب المهن الحرة لأنها تشبع هي الأخرى بعضاً من الحاجات الإنسانية التي لا غنى عنها، وإن كانت تتخذ طابع السلع «اللامادية».

2. خطأ فكر الطبيعيين حول الضريبة الموحدة: ومن الطبيعي أن خطأ فكر الطبيعيين حول مفهوم الإنتاج قد أوقعهم في خطأ المناداة بفكرة «الضريبة الموحدة»، تأسيساً على أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الوحيد الذي يخلق مادة جديدة تمثل ناتجاً صافياً ينبغي إخضاعه وحده للضريبة، ولكن واقع الحياة الاقتصادية، كما هو مشاهد عملياً، ينبئ عن أن كلاً من الصناعة والتجارة تحقق هي الأخرى ناتجاً صافياً يمكن إخضاعه أيضاً للضريبة. يضاف إلى ذلك أن الدول عموماً في حاجة إلى تدبير قدر متزايد من الموارد المالية بما يكفي لتغطية النفقات العامة التي تتجه نحو الزيادة بسبب التوسع المطرد في الخدمات العامة، مما لا يمكن أن تنهض به ضريبة وحيدة على الناتج الصافي من الزراعة، الأمر الذي يقتضي بالضرورة تعدد مصادر الإيرادات العامة، وفوق كل ذلك، فإنه يتنافى مع مبدأ العدالة في توزيع العبء الضريبي أن ينفرد النشاط الزراعي بالخضوع لهذه الضريبة الموحدة دون سائر الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

3. خطأ تركيز الجهد الإنمائي على الزراعة: أدى الاهتمام البالغ بالزراعة، من جانب الطبيعيين، إلى ترجمة ذلك عملياً بتركيز الجهد الإنمائي على النشاط الزراعي، وما كان ينطوي على ذلك من إهمال الصناعة في فرنسا إبان عصر الطبيعيين، إذ انتشرت الدعوة هناك - تحت تأثير فكر الطبيعيين - إلى العودة إلى أحضان الطبيعة وإلى الحياة الزراعية، وبطبيعة الحال، فإن هذا الاتجاه التنموي لم يكن هو الاتجاه السليم في مسيرة الاقتصاد الفرنسي إبان عصر الطبيعيين، حيث جر في أذياله خطورة حرمان فرنسا من المضي قدماً على طريق التقدم الصناعي، وبالتالي من المزايا العديدة التي كان من الممكن أن تتمتع بها، لو أنها دفعت عجلة التصنيع جنباً إلى جنب مع التنمية الزراعية في إطار توازني للنمو الاقتصادي.

4. خطأ إخضاع الاقتصاد السياسي للقوانين الطبيعية: أخيراً من المسلم به أن الظواهر الاقتصادية تتغير وتتطور على مدار الزمن، وتبعاً لذلك تتغير القوانين التي تحكم هذه الظواهر، فالقوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية في مجتمع إقطاعي مثلاً غير تلك التي تحكم مجتمعاً صناعياً، ومن ثم إذا سلمنا بأن الظواهر الاقتصادية متغيرة، وبالتالي أن القوانين التي تحكم هذه الظواهر متغيرة عبر الزمن يتكشف على الفور وجه الخطأ الذي أنزلق إليه الطبيعيون عندما أخضعوا الاقتصاد السياسي للقوانين الطبيعية التي تتصف - من بين صفات أخرى - بأنها غير قابلة للتغير. والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي:



تدريب (6)

من الانتقادات التي وجهت للطبيعيين خطأ فكرتهم حول الضريبة الموحدة. وضح ذلك.



أسئلة التقويم الذاتي (6)

من الأخطاء التي وقع بها الطبيعيون إخضاع الاقتصاد السياسي للقوانين الطبيعية. وضح ذلك.

8. تقويم الفكر الاقتصادي الطبيعي

Evaluation of Physiocracy

عزيزي الدارس، كان للطبعيين الفضل في استخدام أسلوب النموذج في التحليل الاقتصادي ولذا يمكن اعتبارهم بحق مؤسسي علم الاقتصاد الحديث. فالجدول الاقتصادي يعطي صورة مبسطة عن الظواهر الاقتصادية المتعددة بوصفها ظواهر مترابطة عضوياً وتشكل نظاماً متناسقاً وقائماً على أسس ثابتة. وتوضح هذه الصورة بالذات نظرية الإنتاج والتدفق الدائري للسلع والنقود ونظرية التوزيع. ويفترض الجدول الاقتصادي أن الإنتاج يقوم على أساس دورات سنوية متتابعة يستهلك إنتاج كل سنة إما في السنة نفسها أو يصبح مدخلات Inputs لإنتاج العام اللاحق. وجعل الطبعيين الزراعة النشاط المحوري للاقتصاد والقطاع الوحيد الذي ينتج ناتجاً صافياً.

ولقد تميزت هذه الصورة المبسطة بالخصائص المتداخلة والهامة الآتية:

1. النظرة الاقتصادية الكلية الشاملة Macroeconomic View.
2. توكيد الترابط القطاعي والاعتماد المتقابل بين النشاطات الاقتصادية المختلفة Sectoral Interdependence.
3. توكيد التوازن العام General Equilibrium.

وجعل الطبعيين هذا النموذج أساساً لسياساتهم الاقتصادية وبرنامجهن الإصلاحية وبذلك كانوا أول من أرسى السياسة الاقتصادية على أساس نظري واضح وصريح.

ولقد سمحت هذه النظرة المبسطة والأصيلة إلى الظواهر الاقتصادية بمعالجة مسائل اقتصادية على جانب عظيم من الأهمية، خاصة مشكلة تعظيم الناتج الصافي ومشكلة الاكتناز والأزمات، وبذلك دفعت علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي خطوة كبيرة إلى الأمام. فالتحليل الاقتصادي الحديث يبحث في مجمله في الأوضاع والشروط التي يلزم توفيرها وذلك للوصول إلى أقصى حد ممكن لكميات معينة ضمن حدود أو معطيات مسبقة، وحيث إن الطبعيين ربطوا بين حجم الناتج الصافي ودرجة الرفاهية الاقتصادية، فإن اهتمامهم انصب على تعظيم الناتج الصافي والشروط اللازمة لذلك كوسيلة للوصول إلى أقصى حد من الرفاه الاقتصادي. ومن هنا يمكن القول إن علم الاقتصاد مدين إلى الطبعيين لصياغتهم لفكرة الحد الأقصى باعتبارها المشكلة الاقتصادية الرئيسية، وفي ذلك يقول الأستاذ (شومبتر) Schumpeter: «إن تتبع الجدول الاقتصادي للإنفاق والإنتاج في الجسم الاقتصادي سلط الأضواء على أهمية التدفقات النقدية ودورها في

ضمان التناسب القطاعي وتحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية. وعليه فالاحتناز لا بد وأن يخل بالتدقق النقدي بين الطبقات العقيمة مما يؤدي إلى انتفاء التوازن ومن ثم إلى الأزمات الاقتصادية (كاظم، محسن، 1989، ص 89-90).

وأخيراً فلقد استتبّق الطبيعيون الفكر الكلاسيكي في عدد من أجزائه المهمة كالدفاع عن حرية التجارة ورفع لواء الاقتصاد المرسل والتمييز بين العمل المثمر وغير المثمر أو العقيم.

ويمكن اعتبار الطبيعية حركة استهدفت الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في فرنسا؛ فلقد جعل الطبيعيون الزراعة محور النشاط الاقتصادي، ودعوا إلى برنامج متكامل للإصلاح الزراعي تضمن سياسات متعددة منها تحرير الزراعة من القيود والعقبات التي أضعفت إنتاجها، وإعادة تنظيم القطاع الزراعي على أسس رأسمالية، وتوجيه رؤوس الأموال إلى النشاط الزراعي وتشجيع الطلب على الحاصلات الزراعية. ولا يسعنا إنكار الجانب التقدمي والإصلاحي للفكر الطبيعي. بيد أن الطبيعيين رأوا أن الطريق الصحيح لإحداث التغييرات المطلوبة في الاقتصاد يجب أن يتخذ شكل إصلاح شامل يأتي من فوق وليس الأسلوب الثوري من تحت. وربما يعود رأيهم هذا إلى إيمانهم بوجود توافق وانسجام بين مختلف المصالح الطبقية. ونظراً لهذه الرؤية المثالية والمجافية للواقع لم ير أغلب الإصلاحات الطبيعية النور ولم يكن لها تأثير يذكر في تغيير الاقتصاد الفرنسي قبل الثورة الفرنسية عام 1789.

والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي:



تدريب (7)

يمكن اعتبار الطبيعية حركة استهدفت الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في فرنسا، علّل ذلك.



أسئلة التقويم الذاتي (7)

كان للطبيعيين الفضل في استخدام أسلوب النموذج في التحليل الاقتصادي، وضح ذلك.

الفيزيوقراط Physiocrates هم مجموعة صغيرة من الاقتصاديين ظهرت في فرنسا في أواخر القرن السابع عشر، واستمر فكرها ظاهراً في الحياة العلمية خلال القرن الثامن عشر، وقد أطلق هؤلاء الاقتصاديون على أنفسهم الفيزيوقراط لفترة من الزمن ثم عدلوا عن هذه التسمية وتسموا «بالاقتصاديين» ثم عادوا مرة أخرى إلى التسمية الأولى التي ظلوا يعرفون بها بعد ذلك في الفكر الاقتصادي.

وقد كانوا أول من يرفض الفلسفة الميركانتيلية تماماً بناءً على اقتناع فكري وكره فعل لما حدث في فرنسا من جراء تطبيقها، والفيزيوقراط في هذا الرض للميركانتيلية يتفقون تماماً مع بعض الرواد العظام الأوائل مثل (وليم بيتي) و(كانتينيون) وقد نجحوا في استبعاد الاعتقاد القائل بأن الثروة تتعلق بالتجارة والمعادن النفيسة.

ووفقاً لهذه الفلسفة يجب أن تتخلى الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي، ويفسر الفيزيوقراط العيوب الملحوظة في التنظيمات الاقتصادية بالجهل بالقوانين الطبيعية وبتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وتأثر الطبيعيون بالتقدم العلمي الذي حدث في عصرهم في فروع الفلك والأحياء والطبيعات، وقد اكتشف نيوتن في ذلك الحين قوانين الجاذبية، كما اكتشفت الدورة الدموية في علم الطب، وأصبحت هذه الاكتشافات عاملاً هاماً ومؤكداً أن لكل ظاهرة طبيعية قانونها الطبيعي الذي يحكمها ويتحكم فيها، ومما يذكر أن (كيناي) Quesnay وهو من أبرز الاقتصاديين في المدرسة الطبيعية كان طبيباً في البلاط الفرنسي وأنه في صياغته للجدول الاقتصادي قد تأثر بمعلوماته الطبية عن الدورة الدموية. اتخذ الفكر الاقتصادي الانتقالي في فرنسا شكلاً يعبر عن طبيعة النظام الاقتصادي الفرنسي حينذاك وخصائصه الرئيسية، فلم تكن التجارة أو الصناعة محور النشاط الاقتصادي والقطاعات الرائدة في عملية التنمية الاقتصادية كما كان الوضع في إنجلترا، بل غلب الطابع الزراعي على الاقتصاد الفرنسي. وكانت الزراعة أهم أوجه النشاط الاقتصادي من حيث الإنتاج والعمالة معاً. وإضافة إلى ذلك اعتمد القطاع التجاري الصناعي بالدرجة الأساسية على السوق الداخلية والطلب الصادر عن القطاع الزراعي وخاصة طبقة الإقطاعيين النبلاء.

وفي مجال السياسة المالية أيضاً، فقد نصح الطبيعيون الدولة بتفادي الاقتراض لأن القروض الحكومية تؤدي إلى إيجاد طبقة من ذوي الدخول الثابتة، أي إلى نمو الطبقات العقيمة في الدولة وبالتالي الإضرار بالزراعة.

انتهى الطبيعيون إلى أن مقومات هذا النظام الطبيعي تنحصر في حق الملكية الفردية والحرية والأمن. ويفرق (بتي) بين «الثمن الحقيقي الجاري» وبين «الثمن السياسي» فارتفاع الأول أو انخفاضه يتوقف على قلة وكثرة الأيدي اللازمة في عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع جاهزة، ولكن مستوى الثاني تحدده قلة المتطلّفين في كل حرفة أو بالتعبير الحديث الكفاءة الإنتاجية للعامل. وهذا يشير إلى أن بتي جعل العمل لا الأرض أساس القيمة وجوهرها.

وبالرغم من المزايا التي تمتع بها فكر المدرسة الطبيعية إلا أنها واجهت عدداً من الانتقادات الواضحة والخاصة بمفهوم الإنتاج والضريبة الموحدة والتركيز على الزراعة. وكان للطبيعيين الفضل في استخدام أسلوب النموذج في التحليل الاقتصادي ولذا يمكن اعتبارهم بحق مؤسسي علم الاقتصاد الحديث، فالجدول الاقتصادي يعطي صورة مبسطة عن الظواهر الاقتصادية المتعمدة بوصفها ظواهر مترابطة عضويًا وتشكل نظاماً متناسقاً وقائماً على أسس ثابتة. وتوضح هذه الصورة بالذات نظرية الإنتاج والتدفق الدائري للسلع والنقود ونظرية التوزيع.

10. لمحة مسبقة عن الوحدة الخامسة

سنقدم لك، عزيزي الدارس، ومن خلال الوحدة الدراسية «الخامسة» المدرسة الكلاسيكية التي تم تقسيمها إلى خمسة أقسام رئيسية، وتدور حول أعلام المدرسة الكلاسيكية أمثال (آدم سميث) و(ديفيد ريكاردو) و(مالتوس) و(ميل)، حيث نتعرف إلى نظرياتهم في كل من تقسيم العمل والقيمة والتوزيع والأجور والأرباح ورأس المال والفائدة والنقود والذهب ونظرية التنمية الاقتصادية وقوانين التوزيع. ومن ثم نحاول أن نُقيّم المدرسة الكلاسيكية من حيث تراكم رأس المال والتقدم الإنتاجي والنمو الاقتصادي ومن ثم اتساع السوق والمناخ الاقتصادي والاجتماعي الملائم للنمو.

تدريب (1)

الفيزيوقراط Physocrates هم مجموعة صغيرة من الاقتصاديين ظهرت في فرنسا في أواخر القرن السابع عشر واستمر فكرها ظاهراً في الحياة العلمية خلال القرن الثامن عشر، وقد أطلق هؤلاء الاقتصاديون على أنفسهم الفيزيوقراط فترة من الزمن ثم عدلوا عن هذه التسمية وتسموا « بالاقتصاديين » ثم عادوا مرة أخرى إلى التسمية الأولى التي ظلوا يعرفون بها بعد ذلك في الفكر الاقتصادي.

وقد كانوا أول من يرفض الفلسفة الميركانتيلية تماماً بناء على اقتناع فكري وكره فعل لما حدث في فرنسا من جراء تطبيقها، والفيزيوقراط في هذا الرفض (للمركنتالية) يتفقون تماماً مع بعض الرواد العظام الأوائل مثل (وليم بيتي) و(كانتليون) وقد نجحوا في استبعاد الاعتقاد القائل بأن الثروة تتعلق بالتجارة والمعادن النفيسة.

تدريب (2)

رفض الطبيعيون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ودعوا إلى قصره في حدود ضيقة تتمثل في ضمان الحرية الفردية في التملك والعمل والتعاقد دون المساس بحرية الآخرين وفي العمل على استتباب الأمن والنظام والعدل والدفاع الخارجي. كما دعوا إلى حرية التجارة الداخلية والخارجية، وبهذا يكون الطبيعيون أول من عارض السياسات التجارية التدخلية بشكل شامل وتام ودعوا إلى إتباع سياسة الاقتصاد الحر المرسل.

تدريب (3)

من الواضح أن الطبيعيين ابتدعوا فلسفة اقتصادية تناقض التجارة في كل شيء، وفيما يلي أهم هذه المتناقضات:

1. الزراعة دون التجارة هي أساس الثروة.
2. الحرية دون التقيد هي الإطار الصالح لزيادة تلك الثروة.
3. التجارة الخارجية تحتل مكانة ثانوية في النظام الاقتصادي الطبيعي.
4. ارتفاع أسعار المواد الغذائية دون انخفاضها، هو هدف السياسة الاقتصادية.
5. الصناعة الجديرة بالتشجيع هي التي تستعمل قدراً كبيراً من المواد الأولية لا قدراً كبيراً من العمل.

تدريب (4)

لقد تركّز دفاع الطبيعيين عن طبقة الملاك في نقطتين:

1. يجب أن يحصلوا على جزء من المنتج الصافي في شكل ريع.
2. إذا لم يقيم الملاك بإعداد الأرض للزراعة فإن المنتج الصافي سوف يختفي.

تدريب (5)

لقد أشار الطبيعيون إلى أنه إذا خصصت الأرض في بلد لإنتاج المواد الغذائية وكانت تلك المواد في متناول الزراع والطبقة العاملة، فإن عدد السكان يصل إلى الحد الأقصى الذي يمكن الوصول إليه، أما إذا ذهب الجزء الأكبر من ناتج الأرض للملاك وكان هؤلاء ينفقون دخلهم على السلع الكمالية المستوردة من الخارج، فإن ذلك يضع قيداً ثقيلاً على قدرة السكان على الزيادة. ذلك أن بعض السلع الكمالية الأجنبية تتضمن قدراً كبيراً جداً من العمل الماهر. وقدراً قليلاً من ناتج الأرض، ويترتب على ذلك ارتفاع ثمنها بالقياس إلى ثمن المواد الأولية والحاصلات الزراعية التي تتضمن قدراً قليلاً من العمل الماهر. ويحتمل في هذه الحالة أن يتم التبادل بين الصادرات الزراعية، والواردات المصنّعة بحيث ينهب إنتاج آلاف الأقدنة الوطنية للوفاء بثمن ما ينتجه فدان واحد أجنبي. وهكذا يقتطع جزء كبير من ناتج الأرض ويحول ذلك دون زيادة عدد السكان.

هذه الحقيقة تفسر في نفس الوقت كيف استطاعت هولندا وإنجلترا أن تتحمل عدداً من السكان على مستوى مرتفع من المعيشة لا يتناسب مع موارد هذه البلاد من الأرض الزراعية. ذلك أنها تقوم بتصدير السلع الصناعية وتستورد في مقابلها سلعاً زراعية. وكان هذه البلاد قد أضافت إلى مواردها الزراعية موارد جديدةً مكنتها من احتمال هذا العدد الكبير من السكان.

تدريب (6)

من الطبيعي أن خطأ فكر الطبيعيين حول مفهوم الإنتاج قد أوقعهم في خطأ المناداة بفكرة «الضريبة الموحدة»، تأسيساً على أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الوحيد الذي يخلق مادة جديدة تمثل ناتجاً صافياً ينبغي إخضاعه وحده للضريبة، ولكن واقع الحياة الاقتصادية، كما هو مشاهد عملياً، ينبئ عن أن كلا من الصناعة والتجارة تحقق هي الأخرى ناتجاً صافياً يمكن إخضاعه أيضاً للضريبة. يضاف إلى ذلك أن الدول عموماً في حاجة إلى تدبير قدر متزايد من الموارد المالية بما يكفي لتغطية النفقات العامة التي تترد عادة في الزيادة بسبب التوسع المطرد في الخدمات العامة، مما لا يمكن أن تنهض

به ضريبة وحيدة على الناتج الصافي من الزراعة، الأمر الذي يقتضي بالضرورة تعدد مصادر الإيرادات العامة، وفوق كل ذلك، فإنه لما يتناقى مع مبدأ العدالة في توزيع العبء الضريبي أن ينفرد النشاط الزراعي بالخضوع لهذه الضريبة الموحدة دون سائر الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

تدريب (7)

لقد جعل الطبيعيون الزراعة محور النشاط الاقتصادي ودعوا إلى برنامج متكامل للإصلاح الزراعي تضمن سياسات متعددة منها تحرير الزراعة من القيود والعقبات التي أضعفت إنتاجها، وإعادة تنظيم القطاع الزراعي على أسس رأسمالية، وتوجيه رؤوس الأموال إلى النشاط الزراعي وتشجيع الطلب على الحاصلات الزراعية. ولا يسعنا إنكار الجانب التقدمي والإصلاحي للفكر الطبيعي. بيد أن الطبيعيين رأوا أن الطريق الصحيح لإحداث التغييرات المطلوبة في الاقتصاد يجب أن يتخذ شكل إصلاح شامل يأتي من فوق وليس الأسلوب الثوري من تحت. وربما يعود رأيهم هذا إلى إيمانهم بوجود توافق وانسجام على أساس بين مختلف المصالح الطبقيّة. ونظراً لهذه الرؤية المثالية والمجافية للواقع لم تر أغلب الإصلاحات الطبيعية النور ولم يكن لها تأثير يذكر في تغيير الاقتصاد الفرنسي قبل الثورة الفرنسية عام 1789.

- الجدول الاقتصادي Economic Table: وهو جدول قدمه (فرنسوا كيناي) ويمثل تداول الناتج والدخل من الزراعة في الحياة الاقتصادية وشبهه بالدورة الدموية في جسم الإنسان.
- السخرة Corvee: وتعني العمل لمدة معينة بلا اجر في الأعمال العامة كشق الطرق والقنوات وصيانتها لمنفعة أشخاص آخرين.
- الضريبة الموحدة Unitary Tax: هي أن يخضع الزراع وحدهم بصورة مباشرة لضريبة مفردة على قيمة الناتج الصافي الذي تغله الأرض التي يستأجرونها لأغراض الاستغلال الزراعي.
- الفيزيوقراط Physocrates: هم مجموعة صغيرة من الاقتصاديين ظهرت في فرنسا في أواخر القرن السابع عشر واستمر فكرها ظاهراً في الحياة العلمية، وقد أطلق هؤلاء الاقتصاديون على أنفسهم الفيزيوقراط لفترة من الزمن ثم تسموا «بالاقتصاديين» ثم عادوا مرة أخرى إلى التسمية الأولى التي ظلوا يعرفون بها في الفكر الاقتصادي.
- (كيناي) Quesnay: من أبرز الاقتصاديين في المدرسة الطبيعية كان طبيباً في البلاط الفرنسي ويعرف بصياغته للجدول الاقتصادي.
- الملاك الغائبون Absentee Landlords: هي طبقة ملاك الأرض عند الطبيعيين، وهي التي تملك الأرض ولا تعمل فيها وتجنّي ريعها دون مشقة.
- النظام الطبيعي The Natural Order: يشمل مجموعة من المفكرين تعتمد الأفكار الاقتصادية الطبيعية وكذلك نظرة الطبيعيين العامة للعالم، فلقد اعتقد الطبيعيون أن العالم محكوم بقوانين عامة ثابتة لا تتغير وأن هذه القوانين لا تقتصر على العالم الطبيعي فحسب بل تشمل المجتمع الإنساني أيضاً.



أولاً: المراجع العربية

1. أحمد، عبد الرحمن يسري، (2003) **تطور الفكر الاقتصادي**، ط 5، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
2. حشيش، عادل أحمد، (2001) **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
3. عمر، حسين، (2000) **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الجزء الأول، دار الفكر العربي، القاهرة.
4. كاظم، محسن، (1989) **تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداءً بنشأته وانتهاءً بالماركسية**، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.
5. مبارك، عبد المنعم، **قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1981.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Bhatia, H.L., (1997) **History Of Economic Thought**, 4th ed, Vikas Publishing House Pvt. Ltd, Delhi.
2. Higgs, Henry, (2001) **The Physiocrats, Six Lectures On The French Economists Of The 18th Century**, Batoche Books Ltd, Kitchener, Ontario, Canda.
3. Medema; Steven (2003) G.& Samuels, Warren J. Princeton (Editor); **History of Economic Thought: A Reader**; 1st ed; Routledge; U.K.
4. Roll, Eric, (1993) **A History of Economic Thought**, 5th ed, Faber and Faber Ltd, London.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

1. <http://cepa.newschool.edu>
2. <http://socserv2.socsci.mcmaster.ca>
3. <http://www.wikipedia.org>

الوحدة الخامسة

5

المدرسة الكلاسيكية

إعداد المادة العلمية

د. عبد الحميد شعبان

محتويات الوحدة

الصفحة	الموضوع
181	1. المقدمة
181	1.1 تمهيد
181	2.1 أهداف الوحدة
182	3.1 أقسام الوحدة
182	4.1 القراءات المساعدة
183	5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة
184	2. آدم سميث (1790-1723)
186	1.2 تقسيم العمل
189	2.2 نظرية القيمة
193	3.2 نظرية التوزيع (الدخل)
195	1.3.2 الأجور
197	2.3.2 الربح
200	3.3.2 الأرباح
203	4.2 المالية العامة ودور الدولة
203	1.4.2 الإيرادات العامة
205	2.4.2 وظائف الدولة
206	5.2 الحرية الاقتصادية
210	6.2 الرفاهية الاقتصادية ونظرية التنمية
210	1.6.2 الرفاهية الاقتصادية والنموذج الاقتصادي
212	2.6.2 نظرية التنمية الاقتصادية
215	3. دافيد ريكاردو (1823-1772)
216	1.3 وظيفة علم الاقتصاد
217	2.3 نظرية القيمة
218	1.2.3 الأفكار الأساسية لنظرية القيمة
219	2.2.3 الانتقادات الموجهة لنظرية القيمة عند ريكاردو
220	3.3 نظرية التوزيع
221	1.3.3 الربح
227	2.3.3 الأجور

230	3.3.3 الأرباح والفائدة.....
232	4.3 النقود والذهب.....
233	5.3 التجارة الأجنبية.....
237	4. توماس روبرت مالتوس (1766-1834).....
237	1.4 نظرية السكان.....
240	2.4 انتقادات نظرية السكان.....
243	3.4 نظرية التنمية الاقتصادية.....
248	5. جون ستيوارت ميل (1806-1873).....
249	1.5 نظرية القيمة.....
251	2.5 نظرية التوزيع.....
251	1.2.5 الربيع.....
252	2.2.5 الأجور.....
254	3.2.5 الأرباح.....
256	3.5 نظرية الإنتاج.....
258	4.5 قوانين الإنتاج والتوزيع.....
260	5.5 التجارة الخارجية والطلب المتبادل.....
261	6.5 دور الدولة ومبدأ الحياد.....
263	6. تقييم المدرسة الكلاسيكية.....
263	1.6 تراكم رأس المال.....
263	1.1.6 تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي.....
264	2.1.6 تراكم رأس المال والأرباح.....
266	2.6 التقدم الإنتاجي والنمو الاقتصادي.....
267	3.6 اتساع الأسواق.....
269	4.6 المناخ الاقتصادي والاجتماعي الملائم للنمو.....
269	1.4.6 المناخ الاقتصادي.....
271	2.4.6 المناخ الاجتماعي.....
273	7. الخلاصة.....
276	8. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية السادسة.....
276	9. إجابات التدريبات.....
281	10. مسرد المصطلحات.....
282	11. المراجع.....

1. المقدمة

1.1 تمهيد

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى الوحدة الخامسة، وسنتناول معاً بهذه الوحدة مجموعة من الأفكار الاقتصادية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية، والتي تعطيك الفرصة للتعرف إلى أساس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الرأسمالي ومقارنته بالواقع الاقتصادي في الوقت الحاضر.

ونأمل أن يساعدك هذا التحليل على نحو يزيد من ثقافتك الاقتصادية العامة.

2.1 أهداف الوحدة

- عزيزي الدارس، بعد الانتهاء من هذه الوحدة نأمل أن تكون قادراً على أن:
1. تعرف أعلام المدرسة الكلاسيكية أمثال (آدم سميث)، (ريكاردو)، (مالطوس) و(ميل).
 2. تشرح مبدأ تقسيم العمل ونظريات القيمة والتوزيع التي جاء بها (سميث).
 3. تبين مفهوم (سميث) لنظريات الأجور، والريع، والريح، ورأس المال والفائدة.
 4. توضح دور الدولة والمالية العامة والتنمية الاقتصادية الذي قدمه (سميث).
 5. تشرح وظيفة علم الاقتصاد الذي جاء بها (ريكاردو).
 6. تدرك التطورات التي قدمها (ريكاردو) على نظريات القيمة، والتوزيع، والأجور، والريع، والأرباح والفائدة.
 7. تدرك مفاهيم (ريكاردو) الجديدة في النقود والذهب والتجارة الأجنبية.
 8. توضح مساهمات (مالطوس) من نظريات السكان وتراكم رأس المال والتنمية الاقتصادية والانتقادات التي وجهت لنظرية السكان.
 9. تشرح الإنتاج والقيمة لـ (ميل) وقوانين التوزيع وعلاقة الإنتاج بمبدأ الحياد.
 10. تقيم المدرسة الكلاسيكية من حيث تراكم رأس المال، والتقدم الإنتاجي، والنمو الصناعي، واتساع الأسواق والمناخ الاقتصادي والاجتماعي للملائم للنمو الاقتصادي.

3.1 أقسام الوحدة

تقسم هذه الوحدة إلى خمسة أقسام رئيسية هي:

القسم الأول: (آدم سميث) Adam Smith، في هذا القسم سوف نحاول التعرف إلى مساهمات (سميث) الخاصة بكل من نظرية العمل والقيمة وكذلك نظرية التوزيع بالإضافة إلى تحديد مفهوم دور الدولة الاقتصادي ومبدأ الحرية الاقتصادية، ويغطي هذا القسم الأهداف الأربعة الأولى.

القسم الثاني: (ديفيد ريكاردو) David Ricardo، في هذا القسم نحاول تحديد الإسهامات التي أضافها (ريكاردو) على الفكر الاقتصادي الكلاسيكي المتمثلة في تحديد وظيفة الاقتصاد وتحليل كل من نظرية القيمة والتوزيع والتجارة الأجنبية ورأيه في النقود والذهب، ويغطي هذا القسم الهدف الخامس والسادس والسابع.

القسم الثالث: (روبرت مالتوس) Thomas Robert Malthus، في هذا القسم نتعرف إلى أهم المساهمات التي جاء بها (مالتوس) في مجال السكان وتراكم رأس المال والتنمية الاقتصادية، ويغطي هذا القسم الهدف الثامن.

القسم الرابع: (جون ميل) John Stuart Mill، في هذا القسم نحدد التطورات التي أضافها (ميل) إلى كل من نظرية الإنتاج والقيمة والتوزيع بالإضافة إلى رأيه في دور الدولة ومبدأ الحياد. ويغطي هذا القسم الهدف التاسع.

القسم الخامس: تقييم المدرسة الكلاسيكية (Evaluation of the Classical School)، وفي هذا القسم نتعرض إلى تحديد مدى صلاحية الأفكار الكلاسيكية للواقع الاقتصادي في الوقت الحاضر وخاصة تلك المتعلقة بالدول النامية. ويغطي هذا القسم الهدف العاشر.



4.1 القراءات المساعدة

إن المادة المعروضة في هذه الوحدة تشمل موضوعات في غاية الأهمية بالنسبة للفكر الاقتصادي وأعلام المدرسة الكلاسيكية.

لإثراء معلوماتك في هذه المرحلة بالذات، فإننا ننصحك عزيزي الدارس بالرجوع إلى المراجع الآتية:

- 1- أحمد، عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، ط 5، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، (2003).

- 2- عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الأول، دار الفكر العربي، القاهرة.
- 3- كاظم، محسن، (1989) تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداءً بنشأته وانتهاءً بالماركسية، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت (1989).
- 4- Heilbroner, Robert L. (1999) *The Worldly Philosophers: the Lives, Times and Ideas of Great Economic Thinkers*; 7th ed, Library Of Congress; New York;.
- 5- Screpanti, Ernesto & (2001) Zamagni; Stefano; *An Outline of the History of Economic Thought* ;Oxford University Press Inc; New York; .
- 6- Zamagani, Stefano & Agliardi Elettra; *Time in Economic Theory*; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade-Cheltenham; U.K; 2004.
- 7- <http://www.ecolib.org>

5.1 ما تحتاج إليه لدراسة هذه الوحدة

عزيزي الدارس، قبل أن تبدأ بدراسة هذه الوحدة تأكد أنك هيات المكان الهادئ والمريح للدراسة، وأن أهم ما تحتاج إليه من مواد هو قلمك ودفتر ملاحظاتك. ستزودك هذه الوحدة بمجموعة من التدريبات وأسئلة التقويم الذاتي التي ستساعدك في فهم المادة الأساسية فيها واستيعابها، فلا تتردد في محاولة الإجابة عنها، ووضع الحلول المناسبة لها بمفردك وتصحيحها بالعودة إلى مفتاح الإجابات في نهاية الوحدة.

إن إجابة هذه التدريبات يمنحك الفرصة لاختبار تعلمك، فلا تدع هذه الفرصة تفوتك. وإذا ما واجهتك أي صعوبة أو مسألة مثيرة للاهتمام، فلا تتردد في مراجعة مشرفك الأكاديمي ومناقشة ما يعرض لك.

2. آدم سميث (1790-1723) Adam Smith

عزيزي الدارس، ولد (آدم سميث) عام 1723 في قرية (كيركالدي) في اسكتلندا، بقي (سميث) طيلة حياته عزياً ومتفرغاً للتدريس والبحث العلمي. بدأ (سميث) دراسته في جامعتي أكسفورد وكلاسجو بين الأعوام (1737-1764). حيث عين أستاذاً للمنطق في جامعة كلاسجو في عام 1751 وبقي في هذا المنصب حتى استقال منه عام 1764.

اتصف (سميث) في حياته بغرابة الأطوار والتعثر والغرابة في الكلام وبالذكاء الحادق والثاقب والمعرفة المتشعبة والواسعة، والنظرة التاريخية والواقعية. وبالرغم من أن الطبيعيين كانوا قد سبقوا (آدم سميث) بأفكارهم الاقتصادية ومبادئهم التي أخذها عنهم، إلا أن كثيراً من الكتاب الاقتصاديين لا يزالون يعتبرون (سميث) منشئ علم الاقتصاد وينعت في الأدب الاقتصادي على أنه «أبو الاقتصاد السياسي» «Father of Political Economy».

لقد استطاع (سميث) أن يصوغ من أفكار الطبيعيين نظاماً اقتصادياً متكاملًا، قام بعرضه بوضوح وسلاسة وحيوية.

نشر (سميث) عام 1759 كتاباً بعنوان «نظرية المشاعر الأخلاقية» «Theory of Moral Sentiments»، وكتابه الثاني والأهم نشر عام 1776 بعنوان «بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم» «An Inquiry into the Nature and causes of the wealth of Nations» والمشهور بـ «ثروات الأمم». يصنف كتاب ثروات الأمم بأنه واحد من أفضل الكتب التي قدمها الفكر البشري. ورغم أن معظم الأفكار التطليلية التي جاء بها في «ثروات الأمم» لم تكن جديدة إلا أنه قدمها في أسلوبه الخاص وجعل من الأفكار الاقتصادية المتنوعة أجزاء مترابطة من نظام عام موحد ومترايط. يسجل (لآدم سميث) دائماً أنه زود البشرية بمنظار شامل وكشف الضوء عن ترابط الظواهر الاقتصادية وما تنطوي عليه من خفايا ونتائج.

تعرض (سميث) إلى ثلاثة من التيارات المباشرة على فكره وهي:

1. أستاذه الفيلسوف الأخلاقي (فرنسيس هجسن) (1746-1694) «Fancies of Hutcheson».
2. الفكر الطبيعي.
3. (برناردي مندفيل) Bernard de Mandeville صاحب كتاب «أروسطو والنمل» المعروف بالأنانية تقود إلى منفعة المجتمع، والمنشور عام 1714.

عزيزي الدارس- ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه أخذ عن (هجسن) تأكيده على القانون الطبيعي، وعن الطبيعيين أفكاراً عديدة من أهمها:

1. طبيعة الثروة ودورها في النظام الاقتصادي.

2. العمل المثمر والعمل غير المثمر.

3. فكرة اليد الخفية (Invisible Hand).

يشكل الكتاب الأول الذي نشره (سميث) «نظرية المشاعر الأخلاقية» الإطار الأخلاقي والفلسفي للكتاب الثاني «ثروات الأمم». إذ أن الواقع يشير إلى أن (سميث) من خلال نظرية المشاعر الأخلاقية عالج القوى الأخلاقية التي تحكم السلوك الإنساني ومن ضمنها السلوك الاقتصادي للفرد. ولذلك يمكن القول: أن (سميث) في هذا الكتاب قدم الأسس الأخلاقية للأفكار الاقتصادية التي فصلها في كتاب (ثروات الأمم).

ومن أهم الأسس والقواعد التي يقر ويعترف بها (سميث) ما يلي:

1. الإنسان أناني بطبيعته، ولذلك تصرفاته تُحكم إلى حد كبير بالمصلحة الذاتية. وهذه المصلحة الذاتية تحد من التأثيرات الضارة وتحولها إلى قوة فعالة في خدمة المجتمع.

2. الإنسان بطبيعته أخلاقي، حيث يحمل غرائز أصيلة مثل روح العطف والنزعة الاجتماعية.

3. ينطلق الإنسان في حياته كطرف ثالث يفض النزاع والتناقض بين مصالحه الخاصة والمصلحة العامة.

4. يتعاطف الإنسان مع الأفراد الآخرين حيث تتجلى أمامه المزايا الأخلاقية على خلاف المنافع الذاتية في تصرفاته مع الغير، وهو لا يمكن أن يوجد خارج المجتمع فهو في حاجة دائمة لمساعدة الآخرين في صراعه من أجل البقاء.

5. المجتمع يجب أن يحكم إلى مجموعة من القواعد تتسم بالعدالة والمساواة؛ لأن شيوع الظلم والفساد يقودان المجتمع إلى الدمار، ويؤكد أن الإنسان بمشاعره الأخلاقية يندفع نحو العدالة.

6. تزايد الثروة المترتب على التراكم الرأسمالي والتحسينات الإنتاجية التي يدخلها المنظّمون من منطلق المصلحة الذاتية تعم نتائجها على المجتمع بأسره غنيه وفقيره على حد سواء.

مما تقدم من معالم الإطار الأخلاقي الذي قدمه (سميث) يتضح لنا أن النظام الاقتصادي الذي حلل أجزاءه وصنف ترابطه في ثروات الأمم يقوم على أسس أخلاقية اعتقد وآمن بتأثيرها الفعال على السلوك الإنساني.

يدور الفكر الاقتصادي (لآدم سميث) حول بعض الموضوعات المهمة التي تدخل في صميم دراسة علم الاقتصاد كعنصر العمل بوصفه أحد عناصر الإنتاج، ونظرية القيمة ونظرية التوزيع، والمالية العامة والحرية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية. وسنقوم، عزيزي الدارس، بتحليل هذه الموضوعات في القسم الآتي من هذه الوحدة الدراسية:

1.2 تقسيم العمل Division of Labour

إن فكرة تقسيم العمل لم تكن فكرة جديدة ولكن مثل هذه الفكرة قائمة في التاريخ الاقتصادي منذ عصر الإغريق، وتعتبر جزءاً منه. فلم يكن (سميث) أصل تلك الفكرة ولكنه أثراها منذ ظهور ثروة الأمم وأصبح لها أهميتها الخاصة في الاقتصاد. انطلقاً من نظرة (سميث) بأن العمل هو العنصر الأساس في الإنتاج ومصدر ثروة الأمم التي تقوم على القوة الإنتاجية للعمل، فإن تقسيم العمل عند (سميث) يعني تقسيم عملية إنتاج أية سلعة معينة إلى عمليات جزئية، يتخصص كل فرد في مجموعة العمل في أداء عملية واحدة من هذه العمليات الجزئية المتتابعة مما يؤدي إلى:

أ- زيادة الإنتاجية.

ب- توفير الوقت.

ج- اختصار جهد العامل.

د- إدخال التحسينات الفنية في عملية الإنتاج.

ومن الجدير بالذكر هنا أن الاقتصاديين أجمعوا على أن (سميث) قام باستخدام تقسيم العمل في معنيين مختلفين تمام الاختلاف:

المعنى الأول: ينطوي على تخصيص قوة العمل المصاحب لعملية التقدم الاقتصادي والذي ينتج عنه التحسن الأعظم في القوة الإنتاجية للعمل، والزيادة في المهارة والقدرة على الابتكار.

ورأى (سميث) أن الاقتصاد المنزلي أو اقتصاد الكفاف لا يمكن بطبيعته أن يتمتع بتقسيم العمل والمزايا التي يمكن أن تنجم عنه. أما الاقتصاد التبادلي بالمقابل فيمكن أن يتمتع بتقسيم العمل وبالمنافع الكبرى الناجمة عن التقسيم المتزايد للعمل "Progressive subdivision of Labour" أو الزيادة في التخصص، واعتماداً على هذه الاعتبارات اعتقد (سميث) أن تقسيم العمل يتحدد بدرجة اتساع السوق، وأن كل ما يعمل على اتساع السوق جغرافياً من خلال تحسين وسائل المواصلات والاتصالات أو اقتصادياً من خلال إزالة العوائق التي تقف أمام التجارة، فجميعها تؤدي إلى تحقيق الصالح العام.

المعنى الثاني: يعني تقسيم قوة العمل بين الذين يعملون في أعمال منتجة وأولئك الذين يعملون في أعمال غير منتجة، وتطور تحليل (سميث) فيما بعد ليعتمد على هذه التفرقة اعتماداً كبيراً في تحليله للتراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي، كما سنلاحظ في سياق هذا التحليل (لأدم سميث).

فأهمية التفرقة بين العمل المنتج والعمل غير المنتج لدى (سميث) ترجع إلى اهتمامه الأساسي بعملية التوسع الاقتصادي في الأجل الطويل. فرأي (سميث) أن العمال العاملين في النواحي المنتجة فقط هم الذين يساهمون في زيادة الإنتاج، وأكد ذلك بتعريفه للعمل المنتج بدقة من خلال وضعه شرطين أساسيين له، وهما:

1. أنه عمل يؤدي إلى إنتاج سلع مادية.
 2. أنه عمل يؤدي إلى خلق فائض، ويمكن أن يساهم في الاستثمارات المستقبلية.
- من خلال فكرة تقسيم العمل جاء (سميث) لينقض طبيعة الثروة وأسبابها والتي قدمها الطبيعيون على أنها سبب فائض الميزان التجاري، إذ جادل (سميث) بأن مصدر كل الثروات لا يوجد إلا حيث يوجد العمل وأن زيادة الثروة تتوقف على زيادة إنتاجية العمل، وأن هذه الزيادة في إنتاجية العمل تتوقف بدورها على تقسيم العمل والتخصص في عمليات الإنتاج. ومن خلال هذا الجدل الذي قدّمه (سميث) فإنه استطاع أن يؤكد في نظامه الاقتصادي أن إنتاجية العامل تتحدد إلى حد كبير من خلال تقسيم العمل، فتجذرة العملية الإنتاجية تؤدي إلى:

1. تخصص العامل في ميدان معين أو أجزاء محدّدة من العمل.
2. اكتساب المهارة والخبرة مع مرور الوقت التي تمكنانه من زيادة الإنتاجية.
3. اختزال الوقت الضائع في الانتقال من جزء إلى آخر في العملية الإنتاجية.
4. التحفيز على الابتكار واختراع الآلات وتطوير الفن الإنتاجي وبالتالي زيادة كبيرة في الإنتاج.

وفي سياق هذا التحليل لمفهوم تقسيم العمل الذي قدّمه (سميث) فإن تقسيم العمل والتخصص المنطوي عليه والزيادة الكبيرة في الإنتاج المترتبة عليه لا يمكن أن يتم إلا في مجتمع قائم على التبادل. كذلك تعتمد درجة أو مستوى تقسيم العمل بالدرجة الأولى على حجم التبادل ونطاقه أو بشكل آخر على سعة السوق، فكلما اتسعت السوق ازدادت إمكانية تقسيم العمل وارتفعت الإنتاجية تبعاً لذلك.

ولهذا السبب نجد أن (سميث) أكد واعترف بفوائد التجارة الخارجية في توسيع نطاق السوق وما يتولد عن ذلك من فرص جديدة لتطبيق مبدأ تقسيم العمل. واعتقد (سميث) أن التبادل لا يمكن أن يكون نتيجة لتقسيم العمل، ولكن تقسيم العمل هو أساس منشأة التبادل، والسبب في ذلك هو أن النزعة تجاه المقايضة والتبادل هي صفة أصيلة في الطبيعة الإنسانية.

مع الاستمرار والتوسع في تقسيم العمل فإن (سميث) توقع مجموعة من النتائج تعتبر مميزات ومحاسن التوسع في تقسيم العمل ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1. تزداد درجة الاعتماد المتقابل بين الأفراد بحيث يعتمد كل فرد على الآخرين لتزويده بالأمور التي يحتاجها من إنتاجهم، وبالمقابل ليشتروا منه فائض إنتاجه.
2. تنشأ وتتطور شبكة متعددة الأطراف أساسها التبادل تسمى السوق.
3. الاعتماد المتقابل بين الأفراد لا يشكل أية مشكلة للفرد لأن جهاز السوق في ضوء المنافسة الكاملة يؤدي عمله بصورة تلقائية وغير شخصية ويخدم مصالح جميع المتعاملين فيه.

4. من خلال الاعتراف بأن الفرد دائماً مدفوع بالمصلحة الشخصية الذاتية إلا أنه بفضل المنافسة في السوق فإنه يؤدي دوره وكأنه مسوق بيد خفية «Invisible Hand» إلى تحقيق مصلحة المجتمع، رغم أن ذلك لم يكن في قصده ولم يكن جزءاً من مخططه. وبالمقابل فإن (سميث) لم يتجاهل الآثار السلبية العكسية لمبدأ تقسيم العمل، التي تنعكس على شخصية الإنسان وذاته وتظهر نتائجها عليه. ويمكن إدراج أهم الآثار السلبية التي رآها (سميث) في الأمور الآتية:

1. التقليل من وعي الفرد وكذلك تراجع قدرته على التفكير المبدع.
2. يصبح العمل روتينياً بسيطاً لا يتطلب جهداً حيث يصيب جسم العامل الخمول ويعتري عقله الجهل.
3. تحول العامل إلى كائن أشبه ما يكون بالآلة التي لا تصلح سوى لتأدية العمل التي صممت من أجله.
4. النتيجة لكل هذه الآثار على المجتمع بشكل عام تكون بالتضحية بالأبعاد الفكرية والنفسية والاجتماعية للإنسان، خاصة إذا كان المجتمع يعتمد على التقسيم البعيد للعمل.

بسبب هذه الآثار السلبية التي قدرها واعترف بها (سميث) لم ينكر وجود دور هام تؤديه الدولة لتصحيح كل هذه الانحرافات السلبية التي كانت من نتائج تقسيم العمل وذلك من خلال التعليم المجاني العام للطبقات الأقل حظاً في المجتمع والتي عرفها بالطبقات الدنيا. وذهب إلى ما هو أبعد من ذلك حيث دعا إلى جعل التعليم في حده الأدنى إلزامياً على جميع المواطنين.

والآن عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (1)

تقسيم العمل يؤدي إلى مجموعة من النتائج منها الإيجابية ومنها السلبية، ما الآثار الإيجابية لتقسيم العمل؟



أسئلة التقويم الذاتي (1)

1. قام (آدم سميث) ببناء نظام اقتصادي كامل، هل لك، عزيزي الدارس، أن تحدّد القواعد الأساسية التي بنى عليها (سميث) نظامه الاقتصادي؟
2. تقسيم العمل عند (سميث) يحمل مفهومين مختلفين، وضح هذين المفهومين.

2.2 نظرية القيمة Theory of Value

عزيزي الدارس، موضوع القيمة عند (سميث) يمكن أن نحله من خلال عدد من الزوايا التي يدور حولها (سميث) بأفكاره من أجل شرح هذه النظرية وتبسيطها، ويمكن تبويب هذه الزوايا في البنود الآتية:

1. القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية.
 2. العمل كمحدد للقيمة.
 3. العمل كمقياس للقيمة.
 4. السعر الطبيعي وسعر السوق.
- وسوف نتعرض بهذا الجزء من هذه الوحدة الدراسية لتفسير هذه البنود الخاصة بنظرية القيمة عند (آدم سميث) وشرحها:

1. القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية Value in use and Value in Exchange

يبدأ (سميث) مناقشته للقيمة من خلال التفريق بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية. حيث عرف النوع الأول من القيمة (الاستعمالية) أنه يعبر عن مستوى المنفعة التي يحصل عليها الشخص من جراء استهلاكه لسلعة ما، ولذلك فهي تعتبر شيئاً محكوماً للتقدير الشخصي.

وبالمقابل فإن النوع الثاني من القيمة (التبادلية) يمثل كمية السلع الأخرى التي يمكن الحصول عليها مقابل التخلي عن وحدة واحدة من السلعة التي في حوزة الفرد، أي

أنها كمية موضوعية ولقد وضح (سميث) أن هناك تفاوتاً كبيراً بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل.

فعلى سبيل المثال فإن قيمة الاستعمال للماء كسلعة تعتبر كبيرة بينما قيمة التبادل ضئيلة. على عكس الماس الذي يتميز بقيمة تبادلية كبيرة رغم أن قيمته الاستعمالية زهيدة. وسميت هذه الفكرة في الفكر الاقتصادي اللاحق بأغلوطة الماء والماس Water Diamond Paradox.

بالرغم من أن إبراز هذه الفكرة سجل لـ (سميث) إلا أنه لم يقدم لها أي تفسير؛ حيث بقيت لغزاً دون حل حتى جاءت المدرسة الحدية وقدمت تميزها الشهير بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية للسلعة.

انصب تحليل (سميث) للقيمة على القيمة التبادلية وحدها وعرفها بأنها «ما تحوزه السلعة من قوة شراء للسلع الأخرى».

هذا التصور للقيمة هو تصور موضوعي من جانب (سميث) إلا أنه اعتبر كلا من القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية مستقلة عن الأخرى ولا علاقة بين القيمتين.

فمن الأهمية هنا، من وجهة نظر التحليل الاقتصادي، أن نذكر أن مزاعم (سميث) بعدم وجود الترابط بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية كان على غير أساس من المنطق في الفكر الاقتصادي اللاحق. إذ أوضح الفكر الاقتصادي الحدي أن عجز (سميث) عن اكتشاف العلاقة بين النوعين من القيمة كان سبباً في عدم مقدرة (سميث) على الربط بين القيمتين، وليس من شك أن ربط (سميث) لكلمة القيمة بكلمة الاستعمال في مصطلح واحد كان شاهداً على إخفاء أهمية المنفعة كلياً؛ والحيلولة دون الفصل بين النظرة الموضوعية والنظرة الشخصية للقيمة الاستعمالية.

2. العمل كمحدد للقيمة Labour As Determinant of Value

يقول (سميث) أن «السعر الحقيقي لأي شيء - ما يتحمله أي شخص من تكلفة بغية الحصول على هذا الشيء - هو الكد والعناء والتعب الذي يعانيه هذا الشخص في سبيل الحصول عليه» (سميث، 1776).

فمن الواضح أن ما كان يشغل (سميث) هو نظرية التكلفة Cost Theory وهي كما أوضح في تعريفه للسعر الحقيقي بمثابة «الإنفاق على العمل» أي تكلفة الكد والعناء والتعب.

يقول (سميث) «لقد كان العمل هو السعر الأول، وهو بمثابة النقود التي يجري دفعها أصلاً لشراء كل الأشياء، لقد جرى بالعمل في الأصل شراء كل ثروة العالم» (سميث، 1776).

وهنا يميز (سميث) بين أسباب نشوء القيمة في المجتمع في مرحلة نشأته المبكرة، وبين الأسباب التي تكون فاعلة في تحديد القيمة عندما يصبح رأس المال في المجتمع المتطور ذا أهمية في عمليات الإنتاج.

في ضوء هذا التطور من المجتمع البدائي إلى المجتمع المتقدم يقرر (سميث) أنه حدث تطور مناظر في تكلفة العمل؛ ذلك أن تكلفة العمل في المجتمع البدائي هي التي كانت تحكم القيمة أصلاً، لكن بوجود رأس المال في حلبة الإنتاج في المجتمع المتقدم كوسيلة من وسائل الإنتاج كان لا بد أن يتطلب الأمر أخذ عنصر الأرباح في الاعتبار.

ومن هنا كان من البدهي أن يتناول (سميث) في مواضع أخرى من ثروة الأمم مكونات السعر الثلاثة:

أ. الأجور.

ب. الأرباح.

ج. الربح.

وفي تحليله لها ذكر أنه في الدول المتحضرة يسهم كل من عنصر الأرض وعنصر رأس المال في القيمة التبادلية للسلع. واعتماداً على ذلك تعتمد القيمة الكلية للمنتجات على مستوى من العمل أكبر بكثير مما دخل فعلاً في إنتاجها.

يجمع الاقتصاديون على أن هذا هو الخطأ الذي وقع فيه (سميث) وأدى به إلى نتيجة خاطئة، وهي أن كل القيم المنتجة تمثل عملاً إنسانياً كان قد بذل من قبل. وبناءً على ذلك استنبط (سميث) نتيجة خاطئة أخرى وهي أن العمل هو المقياس الوحيد للثروة أو للقيمة المنتجة.

3. العمل كمقياس للقيمة Labour As Measure of Value

إن متابعة النهج الفكري حول القيمة عند (سميث) تدل على أنه أشار إلى استخدام آخر لعنصر العمل. فقول (سميث) إن القيمة التبادلية لأية سلعة «تتبادل كمية العمل التي تمكن مالك السلعة من الشراء أو التحكم في الأشياء، ولذلك فإن العمل هو المقياس الحقيقي للقيم التبادلية لكل السلع» (سميث، 1776).

فالعمل هو مقياس للقيمة يمكن معرفة ما يساويه أي شيء من خلال معرفة كمية العمل التي سوف يتحكم بها هذا الشيء. ومن خلال النظر إلى طريقتي القيمة التي استخدمها (سميث) نجد أن تكلفة العمل كمحدد للقيمة هي الطريق الأساسية، إذ أنها تتم

عن كمية العمل المطلوب في الإنتاج، والتي تضع حداً لعرض أية سلعة قابلة للإنتاج على النحو الذي يؤمن لها قوة شرائية، مع الافتراض أن لهذه السلعة بعض الاستخدام في إشباع الحاجات الإنسانية.

وحسب نظرية تكاليف الإنتاج تقدّر القيمة بناءً على نفقات الإنتاج في الأجل الطويل أو المعدلات العادية لكل من الأجور والأرباح والريع وليس للطلب تأثير على القيمة. هذا التجاهل أو النكران لتأثير الطلب على القيمة من (سميث) يعتمد على الافتراض الذي يفيد بثبات التكلفة المتوسطة للسلعة مع تغير الطاقة الإنتاجية للمشروع أو للمنشأة الاقتصادية. ولكن إذا تغيرت التكلفة المتوسطة للسلعة بتغير الطاقة الإنتاجية للمشروع فإن تغيرات الطلب على السلعة سوف تؤثر على قيمة السلعة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن (سميث) لم يكن على بينة من هذه الأفكار الاقتصادية التي تم تطويرها من قبل (مارشال) Marshal في أواخر القرن التاسع عشر.

4. السعر الطبيعي وسعر السوق Natural price and Market price

بخلاف عدم الوضوح الذي تخلل (سميث) في أفكاره تجاه العلاقة بين القيمة والعمل سواء كحدد أو كمقياس، فإنه قدم مقارنة وتمييزاً واضحاً بين القيمة أو السعر الطبيعي لسلعة ما وسعرها أو ثمنها في السوق.

يعرف السعر الطبيعي أنه السعر الذي يسود في المدى الطويل والذي يسمح بتغطية كامل تكاليف إنتاج السلعة بمستوياتها الطبيعية أو الاعتيادية من أجور وريع وأرباح. هذا يعني أن الإيراد المتأتي من جراء بيع سلعة ما يكفي لدفع الأجور والريع والأرباح ضمن المستويات الاعتيادية دون الزيادة أو النقصان.

أما سعر السوق فسوف يكون مساوياً أو أكبر أو أقل من الثمن الطبيعي اعتماداً على الظروف الآتية لكل من العرض والطلب في السوق. ولكن من نتائج المنافسة في السوق أن سعر السلعة دائماً ما يتجه نحو قيمتها أو ثمنها الطبيعي في المدى الطويل.

وقد تعرضت نظرية تكاليف الإنتاج إلى جملة من الانتقادات لما تنطوي عليه من صفة الدوران، وتتجلى هذه الانتقادات في:

1. السعي الأساسي من قبل (سميث) لتفسير قيمة السلعة بعيداً عن سعرها السائد في السوق، إذ أن كل ما تم التوصل إليه هو الاعتماد على الأسعار السوقية لعناصر الإنتاج الداخلة في إنتاج السلعة.

2. عناصر الإنتاج تعتمد قيمتها من قيم السلع والأشياء التي تسهم وتدخل في إنتاجها، إذ أن (سميث) حاول تخطي هذه المشكلة من خلال تفسير المستوى الطبيعي للأجور والريع والأرباح كموائد أو أثمان لعناصر الإنتاج على أسس وقواعد ومبادئ اجتماعية

وتاريخية. وتعتبر هذه المحاولة من قبل الكثير من المفكرين محاولة غير دقيقة لأنها بعيدة عن الواقع من جهة ومقنعة من جهة أخرى.

وتعكس التناقضات التي وقع بها (آدم سميث) في تحليله للقيمة موقفه الفلسفي؛ إذ أنه اعتمد على توافق المصالح بين الأفراد والانسجام كقاعدة عامة في المجتمع المتقدم. ومن الطبيعي أن يتجه (سميث) نحو نظرية تكاليف الإنتاج في تفسير القيمة لأنها تقود إلى الانسجام والتوافق الطبقي، بعكس نظرية العمل لأنها تقود إلى الاستغلال وتضارب المصالح في المجتمع المتحضر.

والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي



تدريب (2)

هل العبارات الآتية صحيحة أم خاطئة:

1. تعتبر القيمة الاستعمالية مقياساً موضوعياً وتعتبر التبادلية مقياساً شخصياً.
2. الكد والعناء والتعب الذي يبذله الشخص في سبيل الحصول على شيء ما يعتبر السعر الحقيقي لذلك الشيء.
3. تجاهل (سميث) تأثير الطلب على قيمة السلعة تحت ذريعة ثبات التكاليف المتوسطة.
4. السعر الطبيعي يميل إلى سعر السوق في المدى الطويل.
5. السعر الطبيعي للسلعة دائماً أقل أو يساوي سعر السوق لتلك السلعة.



أسئلة التقويم الذاتي (2)

1. قارن بين مفهوم العمل كمحدد للقيمة والعمل كمقياس للقيمة.
2. لم تسلم نظرية تكاليف الإنتاج (لآدم سميث) من الانتقادات، فما أهم الانتقادات التي تعرضت لها؟

3.2 نظرية التوزيع (الدخل) Theory of Distribution

- عزيزي الدارس - لقد أقر (سميث) بمساهمة أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الأراضي في العملية الإنتاجية، كما رأينا في تحليله لنظرية القيمة، وأكد لنا أن شرط مساهمتهم هو حصولهم على إيرادات تتمثل في الأرباح والريع. (سميث) إلى تحويل الأرباح والريع إلى ما يعادلها من وحدات العمل، ولكنه أخذ هذا الاتجاه من أجل أن يؤكد أن

مقياس العمل أنسب المقاييس للقيمة؛ أي أنه لم يفعل هذا لكي يلغي وجود الربح والريع، كما يعتقد البعض.

وفي معالجة (سميث) لموضوع توزيع الدخل انصب مجهوده على تحليل العوامل المحددة للمستويات الطبيعية للأجر والريع والربح.

وهذا يجب أن نتذكر دائماً بأن تحليل (سميث) والمدرسة الكلاسيكية في تحليل التوزيع ارتبط بالأسلوب الطبقي بدلاً من الأسلوب الوظيفي الذي اتخذته المدرسة الكلاسيكية الحديثة فيما بعد. ويتضمن الأسلوب الطبقي توزيع الدخل حسب الطبقات الاجتماعية، وقد حدد (سميث) ثلاث طبقات كبرى في المجتمع هي:

1. طبقة العمال.

2. طبقة أصحاب الأراضي.

3. طبقة أصحاب رأس المال.

وتبعاً لهذه الطبقات الثلاث فإن عناصر الإنتاج عند (سميث) تتمثل بثلاثة عناصر هي العمل، والأرض، ورأس المال، وبالتالي يكسب العمال الأجور، وأصحاب الأرض يحصلون على الربح، ويحصل أصحاب رأس المال على الأرباح.

هذا التقسيم الطبيعي للمجتمع كان متوافقاً مع الاعتبارات الاجتماعية التي كانت سائدة في عصر (سميث)، إذ أورد تفسيراً لطبيعة العلاقة بين المصالح الخاصة لأفراد هذه الطبقات الثلاث والمصلحة العامة للمجتمع، من حيث إنها تنم عن التوافق الطبيعي والتلقائي بين المصالح الفردية والجماعية كقاعدة عامة. ولكن (سميث) واجه صعوبات باستخدام هذا الأسلوب في تحليل توزيع الدخل والأجر الذي أدى إلى عدم إمكانية التوصل إلى نتائج دقيقة بشأن توزيع الدخل.

فمثلاً لو تناولنا صغار ملاك الأراضي الذين يعملون بأيديهم بأراضيهم مستعنيين بالوسائل والأدوات الرأسمالية التي يمتلكونها، فهم بالنهاية يحصلون على إيرادات نتيجة:

1. عملهم.

2. ملكيتهم للأرض.

3. ملكيتهم لرأس المال المستخدم في الأرض.

فهم إذن لا يحصلون على الربح فقط كما يفهم من التحليل الطبيعي لتوزيع الدخل. كذلك يمكن الاستشهاد بأصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة، فإذا اعتبرنا أن دخلهم ربح بصفتهم ينتمون إلى الطبقة الرأسمالية، فإننا ننكر أن جزءاً من دخولهم يعود إلى قيام أصحاب هذه المشروعات الصغيرة ببذل المجهود الجسماني في العملية الإنتاجية ويستحقون أن يكسبوا الأجور مقابل هذا المجهود.

لا يمكن لنا هنا أن نتجاهل أن (سميث) بتحليله لنظرية التوزيع لم يأخذ بالأسلوب الوظيفي لسببين لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر وهما:

1. النظر إلى أصحاب رأس المال بدلاً من النظر إلى رأس المال كعنصر إنتاجي.
2. ملكية رأس المال لم تكن في عصر (سميث) منفصلة عن قيادة وتنظيم المشروع الصناعي.

بناءً على ذلك فإن ما كان يعد ربحاً ينظر (سميث)، قسم فيما بعد حسب التحليل الوظيفي لتوزيع الدخل إلى قسمين هما الفائدة وهي عائد رأس المال، والربح وهو عائد التنظيم.

ومن خلال نظرية التوزيع يناقش (سميث) كيفية تحديد نصيب كل طبقة من هذه الطبقات الثلاث من قيمة الناتج أو من الدخل سواء في صورة أجور عائدة إلى طبقة العمال، أو ربح عائدة إلى طبقة أصحاب الأراضي أو أرباح عائد إلى طبقة أصحاب رأس المال. هذه هي الأركان والعناصر الأساسية التي دار حولها بحث (سميث) بهذا المجال والتي يمكن اعتبارها نظرية التوزيع في فكره الاقتصادي، وسوف نقوم بتحليل هذه الأركان الثلاثة في القسم الآتي من هذا الجزء.

1.3.2 الأجور Wages

الأجور كما عرفها (سميث) تمثل العائد الذي تحصل عليه طبقة العمال، وتقوم نظرية الأجور عند (سميث) على أساس أن التفاعل بين الطلب والعرض على العمل في السوق هو الذي يحدد الأجور، فكلما زاد الطلب على العمل وبقي العرض ثابتاً فإن معدل الأجور يتجه نحو الازدياد والعكس صحيح. الطلب على العمل بدوره يعتمد على التراكم الرأسمالي Accumulation of Capital، فعند زيادة التراكم الرأسمالي فإن رصيد الأجور The wage fund أو ما يعرف بذلك القسم من رأس المال المخصص لإعالة الطبقة العاملة سوف يزداد. ولذلك فإن (آدم سميث) بنى فكره الاقتصادي بخصوص الأجور على الأركان والعناصر الآتية:

1. تزايد رصيد الأجور يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل ونتيجة ذلك تكون زيادة في مستوى الأجور وتحسن في مستوى الطبقة العاملة.
2. المجتمع المتزايد الحركة والمتجه نحو التطور والتحضر يعتبر أفضل المجتمعات لأنه يقدم خدمة هامة لمصالح طبقات كل من العمال والرأسماليين وكذلك ملاك الأراضي دون تمييز أو استثناء.

3. النتيجة تعتمد على معدل التراكم الرأسمالي في المجتمع وما ينطوي عليه من النمو الاقتصادي وليس في حجم الثروة التي يمتلكها ذلك المجتمع.

4. المجتمع الساكن القليل الحركة والنمو رغم ما يملكه من ثروة كبيرة، لا يمكن له أن يحقق التوافق بين طبقاته المختلفة؛ حيث تتجه مستويات الأجور فيه نحو الكفاف، أي ذلك المستوى الذي يسمح باستمرار عرض العمل على حاله دون تغيير.

اعتماداً على هذه العناصر التي قدمها (سميث)، فمن الواضح أن ما قدمه هو أن عرض العمل قابل لأن يستجيب استجابة سريعة للتغيرات التي تحدث في مستوى الأجور، والوصف الأقرب للواقع في عصره يمكن تلخيصه في نقطتين:

الأولى: زيادة الأجور إلى حد أكبر من الكفاف يؤدي إلى زيادة عدد السكان، إما من خلال زيادة نسبة الزواج أو تراجع معدل الوفيات أو كليهما معاً وهذا يؤدي إلى تزايد عرض العمل والعكس بالعكس. وبالتالي فإن الأجر السائد في السوق يستمر بالاتجاه نحو الكفاف بسبب العوامل التي تم ذكرها والتي يؤدي تفاعلها إلى إعادة الأجور إلى حالة التوازن، فلا يوجد هناك سبيل أو طريق لبقاء الأجور عند مستوى أعلى من حد الكفاف إلا باستمرار التراكم الرأسمالي.

الثانية: مستوى الأجور في المجتمع المتطور يتحدد كذلك عن طريق المساومة بين العامل ورب العمل (الرأسمالي)، ويؤكد (سميث) أن طرفي المساومة يفتقران للتكافؤ المادي والقانوني، لأن القانون يحرم الطبقات العمالية من التجمع ولا يعارض تجمعات الرأسماليين في الوقت نفسه. بالإضافة إلى أن قلة عدد الرأسماليين، نسبياً، يساعد على تكوين جبهة موحدة، أما العامل بحكم الدخل المحدود والإمكانات المادية المتواضعة فلا يستطيع الصمود طويلاً أمام أرباب العمل، فالمساومة سوف ترجح كفة صاحب العمل على كفة العامل وهذا لا شك فيه.

هذا التحليل الواقعي أرجعه (سميث) إلى ما سماه بـ «نظام الحرية الطبيعية الواضح البسيط» *The Obvious and Simple System of Natural Liberty* والذي يتصف في رأيه بتوافق المصالح الطبقية وانسجامها.

ومن جهة أخرى ذهب في اعتقاده إلى أن مزايا العمل بأنواعه وعيوبه تنعكس على مستوى الأجور، واشترط في ذلك تمتع أفراد المجتمع بحرية الاختيار لمهنتهم وقررتهم على تغييرها.

اعتماداً على هذه الأفكار نستطيع أن نحدد أسباب التباين في مستويات الأجور حسب ما حددها (سميث) في الأعمال المختلفة، بناء على العوامل الخمسة الآتية:

1. طبيعة المهنة: من حيث صعوبتهما والمخاطر التي تنطوي عليها، حيث تتناسب الأجور طردياً مع هذه الخصائص.
2. التكاليف اللازمة: للحصول على المهارة والخبرة المطلوبة من أجل ممارسة المهنة: إذ يجب أن تغطي الأجور التكاليف وأن تدر ربحاً اعتيادياً على رأس المال الذي تم استثماره في الحصول على تلك المهارة والخبرة.
3. موسمية العمل: حيث تتناسب الأجور طردياً مع تلك الموسمية، وبصورة أخرى فإن أجرة العامل المؤقت تزيد عن نظيره الدائم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الفكرة بعيدة عن الواقع خاصة في المجتمع الحديث إلا إذا اصطحبت بافتراض ثبات جميع العوامل الأخرى وخاصة قوى المساومة للعامل، فالواقع يشير إلى أن العمال الموسمين يفقدون لقوة المساومة ولذلك تكون أجورهم أقل من المعدل بشكل عام.
4. درجة الثقة والمسؤولية المطلوبة لأداء المهنة: كلما زادت الثقة زادت الأجور والعكس صحيح. لهذا السبب اعتقد (سميث) أن الأطباء والمحامين والصاغة مثلاً يجب أن يحصلوا على أجور أعلى من غيرهم في المهن الأخرى.
5. النجاح في المهنة: حيث تتناسب الأجور عكسياً مع احتمالات نجاح العامل في مهنته، بعبارة أخرى كلما زاد عامل المخاطرة والمجازفة في المهنة ارتفعت الأجور والعكس صحيح.

2.3.2 ريع Rent

أصل الريع: يبدأ (سميث) تحليله لريع الأرض في كتابه ثروة الأمم بالقول المعروف عنه جيداً وهو «أنه عندما يكون قد تم استغلال الأرض جميعها في دولة ما، يطلب ملاك الأرض «ريعاً» حتى بالنسبة لما تغله من ناتج طبيعي. ومن ثم يتعين على مستغل الأرض أن يدفع لمالكها مقابل السماح له بالعمل فيها والانتفاع بها وحتى ثمار التربة، وذلك بأن يعطي المالك جزءاً مما يجمعه من هذه الثروة أو نتيجة من العمل وهذا هو الريع» (سميث، 1776).

ويتغير مقدار الريع حسب خصوبة الأرض وموقعها، فمثلاً إذا كانت الأرض بعيدة عن السوق فإن الأمر يتطلب المزيد من حجم العمالة الزراعية، ومن ثم فإن الفائض المتبقي لمالك الأرض (الريع) سوف يتراجع بعد اقتطاع الأجور والأرباح من سعر الناتج الزراعي، لذلك فإن انتشار الطرق والقنوات والأنهار يساعد على ميل الريع نحو التعادل بين الأراضي في مختلف المواقع بالإضافة إلى أن الأرض الأكثر خصوبة تغل بطبيعة الحال ريعاً أكبر من الأرض الأقل خصوبة.

لقد قام (سميث) بتحليل الربيع من خلال موقفين متناقضين:

الأول: اعتبر الربيع عائداً مستقلاً للأرض بصفتها عاملاً من عوامل الإنتاج الأساسية.

الثاني: لم يعتبر الربيع من محددات الثمن بل نتيجة له.

وعتماداً على الموقف الأول فإن الربيع يدخل في تكوين ثمن السلعة مثله مثل باقي عناصر الإنتاج التي وظفت لإنتاج تلك السلعة ويعامل معاملة الأجور والأرباح. وقد أوضح (سميث) أن الربيع يترقب على انتشار الملكية الخاصة للأرض حيث لم يكن له وجود في المجتمعات البدائية. ويبين أنه «حالما تظهر الملكية الخاصة للأرض فإن ملاك الأراضي، شأنهم شأن غيرهم من الذين يحبون أن يحصلوا حيث لم يزرعوا، يطالبون بالربيع ويجب على العامل الزراعي عندئذ أن يتنازل عن جزء مما يجمعه أو ينتجه لصاحب الأرض، وهذا الجزء أو قيمته تمثل ريع الأرض الذي يدخل في ثمن معظم السلع» (سميث، 1776، ص 48).

الربيع هو عبارة عن ذلك الجزء أو القيمة الذي يتنازل عنها المزارع أو يطلبها صاحب الأرض من المزارع لقاء استخدام تلك الأرض.

من هذا الاتجاه الفكري نحو الربيع يتبين أن (سميث) لم يفرق بين الربيع والربح من حيث العلاقة بنفقات الإنتاج وثمان السلعة، وكلاهما يترتب على ظهور نظام الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج. ولقد أرجع (سميث) الربيع إلى ما أسماه بكرم الطبيعة حيث اعتبر الطبيعة العامل الأساس الذي يعتمد عليه منتوج الأرض بخلاف عوامل الإنتاج الأخرى، فكلما كانت الطبيعة ذات إيجابية أكبر زاد ما تحققه الأرض من ريع. فالإنتاج الصافي الذي يتحقق بعد دفع كامل نفقات الزراعة الأخرى يشكل فائضاً اقتصادياً يدفع بالطبع إلى مالك الأرض، وهذا التحديد مرتبط تماماً مع النظرة الطبيعية التي جاء بها (سميث).

وبالنسبة للموقف الثاني لـ (آدم سميث) من الربيع، فإنه يتناقض أساساً مع التفسير السابق ويشير إلى نظرية (ريكاردو)، حيث تنطوي فكرة (سميث) هنا على أن الربيع ليس من محددات الثمن بل هو نتيجة له. لذا يرى (سميث) أن الثمن يجب أن يغطي الأجور والأرباح على الأقل حتى يتمكن المزارع من توريد السلعة إلى السوق، ولكن إذا تجاوز الثمن مصاريف الإنتاج من أجور وأرباح فعند ذلك يتجلى الربيع ويتحدد مستواه بالفرق بين الثمن ونفقات الإنتاج الإضافية على الأرض. هذا هو المدلول الصريح الذي يمكن التوصل إليه من ثروات الأمم رغم أن (سميث) لم يصرح بكلمة الحدية أو الإضافية.

الريع هنا يمثل المبالغ الإضافية المتبقية بعد دفع نفقات عناصر الإنتاج من أجور وأرباح.

وبالنظر إلى هذين الموقفين المتعارضين من الريع يمكن التوفيق بينهما على أساس أن المفهوم الأول يجب إدارته ضمن إطار التحليل الجزئي، بينما الموقف الثاني يجب أن ينظر إليه من زاوية التحليل الكلي. فالتحليل الجزئي يظهر الريع بوصفه عائداً لأحد عناصر الإنتاج الذي له استخدامات زراعية بديلة ولذلك يمثل جزءاً من تكاليف الإنتاج شأنه شأن سائر عناصر الإنتاج الأخرى.

ولكن من وجهة النظر الكلية فالأرض الزراعية إما أن تزرع وإما أن تترك دون زراعة وذلك في كونها أرضاً حدية أي إضافية، لا يغطي إيرادها عند مستوى أثمان المحاصيل الزراعية السائد في السوق تكاليف الإنتاج عليها، فإن ارتفعت أثمان المحاصيل الزراعية تحول جزء من الأراضي التي كانت حدية إلى أراضٍ تدر ريعاً، فالثمن في هذه الحالة حدد الريع ولم يتحدد به.

وبما أن (آدم سميث) بدأ تحليله للريع بشكل متناقض فإن هذا التحليل يقودنا إلى الوصول إلى نتيجتين مختلفتين هما:

1. اعتبار الريع جزءاً لا يتجزأ من ثمن السلعة يؤدي إلى التوافق الطبقي والانسجام؛ حيث تحصل كل طبقة من طبقات المجتمع الأساسية الثلاث: العمال، وملاك الأراضي، وأرباب العمل على عائد أو دخل شرعي.
2. اعتبار الثمن هو المحدد للريع يؤدي إلى تضارب المصالح؛ حيث إن زيادة الثمن تؤدي تلقائياً إلى زيادة الريع، وبالتالي ارتفاع دخل أصحاب الأراضي على حساب دخول الطبقات الأخرى.

من هنا - عزيزي الدارس- رأى (سميث) أن دخل ملاك الأرض يمثل فائضاً اقتصادياً يتحدد بثمن المحاصيل الزراعية ولا يحدد الثمن، وحيث إن ملاك الأراضي لا يوجد لهم تأثير على مستوى الريع فإن فرض الضريبة عليه وحتى مصادره لن يؤدي إلى التأثير أو المس بمستوى الإنتاج الزراعي.

ونستطيع القول بكل وضوح إن (سميث) بدا متناقضاً بأفكاره تجاه الريع؛ ولم تتبلور أفكاره جيداً. ويعزو بعض الاقتصاديين هذا التناقض إلى افتقار (سميث) إلى الفكرة الحدية "Marginal" التي أخذ بها الاقتصاديون اللاحقون في تفسير ظاهرة الريع.

2.3.3 الأرباح Profits

عرّف (سميث) الأرباح بأنها «الإيرادات الكلية التي يحصل عليها صاحب رأس المال بعد استبعاد النفقات التي دفعت من أجل الإنتاج» ولكن هذه النفقات لا تشمل الفائدة التي لم يعتبرها (سميث) من العوائد المستقلة لعوامل الإنتاج بل تعامل معها على أساس أنه جزء من الأرباح أو الدخل الذي يحصل عليه الرأسمالي.

في سياق هذا المفهوم للربح سنعرض الأفكار الذي قدمها (سميث) بشأن الأرباح في البنود الآتية:

1. تحديد مستوى الأرباح

يقول (سميث) «إن الزيادة في رأس المال، التي ترفع من مستوى الأجور، تميل إلى خفض مستوى الأرباح، وعندما توجه رؤوس أموال العديد من أصحاب الأعمال إلى المهنة نفسها، فإن المنافسة القائمة فيما بينهم تميل إلى خفض أرباح المهنة» (سميث 1776، ص 89).

بهذه الكلمات فسّر (سميث) القوى المحددة للأرباح، كما يضيف (سميث) في مكان آخر: «تنضبط الأرباح كلياً بقيمة رأس المال المستخدم، وتكون هذه الأرباح أقل أو أكبر حسبما يكون المدى الذي تبلغه هذه القيمة» (سميث 1776، ص 30). ويقول أيضاً «إن تنافس رؤوس الأموال في أي نشاط اقتصادي معين لا بد أن يدفع بالأرباح في هذا النشاط إلى مستوى متدن» (سميث 1776، ص 335).

يرى (سميث) أنه في البلد المتقدم ذي الاقتصاد المتطور حيث يزداد استخدام رأس المال وتزداد الثروة القومية، فإن معدل الربح يتجه نحو الانخفاض حتى يكون عند أدنى مستوى له، ومن ثم فإن تحركات الأرباح في ذلك البلد تكون عادة في الاتجاه المعاكس لحركة الأجور؛ أي أن العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدلات الأجور تقود إلى تراجع معدلات الأرباح.

بناءً على ما سبق من الأفكار الخاصة بتحديد مستوى الأرباح فإن العوامل المحددة للأرباح عند (سميث) هي:

- أ- الأجور: حيث ترتبط الأجور مع الأرباح بعلاقة عكسية فتزداد الأرباح بانخفاض مستويات الأجور والعكس صحيح.
- ب- المنافسة: فكلما اشتدت المنافسة بين أصحاب الأعمال في المهنة الواحدة فإن الأرباح تتجه نحو الانخفاض.

ج- رأس المال: فكلما زادت قيمة رأس المال المستثمر من قبل صاحب العمل زادت الأرباح والعكس بالعكس.

د- التقدم والتطور الاقتصادي: فكلما زاد استخدام رأس المال في ظل التقدم الاقتصادي فإن المنافسة تشتد بين أصحاب الأعمال ويؤدي ذلك إلى تراجع مستويات الأرباح.

2. المعدل الأدنى للربح

لم يكن (سميث) واضحاً تماماً في عرض أفكاره حول «المعدل الأدنى للربح»، غير أنه في ضوء التحليل الذي أورده بهذا الاتجاه اعتبر المعدل الأدنى للربح بأنه ذلك «المستوى من الربح المتبقي بعد استقطاع الأجور والريع من أدنى سعر تنافسي». وإن لم تحقق المبيعات من السلع ربحاً للرأسمالي فإن هذه المبيعات تكون غير قادرة على تعويض الرأسمالي عما يكون قد تحمله من تكاليف، ويرأي (سميث) فإن أدنى معدل عادي للربح لا بد أن يكون عند مستوى أكبر مما يكفي لتعويض الخسائر العارضة التي قد تنتج عن توظيف رأس المال.

3. الأرباح والفائدة

كما تبين من خلال هذا التحليل الخاص بنظرية التوزيع فإن (سميث) حدد عناصر الإنتاج بثلاثة عناصر هي: العمل، والأرض ورأس المال، واستبعد عنصر التنظيم، وهذا الفكر يعكس الواقع الاقتصادي الذي كان سائداً في تلك الحقبة من الزمن، حيث كان المنظم يستثمر رأسماله الخاص ويعيد استثمار الأرباح التي يحققها في المشروع الذي يمتلكه، ولهذا فالتفريق بين الربح والفائدة لم يحظ بأهمية عملية كبيرة عند (سميث) كما يقول الاقتصاديون. إلا أن (سميث) كان واضحاً في ثروات الأمم عندما قال إن «الأرباح لا بد أن تغطي التكاليف التي يتحملها الرأسمالي الموظف لرأس ماله في دفع الأجور مقدماً إلى عماله». أما الجزء الآخر من الأرباح في هذه الحالة فهو «الفائدة» التي يدفعها المقرض مقابل استخدام رأس مال القرض. (سميث 1776، ص 54).

ما تقدم يتضح أن الأرباح تقسم إلى جزأين، الجزء الأول: يمثل الفائض الذي يتبقى بعد دفع تكاليف الإنتاج عندما يستثمر الرأسمالي أمواله، والجزء الآخر: يمثل الفائدة التي يدفعها المقرض مقابل استخدام رأس مال القرض؛ أي عندما يستثمر الرأسمالي أموال الغير. ووضح (سميث) أن المستوى الأدنى للفائدة لا بد أن يكون شيئاً أكبر مما يكفي لتعويض الخسائر العارضة التي قد تتعرض لها عملية الإقراض. وحدد (سميث) علاقة طردية بين الفائدة والربح الصافي، وأيقن أن الفائدة يجب أن تكون أقل من الربح الصافي

حتى يتحفز أصحاب الأعمال على الاقتراض. فكلما ارتفعت الأرباح ازداد الطلب على القروض مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة والعكس صحيح.

نلاحظ مما سبق أن (سميث) كان مصمماً على استخدام كلمة الربح لتعني العائد على رأس المال؛ أي ما يمكن تحقيقه من جراء توظيف رأس المال، بينما الفائدة هي جزء من الأرباح وهي تمثل سعر استخدام رأس المال؛ أي السعر الذي يمكن أن يدفعه المقترض لهذا القرض.

4. إجمالي الربح وصافي الربح

لم يكن تحليل (سميث) لمفهوم «إجمالي الربح» و«صافي الربح» قطعياً على نحو واضح، ويُنسب تطوير هذه المفاهيم إلى (جون ستيورت ميل) وغيره من الاقتصاديين اللاحقين.

ولكن (سميث) يختلف جوهرياً عن (ميل) في صدد التفريق بين أجور الإشراف والتوجيه والتفتيش من جانب صاحب العمل وبين الأرباح العائدة إليه، ويستبعد سميث مثل هذه الأجور من العائد الذي يحصل عليه الرأسمالي صاحب العمل في صورة أرباح. وبالمقابل فإن البعض يرى أن (سميث) قد حدد الفرق بين الربح الإجمالي والربح الصافي على أنه تعويض لعامل المخاطرة الذي يرافق الاستثمار، فعند زيادة المخاطرة أو المجازفة يتزايد الفرق بين الربح الإجمالي والربح الصافي والعكس صحيح. ولذلك رأى أن الربح الصافي وحده يمثل الفائض أو دخل صاحب العمل.

5. العلاقة بين الأرباح والأجور

قدم (سميث) استثناءين للقاعدة التي بنى عليها العلاقة بين الأرباح والأجور، والتي تفيد بأن الأرباح تتحرك بشكل معاكس لحركة الأجور، وهذان الاستثناءان هما:

أ- في حالة المستعمرات الجديدة تميل الأرباح والأجور إلى التزايد معاً؛ أي تكون حركة الأرباح والأجور في الاتجاه نفسه.

ب- في حالة الركود الاقتصادي، تكون الأرباح والأجور عادة عند مستوى منخفض.

فإذا استثنينا هاتين الحالتين فإن الأرباح تتغير من يوم إلى آخر بسبب التغير في مستوى الأسعار وحجم الثروة، وهنا يذكر (سميث) أنه يصعب تحديد المعدل المتوسط للأرباح. ولكن يمكن الاستدلال على اتجاهات هذا المعدل على وجه التقريب في ضوء تقلبات سعر الفائدة، بما أن تغيرات الأرباح تتبع هذا السعر بصورة وثيقة.

والآن - عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (3)

1. اذكر العوامل التي حدّدها (سميث) بخصوص تباين الأجور في المهن المختلفة.
2. وضح العوامل المحددة للريح عند (سميث).



أسئلة التقويم الذاتي (3)

1. وضح الأركان الرئيسية التي بنى (سميث) فكره الاقتصادي عليها بخصوص الأجور.
2. ما النتائج التي يمكن أن تستخلصها من تحليل (سميث) للريح؟

4.2 المالية العامة ودور الدولة

Public Finance and the Role of the State

1.4.2 الإيرادات العامة

عزيزي الدارس، بيّن (سميث) مصدرين للمالية العامة، هما:
الأول: ممتلكات الدولة من الأرضة والأراضي ورأس المال.
الثاني: الضرائب، حيث وضع قواعده الأربع المشهورة في هذا المجال وهي:

1. العدالة: ويقصد بها تساوي العبء الضريبي على جميع أفراد دافعي الضرائب فيدفع كل منهم مقدار طاقته، أي يجب أن تتناسب الضرائب طرداً مع الإيراد الذي يتمتع به الفرد تحت حماية القانون.

2. اليقين: ويقصد به وضوح الرؤية بالنسبة للالتزام الضريبي.

3. الملاءمة: أن تكون الضريبة ملائمة لدافع الضريبة من حيث الزمان والمكان، بمعنى أن على الدولة أن تفرض الضرائب في الوقت والطريقة الأكثر ملاءمة للفرد الذي تفرض عليه الضريبة، وبالتالي تكون معلومة ليس من حيث كميتها فقط، بل ومن حيث وقتها وطريقة دفعها.

4. الاقتصاد: يجب أن تكون تكاليف جباية الضريبة زهيدة بالنسبة لحصيلتها، بمعنى

أن تقوم الدولة بجباية الضرائب بأقل كلفة ممكنة، وما لم يحدث ذلك فإن الحكومة تضطر إلى فرض ضرائب أخرى لزيادة الحصيلة.

ومع أن بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي يشكون في أن هذه القواعد تنبع أصلاً من (سميث) إلا أن صياغتها على النحو الذي قدمه (سميث) قد جذبت الانتباه على أوسع نطاق.

ومن اللافت للنظر بالنسبة لهذه القواعد الأربع أن القاعدة الأولى تتسم بالغموض؛ حيث جاءت خالية من أية معايير دقيقة لتحقيق العدالة في فرض الضريبة، أما القواعد الثلاث الأخرى (اليقين، والملاءمة، والاقتصاد) فهي تتناول الموضوع من الوجهة الإدارية فلا تبحث بالآثار الاقتصادية للضرائب على الدخل أو على توزيعه.

وبالنسبة للأوعية الضريبية التي تأتي منها الضرائب فقد حددها (سميث) بعوائد عناصر الإنتاج وهي:

أ- الربح.

ب- الأرباح.

ج- الأجور.

لقد قام (سميث) بتحليل هذه الأوعية بهدف تحديد أفضلها في مجال التطبيق، وكانت النتيجة التي توصل إليها أن كلا من الأرباح والأجور يجب ألا تخضع للضريبة بصورة مباشرة على الأقل، وأن الربح هو أفضل وعاء لفرض الضريبة.

هذه النتيجة التي توصل لها (سميث) تفيد بأن نسبة الأرباح تميل إلى التعادل عادة في ظل المنافسة الكاملة، ومن ثم سوف يتحمل المستهلك في النهاية عبء أية ضريبة تفرضها الدولة على هذا النوع من الدخل، بالإضافة إلى صعوبة تقدير هذه الضريبة وجبايتها، أما بالنسبة للأجور فالنتيجة مشابهة لتلك الخاصة بالأرباح، إذ قد يقع عبئها على المستهلك في المدى الطويل.

وعلى ذلك فإذا استبعدنا الأرباح والأجور كوعائين للضريبة بسبب إمكانية وقوع العبء النهائي للضريبة على المستهلك لا على دافع الضريبة، فإن الربح يعتبر بنظر (سميث) أفضل الأوعية الضريبية الثلاثة.

2.4.2 وظائف الدولة

ميّز (سميث) في الكتاب الرابع من ثروات الأمم بين ثلاثة أنواع رئيسية من وظائف الدولة، والتي برأيه يجب على الدولة أن يقتصر دورها على هذه الأنواع الثلاثة من الوظائف وهي:

1. الدفاع الخارجي: فواجب حماية المجتمع من الغزو أو العدوان الخارجي أعطاه (سميث) للدولة.

2. العدل: إقامة العدل بين أفراد المجتمع وحماية الأفراد من الاضطهاد والحفاظ على الحقوق والملكية الفردية.

3. إنشاء المشاريع العامة: التي لا يمكن أن يكون من صالح أي فرد أو مجموعة من الأفراد القيام بإنشائها والحفاظ عليها، لأن العائد منها لا يمكن أن يغطي نفقاتها، بالإضافة إلى أن الفائدة من مثل هذه المشاريع تعود على الجميع، وتشمل هذه المشاريع العامة ثلاثة أنواع من المؤسسات العامة حدّدها (سميث) فيما يلي:

أ- مشروعات عامة لدعم الصناعة والتجارة، مثل: تعبيد الطرق وحفر القنوات الملاحية وإقامة الموانئ ... الخ.

ب- مؤسسات عامة لتعليم الشباب، ويقصد به النظام المدرسي.

ج- مؤسسات عامة لتعليم الشعب بأسره ويقصد به الكنيسة.

وعلى ذلك فإن هذه الواجبات الثلاثة التي تشمل الحماية ضد الدول الأجنبية، وإدارة القانون والعدالة، وإقامة المشروعات والمؤسسات العامة والحفاظ عليها هي الأدوار التي أعطاه (سميث) للدولة.

إلا أنه بالمقابل سَلِمَ بالحاجة إلى تدخل الدولة في مواضيع عديدة وهذا ما أوضحه في كتابه (ثروات الأمم) وكلها بعيدة عن إطار دور الدولة الحارسة، ومن الأمثلة على هذه التدخلات:

أ- ضرورة تدخل الدولة لتنظيم ومراقبة إصدار النقود الورقية من قبل البنوك رغم أن ذلك يخل بالحرية الطبيعية للأفراد.

ب- الموافقة على القوانين المنظمة للأرض الزراعية لأنها تحفز المستأجر على إدخال التحسينات العقارية التي ترفع من إنتاجية الأرض.

ج- كان (سميث) أيضاً يؤيد قوانين براءة الاختراع لأجل محدود لأنها تشجع حركة الاختراع والابتكار رغم تعارضها مع مبدأ المنافسة.



تدريب (4)

بالرغم من موقف (سميث) من التدخل الحكومي بشأن الحياة الاقتصادية، إلا أنه سلم بالحاجة إلى تدخل الدولة في مواضيع عديدة. ناقش هذا الموقف.



أسئلة التقويم الذاتي (4)

1. ما القواعد العامة التي حدّدها (سميث) بشأن الضريبة؟
2. وضح الوظائف الرئيسية التي حدّدها (سميث) والتي يجب على الدولة تأديتها في المجتمع.

5.2 الحرية الاقتصادية Economic Freedom

قام (سميث) بتوظيف أفكاره لرفع لواء الحرية الاقتصادية في الداخل والخارج على حد سواء، وبين مزايا نظام حرية التجارة وتوافقه مع القانون الطبيعي، لذلك اعتقد أن الحكومة بصورة عامة تتصف بالإسراف والتبذير وعدم الكفاءة وانعدام النزاهة والمحابة. وعليه فالتدخل الحكومي الواسع النطاق في الحياة الاقتصادية لا بد أن يعود بالضرر الكبير على المجتمع، ولهذا السبب أكد أن أي نظام اقتصادي لا يرفع شعار الحرية وعدم التدخل الحكومي لا بد أن يؤدي إلى الانتقاص من إمكانيات المجتمع للنمو والتطور والرفاهية، ونعت هنا الاقتصاد الحر بالاقتصاد المرسل الذي هو حسب رأيه خير الأنظمة وأكثرها توافقاً وانسجاماً مع الطبيعة البشرية.

وفيما يلي الأفكار الاقتصادية التي قدمها (سميث) بشأن العلاقة بين الدولة والنشاط الاقتصادي:

(1) التجارة الداخلية Domestic Trade

يقول (سميث) إن «الفرد وإن كان يتوخى الربح الشخصي من وراء نشاطه الاقتصادي لا المصلحة العامة فإنه يصل تلقائياً دون وعي وشعور إلى تحقيق مصلحة المجتمع بشكل أفضل وأكثر كفاءة». ومن الواضح أن (سميث) أكد على ضرورة توفير الحرية الكاملة للأفراد في جهودهم وسعيهم خلف مصالحهم ضمن النظام والقانون. وبالتالي لا يوجد هناك مبرر من أجل تدخل الدولة لزيادة الإنتاج حيث إن كل فرد يعمل على زيادة إنتاج المجتمع إلى أقصى حد ممكن مدفوعاً بمصلحته الشخصية.

(2) جهاز الثمن

من خلال التحليل الذي جاء به (سميث) لجهاز الثمن في إطار المنافسة الكاملة فإن المنتج (الرأسمالي) أعرف وأدري بالاستخدام الأمثل لرأس المال الذي يمتلكه؛ وذلك بسبب التلاحم اللصيق بطبيعة الإنتاج وظروفه من جهة وتقلبات الطلب على منتجاته في السوق من جهة أخرى. ويرى (سميث) أن تدخل الدولة في القرارات الاقتصادية للأفراد بدافع توجيه رؤوس الأموال إلى أفضل الفروع الإنتاجية أو أكثرها نفعاً ليس له مبرر ويمثل ضرراً بشكل عام. ويدعم (سميث) دفاعه عن الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة قائلاً «إن الدولة بحكم انتقاء المصلحة الشخصية تتصف بالإسراف والتبذير على عكس الأفراد، فالدولة إن كانت مخلصه في تدعيم الاقتصاد الوطني فما عليها إلا أن تحد من إسرافها وتبذيرها وتقتصد في نفقاتها تاركة للأفراد إدارة نشاطهم الاقتصادي بما يتفق ومصالحهم الخاصة التي لا بد أن تؤدي في النهاية في إطار مجتمع قائم على الحرية والمنافسة لما فيه خير المجتمع ورفاهيته» (سميث 1776، ص 438).

(3) الاحتكار وزيادة الأسعار

لم يتجاهل (سميث) القوة الطارئة التي تتولد من سعي كل فرد في المجتمع إلى تحقيق مصلحته الشخصية. فهو يعترف بأن رجال الأعمال يحاولون باستمرار استغلال جمهور المستهلكين من خلال الاحتكار ورفع الأسعار. دافع (سميث) عن هذا الواقع من خلال آلية وميكانيكية السوق في ظل ظروف المنافسة الكاملة، حيث تحقيق الأرباح غير الاعتيادية يحفز المنتجين القائمين في السوق على زيادة إنتاجهم، كما سوف يحفز منتجين جديداً للدخول إلى الصناعة مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة الإنتاج الكلي في المدى الطويل، وبالتالي تعمل المنافسة بين المنتجين من أجل تصريف إنتاجهم المتراكم على خفض الأسعار مما يؤدي إلى إعادة الأرباح إلى مستواها الطبيعي.

فازدياد الأرباح اعتبرها (سميث) ظاهرة طارئة تعمل على توجيه رأس المال الفردي إلى النشاط الاقتصادي الذي يهده المجتمع ذا أهمية أكبر. وهذه الظاهرة طارئة ما تلبث أن تزول حالما تحقق هدفها الاجتماعي المنشود والمتمثل في زيادة الإنتاج. ومرة أخرى يسجل (سميث) أن الدوافع الشخصية تتحول بحكم التفاعل فيما بينها عن طريق المنافسة في السوق بحيث تسفر عن نتائج تخدم مصلحة المجتمع، وهكذا يتحول التضارب الشخصي في المصالح إلى التوافق والانسجام الاجتماعي.

(4) التجارة الخارجية Foreign Trade

في إطار السياسة الاقتصادية الخارجية لم يقل حماس (سميث) بالدفاع عن حرية

التجارة الخارجية، فالتجارة الخارجية تتخطى نطاق السوق الوطني الضيق وبذلك تسمح بتعميق تقسيم العمل وزيادة الإنتاج.

اعتبر (سميث) الصادرات طريقة لتخلص المجتمع من فائض الإنتاج الذي يفتقر إلى مصادر التصريف في الداخل، مقابل أن يقوم المجتمع باستيراد سلع تتمتع بطلب محلي. ورأى (سميث) أنه من أجل أن تؤدي التجارة الخارجية الدور المطلوب وتعزز من أداء الاقتصاد تجاه التنمية الاقتصادية فلا بد من تحرير التجارة ورفع القيود المختلفة المفروضة عليها بطرق متنوعة، حيث بنى (سميث) هذا الموقف من خلال المبادئ والأفكار الآتية التي تبناها:

- 1- وضع القيود على الواردات وحظرها يؤدي إلى توجيه رؤوس الأموال الوطنية بطريقة غير مباشرة بعيداً عن الصناعات التصديرية ونمو الصناعات التي تنتج سلعاً تحل مكان السلع المستوردة.
- 2- سياسة تقييد الواردات تحد من مبدأ التخصص الذي يقوم عليه تقسيم العمل والتبادل، لأن الصناعات التصديرية عادة تتميز بكفاءة أكبر من غيرها بسبب امتلاكها القدرة التنافسية في السوق الخارجية.
- 3- إذا كان الفرد نفسه لا يسعى إلى إنتاج كل ما يحتاج إليه بل يتخصص في مهنة معينة يؤديها بكفاءة عالية وينتظر من الآخرين تزويده باحتياجاته الأخرى فذلك الحال بالنسبة للدولة. فإذا كان هناك فروق بين أسعار السلع في الخارج وتكلفتها المحلية فعلى الدولة أن تقوم باستيراد تلك السلع من الخارج. ويمكن الحصول على الأموال اللازمة للاستيراد عن طريق تصدير السلع التي يتمتع البلد بميزة مطلقة في إنتاجها.
- 4- عارض (سميث) الإعانات الموجهة إلى نشاطات التصدير لأنها تؤدي إلى زيادة سعر السلعة المصدرة في السوق المحلية وكذلك تحمل مستهلك هذه السلعة ضريبة تساوي الزيادة في سعرها إضافة إلى الضريبة التي يجب على الدولة فرضها على المواطنين بشكل عام من أجل الحصول على مصادر تمويل لهذه الإعانات.
- 5- التجارة الخارجية الحرة من وجهة نظر (سميث) لا بد وأن تعود بالنفع على جميع الأطراف المتبادلة وأن حجم تلك التجارة يتناسب طردياً مع النمو والتطور الاقتصادي لتلك الدول أو الأطراف. ويرى (سميث) أنه ليس من مصلحة أية دولة في الظروف الاعتيادية أن يكون شركاؤها في التبادل فقراء ومن هنا استنتج (سميث) أن المصالح التجارية للدول يسودها في الظروف الاعتيادية التوافق والانسجام.

(5) الميزان التجاري Balance of Trade

لم يعط (سميث) الميزان التجاري المرافق لعملية التجارة الخارجية أية أهمية بل على العكس اعتبره فكرة تجارية ساذجة. وبذلك كان متيقناً بأن التجارة الخارجية سوف تكفل

لكل دولة الحصول على حاجة اقتصادها من المعادن النفيسة. ولكن (سميث) جاء بفكرة أخرى هي ميزان الإنتاج السنوي والاستهلاك، وأكد أن المجتمع يمكن أن يحقق فائضاً في هذا الميزان رغم تحقيقه العجز في الميزان التجاري. هذه الفكرة تؤكد لنا أن (سميث) كان على بينة من أن التنمية الاقتصادية في مراحلها الأولى قد ينتج عنها زيادة في الواردات على الصادرات بسبب احتياجات التنمية من السلع الرأسمالية، أو بعبارة أخرى فإن الدول النامية عادة ما تكون مدينة للعالم الخارجي عندما تفوق استثماراتها الادخار المحلي. ولا بد هنا من إدراك أن (سميث) لم يطور هذه الفكرة الهامة التي طورت فيما بعد إلى نظرية عامة تربط بين مراحل التطور الاقتصادي ومراحل المديونية الخارجية.

6) استثناءات التجارة الحرة

لم يكن (سميث) عقائدياً في دعوته إلى حرية التجارة بل اعتبرها القاعدة العامة فقط وسمح باستثناءين هامين لها:

الأول: حماية الصناعات الوطنية الاستراتيجية.

الثاني: ضرورة فرض ضريبة على السلع المستوردة تعادل الضريبة المفروضة على نظيراتها الوطنية.

وكذلك لا يمكن تجاهل تأكيد (سميث) أن تطبيق نظام حرية التجارة بعد وقت طويل من تلك الحماية يجب أن ينفذ بشكل تدريجي لتلافي آثاره السلبية المؤقتة على الاستخدام وعلى عوائد المشاريع الصناعية التي هي عرضة للمنافسة الأجنبية.

والآن أجب عن الأسئلة الآتية:

تدريب (5)

- أجب بـ نعم أو لا عن العبارات الآتية:
1. الاقتصاد الحر المرسل برأي سميث هو الذي يتوافق وينسجم مع الطبيعة البشرية.
 2. كل فرد في النظام الاقتصادي الحر يعمل على زيادة إنتاج المجتمع إلى أقصى حد ممكن مدفوعاً بالمصلحة العامة.
 3. صاحب رأس المال كما يراه (سميث) أعرف وأدرى بالاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من الدولة.
 4. من خلال آلية السوق أثبت (سميث) أن التضارب الشخصي في المصالح يتحول إلى التوافق والانسجام الاجتماعي.
 5. التجارة الخارجية عند (سميث) تسمح بتعميق تقسيم العمل وزيادة الإنتاج وكذلك تعتبر طريقة للتخلص من فائض الإنتاج المحلي.



أسئلة التقييم الذاتي (5)

استخلص الأفكار الاقتصادية الأساسية التي قدّمها (آدم سميث) بشأن العلاقة بين الدولة والنشاط الاقتصادي.

6.2 الرفاهية الاقتصادية ونظرية التنمية

Economic Welfare and Theory of Development

1.6.2 الرفاهية الاقتصادية والنموذج الاقتصادي

عزيزي الدارس، ركّز (سميث) اهتمامه على التعرف إلى تحليل القوى الاقتصادية المسؤولة عن الرفاه الاقتصادي للمجتمع بشكل عام، وذلك من أجل الوصول إلى السياسة الاقتصادية المثلى التي تكفل أكبر سعادة ممكنة للأفراد، ولقد حدّد (سميث) الأسباب الرئيسية للرفاه الاقتصادي بما يأتي:

1. كمية الإنتاج السنوي التي يستطيع الاقتصاد أن ينتجها.
 2. عدد السكان الذين يستهلكون ذلك الحجم من الإنتاج في المجتمع.
 3. التوافق والتناسق بين السلع المنتجة وحاجات الأفراد والمستهلكين ورغباتهم.
- ومن أجل تحليل القوى التي تحكم الرفاهية الاقتصادية عمد (سميث) إلى صياغة النموذج الاقتصادي "Economic Model" الذي شمل العوامل الاقتصادية الرئيسية والعلاقات الاجتماعية العامة في النظام الرأسمالي، وبَيّن الحافز الأساس الذي يقف خلف هذا النظام ويدفعه ويحركه.

قسّم (سميث) النظام الاقتصادي إلى قطاعين أساسيين: الزراعة والصناعة، ومن أجل ممارسة العملية الإنتاجية في هذه القطاعات فإن العملية تتطلب ثلاثة أنواع من مدخلات الإنتاج:

- الأرض بما فيها الموارد الطبيعية.
- العمل.
- رأس المال.

وفي هذا النظام الرأسمالي يقابل هذه العناصر الثلاثة مجموعات الأفراد التي تمتلكها

وهي:



- ملاك الأراضي.
- العمال.
- الرأسماليون.

هذا النظام قائم على الأساس القانوني والاجتماعي الخاص به والقاضي بتوزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية حسب قانون الملكية الخاصة في المجتمع. وبالمقابل تحصل كل طبقة من الطبقات الثلاث على عائد على شكل دخل نقدي، فيحصل صاحب الأرض على ريع، والعمال على الأجر، والرأسماليون على الربح، حيث تشكل الدخل الثلاثة العناصر الأساسية لتكاليف الإنتاج التي تحدد أثمان السلع التي يتم إنتاجها. ولاكتمال هذا النموذج الاقتصادي فقد افترض (سميث):

1. تعدد وصغر حجم الوحدات الاقتصادية المتنافسة في السوق.
2. السلوك الإنساني للفرد محكوم بالنزعة الأنانية والمصلحة الشخصية.
3. النظام الرأسمالي يحركه دافع الربح والمصلحة والتمك الشخصي.

وقام (سميث) باستثمار جهده وفكره في تقديم الانتقادات للسياسات الاقتصادية التي لا تتوافق مع نموذجة الاقتصادي من خلال القيام بتوضيح خصائص النظام الرأسمالي الحر ومميزاته على النظم الأخرى في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه للمجتمع، ومن أهم الحجج والبراهين التي اعتمد عليها (سميث) في الدفاع عن نموذجة الاقتصادي والنظام الرأسمالي:

1. الإنتاجية: مستوى الإنتاج في أي مجتمع يعتمد على حجم القوة العاملة ومستوى إنتاجيتها، وتعتمد الإنتاجية بدورها على التخصص أو درجة تقسيم العمل.
2. تقسيم العمل: الاقتصاد القائم على التبادل لا يسمح بتوسيع نطاق هذا التبادل دون استخدام النقود. فالسوق القائمة على استخدام النقود تسمح بالتبادل على نطاق واسع وبالتالي تقسيم العمل. ودرجة تقسيم العمل بدورها محكومة إلى سعة السوق فكلما كانت السوق كبيرة أمكن تقسيم العمل إلى درجة أبعد، مما يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية العمل.
3. التخصص في العمل: معظم التجارة التي تحدث بين سكان الريف وسكان المدن تأخذ شكل مبادلة المواد الأولية والزراعية بالسلع المصنعة. فعندما يبلغ المجتمع التجاري هذه الدرجة من التخصص والاعتماد المتبادل تبرز أهمية رأس المال بصفته العنصر الرئيس الذي يحكمه تعميق تقسيم العمل إلى درجة التخصص، وبالتالي استمرار عملية التنمية والتطور الاقتصادي.

4. التراكم الرأسمالي: يؤدي التراكم الرأسمالي الدور المحوري الرائد في عملية التحول من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية. ويتوقف التراكم الرأسمالي على الادخار الذي يعتمد على الأرباح الحقيقية، وبما أن الرأسمالي، باعتقاد (سميث)، يسعى دائماً وراء التراكم الرأسمالي والاستثمار لا إلى زيادة استهلاكه الخاص فإنه سوف يؤدي الدور الاقتصادي المطلوب منه بنجاح.

5. الرغبة في زيادة الثروة: بهدف زيادة الثروة يقوم الرأسمالي بإعادة استثمار الأرباح التي يحققها في مشروعه في إقامة مشاريع جديدة، وإن تأخر في ذلك يخسر السباق مع منافسيه من الرأسماليين الآخرين. ويبدو أن الرأسمالي وإن كان مدفوعاً بمصلحته الخاصة فإنه يعمل وكأنه مقود بيد خفية لخدمة مصالح المجتمع في النمو والتقدم الاقتصادي.

2.6.2 نظرية التنمية الاقتصادية

Theory of Economic Development

بنى (سميث) افتراضات نظريته الخاصة بالتنمية الاقتصادية على أساس وجود الهيكل الاقتصادي الذي يخلو من التدخل الحكومي في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي والذي يعتمد على:

1. حرية الأفراد في التصرف.

2. المنافسة الكاملة والحرية.

3. مبدأ حرية التجارة.

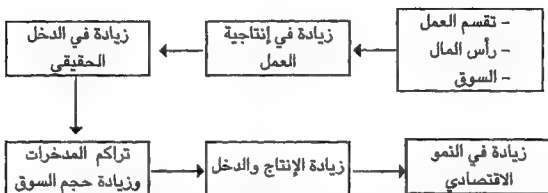
ويقول (سميث) إن تحقيق الزيادة في الثروة؛ أي النمو يحدث عن طريق:

أ. مبدأ تقسيم العمل والتخصص: لأن من شأن هذا أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل، والتخصص بدوره يؤدي إلى زيادة المهارة والمقدرة العمالية على الابتكار.

ب. الادخار: على الأفراد أن يقوموا بالادخار؛ لأن زيادة الادخار تعتبر ضرورية لزيادة رأس المال (التراكم الرأسمالي) وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية في المجتمع، مما يؤدي بدوره إلى الإنتاج والمبادلات وزيادة دخول الأفراد.

ج. اتساع السوق: اعتبر (سميث) اتساع السوق شرطاً آخر للتنمية الاقتصادية، فإذا كان السوق ضيقاً فلن يمكن الصناعات من زيادة الإنتاج لعدم إمكانية التسويق، أما اتساع السوق فسوف يؤدي إلى عكس ذلك.

ومن الواضح أن اعتقاد (سميث) حول التنمية الاقتصادية كان اعتقاداً تراكمياً إذ أن التنمية الاقتصادية تحدث بطريقة تراكمية؛ فعندما يتم تقسيم العمل والتخصص ويتوفر رأس المال والسوق فإن إنتاجية العمل سوف تزداد وتؤدي إلى زيادة في الدخل الحقيقي، الأمر الذي ينتج عنه زيادة في حجم المدخرات وفي حجم السوق، والنتيجة النهائية تكون زيادة في الإنتاج والدخل. وتستمر هذه الدورة بهذا الشكل، كما هو واضح في المخطط الآتي:



نفهم من هذا أن النمو عند (سميث) يحدث تدريجياً اعتماداً على القوة الذاتية للهيكل الاقتصادي، أي أن النمو له قوة ذاتية، وهذه الفكرة اعتنقها معظم أعلام المدرسة الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة فيما بعد .

ونتيجة التحليل الذي قدمه (سميث) في ثروات الأمم في مجال النمو الاقتصادي أن نمو الإنتاج سوف يصل في النهاية إلى مرحلة تتميز بانخفاض في الأرباح وزيادة في الربح نتيجة ارتفاع أسعار السلع الزراعية، مما يؤدي إلى حالة من الركود. ويمكن الاستدلال على هذه النظرة من واقع التحليل الذي أورده (سميث) بخصوص الأجور والربح والأرباح.

وبما أن العامل الرئيس المؤثر في التنمية الاقتصادية عند (سميث) هو التراكم الرأسمالي والذي يتحدد بالادخار والاستثمار، لذلك عندما تنخفض معدلات الأرباح بسبب زيادة المنافسة بين أصحاب رؤوس الأموال أو بسبب الزيادة المستمرة في أسعار المواد الخام والسلع الزراعية أو مع ارتفاع مستوى الأجور النقدية للعمال، مع بقاء الأجور الحقيقية ثابتة عند مستوى الكفاف، فإن الادخار ينخفض وكذلك الاستثمار، مما يؤدي إلى حالة من السكون، وفي هذه المرحلة وهي الأخيرة تتوقف عملية تكوين رأس المال تدريجياً مما يؤدي إلى الركود الاقتصادي.

والآن - عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (6)

اعتقاد (سميث) حول التنمية الاقتصادية كان اعتقاداً تراكمياً، فسّر ذلك.



أسئلة التقويم الذاتي (6)

ناقش الحجج والبراهين التي قدمها (سميث) دفاعاً عن نموذج الاقتصاديين والنظام الرأسمالي.

3. دافيد ريكاردو (1772-1823) David Ricardo

عزيري الدارس، ينتمي (ريكاردو) إلى أسرة يهودية، كان يعمل عند أبيه كمسار في سوق الأوراق المالية. ولكنه خرج عن الديانة اليهودية بعد زواجه من فتاة مسيحية، وترك الخدمة مع أبيه واستمر في العمل في السوق المالية لحسابه الخاص. لم يمض وقت طويل حتى أصبح (ريكاردو) يمتلك ثروة كبيرة تفوق ثروة أبيه، ولقد ترك العمل في البورصة وتفرغ للكتابة والتأليف والعمل السياسي بعد أن أصبح عضواً في البرلمان.

بالرغم من أن (ريكاردو) لم يحصل على أي مستوى من التعليم الأكاديمي وأصل القراءة والتثقيف الذاتي، ولقد قرأ كتاب ثروة الأمم عام 1799 ومن حينها صب اهتمامه على القضايا الاقتصادية، فاعتبر من أعظم المنظرين الاقتصاديين قاطبة.

إن (ريكاردو) من دون شك هو أعظم من يمثل المدرسة الكلاسيكية بعد (سميث)، فقد سار بالعمل الذي بدأه (سميث) إلى حدود بعيدة واستطاع أن يتفادى بمهارة فائقة كثيراً من المشاكل والتناقضات التي وقع بها (سميث). بصرف النظر عن الانتقادات التي وجهها له البعض من أنه ليس سوى تلميذ مجتهد قام بتفسير وتوضيح أعمال من سبقوه، بالإضافة إلى أن البعض الآخر هاجمه واتهمه بأنه لم يكن سوى سمسار يهودي سلب من العلم استطاع بدهائه البالغ أن يدخل في دائرة أعلام الاقتصاد دون حصر. ومع ذلك فقد قدره بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي تقديراً يفوق الحد واعتبروه أستاذ التحليل الاقتصادي في المدرسة الكلاسيكية. وبالرغم من قصر حياته إلا أنه ترك عدداً من المقالات الهامة أشهرها «ارتفاع ثمن المعادن النفيسة» وكذلك كتب ونشر عدداً من المؤلفات أشهرها كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب» الذي نشر لأول مرة عام 1817.

عاش (ريكاردو) أحداثاً مهمة كالثورة الفرنسية وحروب نابليون وما نتج عن هذه الأحداث من تغيرات اجتماعية عميقة، بلورت التناقضات الطبقيّة بين الفئات الاجتماعية، العمال والرأسماليين من جهة والطبقة الأرستقراطية (ملاك الأراضي) من جهة أخرى. وكان للأبعاد الاقتصادية التي نتجت عن هذه الأحداث الانعكاس الواضح والدقيق على كتابات (ريكاردو).

وتميز أسلوب (ريكاردو) في كتاباته بعدد من المميزات والخصائص يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

1. التجريد والاعتماد على الطريقة الاستنباطية في التحليل.
2. الإيجاز والدقة حيث يتطلب انتباه القارئ على عكس كتابات (آدم سميث).

3. اعتمد (ريكاردو) على النظرية لفهم الواقع الاقتصادي واعتبرها العامل الأساسي للسياسة الاقتصادية الرشيدة.

4. كان لأسلوب (ريكاردو) الآثار العميقة على الفكر الاقتصادي اللاحق من خلال النتائج الدقيقة التي توصل إليها من خلال الفرضيات والمقدمات التي كان يستخدمها.

5. بالرغم من الذكاء الثاقب والقدرة التحليلية التي كان يتميز بها إلا أن كتاباته تميزت بالجفاف وخلت من الفلسفة المعرفية والقوة التعبيرية التي كانت تتميز بها كتابات (سميث) فعلاً.

خلف (ريكاردو) تراثاً فكرياً خصباً، لم يقتصر على الأحداث التي شهدها عصره وإنما امتد ليشكل واحدة من أهم القواعد في تطور علم الاقتصاد الحديث. وفي هذا الجزء من هذه الوحدة الدراسية نركز، عزيزي الدارس، على تلك الأجزاء المهمة من أفكاره النظرية التي بنى عليها سياسته الاقتصادية، التي وردت في مؤلفه الشهير «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب»، وتتخلص هذه الأفكار الهامة في مجال وظيفة الاقتصاد ونظريات القيمة والتوزيع، والنقود والتجارة الخارجية.

1.3 وظيفة علم الاقتصاد

اختلفت النظرة حول الوظيفة الأساسية لعلم الاقتصاد بين أركان المدرسة الكلاسيكية، حيث رأينا من التحليل السابق (لآدم سميث) أنه تناول الاقتصاد من منطلق العوامل التي تؤدي إلى زيادة الدخل المادي للبشرية، فالموضوع الأساسي لعلم الاقتصاد عند (سميث) كان الإنتاج.

أما (ريكاردو) فامتدت آراؤه لتقرر من خلال البحث في الأركان الرئيسية لعلم الاقتصاد عن القواعد التي تحكم توزيع الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة، ولذلك فالموضوع الأساسي لعلم الاقتصاد عند (ريكاردو) هو التوزيع.

هذا الاختلاف بين (ريكاردو) و(سميث) حول الوظيفة التي يؤديها علم الاقتصاد سببه اختلاف البيئة والظروف التي عاصرها كل منهما، فإذا كان (سميث) قد عاصر بداية الثورة الصناعية وما نتج عنها من إنتاج بحاجة إلى توجيه وتنظيم من أجل المحافظة على نموه، فقد عاصر (ريكاردو) المرحلة الثانية من الثورة الصناعية، والمشكلة الأساسية التي كانت بحاجة إلى علاج هي مشكلة توزيع الدخل على مستوى الاقتصاد بين الطبقات الاجتماعية المختلفة من عمال وأصحاب رأس مال وملاك الأراضي الزراعية. وبالتحديد فإن الفترة الزمنية التي عاشها (ريكاردو) كانت تتصف بتعارض المصالح وعدم

الانسجام بين طبقة ملاك الأراضي الزراعية وطبقة رجال وأصحاب الصناعة، إذ تميزت هذه المرحلة بزيادة ملحوظة في الإيجارات الزراعية (الريع)، ولذلك كان توزيع الدخل بين الزراعة والصناعة من الموضوعات الرئيسية التي شغلت التفكير الاقتصادي في تلك المرحلة من الزمن.

ويرى الملاحظون أن (ريكاردو) بصفته واحداً من أصحاب الأموال، إذ كان صاحب ثروة مالية نتيجة عمليات التداول التي كان يمارسها في بورصة لندن، فقد تأثر في فكره الاقتصادي بتوزيع الدخل بحياته الخاصة. ولما كانت أسعار السلع الزراعية تشهد ارتفاعاً وكذلك الريع الذي يحصل عليه ملاك الأراضي، بدأ (ريكاردو) يشعر بأهمية تحويل نشاطه الاقتصادي إلى مجال الزراعة حيث كان مجالاً مربحاً كما وجده، وفعلًا عمل على ذلك وأصبح من طبقة الملاك.

2.3 نظرية القيمة Theory of Value

أخذ (ريكاردو) عن (سميث) فكرة التمييز بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية باعتبار أن القيمة التبادلية هي التي يختص بها علم الاقتصاد السياسي، لذلك اتجه اهتمام (ريكاردو) إلى القيمة التبادلية (النسبية) "Exchange or Relative value". وليس إلى القيمة الاستعمالية المطلقة "Use or Absolute value"؛ أي أنه استهدف تفسير نسب التبادل بين السلع واعتقد (ريكاردو) كما اعتقد (سميث) أن السلع يجب أن تكون نافعة من أجل أن تكون قادرة على الوفاء بال رغبات الإنسانية حتى يكون لها قيمة تبادلية. وكما نعلم فإن المنفعة بحد ذاتها ورغم أهميتها وضرورتها لا تستطيع تفسير القيمة التبادلية للسلع.

حاول (ريكاردو) أن يجرّد نظرية القيمة من العيوب التي وقع بها (سميث) من خلال استبعاد التناقضات الموجودة فيها، لذلك عمل (ريكاردو) على تفسير لغز القيمة بالرجوع إلى مسألة الندرة، وهكذا صنّف (ريكاردو) السلع إلى نوعين من حيث القيمة التبادلية لها:

أ- السلع النادرة أو التي لا يمكن زيادة المعروض منها مثل المخطوطات واللوحات الفنية والمسكوكات الأثرية والتحف.

ب- السلع العادية التي يمكن زيادة إنتاجها والمعروض منها حسب الطلب عليها. قيمة السلع من الصنف الأول تتحدد بالطلب فقط، حيث إن العرض ثابت لا يمكن زيادته، ولكن قيمة السلع من الصنف الثاني تتحدد بتكاليف الإنتاج في المدى الطويل. حيث وكرس (ريكاردو) اهتمامه بسلع الصنف الثاني، تلك السلع التي يمكن الحصول

عليها بالعمل والتي يمكن مضاعفة الكميات المنتجة منها حسب الرغبة في المدى القصير،
وحسب تكاليف الإنتاج في المدى الطويل.

1.2.3 الأفكار الأساسية لنظرية القيمة

من أجل تحديد القيمة التبادلية للسلع اعتمد (ريكاردو) على مجموعة من الأفكار،
يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:

1. العمل أساس القيمة: اعتبر (ريكاردو) أن تكاليف الإنتاج ترجع في النهاية إلى عنصر
العمل وحده، إذ إن الموارد الطبيعية ليس لها قيمة بذاتها دون جهد الإنسان المبذول
في تحويلها إلى أشياء نافعة، ورأس المال هو نتيجة لعمل وجهد سابق، وعليه فإن
العمل وحده أساس القيمة التبادلية وجوهرها ليس فقط في المجتمعات البدائية كما
ادعى (سميث) بل في المجتمع الرأسمالي أيضاً.

2. معدلات الأجور والأرباح والريع: على عكس (سميث) فإن (ريكاردو) حمل وجهة النظر
القائلة بأن مستويات الأجور والأرباح والريع لا تحدث أي تأثير على القيمة التبادلية
للسلع. وذلك لأن معدلات الأجور والأرباح تميل إلى التعادل في جميع الصناعات، ومن
ثم لا تستطيع الأجور أن تؤثر على القيمة التبادلية للسلع في الأسواق، أما الريع فهو
نتيجة للقيمة وليس سبباً لها، أي لا يعمل على تحديد السعر.

3. مهارة وكثافة العمل: يرى (ريكاردو) أنه بمقارنة كميات العمل اللازمة لإنتاج مختلف
السلع، لا بد من السماح باختلاف في كثافة ومهارة العمل، ورغم إدراك (ريكاردو) لهذه
الحقيقة فقد ركز على تساوي العمل في جميع استخداماته، حيث حمل (ريكاردو)
الادعاء القائل بأن العمل بأنواعه المختلفة يمكن تحويله إلى عمل بسيط غير ماهر من
خلال احتساب الوقت الذي قضاه العامل في اكتساب الخبرة. إذ يمكن الرجوع إلى
السوق للاستدلال على نسب التحويل بين مختلف أنواع العمل، والسبب الواضح خلف
هذا الادعاء عدم إنكار (ريكاردو) بأن السلع في السوق لا تبادل حسب نسب كمية
العمل المباشر المبذول في إنتاجها. ويعود ذلك إلى التباين الواضح في نوع العمل
المستخدم من جهة واختلاف نسب العمل إلى رأس المال في إنتاج السلع المختلفة من
جهة أخرى.

4. نسب رأس المال: عندما يتعامل (ريكاردو) مع السلع الرأسمالية على أساس أنها
وحدات مختزنة من العمل تسهم في العملية الإنتاجية من خلال استخدام هذه السلع،
فإنه يصل إلى نتيجة مفادها أن الاختلاف في فترة بقاء رأس المال صالحاً للاستعمال
(العمر الإنتاجي لرأس المال) قد يسمح أيضاً بالتغيرات في القيمة مع التساوي في

كميات العمل. فاختلاف نسبة رأس المال للعمل في إنتاج السلع المختلفة وتكوينها، يؤدي إلى تباين محدود في نسب التبادل المبنية على وقت العمل بين هذه السلع، ولذلك فالسلع بصورة عامة تبادل بأكثر من نسبة وقت العمل المبذول في إنتاجها، خاصة إذا كانت نسبة العمل إلى رأس المال المستخدمة في إنتاجها أكبر من المعدل العام لهذه النسبة في الاقتصاد كله والعكس صحيح.

5. القيمة والظمن الطبيعي: لم يفرّق (ريكاردو) بين القيمة والظمن الطبيعي، مثله مثل (سميث)، حيث إن الأثمان السائدة في السوق في أي وقت قد تختلف عن الظمن الطبيعي أو القيمة ولكنها دائماً تتجه نحوه في المدى الطويل بفعل آلية السوق.

2.2.3 الانتقادات الموجهة لنظرية القيمة عند (ريكاردو)

عزيزي الدارس، لقد تعرضت نظرية القيمة وتفسيرها باستخدام العمل عند (ريكاردو) إلى جملة من الانتقادات، هي:

1. لم تتصف نظرية (ريكاردو) وتحليله بالشمولية والعمومية حيث إنها فرقت بين العوامل التي تحدد القيمة اعتماداً على نوعية السلعة.
2. النظرية تحتوي على مستوى من الدوران شبيه بذلك الذي قدّمه (سميث)، حيث حاول (ريكاردو) تحويل أنواع العمل المختلفة إلى العمل البسيط غير الماهر بالرجوع إلى السوق. وبما أن نظرية القيمة تهدف إلى تحليل وتفسير الأثمان السائدة في السوق، فليس من المنطق الاعتماد على السوق في الاستدلال على محددات القيمة.
3. معيار العمل في نظرية القيمة فسر على أساس العمل المباشر وغير المباشر، أو العمل الكامن في السلعة (المخزن) عن طريق إعادة العمل إلى فترات زمنية مختلفة. ودون الاعتماد نهائياً على السوق، فسوف تصبح مجرد فكرة فلسفية خالية من أي مضمون عملي تطبيقي.
4. عكست نظرية العمل في القيمة النظرة الفلسفية والموقف المعياري من التغيرات الاجتماعية عند (ريكاردو).
5. نظرية العمل في القيمة عند (ريكاردو) تحولت عند الاشتراكيين إلى حجر الزاوية في الانتقاد القاسي للنظام الرأسمالي بوصفه نظاماً يقوم على استغلال الطبقة العاملة، وذلك بحرمانها من جزء كبير من الإنتاج الذي تساهم بخلقه بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

يبدو، عزيزي الدارس، أن (ريكاردو) لم يدرك في ذهنه هذا التحليل الطبقي الذي أوحى له نظرية العمل في القيمة. حيث إنه لم ينظر إلى رأس المال على أنه نوع من العلاقة الاجتماعية القائمة على النظام الرأسمالي بمختلف طبقاته. ولكنه بالمقابل تعامل معه على أنه مجرد الآلات والأدوات المستعملة في العملية الإنتاجية بصرف النظر عن مالكيها، سواء كان يمتلك مثل وسائل الإنتاج هذه أم لا. ومن هذا التحليل يمكن إدراك الاستنتاجات الآتية:

- أ- نظرية القيمة عند (ريكاردو) ليست مقتصرة على طبقة اجتماعية واحدة.
- ب- إذا امتلك العامل وسائل الإنتاج فسوف يحصل على دخله من الربح والأجر معاً، وإن لم يملك وسائل إنتاج اقتصر دخله على الأجر.
- ج- لم ينف (ريكاردو) الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وبالتالي ليس هناك أي استغلال للعامل خاصة إذا كان يمتلك وسائل إنتاج.
- د- النظرية مجردة من أي محتوى طبقي استغلالي.



تدريب (7)

1. اذكر الأفكار الأساسية التي استخدمها (ريكاردو) لتفسير نظرية القيمة.
2. كيف نظر (ريكاردو) إلى رأس المال؟



أسئلة التقويم الذاتي (7)

1. تفحص الفرق بين نظرية (ريكاردو) ونظرة (سميث) لوظيفة علم الاقتصاد.
2. ما أهم الانتقادات التي تعرضت لها نظرية (ريكاردو) للقيمة؟

3.3 نظرية التوزيع Theory of Distribution

اعتبر (ريكاردو) مشكلة التوزيع لا الإنتاج جوهر الاقتصاد السياسي وأساسه، حيث قام بصياغة نظرية التوزيع على جانب كبير من الاتساق، وقام باستخدامها بعناية ولباقة في تحليل مشكلة قوانين الغلال (The Corn Law) التي نالت اهتمامات المناقشات السياسية والاقتصادية في تلك الفترة من الزمن.

يرى الكثير من الاقتصاديين أن جوهر المساهمة التي قدمها (ريكاردو) للنظرية الاقتصادية تكمن في مجال التوزيع، خاصة في التقدم الذي أحرزه (ريكاردو) بربط نظرية التوزيع بنظرية القيمة.

ولأول مرة تعرض مشكلة التوزيع بشكل علمي وتتناول الأسباب المحددة لنصيب الطبقات الرئيسية في المجتمع من الدخل الكلي المتحقق في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، ولا بد أن هذه المحاولة العلمية الشاملة تربط قيم المنتجات بدخول المنتجين.

وقد عدّ كثير من مؤرخي الفكر الاقتصادي هذه النظرية إنجازاً لـ (ريكاردو) بكل ما تحمله الكلمة من معنى، حيث قام (ريكاردو) بالانحياز إلى جانب تكاليف الإنتاج والتصق تأكيده على هذا المجال بالتوزيع، وكذلك أمعن في التوسع في تطبيق نظام الأسعار في مجال التوزيع، لهذه الأسباب كلها أضحت النظرية (الريكاردية) في التوزيع بؤرة النظرية الاقتصادية بشكل عام. ويمكن وصف نظام التوزيع عند (ريكاردو) بالاستشهاد المباشر من كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب» حيث قال: «تتوقف الأرباح على الأجور المرتفعة أو المنخفضة، وتتوقف الأجور على أسعار السلع الضرورية. وتتوقف أسعار السلع الضرورية على سعر الطعام». (ريكاردو، 1821، الفصل السادس، ص 123). أما القيمة التبادلية للطعام فتتوقف على ما ينطوي عليه إنتاج هذا الطعام من تكلفة عمل (Labour Cost) عند حد استخدام الأرض، وفي المدى الطويل، تميل الأجور تجاه حد أدنى تقرره هذه القيمة التبادلية للطعام، وفي ظل المنافسة تتعادل معدلات الأجور، كما تحصل الأرباح على بقية قيمة المنتج الحدي. وفي ظل المنافسة تتعادل أيضاً معدلات الأرباح، وبذلك ففي صدد استخدامات الأرض الأكثر إنتاجية، ينشأ الربح. وهكذا يتم توزيع الناتج الكلي لمجمل الأنشطة الاقتصادية.

ومن الواضح أن (ريكاردو) قسّم الدخل القومي أو الناتج القومي إلى ثلاثة أقسام:

1. الربح ويحصل عليه ملاك الأرض.
2. الأجور وتذهب إلى العمال.
3. الأرباح والفوائد وتذهب إلى الرأسماليين.

ويحتل الربح (Rent) مكان الصدارة في نظرية التوزيع عند (ريكاردو) إذ تعتبر أراؤه بشأن الربح من المساهمات البالغة الأهمية في التوزيع. فكيف يحدّد نصيب كل مجموعة من أصحاب عناصر الإنتاج؟ هذا ما سوف نقوم بتفصيله وتفسيره فيما يلي:

1.3.3 الربح Rent

كانت نظرية (ريكاردو) في التوزيع وثيقة الصلة بعنصر الأرض، وحدّ التوزيع. لم يكن (ريكاردو) أول من قدم فكرة الربح كعائد فرقي (Differential Rent)، ولم يكن أول من كان لديه نوع من الإلمام بمفهوم تناقص الغلة (Decreasing Returns)، ولكنه

كان الأول في ربط هذه الأشياء بالنظرية الاقتصادية بأسرها. وفي النظرية الاقتصادية (الريкарديّة) تستحوذ فكرة حدّ الأرض (Land Margin) على بؤرة التحليل النظري. في هذا القسم، عزيزي الدارس، نقوم بالتعرف إلى مفهوم الريع كأحد أهم أركان نظرية التوزيع عند (ريكاردو) حسب البنود الرئيسة الآتية:

1. قانون الريع Law of Rent

يشتمل قانون الريع على فكرتين أو مرحلتين متكاملتين:

الأولى: اللجوء إلى الأرض الرديئة الخصوبة، والحدّ التوسعي Extensive Margin في الزراعة.

الثانية: قانون تناقص الغلة الذي يؤدي إلى الحدّ الكثيف Intensive Margin في الزراعة.

في خضم انتشار وتطور الأفكار الاقتصادية بهذا المجال، وخاصة قانون تناقص الغلة، سواء عند الطبيعيين أو (سميث) أو ما قدمه (روبرت مالتوس) في رسالته في السكان فقد ظهر في النهاية أن (ريكاردو) كان في وضع يتيح له الفرصة لتطوير أفكار الكتّاب السابقين حول الريع، إذ عرّف الريع بأنه «الجزء من ناتج الأرض الذي يدفع إلى مالكيها مقابل استخدام قوى التربة الأصلية غير القابلة للنفاء» (ريكاردو، 1821، الفصل الثاني، ص 40).

2. الزراعة الخفيفة ونشأة الريع

يقول (ريكاردو) إن «الريع ينشأ دوماً من توظيف كمية إضافية من العمل تنتج غلة أقل نسبياً» (ريكاردو، 1821، الفصل الثاني، ص 47).

وبناءً على ذلك يمكن اكتشاف الجزء الذي يخص مالك الأرض مع الأخذ بالاعتبار الخطوات المتعاقبة التي يجري على مقتضاها إخضاع الأرض الزراعية في مجتمع ما. ومع تزايد وتنامي حاجات الأفراد إلى السلع الغذائية فإنه لن يمضي وقت طويل حتى يتم تدريجياً أخذ الأراضي الجيدة العالية الخصوبة واستملاكها، ودعنا، عزيزي الدارس، نطلق عليها اسم الأرض من المرتبة الأولى، وبعدها من الضروري اللجوء إلى أرض من نوعية أدنى من حيث الجودة والخصوبة، يمكن أن نطلق عليها الأرض من المرتبة الثانية.

إذاً هناك الآن ميزة واضحة لأولئك الذين أخذوا واستملاكوا الأرض في السابق على أولئك الذين اضطروا إلى أخذ واستملاك الأرض من المرتبة الثانية. ومع مرور الوقت

يصبح من الضروري والطبيعي زراعة أرض أفقر في خصوبتها من أرض في المرتبة الثانية وتلك هي الأرض من الثالثة. وبما أن الأجور والأرباح تتعادل حسب ما يعتقد (ريكاردو)، وأن هذه الأرض الأكثر فقراً في خصوبتها لا بد أن تدفع تكاليف الإنتاج (الأجور والأرباح) بالمعدلات السائدة نفسها في النشاط الزراعي، فإن الأرض من المرتبة الثانية يمكن أن تدفع الربح إلى مالك الأرض. أما قيمة هذا الربح فإنها تساوي الفرق بين قيمة ناتج الأرض من المرتبة الثانية وبين قيمة ناتج الأرض الأكثر فقراً، أي قيمة الأرض من المرتبة الثالثة. وبطبيعة الحال فإن الربح من الأرض من المرتبة الأولى أكبر من قيمة ربح الأرض من المرتبة الثانية، ويساوي أيضاً الفرق بين قيمة ناتج الأرض من المرتبة الأولى وبين قيمة ناتج الأرض من المرتبة الثالثة. كما هو واضح من المثال الآتي:

مثال: إذا افترضنا أنه يوجد ثلاثة أنواع من الأرض:

الأرض (أ) من المرتبة الأولى قيمة الإنتاج فيها تساوي 400 وحدة نقدية.

الأرض (ب) من المرتبة الثانية قيمة الإنتاج فيها تساوي 360 وحدة نقدية.

الأرض (ج) من المرتبة الثالثة قيمة الإنتاج فيها تساوي 300 وحدة نقدية.

ففي حالة حدّ الزراعة الخفيفة عند الأرض (ب) من المرتبة الثانية فإن ربح الأرض

$$(أ) = \text{قيمة ناتج الأرض (أ)} - \text{قيمة ناتج الأرض (ب)}.$$

$$= 400 - 360 = 40 \text{ وحدة نقدية ربح الأرض من المرتبة الأولى.}$$

وفي حالة حدّ الزراعة الخفيفة عند الأرض (ج) من المرتبة الثالثة فإن ربح الأرض

$$(أ) = \text{قيمة ناتج الأرض (أ)} - \text{قيمة ناتج الأرض (ج)}$$

$$= 400 - 300 = 100 \text{ وحدة نقدية ربح الأرض من المرتبة الأولى.}$$

أما ربح الأرض (ب) عند الحد نفسه من الزراعة فإنه

$$= \text{قيمة ناتج الأرض (ب)} - \text{قيمة ناتج الأرض (ج)}$$

$$= 360 - 300 = 60 \text{ وحدة نقدية ربح الأرض من المرتبة الثانية}$$

و= الفرق بين ربح الأرض (أ) عند حدّ الزراعة عند الأرض (ب) وحدّ الزراعة عند

الأرض (ج) أي:

$$100 - 40 = 60 \text{ وحدة نقدية.}$$

هذا التحليل الذي يعتمد على تصنيف الأرض إلى مراتب مختلفة من الخصوبة يؤدي بنا إلى النتيجة التي تفيد بأن الربح سوف ينشأ عن الأراضي الأكثر خصوبة، وسوف يساوي دائماً الفرق بين ناتج كمية العمل ورأس المال في الأرض الأكثر خصوبة وبين ناتج الكمية نفسها من العمل ورأس المال في الأرض الأقل خصوبة.

3. الزراعة الكثيفة ونشأة الريع

يعني (ريكاردو) بالزراعة الكثيفة أنه عندما يتم توظيف رأس المال الإضافي على أرض كانت من قبل في حالة زراعية بدلاً من أخذ أرض جديدة لم تكن مزروعة من قبل. هذا الوضع سوف يؤدي إلى خلق الريع أيضاً. «ولكن مع استمرار هذا النهج فإن آخر رأسمال يوظف لا ينطوي عليه دفع أي ريع». (ريكاردو، 1821، الفصل الثاني، ص 54).

هذا النوع من الريع الذي حدث في البداية ليس له أثر مباشر على الأسعار، حيث إن هذه الأسعار تتحدد بتكاليف الإنتاج في الأرض التي لا يدفع عنها أي ريع. بعبارة أخرى، إن أسعار المحاصيل الزراعية تكاد تغطي في هذه الأرض غير الريعية تكلفة العمل الموظف في الزراعة (الأجور) وتكلفة رأس المال المستثمر فيها (الأرباح الاعتيادية). وإذا حدث وتم إلغاء الريع التعاقدي Contract Rent الذي يتحدد بموجب عقد يبرم بين مالك الأرض ومستأجرها، فسوف يستحوذ مزارعو الأرض الأكثر خصوبة على دخل ملاك الأرض، ولكن لن تحظى أية طبقة أخرى في المجتمع بأية فائدة من إلغاء هذا الريع.

4. أثر التقدم الفني والتحسينات الإنتاجية على الريع

تناول (ريكاردو) في الفصل الخاص بالريع من كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب» أثر التقدم الفني والتحسينات على الريع. وذكر أنه بقدر ما تؤدي إليه هذه التحسينات من تقليل للتفاوت من ناتج أجزاء وحدات رأس المال الموظف في الأرض، تميل إلى خفض مقدار الريع. ولقد قام (ريكاردو) بتصنيف هذه التحسينات إلى نوعين لا يؤثران في الريع على قدم المساواة:

أ- تحسينات في مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتشمل البذور المحسنة والمخصبات...الخ.

ومن خلالها يمكن الحصول على إحدى النتيجتين:

- الحصول على الناتج نفسه بقدر من الأرض أقل من ذي قبل.

- أو الحصول على ناتج أكبر من ذي قبل بالقدر نفسه من الأرض.

وفي حالة النتيجة الأولى تميل التحسينات إلى زيادة حد الزراعة الخفيفة نتيجة لانسحاب أردأ أنواع الأرض الزراعية، وبالتالي انخفاض الريع سواء أكان عيناً أو نقداً.

ب- تحسينات في الآلات الزراعية، هذا النوع من التحسينات يؤدي ببساطة إلى إنتاج الكمية نفسها من الناتج من القدر نفسه من الأرض، ولكن بتكلفة أقل وهو ما يؤدي إلى نقص الريع النقدي Money Rent، أما الريع العيني المدفوع على شكل سلع فيبقى على

حاله دون أن يتأثر بهذا النوع من التحسينات لأن الناتج السلعي هو الناتج نفسه، وإن كان بتكلفة أقل نتيجة لإدخال التحسينات في الآلات الزراعية.

5. الربيع وتكاليف الإنتاج Rent and the Cost of Production

من الواضح أن هناك ارتباطاً بين نظرية (ريكاردو) بالربيع ونظريته في القيمة. فالقيمة تعتمد على تكاليف الإنتاج ولا تكون هذه التكاليف متجانسة في الزراعة بسبب اختلاف خصوبة الأرض، وكذلك بعدها أو قربها من السوق. فازدياد الطلب على السلع الزراعية مثل الذرة سوف يؤدي إلى زراعة الأرض الأقل خصوبة، بحيث أن الثمن السائد للمنتج في السوق يغطي التكاليف التي يتحملها المنتج على الأرض الأقل خصوبة أي الأرض الحدية، وبذلك فإن ثمن المنتج يتحدد بتكاليف الإنتاج على الأرض (الأقل خصوبة) التي تزرع وتستغل بسبب التزايد السكاني للمجتمع. وبما أن ثمن المنتج هو ثمن واحد في السوق فسوف يظهر فائض على الأرض الأكثر خصوبة أو غير الحدية يساوي الفرق بين كميات الإنتاج على كلا النوعين من الأرض (الأكثر خصوبة والحدية). من هنا نستنتج أن الربيع الذي جاء به (ريكاردو) هو ربيع فوقّي أو تفاضلي. وهذا الربيع التفاضلي Differential Rent ينتج عن عدم تجانس تكاليف الإنتاج على الأراضي الزراعية المختلفة الخصوبة من جهة، وضرورة اللجوء إلى أرض أقل خصوبة أو أكثر بعداً عن السوق عندما يشتد الضغط السكاني، ويزداد الطلب على المحاصيل الزراعية من جهة أخرى.

فمصدر الربيع في الأساس عند (ريكاردو) هو زيادة تكلفة الوحدة الحدية كلما زاد الإنتاج، وذلك بسبب خضوع الإنتاج الزراعي لقانون تناقص الغلة.

خلاصة هذا التحليل (الريكاردي) للربيع يمكن استخلاصه في النقاط الآتية التي تمثل أهم الاستنتاجات التي جاء بها (ريكاردو) من خلال تحليله لظاهرة الربيع:

1. إن الأرض الحدية (الأقل خصوبة) لا تدر ريعاً بل الإنتاج عليها يكفي لتغطية الأجور والأرباح الاعتيادية فقط.
2. خالف (ريكاردو)، الطبيعيين في زعمهم أن الربيع من كرم الطبيعة، باعتباره يعود إلى بخل الأرض وشحها وبالتالي نسج علاقة عكسية بين الطبيعة والربيع.
3. لم يعتبر (ريكاردو) الربيع نفقة من نفقات الإنتاج وبالتالي لا يدخل في تحديد الثمن للمنتج، بل على العكس يتحدد بالثمن نفسه، فكلما ارتفع ثمن القمح مثلاً تزايد نطاق الإنتاج عن طريق اللجوء إلى الأرض الأقل خصوبة أو الاستغلال المكثف للأراضي المستغلة فعلاً، ويتبع هذا زيادة في تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى ظهور الربيع وازدياده.

4. التقدم التقني يعمل على تخفيض الربح وذلك بسبب الحاجة إلى الأرض الأقل خصوبة أو تكثيف استغلال الأراضي المستغلة من أجل إشباع الطلب المتزايد على المحاصيل الزراعية.
5. إن ثمن المحصول يتحدد بتكاليف الإنتاج على الأرض الأقل خصوبة (الحدية) وهذه التكاليف في ازدياد فكلما زاد الإنتاج ترتب عليه زيادة في الأجور والربح معاً. ولكن القوة الشرائية لهذه الأجور تبقى ثابتة وذلك لزيادة ثمن المحصول. فإذا الأجور الحقيقية لا تزداد بل تتجه نحو حد الكفاف وبالتالي فإن زيادة الأجر النقدي يعمل على تناقص الربح والحد من التراكم الرأسمالي مما يؤدي بالاقتصاد في النهاية إلى حالة السكون أو الركود (Stationary State).
6. الفكر الذي قدمه (ريكاردو) يعتبر فكراً متشائماً لا يؤمن بتوافق المصالح والانسجام بل يؤدي إلى تضارب وتناقض المصالح بين الطبقات لأن مصلحة ملاك الأراضي تتعارض دائماً مع مصلحة الطبقة العاملة وطبقة الرأسماليين على حد سواء. وملاك الأراضي ليسوا مسؤولين عن ظهور الربح أو زيادته، إذ أن الربح محكوم بقوى طبيعية خارجة عن نطاق الملاك، وزيادة الأجور مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، يؤدي إلى انخفاض الربح الذي يعود على الرأسماليين.
7. وأخيراً بما أن الربح فائض اقتصادي فإن فرض الضريبة عليه أو حتى مصادره لن يؤثر على مستوى الإنتاج أو هيكله.



تدريب (8)

املاً الفراغات في الجمل الآتية:

1. الأرض الأقل خصوبة لا تدريعاً بل الإنتاج عليها يكفي
2. لم يعتبر (ريكاردو) الربح نفقة من نفقات الإنتاج وبالتالي
3. التقدم الفني يعمل على الأرض
4. فرض الضريبة على الربح سوف



أسئلة التقويم الذاتي (8)

اشرح أثر التقدم الفني والتحسينات الإنتاجية على الربح.

2.3.3 الأجور Wages

انطلاقاً من الربح الذي جاء به (ريكاردو) والذي يقاس من خلال أسوأ استثمار في الأرض حيث لا يغطي قيمة ناتجه سوى النفقات التي تدفع على شكل الأجور والأرباح، كان لا بد من أن يتوجه بعد ذلك إلى بحث الأجور والعوامل التي تحكمها، وقام بانتهاج الأسلوب السهل الذي انتجه الطبيعيون و(سميث)، وأضاف إليه مبدأ (مالتوس) في السكان. وتتمحور هذه الأفكار الكلاسيكية حول نظرية «الأجر الحديدي» أو ما يعرف بـ «أجر الكفاف» The Iron Law of Wages.

ويمثل أجر الكفاف كما هو واضح من تعريفه «الأجر الطبيعي الذي يمثل الحد اللازم من الأجر الذي يمكن العمال من البقاء وإدامة جنسهم دون زيادة أو نقصان». بعبارة أخرى يتوقف الأجر الطبيعي على مقدار العمل اللازم لإنتاج كمية الغذاء والضروريات اللازمة للحياة الاعتيادية لذلك العامل وأسرته.

ومن خلال البحث الذي قدمه (ريكاردو) بشأن الأجور في كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب» فقد فرق بين عدة مستويات من الأجور وبين العوامل التي تحددها، وهذه المستويات هي:

1. المعدل السوقي والمعدل الطبيعي للأجور.
2. الأجور الحقيقية والأجور النقدية.
3. الحد الأدنى للأجور.
4. نظرية رصيد الأجور.
5. الأجور وعقد العمل.

ونقوم، عزيزي الدارس، بتحليل وتفصيل هذه الأنواع من الأجور التي تحمل في محتواها ما قدمه (ريكاردو) من أفكار بخصوص الأجور:

1. المعدل السوقي والمعدل الطبيعي للأجور

Market Level and Natural Level of Wages

اعتبر (ريكاردو) العمل سلعة كأى سلعة أخرى في السوق تبعاً للظروف المحددة لها. فلقد استخدم (ريكاردو) فكرة المجتمع المتقدم والمجتمع الراكب في تفسير الفرق بين المعدل السوقي والمعدل الطبيعي للأجور.

ففي المجتمع المتقدم يكون سعر السوق أعلى من السعر الطبيعي ويستمر لفترات زمنية طويلة غير محددة، ولكن مع تزايد عدد السكان بسبب الإقدام على التزاوج وزيادة عدد المواليد وانخفاض عدد الوفيات، سوف يزداد عرض العمل وتتجه الأجور نحو الانخفاض حتى تصل إلى المستوى الطبيعي. في حين أن المجتمع الراكب (الأقل تقدماً)

يبدأ سعر الأجر فيه عند مستوى أقل من المعدل الطبيعي، وسوف يتراجع العرض من العمل بسبب تزايد معدلات الوفيات وانخفاض معدلات المواليد نتيجة التأخر في الزواج، وهذا يؤدي إلى زيادة سعر الأجر للعمل في السوق ليصل في النهاية إلى مستوى السعر الطبيعي للعمل.

2. الأجور الحقيقية والأجور النقدية Nominal and Actual Wages

مع استمرار التقدم الطبيعي للمجتمع فإن الأجور تميل إلى التراجع والهبوط ويحدث ذلك للأجور الحقيقية، يعني أنه مع تزايد السكان وتناقص معدل الإنتاج بسبب الكمية المحدودة من الأرض ذات النوعيات المتباينة الخصوبة، يتطلب الأمر توظيف المزيد من العمال لتحقيق الزيادة المطلوبة في الإنتاج، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الضرورية نتيجة لقانون تناقص الغلة، أي زيادة التكاليف على النحو الذي يكفل بقاء الأجور النقدية ثابتة. ومع ذلك يهبط مستوى الأجور الحقيقية بالرغم من ثبات الأجور النقدية بسبب زيادة أسعار الضروريات والنتيجة تكون تلقي العامل أسوأ معدلات الأجر الحقيقي.

3. الحد الأدنى للأجور The Lowest Level of Wages

إن الحد الأدنى للأجور عند (ريكاردو) أو كما سماه بمستوى الكفاف أو الأجر الطبيعي يتحدد بثلاثة أمور:

- أ- كمية الطعام التي يحتاجها العامل.
- ب- الضروريات الأخرى التي يطلبها العامل.
- ج- الوسائل المختلفة المريحة للحياة والتي تكون جوهرية للعامل من حيث أسلوب حياته وعاداته الحياتية.

هذه هي الأشياء التي تشكل الأجر الطبيعي في فكر (ريكاردو)، أي أن أجر العامل يتوقف على أسعار تلك السلع والأشياء التي يحددها مستوى المعيشة للعامل، وهذه الأسعار بدورها تتوقف على كمية العمل المطلوبة لإنتاج تلك السلع. ويمكن إجمال هذه الأفكار في تعريف مفهوم أدنى مستوى أجر يومي للعامل حسب ما جاء به (ريكاردو) على النحو الآتي: ويتكون أدنى مستوى للأجر اليومي من الضروريات التي يمكن للعامل أن ينتجها بالقيام بعمل يوم في الأرض الحدية التي لا تغل ريعاً بعد استقطاع الأرباح الضرورية على رأس المال الموظف في تلك الأرض». (ريكاردو، 1821، ص 95).

4. نظرية رصيد الأجور Wages Fund Theory

تفيد نظرية رصيد الأجور أن الطلب على العمل يعتمد على مخصص الأجور أو رصيد الأجور (The Wages Fund) والذي يتحدد بدوره على التراكم الرأسمالي،

بحيث إن غياب التراكم الرأسمالي يعمل على إعادة معدل الأجور بشكل سريع إلى مستوى الكفاف.

يمكن بكل وضوح نسبة هذه الفكرة إلى (ريكاردو) حيث كان واضحاً في اقتراحه لنظرية رصيد الأجور، ولكن هذه الفكرة لم تترسخ عنده تجاه الرصيد الثابت. وهذا لم يتوافق في الواقع مع ما قدمه (ريكاردو) حول الأجر الطبيعي الذي تحدده نقطة الكفاف أو الفقر في المجتمع. وبالتالي أعطيت الفرصة لتطوير رأس المال كرصيد يخص معيشة العمال ويحدد الطلب عليهم للاقتصاديين اللاحقين.

5. الأجور وعقد العمل Wages and Labour Contract

بشأن التدخل الحكومي في عقد العمل، قدم (ريكاردو) أفكاره بعدم التدخل الحكومي وترك الأجور للمنافسة الحرة والعادلة في السوق (حسب رأيه) وعدم إخضاع الأجور قط للرقابة من خلال التشريع الحكومي. (ريكاردو، 1821، ص 103).

هذه النظرية التي قدمها (ريكاردو) في الأجور، تعرضت إلى جملة من الانتقادات التي يمكن تلخيص أهمها في النقاط الآتية:

أ. يرى (لويس هيني)، أن نظرية (ريكاردو) في الأجور تجريدية ومطلقة إلى الحد الذي برهنت معه على أنها لا تبعث على الاقتناع.

ب. تجاهل (ريكاردو) نتيجة التجريد المطلق والفوارق الموجودة في طبيعية العمل والعمال وافترض عاملاً متوسطاً يؤدي عملاً متوسطاً في ظروف المنافسة الكاملة ويتلقى أجراً طبيعياً.

ج. افترض أن أصحاب رأس المال يقومون باستئجار العمال بدافع تحقيق الربح، وتبدو هذه الفرضية غير حقيقية في مواجهة الاتجاهات والمعدلات الطبيعية للأجور.

د. اعتمد (ريكاردو) على المبدأ (المالتسي) في السكان كأحد الأركان في تحليل نظرية الأجور، مع أن (مالتس) كان قد ذكر بأن مبدأ السكان لا يؤدي إلى أجر الكفاف بالضرورة.

واعتماداً على هذه الانتقادات وخاصة مبدأ السكان يعتبر الكثير من الاقتصاديين أن نظرية (ريكاردو) تبدو ضعيفة كالمبدأ (المالتسي) نفسه.



تدريب (9)

ما الانتقادات التي وجهت لنظرية الأجور التي جاء بها (ريكاردو)؟



أسئلة التقويم الذاتي (9)

قارن بين مفهوم الحد الأدنى للأجور ومفهوم نظرية رصيد الأجور كما يبينها (ريكاردو).

3.3.3 الأرباح والفائدة Profits and Interest

تعدّ نظرية (ريكاردو) الخاصة بالأرباح والفائدة بدائية إلى حد جعلها توصف بأنها أقل الأجزاء التي قام بها (ريكاردو) إقناعاً، فهي ليست مشوبة بالخطأ فحسب بل تعتبر أغلوطة بحد ذاتها، ولا تتعدى أن تكون أكثر من بعض الملاحظات حول علاقة الأرباح بالأجور.

- دعنا، عزيزي الدارس، نرتب ما تمخض عنه فكر (ريكاردو) بشأن الأرباح والفائدة في نظرية التوزيع على النحو الآتي:
- 1- مصدر الأرباح ومكوناتها.
 - 2- تحديد الأرباح.
 - 3- الصراع الطبقي.

وستتناول، عزيزي الدارس، تحليل هذه البنود بشيء من التفصيل:

1. مصدر الأرباح ومكوناتها

تتكون الأرباح عند (ريكاردو) من مصدرين هما «الفائدة وكسب المنظم»، ولكنه لم يحلل هذين المصدرين ولم يميز بينهما. فقد جعل سعر الفائدة يتحدد بمعدل الربح الذي يمكن أن يحققه المنظم، أما ما يزيد عن هذا المعدل من الفائدة فهو يمثل مكسب المنظم. وبالنسبة لمصدر الربح الذي يتوقف على سعر الفائدة اعتقد (ريكاردو) أنه يتحدد بإنتاجية رأس المال، واعتبره أمراً مسلماً به ولم يدخل في تحليله ونقاشه. ولكنه قام بتعريف مفهوم رأس المال في كتابه «المبادئ» في الجزء الخاص بالأجور على أنه هو «ذلك الجزء من ثروة الأمة الذي يوظف في الإنتاج ويتكون من الطعام، والملبس، والأدوات والمواد الخام والآلات» (ريكاردو، 1821، الفصل السادس، ص 132).

بهذا الشكل قد نستنتج أن رأس المال يعتبر، أساساً، مدفوعات مقدمة للعمال، أما الأرباح فتتوقف على زيادة قيمة الناتج عن هذه المدفوعات المقدمة. وباختصار فإن اعتقاد (ريكاردو) هو أن معدل الربح يتوقف مباشرة على الأجور حيث تربطهما علاقة عكسية، فتزداد الأرباح كلما هبطت الأجور والعكس صحيح. ويقول (ريكاردو) في هذا المجال إنه «في كل الدول وفي كل الأزمنة، فإن الأرباح تتوقف على

كمية العمل المطلوب لتزويد العمال بالضروريات، سواء أولئك القائمين بالعمل على الأرض أو أولئك العمال القائمين بتوظيف رأس المال الذي لا يقل ريعاً (ريكاردو، 1821، الفصل السادس، ص 133).

2. تحديد الأرباح

بالاعتماد على حد الزراعة فإن قيمة الناتج على الأرض الأقل خصوصية تغطي قيمة الأجور ومدفوعات رأس المال (الأرباح) فقط، فليس هناك ريع في هذه الحالة، إذن قيمة الناتج هي التي تحدد ذلك المزيج المكون من الأجور مضافاً إليها الأرباح. هذا المزيج توزع قيمته على العمال الذين يحصلون على الأجور وعلى صاحب رأس المال الذي يحصل على الأرباح.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما المستوى الذي سوف يحصل عليه صاحب رأس المال من هذا المزيج؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تقيد بأن صاحب رأس المال يحصل على ما يتركه العمال له. فلا بد لهم من الحصول على ما يكفيهم للمحافظة على المستوى العادي من حياتهم والمحافظة كذلك على جنسهم. بينما صاحب رأس المال هو الشخص الذي يحصل على ما تبقى من قيمة مزيج الأجور والأرباح Wages and Profit Mix بعد تقاضي العمال لأجورهم، لذلك أطلق (ريكاردو) على صاحب رأس المال المطالب المتبقي Residual Claimant، فهو بكلمات (ريكاردو) «مطالب» لأنه يطالب فعلاً بما يتبقى من المزيج بعد دفع الأجور، وهو «متبقي» لأنه الشخص الذي يتبقى بتوزيع فائض المزيج عليه بعد دفع الأجور. (ريكاردو، 1821، الفصل السادس، ص 124).

3. الصراع الطبقي

من النتائج التي أكد عليها (ريكاردو) وقوع الصراع الطبقي الطبيعي، الذي يمدّه أمراً لا مفر منه، ويرى (ريكاردو) أن سبب هذا الصراع الطبقي هو زيادة نصيب صاحب الأرض على حساب أية زيادة حقيقية في نصيب العمل ورأس المال. بالإضافة إلى الصراع الدائم بين العامل والرأسمالي الذي أشار إليه (ريكاردو) وهذا ما يعرف بعدم انسجام المصالح عند الكلاسيك والذي يمثل مؤشراً آخر للنظرة التشاؤمية التي حملها (ريكاردو).

؟

أسئلة التقويم الذاتي (10)

اشرح جوهر الفكر الاقتصادي الخاص بالأرباح والفائدة الذي قدّمه (ريكاردو) من خلال نظرية التوزيع.

4.3 النقود والذهب Money and Gold

بالإضافة إلى المساهمات التي قدمها (ريكاردو) للفكر الاقتصادي الكلاسيكي، فلقد قام بعمل بمساهمة هامة أخرى خاصة في المبادئ التي يجب أن تحكم عملية إصدار النقود الورقية. فمن خلال الظروف التي شاهدها (ريكاردو) من التزاحم على بنك إنجلترا من أجل الحصول على السيولة النقدية عام 1797 والتي أدت إلى تراجع الاحتياط من الذهب من 10 مليون باوند إلى 1.5 مليون باوند، الأمر الذي أدى بالبنك إلى منع الحصول على السيولة من البنك. ويعلق (ريكاردو) على النتائج التي انعكست بسبب هذه الأزمة وهي:

- انخفاض قيمة النقود الورقية.

- زيادة قيمة السبائك الذهبية.

- السعر العالي للسبائك أثبت قدرته على تخفيض قيمة النقد الورقي للبنك فيما بعد.

كان (ريكاردو) يعتقد بالفكر القائل بأن النقد الورقي هو المساعد الأكبر للتجارة والتقدم بعد نظام النقد المعدني، كما كان النقد المعدني يعد تطوراً على نظام المقايضة. فمعالجة انخفاض قيمة النقد الورقي والتخلص من هذه الظاهرة، يجب أن يتم من خلال تنظيم وإدارة عرضه لا من خلال تعليق إصداره وتوقيفه. وهذا الاقتراح الذي تقدم به (ريكاردو) يفيد بأن على البنك أن يقوم تدريجياً بتخفيض كمية نقده الورقي الموجود في التعامل حتى يتوصل إلى مساواة ما تبقى من نقد بالقيمة المعدنية التي تمثلها، أو بعبارة أخرى حتى الحد الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار الذهب والفضة إلى المستوى الذي تمسك به.

بهذا يكون (ريكاردو) قد أظهر أن الفائض (الغزارة) أو العجز هو عبارة عن علاقة ذات صلة ببعضها البعض. ويرى العديد من مؤرخي الفكر الاقتصادي أن (ريكاردو) كان موقفه ضعيفاً في تحليله للنظرية الكمية Quantity Theory، وكذلك لنظرية تكاليف الإنتاج Theory of Production من أجل توضيح المحددات التي تحدد قيمة النقود. مع ذلك فإن محددات قيمة النقود عند (ريكاردو) يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- قيمة العملة هي القوة الشرائية لها وبالتالي تتحدد في السوق مثلها مثل أية سلعة أخرى، من خلال تكلفة العمل الخاصة بها.

- القوة الشرائية للنقود تعتمد على عرضها وسرعة دورانها بالإضافة إلى السياسة الائتمانية للبنك.

- أي فائض أو زيادة في عرض النقد الورقي غير القابل للتحويل إلى سبائك سوف يتم امتصاصه والتخلص منه أو معالجته من خلال التجارة، والأثر الوحيد يكون زيادة مستوى الأسعار.

- قيمة الذهب أو الفضة لا يمكن تخفيضها من قبل الدولة الأم لأن قيمة الذهب كسلعة يجب أن تنظم من خلال كمية السلع التي يجب أن تعطى للأجانب على صورة التبادل مقابل الذهب أو الفضة.

5.3 التجارة الأجنبية Foreign Trade

إذا كان (آدم سميث) قد اهتم بالسوق واعتبره المحدد الأول للنمو الاقتصادي، فإن (ريكاردو) تمكن من إبراز أهمية التجارة الأجنبية أو الخارجية في المساهمة بالنمو والتطور الاقتصادي.

ومن الأفكار التي اشتهر بها (ريكاردو) ما يعرف بنظرية النفقات أو الميزة النسبية Theory of Comparative Cost Advantage، حيث جعل (ريكاردو) التجارة الخارجية جزءاً من نظامه الفكري العام، وبالتالي ساعد على انتشار هذه النظرية والقبول العام لها.

لم يكن (ريكاردو) الاقتصادي الأول الذي استعمل اصطلاح التكاليف النسبية Comparative Cost فقد سبقه إليه الاقتصادي الإنجليزي (روبرت تورنز) Torrens. Robert

قام (ريكاردو) ببناء نظريته في التجارة الخارجية على أساس التكاليف النسبية أو كما يسميها البعض النفقات النسبية على مجموعة من الفرضيات هي:

1. سيادة المنافسة الكاملة في جميع الأسواق الداخلية والخارجية.
 2. التوظيف الكامل لكافة عناصر الإنتاج.
 3. حرية انتقال عناصر الإنتاج داخلياً فقط.
 4. تشابه أذواق المستهلكين في الأسواق المختلفة.
- وكذلك اعتمدت النظرية على بعض الفرضيات الثانوية التي تساعد على تفهم النظرية ولا تعتبر ضرورية لدقتها وصحتها وهي:

- اعتبار النقود وسيلة للتبادل.
- افتراض أن هناك دولتين فقط تقومان بإنتاج سلعتين فقط.
- عدم وجود تكاليف شحن ونقل.
- الإنتاج يتم ضمن ظروف ثبات الغلة.

اكتفى (ريكاردو) بوجود دولتين تتمتع كل منهما على الأخرى بميزة نسبية في إنتاج إحدى السلعتين حتى تقوم التجارة الخارجية، فعارض هنا (سميث) ونظريته الميزة المطلقة Absolute Advantage حيث إنه أقام فكره على اختلاف التكاليف النسبية لا المطلقة كميّار لجني المنافع من التجارة الخارجية. ومن أجل توضيح هذه الأفكار النظرية استعان (ريكاردو) بالمثال الآتي:

جدول رقم (1): عدد الساعات اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من القماش وأخرى من

القمح في إنجلترا والبرتغال

البلد	القماش	القمح	نسبة ثمن وحدة من القماش إلى ثمن وحدة من القمح	نسبة ثمن وحدة من القمح إلى ثمن وحدة من القماش
إنجلترا	100	120	0.83	1.20
البرتغال	90	80	1.12	0.88

من الملاحظ أن:

1. (ريكاردو) افترض أن أسعار القماش والقمح تتناسب مع كمية العمل اللازمة لإنتاجهما حسب نظريته للقيمة.
 2. البرتغال تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج كلتا السلعتين حيث إن تكاليف إنتاج كل منهما أقل منها في إنجلترا.
 3. درجة الميزة في إنتاج القمح أكبر منها في إنتاج القماش بالنسبة للبرتغال، والعكس صحيح بالنسبة لإنجلترا.
 4. إنجلترا ليست متخلفة عن البرتغال في إنتاج السلعتين بالنسبة لنفسها ولكن أكثر تخلفاً في القمح مقارنة بالقماش.
 5. تبين نسب أسعار السلعتين في السوق المحلية في كل من الدولتين يؤدي إلى جعل التخصص والتجارة الخارجية ذات منفعة لكلا البلدين.
- بالرجوع إلى الجدول السابق رقم (1) الذي يحمل الأرقام التي استخدمها (ريكاردو)، فوحدة القمح تساوي 1.2 وحدة من القماش في إنجلترا في حين لا تساوي الوحدة نفسها إلا 0.88 وحدة من القماش في البرتغال. بعبارة أخرى فإن وحدة القماش تبادّل بـ 0.83 وحدة من القمح في السوق المحلية في إنجلترا، بينما تبادّل وحدة القماش بـ 1.12 وحدة من القمح في السوق المحلية في البرتغال.

النتيجة: يجب أن تخصص إنجلترا في صناعة القماش والبرتغال في صناعة القمح*.
افترض (ريكاردو) سعر التبادل الدولي يساوي 1:1، أي وحدة واحدة من القماش لوحدة من القمح، إلا أنه لم يوضح الأساس لهذا الافتراض ولا العوامل التي تتحكم به. حيث قام (جون ستيوارت ميل) فيما بعد بتوضيح هذه الفكرة في نظريته المعروفة بالطلب المتقابل.

وبناءً على هذا السعر الذي افترضه (ريكاردو) (1:1) تستطيع البرتغال الحصول على وحدة من القماش مقابل التخلي عن وحدة واحدة من القمح، أي أنها تدخر 0.12 وحدة من القمح مقارنة بما تحققه في السوق المحلية. أما إنجلترا بالمقابل فتدخر 0.20 وحدة من القماش نتيجة التخصص والتجارة الخارجية. هذا التخصص والتجارة سوف يقودان إلى زيادة الإنتاج والاستهلاك في كلا البلدين. واستنتج (ريكاردو) من ذلك ضرورة التمسك بحرية التجارة الخارجية وتحريرها من كافة القيود، لأن ذلك يخدم مصالح جميع الدول في أطراف التبادل.

من هذا التحليل يبدو أن (ريكاردو) حصر تضارب المصالح والتناقض على الصعيد الطبقي في نطاق الاقتصاد المحلي، وعلى صعيد الاقتصاد الدولي فاليد الخفية لم تزل فاعلة في تحقيق التوافق والانسجام بين كافة الدول المتباعدة. ولا يمكن التجاوز هنا عن أن نظرية التكاليف النسبية وما أعطته من أهمية لحرية التجارة الخارجية بين الدول كانت واحدة من الحلقات الجوهرية التي استخدمها (ريكاردو) في الهجوم على قوانين الغلال ومصالح طبقة ملاك الأراضي الأرستقراطية.

الانتقادات التي وجهت إلى نظرية التكاليف النسبية

- يمكن حصر أهم الانتقادات التي وجهت إلى نظرية التكاليف النسبية، بما يأتي:
1. عدم واقعية الافتراضات والأسس التي قامت عليها النظرية وبالتالي كان هناك وما زال تشكيك واضح في أهمية النتائج التي توصلت إليها النظرية.
 2. إن التجارة الخارجية قائمة على واقع حركي بطبيعته لا على واقع سكوني كالذي بنى عليه (ريكاردو) تحليله واستقصى نتائجه، ومن هذا المنطلق فالواقع يشير إلى أن الميزة النسبية تعدّ هدفاً للبلد الذي يسعى لتحقيقه في مجال التنمية الاقتصادية لا شيئاً ثابتاً لا يمكن تغييره كما أفاد (ريكاردو).
 3. أقام (ريكاردو) التجارة الخارجية على أساس تباين إنتاجية العمل في كلا البلدين دون أن يفسر الأسباب الكامنة خلف هذه الظاهرة.

* عزيزي الدارس: للمزيد حول هذه النظرية ارجع إلى كتاب مقرر التجارة الدولية.

4. أثبت الاقتصاديان المعاصران (هكشر وأولين) في نظريتهما المشهورة Heckscher Ohline Theorem – التي فسرت التجارة الخارجية اختلاف الوفرة النسبية للموارد المتاحة في كل دولة من جهة وتباين طبيعة السلع المنتجة من حيث احتياجاتها لعناصر الإنتاج المختلفة من جهة أخرى.
والآن- عزيزي الدارس – أجب عن الآتي:



تدريب (10)

وضّح الانتقادات التي وجهت إلى نظرية التكاليف النسبية.



أسئلة التقويم الذاتي (11)

1. وضّح محددات قيمة النقود كما حدّدها (ريكاردو).
2. هل لك، عزيزي الدارس، أن تقيّم مساهمة (ريكاردو) في مجال التجارة الخارجية؟

4. توماس روبرت مالتس (1766-1834)

Thomas Robert Malthus

عزيزي الدارس، ينتمي (توماس مالتس) لعائلة إنجليزية ميسورة ومتميزة، كان والده محامياً مرموقاً وصديقاً لرجال عصره البارزين. استقى (مالتس) علومه من جامعة (كامبردج) وبعد إنهاء دراسته انخرط في خدمة الكنيسة. ثم تركها لينخرط في العمل الأكاديمي، وعيّن عام 1805 أستاذاً للتاريخ والاقتصاد السياسي في كلية شركة الهند الشرقية في (هارليبري) Harleybury وبقي في منصبه حتى وفاته عام 1834. كان (مالتس) على علاقة قوية وحميمية مع (ريكاردو) وشهدت علاقتهما الكثير من المجادلات والمناظرات التي عكست مواقفهما المتعارضة من الأحداث الاقتصادية والاجتماعية المهمة في عصرهما.

اشتهر (مالتس) شهرة قوية بنظريته في السكان التي عرف بها حتى الآن، وقام بنشر هذه النظرية تحت عنوان «مقالة في مبادئ السكان» نشرت الطبعة الأولى منها عام 1798، كما نشر كتابه في «مبادئ الاقتصاد السياسي مع النظر إلى تطبيقاتها العملية» عام 1820، تميزت الفترة التي عاشها (مالتس) بتطور النظام الرأسمالي الذي واجه العديد من الأحداث والتناقضات الطبقيّة الحادة.

1.4 نظرية السكان Theory of Population

تأثر فكر (مالتس) في مجال السكان بمجموعة من الأفكار التي سبقته وكانت معارضته لهذه الأفكار السبب في خروج نظريته إلى النور، ومن أهم الأفكار التي تأثر بها:

1. أفكار أفلاطون والحجم الأمثل للسكان عند تحليله لفكرة المدينة الفاضلة.
2. الأفكار الميركنتيلية (التجارية) التي كانت تعتقد بأن قوة الدولة تعتمد على سكانها من أجل أن تحافظ على استقلالها وتبني جيشها القوي وتوفر الأعداد الكافية للهجرة إلى المستعمرات الجديدة، فكانت الفكرة قائمة على تشجيع النمو والتزايد السكاني.
3. ظهور المعارضة للأفكار القائمة بشأن التعارض القائم بين الطاقة المحدودة للأرض والطاقة غير المحدودة لتكاثر الجنس البشري.
4. الاستمرار في التزايد السكاني يؤدي إلى ظهور مشكلة عدم كفاية الموارد لتوفير حاجات البشرية.

كل هذه الأفكار التي سبقت (مالتس) لم تكن تتوافق مع تلك التي كان يعتقد بها. فقرر معارضتها معارضة شديدة منذراً بالخطر الناشئ عن اختلال العلاقة بين السكان والموارد الغذائية. تأثر (مالتس) في نظريته بفكرة تناقص الغلة وهذا التأثير هو امتداد للتأثير الكلاسيكي حيث طورت هذه الفكرة من (سميث) واستخدمها (ريكاردو) في بناء أفكاره وبنى (مالتس) تشاؤمه بالنسبة لتزايد السكان عليها بالإضافة إلى الأسس الأخرى وهي:

- أ- الغريزة البشرية فيما يخص الزواج والتكاثر.
- ب- قابلية السكان للتزايد طالما توافرت سبل المعيشة.
- ج- سريان قانون تناقص الغلة في النشاط الاقتصادي.

محتوى النظرية

تتميز النظرية بالبساطة والوضوح، والفكرة الأساسية التي بنى عليها (مالتس) نظريته في السكان هي أن «معدل تزايد السكان يفوق معدل زيادة الموارد الغذائية»، وناقش (مالتس) أثر النمو السكاني على تطور المجتمع وتحسين ظروفه في المستقبل. لدراسة العلاقة بين تزايد السكان وتزايد الموارد الغذائية اعتمد على تفسير النسب بين الطرفين من خلال استخدام المتواليات الهندسية لتفسير التزايد السكاني والمتواليات العددية لإظهار تزايد الموارد الغذائية. ووضح (مالتس) عمل هذه المتواليات كالآتي:

1. عند توفر الغذاء الكافي فإن زيادة السكان تتخذ شكل المتواليات الهندسية 2، 4، 8، 16 ... وتؤدي إلى مضاعفة السكان مرة كل جيل.
2. الطلب على الموارد الغذائية يزداد أيضاً على شكل متواليات هندسية مثلها مثل السكان على مر الزمن حتى مع اتباع أساليب تحديد النسل.
3. العرض من الموارد الغذائية لا يمكن أن يزداد بالوتيرة نفسها وذلك لأن كمية الأرض الزراعية التي يعتمد عليها الإنسان لضمان غذائه محدودة.
4. الزيادة الحاصلة في كمية إنتاج المواد الغذائية والمترتبة على زيادة المجهود الإنساني في الإنتاج الزراعي لا بد، عاجلاً أم آجلاً، أن تبدأ بالتناقص؛ أي أن الإنتاج الزراعي محكوم بقانون تناقص الغلة Law of Diminishing Returns وبالتالي لا يمكن أن يزداد الإنتاج الزراعي إلا على شكل متواليات عددية (1، 2، 3، 4...) على أفضل حال.

النتيجة: يبرز التناقض بين معدلات النمو السكاني ومعدلات زيادة الغذاء، فإذا استمر السكان في الزيادة دون ضوابط فلا بد أن تصطدم هذه الزيادة في النهاية

بحاجز الحد الأقصى من الغذاء الذي يمكن إنتاجه وبالتالي تتوقف الزيادة السكانية بفضل انتشار القحط والمجاعة.

هذا التحليل الذي قدمه (مالتس) للعلاقة بين تزايد السكان وتزايد المواد الغذائية تصف بالغموض خاصة في الطبقات الأولى لكتابه، وأثار هذا الغموض عدداً لا بأس به من الانتقادات، ولكن في الطبقات الأخيرة لكتابه تناول العديد من الإحصاءات السكانية وحجم الموارد من أجل أن يثبت أفكاره، واتضح أنه مهتم أساساً بالعلاقة بين السكان والغذاء بصفة خاصة.

العوامل التي تحد من النمو السكاني

صنّف (مالتس) هذه العوامل إلى مجموعتين من الموانع: الأولى: الموانع الوقائية: وتعمل على تخفيض معدلات المواليد وتمثل في الأساليب المختلفة لتحديد النسل كالتعقيم والتعفف وتأخير الزواج وتنظيم الإنجاب والعلاقات الجنسية بين الأزواج.

الثانية: الموانع الإيجابية: تعمل على زيادة معدلات الوفيات وتتكون من سوء التغذية، والفقر، والأمراض، والأوبئة والحروب.

اعتقد (مالتس) أن مزيجاً من العوامل الوقائية والإيجابية كان مسؤولاً تاريخياً عن الحد من النمو السكاني وجعله دائماً داخل نظام العرض المتوفر من الغذاء. ولذلك كان (مالتس) متفائلاً بحيث إذا لم تكف الموانع الوقائية ظهرت الموانع الإيجابية لتحديد الزيادة السكانية، وإذا لم تنجح الأمراض والحروب في الحد من الزيادة في السكان بدرجة كافية فستتوقف هذه الزيادة في النهاية بفضل المجاعة.

في الطبعة الثانية من كتابه أكد (مالتس) أن الموانع الوقائية والإيجابية يمكن في النهاية إرجاعها إلى عاملين: الرذيلة والتعاسة من جهة والأنضباط الأخلاقي من جهة أخرى.

اعتقد (مالتس) أن الانضباط الأخلاقي وهو الامتناع عن الزواج مع العفة ليس من مميزات الطبقة العاملة، إذ أن العمال يميلون إلى إنفاق دخولهم إذا ما ارتفعت فوق أجر الكفاف على الرذيلة. في حين تتميز الطبقات العليا في المجتمع المالكة لوسائل الإنتاج مثل ملاك الأراضي ببعد النظر والانضباط الأخلاقي. فأفرادها لا يقبلون على الزواج وكثرة الإنجاب دون تحييص وتدقيق لقدرتهم على إعالة أسرهم، كما أنهم لا ينفقون دخولهم على ما يضر بأنفسهم وبالمجتمع. وعليه فإن (مالتس) يرى أن الفارق الأساسي

بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة إنما يرجع في النهاية إلى الخلق الرفيع للطبقات الأولى وانعدام ضبط النفس والفساد الأخلاقي للطبقة الأخيرة.

بناءً على هذه الأفكار التي تبدو غاية في القسوة عارض (مالتس) قوانين الفقراء وكل الإجراءات الرامية لإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة المعدومة. وذهب إلى أبعد من ذلك قائلاً إن قوانين الفقراء لا يسعها إلا زيادة الفقر ليس لأنها تفقد الشعور بالمسؤولية الفردية وتؤدي إلى إخلال التوازن بين السكان والغذاء فحسب. بل لأنها تجاري الفقير الكسول على حساب أفراد المجتمع المنتجين، وعليه فإن هذه القوانين في نظر (مالتس) تجافي العدالة ويجب إلغاؤها.

وخلاصة القول إن (مالتس) نظر إلى الفقر على أنه ظاهرة لا مناص منها ولا تعود إلى استغلال الطبقة الفقيرة من قبل الطبقات الغنية أو التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل في المجتمع أو فساد الإدارة الحكومية. بل إن أساسها يكمن في القوانين الطبيعية والميزات الخلقية لمختلف الطبقات الاجتماعية.

2.4 انتقادات نظرية السكان

إن من أهم الانتقادات التي وجهت إلى نظرية السكان التي قدمها (مالتس) ما يأتي:
أولاً: نظرية في غاية التشاؤم بخصوص الجنس البشري ويترتب على هذا التشاؤم القائم ما يأتي:

1. وصف علم الاقتصاد بأنه علم قاتم بعد الاطلاع على هذه النظرية من قبل النقاد والمراقبين.
2. إن (مالتس) تأثر بشكل كبير بأحوال الشقاء والبؤس التي شهدتها الطبقات العمالية الفقيرة في النصف الأول من الثورة الصناعية، بالإضافة إلى أن الظروف الاقتصادية والتكنولوجية التي عاصرها لم تكن قنم عن التفاؤل بالنسبة للمستقبل.
3. لم يتوقع نهائياً أن التقدم التكنولوجي سوف يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي والغذائي بصورة ملموسة حتى في ظروف ثبات مساحة الأراضي المزروعة.
4. التقدم العلمي وما أكل إليه من تحسينات في استخدام البذور والمخصبات والمعدات والآلات ووسائل الري والصرف كانت كلها من أهم الدواحض للاعتقادات التي جاء بها (مالتس).
5. التقدم في مجال المواصلات البحرية الذي حدث في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ويسر عمليات نقل البضائع واتساع الأسواق وأصبح بالإمكان الحصول على المواد الغذائية من أطراف العالم والدول المجاورة كل ذلك ما غاب عن فكر (مالتس).

6. انتشار التجارة الخارجية على نطاق واسع بين دول العالم أدى إلى عدم أهمية قيام كل دولة بإنتاج احتياجاتها من السلع الغذائية، وذلك لأنها تستطيع مبادلة صناعاتها من السلع الأخرى الصناعية بما تريد من الغذاء من الدول الأخرى.

ثانياً: اعتقد (مالٲس) أن هناك علاقة تلقائية بين توافر المواد الغذائية والزيادة السكانية: أي أن النمو السكاني دالة لمستوى المعيشة:

1. القوى التي تحكم النمو السكاني كما يظهر في الوقت الحاضر ليست بتلك البساطة التي اعتقد بها (مالٲس).

2. انخفاض معدلات المواليد في معظم الدول التي نجحت في عملية التصنيع وما أكب هذه العملية من زيادة في الدخل وفي نسبة التحضر وانخفاض الأمية.

3. المجتمعات الصناعية الحديثة بمؤسساتها ونمط حياتها لا تشجع ولا تتطلب الزيادة الكبيرة في عدد السكان، وبالتالي اتجه عدد السكان حالياً نحو الركود بل وأحياناً نحو الانخفاض في عدد من الدول الصناعية المتقدمة رغم توافر المواد الغذائية وزيادة مستوى المعيشة.

4. إن اعتقادات (مالٲس) رغم سلامة منطقتها المجرء افتقرت إلى قوة التنبؤ حيث إن التطورات اللاحقة لعصر (مالٲس) حتى يومنا هذا اتخذت شكلاً مخالفاً تماماً لما أوحى به النظرية.

5. يبقى الشك والتساؤل قائماً حول صحة الاستنتاجات المتصلة بقوانين الفقر التي توصل إليها (مالٲس) عن طريق نظريته في السكان.

ثالثاً: افتراض قانون تناقص الغلة:

1. التقدم التكنولوجي أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي دون زيادة تكاليف الإنتاج مما أبطل مفعول قانون تناقص الغلة على الأقل في الوقت الحاضر.

2. المستقبل المرئي لا يندز بالضرورة بذلك الخطر الذي تشبث به (مالٲس) إذ أن هناك مجالات لم تستغل بعد في تطوير الإنتاج الزراعي والموارد الغذائية.

3. الكثافة السكانية العالية لم تعد بالضرورة عائقاً يقف أمام طريق التقدم الاقتصادي إذا ما توافرت ظروف فنية واقتصادية واجتماعية وسياسة مواتية.

4. في بعض الأحيان وخاصة في الدول الصناعية الحديثة المتقدمة كان النمو السكاني سبباً رئيسياً لتقدمها الاقتصادي.

5. أفكار (مالتس) تجد صدى واسعاً وقبولاً عاماً من المهتمين في مجال اقتصاديات التخلف والتنمية، وذلك لأن الزيادة السكانية نجمت أساساً عن عوامل خارجية كالانحطاط الطبي وانخفاض معدل الوفيات، ولم تكن انعكاساً للتطور الاقتصادي واستجابة له، لذلك يشكل الضغط السكاني في معظم هذه الدول عقبة أمام مسيرة التنمية الاقتصادية فيها.

وبالنظر إلى كل هذه الانتقادات يمكن طرح السؤال الآتي: هل نظرية (مالتس) عن السكان نظرية غير صحيحة؟

الإجابة عن هذا السؤال يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. لاقت النظرية قبولاً كبيراً لدى الكثير من المفكرين والمهتمين بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية حين نشرها (مالتس).
 2. الأفكار والآراء الكلاسيكية بشكل عام لم تقم على معارضة نظرية (مالتس) لأنها توافقت مع الظروف في ذلك العصر.
 3. حين تغيرت الظروف بدأت الحقيقة العلمية تتضح وهي أن نظرية (مالتس) لا تتصف بالعمومية، كما يراها المعلقون؛ أي أنها غير صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان.
- والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي:



تدريب (11)

اختر الإجابة الصحيحة للعبارات الآتية:

1. السبب في ظهور نظرية السكان هو:
 - أ- معارضة (مالتس) للأفكار الذي سبقته.
 - ب- المجامعات التي كانت بعصر (مالتس).
 - ج- الانفجار السكاني الذي شهده (مالتس).
 - د- جميع ما ذكر.
2. الفكرة الأساسية لنظرية (مالتس) في السكان هي:
 - أ- انخفاض معدلات الأجور.
 - ب- الانسجام والتوافق بين الطبقات.
 - ج- تزايد السكان بنسب تفوق زيادة المواد الغذائية.
 - د- لا شيء مما ذكر.

3. الموانع الإيجابية تعمل على:

أ- تخفيض معدلات المواليد.

ب- زيادة معدلات المواليد.

ج- تنظيم الإنجاب والنسل.

د- زيادة معدلات الوفيات.



أسئلة التقويم الذاتي (12)

1. لاقت نظرية (مالتس) للسكان العديد من الانتقادات، وضح الانتقادات التي بنيت على قانون تناقص الغلة.

2. هل تعتقد بأن نظرية السكان التي جاء بها (مالتس) نظرية صحيحة في الوقت الحاضر؟

3.4 نظرية التنمية الاقتصادية

Theory of Economic Development

بالرغم من أن (مالتس) اشتهر بنظريته للسكان إلا أنه قام بتقديم مجموعة من الأفكار في مجال التنمية الاقتصادية وعلاقتها بتراكم رأس المال، وتعد هذه الأفكار غاية في الأهمية بافتراض تقييمها من وجهة نظر الفكر الاقتصادي المعاصر. تناول (مالتس) مناقشة التنمية الاقتصادية ومشاكلها في الجزء الثاني من كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي» تحت عنوان (The Progress of Wealth)، ولقد عرّف مشكلة التنمية الاقتصادية «بأنها تشرح الفرق بين أقصى ناتج قومي إجمالي محتمل والناتج القومي الفعلي».

وفي هذا القسم، عزيزي الدارس، سوف نتتبع تحليل (مالتس) بشيء من التفصيل:

(مالتس) وقانون ساي

قام (مالتس) برفض قانون (ساي) Say's Law، الذي يفيد بأن كل عرض يخلق طلبه، وما يترتب عليه من أفكار بخصوص التوازن التلقائي. وأكد (مالتس) أن العرض يخلق الطلب في الإنتاج الزراعي حيث إن زيادة هذا الإنتاج تسمح بزيادة سكانية مترادفة وبذلك يرتفع الطلب على السلع الغذائية. بينما الإنتاج الصناعي لا يتميز بهذه الخاصية التي يتميز بها الإنتاج الزراعي والسبب أن السلع المصنعة لا تستهلك من قبل الغالبية العظمى من الأفراد، وبالتالي فإن:

أ- زيادة الإنتاج الصناعي بصورة عامة لا تؤدي إلى زيادة مماثلة في الطلب على البضائع الصناعية.

ب- يقابل هذه الزيادة في الإنتاج الصناعي قصور في الطلب الفعّال ويؤدي ذلك إلى ظهور الأزمات الاقتصادية مثل البطالة.

ج- قَصْر (مالِئس) سريان قانون (ساي) على الإنتاج الزراعي دون الصناعي.

محتوى النظرية

يترتب على قانون (ساي) التوازن بين عرض الأموال المدخرة والاستثمارات أي:

عرض المدخرات = الطلب على السلع الرأسمالية.

ولكن تساءل (مالِئس) كيف يتوازن الادخار مع الاستهلاك؟

فأبرز أن العمال يمثلون طبقة فقيرة تعيش في حدود مستوى الكفاف فلن يستطيعوا اقتطاع أي جزء من أجورهم للادخار، أي أن:

الدخل = الاستهلاك عند العمال.

بينما الرأسماليون يقومون بتوزيع دخولهم من الأرباح (ر) على ادخارهم (خ ر)

وعلى استهلاكهم (س ر) وبالتالي فإن:

$$ر = س ر + خ ر$$

أي أن الأرباح = الاستهلاك + الادخار بالنسبة للطبقة الرأسمالية، فإذا قام الرأسماليون

باستثمار جميع مدخراتهم فإن التوازن يتحقق أي:

$$خ ر = الادخار الكلي = الاستثمار (ث).$$

وإذا لم يحدث هذا التساوي فإن التوازن الذي سلم بتحقيقه بقية الكلاسيكيين لم

يحدث، بمعنى أنه في حالة الإفراط في المدخرات فإن ذلك يؤدي إلى قصور الطلب الفعّال

ويتجه الدخل نحو الانخفاض.

الأفكار التي قدمها (مالِئس) للنظرية

يمكن إجمال الأفكار التي قدمها (مالِئس) بشأن التنمية الاقتصادية في النقاط

الآتية:

1- الميل الأمثل للادخار Optimum Propensity to Save، حسب ما يراه (مالِئس)

هناك حاجة للادخار إلى حد معين، لتحويل الاستثمارات التي تستند إلى فرص

مربحة. ولكن إذا ما زادت المدخرات عن هذا الحد الأمثل فإنها تصبح عبئاً على النمو

الاقتصادي من خلال تأثيرها السلبي على الاستهلاك الكلي إلى درجة عدم تشجيع

الاستثمار.

2- الثنائية الاقتصادية: تصور (مالٲس) أن الاقتصاد يتكون من قطاعين اثنين أساسيين أحدهما صناعي والآخر زراعي. وقصر (مالٲس) ظاهرة التقدم الفني على القطاع الصناعي فقط ولهذا فإن:

أ- القطاع الصناعي يتميز بظاهرة تزايد الغلة.

ب- القطاع الزراعي يتميز بـسريان ظاهرة تناقص الغلة.

من الواضح هنا أن (مالٲس) تأثر بالظروف التي عاشتها إنجلترا في القرن التاسع عشر حيث لم يتم استخدام الآلة الحديثة في الزراعة إلا بعد عصر (مالٲس)، كما أن الرقعة الزراعية كانت مزدهمة بالسكان، وفي الوقت نفسه كان التقدم الفني يحدث بصورة مذهلة في النشاط الصناعي.

3- النشاط الزراعي الكبير: حمل (مالٲس) الفكرة التي تقول بأن وجود النشاط الزراعي الكبير الذي يشيع فيه استخدام الوسائل الفنية المختلفة لا بد أن يؤدي إلى إعاقة نمو النشاط الصناعي والتقدم الفني فيه. ولذلك اقترح (مالٲس) إصدار قوانين الإصلاح الزراعي بهدف ضمان نمو الإنتاج، لأن هذه القوانين تعمل على الحد من خمول النشاط الزراعي واعتماده على وسائل فنية مختلفة.

4- الهيكل الاقتصادي: بين (مالٲس) أن التنمية الاقتصادية لا بد أن تتضمن تغييراً هيكلياً بطريقة تكفل تقليل الأهمية النسبية الكبيرة التي يحتلها النشاط الزراعي في الاقتصاد النامي.

5- التوظيف الكامل: اعتقد (مالٲس) أن القطاع الزراعي في حالة التوظيف الكامل، وأن رأس المال الممكن استثماره فيه قد وصل إلى أقصاه في ظل الفن الإنتاجي السائد، أي أنه لم يعد هناك داخل القطاع الزراعي أية فرصة جديدة للاستثمارات المربحة، وبالتالي فإن الضمان الوحيد للتقدم الاقتصادي هو الاستثمار في القطاع الصناعي حيث توجد الفرص المربحة.

6- المعدل السريع للتقدم الفني: أضاف (مالٲس) فكرة التقدم السريع والأخذ به في القطاع الصناعي عن طريق التراكم الرأسمالي، ورأى أنه السبيل الوحيد لتفادي الركود السائد في القطاع الزراعي. وهذا، كما يعتقد، هو الضمان الوحيد لاستيعاب معظم الزيادة في السكان بهذا القطاع. ولكن بالمقابل عندما يتباطأ معدل التقدم الفني ومن ثم التراكم الرأسمالي، فإن تناقص الغلة يغطي وهذا يؤدي إلى تناقص معدلات الأرباح ويصل بالاقتصاد إلى حالة الركود والسكون.

النتائج التي خرجت بها النظرية

يمكن، عزيزي الدارس، تلخيص النتائج الفكرية التي تمخضت عن نظرية التنمية الاقتصادية لـ (مالتس) على النحو الآتي:

1. الأزمات الاقتصادية والوفرة من الناتج تعد نتيجة لقصور الطلب الفعّال، وإن هذا القصور ناتج عن هيكل الإنفاق للطبقة.
2. خلافاً لطبقتي العمال وملاك الأراضي اللتين تنفقان دخولهما على السلع والخدمات الاستهلاكية، يحاول الرأسماليون ادخار نسبة عالية من دخولهم واستثمارها في توسيع منشآتهم الصناعية أو إنشاء مصانع جديدة.
3. الاقتصاد آجلاً أم عاجلاً سيمعجز عن توفير فرص استثمارية كافية لادخارات الرأسماليين المتزايدة، وبانخفاض الاستثمار ينخفض الطلب الكلي وتحدث الأزمة وتتفاقم البطالة. ولم يرَ (مالتس) مخرجاً من الأزمة ما لم ينخفض الادخار إلى المستوى الذي يتماشى مع فرص الاستثمار المحدودة.
4. اعتقد (مالتس) أن الوسيلة الفعالة لخفض الادخار تكمن في إعادة توزيع الدخل القومي من الرأسماليين إلى طبقة ملاك الأراضي، لأن الطبقة الأخيرة تنفق دخلها على الاستهلاك السلعي أو على الخدمات الشخصية، وفي الوقت نفسه لا تعمل على زيادة العرض. ولقد رأى (مالتس) في قوانين الغلال سياسة سليمة لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح طبقة ملاك الأراضي.
5. رفض (مالتس) إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة العاملة رغم أن مثل هذا الإجراء يزيد بلا شك من الطلب الفعّال، مدعياً بأن ذلك يهبط من همم رجال الأعمال من جهة، وذلك لأن الأجور تشكل الجزء الرئيسي من تكاليف الإنتاج، ومن ناحية أخرى تؤدي زيادة دخول الطبقة العاملة إلى زيادة السكان بعد فترة قصيرة وإلى كسل العمال وتقاعسهم. ومن الملاحظ هنا أن (مالتس) ينحاز مرة أخرى لصالح طبقة ملاك الأراضي.

وفي النهاية، فلا يغيب عن الأذهان أن هذا التحليل (المالتسي) بشأن الادخار والاستثمار لا يختلف في جوهره عن تحليل المدرسة السويدية وتحليل (كينز) في القرن العشرين.

والآن- عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (12)

اذكر الأفكار الرئيسية التي تلخص اعتقاد (مالٲس) حول مسألة التنمية الاقتصادية.



أسئلة التقويم الذاتي (13)

1. وضح فحوى نظرية (مالٲس) في التنمية الاقتصادية.
2. تَقصُّ أهم النتائج التي قدَّماها (مالٲس) نتيجة لفكره الاقتصادي الخاص بالتنمية الاقتصادية.

5. جون ستيوارت ميل (1806-1873) John Stuart Mill

عريزي الدارس، يعدّ (ستيوارت ميل) من آخر أعلام المدرسة الكلاسيكية، فلقد بدأ التصديق بدب في جسم المدرسة وأخذ نجمها في الأقول في أواخر حياة (ميل). وكان ذلك بسبب ظهور أفكار اقتصادية جديدة في إنجلترا وأوروبا ساهمت لاحقاً في تطوير مدارس فكرية اقتصادية كان لها أبعد الأثر في الفكر الاقتصادي اللاحق حتى يومنا هذا، ومن أهم هذه التيارات الفكرية الجديدة الفكر الاقتصادي الاشتراكي الماركسي والفكر الاقتصادي الكلاسيكي الجديد أو النيوكلاسيكية.

قامت كتابات (جون ميل) على عكس هذه الروح الانتقالية بكل صدق ووضوح، حيث دأب (ميل) على عرض الأفكار الكلاسيكية وحاول تحديث «ثروات الأمم» مع إبداء التحفظات العديدة على الآراء الكلاسيكية وشرح الحالات الاستثنائية المخالفة لها مما شكك في النهاية في سلامة الأفكار الكلاسيكية نفسها.

لم يستحوذ الاقتصاد إلا على جزء من اهتمام (ميل)، فلقد ظهرت له مؤلفات أصلية ومهمة في الفلسفة والمنطق والحكومة والقضايا الاجتماعية. حاول (جون ميل) في كتاباته الاقتصادية إعادة صياغة النظرية الكلاسيكية (التقليدية) بما يتلاءم والتقدم الفكري والتطور الاقتصادي لعصره. ولكنه في عمله هذا أعار اهتماماً كبيراً للجوانب التطبيقية للأفكار الاقتصادية مؤكداً أن جدوى النظرية تكمن في نهاية المطاف في قدرة الأفكار الاقتصادية على خدمة الإصلاح الاجتماعي. فلقد تغلبت النزعة الإصلاحية والطابع الفلسفي الاجتماعي على جل أفكاره.

ألف (ميل) كتابين مهمين في الاقتصاد، هما:

1. «مبادئ الاقتصاد السياسي مع بعض تطبيقاتها في الفلسفة الاجتماعية» «Principles of Political Economy with some of their Applications to social philosophy» وظهر لأول مرة عام 1848.

2. «بعض المسائل المتعلقة في الاقتصاد السياسي» «Some Unsettled Questions of Political Economy» والذي نشر عام 1844.

يعدّ الكتاب الأول أفضل عرض للنظرية الكلاسيكية في صورتها النهائية الكاملة، وتميز بالأسلوب السلس والمنطق الثابت والدقة والأمانة العلمية. وبالمقابل أضاف إضافات أصيلة لعلم الاقتصاد وخاصة في كتابه الثاني. كما أن مواقفه في الحركات الاجتماعية وفلسفته الإصلاحية تميزت بالطابع الإنساني النبيل والجرأة والقوة والإخلاص مما جعل لهذا وقعاً وصدى واسعاً ليس في عصره فحسب بل ولمدة طويلة بعد ذلك أيضاً.

تتخصص أهم إسهامات (جون ميل) الأصلية في علم الاقتصاد في النقاط الأربع الآتية:

1. تنفيذ نظرية مخصص الأجور ونبذها.
 2. اتجاه معدل الربح والعوامل المؤثرة به.
 3. الفصل بين قوانين الإنتاج والتوزيع.
 4. الطلب المتقابل في تحديد نسب التبادل الدولي.
- هذا بالإضافة إلى ما قام بإضافته وتعديله على الأفكار الاقتصادية التي سبقته وخاصة تلك التي تخص (آدم سميث) و(ريكاردو).
- لهذا، عزيزي الدارس، يجب الوقوف عند كل هذه الأفكار بنوع من الإيجاز بغية الإلمام بـ (ميل) الاقتصادي الذي كان فوق كل شيء مصلحاً اجتماعياً. وهذا ما نخصصه للنقاش والتحليل في الأقسام التالية من هذا العرض.

1.5 نظرية القيمة Theory of Value

انفرد (ميل) عن غيره من أعلام المدرسة الكلاسيكية بإبراز فكرة رأس المال، ولقد حدّدنا فيما سبق أن (ريكاردو) قد أيد (سميث) في نسب القيمة التبادلية للسلع إلى كمية العمل المبذول في إنتاجها. وبالرغم من اعتراف (ريكاردو) بعنصر رأس المال وأهميته في الإنتاج إلا أنه اعتبر هذا العنصر عملاً مدخراً أي أن (ريكاردو) كان يدافع عموماً عن منطق نظرية العمل في تحديد القيمة. ولكن على يد (ميل) طورت نظرية القيمة بصورة ملموسة حيث اعتبر أن المحددات المباشرة والأساسية للقيمة هي:

- أ- عنصر رأس المال وتكلفة استخدامه.
 - ب- قيمة السلعة إلى جانب تكلفة العمل.
 - ج- الأرباح المدفوعة نتيجة المخاطرة والجهود المبذولة في تنظيم الإنتاج.
- بالاعتماد على هذه المحددات تطورت نظرية القيمة عند (ميل) من نظرية تعتمد على قيمة العمل إلى نظرية «نفقات الإنتاج» Cost of Production، تأخذ في الحسبان تكلفة كل من العمل ورأس المال وعوائد المخاطرة وتنظيم الإنتاج.
- بالنسبة للمفاهيم الخاصة بالأسعار التي قدمها الكلاسيكيون فإن (ميل) لم يعترض على الأفكار الخاصة بالسعر الطبيعي وسعر السوق، كما قدم (ميل) ثلاث مجموعات من السلع، وبذلك ساهم في تطوير النظرية من خلال هذا التصنيف. وهذه المجموعات هي:

1. السلع التي يكون العرض فيها ثابتاً بالمطلق: في هذه الحالة فإن القيمة السوقية لسلعة تكون مساوية لحجم الطلب والعرض. وبما أن العرض ثابت فإن التغير في السعر مطلوب من أجل تعديل الطلب، اعتبر هذا الاتجاه من التحليل جيداً للذي يصل إليه ولكنه غير كاف لتوضيح محددات القيمة بسبب عدم تفسير مصادر الطلب.

2. السلع التي يمكن زيادة العرض منها إلى المستوى الذي يرغب به المجتمع بالاعتماد على الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية: في هذه المجموعة جاء (ميل) بعامل الزمن الذي أخذه (مارشال) فيما بعد واعتمده في نظريته للقيمة بمفهومه الكامل. ففرق (ميل) بين محددات القيمة في المدى القصير والمدى الطويل، القيمة السوقية أو القيمة في المدى القصير تتحدد من خلال الطلب والعرض في وقت معين وهي عرضة للتغيير من وقت إلى آخر. وفي المدى الطويل فإن مستوى الأسعار لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أقل من مستوى تكاليف الإنتاج، وكذلك المنافسة بين المنتجين لا يمكن أن تنخفض إلى مستوى أقل من مستوى تكاليف الإنتاج، وكذلك المنافسة بين المنتجين لا يمكن أن تجعل السعر أعلى من تكاليف الإنتاج بصورة أخرى في المدى الطويل، فإن السعر يميل إلى تغطية تكاليف الإنتاج على حساب التغير في العرض كاستجابة للحصول على الأرباح الاعتيادية.

3. السلع التي يزداد العرض منها فقط مع زيادة التكاليف: لم يحل (ميل) تحديد السعر لهذه المجموعة ولكن من الواضح أن زيادة العرض هنا سوف تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، والعرض سوف يزداد تبعاً للزيادة التي تحصل في مستوى الأسعار فقط.

كل هذه المحاولات في تحديد السعر والقيمة قائمة في ظل سيادة المنافسة الكاملة في السوق. وبالتالي فإن (ميل) حدد مفهوم السعر الطبيعي بأنه يمثل سعر السوق في حالة التوازن في المدى الطويل. وباستبعاد احتمال الاحتكار فإن السعر الطبيعي يساوي تكاليف الإنتاج عادةً. وبالمقابل فإن (ميل) سجل شكوكه حول فاعلية المنافسة وإمكانية الاعتماد عليها وفي عمليات تحديد الأسعار. وفي هذا المجال اعتقد (ميل) بأن إمكانية قيام الاحتكار في السوق تبقى قائمة بظهور عدد من العوامل التي تساعد على ذلك ومنها:

1. اتفاق المنتجين المتنافسين عندما يكون عددهم قليلاً على عدم التنافس، ومثلما يحدث في النشاطات الاقتصادية التي تقدم المنافع العامة.
2. التقدم الفني وضخامة الإنتاج اللذان يؤديان إلى ضخامة حجم المشروع ويتسببان في إنقاص عدد المنتجين في السوق.

وبالرغم من عدم وضوح نظرة (ميل) للاحتكار بصورة قاطعة إلا أنه قد ناقش بهذا مسألة لم يهتم بها من سبقه من أعلام المدرسة الكلاسيكية كثيراً، ولكنها أصبحت ذات أهمية كبرى للعالم فيما بعد.



أسئلة التقويم الذاتي (14)

استطاع (ميل) أن يطور نظرية القيمة من خلال قيامه بتصنيف السلع إلى ثلاث مجموعات، وضحها.

2.5 نظرية التوزيع Theory of Distribution

افترض (ميل) ما افترضه سلفه من المدرسة الكلاسيكية أن الدخل الكلي يوزع على ثلاثة عناصر، الربح والأجور والأرباح.

وسوف نقوم، عزيزي الدارس، بتفسير هذه العناصر من أجل التعرف إلى مساهمة (ميل) في الفكر الاقتصادي الخاص بالتوزيع:

1.2.5 الربح Rent

اعتقد (ميل) أن الربح نتيجة لخليط من العوامل المادية والتنظيمية، فالأرض لها عدة مستويات من الخصوبة وبسبب عدم كفاية الكمية المتاحة منها فإن الأرض الأقل خصوبة سوف تخضع للزراعة والاستخدام. وهذا سوف يؤدي إلى شيوع تناقص الغلة على الإنتاج الزراعي وبالتالي فإن (ميل) أخذ بتحليل (ريكاردو) للربح وتطابق معه. أي أن «الربح الذي سوف تغله أي أرض بتوظيف قدر معين من رأس المال، هو الناتج الذي يفيض عما يعود إلى القدر نفسه من رأس المال، لو أنه يوظف في أروا أنوع الأرض المستغلة في الزراعة» (ميل، 1848، الكتاب الرابع، الفصل الثالث).

وحتى لو أن كل الأرض أنتجت ربحاً، فلا بد أن يكون هناك حد من الكثافة الزراعية، وبالتالي فإن حجماً معيناً من رأس المال الزراعي لا يحقق الربح.

وتطرق (ميل) إلى حالات تكون فيها استعمالات بديلة للأرض أو حالات أخرى تكون هناك قيم للندرة، ففي هذه الحالات قد يدخل الربح في سعر السلعة، بمعنى أن الربح هو الذي يحدد السعر وليس السعر هو الذي يحدد الربح.

يمكن أيضاً التأكيد على أن مكافأة الربح عند (ميل) كانت نتيجة للظروف التابعة للملكية الخاصة للأرض التي أصبحت تمثل نوعاً من الاحتكار. ويقول (ميل) إن «السبب في ملك أن الأراضي قادرين على الحصول على الربح لأراضيهم هو أنها سلعة مطلوبة

من الكثير ولكن لا أحد يستطيع الحصول عليها إلا هم. (ميل، 1848، الكتاب الرابع، الفصل الثالث، ص 235).

لم يكن الاحتكار الذي أشار إليه (ميل) بالاحتكار الحقيقي لأن أي فرد يستطيع شراء الأرض وامتلاكها. ومن الواضح أن (ميل) كان في الغالب ينظر إلى ملاك الأرض كما كان ينظر لهم (آدم سميث) إلى حد ما، وبالتالي رأى أن سلطة ملاك الأرض سلطة مطلقة على الوسائل الطبيعية، والريع هو نتيجة الاحتكار.

2.2.5 Wages الأجور

تعتبر نظرية مخصص الأجور Wage – Fund Theory أو رصيد الأجور من أهم الإسهامات التي أضافها (ميل) للفكر الاقتصادي. اعترض (ميل) على ما جاء به (سميث) و(ريكاردو) بأن الأجور تتحدد بناء على مستوى الكفاف، وهو المستوى الذي يحصل عليه العامل بشكل يكفيه للاستمرار في العمل والحياة. يعرف مخصص الأجور (رصيد الأجور) أنه ذلك المستوى الذي يقوم أصحاب رأس المال بتخصيصه للدفع مقابل العمل على شكل أجور، ويبين (ميل) بأن الأجور تتحدد بناءً على عاملين:

1) الرصيد الذي يخصصه رجال الأعمال لدفع الأجور.

2) عرض العمل.

$$\text{وطيه فإن متوسط أجر العامل} = \frac{\text{الرصيد المخصص للأجور}}{\text{عدد العمال}}$$

عند ظهور هذه النظرية كان يبدو أنها لا تختلف عن تلك التي نادى بحد الكفاف، والسبب في هذا الرأي اعتمد على ثبات رصيد الأجور وتزايد عدد السكان، وبالتالي فإن متوسط الأجر سوف يميل إلى الانخفاض حتى تصل الأجور إلى حد الكفاف.

هذا النوع من التفسير والتحليل لا تحتمله نظرية مخصص الأجور لأن (ميل) يقرر أن «رصيد الأجور» يزداد مع الاستثمار الجديد لأن كل استثمار جديد يزيد من مخصصات الأجور وشراء المواد الخام، ويتوقف حجم الاستثمارات الجديدة على قدرة المجتمع على الادخار، بمعنى أن كل ادخار جديد في المجتمع اعتبره (ميل) زيادة على رأس المال ويخصص منه نسبة لأجور العمال، وبالتالي لا يوجد اتجاه لانخفاض الأجور بل الاتجاه نحو التزايد طالما استمر النمو الاقتصادي في المجتمع وزاد حجم المدخرات، والنتيجة الممكنة تكون زيادة التكوين الرأسمالي.

إنذاً من الواضح أن (ميل) لم يعر اهتماماً مباشراً لتحديد متوسط الأجور إلا أن هناك شرطاً أساسياً إضافياً لا بد منه حتى لا ينخفض هذا المتوسط إلى مستوى الكفاف في

كل مرة بعد أن يرتفع، وهو عدم ارتباط الزيادة في عدد السكان طردياً مع الزيادة في متوسط الأجر، والسبب في وجود هذا الشرط الإضافي هو أن أعلام المدرسة الكلاسيكية الذين سبقوا (ميل) افترضوا أن هناك علاقة طردية بين عدد السكان ومستوى الأجور بحيث إذا زاد مستوى الأجور فوق مستوى الكفاف فإن عدد السكان يميل إلى التزايد، الأمر الذي يعيد مستوى الأجور إلى حد الكفاف مرة أخرى والعكس صحيح.

لذلك ومن أجل أن يزداد متوسط الأجر فوق معدل الكفاف تبعاً لنظرية (ميل)

يجب:

أ- ألا يصبح متوسط الأجر الذي يمثل مستوى المعيشة محدداً للزيادة السكانية.

ب- زيادة مخصص الأجور بمعدل يفوق الزيادة في عدد العمال أو السكان.

ويلاحظ أن (ميل) تعرض لمثل هذا الفرض في كتابه وأيده.

اعتبرت هذه النظرية (رصيد الأجور) تقدماً في الفكر الاقتصادي في مجال الأجور من قبل العديد من الاقتصاديين. ويرجع هذا التطور إلى أنها تربط بين الأجور ورأس المال ربطاً مباشراً، فإذا رمزنا للاستثمار بالرمز (I) فإننا نستطيع القول بأن رصيد الأجور (W) اعتبره (ميل) دالة في الاستثمار حيث يمكن التعبير عن هذه الدالة بالشكل الآتي:

$$W = f(I)$$

ومن جهة أخرى فإذا تبادر إلينا أن نقارن بين هذه النظرية والأفكار التي قدمها (سميث) و(ريكاردو) بخصوص الأجور والتي أفادت بوجود تناسب عكسي بين الأرباح والأجور، فإننا نجد تحولاً كبيراً في مجرى التفكير.

نبذ نظرية رصيد الأجور من قبل (ميل) نفسه

في ظل التأكيد على مساهمة (ميل) في تطوير نظرية رصيد الأجور وعدم وضوح الدليل القاطع في كتابه «المبادئ» أنه كان يعتنق فكرة متزمنة عن رصيد الأجور، جاهر (ميل) تحت تأثير الانتقادات الموجهة إليه من قبل بعض المفكرين بنقضه ونبذ الشهير لنظرية رصيد الأجور جملة وتفصيلاً، ولم يعد متمسكاً بها في مقالة نشرها عام 1869 في مجلة "Fort Nightly Review" ويمكن إجمال هذا النقص والنبذ من قبل (ميل) فيما يأتي:

1. لم يعد رصيد الأجور مقدراً ثابتاً يتحدد بتفاعل عرض العمل مع مستوى الأجور، بل إن مستوى الأجر نفسه أصبح من محددات رأس المال المخصص لدفع الأجر.
2. اعتقد (ميل) أن الرأسماليين يستثمرون أرباحهم بعد استقطاع جزء منها لأغراضهم

الاستهلاكية، ولكن هذا الجزء ليس ثابتاً بالضرورة وعليه فمن الممكن أن ترتفع الأجور على حساب تقلص الإنفاق الاستهلاكي للطبقة الرأسمالية.

3. اعترف بالمساومة الجماعية ودور النقابات والاتحادات التي كان قد أكد أنها لا تستطيع أن تؤدي أي دور مؤثر على مستوى الأجور العمالية كأداة فعالة لزيادة الأجور وحماية مصالح الطبقة العاملة.

4. نبذ (ميل) نظرية مخصص الأجور جاء نتيجة منطقية للتطور الصناعي الذي أفقد النظرية مصداقيتها، إذ لم تعد الأجور المصدر الذي يعيل الطبقة العاملة، فالإنتاج الصناعي يعتبر تياراً متصلاً يواكب تيار الأجور، مما أفقد نظرية رصيد الأجور أهميتها العملية.

3.2.5 الأرباح Profits

يعرف (ميل) الربح بأنه ناتج عن توظيف رأس المال في الإنتاج أو في المخاطرة المترتبة على العملية الإنتاجية وعن تنظيم الإنتاج.

ومن المعروف أن (جون ميل) سلم بنظرية التطور الرأسمالي الكلاسيكي التي تفيد بأن التراكم الرأسمالي المقترن عادة بزيادة سكانية يؤدي إلى ارتفاع أثمان المحاصيل الزراعية ويقود بالتالي إلى ارتفاع الربح وانخفاض الأرباح. هذا يعني أن (ميل) انتهى إلى النتيجة التي كان قد توصل إليها (ريكاردو) وغيره من قبل ألا وهي «أن معدل الربح يتوقف على الأجور، فيرتفع المعدل كلما هبطت الأجور، ويهبط المعدل كلما ارتفعت الأجور» (ميل، 1848، الكتاب الثاني، الفصل الخامس عشر، القسم السادس).

وفي المدى الطويل برأي (ميل)، فإن عوامل مختلفة ومتنوعة تعمل على الحد من الميل الطبيعي لمعدل الأرباح للتناقص ومن أهم هذه العوامل:

1. رأس المال المستثمر في الخارج (في المستعمرات).
 2. الدورات الاقتصادية وما يصاحبها من كساد اقتصادي وتدمير لرأس المال.
- أما بالنسبة إلى تصدير الفائض من رأس المال إلى الخارج فإن (ميل) أكد أنه يؤدي

إلى:

- أ- المحافظة على مستوى الربح السائد في الاقتصاد الوطني.
- ب- خدمة مصالح الدولة المصدرة عن طريق استثمار رؤوس الأموال في النشاط الاقتصادي المتنوع مثل الزراعة، والصناعة والتعدين.
- ج- هذا كله يعود على النشاط الصناعي في الدولة المصدرة بشكل مباشر أو غير مباشر.

أما بالنسبة للدورات الاقتصادية فإن الطبيعية الدورية للتطور الرأسمالي تؤدي إلى توليد الأزمات الاقتصادية بين الحين والآخر ولذلك تؤدي إلى:

- تدمير جزء من رأس المال المتراكم.

- الحد المؤقت من اتجاه معدل الربح إلى الانخفاض.

ومع الاعتراف بهذه الآثار السلبية للدورات الاقتصادية فإن (ميل) لم ير في الأزمات الاقتصادية مبرراً لنبذ قانون (ساي) أو حتى التدخل الحكومي، لأن الاعتقاد الكلاسيكي يفيد بأن هذه الأزمات ليست إلا فترات طارئة لا يلبث أثرها أن يزول تلقائياً بحكم آلية السوق.

وبصرف النظر عن هذا الانسجام والتوافق الذي أظهره (ميل) مع غيره من أعلام المدرسة الكلاسيكية بشأن الأرباح، إلا أنه سجل خلافاً معهم بالنسبة لاتجاه معدل الأرباح للانخفاض في سياق التطور الرأسمالي، ويمكن تبويب هذا الخلاف على النحو الآتي:

1. لم يعط (ميل) أهمية لميل معدل الأرباح للانخفاض في ظل التطور الرأسمالي.
2. لم يتعامل مع حالة السكون Stationary State التي اعتبرها الكلاسيك نهاية المطاف في التطور الرأسمالي، إذ ينعدم الربح ويتوقف رأس المال على أنها شئ يجب دفعه وتأجيله على الأقل إلى أبعد وقت ممكن.

3. على العكس اعتقد (ميل) أن حالة السكون تسمح للمجتمع أن يتحرر من القيود الضيقة التي يفرضها الصراع الاقتصادي على أفراد المجتمع، ويركز بدلاً من ذلك على الأبعاد الإنسانية والجوانب الخلقية والذي وصفه بفن الحياة Art of Living.

4. في الاقتصاد الساكن يعتقد (ميل) أن الفقر لا يختفي فحسب بل تظهر الرغبة في تراكم الثروة، وذلك بفضل انعدام التراحم الطبقي من أجل تحسين الوضع الاقتصادي لكل فئة من فئات المجتمع وبذلك ينصرف الناس عن السعي وراء الثروة وما يرافق ذلك من إهمال للجوانب الخلقية والروحية للحياة الاجتماعية.

يبدو من هذا الخلاف أن نظرة (ميل) لحالة السكون تتصف بالمثالية ولا تقوم على أسس تجريبية. ولذلك قال مؤرخو الفكر الاقتصادي إنه كان متأثراً بتدريسه المبكر على فكر (سميث) و(ريكاردو).



أسئلة التقويم الذاتي (15)

1. يشعر (ميل) بنبذه لنظرية رصيد الأجور التي سبق أن جاء بها، وضح فحوى هذا البند.

2. سجّل (ميل) مجموعة من نقاط الخلاف مع أعلام المدرسة الكلاسيكية بشأن الأرباح، بيّن نقاط الخلاف هذه.

3.5 نظرية الإنتاج Theory of Production

حسب الفكر الاقتصادي الذي قدمه (ميل) فإن الإنتاج يعتبر نتيجة التعاون والتفاعل بين الطبيعة والعمل، حيث يمثل العمل أي جهد جسماني أو فكري مقدم من الإنسان أو من الموارد البشرية.

حدّد (ميل) أن العمل يمكن أن يكون فعّالاً وذا أثر بطريقة غير مباشرة على مجموعة من الميادين:

1. صناعة الاستخراج والمناجم.

2. صناعة الأدوات والآلات.

3. حماية الصناعات.

4. التوزيع، أي توزيع السلع المعروضة في السوق على المستهلكين.

5. الابتكار والتجديد في الأساليب والعمليات الصناعية.

في الفصل الثالث من كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي» أن توظيف العمل واستخدامه يمكن أن يؤدي إلى إنتاج الأشياء المادية (السلع) أو الأشياء غير المادية (الخدمات). وهذا سوف يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في الحالة الأولى (السلع)، وفي الحالة الثانية (الخدمات) لا ينتج عنه تلك الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية. ويقول (ميل) فإن أن المنافع التي تنتج على شكل الخدمات يمكن اعتبارها نوعاً من الثروة ما عدا إذا كانت ثروة معروفة أصلاً. وباعتقاد (ميل) فإن الثروة يجب أن تكون مفيدة وقابلة للتراكم. مفيدة بمفهوم أنها أداة من أدوات الإنتاج بشكل مباشر ويجب أن تحتوي على رأس المال البشري أيضاً. وقابلة للتراكم ويمكن الحصول عليها ويرى (ميل) أن الخدمات لا تستطيع أن تفي بهذين الشرطين ولذلك لا تساهم في بناء الطاقة الإنتاجية.

حدّد (ميل) مصادر الثروة للمجتمع بالنوع الأول والثاني من أنواع الإنتاج (صناعة الاستخراج والمناجم، وصناعة الأدوات والآلات).

يتضح من هذا التحليل أن (ميل) غاب عنه إدراك أن استهلاك الخدمات سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل، وبالتالي الإسهام في ثروة المجتمع. ومن خلال المفارقة بين مفهوم الإنتاج والثروة اشتق (ميل) مفهوم العمل المنتج والعمل غير المنتج.

فالعمل المنتج هو العمل الذي يرفع من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بما فيها رأس المال البشري، والعمل غير المنتج هو العمل الذي يعمل على تقديم الخدمات حتى ولو تم مبادلة تلك الخدمات في السوق. بالطبع يعترف (ميل) أن المجتمع لا يمكن أن يتقدم باتجاه بناء الثروة من خلال العمل غير المنتج ولكن الفرد يمكن له ذلك.

وبالطريقة نفسها عند تطبيق هذا المفهوم على الدور المزدوج الذي يقوم به الأفراد كمنتجين ومستهلكين، هناك مجموعة من المستهلكين يتبعون فئة المستهلكين غير المنتجين، وهم تلك الفئة من المستهلكين الذين لم يساهموا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حجم الإنتاج. من هذه الزاوية فإن جزءاً من الاستهلاك حتى من العمل المنتج يمكن أن يؤدي إلى استهلاك غير مثمر. وبالتالي تعقيدات هذا الاتجاه الفكري تأتي للواقع عندما نفكر في الاستهلاك الذي يستهلكه كبار السن والأطفال.

أما بالنسبة إلى عرض الموارد الإنتاجية المختلفة فإن مساهمة (ميل) في هذا المجال تعدّ عقيمة لأنه ربط ذلك بعدد السكان ونظرية (مالثوس) للسكان. ولكن تحدث عن العوامل التي تحدد الفاعلية الإنتاجية للعمل وحددها على أنها:

- الطاقة.

- المعرفة والمهارة.

- التعاون مع الآخرين.

وكـ (آدم سميث) أعاد الاعتراف بتخصص العمل، ولم يتجاهل عنصر رأس المال حيث قدّمه كعنصر إنتاجي ثالث إلى جانب العمل والموارد الطبيعية. وحدد أربعة من المحددات الأساسية في مجال رأس المال وهي :

أ- الصناعة محددة برأس المال.

ب- الاحتكار كمصدر من مصادر تكوين رأس المال.

ج- الاحتكار يتأثر بالاستهلاك المستقبلي.

د- العمل المنتج يتم توظيفه ويساعد في بناء رأس المال.

عزيزي الدارس، كما أضاف (ميل) أنه مع استمرار تراكم رأس المال فإن معدل التزايد في الإنتاج سوف يتجه نحو التناقص على حساب متطلبات امتلاك رأس المال التي يمكن أن يتم علاجها من خلال الدخل الجاري وليس من خلال المدخرات فقط.

4.5 قوانين الإنتاج والتوزيع

Laws of Production and Distribution

يسجل لـ (ميل) مساهمته الفكرية في إعادة تفسير القوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي بشكل عام وتلك الخاصة بتوزيع الدخل بشكل خاص. قام (ميل) بقيادة هذا الاتجاه الفكري للتمييز بين قوانين الإنتاج وقوانين التوزيع.

1. قوانين الإنتاج: تعد في نظره حقائق طبيعية ثابتة لم يصنعها الإنسان ولم تخضع لإرادته، وتحدد هذه القوانين من خلال:

أ- العوامل الطبيعية.

ب- التقدم التكنولوجي.

والإنسان برأي (ميل) لا يمكنه له التحكم بهذه العوامل، وعليه أن يخضع لإرادتها وينظم جهوده في ظلها لأنه لا يستطيع التأثير عليها وتغييرها.

2. قوانين التوزيع: خاصة بتوزيع الناتج، وتختلف عن قوانين الإنتاج إذ أنها من صنع المجتمع واختياره، وتحدد هذه القوانين من خلال:

أ- القوانين والتشريعات السائدة في المجتمع.

ب- العادات والتقاليد.

فالإنسان في هذه الحالة قادر على التأثير على هذه القوانين وتغييرها وإعادة تنظيمها حسب مصالحه وأهدافه. فمن أجل إثبات رأيه الخاص بهذه الحالة قام (ميل) ببعض الدراسات المنفصلة على أنواع مختلفة من التنظيمات الاجتماعية. ولم يكن يهدف ببساطة إلى إثبات أن هناك طرقاً متعددة لتوزيع الدخل في المجتمع ولكنه كان يهدف إلى القول بأنه يمكن لأي مجتمع أن يعيد النظر في طريقة توزيع الدخل على أفرادها.

ومن هذا التصنيف الذي قدمه (ميل) يتضح أن قوانين وظروف الإنتاج وبناء الثروة تأخذ الطابع المادي والحقائق المادية ولا يوجد فيها ما هو اختياري وقابل للتحكم. ولكن المسألة مختلفة تماماً مع القوانين التي تحكم توزيع الثروة، حيث تعتبر مسألة خاصة بتنظيم المجتمع وأساليبه الوضعية وجهوده في تلك المسألة، الأمر الذي يؤدي إلى أن الفرد أو المجتمع ككل يستطيع أن يوجه هذه القوانين والمبادئ كما يشاء.

هذه النظرة لـ (ميل) لا تتفق بشكل عام والفكر الكلاسيكي الذي لا يميز بين قوانين الإنتاج وقوانين التوزيع من حيث خضوعها لإرادة الإنسان واختياره. بل اعتبر كلا من المجموعتين قوانين أزلية ثابتة وطبيعية تنسم بالشمول والعموم، ولا تتأثر كثيراً بما

يقرره المجتمع. لهذا واجه (ميل) العديد من الانتقادات حول هذا الخلاف بينه وبين الفكر الكلاسيكي الخاص بفصل قوانين الإنتاج عن قوانين التوزيع، ويمكن إدراج أهم نقاط الخلاف هذه على النحو الآتي:

- إذا خالفت القوانين الاجتماعية الوضعية القوانين الطبيعية للمجتمع فلا بد للأولى عاجلاً أم آجلاً أن تخضع لأحكام الأخيرة.

- الإنتاج الرأسمالي من حيث كميته ومكوناته ليس وليداً للقوانين الطبيعية فحسب بل ولعلاقات التوزيع في المجتمع الرأسمالي ولا يمكن التلاعب في عملية التوزيع دون المساس بحجم الإنتاج وهيكله ونوعيته.

- حتى أعلام الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الجديد (النيوكلاسيك) حملوا أفكار الكلاسيك بشكل عام ولم يفصلوا بين قوانين الإنتاج والتوزيع بوصفها متداخلة تماماً ولا يمكن الفصل بينهما.

- (ميل) نفسه لم يستطع التوصل إلى تعريف العلاقة المتداخلة بين الإنتاج والتوزيع، وتعامل مع المفهومين على أن أحدهما تابع للآخر وغير مستقل عنه.

ومن الواضح أن هذا الخلاف مع (ميل) وصل إلى حد المبالغة إذ أن إعادة توزيع الدخل في حدود معينة لا تؤثر عادة على الدخل القومي. فالفرد العادي ليس مدفوعاً في عمله بالوازع الاقتصادي وحده، بل هناك اعتبارات أخرى تحكم تصرفاته طالما تغير دخله في حدود معقولة. لذا من الممكن للدولة أن تفرض الضرائب على الأفراد في حدود معينة دون أن تخشى تقلص الوعاء الضريبي.

من هذا المنطلق إذاً يكتسب تمييز (ميل) بين قوانين الإنتاج والتوزيع طابعاً واقعياً عملياً. حيث سمح له أن يبحث في موضوعات تتصل بالإصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية دون التطرق بالضرورة للمساائل المتعلقة بكفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وفي الحقيقة فمن وجهة نظر اجتماعية يمكن للمجتمع أن يعمل على زيارة الإنتاج من خلال التوزيع العادل للدخل والثروة على شكل واسع.



تدريب (13)

قارن بين قوانين الإنتاج وقوانين التوزيع كما فرقها (جون ميل).

5.5 التجارة الخارجية والطلب المتبادل

External Trade and Reciprocal Demand

حَقَّق (ميل) إسهاماً آخر من خلال تطوير نظرية التجارة الخارجية التي قدمها (ريكاردو) «وخاصة الناحية القيمة لهذه النظرية» حيث توافق (ميل) مع (ريكاردو) في أن الميزة النسبية للتكاليف هي التي تحدد التبادل التجاري بين الدول وليس الميزة المطلقة. بما أن هذا هو جوهر اعتقاد (ريكاردو) لكن (ميل) ذهب في فكره إلى ما هو أبعد من ذلك عندما قرر أن القانون الذي أساسه أن القيمة الدائمة «القيمة المتوسطة» تتحدد بتكاليف الإنتاج، ولا ينطبق هذا الأساس على السلع الأجنبية، والسبب أن:

1. رأس المال لا ينتقل من بلد إلى آخر، بل قد يبقى في بلد ليس لديه أية ميزة في الإنتاج ويتسبب في قيام التجارة الخارجية.
2. قيمة السلع الأجنبية تتوقف على تكلفة إنتاج السلع التي يتم تبادلها معها، أي تعتمد على الطلب.

وكما قال (ميل) في كتاب المبادئ «تخضع القيم الدولية لقانون (معادلة الطلب الدولي) هناك نسبة ما عندها يتوافق تماماً طلب كل من الدولتين على منتجات الدول الأخرى. بحيث إن الشيء الذي يتم الإمداد به سوف يتم الدفع من أجله، ولا أكثر من ذلك» (ميل، 1848، الكتاب الثالث، الفصل الثامن عشر، الجزء الخامس).

هنا يتضح أن العرض والطلب في هذه الحالة هما تعبير آخر عن الطلب المتبادل الذي يقصد به حجم طلب كل دولة من الدول المتبادلة على السلعة التي تنتجها الدولة الأخرى.

اعترف (ميل) في الطبعة الأخيرة لكتابه «المبادئ» أن نظريته غير كاملة بمعنى أن «معادلة التبادل الدولي» قد تستوفي شروطها بمعدلات مختلفة للتبادل. أو بعبارة أخرى فإن (المعدل) الذي تحدد القيم الدولية بناءً عليه، يبقى غير محدد في مفهوم نظرية الطلب المتبادل، وانتهى (ميل) إلى أنه من أجل سد هذا القصور في النظرية، لا بد من أخذ ظروف العرض في الاعتبار.

وفي مجال النقد الذي قدم لـ (ميل) عن التجارة الخارجية، نلاحظ أن (ميل) مخطئ في الاعتقاد بأنه لا تدخل تكلفة الإنتاج في الدول الأخرى، وهذا غير واضح المعنى تماماً. وكما تصور العديد من النقاد، لو أن تكلفة الأشياء المصدرة تؤخذ على أنها تدخل فإن السؤال الذي يطرح نفسه، ما الذي يحدد كم يجب أن يصدر؟

وبالإضافة إلى إشارة (ميل) وإعجابه بالمزايا التي قد تحققها التجارة الخارجية، مثل انخفاض أسعار السلع وتحقيق الوفرة بالنسبة للمستهلك في الأسعار، فقد تخلص من أفكار التجاريين التي تفيد بأن المكسب القومي من التجارة يأتي في شكل أرباح للتجار، وبإدخال قانون الطلب والعرض في مجال التجارة والقيم الدولية أقام (ميل) قاعدة من البراهين والحجج لغرض الحماية على مثل هذه التجارة، ولقد أوضح بأن الضرائب على الواردات والصادرات يمكن أن تتعدل بحيث تتحملها الواردات ولو جزئياً على الأقل. مع ذلك كان (ميل) بعيداً كل البعد عن أن يكون هو نفسه مؤيداً للحماية الجمركية.

6.5 دور الدولة ومبدأ الحياد

Role of the State and the Principle of Laissez – fair

لم يؤمن (ميل) بمفهوم مبدأ الحياد (الدولة الحارسة) الكلاسيكي، بل رأى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتصحيح النتائج السلبية المترتبة على إطلاق العنان لقوى السوق لتتحكم دون تقييد أو توجيه في عمليتي الإنتاج والتوزيع.

وبالرغم من الدفاع عن الحرية في كل المجالات ومع قيام (ميل) بالتفريق بين قوانين الإنتاج والتوزيع فقد اعترف بالتدخل الحكومي في مجموعة من الحقوق وعرف هذا بالبرنامج الإصلاحى الاشتراكي. ومن خلال هذا البرنامج أناط بالدولة مهام عدة منها:

1. محاربة الفقر.
2. محاربة الاحتكارات.
3. إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الطبقة الفقيرة.
4. سن القوانين والتشريعات التي من شأنها الحفاظ على مصالح الطبقة العاملة وتحسين أوضاعها.

وانطلاقاً من هذه الادعاءات الإصلاحية، فإن مبدأ الحياد هو المبدأ العام للحكومة وأي غياب لهذا المبدأ يعدّ شيئاً سلبياً إلا إذا كان للمصلحة العامة المثلى. لذلك لم ينظر (ميل) إلى الملكية الخاصة على أنها تمثل قانوناً طبيعياً ونظاماً مقدساً لا يمكن تعديله أو استبداله، بل اعتبرها شكلاً تاريخياً من علاقات الإنتاج الاجتماعية لا بد أن يتخطاه المجتمع في النهاية إلى ما هو أفضل وأحسن. وبناءً على هذه النظرة فمن الواضح أن (ميل) بنى رأيه حول دور الدولة ومبدأ الحياد في الاعتقادات الآتية:

1. تعمل الملكية الخاصة على تعميق التقسيم الطبقي للمجتمع بين أغلبية ساحقة تعمل ولا تملك، وأقلية محدودة تملك ولا تعمل.

2. توزيع الثروة والدخل في المجتمع الرأسمالي لا يتناسب إطلاقاً مع الجهد والعمل الذي يبذله الفرد، بل أن المكافأة غالباً ما تتناسب عكسياً مع المشقة والصعوبة التي يبذلها الفرد.
 3. اعتقد بأن أنجح وسيلة لمحاربة الفقر تكمن في رفع المستوى التعليمي والثقافي للطبقة العاملة، إذ أن ذلك يرفع من إنتاجية العامل ويهيئه لانتقاء الخيارات التي تخدم مصالحه على أحسن وأفضل وجه.
 4. دعا الدولة إلى فرض الضرائب العالية على الشركات والهبات، لتقليل الفوارق الطبقيّة كجزء من برنامج شامل للإصلاح الاجتماعي والعدالة الاقتصادية.
- ولاستكمال هذا النقاش فإنه يجب أن نذكر أن (ميل) كان يؤيد التدخل الحكومي، وفي الوقت نفسه كان يضع قيوداً على هذا التدخل. ولهذا استخلص (ميل) أنه ضمن ظروف محددة يمكن للحكومة أن تكون الحاكم الأفضل بالنسبة إلى ما هو أفضل للمجتمع مقارنة بما يقرره الفرد ويحدده.



أسئلة التقويم الذاتي (16)

- 1- استخلص المساهمة الأساسية التي قدمها (ميل) في مجال التجارة الخارجية.
- 2- ما الاعتقادات التي تبناها (ميل) وبنى عليها رأيه بخصوص دور الدولة ومبدأ الحياد؟

6. تقييم المدرسة الكلاسيكية

Evaluation of the Classical School

عزيزي الدارس، شهدت المدرسة الكلاسيكية العديد من التغيرات الهامة بين فترتي نشر (آدم سميث) كتابه «ثروات الأمم» ونشر (ميل) كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي» وبالرغم من امتداد الفترة الزمنية بين أعلام المدرسة الكلاسيكية إلا أنه بقي هناك رابطة فكرية تجمعهم معاً بصورة مستمرة ودائمة.

ولذلك، عزيزي الدارس، سوف نلقي الضوء بنوع من التحليل والتفسير على أهم المواضيع التي ربطت الأفكار الكلاسيكية ببعضها وكذلك مفكرها، لنستطيع الخروج بنتيجة تقييمية لدور هذه المدرسة العملاقة في بناء الفكر الاقتصادي وتطوره.

1.6 تراكم رأس المال Accumulation of Capital

في مقدمة المسائل التي اهتمت بها المدرسة الكلاسيكية مسألة تراكم رأس المال ويمكن تقييم هذه المسألة على أساس علاقة التراكم الرأسمالي بكل من النمو الاقتصادي والأرباح.

1.1.6 تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي

اتخذت المدرسة الكلاسيكية من تراكم رأس المال في النشاط الصناعي أساساً للنمو الاقتصادي بسبب سريان قانون تناقص الغلة على النشاط الزراعي. ويمكن إجمال هذا الاتجاه من الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على النحو الآتي:

أولاً: بناء على افتراض المدرسة بأن عرض الأرض الزراعية ثابت وعدم تقدم الفن الإنتاجي المستخدم في النشاط الزراعي وتزايد عدد السكان الذين يعملون على هذه الأرض الثابتة، فإن ذلك يؤدي إلى:

1. أن النشاط الزراعي لا يمكن أن يكون فعالاً محركاً أو دافعاً للنمو الاقتصادي.
 2. تناقص إنتاجية العامل المتوسطة وزيادة أسعار السلع الغذائية.
 3. ارتفاع منخدرات المزارعين التي قليلاً ما تستخدم في استثمارات منتجة.
- ثانياً: النشاط الصناعي الذي يتميز على النشاط الزراعي نسبياً بنوع من المرونة، فإنه يكون قادراً على:

1. مواجهة التغيرات في النشاط الاقتصادي.
2. استيعاب التطورات الفنية والتكنولوجية المستمرة والمستخدمة في العملية الإنتاجية.

3. دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام.

هذا كله يتوقف على مستوى التراكم الرأسمالي، فإن تراكم رأس المال في النشاط الصناعي يجب أن يكون عند مستويات مرتفعة من أجل أن تكون كافية وقادرة على التغلب على الآثار المترتبة على تناقص الغلة في النشاط الزراعي. ثالثاً: بقاء معدلات الأجور منخفضة يعتبر شرطاً أساسياً لدعم عملية التراكم الرأسمالي واستمرارها في النشاط الصناعي الذي يعتبر المحرك والرائد لعملية النمو والتطور الاقتصادي.

في هذا المجال نجد أن الآراء في العصر الكلاسيكي وكذلك في العصور المعاصرة دافعت عن التصنيع دفاعاً حاداً كأحد الحلول لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وخاصة في الدول المتخلفة. وإذا ما قارنا ظروف العصر الكلاسيكي بالظروف التي تعيشها الدول المتخلفة فإننا سننوصل إلى نتائج بغاية التشابه والانسجام، حيث ما زال:

أ- قانون تناقص الغلة يسري على القطاع الزراعي.

ب- التزايد المستمر في السكان.

ج- مساحة الأرض المزروعة شبه ثابتة أو ثابتة إلى حد ما.

د- المستوى التكنولوجي والفني المطبق في الزراعة ما زال على بدايته.

هذا كله يعزى إلى عدم إقدام طبقة المزارعين على استخدام مدخلاتهم في الاستثمار المنتج سواء في النشاط الزراعي أو خارجه.

من جهة أخرى فإن النشاطات الصناعية تتميز بـ:

أ- إتاحة الفرصة للتخصص وتقسيم العمل.

ب- استخدام الآلة على نطاق واسع.

ج- الاستفادة من المستحدثات الفنية والأفكار العلمية.

د- النتيجة تكون ظهور حالة تزايد الغلة.

لذلك تنبه الفكر الاقتصادي الكلاسيكي إلى أن نسبة كبيرة من الأرباح التي تحققها الصناعة يعاد استثمارها في مشروعات جديدة مما يكفل استمرار النمو الاقتصادي.

2.1.6 تراكم رأس المال والأرباح

تعامل الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية مع الأرباح على أنها تمثل المحدد الأول والأساس لاستثمارات المشروعات الخاصة.

ولا يوجد بهذا شك فإن هدف المشروعات الخاصة دائماً وأبداً تحقيق الأرباح كما أن الأرباح تؤدي دوراً هاماً في تمويل الاستثمارات الجديدة لهذه المشروعات. وفيما يخص الأرباح وعلاقتها بالتراكم الرأسمالي فإن المدرسة الكلاسيكية قدمت فيضاً من الأفكار الخاصة بذلك، ولكن ما يستحق منا الوقوف عنده وتحليله هو ما يلي:

أ- الاختيار الذي تمسكت به المدرسة الكلاسيكية هو أن التقدم التكنولوجي هو العامل الرئيسي المحدد للأرباح، بالرغم من أن هناك عدداً من العوامل التي تؤثر على الأرباح.

ب- قدمت المدرسة الكلاسيكية علاقة محددة وتمسكت بها بين الفن الإنتاجي المكثف لرأس المال من جهة ومعدل الأرباح من جهة أخرى.

ج- اعتمد الفكر الكلاسيكي على أن المصدر الأساس لتمويل الاستثمارات هو المدخرات، وتقتطع أصلاً من أرباح المشروعات الصناعية، وبالتالي شهدت المدرسة اهتماماً بالغاً في توزيع الدخل القومي بين الربح وعوائد عناصر الإنتاج الأخرى.

د- لذلك اعتبر أعلام المدرسة الكلاسيكية أن العوامل نفسها التي تتحكم في توزيع الدخل تتحكم أيضاً في النمو الاقتصادي.

في ظل النقاط السابقة فإن النقطة الأولى تؤكد وجود علاقة طردية بين تراكم رأس المال وارتفاع الكفاءة الإنتاجية داخل المشروع.

ففي ظل المنافسة الكاملة لا يستطيع صاحب المشروع تحقيق أي ربح احتكاري لأنه غير قادر على التحكم في الأسعار على الإطلاق، حيث يستمر السعي لتخفيض تكاليف الإنتاج ويكون ذلك من خلال اتباع أساليب فنية مستحدثة في العملية الإنتاجية، أو إلى تقديم سلع جديدة إلى الأسواق من أجل أن يستحوذ على طلب المستهلكين وهذا يدل على أن:

ارتباط المشروع الخاص بالأرباح إنما هو في الواقع ارتباط بالكفاءة الإنتاجية:

هذا الارتباط قابل للتعميم على النشاطات الصناعية المختلفة بشكل عام، أي أن نمو الصناعات المختلفة مقدر بمعدلات تراكم رأس المال الذي سيعتمد في كل حالة على مدى القدرة على رفع الكفاءة الإنتاجية، بما يعكس التطور المستمر في الفنون الإنتاجية وملاءمة أذواق المستهلكين. وفي هذا الترابط ضمان طبيعي على أن الموارد الاقتصادية سوف توزع توزيعاً أمثل على الاستخدامات المختلفة داخل النشاط الاقتصادي، والنتيجة هي زيادة الأرباح وأكبر معدلات ممكنة من النمو في الناتج القومي.

2.6 التقدم الإنتاجي والنمو الاقتصادي

كان هناك اهتمام كبير من قبل المدرسة الكلاسيكية في تحليل العلاقة بين التقدم الإنتاجي والنمو الاقتصادي، واستند هذا التحليل على براهين قوية وتعدّ غاية في الأهمية بالنسبة للدول النامية التي تسعى جاهدة للنهوض باقتصادياتها في العصر الحاضر. فمن العوامل الأساسية والمفصلية التي تعدّ غاية في الأهمية بالنسبة للدول النامية:

أ- تقليل النفقات الحقيقية من أجل التمكن من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق المحلية.

ب- تطبيق التقدم الإنتاجي في مجال الصناعة وما يتبع ذلك من انخفاض في التكاليف وزيادة الإنتاج والحد من تناقص الغلة التي تحدث في النشاط الزراعي.

ج- نتيجة هذه الجهود تكون بالانتقال من الاعتماد على الصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة إلى الصناعات الكبيرة وال ضخمة التي يسود فيها المزيد من التخصص وتقسيم العمل وزيادة المقدرة على الابتكار والتنظيم.

لتوثيق هذه الادعاءات وتدعيمها فإننا نلاحظ في الأدب الاقتصادي المعاصر ما يثبت صحة هذا التحليل. يمكن الإشارة هنا عزيزي الدارس، إلى (هاجن) Hagen الذي يعتقد أن الاهتمام الشائع بعملية تكوين رأس المال وارتكاز النمو الاقتصادي عليها إنما هو أمر مبالغ فيه، فإن أهمية هذه العملية إنما ترجع إلى ارتباطها بالتقدم التكنولوجي. ويعتقد (هاجن) أن عملية التنمية الاقتصادية تتضمن تحويل المجتمع من مرحلة الركود التكنولوجي إلى مرحلة التقدم التكنولوجي المستمر. فالمرحلة الأخيرة هي التي تميز الدول المتقدمة اقتصادياً، ومنها يتكرر حدوث التطورات التكنولوجية على فترات متقاربة، وفي هذه الظروف قد يزداد متوسط إنتاجية العامل بمعدلات متضاعفة. بعبارة أخرى فإن (هاجن) يعتبر عملية التنمية الاقتصادية عملية تقدم تكنولوجي.

وكذلك نجد (فرتادو) G. Furtado يؤكد أن عملية التنمية الاقتصادية هي سلسلة من التغيرات في الطرق والنسب التي تمزج بها عناصر الإنتاج بغرض زيادة إنتاجية العمل بصورة ملموسة، ويرى أن استمرار التنمية يتطلب إدخال تجديلات تكنولوجية مستمرة.

وبالرغم من الاهتمام البارز للمدرسة الكلاسيكية بتقدم الفن الإنتاجي، إلا أن هذا الاهتمام لم يعط تلك الأهمية البالغة التي تجعل منه المحرك الأساسي لعملية التنمية، فكما بينا سابقاً فإن الاعتقاد الكلاسيكي يفيد بأن عمليتي تراكم رأس المال وتقدم الفن الإنتاجي تسيران معاً فلا يمكن التحدث عن أحدهما دون الأخرى. ولكن هذه النظرة لا

يمكن اعتبارها مثالية خاصة إذا ما أردنا تطبيقها في الوقت الحاضر وذلك لعدة أسباب:

1. عدم القدرة على النفي بأن معظم الوسائل التكنولوجية الحديثة والفنية تتطلب تراكم رأس المال، وهذا يتوافق وموقف المدرسة الكلاسيكية.
2. لا نستطيع بأن ننفي بأن هناك وسائل مختلفة لتطوير الوسائل التكنولوجية والفنية بالاعتماد على عنصر العمل، وهذا يتعارض مع نظرة المدرسة الكلاسيكية.
3. الدول النامية لديها وفرة نسبية في عنصر العمل بشكل عام، وهي في أشد الحاجة إلى اكتشاف المزيد من هذه الوسائل التي تساهم في زيادة إنتاجية العامل دون الحاجة إلى تكثيف رأس المال.

4. مشكلة التأخر التكنولوجي في الدول النامية لا تعود فقط إلى أسباب فنية بحتة، وإنما هناك عوامل عديدة في المجال الاقتصادي والعلمي والاجتماعي والسياسي.

ولو عدنا إلى الفترة الكلاسيكية (1723-1873) لوجدنا أن إنجلترا وبعض الدول الأوربية الأخرى كانت تعيش ظروفًا أفضل بكثير من الظروف التي تعيشها الدول النامية في عصرنا الحالي من ناحية القدرة الذاتية على التقدم في الفنون الإنتاجية. حيث يمكن القول بأن تلك الظروف تميّزت بـ:

أ- انتشار الاختراعات والابتكارات بشكل واسع.

ب- انتشار العديد من الجمعيات العلمية الأهلية والقوانين التي تحمي حقوق الاختراع وتنظمه.

ج- هذا أدى إلى رغبة رجال الصناعة إلى تقديم السلع الجديدة للمستهلكين وتخفيض نفقات الإنتاج في ظل ظروف المنافسة الكاملة.

بسبب هذه الظروف لم تعر المدرسة الكلاسيكية الكثير لمحددات التقدم التكنولوجي، بل بوجود هذه الظروف اعتبرته المدرسة الكلاسيكية عملية تحدث بصفة تلقائية، وتوجهت أنظار البحث والتحليل إلى إيجاد التراكم الرأسمالي الذي يستوعب هذه التطورات ويكفل استمرارها.

3.6 اتساع الأسواق

من المسائل الأخرى التي تناولتها المدرسة الكلاسيكية والتي تستدعي التحليل والتقييم، اتساع الأسواق وحاجتها للتنمية الاقتصادية. وبصرف النظر عن امتداد الفترة الزمنية من عهد المدرسة الكلاسيكية إلى الوقت الحاضر نجد في التحليل الكلاسيكي العديد من النقاط والدروس التي يستفاد منها بصورة مباشرة في التحليل الحديث للتنمية وقضاياها.

ففي مجال التقنية الاقتصادية يشدد الجميع من مختصين ومراقبين على أن اتساع الأسواق الداخلية والخارجية سوف يعطي الدول النامية الفرصة من أجل تنمية دخولها القومية بمعدلات أعلى وأكثر نمواً.

ففي العهد الكلاسيكي كانت إنجلترا وأوروبا الغربية تشهد فترة تحول صناعي كبير وشامل وارتبط ذلك باتساع الأسواق الداخلية الذي تزامن مع:

أ- تنامي القوة الشرائية للأفراد بشكل عام.

ب- التحسن المستمر في شبكة المواصلات والاتصالات.

أما بالنسبة إلى الدول النامية في هذا العصر فهي تعاني من ضيق الأسواق الداخلية، الذي يعزى لعدة أسباب ومن الأمثلة عليها:

أ- عدم توفر العناصر التي كانت سائدة في العصر الكلاسيكي.

ب- انخفاض متوسط الدخل الفردي وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للأفراد.

ج- عدم انتظام وإكمال شبكات المواصلات والاتصالات الداخلية.

د- منافسة السلع الأجنبية للصناعات المحلية الناشئة وما تسببه من ضيق للأسواق المحلية أمام السلع الوطنية في أسواقها، خاصة بعد الانفتاح والتحرر الاقتصادي والعولمة التي ترعاها منظمة التجارة العالمية.

وبالرجوع إلى الفكر الكلاسيكي الذي ينادي بانفتاح السوق الخارجية، أي قيام التجارة الخارجية، الذي يتيح الفرصة للمجتمع أن يتخصص بالصناعات التي يتميز بها نسبياً، وأن يحقق مكاسب التخصص وزيادة الإنتاج بمعدلات مرتفعة نسبياً عن حالة الاقتصاد المغلق وعند المقارنة بين ظروف القرن التاسع عشر والظروف الحالية التي تعيشها الدول النامية، فإننا نجد أن إنجلترا والدول المتقدمة الأخرى في أوروبا الغربية كانت متقدمة تكنولوجياً واقتصادياً، واستطاعت في ظل هذه الظروف بمساعدة سياسة التجارة الحرة أن تسيطر سيطرة شبه تامة على الأسواق في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية.

ومن الملاحظ أن هذه الظروف متميزة بذاتها وبعيدة كل البعد عن ظروف التجارة الخارجية للدول النامية المعاصرة، فهذه الدول تعاني من ضيق السوق الخارجية وعدم استقرارها، لعدد من الأسباب التي تجعل المفكرين الاقتصاديين يستبعدون بفكرهم إمكانية التنمية الاقتصادية عن طريق نمو التجارة الخارجية. وأهم هذه الأسباب:

1. صادرات الدول النامية تركز في معظمها على السلع الأولية، والطلب العالمي على هذا النوع من السلع يتميز بقلّة المرونة والتراجع المستمر بسبب اكتشاف البدائل الصناعية لهذه الموارد.

2. انخفاض مستوى التقدم التكنولوجي الذي يتيح الفرصة لإمكانية إعادة استخدام هذه الموارد الأولية.

3. ارتفاع نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة وانخفاض نسبة الإنفاق منه على السلع الأساسية الغذائية والزراعية.

4. المنافسة الحادة التي تواجه السلع الصناعية والتي نجحت بعض الدول النامية الحديثة العهد بإنتاجها في الأسواق العالمية.

إذن يبقى السؤال القائم؛ هل هناك جدوى من إمكانية تنمية السوق الخارجية للدول النامية مستقبلاً، ومن ثم دفع عجلة النمو الاقتصادي في هذه الدول على أساس الحد الأدنى من المعاملات مع العالم الخارجي؟

الواقع يشير إلى أن هناك أفكاراً اقتصادية معاصرة تشكك في أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية، وأبعد من ذلك تعتقد بأن التجارة الخارجية يمكن أن تقف أمام جهود النمو الاقتصادي وتوسع من الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة. ويركز هذا الاتجاه الفكري على تنمية السوق الداخلية. ولكن على الطرف الآخر نجد اتجاهاً معاكساً ينادي بتنمية التجارة الخارجية على أساس الكفاءات النسبية وليس على أساس القواعد الكلاسيكية.

وخلاصة القول هنا أن النظرة التشاؤمية التي ظهرت في الأدب الاقتصادي بشأن السوق الخارجية للدول النامية ودورها في التنمية الاقتصادية قد يكون لها ما يبررها اعتماداً على الظروف العديدة التي أحاطت بعرض السلع الأولية والطلب عليها دولياً من خلال سنوات التنمية الطويلة.

ولا يمكن إهمال تنمية السوق الخارجية على هذا الأساس في الوقت الحاضر أو المستقبل، لأن هذا الإهمال حتى وإن حدث ليس له ما يبرره. فالنظرة الموضوعية الخاصة بهذا المجال تقتضي من الاقتصاديين توجيه اهتمامهم الفكري إلى إصلاح وتعديل عدم التوازن الذي تعاني منه الدول النامية، وبالتالي فمن الممكن للسوق الخارجية أن تقوم بدورها في عملية التنمية إلى جانب تطبيق الحماية للصناعات الناشئة.

4.6 المناخ الاقتصادي والاجتماعي الملائم للنمو

1.4.6 المناخ الاقتصادي Economic Environment

قامت المدرسة الكلاسيكية بإعطاء نوع من الاهتمام لفاعلية المناخ الاقتصادي اللازم للنمو الاقتصادي، وحددت له الأركان والأسس الآتية:

1. عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.
 2. سيادة مبدأ التجارة الحرة.
 3. سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق.
- يلاحظ عزيزي الدارء، أن هذه الأركان لا تقل بعضها عن بعض من حيث الأهمية، لأن كل واحدة منها لها أثرها على المناخ الملائم للنمو الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- ولقد تعرضت هذه المبادئ إلى جملة من الانتقادات، وأشهرها تلك التي قدمت من (كينز) الذي حاول إصلاح سقوط فلسفة الحرية الاقتصادية المطلقة ونادى بالتدخل الحكومي لتصحيح الانحرافات في النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات.
- إذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للدول المتقدمة فإن الدول النامية لم يكن أمامها فرصة للاختيار بين الحرية الاقتصادية وغيرها، حيث وقعت معظم الدول النامية تحت السيطرة الاقتصادية والسياسية المباشرة وغير المباشرة للدول الغربية المتقدمة. بناءً على ذلك فإن المناخ الاقتصادي لهذه الدول النامية تميز بما يلي:
1. فتح أسواق الدول النامية أمام المنتجات للدول المتقدمة.
 2. عدم قدرة الصناعة الوطنية على منافسة الصناعات الأجنبية للدول المتقدمة.
 3. تدفق رأس المال من الدول المتقدمة من أجل الاستثمار بنجاح في نشاط القطاع الأولي.
 4. هذا كله أدى لأن تكون النتيجة التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.
 5. عدم وجود التدخل الحكومي المناسب والفعال من أجل تصحيح هذه الانحرافات.
- الرد الطبيعي لهذه الظروف جاء بعد سقوط سياسة الحرية الاقتصادية في العالم الغربي في أوقات الكساد العظيم. ويمكن إجمال هذه الظروف التي مثلت الرد الطبيعي من قبل الدول النامية على النحو الآتي:
- أ- ظهور الاتجاه المناادي بالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بهدف وضع خطة قومية لتحقيق النمو الاقتصادي.
 - ب- بناء رأس المال الاجتماعي وبعض المشاريع الإنتاجية التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها.
 - ج- اتجهت بعض الدول لوضع قيود على المشروع الخاص وإنشاء المشاريع العامة التي تمكنها من السيطرة على الاقتصاد القومي.
 - د- إنشاء أجهزة للتخطيط الاقتصادي.

وبالنظر إلى حركات التحرر الاقتصادي وخصخصة القطاعات الاقتصادية التي ظهرت في عقد التسعينات من القرن الماضي، فإن المشروع العام أثبت فشله في القيام بمهمة التنمية الاقتصادية في إطار هذه التطورات. ومن الواضح جداً أن الدول النامية عادت إلى سياسة تشجيع حرية الأسواق الداخلية وتنمية الصادرات وتحرير التجارة على نحو مقارب لما كانت تتادي به المدرسة الكلاسيكية في العصر الكلاسيكي.

يمكن القول بكل وضوح بأن أحد الشروط التي اقترحتها المدرسة الكلاسيكية لضمان المناخ الملائم للنشاط الاقتصادي هو حرية النشاط الاقتصادي الخاص الذي بقي موضع اعتراض لدى معظم الدول النامية نحو ما يقارب نصف قرن من الزمان، ولكن التطورات الاقتصادية التي أثبتت العجز عن التنمية في إطار الحماية التجارية والتدخل الحكومي، أعادت للعالم مرة أخرى سياسة الحرية الاقتصادية التي ارتكز عليها أعلام المدرسة الكلاسيكية وقدموا كل هذا المخزون الفكري الاقتصادي.

2.4.6 Social Environment

لقد لاحظنا، عزيزي الدارس، الاهتمام البالغ الذي أعطته المدرسة الكلاسيكية للمشكلة السكانية كإحدى المشاكل التي تتسبب في إفساد المناخ الملائم للنمو الاقتصادي. ولقد حددت المدرسة الكلاسيكية من خلال التحليل الذي ورد في هذا المجال الآثار الاقتصادية المترتبة على هذه المشكلة الاجتماعية ومن أهمها:

- تناقص الغلة في النشاط الزراعي وزيادة أسعار المحاصيل الزراعية.

- إعادة توزيع الدخل القومي لصالح طبقة ملاك الأراضي.

واعتماداً على هذه الآثار الهامة، جاء الربط بين المشكلة السكانية والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي. ولكن إذا ما طبقنا هذا الربط على أحوال وظروف الدول النامية فإننا لا نبالغ إذا قلنا إن الانفجار السكاني الذي تشهده هذه الدول أكبر بكثير من الذي كان سائداً في إنجلترا في العصر الكلاسيكي، ولذلك فالواقع يشير إلى إمكان التسليم جزئياً بالآثر الكلاسيكي للنمو السكاني.

والسبب في ذلك أن التحليل الحديث لهذه المشكلة أظهر نتائج أبعد بكثير من النتائج التي توصلت لها المدرسة الكلاسيكية. فتحديد أثر التزايد السكاني السريع على معدلات الادخار والهيكل الاستثماري وبالتالي معدل النمو الاقتصادي أدق بكثير من التحليل الكلاسيكي، ويمكن التعرف على سمات الانفجار السكاني وآثاره وسبل التصدي إليه من خلال النقاط الآتية:

1. الانفجار السكاني السائد في الوقت الحالي في الدول النامية يؤدي إلى تزايد الأعداد العاملة في القطاع الزراعي وقطاع الخدمات.

2. في ظل الركود التكنولوجي السائد في القطاع الزراعي فإن تزايد الأعداد فيه يؤدي حتماً إلى تناقص الغلة بشكل واضح وفي قطاع الخدمات يؤدي إلى البطالة المقنعة.
 3. بالنسبة لإعادة توزيع الدخل لصالح ملاك الأراضي نتيجة ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية فهذا لم يعد كذلك بالنسبة للدول النامية حيث أن العوامل الخاصة بالسوق الخارجية قد تؤدي إلى زيادتها أو تدهورها بصرف النظر عن تناقص الغلة أو زيادة التكاليف.
 4. زيادة الطلب على السلع الغذائية الزراعية في الدول النامية التي تعاني من التزايد السكاني، قد لا تؤدي إلى دفع الأسعار إلى الارتفاع بسبب التدخل الحكومي في السوق وفرض سياسات السقف سعري على السلع الأساسية.
 5. الصناعة في الدول النامية المعاصرة أصبحت مصدراً لزيادة الأسعار أكثر من الزراعة لأسباب عديدة ومختلفة.
 6. إذا كانت المدرسة الكلاسيكية قد قدمت سلاحها في التصدي للتزايد السكاني من خلال زيادة الناتج الحقيقي والتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي، فإن الدول النامية أخذت تبحث عن أنسب الوسائل لتحديد النسل وقامت على إتاحتها مجاناً للطبقات العاملة بالإضافة إلى بث برامج التوعية كأسلوب لمواجهة المشكلة السكانية.
- خلاصة ما سبق أن وجهة النظر التي نستطيع أن نتوصل إليها من التحليل الكلاسيكي للسكان هي ضرورة مواجهة مشكلة السكان بزيادة الإنتاج، وبالتالي عدم التشبث بالرأي الشائع بأن المشكلة السكانية هي سبب التخلف إنما يمثل محاولة الهروب من الواقع في الدول النامية التي تعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيق تنمية العنصر البشري وحريته وتبقيها في دائرة التخلف.
- والآن- عزيزي الدارس- اختر معلوماتك بالإجابة عن الآتي.



تدريب (14)

1. تعاني الدول النامية من ضيق الأسواق الداخلية وذلك لعدة أسباب، اذكرها.
2. ما الأركان الأساسية التي حددتها المدرسة الكلاسيكية للمناخ الملائم للنمو الاقتصادي؟



أسئلة التقويم الذاتي (17)

1. قدمت المدرسة الكلاسيكية مجموعة لا بأس بها من الأفكار الاقتصادية الخاصة بشرح العلاقة بين التراكم الرأسمالي والأرباح، وضح أهم هذه الأفكار.

2. يستبعد العديد من الاقتصاديين فكرة إمكانية التنمية الاقتصادية من خلال نمو التجارة الخارجية، وضح الادعاءات التي تقف وراء هذا الرأي.
3. تميز المناخ الاقتصادي للدول النامية بعدد من المميزات، ما هذه المميزات؟

7. الخلاصة

عزيزي الدارس، حاولنا في هذه الوحدة أن نقدم لك عدداً من الأفكار ومجموعة لا بأس بها من المعلومات لتساعدك على تفهم دور المدرسة الكلاسيكية في بناء الفكر الاقتصادي، ولعل هذه المعلومات سوف تكون مدخلاً لدراسة العديد من النظريات التي تتعرض لها في المقررات المختلفة في تخصص الاقتصاد.

فقد تعرضت هذه الوحدة إلى المساهمات التي قدمها (آدم سميث) في كتابه المشهور «ثروات الأمم» حيث اعتقد وآمن (سميث) بأن النظام الاقتصادي الذي حلّ أجزاءه وصنّف ترابطه في ثروات الأمم يقوم على أسس أخلاقية ويعتمد على السلوك الإنساني.

وقد قدم (سميث) فكرة تقسيم العمل والتخصص وبين محاسنها ومساوئها وطالب بالتدخل الحكومي من أجل تصحيح الانحرافات السلبية التي تنتج عن تقسيم العمل. وفي تحليل القيمة الذي قدمه (سميث) اعتمد على توافق المصالح بين الأفراد والانسجام كقاعدة عامة في المجتمع المتقدم، لهذا اتجه (سميث) إلى نظرية تكاليف الإنتاج في تفسير القيمة لأنها تقود إلى الانسجام والتوافق الطبقي، بعكس نظرية العمل لأنها تقود إلى الاستغلال وتضارب المصالح في المجتمع المتحضر.

في مجال التوزيع وحسب نظرية (سميث) الخاصة بالتوزيع فإنه حدد أن الدخل أو الثروة تتألف من الأجور والريع والأرباح. ولكنه لم يعترف بدور المنظم وذلك لأنه في العصر الذي عايشه كان رأس المال مرتبطاً بصاحبه، ولذلك فقد حدد (سميث) ثلاث طبقات كبرى في المجتمع هي طبقة العمال وتحصل على الأجور، وطبقة ملاك الأراضي وتحصل على الريع، وطبقة أصحاب رأس المال ويحصلون على الفوائد والأرباح.

تحدد الأجور من خلال تفاعل الطلب والعرض على العمل في السوق، وعرف الريع بأنه ذلك الجزء من الناتج الذي يأخذه صاحب الأرض مقابل السماح باستغلال أرضه في العملية الإنتاجية.

ويمثل الربح المبالغ الإضافية المتبقية بعد دفع نفقات عناصر الإنتاج من أجور وأرباح. وبالنسبة للأرباح فقد عرفها (سميث) على أنها الإيرادات الكلية التي يحصل عليها صاحب رأس المال بعد استبعاد النفقات التي دفعت من أجل الإنتاج، ولكن النفقات هذه لا تشمل الفائدة لأن (سميث) تعامل معها على أنها جزء من الأرباح أو الدخل الذي يحصل عليه الرأسمالي.

ففي مجال المالية العامة حدد (سميث) الإيرادات العامة بممتلكات الدولة من الأرضة والأراضي ورأس المال، وكذلك حدد وظائف الدولة بالدفاع الخارجي وإقامة العدل وإنشاء المشاريع العامة. قام (سميث) برفع لواء الحرية الاقتصادية في الداخل والخارج، وبين مزايا نظام حرية التجارة وتوافقه مع القانون الطبيعي. وأكمل (سميث) نظامه الاقتصادي بنظرة إلى كل من الرفاه والتنمية الاقتصادية، وقدم الحجج والبراهين على أنه يمكن زيادة معدلات النمو والرفاه الاقتصادي في ظل الحرية الاقتصادية، وقدم النظرة التراكمية للتنمية الاقتصادية التي تقوم على مبدأ تقسيم العمل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والدخل ويعمل على تراكم المدخرات وزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

بالنسبة للعلم الثاني في المدرسة الكلاسيكية (ريكاردو) فهو دون شك أعظم من يمثل هذه المدرسة بعد (سميث) فقد سار بالعمل الذي بدأه (سميث) إلى حدود بعيدة واستطاع أن يتفادى بمهارة فائقة كثيراً من المشاكل والتناقضات التي وقع بها (سميث).

فإذا كان (سميث) قد نظر إلى الاقتصاد من وجهة نظر الإنتاج فإن (ريكاردو) اعتبر التوزيع الوظيفة الأساسية لهذا العلم. أخذ (ريكاردو) عن (سميث) فكرة التمييز بين القيمة التبادلية والقيمة الاستعملية. وقام (ريكاردو) بتقسيم الدخل القومي إلى ثلاثة أقسام هي الربح والأجور والأرباح والفوائد، حيث يحتل الربح مكان الصدارة في نظرية التوزيع، إذ تعتبر آراؤه بشأن الربح من المساهمات البالغة الأهمية في التوزيع. ولقد كان من النتائج التي أكد عليها (ريكاردو) وقوع الصراع الطبقي الطبيعي حيث اعتبره أمراً لا مفر منه، ويرى (ريكاردو) أن سبب هذا الصراع هو زيادة نصيب صاحب الأرض على حساب أية زيادة حقيقية في نصيب العمل ورأس المال.

كما قام (ريكاردو) بعمل مساهمة هامة أخرى في المبادئ التي يجب أن تحكم عملية إصدار النقود الورقية، وفي مجال التجارة الخارجية قدم النظرية المشهورة: «الميزة النسبية» وبين أسباب قيام التجارة بين الدول على أساس الميزة النسبية لا الميزة المطلقة، وأثبت من خلال التوصل إلى تحديد مكاسب التجارة الخارجية بأن اليد الخفية ما زالت تعمل على صعيد الاقتصاد الدولي أي حصر تضارب المصالح والتناقض في نطاق الاقتصاد المحلي.

علم آخر من أعلام المدرسة الكلاسيكية (توماس مالتس) والذي اشتهر شهرة قوية بنظريته في السكان، وحمل الفكر القائل بأن النمو السكاني يحدث بنسب أعلى بكثير من تزايد إنتاج المواد الغذائية الأمر الذي سوف يؤدي بالنهاية إلى حدوث كارثة بشرية.

والفكرة الأساسية التي بنى عليها هذا الرأي التشاؤمي هو أن معدل تزايد السكان يفوق معدل زيادة الموارد الغذائية، وقدم نوعين من الموانع للسيطرة على النمو السكاني عرفت بالموانع الوقائية والموانع الإيجابية.

وبسبب ما تحويه نظرية السكان من أفكار طرفية تعرضت إلى فيض من الانتقادات جردتها من صحتها وواقعها العلمي والعملية. إلا أنه ما زال ينظر لهذه النظرية عندما يطلب من الاقتصاد إيجاد حلول لمشاكل الانفجار السكاني الذي تواجه الدول النامية.

وبالرغم من أن (مالتس) اشتهر بنظريته للسكان إلا أنه قدم مجموعة من الأفكار في مجال التنمية الاقتصادية وعلاقتها بتراكم رأس المال، تعدّ غاية في الأهمية من وجهة نظر الفكر الاقتصادي المعاصر.

في المرحلة التي بدأ التصدع يظهر في جسم المدرسة الكلاسيكية وأخذ تجمها في السقوط كان (جون ميل) في نهاية حياته، ولهذا يعدّ من آخر نجوم وأعلام المدرسة الكلاسيكية، وأدخل (ميل) اللبنة الاشتراكية على الفكر الاقتصادي حيث وصف بالمصلح الاجتماعي أكثر منه المصلح الاقتصادي.

تناول (ميل) تحليل القيمة وأدخل مفهوم الاحتكار، وهو بذلك ناقش بهذه المسألة أفكاراً لم يهتم بها من سبقه من أعلام المدرسة الكلاسيكية. بالإضافة إلى ذلك قام (ميل) بتحليل كل من نظرية التوزيع ونظرية الإنتاج، وأدخل مفهوم رصيد الأجور الذي قام بنبذ نفسه فيما بعد. وفرّق بين قوانين الإنتاج وقوانين التوزيع، واعتبر الأولى حقائق طبيعية ثابتة لم يقدّر الإنسان بصناعتها ولا يستطيع إخضاعها لإرادته، بينما اعتبر الثانية من صنع الإنسان واختياره.

وفي مجال التجارة الخارجية أدخل (ميل) مفهوم الطلب المتبادل والذي قصد به حجم طلب كل دولة من الدول المتبادلة على السلعة التي تنتجها الدول الأخرى، كان (ميل) بعيداً عن تأكيد الحماية الجمركية، وفوق ذلك لم يؤمن بمفهوم مبدأ الحياد ودور الدولة الحارسة بل رأى ضرورة للتدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية من أجل تصحيح النتائج السلبية المترتبة على إطلاق العنان لقوى السوق لتتحكم دون تقييد أو توجيه في عمليتي الإنتاج والتوزيع.

وهذا الزخم الفكري الذي قدمته المدرسة الكلاسيكية تم تقييمه من وجهة نظر كل من تراكم رأس المال وعلاقة التقدم الإنتاجي بالنمو الاقتصادي بالإضافة إلى الحاجة إلى اتساع الأسواق ودورها في التطور الاقتصادي. كما تم تقييم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ودوره في بناء وتوفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي الملائم للنمو والتقدم الاقتصادي.

8. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية السادسة

تهدف الوحدة الدراسية التالية (السادسة) من هذا المقرر إلى التعريف بالأفكار الاقتصادية الأساسية التي جاءت بها النظرية الماركسية، حيث سيتم التعرف إلى خصائص الماركسية ومميزاتها، والمساهمات الأساسية التي قدمها كارل ماركس بشأن النقود وتقسيم العمل ورأس المال التجاري، بالإضافة إلى النظريات الاقتصادية الماركسية في مجال العمل والقيمة ورأس المال والتنمية الاقتصادية ورأي الماركسية بخصوص رأس المال وانهايار الرأسمالية.

9. إجابات التدريبات

تدريب (1)

1. زيادة درجة الاعتماد المتقابل بين الأفراد.
2. نشوء وتطور شبكة متعددة الأطراف أساسها التبادل تدعى السوق.
3. الاعتماد المتقابل بين الأفراد لا يشكل أية مشكلة للفرد، لأن جهاز السوق في ظل المنافسة الكاملة يؤدي عمله بصورة تلقائية وغير شخصية ويخدم مصالح جميع المتعاملين.
4. بما أن الفرد دائماً مدفوع بالمصلحة الشخصية الذاتية إلا أنه بفضل المنافسة في السوق يؤدي دوره وكأنه مسوق بيد خفية إلى تحقيق مصلحة المجتمع.

تدريب (2)

- 1- خاطئة.
- 2- صحيحة.
- 3- صحيحة.
- 4- خاطئة.
- 5- صحيحة.

تدريب (3)

1. أسباب تباين الأجور في المهن المختلفة:
 - 1- طبيعة المهنة.
 - 2- التكاليف اللازمة للحصول على المهارة والخبرة المطلوبة من أجل ممارسة المهنة.
 - 3- موسمية العمل.
 - 4- درجة الثقة والمسؤولية المطلوبة لأداء المهنة.
 - 5- النجاح في المهنة.
2. العوامل المحددة للربح عند (سميث):
 - 1- الأجور، حيث تزداد الأرباح بانخفاض الأجور والعكس صحيح.
 - 2- المنافسة فكلما اشتدت المنافسة اتجهت الأرباح نحو الانخفاض.
 - 3- رأس المال فكلما زادت قيمة رأس المال المستثمر من قبل صاحب العمل زادت الأرباح والعكس بالعكس.
 - 4- التقدم والتطور الاقتصادي، فكلما زاد استخدام رأس المال اشتدت المنافسة بين أصحاب الأعمال، وأدى ذلك إلى تراجع مستويات الأرباح.

تدريب (4)

- 1- ضرورة تدخل الدولة لتنظيم إصدار النقود الورقية ومراقبتها من قبل البنوك رغم أن ذلك يخل بالحرية الطبيعية للأفراد.
- 2- الموافقة على القوانين المنظمة للأرض الزراعية وذلك لأنها تحفز المستأجر على إدخال التحسينات العقارية التي ترفع من إنتاجية الأرض.
- 3- كان (سميث) أيضاً يؤيد قوانين براءة الاختراع لأجل محدود، وذلك لأنها تشجع حركة الاختراع والابتكار رغم تعارضهما مع مبدأ المنافسة.

تدريب (5)

- 1- نعم
- 2- لا
- 3- نعم
- 4- نعم
- 5- نعم

تدريب (6)

برأي (سميث) تحدث التنمية الاقتصادية بطريقة تراكمية فعندما يتم تقسيم العمل والتخصص ويتوفر رأس المال والسوق فإن إنتاجية العمل تزداد وتؤدي إلى زيادة في الدخل الحقيقي، الأمر الذي ينتج عنه زيادة في حجم المدخرات وفي حجم السوق والنتيجة النهائية تكون زيادة في الإنتاج والدخل وتستمر هذه الدورة بهذا الشكل.

تدريب (7)

1. الأفكار الأساسية لنظرية (ريكاردو) في القيمة هي:

1- العمل على أساس القيمة.

2- معدلات الأجور والأرباح والريع.

3- مهارة وكثافة العمل.

4- نسب رأس المال.

5- القيمة والثلث الطبيعي.

2. لم ينظر (ريكاردو) إلى رأس المال على أنه نوع من العلاقة الاجتماعية القائمة على النظام الرأسمالي بمختلف طبقاته، ولكنه بالمقابل تعامل معه على أنه مجرد الآلات والأدوات المستعملة في العملية الإنتاجية بصرف النظر عن صاحبها سواء كان يمتلك مثل وسائل الإنتاج هذه أم لا.

تدريب (8)

1- يكفي لتغطية الأجور والأرباح الاعتيادية فقط.

2- لا يدخل في تحديد الثمن للمنتج بل على العكس يتحدد بالثمن نفسه.

3- يعمل على تخفيض الريع وذلك بسبب الحاجة إلى الأرض الأقل خصوبة.

4- لن يؤثر على مستوى الإنتاج أو هيكله.

تدريب (9)

1- تعتبر نظرية (ريكاردو) في الأجور نظرية تجريدية ومطلقة إلى الحد الذي برهنت معه على أنها لا تبعث على الاقتناع بها.

2- تجاهل (ريكاردو) نتيجة التجريد المطلق والفوارق الموجودة في طبيعة العمل والعمال وافترض عاملاً متوسطاً يؤدي عملاً متوسطاً في ظروف المنافسة الكاملة ويتلقى أجراً طبيعياً.

- 3- افترض أن أصحاب رأس المال يقومون باستئجار العمال بدافع تحقيق الربح.
- 4- اعتماد (ريكاردو) مبدأ (مالتس) في السكان مع أن (مالتس) ذكر بأن مبدأ السكان لا يؤدي إلى أجر الكفاف بالضرورة.

تدريب (10)

- 1- عدم واقعية الافتراضات والأسس التي قامت عليها النظرية.
- 2- التجارة الخارجية قائمة على واقع حركي بطبيعته وليس على واقع سكوني كالذي بنى عليه (ريكاردو) تحليله واستقصى نتائجه.
- 3- أقسام (ريكاردو) التجارة الخارجية على أساس تباين إنتاجية العمل في كلا البلدين دون أن يفسر الأسباب الكامنة خلف هذه الظاهرة.
- 4- أثبت الاقتصاديان المعاصران (هكشر) و(أولين) وفسرا التجارة الخارجية على أساس اختلاف الوفرة النسبية للموارد المتاحة في كل دولة من جهة وتباين طبيعة السلع المنتجة من حيث احتياجاتها لعناصر الإنتاج المختلفة من جهة أخرى.

تدريب (11)

- 1- أ
- 2- جـ
- 3- د

تدريب (12)

- 1- الميل الأمثل للاختار.
- 2- الثنائية الاقتصادية.
- 3- النشاط الزراعي الكبير.
- 4- الهيكل الاقتصادي.
- 5- التوظيف الكامل.
- 6- المعدل السريع للتقدم الفني.

تدريب (13)

1. قوانين الإنتاج تعتبر حقائق طبيعية ثابتة لم يصنعها الإنسان ولم تخضع لإرادته، وتحدد من خلال العوامل الطبيعية والتقدم التكنولوجي.

2. قوانين التوزيع تختص بتوزيع الناتج، وتختلف عن قوانين الإنتاج إذ أنها من صنع المجتمع واختياره، وتحدد من خلال القوانين والتشريعات والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

تدريب (14)

1- أسباب ضيق الأسواق الداخلية:

1. عدم توفر العناصر التي كانت سائدة في العصر الكلاسيكي.
2. انخفاض متوسط الدخل الفردي وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للأفراد.
3. عدم انتظام واكتمال شبكات المواصلات والاتصالات الداخلية.
4. منافسة السلع الأجنبية للصناعات المحلية الناشئة.

-2

1. عدم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.
2. سيادة مبدأ التجارة الحرة.
3. سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق.

10. مسرد المصطلحات

- الأجر الحديدي أو أجر الكفاف The Iron Law of Wages: وهو الأجر الطبيعي الذي يمثل الحد اللازم من الأجر الذي يمكن العمال من البقاء وإدامة جنسهم دون زيادة أو نقصان.
- تقسيم العمل Division of Labour: يعني عند (سميث) تقسيم عملية الإنتاج لأية سلعة إلى عمليات جزئية يتخصص كل فرد في مجموعة العمل في أداء عملية واحدة من هذه العمليات الجزئية المتتالية.
- رصيد الأجور Wages Fund: هو عبارة عن ذلك الجزء من رأس المال المخصص لإعالة الطبقة العاملة.
- الريع التعاقدي Contract Rent: هو ذلك المستوى من الريع الذي يتحدد بموجب عقد يبرم بين مالك الأرض ومستأجرها.
- الريع الفرقي أو الريع التفاضلي Differential Rent: هو ذلك المستوى من الريع الذي يساوي الفرق بين ناتج كمية العمل ورأس المال في الأرض الأكثر خصوبة وبين ناتج الكمية نفسها من العمل ورأس المال في الأرض الأقل خصوبة.
- سعر السوق Market Price: هو ذلك المستوى من السعر الذي يكون أكبر أو أقل من المستوى الطبيعي للأسعار اعتماداً على ظروف الطلب والعرض على السلعة.
- السعر الطبيعي Natural Price: عبارة عن ذلك المستوى من السعر الذي يسوده في المدى الطويل ويسمح بتغطية كامل نفقات الإنتاج بمستوياتها الطبيعية.
- الطلب المتبادل Reciprocal Demand: عبارة عن حجم طلب كل دولة من الدول المتبادلة على السلعة التي تنتجها الدولة الأخرى.
- القيمة الاستعمالية Value in Use: هي عبارة عن ذلك المستوى من المنفعة التي يحصل عليها الشخص من جراء استهلاكه لسلعة ما.
- القيمة التبادلية Value in Exchange: تمثل كمية السلع الأخرى التي يمكن الحصول عليها مقابل التخلي عن وحدة واحدة من السلعة التي تكون في حوزة الشخص.
- الميل الأمثل للادخار Optimum Propensity to Save: هو عبارة عن ذلك المستوى من الادخار الذي يمكن تحويله إلى استثمارات مربحة.

- نظرية رصيد الأجور Wages Fund Theory: تفيد هذه النظرية أن الطلب على العمل يعتمد على مخصص أو رصيد الأجور والذي يتحدد بناءً على التراكم الرأسمالي.
- اليد الخفية Invisible Hand: هي عبارة عن توافق المصالح بين الأفراد والمجتمع وما ينتج عنه من تحقيق للأهداف الاقتصادية العامة.



11. المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أحمد، عبد الرحمن يسري، (2003) تطور الفكر الاقتصادي، ط 5، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
2. بيبسون، تغاريد، (1998) الفكر والاجتهاد الاقتصادي في عصر النهضة 1801-1950، الطبعة الأولى، دار النهضة للطباعة والتوزيع، بيروت.
3. حشيش، عادل أحمد، (2001) تاريخ الفكر الاقتصادي، النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
4. الخضري، سعيد، (2000) أزمة التشغيل والعمالة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي « من الكلاسيك إلى كنز»، مركز التميز لعلوم الإدارة والحاسب، مصر.
5. عمر، حسين، (2000)، تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الأول، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.
6. كاظم، محسن، (1989) تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداءً بنشأته وانتهاءً بالماركسية، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.
7. مبارك، عبد المنعم، (1981) قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
8. مشويب، إبراهيم، (2002) الاقتصاد السياسي - مبادئ - مدارس - أنظمة، ط 1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت.
9. ناصر، محمد ثابت، (2001) العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية الأولى

- 1- Malthus, Thomas Robert, (1766-1834), **An Essay on the Principle of Population as It Affects the Future Improvement of Society**, with Remarks on the Speculations of Mr. Godwin, M. Condorcet, and Other Writers, Sixth edition. J. Johnson, London: 1798.
- 2- -----, **An Essay on the Principle of Population: A View of its Past and Present Effects on Human Happiness; with an Inquiry into Our Prospects Respecting the Future Removal or Mitigation of the Evils which It Occasions** . Sixth edition. John Murray, London: 1826.
- 3- Mill, John Stuart (1806-1873), **Essays on Some Unsettled Questions of Political Economy**, Second edition, Longmans, Green, Reader, and Dyer Co., London: 1874.
- 4- -----, (1806-1873), **Principles of Political Economy with some of their Applications to Social Philosophy**, Seventh edition, Longmans, Green and Co., London: ed. William J. Ashley, 1909.
- 5- Ricardo, David, (1991), **On the Principles of Political Economy and Taxation**, Third edition, John Murray, London: 1821.
- 6- Smith, Adam, **The Wealth Of Nations**, David Campbell Publishers Ltd, London, U.K.

ثالثاً: المراجع الأجنبية الثانية

- 1- Backhaus, Jurgen G., **Founders of Political Economics; Maastricht Lectures in Political Economy**; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Cheltenham; U.K; 2005.
- 2- Barends, Ing & Caspri Volkerm (2004), (Editors) **Political Events and Economic Ideas**; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Cheltenham; U. K.

- 3- Bhatia, H.L, (1997), **History Of Economic Thought**, 4th ed, Vikas Publishing House Pvt. Ltd, Delhi.
- 4- Heilbroner, Robert L. (1999), **The Worldly Philosophers: The Lives, Times And Ideas Of Great Economic Thinkers**; 7th ed, Library Of Congress; New York.
- 5- Robinsons, Lionel, (2000), **A History Of Economic Thought; The Lse Lectures**; 5th ed, edited by; Medema; Steven G. & Samuels, Warren J. Princeton University Press; U. K.
- 6- Roll, Eric, (1993); **A History Of Economic Thought**, 5th ed, Faber and Faber Ltd, London.
- 7- Say, Jean-Baptiste, (2001), **A Treatise on Political Economy; or the Production, Distribution, and Consumption of Wealth**. Fourth Edition, Kitchener, Ontario, Canada.
- 8- Screpanti, Ernesto & Zamagni; Stefano; **An Outline of the History of Economic Thought** ;Oxford University Press Inc; New York; 2001.
- 9- Toporowski, Jan, (2004), **Theories of Financial Distribution–An Examination of critical theories of finance from Adam Smith to the present day**; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade–Cheltenham; U.K; April.
- 10- Zamagani, Stefano & Agliardi Elettra, (2004), **Time in Economic Theory**; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade–Cheltenham; U.K.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

- 1- <http://www.ecolib.org>
- 2- <http://socserv2.socsci.mcmaster.ca>
- 3- <http://www.wikipedia.org>
- 4- <http://www.ocw.mit.edu>

الوحدة السادسة

6

الماركسية

Marxism

اعداد العامة العلمية

د. عبد الحميد شعبان

محتويات الوحدة

الصفحة	الموضوع
289	1. المقدمة
289	1.1 تمهيد
289	2.1 أهداف الوحدة
290	3.1 أقسام الوحدة
290	4.1 القراءات المساعدة
291	5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة
292	2. النظام الماركسي
292	1.2 خصائص ومميزات الماركسية
298	3. كارل ماركس
301	1.3 الأفكار الاقتصادية العامة
301	1.1.3 النقود ووظائفها
302	2.1.3 تقسيم العمل
304	3.1.3 رأس المال التجاري
308	4. النظريات الاقتصادية الماركسية
308	1.4 نظرية قيمة العمل
311	2.4 نظرية فائض القيمة
313	3.4 نظرية تركز رأس المال
317	4.4 نظرية التنمية الاقتصادية
320	5. رأس المال وانتهيار الرأسمالية
325	6. الخلاصة
326	7. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية السابعة
326	8. إجابات التدريبات
327	9. مسرد المصطلحات
329	10. المراجع

1. المقدمة

1.1 تمهيد

عزيزي الدارس نرحب بك في الوحدة الدراسية السادسة من مقرر تاريخ الفكر الاقتصادي، والتي تتناول أهم المساهمات الفكرية التي جاءت بها الماركسية من خلال رائدها (كارل ماركس).

يتحدث القسم الأول من هذه الوحدة عن النظام الماركسي من حيث خصائصه ومميزاته، حيث وضع (كارل ماركس) إحدى أهم النظريات الاقتصادية والتي طبقتها بعض الدول عملياً خلال فترة طويلة من الزمن ممثلة بالاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، وكذلك الكثير من دول أوروبا الشرقية، ونحاول من خلال هذه الوحدة تسليط الضوء على النظام الماركسي ومميزات الماركسية.

وفي القسم الثاني نحاول التعرف إلى الأفكار الاقتصادية العامة التي قدمها (كارل ماركس) للفكر الاقتصادي من حيث اهتمامه بالنقود وتقسيم العمل ورأس المال التجاري.

وفي القسم الثالث نشرح النظريات الاقتصادية الماركسية ممثلة بنظرية قيمة العمل وفائض القيمة ونظرية تركز رأس المال وأخيراً نظرية التنمية الاقتصادية. وفي القسم الرابع نصل بك، عزيزي الدارس، إلى رأي (كارل ماركس) في رأس المال وانهيار الرأسمالية. ونحاول تقديمها بشكل واضح وبسيط، آمليين أن تثير اهتمامك وأن تساعدك على فهم الكثير من الحقائق حول (كارل ماركس) والنظرية الماركسية.

2.1 أهداف الوحدة

بعد الانتهاء من دراسة هذه الوحدة، يتوقع منك، عزيزي الدارس، أن تكون قادراً على أن:

1. تعرف النظام الماركسي ومميزات الماركسية.
2. تبين الأفكار الاقتصادية العامة التي قدمها (ماركس) للفكر الاقتصادي بالنسبة للنقود وتقسيم العمل ورأس المال التجاري.
3. تناقش نظرية قيمة العمل وفائض القيمة الماركسية.
4. تناقش نظرية تركز رأس المال والتنمية الاقتصادية الماركسية.
5. تدرك مساهمات الماركسية تجاه رأس المال ودوره في انهيار الرأسمالية.

3.1 أقسام الوحدة

تنقسم هذه الوحدة إلى أربعة أقسام رئيسية، ويتفق ترتيب أقسام هذه الوحدة مع قائمة الأهداف التعليمية السابقة، حيث نشرح لك، عزيزي الدارس: في القسم الأول النظام الماركسي، ومن خلاله نتعرف إلى خصائص ومميزات الماركسية، ويغطي هذا القسم الهدف الأول من قائمة الأهداف الدراسية. القسم الثاني: (كارل ماركس)، في هذا القسم نتعرف إلى الأفكار الاقتصادية الماركسية من حيث النقود ووظائفها وتقسيم العمل ورأس المال التجاري، ويغطي هذا القسم الهدف الثاني من الأهداف السابقة. القسم الثالث: النظريات الاقتصادية الماركسية، نتعرض في هذا القسم إلى النظريات الاقتصادية الماركسية وهي قيمة العمل، ونظرية فائض القيمة، ونظرية تركز رأس المال، ونظرية التنمية الاقتصادية، وهذا القسم يغطي الهدف الثالث والرابع. القسم الرابع: رأس المال وانهيار الرأسمالية، حيث نتعرف إلى مساهمات الماركسية تجاه رأس المال ونظرة (كارل ماركس) حول انهيار الرأسمالية، ويغطي هذا القسم الهدف الخامس.



4.1 القراءات المساعدة

يتوجب عليك، عزيزي الدارس، عدم الاكتفاء بالمادة العلمية للمقرر، فتاريخ الفكر الاقتصادي من المواضيع القديمة - الحديثة التي ما زالت تخضع للدراسات والبحث. ولهذا فمن المفيد لك، عزيزي الدارس، الاطلاع على ما هو جديد من الدراسات ذات العلاقة، وإليك بعض هذه المراجع:

1. حشيش، عادل أحمد، (2001) تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
2. عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الأول، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.
3. مشروب، ابراهيم، (2002) الاقتصاد السياسي - مبادئ - مدارس - أنظمة، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت.

4. Backhaus, Jurgen G. (2005) Founders of Political Economics; Maastricht Lectures in Political Economy; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Cheltenham; U.K.
5. Baren, Ing & Caspri Volker (Editors), (2004) Political Events and Economic Ideas; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Cheltenham; U.K.

5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة

عزيزي الدارس، قبل أن تبدأ بدراسة هذه الوحدة تأكد من أنك هيات المكان الهادئ والمريح للدراسة، فالماركسية من المواضيع الشيقة التي تستحق أن تدرسها بتمعن وهدوء، كما أنها من النظريات الاقتصادية التي تبنّاها الكثير من دول العالم.

وأهم ما نود أن نوجه إليه انتباهك واهتمامك، هو أن تقرأ المادة التعليمية، للوحدات والأقسام المختلفة، بمستوى عالٍ من الوعي والإدراك.

كما نذكرك، عزيزي الدارس، أن لا تتردد في الاتصال بمشرفك الأكاديمي كلما اقتضت الحاجة، لمناقشة ما تتعرض له من عقبات واستفسارات أو مسائل مثيرة للاهتمام والتساؤل.

وحتى تتمكن من الاستيعاب الكامل للأفكار الواردة، عليك الإجابة الصحيحة للتدريبات وأسئلة التقويم الذاتي المدرجة ضمن الوحدة لما لذلك من أهمية في اختبار معلوماتك ومدى استيعابك للوحدة الدراسية.

2. النظام الماركسي Marxist System

1.2. خصائص ومميزات الماركسية Features of Marxism

عزيزي الدارس، دخلت الاشتراكية مع (ماركس) و(إنجلز) Marx and Engels مرحلة العلمية؛ أي أصبحت علماً يدرس تطور المجتمعات البشرية وانتقالها من تشكيلة اجتماعية معينة إلى تشكيلة أخرى، من خلال وضع القوانين الاقتصادية والاجتماعية لحركة المجتمع. وقد ولدت الماركسية، وهي التسمية التي تطلق على الاشتراكية العلمية، بوصفها التهمة المباشرة لممثلي الفلسفة الألمانية والاقتصاد السياسي الإنكليزي والاشتراكية الفرنسية. فالاشتراكية العلمية (الماركسية) هي حصيلة استقرائية لمجمل النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في ذلك العصر.

يقوم البناء الفكري للنظرية الماركسية في الاشتراكية العلمية على وجهين: وجه فلسفي ووجه اقتصادي. وتقوم الفلسفة الماركسية على بناء فكري منسجم له قاعدتان: المادية الديالكتيكية.

المادية التاريخية.

أولاً: المادية الديالكتيكية: الديالكتيك عند (ماركس) Marx ينظر إلى العالم على أنه حركة وتطور وتبدل. فالظواهر والأشياء في العالم لا تبقى ثابتة فهي في تطور مستمر. وكذلك فإن المجتمع الإنساني أيضاً يتطور. وكل هذا نتيجة التطور المستمر للمادة. ولذلك فإن الديالكتيك هو تعاليم عن القوانين العامة لحركة وتطور المجتمع الإنساني؛ والسبب في هذا التطور يعود إلى أن الأشياء تتضمن تناقضات ينفي بعضها الآخر، وهذه التناقضات هي المصدر الأساس لتطور الأشياء والمجتمع.

وفي المجتمع تلعب التناقضات بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج دوراً خاصاً بين تناقضات التطور الاجتماعي.

ثانياً: المادية التاريخية: تدرس المجتمع وقوانين تطوره، وهذه القوانين موضوعية وقابلة للمعرفة ولكنها تظهر بوساطة عمل الناس، بينما القوانين الطبيعية تعكس فعالية قوى عمياء.

يقول (كارل ماركس) في كتابه «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» المنشور عام 1844: «إن الناس في إنتاجهم الاجتماعي يدخلون في علاقات محددة ضرورية مستقلة عن إرادتهم، علاقات إنتاج تتفق مع درجة التطور المحدد لقواهم المادية الإنتاجية. إن مجموع

هذه العلاقات تكوّن البنية الاقتصادية للمجتمع والأساس المادي الملموس الذي يقوم عليه الأساس الفوقي القانوني والسياسي والذي ترتبط به أشكال الوعي الاجتماعي المحدد. إن نمط الإنتاج المادي هو الذي يحدد صيرورة الحياة الاجتماعية والعقلية العامة....» (مشورب، 2002، ص 98).

لقد ترك لنا (ماركس) تراثاً ضخماً من المقالات والرسائل الفلسفية والسياسية والاجتماعية إضافة إلى مؤلفاته الاقتصادية التي يعتبر «رأس المال» أهمها على الإطلاق. وفيما يلي نورد أهم الأمور التي تحدّث عنها النظام الماركسي:

1. علاقات الإنتاج ووسائل الإنتاج: يقصد (ماركس) بوسائل الإنتاج مجموع المواد المستخدمة في الإنتاج أو المساعدة على الإنتاج، أما القوى المنتجة فهي وسائل الإنتاج التي صنعها المجتمع، أي أدوات العمل وكذلك الناس الذين ينتجون الخيرات المادية. أما علاقات الإنتاج فهي مجموعة العلاقات الإنتاجية التي ينتج الأفراد في ظلها في مجتمع معيّن، فهي تعبّر عن علاقات الملكية في المجتمع، أو بعبارة أدق هي أشكال ملكية وسائل الإنتاج وأشكال توزيع الخيرات، فمثلاً كانت علاقات الإنتاج في مجتمع الرق تقوم على أن وسائل الإنتاج (الأرض، أدوات العمل...) والعاملين في الإنتاج، أي العبيد، ملك للأسياد مالكي العبيد، ويؤكد (ماركس) على أن هناك علاقة حركة بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج وإن كانت القوى المنتجة هي العامل الأكثر حركة وتأثيراً. وأن عدم التطابق بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج هو الأساس في أي ثورة اجتماعية.

أما الجانب الاقتصادي عند (ماركس) فيبدأ بدراسة أسلوب الإنتاج الرأسمالي في ظروف المنافسة الحرة، ويبين القوانين الموضوعية الخاصة التي تحكم نشأة وجود وتطور وزوال المجتمع الرأسمالي. ويؤكد في نهاية تحليله على حتمية الانتقال من نظام اقتصادي رأسمالي إلى نظام اقتصادي أرقى حيث ينتهي استغلال الإنسان للإنسان.

2. الإنتاج البضاعي (المادي): يبدأ (ماركس) تحليله للنظام الرأسمالي بدراسة البضاعة. فكل شيء في النظام الرأسمالي من أصغر سلعة حتى قوة العمل هو بضاعة تباع وتشتري. والبضاعة هي إنتاج منتجات غير معدة فقط للاستهلاك الشخصي وإنما أيضاً للبيع والمبادلة في الأسواق. وقد نشأت البضاعة في مرحلة تحليل النظام البدائي. ذلك أن أول تقسيم للعمل ظهر عندما انقسم الإنتاج إلى فرعين هما زراعة الأرض وتربية الماشية، وبالتالي وجدت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ولمنتجات العمل. وبالتالي ظهر التبادل لأجل تلبية حاجات الناس التي أخذت في التزايد. فقد كانت القبائل الزراعية بحاجة

إلى منتجات قبائل مربّي الماشية، وقبائل مربّي الماشية بحاجة إلى المنتجات الزراعية، وهكذا نشأ الإنتاج البضاعي.

هذا الإنتاج البضاعي الذي كان يقوم به الحرفيون والمزارعون كان بسيطاً، بسبب كونه قائماً على العمل الفردي. ولكنه مع الإنتاج البضاعي الرأسمالي الذي يركّز على الملكية الخاصة، التي تستدعي المزامنة بين منتجي البضائع وهذا بدوره يؤدي إلى اغتناء قلة من الناس وإفلاس الأغلبية من المنتجين.

إن جميع البضائع هي نتيجة للعمل البشري. والبضائع تصبح قابلة للمقارنة بعضها مع بعض لأن كل بضاعة تنطوي على كمية معينة من العمل، وكون البضائع نتاجاً للعمل فإن هذا العمل هو الذي يجعل لها قيمة. فالقيمة هي العمل الاجتماعي المبذول والمتجسد في البضاعة. وبما أن العمل يخلق قيمة البضاعة، فإن مقدار القيمة يقاس بكمية العمل المجسد في البضاعة، وكمية العمل المبذول تقاس بدورها بالوقت الذي ينقضي فيه العمل. وفي هذا الخصوص يقول (ماركس): «إن الوقت الضروري اجتماعياً لإنتاج السلع هو الوقت الذي يقضيه كل عامل يجري إنتاجه بدرجة وسطية من المهارة والقوة وفي شروط اعتيادية وطبيعية بالنسبة إلى البيئة الاجتماعية المعينة».

3. فائض القيمة: ينتقل (ماركس) إلى فائض القيمة، ويعدّها المحرك الأساسي لعملية الإنتاج الرأسمالي، فيقول: «إن إنتاج فائض القيمة أو الربح هو القانون المطلق لأسلوب الإنتاج الرأسمالي». إن فائض القيمة هي القيمة التي أوجدها عمل العامل زيادة على قوة عمله، التي يملكها الرأسمالي دون مقابل. من هنا فإن فائض القيمة هي نتيجة عمل بذله العامل ولم يتلق عليه أجراً. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن يوم العمل في الرأسمالية ينقسم إلى يوم عمل ضروري ويوم عمل إضافي، أما العامل فيحدد قوة عمله خلال وقت العمل الضروري ويخلق فائض القيمة في وقت العمل الإضافي.

لقد انتقلت الاشتراكية على يد (ماركس) من كونها خيالية، وأصبحت علمية بفضل اكتشاف (ماركس) لقانون تطور المجتمع وقانون تطور الرأسمالية، أي العلاقة بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج وقانون الاستغلال الرأسمالي.

4. الخطوط العامة لبناء الاشتراكية: إن إلغاء الاقتصاد الرأسمالي وخلق الاقتصاد الاشتراكي لا يمكن أن يتم بمجرد وصول الطبقة العاملة إلى السلطة. إذ لا بد من مرحلة تاريخية، بحسب الماركسية، هي مرحلة التحول الثوري للمجتمع الرأسمالي إلى مجتمع اشتراكي، ومن أجل هذه المرحلة وهي مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا حدد مؤسسا الاشتراكية العلمية (كارل ماركس) و(فريدريش إنجلز) الخطوط العامة لبناء الاشتراكية،

والتي يجب بناؤها في كل مجتمع تبعاً لظروفه وواقعه، وهذه الخطوط العامة هي كما يلي:

- إقامة ديكتاتورية البروليتاريا وهي عبارة عن تحالف الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين الثوريين.

- إزالة الملكية الخاصة واستبدالها بالملكية العامة على وسائل الإنتاج.

- إقامة الاقتصاد الوطني على أساس من التخطيط الشامل.

- مصادرة أراضي الملاكين العقاريين وتحويل القطاع الزراعي إلى الملكية العامة.

- إقامة الصناعة الحديثة التي تعتبر القاعدة المادية والتكتيكية لبناء الاشتراكية.

- إحداث ثورة ثقافية.

- تصفية الاضطهاد القومي وإقامة مجتمع تنتفي فيه الفروق العرقية والإقليمية.

5. السياسة الاقتصادية: تعتبر هذه هي المرحلة الأولى من بناء الاشتراكية ويطلق عليها في بعض الأحيان المرحلة الانتقالية. ويقول عنها مؤسس الماركسية إنها المرحلة «... التي تخرج لتوها من المجتمع الرأسمالي ... ولذلك تستمر فيها بعض مخلفات المجتمع القديم في جميع المجالات، في المجال الاقتصادي والأخلاقي والثقافي».

في هذه المرحلة الانتقالية تقوم الدولة بتأميم الشركات والمؤسسات الرأسمالية دون تعويض وتحويلها إلى ملكية عامة. ولأئحة التأميم تضم الأرض وما تحويه في باطنها والمياه، والغابات، والمصانع، والمعامل، والمناجم، والسكك الحديدية والنقل البري والجوي والمباني في المدن، ومؤسسات الخدمات العامة.

من الضروري أيضاً في هذه المرحلة تنمية الصناعة الآلية الكبيرة وكذلك تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة الزراعة، إن تطوير الصناعة، بحسب الماركسية يمكن أن توطد موقع الاشتراكية في صراعها مع الرأسمالية.

وتهدف السياسة الاقتصادية في هذه المرحلة الانتقالية إلى توطيد التحالف بين فئات الشعب وتطوير القوى المنتجة. والقضاء على الطبقات المستثمرة وبناء القاعدة المادية للاشتراكية. ويتمثل القانون الأساسي للاشتراكية في تلبية حاجات الناس المادية والروحية وذلك بتطوير الإنتاج الاجتماعي باستمرار. كما يجب أن نشير إلى أن الدولة في هذه المرحلة تلعب الدور الحاسم في تنظيم الإنتاج وتوزيع الخيرات وإدارة الاقتصاد القومي بأكمله.

6. الشيوعية: أما هذه المرحلة وهي الطور الأعلى من تطور النظام الاشتراكي (الشيوعية)، فتتميز بمستوى عالٍ من تطور قوى الإنتاج. ووفرة في الخيرات المادية والروحية، ووعي عالٍ عند العاملين المنتجين، والتزام كبير عند العاملين بالإدارة الذاتية للمجتمع. وفي وصفه لهذه المرحلة يقول (ماركس): «...في الطور الأعلى من المجتمع الشيوعي، بعد أن يزول خضوع الأفراد المذل لتقسيم العمل ويزول معه القضاء بين العمل الفكري والعمل الجسدي، وحين يصبح العمل الحاجة الأولى للحياة لا وسيلة للعيش وحسب، وحين تتزايد القوى المنتجة مع تطور الأفراد في جميع النواحي، وحين تتدفق جميع ينابيع الثروة الجماعية بفيض وغزارة، حينذاك فقط، يصبح بالإمكان تجاوز الأفق الضيق للحق البرجوازي تجاوزاً تاماً».

أما الدولة فتزول ولا يعود لها وجود في المرحلة الشيوعية. ولكن الأساس الاقتصادي لاضمحلال الدولة في زوال الاختلاف بين العمل الفكري والعمل الجسدي وتطور القوى المنتجة، أي عندما يصبح المجتمع منتجاً بحيث يعمل الناس يعملون طوعية حسب كفاءاتهم وينالون من المجتمع ما يحتاجونه.

إن المراحل السابقة، هي من تطور تشكيلة اقتصادية واجتماعية واحدة، وهي تتصف بسمات مشتركة وإن تجلت فيما بينها فوارق معينة. يجب القول إن الأساس الاقتصادي فيما بين المرحلتين هو الملكية العامة لوسائل الإنتاج. (من هنا نجد تطابق علاقات الإنتاج بالقوى المنتجة). فالملكية العامة لوسائل الإنتاج تتطابق مع الطابع الاجتماعي للإنتاج. كما في المرحلتين لا توجد طبقات مستثمرة، فينتهي استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وتتصف العلاقات بين الناس في كلتا المرحلتين بالتعاون الأخوي والتعاضد. فهذه الاشتراكية كما حدده مؤسسها الماركسية، هو الإنسان المبدع للقيم المادية والروحية.

7. التخطيط: يشكل التخطيط محوراً أساسياً في تطور الاقتصاد الوطني في كلتا المرحلتين. ففي كل مرحلة يجري تحديد الاتجاهات الأساسية للاقتصاد بموجب خطة تأخذ بعين الاعتبار ما أنجز وما يجب إنجازه، وإقامة تنسيق بين القطاعات الإنتاجية وإزالة الفوارق بين المدينة والريف، بين العمل الفكري والعمل اليدوي، ومن الضروري عند تطوير الاقتصاد الوطني التقيد الدقيق بالتناسب، والحيلولة دون نشوء عدم التناسب الاقتصادي،

وتأمين احتياجات اقتصادية كافية بوصفها شرطاً من أجل التطور الاقتصادي، وتعمل المؤسسات بلا خلل ولا انقطاع، وتستمر عملية النمو والرفاه.

أما الفوارق الأساسية بين الاشتراكية والشيوعية فتتجمن عن تفاوت النضوج الثقافي والاقتصادي، حيث إن المرحلة الشيوعية تمتلك قاعدة مادية وتكنولوجية أقوى وأحدث تتيح رفع إنتاجية العمل وتأمين الوفرة من الخيرات المادية والروحية. إضافة إلى أنه يزول في المرحلة الشيوعية الأساس الاقتصادي لوجود الطبقات.

والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي.



تدريب (1)

إن الفوارق الأساسية بين الاشتراكية والشيوعية تتجمن عن تفاوت النضوج الثقافي والاقتصادي، وضح ذلك.



أسئلة التقويم الذاتي (1)

1. بين المرحلتين الأساسيتين للاشتراكية
2. لقد حدّد مؤسس الاشتراكية العلمية (كارل ماركس) و(فريدريش إنجلز) الخطوط العامة لبناء الاشتراكية، التي يجب بناؤها في كل مجتمع تبعاً لظروفه وواقعه. وضح هذه الخطوط العامة وهل يمكن تطبيقها على أرض الواقع؟ ولماذا؟

3. كارل ماركس (1818 – 1883) Karl Marx

عزيزي الدارس، ترجع الماركسية إلى (كارل ماركس) ومساهمة صديقه (فريدريش إنجلز) الذي ناضل وساند (ماركس) مادياً ومعنوياً.

ولد (كارل ماركس) في الخامس من أيار عام 1818 في بلدة «تريف» بألمانيا في عائلة برجوازية، وتوفي في لندن عام 1883. درس القانون في (بون) 1842، وحصل على دكتوراه في الفلسفة والآداب من جامعة برلين عام 1840. تزوج من ابنة (بارون) ألماني. ومنذ عام 1842 أصبح (ماركس) موظفاً في «الجريدة الرينانية»، ثم محرراً لها. كتب في هذه الجريدة عدداً من المقالات تظهر تحوله من المثالية إلى المادية ومن الديمقراطية الثورية إلى الشيوعية. في عام 1843 أغلقت الحكومة جريدته بسبب اتجاهها النقدي. انتقل (ماركس) بعد ذلك إلى باريس حيث نظم إصدار «المجلة السنوية الألمانية - الفرنسية» ونشر فيها عدداً من مقالاته التي تضع أسس المادية الجدلية. وفي تلك الفترة يصبح اشتراكياً ويبدأ بتوجيه النقد الحاد إلى الواقع القائم ويصل إلى قناعة بأنه يجب رسم تشريع المجتمع المعاصر (الرأسمالي) في الاقتصاد السياسي، ويبدأ بدراسة مؤلفات الاقتصاديين البرجوازيين. في فرنسا يتعرف (ماركس) إلى كل من (برودون) المثالي الفوضوي و(باكونين) الشيوعي الفوضوي. ولكنه ينفي من باريس بسبب نشاطه الثوري فيذهب إلى بروكسل ليكتب من (إنجلز) «الأيدولوجية الألمانية» (1845-1846) التي تضمنت شرحاً للمادية التاريخية - الأساس الفلسفي للشيوعية العلمية. وفي (بروكسل) يتابع (ماركس) دراسة الاقتصاد السياسي فيخرج بمؤلفه «بؤس الفلسفة» 1847، الذي تضمن نقداً للأيدولوجية البرجوازية الصغيرة التي جاءت في كتاب (برودون) «فلسفة البؤس»، وفي ذلك الوقت أيضاً يكتب «العمل المأجور ورأس المال».

وفي بلجيكا يوسع (ماركس) و(إنجلز) نشاطيهما الثوري في صفوف العمال البلجيك والمهاجرين الألمان، ويقيمان علاقات مع الجناح اليساري في الحركة الشارتية ويؤسسان «اتحاد الشيوعيين» ويكتبان دستوره المشهور «بيان الحزب الشيوعي» وهو أول برنامج لحزب الطبقة العاملة الثورية، ونشر في لندن عام 1848.

لقد أحدث نشر «البيان الشيوعي» ضجة في أوروبا، لاسيما أنه جاء قبل أيام فقط من اندلاع الثورة الشعبية في باريس (شباط عام 1848). عاد (ماركس) إلى باريس إبان الثورة المذكورة، ومر منها إلى ألمانيا للالتحاق بالعمل الثوري فيها، ولما لم تنجح الثورة اضطر لمغادرتها نهائياً إلى لندن عام 1850 حيث بقي مع عائلته حتى وفاته.

وكان قمة نشاط (كارل ماركس) العلمي كتابه المشهور (رأس المال) الذي بدأ بكتابته منذ عام 1863 بعد أن كان قد صرف سنوات طويلة على دراسة النظريات الاقتصادية وتمحيص الوقائع والبيانات، ولكن (ماركس) لم يستطع أن ينشر إلا الجزء الأول (وهو نظريته في تحليل ونقد نظام الإنتاج الرأسمالي) وقد جرى نشره في هامبورغ (1867). ثم تولى (إنجلز) نشر الجزء الثاني من كتاب (ماركس) عام 1885 أي بعد وفاة (ماركس) ويختص هذا الجزء بالتوزيع. أما الجزء الثالث فقد قام بنشره (إنجلز) بمساعدة صهر (ماركس) عام 1894. وهذا الجزء الذي أكمله (إنجلز) يبحث بالتداول.

إن منشأ (ماركس) وبقائه عدة سنوات في فرنسا ثم استيطانه في إنجلترا جعله محيطاً بأفكار فكرية واسعة ومتأثراً لدى صياغته لنظريته بعدد من الأفكار الفلسفية والنظريات الاقتصادية ومن أهمها:

- الفلسفة الألمانية الديالكتيكية وخاصة ديالكتيك (هيجل)، ومادية (فويرباخ).
- الاشتراكية الفرنسية الطوبوية (سان سيمون، برودون، فورييه).
- الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الإنكليزي (سميث)، (ريكاردو).
- الوقائع الاقتصادية الرأسمالية (بريطانيا).

لقد انقسم الكتاب على العموم في تقويمهم للفكر الماركسي إلى فريقين: فريق مؤيد ومعجب بكل ما جاء به (ماركس) وفريق رافض ومستهزئ بالفكر الماركسي جملة وتفصيلاً. وقلما نجد في الأدب الاقتصادي تقويماً موضوعياً ومنصفاً للفكر الماركسي. وربما يرجع ذلك إلى حقيقتين مهمتين ومتداخلتين:

الأولى: الأهمية الكبيرة للأفكار الماركسية وأبعادها التطبيقية.

الثانية: اللغة الحادة المفعمة بالعاطفة التي استخدمها (ماركس) في ترويج أفكاره. فالماركسية ليست نظرية أكاديمية معنية بالبحث عن «الحقيقة» في مجال معين ومحدود بل هي فلسفة اقتصادية سياسية اجتماعية شاملة تستهدف تغيير المجتمع الإنساني برمته. فالنظرية عند (ماركس) أولاً وقبل كل شيء دليلاً وأداة للعمل والتغيير. وعليه يصعب بل يتعذر على الكتاب ذوي الخلفية والمصالح المتباينة أن يتخذوا من الماركسية موقفاً موضوعياً محايداً. أضف إلى ذلك أن (ماركس) لم يتردد في إظهار احتقاره وازدراءه للأفكار، المناوئة بل صلب كل غضبه علناً على كل من خالفه الرأي.

فالعالم عند (ماركس) إما أبيض وإما أسود، إما حق وإما باطل، وليس هناك ألوان مقاربة أو ظلال تثير الشك والريبة وتدعو إلى الاحتراس والاعتدال. فلا عجب إذن أن يختلف النقاد فيما بينهم اختلافاً جذرياً وواسعاً في تقويمهم للفكر الماركسي. ولسنا نعتقد بجذوى الخوض في هذه المنازعات وذلك لأن الماركسية كعقيدة لا يمكن في آخر

المطاف دحرجها بمجرد إظهار أخطائها ومثاليها عن طريق استخدام المنهج الموضوعي. فالعقائد لمعتبقها حقائق ناصعة وبديهية لا داعي لاختبارها لأنها لا تحتاج إلى برهان أو تأكيد. ويمكن لتعليل هذا الموقف من الزاوية النفسية، إذ أن العقائد تليبي احتياجات المؤمنين بها وتدافع عن مصالحهم وعليه فلا يمكن انحصارها إلا عندما تصبح عاجزة عن خدمة هذه الاحتياجات والمصالح وعموماً لا تختفي هذه العقائد حتى وإن أثبت النهج الموضوعي بطلانها إلا بعد ظهور بدائل أفضل.

وسنكتفي - عزيزي الدارس - هنا بعرض انتقائي موجز عام لما يشكل أهم مواطن الضعف والقوة في الفكر الماركسي. حيث انتقد الكتاب الفكر الماركسي من نواح ثلاث: هي المنهج، والتحليل، والتنبؤات.

1. المنهج: لقد أفرط المنهج الماركسي في التوكيد على الدافع الاقتصادي واعتبره الفلك الذي تدور فيه جميع الدوافع الأخرى للطبيعة البشرية. فالبعد الاقتصادي يقرر الأبعاد الأخرى، وبعبارة أخرى تتسم النظرية الماركسية بالحتمية الاقتصادية *Economic Determinism*، وعليه فهي لا تولي الدوافع الأخرى المؤثرة في السلوك الإنساني دوراً مستقلاً وأساسياً في التطور الاجتماعي. وبهذا حجم (ماركس) دور الفرد في التاريخ معتبراً إياه مجرد حصيلة للتطور الاجتماعي الذي تقرره قوانين اقتصادية عامة تحكم حركة التاريخ.

2. التحليل: عزا (ماركس) القيمة إلى عنصر العمل وحده رغم المشاركة الفعلية للعناصر الأخرى مثل رأس المال والأرض في العملية الإنتاجية. ولا يخفى أن هذا المنظور الماركسي يقوم على عدم مشروعية الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج. وعليه أصر (ماركس) أن الربح دخل احتكاري غير مكتسب مصدره فائض القيمة. ورفض الحجة القائلة بأن الرأسمالي يقوم بالتراكم الرأسمالي عن طريق التضحية والامتناع عن استهلاك جزء من دخله، ولذا يستحق التعويض خاصة وأن الأساليب الإنتاجية غير المباشرة أكثر إنتاجية من الأساليب المباشرة أو البدائية.

3. التنبؤات: كما سبق أن بينا أن التنبؤات الماركسية لم تصدق عموماً مما يلقي ظلالاً من الشك والريبة على جدوى وسلامة النظرية الماركسية ذاتها. حيث لم تصدق تنبؤات (ماركس) حول التطور المستقبلي للرأسمالية.

خلاصة القول إن البطالة والاحتكار في الاقتصاديات المختلفة يختلفان عن مفهومهما الماركسي ولذا لم يترتب على تواجدهما زيادة التناقضات في المجتمع الرأسمالي المعاصر بل إن العكس هو الصحيح. فالمجتمع الرأسمالي المختلط لا يميز بالطبقية الماركسية ولذا فالصراع الطبقي بالمفهوم الماركسي لا وجود له.

أما موطن القوة في الفكر الماركسي فيمكن إجمالها في نقطتين هما:
1. لم يكتف التحليل الماركسي للنظام الرأسمالي بإظهار عيوب النظام ومشاكله بل عزز في الوقت نفسه موقف القوى المعارضة للنظام، وذلك بالتأكيد على أن التطور الذاتي لهذا النظام لا بد وأن يقود في النهاية إلى زواله واستبداله بنظام آخر يخدم مصالح الطبقة العاملة التي تشكل الأغلبية الساحقة في المجتمع. وعليه يمكن اعتبار الفكر الماركسي فكراً تقديمياً أسهم في دفع عجلة التطور الرأسمالي في الطريق الذي يخدم مصالح الطبقات الفقيرة والمغلوبة.

2. تجلست عبقرية (ماركس) في التحليل الاقتصادي في أروع صورها في كتاباته عن الأزمات وشروط التوازن في النظام الرأسمالي. فلقد استطاع من خلال بناء نموذج مبسط من قطاعين الأول ينتج وسائل الإنتاج والثاني ينتج سلعاً استهلاكية أن يحلل طبيعة النمو المتوازن وشروطه وأن يظهر الترابط الوثيق بين أجزاء الجهاز الاقتصادي المختلفة.

1.3 الأفكار الاقتصادية العامة General Economic Ideas

1.1.3 1.1.3 النقود ووظائفها Money and Its Function

ولفهم التطور التاريخي لأشكال القيمة من الشكل البسيط العارض والوحيد (بضاعة مقابل بضاعة في عمليات المقايضة) إلى الشكل الكامل المتطور العام (في تمييز بعض البضائع واستخدامها لقياس قيم جميع البضائع الأخرى)، وأخيراً إلى الشكل النقدي للقيمة في النقود المعدنية، وبالتالي فإن الاقتصاد السياسي تعرف لأول مرة على مصدر وجوهر ووظائف النقود. فالنقود برأي (ماركس)، تجسيد للعمل المجرد، فهو يقول: «يظهر زمن العمل العام كشيء خاص، كبضاعة»، فالنقود إذن بضاعة خاصة تملك إمكانية قياس قيم جميع البضائع الأخرى لأنها تملك قيمة بحد ذاتها هي مقدار العمل الاجتماعي الضروري المبذول فيها. ويجري قياس قيم جميع البضائع بكمية معينة من القيمة الاستعمالية لهذه البضاعة الخاصة – النقود.

فالنقد عند (ماركس) تؤدي ثلاث وظائف:

1. الوظيفة الأولى هي التعبير عن قيمة السلعة التجارية في السوق؛ فالنقد تستخدم كوسيلة عالمية للقيمة، وبلغه السوق يعتبر (ماركس) أن للنقد سعران، السعر الأول مرتبط مع الذهب والسعر الثاني مرتبط مع الفضة.
 2. الوظيفة الثانية هي تحديد مستوى الأسعار، حيث يؤمن (ماركس) بأن كمية النقود المعروضة في السوق في بداية كل يوم تجاري يتم تحديدها من خلال مجموع أسعار السلع الموجودة في السوق وسرعة التبادل التجاري في ذلك اليوم.
 3. الوظيفة الثالثة للنقد عند (ماركس) هي أنها وسيلة للدفع، وبالتالي تساهم النقود في عملية تراكم رأس المال. كما اعتبر (ماركس) الذهب والفضة وسائل عالمية للتبادل يمكن شراؤها من الأسواق العالمية.
- وكما أعطى (ماركس) أهمية خاصة للذهب والفضة بين أن احتياطي النقد المحلي ضروري لاستقرار سوق المال المحلي، وفي نفس الوقت يلعب كل من الذهب والفضة دوراً مهماً في استقرار الأسواق المالية العالمية ويساهمان في تعزيز التبادل التجاري الخارجي.

2.1.3 تقسم العمل Division of Labour

يعدّ العمل أول عامل إنتاج استخدمه الإنسان في صراعه مع الطبيعة من أجل تأمين مواد الغذاء والكساء، والعمل هو تجسيد للجهد البشري تقدسه كل الديانات السماوية، ويعد العمل الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها قيم المواد والسلع والموارد.

ولكن ما هو العمل؟ إن العمل هو النشاط المجدي للإنسان الذي يستطيع عبره أن يكتف مواد الطبيعة لتلبية حاجاته، ونتيجة هذا العمل هي إيجاد منتجات نافعة.

وإن ما يميز عمل الإنسان هو:

1. عمل الإنسان هو دائماً عمل وإع عقلاني مجيد.
 2. يستخدم الإنسان أدوات العمل التي أوجدها هو بنفسه.
- إن عمل الإنسان هو دائماً اجتماعي، بمعنى أن الناس لم ينتجوا الخيرات المادية على انفراد، فحتى الإنسان البدائي كان يصطاد الحيوانات بالتعاون مع أفراد القبيلة الآخرين، وهذا ما يخالف ما يطرحه بعض المفكرين من ادعاءات حول أن الفرد هو المنتج وهو القادر الوحيد، فالبشر يدخلون في علاقات اجتماعية عندما ينتجون، وهم يدخلون في هذه العلاقات دون وعي منهم وقصد.

فالإنسان هو القوة الاقتصادية الأولى بالنسبة لكل شعب من الشعوب وأساس تقدمها الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج هي الملكية السائدة في المجتمع الاشتراكي، وبالتالي ينتهي استغلال العامل كما يقول مؤسس الاشتراكية العلمية (كارل ماركس) و(فريدريش إنجلز)، والأجر في المجتمع الاشتراكي هو شكل من أشكال توزيع الخيرات المادية حسب العمل: «الأجر في النظام الاشتراكي هو الشكل النقدي للحصة من المنتج الاجتماعي الذي يعوض عن نفقات العمل الضروري وتدفعه الدولة لكل واحد من العاملين في المؤسسات الاشتراكية التابعة للدولة، حسب كمية ونوعية عمله».

فالمجتمع الاشتراكي هو الذي يحدد مستوى الأجور بالارتباط مع المستوى الذي يبلغه الإنتاج في تطوره. فالدولة في المجتمع الاشتراكي هي التي تعين مقدار التوزيع حسب العمل، فهي حافز لزيادة إنتاجية العمل ورفع كفاءة العمال وتأمين اليد العاملة، والأساس في تحديد الأجرة يعود إلى كفاءة العامل وطابع العمل وتعقيده. إن الأجرة في النظام الاشتراكي يتم تنظيمها على أساس تعيين معدلات العمل ونظام التعريفات.

أما معدلات العمل فتعني تحديد الوقت الضروري، الذي يتطلبه تنفيذ هذه المهمة أو تلك أو تحديد كمية السلع التي يمكن إنتاجها في كل وحدة من الوقت.

أما نظام التعريفات فهو يعني رسم الفوارق بين الأجور وفقاً لطابع العمل ونوعيته وظروفه والمنطقة التي يجري فيها.

يعتقد (ماركس) أن التصنيع في المجتمعات الصناعية يحدث بطريقتين هما:

1. من خلال تجميع العمالة في المصانع الصغيرة تحت سيطرة الرأسمالي الكبير، بحيث يقوم هذا الرأسمالي بالسيطرة على إدارة هذا التجمع الصناعي بما فيه من الأمور المالية والإدارية وما يتصل بحقوق العمال.

2. يرتبط مع الطريقة الأولى أسلوب آخر في الإنتاج يقوم على أساس تقسيم العمل إلى مراحل، بحيث يكون هناك تجانس في مراحل الإنتاج من حيث إيجاد المادة الخام والتصنيع الأول لها، ثم الانتقال إلى الشكل النهائي للسلعة. في كل هذه المراحل هناك اتفاق بين الرأسماليين القائمين على عملية الإشراف على المراحل الثلاث السابقة الذكر.

ومن وجهة نظر (ماركس) فإن المصانع الصغيرة تفقد الأيدي العاملة الماهرة واستقلاليتها في السوق من خلال نظرية تقسيم العمل، لأنها تتحول مع الوقت إلى مجرد مزود للمادة الخام والمواد المصنعة أولاً وتحويلها إلى المصانع الضخمة الكبيرة التي تقوم بشرائها بأسعار زهيدة، ويعود ذلك إلى المنافسة الشديدة في الأسواق وخاصة

بعد شيوع ظاهرة الاحتكارات التجارية الضخمة التي لا تعطي مساحة وحرية للمصانع الحرفية الصغيرة وصغار البرجوازيين.

كما يفرق (كارل ماركس) بين تقسيم العمل في المصانع وتقسيم العمل الاجتماعي في المجتمع نفسه، وإن ما يقصده (ماركس) في تقسيم العمل داخل المجتمع، هو تقسيم العمل داخل الأسرة حيث ترتبط العلاقات الأسرية مع الوقت في المجتمعات الرأسمالية بعجلة الإنتاج، ونتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية يضطر الكثير من أفراد الأسرة إلى العمل بما فيهم الزوجات والأطفال، مما يساهم في النهاية في تدمير بنية المجتمع الأساسية وهي الأسرة.

في المحصلة النهائية تعتبر عملية تقسيم العمل من وجهة نظر (ماركس) أنها تتم لصالح الرأسماليين الكبار والبرجوازيين لأنه وبسبب ظهور الاحتكارات والمنافسة الشديدة في الأسواق يضطر العديد من أصحاب الصناعات الصغيرة إلى بيعها، واللجوء إلى العمل في المصانع الكبيرة كعمالة رخيصة في تلك المصانع. إن جميع العوامل السابقة سوف تدفع العمال والفقراء والطبقات المسحوقة إلى اللجوء إلى الشارع واستخدام العنف ضد الرأسماليين الكبار وهكذا تكون بداية الثورة والتغيير.

3.1.3 رأس المال التجاري The Commercial Capital

كما هو معلوم ركز أسلاف (ماركس) بحثهم على هذا الشكل أو ذاك من الأشكال التي يظهر فيها رأس المال، التي يعكس كل منها مرحلة من مراحل دورة رأس المال، دون التمييز بين رأس المال وبين هذه الأشكال التي يظهر فيها. فالمركنطيون ركزوا على الشكل النقدي، والفزيوقراطيون على الشكل البضاعي، و(سميث) و(ريكاردو) ركزوا بشكل أساسي على الشكل الإنتاجي لرأس المال.

لقد بين (كارل ماركس) أن رأس المال ليس أشياء محددة، بل هو علاقة إنتاجية خاصة بالمجتمع البرجوازي، وعلاقة استغلال بين الرأسماليين والعمال المأجورين، وعلاقة إنتاج من جانب العمال وامتلاك من جانب الرأسماليين لفائض القيمة. وتظهر هذه العلاقة نتيجة احتكار البرجوازية لملكية وسائل الإنتاج وتجريد المالكين الصغار من وسائل إنتاجهم وتحويلهم إلى عمال محرومين من وسائل الإنتاج، ومضطرين بسبب ذلك إلى بيع قوة عملهم إلى الرأسماليين. يظهر رأس المال على امتداد فترة طويلة من الزمن، ولكنه منذ ظهور الصناعة الآلية الضخمة يقع في تناقض مع الطابع الاجتماعي للإنتاج، ومع مرور

الزمن يصبح الشكل الرأسمالي للملكية عائناً في وجه تطور الإنتاج الاجتماعي.
قسم - عزيزي المدارس- (كارل ماركس) رأس المال إلى عدة أقسام يمكن إيجازها على النحو الآتي:
أولاً: رأس المال الثابت ورأس المال المتغير:

من خلال بحث فائض القيمة يشرح (ماركس) ولأول مرة تركيب رأس المال ويميز بين أجزائه حسب جوهرها الاجتماعي لا حسب شكل تداولها.
كان الفكر الاقتصادي قبل (ماركس) قد توصل إلى تقسيم رأس المال إلى رأس مال أساسي، ورأس مال دائر، وذلك حسب شكل دوران أجزاء رأس المال. أما (ماركس) فقد بين أنه من وجهة نظر إنتاج القيمة وفائض القيمة، فإن رأس المال ينقسم إلى رأس مال ثابت مجسد في وسائل الإنتاج (جميع مستلزمات الإنتاج المادية) ورأس مال متغير (قيمة قوة العمل - الأجور). قوة العمل المأجورة هي وحدها مصدر فائض القيمة، ولذلك أطلق عليها صفة «المتغير» لأنها تخلق قيمة تفوق قيمتها. أما قيمة رأس المال الثابت فتنتقل بدون زيادة بواسطة العمل إلى البضاعة الجديدة. وهكذا فقد كان هذا التقسيم لرأس المال إلى ثابت ومتغير نقداً للأفكار البرجوازية حول إنتاجية رأس المال التي يعتبرونها مصدر الربح الرأسمالي.
ثانياً: ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال:

ومن جهة أخرى فإن تقسيم رأس المال إلى ثابت ومتغير أصبح أساس النظرية الماركسية حول التركيب العضوي لرأس المال - النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير - التي تحتل مكانة هامة في النظرية العلمية لأسلوب الإنتاج الرأسمالي. فنظرية التركيب العضوي لرأس المال مكنت (ماركس) اعتماداً على نظرية فائض القيمة أن يكشف عن جملة من القوانين التي تعكس الارتباط الكمي بين أهم الظواهر الاقتصادية وبين مستوى تطور قوى الإنتاج، وأن يدرس آلية عمل مجموعة من القوانين الاقتصادية الرأسمالية (قوانين تجديد الإنتاج البسيط والموسع، المعدل الوسطي للربح وسعر الإنتاج، ميل معدل الربح إلى الانخفاض، الربح الفرقي والربح المطلق، وغيرها).
إن الأزمات ليست في نظر (ماركس) إلا مظهراً لنقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن العمال لا يستطيعون شراء إنتاجهم. فقيمة الأجور لا تساوي قيمة الإنتاج، وهكذا فإن التعادل مفقود بين قيم السلع المنتجة والقوة الشرائية في السوق، ولهذا يتراكم المخزون، وليس هناك فيض مطلق في الإنتاج فالحاجات موجودة، ولكن الرأسمالية أنتجت أكثر مما دفعت من أجور، وبالتالي فهناك فيض نسبي في الإنتاج.

ومما يزيد هذه الأزمات تفاقمًا هو أن تعتمد الرأسمالية بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال إلى إحلال الآلات محل اليد العاملة فتلقي بالعمال إلى البطالة ويفقد العامل بذلك مورد رزقه، وبهذا يفقد قوته الشرائية.

وإذ يفسر (ماركس) الأزمات بقانون فائض القيمة فهو يبرهن على أنها ناتجة عن طبيعة النظام الرأسمالي نفسه وكنتيجة لتفاقم التناقض الأساسي فيه، التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والطابع الخاص للملكية.

إضافة إلى ما تؤديه فائض القيمة من نقص الاستهلاك وحوادث أزمات تظهر بشكل فيض الإنتاج، فهي مصدر للتراكم الرأسمالي. ذلك لأن هذا الفائض الذي يتلقاه الرأسماليون يزيد بكثير عن استهلاكهم (نظراً لانخفاض ميلهم للاستهلاك) فيستخدمونه في إنتاج وسائل الإنتاج وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة رأس المال الثابت (ث) إلى رأس المال المتغير (م) أي إلى ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال (ث / م) باستمرار نتيجة لتزايد فائض القيمة. وهذا الاتجاه ذو أهمية كبيرة في تفسير اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض.

ثالثاً: اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض:

إن التقدم الفني يؤدي إلى جعل رأس المال الثابت (الآلات) يزداد على حساب رأس المال المتغير، وبما أن فائض القيمة تنتج عن رأس المال المتغير فقط فإن معدل فائض القيمة يكون أكبر من معدل الربح، الذي يميل نحو الانخفاض مع ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال، كما في المثال التالي:

إذا كان رأس المال المتغير: 200 مليون دينار، ورأس المال الثابت: 800 مليون دينار يكون معدل الربح:

$$\%20 = \frac{200}{800 + 200} =$$

أما عندما يصبح رأس المال المتغير: 300 مليون دينار، ورأس المال الثابت 1500 مليون دينار فإن معدل الربح يصبح:

$$\%16.66 = \frac{300}{1500 + 300} =$$

وتستخدم الماركسية قانون ميل معدل الربح إلى الانخفاض الذي وضعه (ريكاردو) و(ميل) وأكده (باستيا)، لتوجيهه ضد الرأسمالية ذاتها. ذلك لأن أرباب العمل وهم يحولون دون تخفيض أرباحهم سيحاولون كما يعتقد (ماركس)، أن يعوضوه بزيادة إنتاجهم، فيخلقوا بذلك فائضاً في الإنتاج يكون وبالأعلى الرأسمالية، وفي محاولة الرأسماليين مقاومة عمل هذا القانون يشددون على استقلال العمال من أجل رفع معدل فائض القيمة

باستمرار عن طريق التقدم التكنولوجي وزيادة إنتاجية العمل ورفع شدة العمل.
اعتبر (كارل ماركس) أن التجارة عملية غير إنتاجية لأنها لا تساهم في إضافة قيمة جديدة لقيمة السلعة الموجودة في الأسواق. و باختصار يمكن القول أن رأس المال التجاري يحول القيم الموجودة من شكل النقود إلى شكل السلعة.

لقد أكد (كارل ماركس) أن للتجارة ثلاثة تأثيرات على تراكم رأس المال هي:

1. تخفض قيمة فائض القيمة مما ينعكس سلباً على تراكم رأس المال.
2. تخفض معدل تراكم رأس المال لأن قيمة رأس المال في السوق يتم تقسيمها بين عدد كبير من الرأسماليين العاملين في الصناعة والتجارة.
3. تمنح فرص جديدة للاستثمار.

وكما يقسم - عزيزي الدارس- (ماركس) رأس المال إلى قسمين هما:

1. رأس المال التجاري الذي يعتبر أحد أشكال رأس المال المتداول في السوق.
2. رأس المال المتداول كنقود والذي يعني كمية النقود التي يستطيع التاجر أن يستخدمها من أجل شراء كل ما يلزم المنشأة الاقتصادية والصناعية، كالمواد الأولية والتقنية وأجور العمال.

والآن - عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (2)

اذكر أقسام رأس المال عند (كارل ماركس).



أسئلة التقويم الذاتي (2)

1. اعتبر (كارل ماركس) أن للتجارة ثلاثة تأثيرات على تراكم رأس المال. وضح ذلك.
2. بين اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض عند (كارل ماركس).

4. النظريات الاقتصادية الماركسية

Marxist Economic Theories

1.4 نظرية قيمة العمل Theory of Labour Value

عزيزي الدارس، تقوم النظرية الماركسية على أساس علمي متين وهو نظرية القيمة في العمل والتي على أساسها تم اكتشاف فائض القيمة. إن نظرية القيمة في العمل ترجع بأصولها كما أسلفنا إلى ابن خلدون و(وليم بيتي) و(آدم سميث) و(ديفيد ريكاردو)

Ricardo, Smith, Petty.

لقد اتبع (ماركس) المنهج العلمي في تحليل العلاقات الاقتصادية، أي المنهج المنطقي التاريخي. فإذا كان تاريخ الرأسمالية يبدأ بظهور البضاعة (منتجات العمل القادرة على سد الحاجة والقبالة للتبادل) فإن تحليل أسلوب الإنتاج الرأسمالي يجب أن يبدأ بدراسة الإنتاج البضاعي. إن فهم القوانين البضاعية هو الشرط الأهم للتحليل العلمي لعلاقات الإنتاج الرأسمالية التي تشكل المرحلة الأولى في تطور الإنتاج البضاعي، وهذا ما يفسر الاهتمام الكبير الذي أولاه (ماركس) لدراسة مسائل نظرية القيمة.

لقد تقدم (ماركس) بنظرية القيمة في العمل ليكتشف أن قيمة البضاعة تتحدد بكمية العمل الوسيطة الضرورية اجتماعياً لإنتاجها، وأن المنتجات التي تحتوي على كميات متساوية من العمل الإنساني المتجسد فيها تكون لها قيمة واحدة.

إن أهم عناصر نظرية القيمة في العمل التي وضعها (كارل ماركس) والتي كانت لها الأهمية الكبرى في اكتشاف قوانين الإنتاج الرأسمالي هو إيضاح الطابع ازدواجي للعمل المنتج للبضاعة.

لم تستطع المدرسة الكلاسيكية اكتشاف الطابع الازدواجي للعمل لأنها لم تكن ترى في العمل إلا جانبه الفيزيولوجي باعتباره الشرط الثابت للحياة الاجتماعية، وبالتالي فلم يتعرض الكلاسيكيون إلى خصائص عمل المنتجين البضاعيين. كما يتصف جميع ممثلي الاقتصاد السياسي البرجوازي التبريري بالمطابقة بين العمل الملموس والعمل المجرد. وقد استطاع (آدم سميث) أن يميز بين قيمة البضاعة الاستعمالية وقيمتها التبادلية، لكنه لا هو ولا (ريكاردو) استطاعا إدراك سبب هذه الازدواجية وبالتالي لم يفهما وأحياناً لم يلاحظا ازدواج جميع العمليات المتعلقة بالإنتاج البضاعي الرأسمالي، الأمر الذي أدى إلى وقوع نظريتهما في مجموعة من الأخطاء.

بيّن (ماركس) أن الطابع المزدوج للبضاعة يرجع إلى ازدواجية طابع العمل المنتج

لها، فالعمل الملموس يخلق القيمة الاستعمالية، أما العمل المجرد فيخلق القيمة التبادلية، وكشف بذلك عن أن البضاعة تشكل وحدة عنصرين متضامين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية.

كشف (ماركس) لأول مرة في تاريخ الاقتصاد السياسي عن الجوهر الاجتماعي لقيمة البضائع، ف وراء علاقات البضائع في التبادل تبرز علاقات الإنتاج التي تربط بين الناس (بين المنتجين البضاعيين). ويرى (ماركس) أن القيمة بين الناس مغطاة بعلاقات بين الأشياء، فالعمل هو الشرط الضروري دائماً لأي إنتاج، ولكنه فقط في ظروف الاقتصاد البضاعي يكتسب وظيفة مقياس يحكم العلاقات التبادلية بين المنتجين البضاعيين. لقد كشف (ماركس) أن مقدار القيمة يتوقف على مستوى تطور قوى الإنتاج، ذلك لأن قيمة البضائع تتحدد بنفقات العمل الاجتماعي المجرد الواسطي على إنتاج البضاعة عند كل مستوى من تطور قوى الإنتاج.

إن نظرة (ماركس) إلى الاقتصاديين الكلاسيكيين كانت ظاهرة بصورة ملحوظة، وذلك من خلال الطريقة التي اتبعها في تحليل القيمة فلقد استخدم هنا نفس النظرة الكلاسيكية التي تتلخص في أن العمل هو العنصر المنتج الوحيد وأنه هو أساس كل القيم. ولقد اتبع (ماركس) (ريكاردو) في اعتبار السلع الرأسمالية عملاً مختزناً ولكن عنصر الأرض اختفى تماماً كعنصر مستقل في العملية الإنتاجية وأي شيء هام بخصوص الأرض من الناحية الاقتصادية بلور وحل في شكل مدخلات عمل.

والتحليل الماركسي للقيمة على أساس كمية العمل المبذول تضمن عدداً من التعديلات للطريقة الريكاردية. والإصلاحات الماركسية لم تغير هيكل المناقشة تغييراً كبيراً ولكنها زادت تفصيلاً وتحليلاً، ومعالجة (ماركس) للمشكلة الرئيسية الخاصة بعدم التجانس في قوة العمل من أحد الأعمال الفكرية التي ميزته عن (ريكاردو).

ولقد كان الكلاسيك يهربون دائماً من هذه المشكلة بالرجوع إلى السوق وأخذوا اختلاف الأجور كأساس لوزن كمية العمل أو لتقدير المساهمة الاقتصادية لأفراد القوة العاملة. ولكن هذه الطريقة في التحليل لا يمكن أن تعتبر شرعية تأسيساً على قواعد الفكر الكلاسيكي، ذلك لأننا لو اخترنا أسعار السوق كمقياس لقيمة العمل في هذا الخصوص فلماذا لا نأخذها لتحديد أسعار السلع أيضاً، وبعبارة أخرى لماذا نحاول الرجوع للعمل كأساس للقيمة.

ولم يرتكب (ماركس) نفس الخطأ الكلاسيكي، ففي رأيه أن طاقة العمل تتحدد ذاتها على أساس العمل. وقد ذكر (ماركس) أن طاقة العمل تتحدد بأي سلعة أخرى على أساس كمية العمل المبذول في إنتاجها وإعادة إنتاجها. بعبارة أخرى إن كمية العمل اللازم

لتهيئة مستوى الكفاف لوحدة من العمل وللمساح بإعادة إنتاجها في الجيل التالي يحدد قيمة العمل غير الماهر. إن (ماركس) لم يرتكب إذاً الخطأ الكلاسيكي في تفسير اختلاف الأجور بين العمال بالرجوع إلى السوق، ولكنه لم يصل مع ذلك إلى مقياس قاطع بتفسير اختلافات الأجور بين وظائف العمل المختلفة على أساس نظرية القيمة للعمل.

ويمكن - عزيزي الدارس- توضيح الفكر الماركسي بهذا المجال على النحو الآتي:

1. نظر (ماركس) إلى طاقة العمل على أنها سلعة مثل أي سلعة أخرى تباع وتشترى، والبائع هو العامل أما المشتري فهو الرأسمالي، وهو يشتري طاقة العمل لغرض عملية الإنتاج والربح، أما العامل فهو يبيع طاقته للحصول على ما يكفيه هو وعائلته الصغيرة لكي يعيش فقط. ويجب أن لا نفهم من هذا عن طريق الخطأ أن (ماركس) يعتقد في نظريته أجر الكفاف، على العكس من ذلك لقد هاجمها هجوماً مريعاً ولكنه في تحليله للنظام الرأسمالي الذي عاصره يشير إلى حقيقة واقعية معينة، وهي أن العامل يبيع طاقة من العمل التي يملكها مقابل الحصول على اجر الكفاف له ولعائلته الصغيرة.
2. يأخذ (ماركس) قيمة طاقة العمل التي يبذلها العامل غير الماهر كوحدة قياسية لقياس قيمة السلع.

3. الاختلافات بين أجور الفئات المختلفة من العمل، وهنا نجد (ماركس) يؤكد المعنى الذي سبق الإشارة إليه وهو أن طاقة العمل هي سلعة مثل أي سلعة أخرى، وأن قيمتها تتحدد بالعمل المبذول في إنتاجها، فطاقة العمل التي يمتلكها العامل غير الماهر قد بذل فيها قدر من العمل أقل من طاقة العمل التي يمتلكها العامل الماهر، ولهذا فالأخير يحصل على أجر أكبر من الأول. بعبارة أخرى نجد أن الاعتقاد الماركسي يتلخص في أن الإنسان بدون حرفة أو عمل لا قيمة له ولكنه ما إن يعرف كيف يؤدي عملاً ما ويكسب أجراً من هذا العمل فإن لديه سلعة لها قيمة هي طاقته أو ثروته. والعامل غير الماهر لم يبذل جهداً مثملاً فعل العامل الماهر في إنتاج سلعته وهي طاقة عمله ولهذا لا يتساويان.

وهنا نجد أن (ماركس) قد اعتمد على فكرة طرحها (جون ستوارت ميل) من قبل بخصوص تحديد طبيعة العمل المنتج ألا وهي أن تدريب العمال يتضمن عملاً غير منتج لسلع مادية إلا أنه يعد عملاً منتجاً لأنه يتسبب عادة بطريقة غير مباشرة في زيادة

2.4 نظرية فائض القيمة Theory of Surplus Value

بيّن (ماركس) أشكال فائض القيمة بناءً على مراحل تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي:
أ- فائض القيمة المطلقة الناتجة عن إطالة يوم العمل أو زيادة شدة العمل. وتأتي في المرحلة الأولى من تطور علاقات الإنتاج الرأسمالية التي تتسم بضعف وسائل الإنتاج.

ب- فائض القيمة النسبية الناتجة عن تحسين إنتاجية العمل بفضل التقدم التكنولوجي. وتأتي في مرحلة الرأسمالية المتطورة وتمثل الشكل الأوسع للقيمة.

قام (ماركس) باستخدام هيكل الفكر الكلاسيكي لتحليل نظرية القيمة. واستطاع أن يتوصل إلى النتيجة القاضية بأن قيمة العمل وقيمة السلع تتحدد على أساس واحد. بدأ (ماركس) من افتراض منطقي وهو أن العامل في إنتاجه اليومي ينتج سلعة تحتوي على كمية من العمل الاجتماعي الضروري أكبر من تلك اللازمة لحفظه على قيد الحياة لليوم التالي. أي أن قيمة السلع التي ينتجها العامل مقدرة بكميات العمل الإنتاجي الضروري تزيد عن قيمة أجر الكفاف الذي يحصل عليه مقدراً بكميات العمل الضروري.

والسبب كما رأى (ماركس) هو أن العمال الذين يبيعون طاقاتهم للرأسماليين لا يملكون قولاً في تحديد عدد ساعات العمل التي تستخدم فيها الطاقات أما الرأسمالي فعند تحديده عدد ساعات العمل اليومي فإنه يعمل على إطالتها قدر ما يستطيع فوق ذلك الوقت اللازم لإنتاج سلع تكفي قيمتها لحفظ حياة هذا العامل لليوم التالي. ذلك لأن الرأسمالي إذا اكتفى بتشغيل العامل عدداً من الساعات يكفي فقط لإنتاج ما يساوي أجر الكفاف له، فإنه لن يحصل على أي عائد من العملية الإنتاجية، كما أن الرأسمالي إذا أعطى العامل أجراً يساوي إنتاجه فإنه لن يحصل على أي ربح أيضاً.

إن فائض القيمة يتكون من القيم التي ينتجها العامل خلال عمله أثناء تلك الساعات الزائدة عن ما يكفي لكفافه... تلك الساعات التي لا يحصل مقابلها على أي شيء.



مثال

نفترض أن متوسط عدد الساعات اللازم يومياً للعامل ليحصل على مستوى الكفاف هو 6 ساعات، ولكن صاحب العمل الرأسمالي يجعله يعمل 12 ساعة. والفرق بين الرقمين هو 6 ساعات يمكن أن يطلق عليه فائض العمل وقيمة الإنتاج الخارج عن هذه الساعات

هو فائض القيمة.

أما معدل فائض القيمة فيقاس بالنسبة بين ذلك الجزء من يوم العمل اللازم لكفافة العمل وفائض العمل أي في المثال السابق $6 \div 6$ أو 100%، وتبعاً لـ (ماركس) فإن الرأسمالي سوف يستحوذ على فائض القيمة لنفسه، ولهذا فإنه يسعى بصورة مستمرة إلى توسيع الفجوة بين قيمة طاقة العمل اللازم بذلها لكفافة العامل والذي يدفعها في شكل أجر من ناحية وقيمة الإنتاج من ناحية أخرى (قيمة الإنتاج النهائي أو القيمة المضافة حسب التحليل الحديث وليس القيمة الكلية للإنتاج)، والرأسمالي يفعل هذا من خلال اتباع إحدى الحالتين:

1. إطالة ساعات العمل اليومي.
2. إنقاص ساعات العمل الاجتماعي اللازم لإنتاج حدٍّ من كفافة العمل.

أما إطالة يوم العمل فإن وسيلة الرأسمالي فيها هي الضغط، ويساعده في ذلك وجود احتياطي كبير من العمال المتعطلين الذين يفضلون العمل لساعات أطول على التشرد أو الموت. وإنقاص ساعات العمل الاجتماعي اللازم لإنتاج كفافة العامل يأتي عن طريق التقدم التكنولوجي الذي يتيح للرأسمالي توفير الموارد البشرية وتكثيف الاعتماد على رأس المال، فعلى سبيل المثال اختراع إحدى الآلات التي تعتمد بصورة أكبر على رأس المال، سوف ينقص من المجهود البشري اللازم لإنتاج كمية معينة من السلع.

ويشير (ماركس) في أكثر من موضوع إلى أن استحواذ الرأسمالي على فائض القيمة ومحاولاته زيادته ليس نتيجة للجشع البشري، ولكنه نتيجة طبيعية لحقيقة النظام الرأسمالي الذي يحتم المنافسة بين الرأسماليين والاختيار بينهم على أساس نجاحهم في عملية التراكم الرأسمالي، وهذا نلاحظ أن (ماركس) يتعدى تفسير الأشياء تبعاً للمفاهيم الأخلاقية أو النفسية الخاصة بالبشر، ويميل إلى التفسيرات التي تربط بالعوامل المادية الملموسة وهي ممثلة في طبيعة النظام الرأسمالي وظروف الإنتاج فيه، وهذا في الواقع مثال على الفلسفة المادية.

لقد أكد (ماركس) أن رأس المال المتغير هو المصدر الوحيد لفائض القيمة وأن رأس المال الثابت لا يضيف إلى قيمة السلعة سوى ذلك الجزء الذي يفقده أو الذي يستهلك منه خلال العملية الإنتاجية. وبموجب هذا المنطق تصبح أساليب الإنتاج المستخدمة لعنصر العمل بكثافة أكبر جدوى للرأسمالي من غيرها وذلك لارتفاع معدل فائض القيمة المترتب على إتباعها.

وهنا يبرز التناقض بين نظرية القيمة الماركسية والواقع الفعلي متخذاً مظهرين:
الأول: إن معدل فائض القيمة لا يمكن أن يكون واحداً في الصناعات المستخدمة
لأساليب إنتاجية تختلف من حيث نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير.
الثاني: إن الرأسمالي لا يمكن أن يفضل الأساليب الإنتاجية ذات الكثافة الرأسمالية
العالية أي المستخدمة لرأس المال الثابت على نحو مكثف وذلك لأن هذا يضر بمصلحته إذ
أنه يخفض ما يمكن أن يحققه من فائض القيمة.

ولم يكن (ماركس) غافلاً عن هذا التناقض ولكنه أرجأ تفسيره إلى الجزء الثالث من
كتابه «رأس المال» حيث أوضح أن الرأسمالي في الواقع العملي يستهدف الحصول على
أعلى معدل للربح على مجموع رأس المال المستخدم المتغير والثابت وليس على أعلى
معدل لفائض القيمة. وعليه ففوى المنافسة في السوق تقود إلى تساوي معدل الربح
في النشاطات الاقتصادية المختلفة وليس إلى سيادة معدل واحد لفائض القيمة. إلا أن
(ماركس) لم يتخل مع ذلك عن نظريته في فائض القيمة بل أكد على أن معدل الربح
في الاقتصاد كله يتحدد بمجموع فائض القيمة منسوباً إلى مجموع رأس المال المتغير
والثابت على حد سواء.

3.4 نظرية تركز رأس المال

Theory of Capital Concentration

لقد أورد (ماركس) أفكاراً ونظريات أخرى مهمة في هذا السياق. فالأزمة الاقتصادية
تنشأ أيضاً بسبب استمرار التراكم الرأسمالي وما ينجم عنه من انخفاض معدل الربح.
فالتراكم الرأسمالي يقود مبدئياً إلى زيادة الطلب على العمل وارتفاع الأجور، وتمثل هذه
الفترة مرحلة الرواج الاقتصادي. ولكن ارتفاع الأجور يحث الرأسماليين على إحلال رأس
المال الثابت مكان العمل مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الكثافة الرأسمالية للأساليب
الإنتاجية، وبما أن الأرباح في الاقتصاد الوطني تنجم عن رأس المال المتغير، فإن معدل
الربح بافتراض ثبات العوامل الأخرى سيميل بالضرورة نحو الانخفاض كلما ارتفعت
الكثافة الرأسمالية للأساليب الإنتاجية.

ويتربط على انخفاض معدل الربح إجماع الرأسماليين عن الاستثمار، وهكذا تحدث
الأزمة نتيجة لتراجع التراكم الرأسمالي وعدم كفاية الاستثمار Underinvestment.
يرى (ماركس) أن الشرط الأول والأساس هو إعادة الإنتاج reproduction ويعمل في
شتى صور المجتمع، والمقصود بذلك هو أن شيئاً ما سوف يؤدي إلى شيء آخر، فهو يتولد

عنه ويترتب عليه، فالمجتمع الإقطاعي في القرنين السادس عشر والسابع عشر قد تولد عنه وترتب عليه المجتمع الرأسمالي، وكذلك عن هذا المجتمع مجتمع اشتراكي. بل وفي المجتمع الرأسمالي بالذات سوف تتولد إحدى مراحل من المرحلة السابقة لها كما أنها تؤدي إلى المرحلة التالية لها، وبذلك يمهّد (ماركس)، بهذا الشرط الأساسي للحركة إلى أن النظام الرأسمالي تنتابه بعض المراحل المعينة، بدءاً بمرحلة التراكم الرأسمالي وانتهاء بمرحلة الأزمات الاقتصادية المتكررة وهذه المراحل هي:

أولاً: مرحلة التراكم الرأسمالي: هو التعبير الديناميكي للنشاط الاقتصادي في ظل الرأسمالية، ويتضمن التجميع تحويل فائض القيمة إلى رأس مال، وغير خاف أن خلق الفائض شيء وتحقيقه شيء آخر، وأن مجرد إنتاج أية سلعة ينطوي في حد ذاته على خلق قيمة العمل وفائض هذه القيمة وفقاً للتحليل السابق للنظرية الماركسية، بيد أن هذا الفائض لا يتحقق إلا بعد بيع السلعة وتحصيل قيمتها في صورة نقدية، فإذا ما حدث ذلك يمكن بعدئذٍ استغلال هذا الفائض - في صورته النقدية - في الإكثار من رأس المال وتتوقف درجة التجميع على عدد من العوامل يهّم (ماركس) منها درجة الاستغلال للعامل وإنتاجية العمل. بالنسبة لدرجة الاستغلال، يرى (ماركس) أنها ثابتة، أما إنتاجية العمل وزيادتها فهي من أعظم الوسائل قوة في عملية التجميع، والزيادة في الإنتاجية هي زيادة في نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير، وبعبارة أخرى فإن الإنتاجية تتضمن تغيراً في التكوين الذاتي لرأس المال مقروناً بتغير في تكوينه العضوي. أما نتائج التجميع فهي هبوط نسبة رأس المال المتغير، كلما تقدمت عملية التجميع وتركز رأس المال، إذ إن المنافسة بين المنتجين الرأسماليين تضطرهم إلى تخفيض أسعار منتجاتهم، وينطوي ذلك على زيادة في الإنتاجية وزيادة في مقدار رأس المال. وهكذا يسير التوسع الرأسمالي سيراً حثيثاً يجمع بين الزيادة المطردة في رأس المال وبين التخلص من صغار الرأسماليين نتيجة للمنافسة الحادة بين المنتجين. ومن أهم الظروف التي تساهم في هذا الاتجاه التوسعي الرأسمالي، إقامة الشركات المساهمة وما صاحب ذلك من تسهيلات مصرفية وإئتمانية.

وفيما يلي نقدم عرضاً لهذه المشكلة معتمدين على النص الماركسي نفسه:
ساق ماركس المثال التالي لتوضيح فكرته.

The Transformation Problem

المراجع

ما هو إلا نسبة مجموع فائض القيمة في الاقتصاد كله إلى مجموع رأس المال، الثابت والمتغير. وعليه تنحرف الأثمان السائدة في السوق عند التوازن عن القيم الأصلية للسلع إلا أن مجموع هذه الانحرافات لا بد وأن يساوي عدماً، كما يمكن التأكد منه في العمود الأخير من الجدول أعلاه.

وبذلك استطاع (ماركس) أن يعلل ضرورة سيادة معدل واحد للربح في الاقتصاد وأن يربط بين هذا المتوسط والمعدل العام لفائض القيمة. إلا أن تعليله هذا قوض النظرية الأصلية التي جاء بها في الجزء الأول من «رأس المال» والتي ادعت بأن السلع يجري تبادلها في السوق بموجب قيمها أي بحسب كميات العمل اللازمة اجتماعياً لإنتاجها.

ثانياً: مرحلة تركّز رأس المال المتزايد وازدياد حجم رؤوس الأموال الإنتاجية التي يستخدمها المشروع الإنتاجي باستمرار: ويفسر هذا التركيز في الإنتاج الرأسمالي بالطابع المميز لأسلوب هذا الإنتاج وهو العمل المتواصل على زيادة كمية الثروة التي تتخذ شكل رأس المال الإنتاجي. أما الوسيلة التي يمكن بها زيادة رأس المال هذا، ومن ثم تحقيق التركيز في المشروع الإنتاجي، فهي تراكم رأس المال، أو تحويل الرأسمالي لجزء من دخله وهو مبلغ فائض القيمة الذي يحصل عليه إلى رأس مال إنتاجي، هذا التراكم يجد شرطه الأول في أن ينجح الرأسمالي في تصريف منتجاته وفي أن يحول جزءاً من النقود التي كسبها إلى رأس مال ويأتي ذلك عن طريق تحويل جزء من فائض العمل السنوي (وهو الجزء من العمل غير المدفوع) إلى إنتاج وسائل الإنتاج. وحتى يمكن لظاهرة فائض القيمة (وبالتالي فائض العمل) أن توجد وإن تخلق رأس المال، فإنه يجب أن يشتري الرأسمالي السلعة التي تخلق فائض القيمة وهي العمل. وحتى يتمكن الرأسمالي من شراء قوة العمل، لا بد أن تزول ملكية صغار الملاك حتى يقبلوا، وقد أصبحوا لا يملكون إلا قوة العمل، يبيع عملهم للرأسماليين. وعلى ذلك فالشرط الأساسي للنظام الرأسمالي، هو أن يحل العمل المجرد عن الملكية محل الملكية المستندة إلى العمل، وباستمرار العملية المتقدمة يصبح كل تراكم لرأس المال وسيلة لتحقيق تراكم جديد مما يترتب عليه ازدياد مقدار الثروة الاجتماعية التي تتخذ شكل رأس مال عامل في الجهاز الإنتاجي، ويؤدي استمرار التراكم إلى ازدياد تركّز هذه الثروة في أيدي الرأسماليين الفرديين ومن ثم إلى توسع القاعدة التي يقوم عليها الإنتاج الكبير وما يواكبه من استخدام فنون وأساليب الإنتاج المميزة لنظام الإنتاج الرأسمالي، أي إلى ازدياد تركّز رأس المال في الجهاز الإنتاجي باستمرار. ومن ناحية أخرى يصبح الفزايد في رأس المال الاجتماعي تزايد آخر في عدد الرأسماليين الفرديين الذين يتباعد كل منهم عن الآخر، وبالتالي تقسيم رأس المال الاجتماعي في كل

فرع إنتاجي بين العديد من الرأسماليين الذين يواجه بعضهم بعضاً كمنتجين مستقلين ينافس كل منهم الآخر.

ثالثاً: مرحلة مركزية رأس المال المتزايد: ويراد به انتشار الوحدات الإنتاجية الكبيرة على أنقاض الوحدات الصغيرة في الجهاز الإنتاجي باستمرار. هذا يقابل بتقسيم رأس المال الاجتماعي بين عدد كبير من الرأسماليين الفرديين. وتباعد كل منهم عن الآخر اتجاه آخر عكسي يعمل على جذب هؤلاء الرأسماليين بعضهم إلى بعض على الدوام، أي إلى المركزية المتزايدة لوسائل الإنتاج، والاستخدام المتزايد للعمال. الذي يترتب على تراكم رأس المال، وإنما يقصد بها تمركز رؤوس الأموال التي تكونت فعلاً نتيجة التراكم السابق والقضاء على الاستقلال الذي كان يتمتع به الرأسماليون الفرديون ومصادرة رأس المال بواسطة الرأسماليين وتحويل العدد الكبير من الرأسمال الصغير إلى عدد صغير من الرأسمال الكبير.

وتختلف المركزية المتزايدة لرأس المال عن عملية التركز الرأسمالي السابق، فالمركزية تفترض فقط تغير توزيع رأس المال الاجتماعي الموجود سالفاً في أيدي الرأسماليين والمستخدم فعلاً في عملية الإنتاج.

وتفسر المركزية المتزايدة لرأس المال بعاملين أساسيين وهما:

1. المنافسة التي يدخل الرأسماليون معركتها عن طريق تخفيض أثمان السلع التي ينتجونها.

2. نظام الائتمان الذي يمكن الرأسماليين من مصادرة الأموال المتناثرة في المجتمع.

4.4 نظرية التنمية الاقتصادية

Development Theory of Economic

إن نظرية (كارل ماركس) في التنمية الاقتصادية تشكل جوهر أفكار (ماركس) بصورة عامة، كما أنها تقدم وجهة نظر عامة للتنمية المجتمعية الشاملة. حيث تتميز بـ:

1. قدرة النظام الرأسمالي على التوسع في الأمور الاقتصادية والإنتاجية لأنه قائم على

الاستغلال، وكانت وجهة النظر هذه معاكسة لكل من (مالتس) و(ميل).

2. حتمية انهيار النظام الرأسمالي على المدى البعيد بسبب العوائد القليلة التي تجنيها

الطبقة العاملة لأنها تبني جهودها بثمن رخيص، وهذا مع الوقت يقود إلى الركود والكساد

الاقتصادي.

كما يمكن القول- عزيزي الدارس- بأن القانون الطبيعي للتنمية الاقتصادية حسب وجهة نظر (ماركس) يتلخص في ثلاثة أمور وهي:

- تركز رأس المال.

- تجمع البرولتاريا والطبقة العاملة في مكان واحد.

- انخفاض الأرباح والقوائد للمنشأة الصناعية بسبب الكساد.

كما أن جوهر العملية التنموية من وجهة نظر (ماركس) مرتبط بتراكم رأس المال، والتقدم التقني، ومن الجانب النظري فإن هناك عاملين يجبران الرأسماليين على اللجوء إلى تراكم رأس المال هما:

- تنمية فائض القيمة في عملية الإنتاج الرأسمالي تحفز أصحاب رأس المال لتراكم رأسمالهم وإعادة استثماره من أجل توسيع عملية الإنتاج.

- التوسع في الإنتاج يقود إلى زيادة الطلب على العمالة، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الأجور ودعم القوة الشرائية للطبقة العاملة.

ومن جهة أخرى يمتاز المجتمع الرأسمالي بالديناميكية والتغير المستمر، فزيادة فائض القيمة وزيادة حجم الإنتاج يقود إلى البحث عن تكنولوجيا جديدة فعالة.

يعرف (ماركس) التقدم التقني بأنه السعي لتعزيز رأس المال التكنولوجي وبالتالي حصول منافسة شديدة وسباق محموم بين الرأسماليين المتنافسين للحصول على التقنيات الجديدة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يقوم الرأسماليون بزيادة تراكم رأس المال؟ يرى (كارل ماركس) أن هناك ثلاث طرق تؤدي إلى تراكم رأس المال وهي:

1. تخفيض أجور العمال.

2. زيادة عدد ساعات العمل.

3. زيادة إنتاجية العامل.

وهناك علاقة تداخلية من وجهة نظر (ماركس) بين الاستثمار والتقدم التكنولوجي، ففي حين يستخدم الاستثمار لتعزيز التقنية، بالمقابل تستخدم التكنولوجيا لفتح آفاق وفرص جديدة أمام الاستثمارات المربحة. بمعنى أن التكنولوجيا الجديدة ليست فقط عاملاً لاستهلاك رأس المال وإنما تعتبر وسيلة لإنتاج رأس المال.

كما يرى (كارل ماركس) أن هناك أموراً تؤثر في عملية تراكم رأس المال هي:

1. التركيز الشديد لرأس المال حيث يفقد صغار الرأسماليين استثماراتهم لصالح كبار

الرأسماليين.

2. زيادة معاناة الطبقة العاملة بسبب استخدام الرأسماليين التكنولوجيا المتطورة على نطاق واسع مما يساهم في النهاية بالتخلي عن أعداد كبيرة من العمال، كما أن دخول النساء والأطفال إلى سوق العمل يقلل من فرص العمل الجديدة.
3. انخفاض معدلات العوائد والأرباح بسبب الاستخدام المكثف للتكنولوجيا غالية الثمن.
- والآن - عزيزي الدارس- اختبر معلوماتك بالإجابة عن الآتي:



تدريب (3)

كيف يقوم الرأسماليون بزيادة تراكم رأس المال، حسب وجهة نظر (كارل ماركس)؟



أسئلة التقويم الذاتي (3)

1. لماذا لم تستطع المدرسة الكلاسيكية اكتشاف الطابع الازدواجي للعمل؟
2. لقد أكد (ماركس) أن رأس المال المتغير هو المصدر الوحيد لفائض القيمة وأن رأس المال الثابت لا يضيف إلى قيمة السلعة سوى ذلك الجزء الذي يفقده أو الذي يستهلك منه خلال العملية الإنتاجية، وضح ذلك.
3. قارن بين التراكم الرأسمالي ومركزية رأس المال من وجهة نظر (كارل ماركس).

5. رأس المال وإنهيار الرأسمالية

The Capital And Collapse of Capitalism

عزيزي الدارس، بعد أن وضح (كارل ماركس) ظاهرتي التركيز المتزايد لرأس المال ومركزيته المتزايدة انتقل إلى ظاهرة أخرى وهي الفقر المطلق العام الذي يحل بالعمل في نظام الإنتاج الرأسمالي. فبدلاً من أن يترتب على الظاهرتين المتقدمتين تحسين حالة الطبقة العاملة وارتفاع مستوى معيشتها عن طريق زيادة الأجور وتقليل ساعات العمل أو تخفيض أسعار المنتجات التي تستهلكها هذه الطبقة، فإنهما يؤديان إلى نتائج مضادة في ظل الرأسمالية حيث لا يستخدم العمال وسائل الإنتاج ولكن هذه الوسائل هي التي تستخدم العمال.

وتتجلى هذه النتائج في زيادة رؤس الطبقة العاملة والانخفاض المستمر في مستوى المعيشة. وهكذا يؤدي التراكم المتزايد لرأس المال إلى تركيزه ومركزيته المتزايدتين من جانب طبقة الرأسماليين وكذلك إلى تراكم مقابل له في البؤس والفقر من جانب الطبقة العاملة. ومن أهم الأسباب المفسرة لهذه النتائج تزايد تراكم رأس المال وما يؤدي إليه من زيادة استخدام الآلات في عملية الإنتاج، إذ يعلن (ماركس) أنه لن تبقى نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير ثابتة على ما هي عليه وإنما تتغير باتجاه الزيادة، أي أن التركيب العضوي لرأس المال يتزايد باستمرار وبالتالي تكون نسبة تزايد قوة العمل (رأس المال المتغير) أقل بكثير من نسبة رؤوس الأموال الإنتاجية والمواد الأولية (رأس المال الثابت) في عملية الإنتاج. «ويؤدي التناقض المستمر في نسبة رأس المال المتغير بالمقارنة برأس المال الثابت إلى أن يزداد حجم السكان عن القدر اللازم لاحتياجات الإنتاج كما يحددها التراكم المتزايد لرأس المال»، أي أن يزداد عرض العمل عن طلبه. ومن ثم يوجد «فائض سكان» يتكون من العمال الذين كانوا يشتغلون فعلاً ثم استغنت الصناعة عنهم وكذلك العمال الإضافيين الناتجين عن الزيادة الطبيعية للسكان والذين تعجز الصناعة عن استيعابهم.

هذا الفائض السكاني هو فائض «نسبي» لأنه لا ينتج عن الزيادة الطبيعية للسكان فوق الحدود التي يضعها التراكم المتزايد لرأس المال، وإنما ينتج تحت تأثير هذا التراكم المتزايد نفسه الذي يؤدي إلى تمكين الرأسمالي من القيام بعملية الإنتاج مع استخدام قدر متناقص باستمرار من قوة العمل.

وهكذا فإن الطبقة العاملة وهي بصدد إنتاج رأس المال المتراكم على الدوام، إنما تنتج في نفس الوقت الوسائل التي تجعلها هي ذاتها غير مرغوب فيها وزائدة عن الحاجة. ومن

ناحية أخرى، فمما يزيد من حدة الفقر العام، أن الرأسمالي يستطيع أن يحصل بنفس القدر من رأس المال على مقدار أكبر ومتزايد من قوة العمل وذلك بالعمل المستمر على إحلال العمل الغير فني مكان العمل الفني، والعمل النسائي محل عمل الرجال وعمل الصغار محل عمل البالغين مما يتسبب في تزايد عدد العمال العاطلين عن العمل وتضخم جيش الصناعة الاحتياطي، وبالتالي انخفاض مستوى الأجور المدفوعة.

فضلاً عن هذا فإنه لما كان المستوى العام للأجور يتحدد بتضخم أو انكماش حجم جيش الصناعة الاحتياطي لا بالتغيرات في العدد المطلق للسكان العاملين، وكان هذا الحجم محكوماً بدوره بقلب مستوى النشاط الاقتصادي بين الرخاء والكساد، فإنه يترتب على هذا أن تعمل الدورات الاقتصادية أو الصناعية التي يتعرض لها نظام الإنتاج الرأسمالي، وما تؤدي إليه من توقف جزئي للنشاط الاقتصادي في فترات الكساد، على تغذية البطالة في صفوف الطبقة العاملة وتضخم جيش الصناعة الاحتياطي وبالتالي الضغط على مستويات الأجور السائدة. كذلك يؤدي إدخال التكنولوجيا في الزراعة واستعمال أسلوب الإنتاج الرأسمالي إلى الاستغناء عن عدد من العمال الزراعيين في القطاع الزراعي، وهؤلاء يهاجرون إلى المدن مضيفين المزيد إلى جيش الصناعة الاحتياطي (العمال الذين لا يجدون عملاً)، في نفس الوقت الذي ينخفض فيه مستوى أجور العمال المشتغلين في الزراعة إلى حد قريب من الفقر نفسه. وبالإضافة إلى هذا فإن استمرار غزو الفن الإنتاجي الصناعي لفروع الإنتاج التي ما زال يسيطر عليها الفن الحرفي يؤدي إلى تحويل العمال الحرفيين إلى عمال عاديين أو إخراجهم كلياً من نطاق الصناعة.

لكل هذه الأسباب وغيرها يقرر (كارل ماركس) أنه كلما زادت الثروة الاجتماعية ورأس المال العامل وإنتاجية العمل زاد جيش الصناعة الاحتياطي، وكلما زاد هذا الجيش زاد الفقر الرسمي.

ومفاد ما سلف، أن تراكم رأس المال يؤدي إلى تراكم مقابل له ولكن في البؤس والفقر. ويعبر (ماركس) عن ذلك بقوله: «إن تراكم الثروة في جانب واحد يؤدي إلى تراكم البؤس والمعاناة والعبودية والجهل والقسوة والانتحطاط الذهني في الجانب المقابل».

الاستنتاجات والحقائق التي توصل إليها (ماركس) بشأن النظام الرأسمالي

هي:

1. إن النظام الرأسمالي هو نظام تاريخي بمعنى أنه مرحلة من مراحل تطور التاريخ وبالتالي فهو ليس بنظام أبدي وإنما هو نظام عابر مثله مثل الأنظمة السابقة عليه.

وسوف يترك مكانه لنظام آخر، نظام ينتهي فيه استغلال الإنسان للإنسان، نظام تسوده العدالة والمساواة، فقد عاشت البشرية في ظل أنظمة اجتماعية مختلفة، جميعها انهارت بسبب الفوارق الطبقيّة التي أوجدتها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. والنظام الرأسمالي سوف يسقط أيضاً بسبب الملكية الخاصة التي تتناقض مع الطابع الاجتماعي للعمل.

2- إن هذا النظام هو نظام استغلالي، قائم على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، فالنظام الرأسمالي ينقسم إلى طبقات اجتماعية متناثرة، خاصة بين الطبقتين الرئيسيتين الطبقة العاملة والطبقة البرجوازية، فالطبقة البرجوازية وهي التي تملك وسائل الإنتاج تستغل الطبقة العاملة والأكثرية الساحقة من الناس الذين لا يملكون أية وسيلة إنتاجية.

3- إن هذا النظام سوف يخلق القوة الاجتماعية التي سوف تقضي عليه، فقد أوجدت البرجوازية، برأي الماركسية، الطبقة العاملة أو البروليتاريا، والتي سوف تتمرد على الطبقة البرجوازية وتقضي عليها وتقيم نظامها الاشتراكي الخالي من الاستعباد والاستغلال.

يؤكد (ماركس) حتمية استبدال النظام الرأسمالي بنظام أرقى منه وهو النظام الشيوعي وذلك للأسباب الآتية:

1- إن الشرط الضروري لوجود البرجوازية وتسلسلها هو أساساً تكوين رأس المال وزيادته. والشرط الضروري لوجود رأس المال هو عمل الأجير. والقاعدة الوحيدة للعمل هو التنافس بين العمال. ويعمل التقدم الصناعي الذي تدعمه البرجوازية بمحض اختيارها إلى استبدال حالة العزلة التي يعيش فيها العمال بسبب التنافس مما يؤدي إلى حالة من الترابط والاتحاد الثوري بفضل تجميع العمل.

2- إن تطور الصناعة الحديثة يعمل على تقويض الأساس الذي تستند إليه البرجوازية في الإنتاج وتملك المنتجات. وعلى ذلك فإن ما تنتجه البرجوازية يؤدي إلى سقوط البرجوازية وانتصار البروليتاريا.

من ناحية أخرى - عزيزي الدارس- يعدد (ماركس) الأسباب التي تؤدي بالنظام الرأسمالي إلى الأزمة وبالتالي إلى سقوطه وهي:

أ- التناقض الأساسي في النظام الرأسمالي هو دائماً بين الطابع الاجتماعي للإنتاج وبين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. فالإنتاج في النظام الرأسمالي هو اجتماعي،

بينما ثمار هذا الإنتاج تكون خاصة.

ب- هناك تناقض بين القيمة وفائض القيمة، فالقيمة ينتجها العمال بينما يحصل الرأسماليون على فائض القيمة، والأجور تكون دائماً أقل من قيمة ما ينتجه العمال.

ج- هناك تناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، فالقوى المنتجة تتطور دائماً بينما تبقى علاقات الإنتاج مقيدة بالملكية الخاصة.

كما يعتقد (ماركس) أن الأزمات الاقتصادية تعتبر ظاهرة دورية ملاصقة لتطور الرأسمالية تحدث فيه حتماً بفعل تقابل الاتجاهات التي سبق الإشارة إليها، والواقع أننا لا نجد نظرية واحدة عند (ماركس) لتفسير الأزمات الاقتصادية، وإنما نجد عدة تفسيرات.

كما يشير (ماركس) إلى أن الأزمات الاقتصادية تصدر من ذاتية نظام الإنتاج الرأسمالي الذي يميزه التناقض بين الطابع الاجتماعي والطابع الرأسمالي للتملك ومن هذه المتناقضات:

1. التناقض بين الإنتاج والاستهلاك: يعزوه (ماركس) إلى فقر جماهير المستهلكين، ومعظمها يتألف من العمال والفئات المحدود الدخل، أي الضعيفة اقتصادياً، وقصور استهلاكها بالنسبة إلى ميل الإنتاج إلى تنمية القوى الإنتاجية (أي تضخم الطاقات الإنتاجية في الرأسمالية).

2. التناقض بين مختلف فروع الإنتاج: ويفسره (ماركس) بافتقار النظام الرأسمالي إلى التناسب والتنسيق بين مختلف فروع الإنتاج الداخلة فيه، وهو ما يترجم عملياً في أن كل مشروع يضع برامجه الإنتاجية مستقلاً عن غيره من المشروعات، فينتج ما يراه بالقدر الذي يريد وفي الوقت الذي يحدده، لذلك فإن (ماركس) يرى بهذا الخصوص أن الوضع الطبيعي للاقتصاد الرأسمالي هو الاختلال بقدر ما هو التوازن. وقد يبلغ هذا الاختلال في فترات معينة حداً لا سبيل لعلاج. ولا يمكن إعادة التوازن إلا بوقوع الاقتصاد الرأسمالي فريسة للأزمة والكساد.

ويركز المذهب الماركسي في هذا الصدد بصفة خاصة على التوازن الواجب توفره بين القطاعين الرئيسيين من قطاعات الإنتاج، وهما إنتاج السلع الرأسمالية أو الإنتاجية، وإنتاج السلع الاستهلاكية، وبالنظر إلى أن انتظام الإنتاج وتقدمه يحتاج إلى نمو هذين القطاعين بنسب معينة يحددها تركيب رأس المال المستثمر في كل منهما. ويلاحظ (ماركس) أنه لا شيء يضمن في الأجل القصير أن تتحقق هذه النسب بالذات لافتقار التناسب والتنسيق، الأمر الذي يهيئ الأوضاع دائماً إلى انبثاق الأزمة من الاختلال والإفراط في بعض الفروع، إفراطاً يجر معه بقية الفروع الأخرى في الاقتصاد إلى الانخفاض والكساد. وبعبارة أخرى، فإن (ماركس) قد اعتمد في هذا الصدد الاتجاه الغالب لدى المفكرين التقليديين وهو اتجاه

النظام الرأسمالي نحو الركود لانخفاض معدل الربح فيه. فإذا انخفض هذا المعدل عن القدر الذي يعتبره أرباب العمل (أو المنظّمون) المعدل العادي، فإن الاستثمار سيتناقص ويؤدي ذلك إلى أن ما يحصل عليه الرأسماليون من فائض القيمة يحبس عن التداول ولا يظهر في شكل استثمارات.

3. التناقض بين تحسين طرق الإنتاج والأرباح: يرى (ماركس) أن المنتج الرأسمالي إذ يحاول تحسين طرق إنتاجه والدفاع عن نفسه في مجال المنافسة وزيادة أرباحه ما استطاع، يصبح مضطراً إلى السير وفقاً لمقتضيات التقدم الفني، فيدخل ما يستجد فيه من تحسينات على مشروعه وتتجلى آثارها في زيادة نسبة رأس المال الثابت في التركيب العضوي لرأس المال المستخدم في المشروع. وهذا يهيئ له كما رأينا أن يحقق من الأرباح ما يزيد عن زملائه المنتجين. غير أن تعميم الأخذ بهذه التحسينات - وهو أمر حتمي يقتضيه التطور وتبعث عليه المنافسة - يؤدي إلى انتشار ظاهرة تغير التركيب العضوي لرؤوس الأموال الإنتاجية جميعاً، ومن ثم تتجه معدلات الأرباح المحققة بالفعل إلى الانخفاض. وعلى ذلك السلوك المفيد بالنسبة لمشروع واحد على حدة، مما يؤدي إلى أوضاع تضر بسائر المشروعات متى انتشر الأخذ بذلك السلوك، دون أن يكون لأحد قدرة على تجنبه. ويتفاعل هذه المتناقضات الثلاثة في نطاق النظام الرأسمالي تتوالى الأزمات الاقتصادية عليه، الأمر الذي يساهم مع غيره من المتناقضات في التعجيل بمصيره المحتوم ألا وهو الانهيار.

والآن - عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:

تدريب (4)

؟

حسب وجهة نظر (كارل ماركس)، هناك عدد من الأسباب تؤدي بالنظام الرأسمالي إلى الأزمة، وبالتالي إلى السقوط والانهيار، اذكر هذه الأسباب مع الشرح البسيط...

✍

أسئلة التقويم الذاتي (4)

- 1- ما التناقض بين تحسين طرق الإنتاج والأرباح حسب رأي (كارل ماركس)؟
- 2- إن جوهر العملية التنموية من وجهة نظر (كارل ماركس) مرتبطة بتراكم رأس المال، وضح ذلك...

حاولنا، عزيزي الدارس، من خلال هذه الوحدة التعرف إلى النظام الماركسي وخصائص ومميزات الماركسية التي تركت أثراً كبيراً في تطور البشرية، إذ أنها أعلنت أن الحياة الاجتماعية تركز على إنتاج الخيرات المادية التي لا غنى عنها لبقاء البشرية. وخلال التطور التاريخي تتغير البنيات الاجتماعية والشروط السياسية والاقتصادية ولكن الإنتاج يبقى الشرط الأساسي والذي لا يمكن بدونه وجود المجتمع.

ترجع الفلسفة الماركسية إلى (كارل ماركس) وهي تقوم على بناء فكر منسجم له قاعدتان هما المادية الديالكتيكية، والمادية التاريخية، فالديالكتيك عند (ماركس) ينظر إلى العالم باعتباره حركة وتطور وتبدل. فالظواهر والأشياء في العالم لا تبقى ثابتة فهي في تطور مستمر. وكذلك فإن المجتمع الإنساني أيضاً يتطور، وكل هذا نتيجة تطور مستمر للمادة، ولذلك فإن الديالكتيك هو تعاليم عن القوانين العامة لحركة وتطور المجتمع الإنساني. والسبب في هذا التطور يعود إلى أن الأشياء تتضمن تناقضات ينفي بعضها الآخر. وهذه التناقضات هي المصدر الأساسي لتطور الأشياء والمجتمع. وتلعب التناقضات بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج دوراً خاصاً بين تناقضات التطور الاجتماعي.

إن المادية التاريخية تدرس المجتمع وقوانين تطوره، وهذه القوانين موضوعية وقابلة للمعرفة. ولكنها - أي قوانين المجتمع - تظهر بوساطة عمل الناس، بينما القوانين الطبيعية تعكس فعالية قوى عمياء.

ثم تعرضنا للأفكار الاقتصادية العامة وهي النقود ووظائفها وتقسيم العمل ورأس المال التجاري، حيث اعتبر (ماركس) التجارة عملية غير إنتاجية لأنها لا تساهم في إضافة قيمة جديدة لقيمة السلعة الموجودة في السوق.

ثم تطرقنا إلى النظريات الاقتصادية الماركسية، وهي نظرية قيمة العمل ونظرية فائض القيمة ونظرية تركز رأس المال ونظرية التنمية الاقتصادية، حيث يرى (ماركس) أن التنمية الاقتصادية الطبيعية تتلخص بتركز رأس المال، وتجمع البرولتاريا والطبقة العاملة في مكان واحد وانخفاض الأرباح والفوائد يسبب الكساد.

وفي نهاية الوحدة لخص (ماركس) الاستنتاجات والحقائق التي توصل إليها بشأن النظام الرأسمالي، ثم وضع (ماركس) الأسباب التي سوف تؤدي بالنظام الرأسمالي إلى مصيره المحتوم ألا وهو الانهيار برأيه.

7. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية السابعة

تهدف الوحدة الدراسية الآتية إلى تعريف المساهمات الأساسية التي قدمتها المدرسة الحديثة على يد أعلامها (هرمان جوسن) و(وليام جفونز) و(فالراس). كذلك تبين الوحدة الاطار الفكري العام الذي يجمع اركان المدرسة الحديثة والسياسة والموقف المذهبي الاقتصادي لهؤلاء الاقتصاديين الحديين، كما تتعرض الوحدة الى الانتقادات التي واجهتها هذه المدرسة الفكرية.

8. إجابات التثريبات

تدريب (1)

الفوارق الأساسية بين الاشتراكية والشيوعية تنجم عن تفاوت النضوج الثقافي والاقتصادي، حيث إن المرحلة الشيوعية سوف تمتلك قاعدة مادية وتكنولوجية أقوى وأحدث تتيح رفع إنتاجية العمل وتأمين الوفرة من الخيرات المادية والروحية. إضافة إلى أنه يزول في المرحلة الشيوعية الأساس الاقتصادي لوجود الطبقات.

تدريب (2)

يقسم (ماركس) رأس المال إلى قسمين:

1. رأس المال التجاري الذي يعتبر أحد أشكال رأس المال المتداول في السوق.
2. رأس المال المتداول كنفود والذي يعني كمية النفود التي يستطيع التاجر أن يستخدمها من أجل شراء كل ما يلزم المنشأة الاقتصادية والصناعية، كالمواد الأولية والتقنية وأجور العمال.

تدريب (3)

يقول (ماركس) بأن هناك ثلاث طرق يقوم عن طريقها الرأسماليين بتراكم رأس المال

وهي:

1. تخفيض أجور العمال.
2. زيادة عدد ساعات العمل.
3. زيادة إنتاجية العامل.

يعدد (ماركس) الأسباب التي تؤدي بالنظام الرأسمالي إلى الأزمة وبالتالي إلى سقوطه وهي:

- أ- التناقض الأساسي في النظام الرأسمالي هو دائماً بين الطابع الاجتماعي للإنتاج وبين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. فالإنتاج في النظام الرأسمالي هو اجتماعي، بينما ثمار هذا الإنتاج تكون خاصة.
- ب- التناقض بين القيمة وفائض القيمة. ف ينتجها العمال بينما يحصل الرأسماليون على فائض، والأجور تكون دائماً أقل من قيمة ما ينتجه العمال.
- ج- التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. فالقوى المنتجة تتطور دائماً بينما تبقى علاقات الإنتاج مقيدة بالملكية الخاصة.

8. مسرد المصطلحات

- الأجر في النظام الاشتراكي Wages: هو الشكل النقدي للحصة من المنتج الاجتماعي التي تعوض عن نفقات العمل الضروري وتدفعها الدولة لكل واحد من عمال المؤسسات الاشتراكية التابعة للدولة، حسب كمية ونوعية عمله.
- التقدم التقني عند (ماركس) Accumulation of Technology: هو السعي لتعزيز رأس المال التكنولوجي الذي يؤدي إلى منافسة شديدة وسباق محموم بين الرأسماليين المتنافسين للحصول على التقنيات الجديدة.
- الديالكتيك The Dialectic: هو تعاليم عن القوانين العامة لحركة وتطور المجتمع الإنساني. وهذا التطور يعود إلى أن الأشياء تتضمن متناقضات تنفي بعضها الآخر. وهذه التناقضات هي المصدر الأساسي لتطور الأشياء والمجتمع.
- رأس المال عند الاشتراكيين The Capital: هو ظاهرة أو علاقة اجتماعية، ووسيلة للسيطرة على الآخرين.
- العمل The Labour: هو النشاط المجدي للإنسان الذي يستطيع عبره أن يكيف مواد الطبيعة لتلبية حاجاته ونتيجة هذا العمل هي إيجاد منتجات نافعة.
- العمل المجرد Simple Labour: هو شكل تاريخي معين يظهر به العمل البشري في مرحلة الإنتاج البضاعي.

- القوى المنتجة عند (ماركس) Production Forces: هي وسائل الإنتاج التي صنعها المجتمع، أي أدوات العمل وكذلك الناس الذين ينتجون الخيرات المادية.

- القيمة التبادلية للسلعة Value Exchange: هي التعبير عن مقدار ما تضمنته هذه السلعة من عمل.

- القيمة عند (ماركس) Value: هي العمل الاجتماعي المبذول والمتجسد في البضاعة. وبما أن العمل يخلق قيمة البضاعة، فإن مقدار القيمة يقاس بكمية العمل المتجسد في البضاعة، وكمية العمل المبذول تقاس بدورها بالوقت الذي ينقضي فيه العمل.

- الماركسية Marxism: نسق متجانس مترابط موحد من الأفكار التي تسعى لتفسير المشاكل الأساسية التي تواجهها الإنسانية، وتتضمن منهجاً لطلها أو كل جانب منها. فالماركسية ليست نظرية أكاديمية معنية بالبحث عن «الحقيقة» في مجال معين ومحدود بل هي فلسفة اقتصادية سياسية اجتماعية شاملة تستهدف تغيير المجتمع الإنساني برمته. فالنظرية عند (ماركس) أولاً وقبل كل شيء دليل وأداة للعمل والتغيير.

- مشكلة التحويل The Transformation Problem: هي أن السلع في السوق يجري تبادلها بحسب أثمانها وليس قيمها، إلا أن هناك علاقة بين القيمة والتمن تتحدد بالطريقة التي تحول بها السوق هذه القيم إلى أثمان.

- معدلات العمل في النظام الاشتراكي: تعني تحديد الوقت الضروري، الذي يتطلبه تنفيذ هذه المهمة أو تلك أو تحديد كمية السلع التي يمكن إنتاجها في كل وحدة من الوقت.

- نظام التعريفات في النظام الاشتراكي: يعني رسم الفوارق بين الأجور وفقاً لطابع العمل ونوعيته وظروفه والمنطقة التي يجري فيها.

- وسائل الإنتاج عند (ماركس) Factors of Production: هي مجموع المواد المستخدمة في الإنتاج أو المساعدة على الإنتاج.

أولاً: العربية

- أحمد، عبد الرحمن يسري، (2003) تطور الفكر الاقتصادي، ط5، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
- حشيش، عادل أحمد، (2001) تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الأول، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.
- كاظم، محسن، (1989) تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداءً بنشأته وانتهاءً بالماركسية، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.
- مبارك، عبد المنعم، (1981) قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- مشورب، ابراهيم، (2002) الاقتصاد السياسي - مبادئ - مدارس - أنظمة، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت.
- ناصر، محمد ثابت، (2001) العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
- نامق، صلاح الدين، (1978) تطور الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة.
- بوشهولز، تودج، (1996) أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة الأفندي، نزيهة والحسيني، عزة، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

ثانياً: الأجنبية

- 1.Backhaus, Jurgen G. (2005), Founders of Political Economics; Maastricht Lectures in Political Economy; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Cheltenham; U.K.
- 2.Barens, Ing & Caspri Volker (Editors) (2004), Political Events and Economic Ideas; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Cheltenham; U.K.
- 3.Bhatia, H.L. (1997), History Of Economic Thought, 4th ed, Vikas Publishing House Pvt. Ltd, Delhi.
- 4.Heilbroner, Robert L. (1999), The Worldly Philosophers: the Lives, Times and Ideas of Great Economic Thinkers; 7th ed; Library of Congress; New York

5. Gibsok, Bill (Editor), (2004), Joan Robinson's Economics—A centennial Celebration; Edward Elgar Publishing House Ltd; Montpellier Parade—Cheltenham; U.K.
6. —167— Medema; Steven G. & Samuels, Warren J. Princeton, (Editor);, (2003), History of Economic Thought: A Reader; 1st ed; Routledge, U.K.
7. Say, Jean-Baptiste, (2001), A Treatise on Political Economy; or the Production, Distribution, and Consumption of Wealth. Fourth Edition, Kitchener, Ontario, Canada.
8. Srivastava, S.K. (1996), History Of Economic Thought, 4th ed, Chand & Company Ltd, New Delhi.
9. Toporowski, Jan, (2004), Theories of Financial Distribution—An Examination of critical theories of finance from Adam Smith to the present day; Edward Elgar Publishing House Ltd; Montpellier Parade—Cheltenham; U.K, April.
10. Zamagani, Stefano & Agliardi Elettra, (2004), Time in Economic Theory; Edward Elgar Publishing House Ltd; Montpellier Parade—Cheltenham; U.K.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

[http:// socserv2.socsci.mcmaster.ca](http://socserv2.socsci.mcmaster.ca) .1

2- <http://www.marxist.org> .2

الوحدة السابعة

7

المدرسة الحدية
The Maginal Scool

إعداد الجامعة العلمية

د. عمر محمود أبو عيدة

محتويات الوحدة

الصفحة	الموضوع
335	1. المقدمة
335	1.1 تمهيد
335	2.1 أهداف الوحدة
335	3.1 أقسام الوحدة
336	4.1 القراءات المساعدة
337	5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة
338	2. نشأة المدرسة الحديثة
341	3. أعلام المدرسة الحديثة
341	1.3 هرمان جوسن (1810 – 1858)
345	2.3 وليام جفونز (1835 – 1882)
352	3.3 ليون فالراس (1834 – 1910)
358	4. الإطار الفكري العام للمدرسة الحديثة
363	5. السياسة الاقتصادية والموقف المذهبي للمدرسة الحديثة
364	6. الانتقادات الموجهة للمدرسة الحديثة
368	4. الخلاصة
369	5. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الثامنة
369	6. إجابات التدريبات
377	7. مسرد المصطلحات
372	8. المراجع

1. المقدمة

1.1 تمهيد

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى الوحدة السابعة من مقرّر «تاريخ الفكر الاقتصادي». وسنتناول في هذه الوحدة الدراسية مجموعة من الأفكار الاقتصادية التي تشكل في مجملها ما يعرف بأراء وأفكار المدرسة الحديثة، ولعل أبرز المساهمات الفكرية هي التي جاءت من (هرمان جوسن) و(وليام جفونز) و(فالراس). ونأمل أن يساعدك هذا الاستعراض الفكري على فهم ماهية هذه الأفكار والنظريات وكيفية التعامل معها على نحو يزيد من ثقافتك العامة والاقتصادية ويرفع من أهمية الدور الذي تؤديه كمواطن صالح في وطنك.

2.1 أهداف الوحدة

عزيزي الدارس، بعد الانتهاء من دراسة هذه الوحدة نأمل منك أن تكون قادراً على:
تشرح نشأة وتطور المدرسة الحديثة.
تبيين أبرز أعلام المدرسة الاقتصادية والأفكار التي قدموها.
تناقش نظريات التبادل والمنفعة والتوازن من منطلق المفهوم الحديث.
تشرح الإطار العام الذي يجمع أركان المدرسة الحديثة.
توضح الموقف المنهجي للمدرسة الحديثة.
تناقش وتحلل الانتقادات التي واجهتها المدرسة الحديثة.

3.1 أقسام الوحدة

تنقسم هذه الوحدة إلى خمسة أقسام رئيسة هي:
القسم الأول: نشأة المدرسة الحديثة، وفيه نتناول نشأة وتطور المدرسة الحديثة وموقعها في تاريخ الفكر الاقتصادي، ويحقق هذا القسم الهدف الأول.
القسم الثاني: أعلام المدرسة الحديثة، وفيه نحلل أهم المساهمات الفكرية التي قدمها كل من (هرمان جوسن) و(وليام جفونز) و(فالراس)، ويحقق هذا القسم الهدف الثاني.
القسم الثالث: الإطار الفكري العام للمدرسة الحديثة، نناقش فيه الأركان الرئيسة التي تجمع الأفكار الحديثة، ويحقق هذا القسم الهدفين الثالث والرابع.

القسم الرابع: السياسة الاقتصادية والموقف المذهبي للمدرسة الحديثة، وفيه يتم تحديد موقف كل من الدولة والفرد في النشاط الاقتصادي، ويحقق هذا القسم الهدف الخامس.

القسم الخامس: الانتقادات التي وجهت إلى المدرسة الحديثة، وفيه نحلل ونناقش أهم الانتقادات التي وجهت إلى المدرسة الحديثة، ويحقق هذا القسم الهدف السادس والأخير.

1.4 القراءات المساعدة

إن المادة العلمية المعروضة في هذه الوحدة تشمل موضوعات في غاية الأهمية من وجهة نظر الفكر الاقتصادي، ولإثراء معلوماتك في هذه المرحلة بالذات، فإننا ننصحك، عزيزي الدارس، بالرجوع إلى المراجع التالية:

أحمد، عبد الرحمن يسري، (2003) تطور الفكر الاقتصادي، ط 5، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الأول، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة.

عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000 .

ناصر، محمد ثابت، (2001) العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

1. Screpanti, Ernesto & Zamagni, Stefano, (2001), An Outline of the History of Economic Thought ; Oxford University Press Inc; New York.

2. Srivastava, S. K., (1996), History Of Economic Thought, 4th ed., Chand & Company Ltd, New Delhi.

3. Zamagani, Stefano & Agliardi Elettra, (2004), Time in Economic Theory; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade-Chelhtenham; U. K.

عزيزي الدارس، قبل أن تبدأ بدراسة هذه الوحدة تأكد بأنك هيات المكان الهادئ والمريح للدراسة. وأن أهم ما تحتاج إليه من مواد هو قلم ومجموعة من الأوراق لتسجل عليها ملاحظاتك أول بأول.

ستزودك هذه الوحدة بمجموعة من التدريبات وأسئلة التقويم الذاتي، والتي ستساعدك في فهم المادة الأساسية واستيعابها، فلا تتردد في محاولة الإجابة عليها، ووضع الحلول المناسبة واللازمة لها بمفردك، وتصحيحها بالعودة إلى إجاباتها النموذجية في نهاية الوحدة.

إن إجابة هذه التدريبات يمنحك الفرصة لاختبار تعلمك، فلا تدع هذه الفرصة تفوتك. وإذا ما واجهتك أي صعوبة أو مسألة مثيرة للاهتمام، فلا تتردد في مراجعة مشرفك الأكاديمي. ومناقشة ما تتعرض له من صعوبات أو استفسارات، أو مسائل مثيرة للاهتمام والتساؤل.

2. نشأة المدرسة الحديثة

عزيزي الدارس، شهدت الفترة الواقعة بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تحول الفكر الاقتصادي عن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والتي كان من أبرز أعلامها (آدم سميث) و(مالتس) و(ريكاردو) و(ميل)، إلى نظرية جديدة تعرف بالنظرية الحديثة Marginal Theory. وكان لهذا التحول آثار بعيدة المدى على الفكر الاقتصادي انتهت إلى تيارات الفكر المعاصر.

تتبع أهمية هذه النظرية الحديثة الجديدة في التحول من المنهج الموضوعي Objective Method إلى المنهج الشخصي Subjective Method. بالإضافة إلى أن هذه المرحلة تتميز بإسهامات الفكر غير الإنجليزي في البحث الاقتصادي، حيث كان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي علماً تكاد تنفرد به إنجلترا، لأنه نشأ في أكثر البيئات الاقتصادية تقدماً وقتذاك. ولكن ما إن أشرف القرن التاسع عشر على الانتهاء حتى ظهرت قوى أخرى قدر لها أن تتزامن مع إنجلترا في مجال البحث الاقتصادي مثل النمسا وسويسرا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

عزيزي الدارس، لقد ظهرت المدرسة الحديثة Marginal School في وقت واحد في كل من إنجلترا والنمسا وسويسرا وعلى يد ثلاثة من الكتاب الاقتصاديين، وكما يبدو واضحاً من الأدب الاقتصادي لم يتأثر أي منهم بالكتاب الآخرين فيما نادى به من أفكار اقتصادية.

لقد ظهر في إنجلترا (وليم ستانلي جفونز) William Stanly Jevons (1835-1883) وظهر في النمسا (كارل منجر) Carl Menger (1847-1921). كما ظهر في سويسرا (ليون فالراس) Leon Walras (1834-1910). ويمثل هؤلاء الثلاثة الجيل الأول من رواد النظرية الحديثة، مع العلم أن (هرمان جوسن) كان أول كاتب يعكف على تطوير الأفكار التي نادى بها الرواد الثلاثة.

ويمكن، عزيزي الدارس، إدراج الأفكار الرئيسة لهؤلاء الرواد الثلاثة كما يلي:

1. كان الطابع المميز لفكر (جفونز)، هو أنه يمكن رد قوانين الاقتصاد إلى عدد من المبادئ تصاغ بمفاهيم ومصطلحات رياضية، ويمكن استخلاص هذه المبادئ من ينابع الفعل البشري (ويقصد بذلك مشاعر اللذة والألم) وأن علم الاقتصاد يجب أن يكون رياضياً وذلك لأنه يهتم أساساً بالكميات الاقتصادية.
2. ترجع شهرة (كارل منجر) إلى النظرية الشخصية Subjective Theory التي نادى بها في تحديد القيمة، كما ترجع شهرته أيضاً إلى بحثه في أنواع السلع الاقتصادية

وهي الفكرة التي كانت أساس نظريته في القيمة.

3. يستند (فالراس) هو الآخر إلى فكرة اللذة والألم كما فعل (جفونز)، إلا أن (فالراس) استخدم الأسلوب الرياضي أيضاً في شرح النظرية البحتة ولكن بصورة أكثر إتقاناً من (جفونز)، كما نجح (فالراس) في التعبير عن إمكانية قياس المنفعة قياساً عادياً، وفي إقامة العلاقة الصحيحة بين المنفعة والطلب، وفي وضع المعادلات الرياضية المعبرة عن أقصى إشباع بالنسبة للمستهلك الفرد، وفي العلاقة بين أسعار السلع وكمياتها أو ما يعرف بمعادلة الميزانية Budget Equation.

لم تقف المدرسة الحديثة عند حد الكتاب الاقتصاديين (جفونز) و(منجر) و(فالراس) الذين وضعوا أساسها وشكلوا جيلها الأول، ولكنها حصلت على أنصار جدد في كل من سويسرا والنمسا ليمثلوا الجيل الثاني لهذه المدرسة. في سويسرا كان (الفريدو باريتو) Vilfredo Pareto العالم الاقتصادي والاجتماعي خليفة (فالراس) في تطبيقات النظرية الحديثة.

أما في النمسا فقد تبع المدرسة الحديثة مفكرون عديدون كان لهم شأن كبير في تطور الفكر الاقتصادي، وفي مقدمتهم (فون فايزر) Von Wieser و(بوهم بافر) Bohm-Bawerk.

ومن الصعب، عزيزي الدارس، وصف الأفكار التي جاء بها هؤلاء الكتاب الاقتصاديون بأنها تمثل «مدرسة» قائمة بذاتها ولها طابعها المميز عن المدارس الأخرى. وذلك لأن هؤلاء الكتاب لم يأتوا بجديد في الفكر الاقتصادي حول المسائل الاقتصادية المختلفة. إذ توصلوا إلى نفس النتائج التي كانت معلومة من قبل. وتتمثل مساهمات رواد هذه المدرسة الحديثة في أنهم جاؤوا بطريقة جديدة في التحليل واستخدموها في دراسة مختلف الموضوعات الاقتصادية. وفي هذا المعنى يمكن القول إن (رواد الفكرة الحديثة) يشكلون «مدرسة» ذات طابع خاص.

أما بالنسبة إلى تسمية هذه المدرسة باسم «المدرسة الحديثة» فيمكن إرجاع ذلك إلى الأسباب التالية:

1- أقامت هذه المدرسة تحليلها على فكرة الحديثة Concept of the Margin وتطبيقاتها على المنفعة لتبرز فكرة المنفعة الحديثة أي منفعة الوحدة الأخيرة من السلعة في مجال نظرية القيمة.

2- طبقت هذه المدرسة فكرة الحديثة على الإنتاجية لتبرز فكرة الإنتاجية الحديثة أي إنتاجية الوحدة الأخيرة من العنصر الإنتاجي في مجال نظرية التوزيع.

3- المدرسة الحديثة تسمى أيضاً بالمدرسة الرياضية لأن (جفونز) و(فالراس) طبقا

طريقة رياضية في البحث الاقتصادي القائم على الفكرة الحديثة مع العلم أن هذه المدرسة الرياضية لا تضم الكتاب النمساويين.

وفي ضوء ما تقدم، عزيزي الدارس، يمكن تقسيم رواد النظرية الحديثة إلى مجموعتين:

الأولى: تمثل المدرسة الرياضية Mathematical School وعلى رأسها الأعلام الثلاثة (جوسن) و(جفونز) و(فالراس).

الثانية: تمثل المدرسة النمساوية، Austrian School وعلى رأسها أعلام ثلاثة آخرون هم (منجر) و(فيرز) و(بوهم بافرك). ومهما اختلفت طريقة معالجة النظرية الحديثة بين المدرستين الرياضية والنمساوية، إلا أنه يجمع بينهما إطار فكري عام للمدرسة الحديثة، كما سوف نتبعه في ثنايا هذه الوحدة الدراسية.

أسئلة التقويم الذاتي (1)



- (1) هل تعتبر، عزيزي الدارس، المدرسة الحديثة مدرسة مستقلة بحد ذاتها أم أنها امتداد للمدرسة الكلاسيكية؟ ناقش ذلك.
- (2) قدم الجيل الأول من المدرسة الحديثة مجموعة من الأفكار، تتبع هذه الأفكار.
- (3) من خلال دراستك، لهذا القسم من هذه الوحدة الدراسية، هل تستطيع أن تثبت لماذا سميت هذه المدرسة الاقتصادية بالمدرسة الحديثة.

3. أعلام المدرسة الحثية

1.3 هرمان جوسن (1810-1858)

Herman Heinrich Gossen

عزيزي الدارس، يعدّ (هيرمان جوسن) من العباقرة غير المحظوظين، لأن المؤلف الذي نشره بعنوان «تطور التبادل بين الناس» عام 1854 لم يلق آذاناً صاغية وكان منسياً وغير معروف. إلا أن إسهامه في النظرية الاقتصادية اتصف بالأهمية والوضوح مما خلف بصمات واضحة على الفكر الاقتصادي بعد عصر الكلاسيك.

لقد قرر (جوسن) في مؤلفه أن ما كان حادثاً من اضطراب فكري، حول المعتقد الاقتصادي في عصره، إنما يكمن في غياب المعالجة الرياضية للمشكلة الاقتصادية، ذلك أن أية معالجة علمية لقوى معقدة لا بد أن تتطلب استخدام الرياضيات.

من هنا يمكن أن يقال أن مؤلف (جوسن) ما هو إلا محاولة لوضع الاقتصاد على أساس رياضي متقن.

أما بالنسبة للفلسفة التي اتبعها (جوسن) فهي «منفعة» Utilitarian في الجوهر، كما أنها مائلة إلى مذهب عبادة المتعة Hedonistic، ولكن الهدف العريض الذي وضعه (جوسن) هو تحقيق تعاظم أكثر لمجمل السعادة البشرية. ومن خلال ما قدمه (جوسن) من تطوير لقانون تناقص مقدار الإشباع باستخدام الأشكال الهندسية استخلص (جوسن) المبادئ الآتية:

1- إن هناك مستوى للتمتع بكل إشباع يعتمد أساساً على التكرار، وبناءً عليه يصل مجمل الإشباع الذي يحصل عليه الفرد إلى حده الأقصى، وعند الوصول إلى هذا الحد فسوف يتناقص مجمل الإشباع سواء بالمزيد من تعدد وقوع التكرار أو بالقليل من هذا التعدد.

2- الفرد الذي تتفتح أمامه خيارات عديدة للإشباع ولكن الوقت لا يخدمه للحصول عليها بالكامل، يتمتع جزئياً بكل الإشبعات لكي يحصل على أقصى إشباع كلي ممكن بغض النظر عن الاختلاف في المقادير المطلقة من مختلف الإشبعات، حتى قبل أن يكون قد تمتع بالكامل بأقصى الإشباع الكلي الممكن.

وهذا يجب أن يكون وفقاً لمجموعة من النسب فعندما يتوقف ذلك الفرد عن الاستهلاك فإن مقدار كل إشباع يكون مساوياً لكل إشباع آخر.

3- إن إمكانية إجمالي إشبعات الحياة يوجد عندما يتم اكتشاف إشباع جديد مهما يكن متناهياً في الصغر في حد ذاته، أو عندما يحدث اتساع في نطاق إشباع معروف من قبل.

وتبعاً لهذا الفكر الذي قدمه (جوسن) فإن الأشياء تكون ذات قيمة متناسبة مع ما تنتجها هذه الأشياء من إشباعات أو متع. وبناءً على ذلك يمكن التمييز بين ثلاث فئات من السلع:

الفئة الأولى:

تشمل تلك السلع التي تتميز بكل خصائص إنتاج مختلف أوجه الإشباع، وبعبارة أخرى تلك السلع ذات القدرة على إشباع حاجات الاستهلاك وقد أطلق عليها (جوسن) اسم «سلع المستهلكين» Consumer Goods.

الفئة الثانية:

تشمل تلك السلع التي تفتقد كل خصائص المتعة الكاملة على حد تعبير (جوسن) وأطلق عليها اسم «السلع المكملة» Complementary Goods.

الفئة الثالثة:

تشمل تلك السلع التي تتميز بكل خصائص إنتاج السلع من الفئات الأخرى، أو بعبارة أخرى تلك السلع ذات القدرة على إشباع حاجات الإنتاج. ولهذه الفئة من السلع قيمة غير مباشرة يعزوها (جوسن) إلى قدرتها على الإسهام في إنتاج سلع أخرى كالآلات والمعدات والمباني... الخ وتسمى «سلع الإنتاج» Production Goods.

ومع كل زيادة في الكمية في سلعة من السلع الاستهلاكية فإن قيمة كل وحدة مضافة من هذه السلع لا بد أن تتناقص باستمرار إلى أن تصل إلى الصفر. ومن ثم فإن السلع التي تنتج إشباعاً واحداً فقط فإن ما يحدد استهلاكها هو عامل الوقت أو عدد الوحدات المستهلكة.

من الواضح أن مناقشة (جوسن) لقوانين الإشباع كانت متعلقة بالسلوك الفردي في الاستهلاك، ويمكن، عزيزي الدارس، أن نستخلص من تحليل جوسن لموضوع «المنفعة» ثلاثة أفكار هامة يمكن إجمالها فيما يلي:

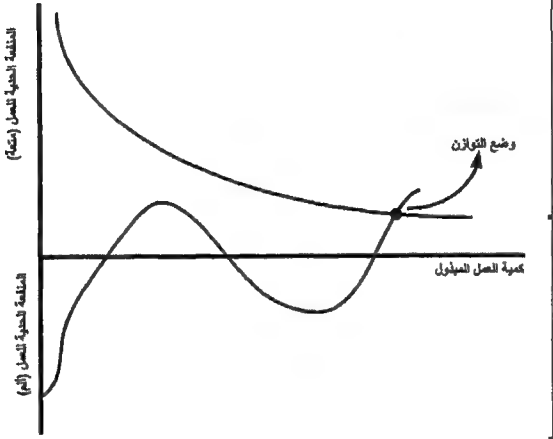
1- المنفعة الحدية دالة في الوقت:

حاول (جوسن) إبراز فكرة مهمة هي أن المنفعة الحدية دالة للوقت، بمعنى أنها تتوقف على عنصر الوقت، أي على طول حدث الاستهلاك، وبعد التحليل المستفيض الذي قام به (جوسن) لقوانين الإشباع توصل إلى نتيجة مفادها أن الكمية من أية سلعة هالكة تتناسب مع طول فترة الاستهلاك.

2- اللا منفعة الحدية للعمل المبذول:

تعتبر نظرية اللا منفعة الحدية Marginal Disutility للعمل المبذول في إنتاج السلع واتساقها مع المنفعة الحدية للسلع من أهم ما أسهم به (جوسن) في التحليل الاقتصادي.

يفترض (جوسن) أن الساعات الأولى من العمل قد تنتج منفعة حدية، فكلما زادت فترة العمل، تناقصت المنفعة الحدية تدريجياً إلى أن تصل إلى ما يساوي الصفر وبعدها تصبح كمية سالبة، كما هو واضح من الشكل البياني التالي رقم (1):



الشكل رقم (1): الدال على التعادل بين المنفعة الحدية (المتعة) واللا منفعة الحدية للجهد المبذول في العمل (الآلم).

من خلال المقارنة بين المتعة والآلم، حيث تتضمن المتعة المنفعة، كما أن الآلم يتضمن ألا منفعة وبذلك يمكن مقارنة:

• المنفعة الحدية للجهد المبذول في العمل (متعة).

• ألا منفعة الحدية للجهد المبذول في العمل (آلم).

ويتحقق وضع التوازن عندما يصبح المعروض من كمية العمل على النحو الذي يحقق التعادل بين المنفعة الحدية وبين ألا منفعة الحدية للجهد المبذول من العمل.

3- شرط تحقيق أقصى المنفعة:

لقد عرّف (جوسن) شرط تحقيق أقصى المنفعة بأنه الوضع الذي تكون فيه المنفعة الحدية لوحدة من الناتج متعادلة تماماً مع ألا منفعة الحدية للعمل اللازم لإنتاج وحدة من هذا الناتج.

كما أن (جوسن) أول من قرّر في وضوح تام المبدأ الأساسي لنظرية المنفعة الحدية ووضع صيغتها على النحو الآتي:

«يحقق الفرد أقصى المنفعة، عندما يوزع موارده النقدية المتاحة له على مختلف السلع بحيث أنه يحصل على نفس المقدار من الإشباع من آخر وحدة من النقود (تنفق على كل سلعة من مجموعة من السلع المشتراة)».

ويمكن ترجمة هذه العبارة على شكل معادلة برموز جبرية على النحو التالي:

$$\frac{MU_1}{P_1} = \frac{MU_2}{P_2} = \frac{MU_3}{P_3} \dots \dots \dots etc.$$

أي:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (أ)}}{\text{سعر السلعة (أ)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ب)}}{\text{سعر السلعة (ب)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ج)}}{\text{سعر السلعة (ج)}} \dots \dots \dots \text{الغ}$$

وقد انطوت هذه المعادلة، عزيزي الدارس، على تقدم كبير وخطوات واسعة في تطور العلاقة بين المنفعة من جانب وبين منحنيات الطلب من جانب آخر.

والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي:

تدريب (1)



أجب بـ نعم أو لا عن العبارات الآتية:

- 1- قيمة الأشياء (السلع) تتناسب مع ما تنتجه هذه الأشياء من إشباعات أو متع.
- 2- السلع التي تفتقر إلى خصائص المتعة الكاملة أسمائها (جوسن) بسلع الإنتاج.
- 3- عندما نقول بأن المنفعة تعتمد على طول الفترة الزمنية التي يقضيها الفرد باستهلاك السلعة، فإن ذلك يعني أن المنفعة الحدية دالة في الوقت.
- 4- اثبت (جوسن) أنه كلما زادت فترة العمل المبذولة في إنتاج السلعة، زادت المنفعة الحدية لتلك السلعة.
- 5- المنفعة دائماً تشمل المتعة بينما تشمل لا منفعة الآلام.

- (1) ما الفلسفة الأساسية التي اعتمد عليها (جوسن) من أجل تطبيق فكرته الحديثة؟
 (2) فرق (جوسن) بين ثلاثة أنواع من السلع بناءً على ما ينتج عن هذه السلع من منتج وإشباع، ما هذه الأنواع؟

2.3 وليام جفونز (1835-1882)

William Stanley Jevons

بدأ الاقتصادى الإنجليزي (جفونز) في نشر أفكار مماثلة لأفكار (جوسن) وفقاً لأطر مماثلة في التحليل الحدي ولكن بالاستقلال التام عنه.

لم يكن (جفونز) فيلسوفاً أديباً أو رجل أعمال بل كان عالماً اجتماعياً متخصصاً في الظواهر الاقتصادية بقصد التحقق من القوانين التي تحكم تلك الظواهر. لقد كان اقتصادياً نظرياً يبحث عن الحقيقة ذات الصلة بالمبادئ الأساسية، وبحثه استخدام الطرق والنماذج هو غاية في التطور في الحياة الأكاديمية، وبالرغم من أنه كتب العديد من المؤلفات والمقالات، فإن ما يهمنا هنا، عزيزي الدارس، هو مؤلفه في «نظرية الاقتصاد السياسي» الذي نشر عام 1871.

ويمكن، عزيزي الدارس، تتبع المبادئ والأفكار الرئيسية التي نادى بها (جفونز) على النحو التالي:

(1) الاستهلاك محور البحث الاقتصادي عند (جفونز)
 يعالج الاقتصاد السياسي عند (جفونز) ثروة الأمم بغرض التعرف إلى كيفية أن يكون الفقراء أقل ما يمكن عدداً، وأن يتم الدفع بصورة مجزية إلى الجميع عما يقومون به من أعمال فهو إذاً يبحث في كيفية استهلاك الثروة على أفضل وجه، ولذلك كانت نظرية (جفونز) في سيادة المستهلك Consumer Sovereignty عائقاً يحول دون تقدم النظرية الاقتصادية.

والسبب في ذلك هو أن النظرية لم تعلق أية أهمية تذكر على دور المنظمين ورجال الأعمال في النظام الاقتصادي، بل كان جوهر هذه النظرية ينطوي على أن مقادير وأنواع السلع المنتجة يجب أن تتوافق مع رغبات المستهلكين.

(2) قانون التنوع وقانون تتابع الحاجات
 بما أن (جفونز) يركز ويؤكد على الحاجات الإنسانية وإشباعها بالمنافع فلقد قرر أن أهم ما يشمله الاقتصاد السياسي من قوانين هو «قانون التنوع» Law of Variety، في الحاجات الإنسانية.

كما اقترح (جفونز) ما أطلق عليه قانون «تتابع الحاجات» Law of Succession of Wants وقد شرح ذلك من خلال مجموعة من المنافع التي تتفاوت في الدرجة والمستوى وبصورة تنازلية، بدءاً بالهواء ومروراً بالمأكل والملبس والسكن وانتهاءً بوسائل الترفيه والتسلية. كما أن (جفونز) لا يسمح بإدخال الاعتبارات الأخلاقية في التحليل ذلك أن المتعة والألم Pleasure and Pain هما في رأيه، الغرضان النهائيان في حساب الاقتصاد السياسي.

(3) المنفعة وقيمة السلع

قرر (جفونز) أن التفكير في قيمة السلع يدل على أن القيمة تتوقف كلياً على المنفعة لا على نفقة العمل كما زعم (ريكاردو). وكان (جفونز) يميل إلى تفسير السلوك الاقتصادي للإنسان على أساس تعظيم المتعة Maximising Pleasure أو تحجيم الألم Minimising Pain ومع أن (جفونز) كان أكثر المنفعيين إدراكاً وأوسعهم أفقاً، فإنه يعترف بأنه من غير المستطاع مقارنة المنافع بين الأشخاص.

وأجرى (جفونز) المزيد من التحليل حول فكرة «المنفعة» إذ حاول التمييز بين المنفعة الفعلية Actual وبين المنفعة المأمولة Prospective وبين المنفعة الاحتمالية Potential، كما أشار إلى ثلاثة جوانب للمنفعة، الكمية والدرجة وطول الفترة. وهنا يقرر (جفونز) أنه لا مناص من السماح للوقت باعتباره عنصراً «لعدم التيقن» Uncertainty.

ولقد شعر (جفونز) بالحاجة إلى قياس «المنفعة» وحاول جاهداً أن يبتكر وحدة للقياس، ولكنه أيقن في النهاية باستحالة إيجاد هذه الوحدة، وبالتالي يكون قد ترك للأجيال التالية مهمة هذا البحث.

(4) الدرجة النهائية للمنفعة

أبرز (جفونز) فكرة «المنفعة الحدية» Marginal Utility، ولكنه أطلق عليها اسم «الدرجة النهائية للمنفعة» Final Marginal Utility. وفي هذا المجال أخذ (جفونز) في تطبيق فكرته على الدرجة النهائية للمنفعة، لا على الخيارات الجارية Current Choices فحسب، بل على الخيارات المستقبلية Future Choices كذلك. ويمضي (جفونز) ليدل على أن المنفعة ليست صفة ملازمة للسلع بل هي متناسبة مع الحاجات، إذ أن الكثير جداً من أية سلعة قد يجلب «لا منفعة» Disutility. تتناقص المنفعة إذن، كلما تزايدت الكمية، وتناقصت درجة إلحاح الحاجة، وعلى ذلك فهناك فرق بين المنفعة الكلية ودرجة المنفعة حيث إن درجة منفعة الوحدات المتعاقبة من أية سلعة تتناقص في حين تزايد المنفعة الكلية لهذه الوحدات.

5) نظرية (جفونز) في المنفعة

هناك خاصيتان لنظرية (جفونز) في المنفعة وهما:

الخاصية الأولى: إن منافع السلع لا تتوقف على بعضها البعض، بمعنى أن منفعة السلعة (أ) مثلاً تتوقف فقط على كمية السلعة (أ) لا على كميات السلع الأخرى.

الخاصية الثانية: يمكن النظر إلى منفعة السلعة على اعتبار أنها كمية اقتصادية من الممكن قياسها عددياً Cardinal Magnitude ومع ذلك فلم يستطع (جفونز) أن يخصص مقياساً كمياً للمنفعة رغم أنه يميل إلى التفكير في المنفعة على أنها قابلة للقياس العددي.

ولقد استخدم (جفونز) أداتين في تحليله النظري وهما:

(أ) فكرة الجماعة المتاجرة Trading Body: وهي تتكون من أي عدد من الأفراد يتعاملون في السوق بمثابة مشترين أو بائعين، ويمكن أن تكون هذه الجماعة فرداً واحداً، أو أنها تشمل قارة بأسرها.

(ب) فرضية السواء Theorem of Indifference وهي طريقة أخرى للتعبير عن بعض الفروض الأساسية في نظرية سلوك المستهلك مثل التجانس «تجانس السلع في السوق» Homogeneity والرشد الاقتصادي Economic Rationality.

استخدم (جفونز) هاتين الفكرتين معاً، لكي يصل إلى الحقيقة المعروفة لدينا في التحليل الاقتصادي للمنافسة، وهي أن ثمة سعراً موحداً لا بد أن يكون سائداً في السوق التنافسية وهنا يستخدم (جفونز) فرضية السواء، وهي التي تتضمن أن نسبة الإحلال أو التبادل بين سلعتين (ص، س) تتعادل مع النسبة بين سعر السوق للسلعة (س) وسعر السوق للسلعة (ص) وهذه النسبة هي أيضاً سعر السلعة (س) مقومة بوحدات من السلعة (ص)، أي أن:

$$\frac{\text{سعر السلعة (ص)}}{\text{سعر السلعة (س)}} = \frac{\text{سعر السلعة (س)}}{\text{سعر السلعة (ص) مقومة بوحدات السلعة (ص)}}$$

6) نظرية (جفونز) في التبادل

من خلال تطبيق أفكاره حاول (جفونز) الخروج بنظرية في القيمة الموضوعية للتبادل من خلال تطبيق Objective exchange Value بتطبيق التحليل الرياضي. لقد جادل بأنه لا حاجة إلى استخدام وحدات قياس لكميات الإحساس وذلك لأن الفرد لا يعقد المقارنات المباشرة بين منافع السلع إلا في ذهنه، من هنا يتضح لنا أن (جفونز) لا يفترض أن في الاستطاعة قياس منفعة الوحدة الأخيرة من سلعة ما كقدر معين من المتعة، فهو يتعامل فقط مع علاقات ويعني بها نسبة الدرجات النهائية لمنافع السلع. وبناء على ذلك فإن فكرة (جفونز) هي

نسبة بين نوعين من التغيرات:

أ- التغيرات في منفعة سلعة ما.

ب- التغيرات في عدد وحدات السلعة.

وبذلك يكون (جفونز) قد تفادى افتراض كمية دقيقة من المتعة عند الحد، وفي نفس الوقت يقدم أساساً متجانساً لمقارنة الأهمية النسبية لكل أنواع السلع، وهذه نقطة جوهرية في نظريته.

وعلى أساس فكرة «الجماعة المتاجرة» و«فرضية السواء» وضع (جفونز) نظريته المعروفة في التبادل، وتنطوي على أن نسبة الدرجات النهائية للمنفعة هي التي تحدّد القيم التبادلية، تلك القيم التي كان (جفونز) منشغلاً بها أساساً باعتبارها مجرد «نسب التبادل».

وفيما يلي، عزيزي الدارس، الصورة التي اتخذتها نظرية (جفونز) في التبادل:

«تتبادل نسبة التبادل بين سلعتين مع مقلوب النسبة بين الدرجة النهائية لمنفعة كل منهما بعد ما يتم من تبادل».

أما التعبير الرياضي عن نظرية (جفونز) في التبادل فهو في صورة المعادلة التالية:

$$\frac{\phi_1(a-x)}{x_1 Y} = \frac{Y}{X} = \frac{\phi_2 X}{x_2 (b-y)}$$

ويمكن ترجمة هذه المعادلة كالآتي:

الدرجة النهائية لمنفعة السلع بالنسبة إلى (أ) × (الكمية الموجودة من السلع لديه بعد التبادل)

الدرجة النهائية لمنفعة اللحم بالنسبة إلى (ب) × (الكمية المتبقية من اللحم)

الكمية المتبقية من اللحم

الكمية المتبقية من السلع

الدرجة النهائية لمنفعة السلع بالنسبة إلى (ب) × (الكمية المتبقية من السلع)

الدرجة النهائية لمنفعة اللحم بالنسبة إلى (ب) × (الكمية الموجودة من اللحم لديه بعد التبادل)

يجب أن نلاحظ هنا، عزيزي الدارس، أنه لو كان (جفونز) يقصد من وراء هذا التحليل أن نظريته تنطبق على شخصين متعاملين فقط، فإن هذا التحليل قد يبدو صحيحاً وواضحاً، ولكنه يعتبرهما بمثابة طرفي التبادل، فإن النظرية لا بد أن يكتنفها الكثير من الغموض.

7) قيمة العمل وقيمة منتجه النهائي

يمكن تصنيف إسهام (جفونز) في نظرية العمل على أنه من جانبين: الجانب الأول ينطوي على وضع نظرية للمنفعة، أما الجانب الثاني فهو يتضمن مناقشة وتحطيم نظرية (ريكاردو) في قيمة العمل.

انطلق (جفونز) من أن فرض (ريكاردو) المنطوي على تساوي الأنواع المختلفة من العمل هو فرض لا ينطبق على الواقع، بل إن قيمة العمل تتوقف كلياً على قيمة المنتج الذي يسهم العامل في إنتاجه.

ومن أجل الوصول إلى هذه النتيجة المنطقية، اعتمد (جفونز) على بعض الفرضيات الأساسية والتي صاغها ورتبها بعناية ودقة وهي:
أ. نفقة الإنتاج تحدد العرض.

ب. العرض يحدد الدرجة النهائية للمنفعة.

ج. الدرجة النهائية للمنفعة تحدد قيمة المنتج النهائي.

استخدم (جفونز) نفقة الإنتاج في نظريته، على شكل (لا منفعة العمل) ويعني بذلك المتعة مقابل الألم، بمعنى أن المتعة تتضمن المنفعة كما أن الألم يتضمن اللا منفعة، وبذلك يمكن مقارنة:

- المنفعة الحدية للجهد المبذول في العمل (متعة).

- اللا منفعة الحدية للجهد المبذول في العمل (ألم).

ويتحقق وضع التوازن عندما يصبح المعروض من وحدات العمل محققاً للتعاادل بين المنفعة الحدية (متعة) وبين اللا منفعة الحدية (ألم).

يفترض (جفونز) بهذا التوازن أن الوحدة الموجبة للمتعة تتعاادل مع الوحدة السالبة للألم. ولما كانت المنفعة الحدية تساوي اللا منفعة الحدية لكافة السلع التي ينتجها نوع معين من العمل، أي أن المنفعة الحدية لوحدة واحدة من العمل واحدة في كافة فروع الإنتاج، فإن المنفعة الحدية لوحدة من السلعة (س) في فرع من فروع الإنتاج لا بد أن تتعاادل مع المنفعة الحدية لوحدة من السلعة (ص) في فرع آخر، عندما تقوم وحدة واحدة من نوع واحد من العمل بإنتاج هذه الوحدات على التوالي. وإذا افترضنا أن اللا منفعة الحدية بنقس هذا النوع من العمل متساوية في كافة فروع الإنتاج، فإننا نصل إلى النتيجة المنطقية الآتية:

المنفعة الحدية لعدد (5) وحدات مثلاً من السلعة (س)

= المنفعة الحدية لعدد (01) وحدات مثلاً من السلعة (ص)
وبناء على نظرية (جفونز) في التبادل فإن نسبة التبادل بين السلعة (ص) والسلعة (س)

$$\frac{\text{المنفعة الحدية لوحدة واحدة من السلعة (ص)}}{\text{سعر السلعة (ص)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية لوحدة واحدة من السلعة (س)}}{\text{سعر السلعة (س)}}$$

وبما أن المنفعة الحدية لعدد (5) وحدات من السلعة (ص) تساوي المنفعة الحدية لعدد (10) وحدات من السلعة (س) فإن:

$$\frac{10}{5} = \frac{\text{المنفعة الحدية لوحدة واحدة من السلعة (س)}}{\text{المنفعة الحدية لوحدة واحدة من السلعة (ص)}}$$

$$= \frac{\text{الإنتاجية الحدية المادية لوحدة من العمل المبذول في إنتاج السلعة (ص)}}{\text{الإنتاجية الحدية المادية لوحدة من العمل المبذول في إنتاج السلعة (س)}}$$

ومن المعادلتين السابقتين يتبين أن:

$$\frac{\text{سعر السلعة (ص)}}{\text{سعر السلعة (س)}} = \frac{\text{الإنتاجية الحدية المادية للعمل المبذول في إنتاج السلعة (ص)}}{\text{الإنتاجية الحدية المادية للعمل المبذول في إنتاج السلعة (س)}}$$

يتضح من هذا التحليل أن (جفونز) أراد أن يربط بين سعري سلعتين وبين الإنتاجية الحدية المادية لنوع معين من العمل يسهم في إنتاج كل منهما.
ولو افترضنا أن معدل الأجور لنوع معين من العمل (وليكن ج) ثابت على حاله دون تغيير، وأن:

المنفعة الحدية للعمل = نفقة الإنتاج

وأن (ج) ينتج إما (5) وحدات من السلعة (س) أو (01) وحدات من السلعة (ص) فإننا نتوصل إلى النتيجة التالية:

$$\text{نفقة إنتاج وحدة واحدة من السلعة (ص)} = \text{نفقة إنتاج وحدة واحدة من السلعة (س)}$$

ومن ثم فإن:

$$\text{سعر السلعة (ص)} = \text{ضعف سعر السلعة (س)}$$

وعلى ذلك يمكن الربط بين أسعار السلع ونفقات إنتاجها والإنتاجية الحدية المادية

لنوع معين من العمل يسهم في إنتاج كل منهما وذلك على النحو التالي:

$$\begin{aligned} & \frac{\text{الإنتاجية الحدية المادية للعمل المبذول في إنتاج السلعة (ص)}}{=} \\ & \frac{\text{الإنتاجية الحدية المادية للعمل المبذول في إنتاج السلعة (س)}}{=} \\ & \frac{\text{معر السلعة (ص)}}{\text{نقطة إنتاج السلعة (ص)}} = \frac{\text{معر السلعة (س)}}{\text{نقطة إنتاج السلعة (س)}} \end{aligned}$$

فإذا كان هناك نوعان مختلفان من العمل (العمل (أ) والعمل (ب) مثلاً فمن الممكن قياس عائد كل منهما (مستوى الأجر المدفوع) عن طريق مقارنة اللا منفعة الحدية لكل منهما، عندما يساهمان معاً في إنتاج سلعة أو سلع معينة وذلك على النحو التالي:

$$\frac{\text{عائد العمل (أ)}}{\text{عائد العمل (ب)}} = \frac{\text{اللامنفعة الحدية للعمل (أ)}}{\text{اللامنفعة الحدية للعمل (ب)}}$$

ولو سلمنا بأن اللا منفعة الحدية تقاس بمقدار الجهد المبذول في إنتاج السلعة، فإنه كلما كانت اللا منفعة الحدية للعمل كبيرة، كانت الإنتاجية الحدية المادية كبيرة هي الأخرى، وعلى ذلك فإذا كان هناك تناسب طردي بين اللا منفعة الحدية للعمل وبين الإنتاجية الحدية المادية للعمل، فإنه يمكن صياغة نظرية (جفونز) في تحديد قيمة العمل على الصورة التالية:

$$\frac{\text{عائد (أجر) العمل (أ)}}{\text{عائد (أجر) العمل (ب)}} = \frac{\text{الإنتاجية الحدية المادية للعمل (أ)}}{\text{الإنتاجية الحدية المادية للعمل (ب)}}$$

وهذه المعادلة مألوقة في الاقتصاد الحديث.

وفي نهاية هذا التقديم لنظرية (جفونز) يجب، عزيزي الدارس، أن نلاحظ أن النظرية تشمل الفروض التالية:

- أ. إن نسبة التبادل في الاستهلاك بين سلعتين (س، ص) تساوي نسبة التبادل في إنتاج هاتين السلعتين بواسطة نوع معين من العمل.
- ب. إن هذا النوع من العمل يسهم وحده في إنتاج السلعة (س) أو السلعة (ص).
- ج. إن النسبة بين نقطة إنتاج كل من السلعتين (س، ص) تساوي النسبة بين سعريهما.

ومن المعروف عن هذه الفرضيات الأساسية التي تستند إليها نظرية (جفونز) فروض لا تنطبق على الواقع في كثير من الأحوال، ولذلك يمكن القول بأن هذه النظرية صيغت بطريقة غامضة فضلاً عن أنها لا تتسم بالدقة في التحليل.

والآن - عزيزي الدارس- أجب عن الآتي.



تدريب (2)

املاً الفراغات الآتية:

نشر (جفونز) أفكاره الاقتصادية الحديثة في مؤلفه الذي نشر عام
يعالج الاقتصاد السياسي عند (جفونز) ثروة الأمم بهدف و.....
أبرز (جفونز) فكرة المنفعة الحديثة وأطلق عليها
استخدم (جفونز) أداتين في التحليل النظري وهما و.....
قيمة العمل عند (جفونز) تتوقف كلياً على



أسئلة التقويم الذاتي (3)

ما المقصود بقانون التنوع وقانون تتابع الحاجات؟
ناقش الأفكار التي قدمها (جفونز) في مجال قيمة العمل وقيمة منتجه النهائي.
هل تعتبر أن النظرية التي قدمها (جفونز) تتطابق والواقع الاقتصادي؟ برهن إجابتك.

3.3 ليون فالراس (1834 - 1910) Lean Walras

يعتبر (فالراس) Walras اقتصادياً آخر من أعلام المدرسة الحديثة ويصنفه كثيرون في إطار المدرسة الرياضية، لقد نشر (فالراس) مؤلفه بعنوان «عناصر الاقتصاد البحث» Elements of Pure Economics عام 1874. في أعقاب نشر أعمال (جفونز) بفترة وجيزة. ومع ذلك فما لا شك فيه أن فكر (فالراس) كان مستقلاً عن (جفونز)، بل إن (فالراس) أوصى بنفسه أن يكون كتاب (جفونز) مكملاً لكتابه. والواقع أن (فالراس) قد أقام نظاماً يتأسس أيضاً على التحليل الرياضي، ولكنه كان أكثر اكتمالاً مما أقامه (جفونز).

قام (فالراس) ببناء نموذجه المعروف بـ «التوازن العام» General Equilibrium الذي اعتبره ضرورة ملحة يوضح حالة الاقتصاد التطبيقي الذي يعتمد على التبادل الحر للمنتجات وحرية حركة عناصر الإنتاج. وقام (فالراس) ببناء هذا النموذج على عدة مراحل وفي أجزاء متتابعة من كتابه «عناصر الاقتصاد البحث».

وفيما يلي، عزيزي الدارس، سوف نلقي الضوء على هذه المراحل التي مر بها نموذج التوازن العام عند (فالراس):

1- التبادل وتحديد أسعار السلع:

تعتبر نظرية التبادل التي أقامها (فالراس) في مقدمة المساهمات الفكرية التي أضافها إلى الفكر الاقتصادي، وقد توصل (فالراس) إلى أن منفعة السلعة تعتمد على «ندرتها»، ولم يتوقف عند هذه النتيجة بل توصل إلى أن الندرة تتساوى مع المنفعة الحدية، فكلما حصل الفرد على وحدة إضافية من السلعة قلّت ندرتها، وقل مستوى الإضافة في الإشباع الذي يحصل عليه من هذه السلعة.

وبين (فالراس) أن وضع التوازن (في حالة سلعتين) يستلزم أن تكون الأسعار النسبية للسلعتين متناسبة مع معدلات الندرة النسبية بينهما، أي:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية (الندرة) للسلعة (أ)}}{\text{المنفعة الحدية (الندرة) للسلعة (ب)}} = \frac{\text{سعر السلعة (ب)}}{\text{سعر السلعة (أ)}}$$

ولمجموعة من السلع فإن شرط التوازن يكون:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (أ)}}{\text{سعر السلعة (أ)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ب)}}{\text{سعر السلعة (ب)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ج)}}{\text{سعر السلعة (ج)}} \dots \dots \dots$$

وهكذا يكون (فالراس) قد توصل إلى ما توصل إليه (جفونز)، ولكن هناك عدة أمور تميز نظرية (فالراس) عن تلك (لجفونز) وهذه الأمور هي:

أ. استخدم (فالراس) المنفعة الحدية لاشتقاق منحني الطلب وهذا ما لم ينجح فيه (جفونز).

ب. أعطى المنافسة اهتماماً ووضوحاً أكبر في تحليله.

ج. قدم (فالراس) تحليلاً مفصلاً للكيفية التي يتحقق بها التوازن حينما يفرض مجموعة من العوامل تتغير معاً، فبدأ (فالراس) بوضع يفترض فيه وجود أسعار معينة بطريقة عشوائية، وفي هذا الإطار ترتفع أسعار السلع التي تواجه حالة فائض طلب وتنخفض أسعار السلع التي تواجه فائض عرض، وارتفاع الأسعار في الحالة الأولى يعمل على إزالة فائض الطلب، في حين يعمل انخفاض الأسعار في الحالة الأخرى على إزالة فائض العرض، وحركة الأسعار تؤدي في النهاية إلى الوضع التوازني أي حينما يختفي فائض الطلب وفائض العرض تماماً، فيصبح الطلب متوازناً مع العرض عند السعر التوازني.

2- النشاط الإنتاجي وأسعار خدمات عناصر الإنتاج:

إذا كانت نظرية التبادل الخطوة الأولى في بناء نموذج التوازن العام فإن الخطوة الثانية التي قدمها (فالراس) كانت في مجال الإنتاج. حيث قام بالترقية بين العناصر الإنتاجية (رأس المال، والأرض، والعمل) والخدمات التي تنتجها هذه العناصر.

أعطى (فالراس) تحديد أسعار خدمات عناصر الإنتاج أهمية، وأشار إلى أهمية دور المنظمين. الذين يقومون بشراء خدمات عناصر الإنتاج من أجل إنتاج السلع والخدمات. وحينما يزيد سعر أي سلعة منتجة فيرتفع فوق تكلفتها يعمل المنظمون على زيادة إنتاجها لكي يحققوا أرباحاً لأنفسهم، والعكس صحيح، فحينما ينخفض سعر أي سلعة عن تكلفتها يعملون على خفض إنتاجها.

وهذا يعني أن سلوك المنظمين هو الذي يؤلف الارتباط بين سوق السلعة وسوق خدمات عناصر الإنتاج. ومن خلال مفهوم التوازن العام، تتحرك العوامل المحددة للأسعار معاً في أسواق السلع وأسواق خدمات عناصر الإنتاج بشكل تلقائي إلى أن يتحقق التوازن عندما: أ. يتساوى الطلب مع العرض في جميع الأسواق.

ب. يتساوى سعر كل سلعة مع تكلفة إنتاجها.

ج. بالنسبة للمنظمين فإنهم لن يحققوا ربحاً ولن يواجهوا أيضاً خسارة.

وكما ناقش (جفونز) نجد أن (فالراس) يقرر أن أسعار خدمات عناصر الإنتاج متغيرة بطبيعتها وتعتمد على قيمة السلعة التي تستخدم في إنتاجها.

3- سعر الفائدة وأسعار السلع الرأسمالية:

من المعروف، عزيزي الدارس، أن سعر خدمة أي عنصر إنتاجي هو دخله، ويعرف (فالراس) الدخل الصافي Net Income لرأس المال بأنه سعر خدمته في السوق بعد استقطاع ما يخص الاستهلاك الرأسمالي والتأمين. كما يعرف «معدل العائد» Rate of Return على الأصل بأنه الدخل الصافي من الأصل مقسوماً على سعر شراء الأصل. فإذا اعتبرنا أن «معدل العائد» هو «سعر الفائدة» فإن من الواضح أن سعر السلعة الرأسمالية لا بد أن يكون مساوياً لدخلها الصافي مقسوماً على سعر الفائدة. أي أن:

$$\text{سعر السلعة الرأسمالية} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\left(\frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{سعر شراء الأصل}} \right)} = \text{الدخل الصافي} \times \frac{\text{سعر شراء الأصل}}{\text{الدخل الصافي}}$$

ومن هذه المعادلة نستطيع، عزيزي الدارس، أن:

أ- نتعرف على سعر السلعة الرأسمالية بمعرفة الدخل الصافي.

ب- هناك علاقة عكسية بين سعر السلعة الرأسمالية وسعر الفائدة.

ويقرر (فالراس) أن السلعة الرأسمالية الجديدة سيقصر إنتاجها بناءً على العلاقة بين سعرها وتكلفة إنتاجها. وهذا يعتبر تطوراً هاماً في النظرية حيث يجعل قرار إنتاج وحدة إضافية من سلعة رأسمالية متوقفاً على العلاقة الدقيقة بين ما تدره من عائد والذي يحدد سعرها من جهة وتكلفة إنتاجها من جهة أخرى.

أما بالنسبة لتحديد سعر الفائدة فيقرر أنه يتحدد بعرض السلع الرأسمالية والطلب عليها. ويقرر أن الطلب على السلع الرأسمالية الجديدة يأتي من جهة المدخرين، ويعرف المدخرات بأنها زيادة الدخل عن الاستهلاك ولعتقد أنها تزداد مع زيادة سعر الفائدة.

ويفترض (فالراس) أن أصحاب المدخرات لن يطلبوا السلع الرأسمالية الجديدة بشكل مباشر، وإنما يطلبون الدخل الصافي الذي تدره والذي هو سعر الفائدة حسب تعريفه، فإذا ارتفع سعر الفائدة زاد الطلب على السلع الاستثمارية، والتي يتغير سعرها عكسياً مع سعر الفائدة.

من جهة أخرى فإن عرض السلع الرأسمالية الجديدة هو الكمية المنتجة منها، ولكنه يأخذ في اعتباره القيمة في علاقتها مع سعر الفائدة. ويتحدد سعر الفائدة في نظرية (فالراس) بدالتي الطلب والعرض وأسعار السلع الأخرى في نفس الوقت.

4- نظرية (فالراس) في تحقيق المنفعة القصوى للفرد:

نجح (فالراس) في بناء العلاقة الصحيحة بين المنفعة والطلب، وكان أول من وضع معادلات رياضية تعبر عن أقصى الإشباع الكلي بالنسبة لفرد معين. والصيغة الأصلية لهذه المعادلة التي تعبر عن المنفعة القصوى للفرد هي:

$$MU_1 = \frac{MU_2}{P_2} = \frac{MU_3}{P_3} = \dots = \frac{MU_n}{P_n}$$

ولتوضيح هذه المعادلة، لنفترض أن هناك عدداً من السلع، وأن وحدة من سلعة (ن1) تعتبر أساس قياس أسعار السلع الأخرى، بمعنى أن:

(س1) وهو سعر السلعة (ن1) = 1 وبالتالي يمكن صياغة المعادلة الأصلية على

الشكل التالي:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ن1)}}{\text{سعر السلعة (ن1)}} = \dots = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ن2)}}{\text{سعر السلعة (ن2)}} = \dots = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ن3)}}{\text{سعر السلعة (ن3)}} = \dots = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ن4)}}{\text{سعر السلعة (ن4)}}$$

يتضح من هذه المعادلة أن (فالراس) أراد أن يوضح، بطريقة رياضية أن تحقيق أقصى الإشباع الكلي أو المنفعة القصوى للفرد لا يتأتى إلا إذا كانت المنافع الحدية للسلع التي يكتنيها الفرد متناسبة مع أسعارها، فضلاً عن أن المنفعة الحدية لأية سلعة في المجموعة تساوي سعر هذه السلعة مضروباً في المنفعة الحدية للسلعة (ن1) التي اتخذت أساساً لقياس أسعار السلع الأخرى.

التطبيقات العملية لمساهمات (فالراس)

1) الانحدار السالب لمنحنى الطلب

ومن أهم التطبيقات العملية لمساهمات (فالراس) القانون الآتي:

«إن انخفاض السعر سوف يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة، كما أن ارتفاع السعر سوف يؤدي إلى تناقص الكمية المطلوبة».

2) أثر الدخل على الاستهلاك

يعتبر أثر الدخل على الاستهلاك التطبيق الثاني لمساهمات (فالراس) فهو يتعلق بالفرض الخاص بتوزيع أرصدة السلع، بحيث أن ما يحوزه كل فرد من السلع سوف تكون لكل وحدة منها نفس القيمة السوقية قبل وبعد إعادة التوزيع. ونتيجة لذلك، لا تؤثر إعادة توزيع أرصدة السلع على مستويات الأسعار. ويقصد من هذا التحليل أن مقدار الدخل هو الذي يؤثر على سلوك المستهلك.

3) نظرية التوازن المتعدد

إن نظرية المنفعة مهدت الطريق أمام (فالراس) لوضع نظرية التوازن المتعدد Theory of Multiple Equilibria، وتعالج هذه النظرية عملية تبادل سلعة بسلعة أخرى في السوق التنافسية، عندما تكون لكل من السلعتين منفعة بالنسبة للفرد المستهلك.

4) اقتصاديات الرفاه

إن أهم تطبيق لنظرية (فالراس) في هذا المجال هو فرض أقصى الإشباع، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

إن الإنتاج من أجل السوق تحكمه المنافسة الحرة، وهو عملية يتم بمقتضاها تضافر الخدمات الإنتاجية بنسب ملائمة من حيث الكم والكيف، لتحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات والرغبات الإنسانية في حدود شرطين:

الأول: إن لكل خدمة إنتاجية ولكل منتج سعراً موحداً في السوق يتحقق عنده التعادل بين الطلب والعرض.

الثاني: أسعار المنتجات تتعادل مع نفقات الإنتاج.

والآن- عزيزي الدارس أجب عن الآتي:



تدريب (3)

حدّد الأمور التي تختلف بها نظرية (فالراس) في التبادل عن تلك التي قدمها (جفونز).

ما شروط تحقيق التوازن كما حدّدها فالراس من خلال مفهوم التوازن العام؟
اذكر مجالات التطبيقات العملية لمساهمات (فالراس).



أسئلة التقويم الذاتي (4)

هل تعتبر (فالراس) اقتصادياً رياضياً أم حدّياً؟ ولماذا؟

كيف تتحدّد أسعار السلع عند (فالراس)؟

ما علاقة سعر الفائدة بأسعار السلع الرأسمالية كما حدّتها (فالراس)؟

4. الإطار الفكري العام للمدرسة الحديثة

قامت المدرسة الحديثة على أساس اتخاذ النظرية الحديثة أساساً في تحديد قيم السلع، ثم تم تطبيقها على القيمة وانتقل فيما بعد إلى ظاهرتي التوزيع والاستهلاك. ولا يمكن، عزيزي الدارس، أن نغفل أن هذا التحليل قام على فلسفة عامة هي أنه يمكن استنباط القوانين الاقتصادية بالتركيز على سلوك «فرد معين» وكان الاقتصاديون الحديثون يطلقون عليه اسم «الرجل الاقتصادي» *Economic man* أي ذلك الرجل الذي يفترض فيه ألا يخضع في سلوكه الاقتصادي إلا للدوافع الاقتصادية وحدها، وبالتالي يستبعد أي دافع آخر غير اقتصادي في التأثير على سلوكه. ويتمثل هذا الدافع الاقتصادي في «المصلحة الذاتية» للفرد بمعنى أنه يسعى لتحقيق أكبر نفع أو لذة ممكنة عن طريق بذل أقل مجهود أو تحمل أقل ألم ممكن.

ويمكن إدراج بنود الإطار الفكري العام للمدرسة الحديثة كما يلي:

أولاً: القيمة.

ثانياً: التوزيع.

ثالثاً: الاستهلاك.

وفيما يلي، عزيزي الدارس، سوف نقوم بتحليل هذه البنود بشكل تفصيلي أكبر.

أولاً: القيمة

حاول الرواد الحديثون الإجابة عن تساؤل هام يقع في صميم الدراسة الاقتصادية ألا وهو «ما العوامل المحددة لقيم السلع في الأسواق؟»

لقد كانت الإجابة حول هذا التساؤل الهام بأن قيمة أي سعة إنما تتوقف على المنفعة الحديثة *Marginal Utility* التي يحصل عليها الفرد من استخدام أو استهلاك السلعة والمقصود «بالمنفعة» هو قدرة السلع على إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة بسبب ما تحمله هذه السلع من صفات، بينما المقصود «بالحديثة» هو يتصل بالوحدة الحديثة أو الأخيرة من السلعة.

ولتوضيح فكرة المنفعة الحديثة في إطار التحليل النظري الذي قدمه الرواد الحديثون الأوائل ينبغي التركيز على ثلاثة أركان ذات الصلة وهي تناقص المنفعة الحديثة، العلاقة بين درجة الإشباع وندرة السلع، ووحدة القيمة، ويمكن عزيزي الدارس توضيح هذه الأركان الثلاثة كما يلي:

(أ) تناقص المنفعة الحديثة *Decreasing Marginal Utility*

تقرر النظرية الحديثة أن الحاجات الإنسانية قابلة للإشباع، وأن السبيل إلى إشباع هذه الحاجات هو ما يقوم به المجتمع الاقتصادي من إنتاج لمختلف السلع والخدمات ذات

القدرات الإشباعية المختلفة باختلاف صفات هذه السلع والخدمات.

وكذلك تقرر النظرية الحديثة أن الحاجة تكون ملحة جداً قبل بدء إشباعها، إلا أنه كلما زاد عدد وحدات السلعة التي يستخدمها الفرد في إشباع حاجة معينة، قل تدريجياً إلحاح تلك الحاجة، وتناقص مقدار المنفعة التي يحصل عليها من كل وحدة من وحدات السلعة. والعكس صحيح، كلما تناقص عدد وحدات السلعة التي تشبع حاجة معينة، زاد تدريجياً إلحاح تلك الحاجة وتزايد مقدار المنفعة التي يحصل عليها الفرد من كل وحدة من وحدات السلعة. هذا هو القانون المشهور باسم «قانون تناقص المنفعة الحدية» Law of Decreasing Marginal Utility.

ب) العلاقة بين درجة الإشباع ونذرة السلع

من خلال مفهوم قانون تناقص المنفعة الحدية يبدو واضحاً أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين نذرة السلع ذات القدرات الإشباعية المختلفة وبين درجة الإشباع التي يحصل عليها الفرد في استخدامها أو استهلاكه لهذه السلع. وهذا يعني أنه إذا كانت السلعة نادرة بدرجة كبيرة، وكان عدد وحدات السلعة التي يستخدمها أو يستهلكها الفرد بغرض الإشباع قليلة تبقى المنفعة الحدية للسلعة عند مستوى مرتفع، أي أن درجة الإشباع تكون كبيرة عند حد الاستهلاك. وعلى العكس، إذا كانت السلعة متوافرة بدرجة كبيرة، وكان عدد الوحدات التي يستهلكها الفرد بغرض الإشباع كبيراً، تتدنى المنفعة الحدية للسلعة لتصبح عند مستوى منخفض، أي أن درجة الإشباع تكون قليلة عند حد الاستهلاك. وهذا هو التطبيق العملي لقانون تناقص المنفعة الحدية.

ج) وحدة القيمة

في ضوء مفهوم قانون تناقص المنفعة الحدية من جهة والتطبيق العملي لهذا القانون من جهة أخرى فإن المنفعة الحدية تتناقص بينما تبقى المنفعة الكلية في تزايد مطرد، كلما زاد عدد الوحدات المستهلكة من أية سلعة. قد تكون المنفعة الحدية للسلعة مستمرة في الارتفاع كما هو الحال بالنسبة لسلعة كالماش، وذلك بسبب ندرتها الكبيرة، بينما تكون المنفعة الحدية لسلعة أخرى كالماء مستمرة في الانخفاض بسبب وفرتها الكبيرة، بالرغم من أن المنفعة الكلية لسلعة الماش بالنسبة لأي فرد قد تكون أقل بكثير من المنفعة الكلية لسلعة الماء.

هذه المنفعة التي يحصل عليها الفرد من الوحدة الأخيرة من السلعة هي التي تحدد قيمة هذه السلعة بالنسبة للفرد.

هنا يظهر تساؤل هام: إذا كانت الوحدات السابقة للوحدة الحدية (الأخيرة) من السلعة

تحقق للفرد منفعة مرتفعة وأكبر من منفعة الوحدة الأخيرة، فكيف تتحدد قيمة كل الوحدات على أساس منفعة هذه الوحدة الأخيرة؟.

والمدرسة الحديثة توفر الجواب عن هذا التساؤل من خلال ما جاء به روادها، وبموجب هذا الجواب يمكن لأية وحدة من وحدات السلعة أن تحل محل أية وحدة أخرى، طالما أن جميع وحدات السلعة متجانسة، لها جميعها نفس الصفات. وهذا ما يعرف بقانون الإحلال Law of Substitution.

وما دام الأمر كذلك، تكون لجميع وحدات السلعة قيمة موحدة بما أن كل وحدة منها لا تختلف في شيء عن الوحدات الأخرى ولأن كلاً منها يمكن أن يحل محل أية وحدة أخرى بلا أدنى تمييز.

مما سبق، عزيزي الدارس، يتضح أن المدرسة الحديثة تركز على أمرين في تفسير القيمة:

الأول: فكرة القدرة الإشباعية للسلع والخدمات.

الثاني: فكرة ندرة السلع القادرة على الإشباع أي محدودية الكميات المتاحة منها بالنسبة للطلب عليها.

وبدمج هاتين الفكرتين، يمكن الخروج بفكرة المنفعة الحديثة التي تحدد قيمة السلعة من وجهة نظر الفرد المستهلك.

ومن خلال النظرية الحديثة استطاعت هذه المدرسة أن تزيل لبساً طالما راود أنصار المفكرين الاقتصاديين من قبل. وهو كيف لا يكون للهواء أية قيمة في السوق رغم نفعه الكبير للإنسان؟. والإجابة على ذلك أن الهواء لا يتسم بالندرة، نظراً لتوافره بكميات كبيرة جداً، وبالتالي فإن المنفعة الحديثة للهواء تكون مساوية للصفر، رغم أن منفعته الكلية تكون كبيرة.

وبما أن القيمة السوقية لأية سلعة تتوقف على منفعتها للهواء فإن منفعته الحديثة تساوي الصفر، فلن تكون للهواء قيمة سوقية.

ثانياً: التوزيع

واصلت المدرسة الحديثة تطبيقها للنظرية الحديثة على ظاهرة التوزيع فأوضحت أن العائد أو الجزء أو المكافأة التي يحصل عليها كل عنصر إنتاجي نظير إسهامه في إنتاج أية سلعة إنما يتوقف على الإنتاجية الحديثة لهذا العنصر، والمقصود بها ما يضاف من إنتاج نتيجة لإضافة الوحدة الحديثة (الأخيرة) من وحدات هذا العنصر.

فمن خلال تطبيق الفكرة الحديثة في مجال التوزيع، توزع قيمة الناتج على عناصر

الإنتاج التي أسهمت في إنتاجه. فأجر العمل هو المكافأة التي يتقاضاها عنصر العمل نظير مساهمته في العملية الإنتاجية ويتحدد هذا الأجر بالإنتاجية الحديثة لعنصر العمل، أي بإنتاجية الوحدة الحديثة (الأخيرة) من هذا العنصر، أو بتعبير آخر بإنتاجية العامل الحديث (الأخير) الذي يضاف إلى عملية الإنتاج.

وينطبق هذا التحليل أيضاً على عنصر رأس المال، إذ يتحدد سعر الفائدة بالإنتاجية الحديثة لرأس المال، أو بتعبير آخر على أساس الإنتاجية التي تعود على المنظم من استخدامه للوحدة الحديثة (الأخيرة) من وحدات عنصر رأس المال.

ثالثاً: الاستهلاك

بالنسبة للاستهلاك فلقد انتقلت المدرسة الحديثة من تطبيق النظرية الحديثة في مجال القيمة والتوزيع إلى مجال الاستهلاك، حيث أوضحت النظرية الحديثة أن المستهلك الفرد يستهدف دائماً تحقيق أكبر إشباع كلي ممكن من إنفاقه لدخله النقدي المحدود بدافع من المصلحة الذاتية. إلا أن المستهلك في إنفاقه لدخله المحدود من أجل إشباع حاجاته يأخذ في اعتباره الحاضر والمستقبل أيضاً، وهذا يعني أنه ينفق جزءاً من دخله على شراء السلع في الوقت الحاضر، ويرجى إنفاق الجزء المتبقي من الدخل في المستقبل.

وبما أن الامتناع عن الإنفاق في الوقت الحاضر هو ما يوصف بظاهرة الادخار، فإن المستهلك الفرد عادةً ما يوزع دخله الحاضر بين الاستهلاك والادخار، طالما أن الادخار هو تخصيص جزء من الدخل الحاضر لإشباع حاجات المستقبل.

بالنسبة للجزء من الدخل الحاضر الذي يوجهه المستهلك للإنفاق على الاستهلاك فإنه يستهدف الحصول على أكبر إشباع كلي ممكن، ومن ثم فإن المستهلك يوزع هذا الجزء من دخله الحاضر بحيث يحقق هدف الحصول على أكبر منفعة، من جراء هذا التوزيع.

وينطوي هذا التحليل على أن المستهلك سوف يستبدل النقود بوحدة من أية سلعة إلى الحد الذي تتعادل عنده المنفعة الحديثة لهذه السلعة (محسوبة بوحدة النقود) مع سعرها النقدي في السوق. وعندها يكون المستهلك قد وصل إلى وضعه الأمثل، أو ما يعرف بالوضع التوازني بالنسبة لسلعة واحدة.

أما لو طبقنا هذا التحليل على أكثر من سلعة واحدة، فإن المستهلك سوف يشتري المزيد من جميع السلع التي وقع اختياره على شرائها من دخله المحدود إلى الحد الذي تحقق عنده الوحدات الأخيرة من هذه السلع منافع تتناسب مع أسعارها. وعندها يصل المستهلك إلى الوضع الأمثل أو التوازني الذي يحقق له أكبر منفعة من جراء شراء وحدات مختلفة من

مجموعة كاملة من مختلف السلع، وهي ما يطلق عليها اسم المجموعة التوازنية.

في هذا الوضع التوازني أيضاً تكون المنافع الحدية للوحدات النقدية الأخيرة التي ينفقها المستهلك على مختلف السلع متساوية في جميع الاستعمالات. ويمكن التعبير عن

هذا الوضع التوازني في المعادلة التالية:

$$\lambda = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (أ)}}{\text{سعر السلعة (أ)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ب)}}{\text{سعر السلعة (ب)}}$$

وهكذا.....

إذا في حالة الوضع التوازني لا بد من أن تتحقق هذه المعادلة لأنه لو حصل المستهلك على منفعة حدية من السلعة (أ) أكبر من المنفعة الحدية من السلعة (ب) لكل وحدة من وحدات الإنفاق، فسوف يحصل على منفعة أكبر، لو أنه نقل جزءاً من دخله من الإنفاق على السلعة (ب) إلى الإنفاق على السلعة (أ).

أما المنفعة الحدية التوازنية للوحدة من وحدات الإنفاق (λ) فإنها تسمى بالمنفعة الحدية للنقود (أو الدخل) وهي التي تكون متساوية في جميع استعمالات النقود في الإنفاق على شراء السلعة (أ) أو السلعة (ب) أو غيرها من السلع التي تدخل ضمن المجموعة التوازنية.



تدريب (4)

- 1-وضح العلاقة بين درجة الإشباع وندرة السلع.
- 2-ما السبب في تزايد المنفعة الحدية لسلعة مثل الماس وانخفاضها لسلعة هامة مثل الماء؟
- 3-كيف تفسر الوضع التوازني بالنسبة للمستهلك حسب ما حددته النظرية الحدية؟



أسئلة التقويم الذاتي (5)

- 1-حاول الاقتصاديون الحديون الإجابة عن تساؤل غاية في الأهمية ألا وهو «ما العوامل المحددة لقيم السلع في الأسواق؟ هل لك، عزيزي الدارس، أن تتنبأ الإجابة عن هذا السؤال؟
- 2-اشرح قانون تناقص المنفعة الحدية.
- 3-كيف تفهم التطبيق العملي للنظرية الحدية في مجال التوزيع؟

5. السياسة الاقتصادية والموقف المذهبي للمدرسة الحديثة

يؤمن - عزيزي الدارس - رواد المدرسة الحديثة بأن الحرية الاقتصادية هي التي تؤدي إلى تحقيق أكبر إشباع ممكن أو أكبر منفعة ممكنة، ذلك أن كل مستهلك فرد هو أكثر الناس دراية بمدى إلحاح حاجاته المتعددة وأولويات هذه الحاجات في سلم تفضيله ومن ثم يمكن لهذا المستهلك الفرد أن يوزع دخله النقدي في حرية تامة على النحو الذي يستطيع معه أن يحصل على أكبر إشباع ممكن وأي تدخل خارجي في توزيعه لدخله النقدي لا مناص من أن ينحرف به عن تحقيق هدفه المنشود من هذا التوزيع.

لهذا نادى الحديون بضرورة عدم تدخل الدولة إلا في بعض المجالات والحالات التي حددتها المدرسة الكلاسيكية من قبل.

أما بالنسبة للموقف المذهبي، عزيزي الدارس، فإن التحليل الاقتصادي الذي قام به أعلام ورواد المدرسة الحديثة يفترض فرضاً أساسياً هو وجود مجتمع يسوده النظام الاقتصادي الرأسمالي، وعلى ذلك فالتحليل الحدي يقوم على افتراض:

1. الملكية الفردية لعناصر الإنتاج.
2. حرية الأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي.
3. المنافسة الكاملة في الأسواق.



أسئلة التقويم الذاتي (6)

ماذا يقصد، عزيزي الدارس، بالسياسة الاقتصادية والموقف المذهبي للمدرسة الحديثة؟

6. الانتقادات الموجهة للمدرسة الحديثة

من المعروف، عزيزي الدارس، أن تأثير المدرسة الحديثة لا يزال مستمراً حتى وقتنا الحاضر، وما زال أصحاب الفكر الاقتصادي يطبقون طريقة هذه المدرسة في البحث الاقتصادي، وإن كان هناك جهود ومحاولات لإكمال ما علق بالمدرسة الحديثة من نواقص، وبناءً على ذلك فهناك مجموعة من الانتقادات التي وجهت لهذه المدرسة الفكرية، ويمكن تبويب هذه الانتقادات كما يلي:

1- عدم انطباق النظرية الحديثة على واقع السلوك الاقتصادي.

2- تأثير الدوافع غير الاقتصادية على السلوك الاقتصادي.

3- خطأ النظرية الحديثة في التركيز على الوحدات الاقتصادية الصغيرة.

وسنقوم عزيزي الدارس، بتحليل وشرح هذه الانتقادات بشيء من التفصيل.

أولاً: عدم انطباق النظرية الحديثة على واقع السلوك الاقتصادي:

كما هو واضح من التحليل الذي جاءت به المدرسة الحديثة فإن نظرية سلوك المستهلك تركز على الفكرة الحديثة أي على المنفعة الحديثة للسلعة في مختلف الاستعمالات وعلى تناقص هذه المنفعة. ولما كان قانون تناقص المنفعة الحديثة أساسياً في الطلب، فلا بد من التعرف إلى أي مدى يمكن أن يكون هذا القانون صحيحاً في تفسير السلوك الاقتصادي للمستهلكين.

يعرّف، عزيزي الدارس، قانون تناقص المنفعة الحديثة على أنه إذا بقيت العوامل الأخرى ثابتة فإن أية زيادة في معدل استهلاك سلعة ما من شأنها أن تقلل الطلب على أية وحدات إضافية منها، بمعنى أنها تقلل من منفعة السلعة عند الحد. وبشكل عام ينطبق هذا القانون على كافة السلع.

ومع ذلك فهناك بعض القيود الهامة التي يمكن تسجيلها على هذا القانون وهي:

أ- الفرضية التي تقول بأن العوامل الأخرى المؤثرة في الاستهلاك لا بد أن تبقى ثابتة، وهو فرض أساسي لصحة انطباق قانون تناقص المنفعة الحديثة، هذا يقتضي أنه لا بد أن يجري استهلاك سلعة ما في نفس الظروف المحيطة بالفرد المستهلك، بالإضافة إلى ثبات دخله النقدي.

ب- لكي يسري قانون تناقص المنفعة الحديثة، لا بد أن تتولد لدى الفرد المستهلك رغبة أخرى عند الاستهلاك. ولتوضيح ذلك، دعنا عزيزي الدارس، نورد المثال التالي، فإذا كان الفرد يشعر أن ظمأه للشراب يتزايد بزيادة ما يتناوله من طعام بجانب الشراب، فمن المحتمل أنه كلما أقرط هذا الفرد في الشراب، زادت رغبته في

تعاطي الشراب. في مثل هذه الحالة فإن ظاهرة الاستهلاك على هذا النحو تنطبق على قانون آخر هو «قانون تزايد المنفعة الحدية».

ج- إذا سلمنا افتراض ثبات العوامل الأخرى وأسلمنا لصحة قانون تناقض المنفعة الحدية، فإن أي مستهلك رشيد لا يبدو مهتماً بإجراء التعديلات الدقيقة التي يتطلبها قانون المنفعة الحدية وذلك لأنه من الطبيعي أن معظم الأفراد لا يرغبون إطلاقاً في أن يكونوا بمثابة آلات حاسبة دقيقة.

د- من المتوقع عادةً أن تحدث تغيرات ضئيلة في السعر وتغيرات عالية في الدخل، وإذا كان المستهلك يسلك سلوكاً رشيداً كما تنص نظرية المنفعة في فروضها الأساسية، فإن المستهلك لا بد أن يعيد النظر في خطة إنفاقه وفي مشترياته على الدوام، وأضعافاً نصيب عينيه استخدام نقوده بأفضل طريقة ممكنة في كل الأوقات ومع ذلك يميل المستهلك عملياً إلى وضع قائمة بمشترياته المعتادة، أي تلك التي يجريها بصفة متكررة كل أسبوع مثلاً، والتي سوف لا يغير منها إلا إذا تغيرت الظروف بشكل واضح، وعلى ذلك فقد يميل في شرائه لكثير من الأشياء استناداً إلى حكم العادة المتأصلة، ومن ثم لا يجري عليها أي تغيير إلا في فترات متباعدة، بحيث يمكن لهذا التغيير في خطة الشراء أن يتسق مع التغيرات الهامة في ظروف السوق.

ثانياً: تأثير الدوافع غير الاقتصادية على السلوك الاقتصادي:

أ- كلمة المنفعة في كثير من الأحيان تؤدي إلى لبلة في التفكير، إذ تستخدم هذه الكلمة في الاقتصاد لتعني الرغبة *Desiredness* أو قوة الطلب *Strength of Demand*، غير أن الانطباع عنها في أذهان الناس أنها تؤدي معنى خاصية النفع أو الفائدة *Usefulness*. والنتيجة هي أنه يمكن استخدام لفظ المنفعة في الخلط بين الاعتبارات الاقتصادية والأخلاقية، وقد اتبع ذلك من قبل الاقتصاديين السابقين وما زال يتبع من بعض الاقتصاديين المعاصرين.

ولكن يجب أن لا ننفل، عزيزي الدارس، عن أن نظرية سلوك المستهلك وضعت في وقت كان فيه معظم الاقتصاديين يؤمنون بمقياس المنفعة، وبالتالي لا يوجد أي إشكال إذا خلط الاقتصاديون (المنفعيون) بين الاقتصاد وعلم الأخلاق، ولا غرو إذا اعتقدوا أن المنفعة شيء يمكن قياسه كمياً. مع العلم أنه لا يمكن إلا قياس قوة طلب معين بالنسبة إلى قوة طلب آخر، وبالتالي النتيجة التي تقررها نظرية سلوك المستهلك نسبة الرغبة أو قوة الطلب بغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية.

ب- الفرد قد لا يتأثر في سلوكه الاستهلاكي بالرغبة في إشباع حاجاته الذاتية بقدر ما يتأثر بالعادات الاستهلاكية للأفراد الآخرين في المجتمع الذي يعيش فيه أو في المجتمعات الأخرى.

وهذه العلاقة تنبعث من الرغبة في التقليد عن طريق الاستهلاك المظهري.

ج- أشارت المدرسة الحديثة إلى أنه يمكن استخلاص القوانين الاقتصادية بالنظر إلى «الرجل الاقتصادي» Economic man الذي يخضع في سلوكه إلى الدوافع الاقتصادية، ولا يستجيب في ذلك إلا للمنطق الدقيق على أساس الموازنة بين الآلام والمنافع. غير أن بعض الاقتصاديين قد اعترضوا على هذا التحليل بمقولة أن الإنسان ليس معزولاً عن بيئته، وأن هذا الرجل الاقتصادي المجرد لا وجود له في الواقع، وأن كل فرد يتأثر بالنظم القائمة في البيئة التي يعيش في كنفها. ومن هنا ظهرت المدرسة الأمريكية المعروفة بمدرسة التنظيمات المؤسسية Institutional Organizations School التي يتزعمها (ثورستين فيلن) والتي توافرت على البحث الخاص بمدى تأثير مختلف التنظيمات المؤسسية في السلوك الاقتصادي.

ثالثاً: خطأ النظرية الحديثة في التركيز على الوحدات الاقتصادية الصغيرة:

قامت المدرسة الحديثة بتطبيق تحليلها النظري على أساس الوحدات الاقتصادية الصغيرة Micro Economic Units مثل المستهلك الفرد، والمنتج الفرد، والمدرخ الفرد... الخ.

وهكذا تكون قد أهملت إهمالاً تاماً الوحدات الاقتصادية الكبيرة Macro Economic Units مثل الناتج القومي والاستثمار القومي، وبذلك وقعت المدرسة الحديثة في خطأ جسيم هو أنها افترضت أن الأحجام الكلية ليست سوى مجموع الأحجام الجزئية. وظاهرة الادخار أفضل مثال على ذلك، إذ عندما يزيد ادخار بعض الأفراد بالذات، فقد لا يعني ذلك زيادة الادخار الكلي، بل على العكس فإنه يعني نقص الادخار الكلي. ويمكن تفسير ذلك أن زيادة ادخار بعض الأفراد ينطوي عليه انخفاض في طلبهم على السلع والخدمات وبالتالي انخفاض الطلب الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض دخول المنظمين والنتيجة تكون التراجع في مدخراتهم. وإذا حدث أن نقص الادخار من جانب المنظمين، يكون أكبر نسبياً من زيادة الادخار من جانب بعض أفراد المجتمع.

إذاً الحصيلة النهائية هي النقص في الادخار الكلي، رغم الزيادة في الادخار الفردي لبعض الأفراد في المجتمع.



تدريب (5)

أجب بـ نعم أو لا عن العبارات الآتية:

1. قانون تناقص المنفعة يقتضي ثبات ظروف الاستهلاك وكذلك ثبات الدخل بالنسبة للمستهلك.
2. من أجل أن يسري قانون تناقص المنفعة الحدية يجب أن لا تتولد أية رغبات للاستهلاك لدى المستهلك.
3. يميل المستهلك في شرائه للأشياء إلى العادة المتأصلة لديه وليس إلى قانون المنفعة الحدية.
4. قامت المدرسة الحدية بإهمال الوحدات الاقتصادية الكلية في تحليلها.
5. إذا حدث وزاد الادخار لبعض الأفراد فهذا يعني زيادة الادخار الكلي.



أُسئلة التقويم الذاتي (7)

1. إلى أي مدى، عزيزي الدارس، ترى أن قانون تناقص المنفعة الحدية، الذي هو جوهر النظرية الحدية في تحليل سلوك المستهلك، صحيحاً؟
2. النتيجة التي تقررها نظرية سلوك المستهلك هو نسبة الرغبة أو قوة الطلب، ناقش ذلك.
3. هل ترى بأن فكرة الرجل الاقتصادي تنطبق والواقع الاقتصادي؟ علل ذلك.
4. يقال بأن المدرسة الحدية اختصت في تحليل الوحدات الاقتصادية الفردية، هل أنت مع هذا الرأي؟ ولماذا؟

تناولت هذه الوحدة الدراسية، عزيزي الدارس، تحليلاً للأفكار الاقتصادية التي قدمتها المدرسة الحديثة من خلال روادها وأعلامها الحديثين، مثل (جفونز) و(منجر) و(فالراس).

وتعتبر إسهامات المدرسة الحديثة نقطة تحول في الفكر الاقتصادي عن تلك الأفكار التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية، حيث كان هناك تحول من المنهج الموضوعي إلى المنهج الشخصي، هذا بالإضافة إلى أن المدرسة الحديثة شهدت مشاركات وإسهامات فكرية من غير الإنجليز.

وتحتوي هذه الوحدة على عدد من الأقسام التي تشكل في مجملها الأفكار الأساسية التي قام الاقتصاديون الحديثون بإضافتها إلى الفكر الاقتصادي.

ومن أهم هذه المساهمات تحليل كل من نظرية التبادل والقيمة والمنفعة، والتوزيع، والنموذج العام للتوازن.

ومن المعروف أن التحليل الحديث من قبل هذه المدرسة الاقتصادية قام على استخدام علم الرياضيات بشكل واسع، حيث أن البعض يطلق على هذه المدرسة اسم المدرسة الرياضية.

وبغض النظر عن طريقة التحليل فإن الإطار الفكري العام الذي يجمع أركان هذه المدرسة الفكرية هو تحليلها لكل من القيمة، والتوزيع والاستهلاك. بينما تمثل الحرية الفردية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي المذهب الفكري لهذه المدرسة.

ولا تغفل، عزيزي الدارس، من أن هذه المدرسة واجهت مجموعة من الانتقادات في مجالات مختلفة ومن أهم هذه المجالات:

- عدم انطباق النظرية الحديثة على واقع السلوك الاقتصادي.
- تأثير الدوافع غير الاقتصادية على السلوك الاقتصادي.
- التركيز على الوحدات الاقتصادية الصغيرة وتجاهل الوحدات الاقتصادية الكلية.

8. لمحة مسبقة من الوحدة الدراسية الثامنة

تهدف الوحدة الدراسية الآتية إلى تعريف المساهمات الأساسية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية الحديثة على يد رائها وقائدها (الفرد مارشال) في مجال الإنتاج والتوزيع والقوانين الاقتصادية. كذلك تقدم الوحدة التطورات التي حدثت ما بعد (مارشال) وأسهمت في صقل الفكر الاقتصادي بصورة علمية واضحة. هذا بالإضافة إلى التعرف إلى مساهمات (بيجو) الفكرية في مجال الرفاه الاقتصادي.

9. إجابات التدريبات

تدريب (1)

1- نعم

2- لا

3- نعم

4- لا

5- نعم

تدريب (2)

(1) نظرية الاقتصاد السياسي عام 1791.

(2) بهدف أن:

- يكون الفقراء أقل ما يمكن عدداً.

- أن يتم الدفع بصورة مجزية إلى الجميع عما يقومون به من أعمال.

(3) الدرجة النهائية للمتفعة.

(4) الجماعة المتاجرة.

- فرضية السواء.

(5) قيمة المنتج الذي يسهم العامل في إنتاجه.

تدريب (3)

1-

استخدم (فالراس) المنفعة الحدية لاشتقاق منحني الطلب وهذا ما لم ينجح فيه

(جفونز).

ب- أعطى المنافسة اهتماماً ووضوحاً أكبر في تحليله.

ج- قدم (فالراس) تحليلاً مفصلاً للكيفية التي يتحقق بها التوازن حينما يفرض مجموعة من العوامل تتغير معاً.

-2

أ- تساوي الطلب مع العرض في جميع الأسواق.

ب- تساوي سعر كل سلعة مع تكلفة إنتاجها.

ج- عدم تحقيق أي ربح أو خسارة بالنسبة للمنظمين.

-3

أ- الانحدار السالب لمنحنى الطلب.

ب- أثر الدخل على الاستهلاك.

ج- نظرية التوازن المتعدد.

د- اقتصاديات الرفاه.

تدريب (4)

1. قانون تناقص المنفعة الحدية يبين أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين ندرة السلع ذات القدرات الإشباعية المختلفة وبين درجة الإشباع التي يحصل عليها الفرد في استخدامه لهذه السلع. هذا يعني أنه إذا كانت السلعة نادرة بدرجة كبيرة تكون المنفعة الحدية لتلك السلع عند مستوى مرتفع وعلى العكس إذا كانت السلعة متوفرة بدرجة كبيرة تكون المنفعة الحدية لها عند مستويات منخفضة.

2. تزداد المنفعة الحدية لسلعة مثل الماس لكون هذه السلعة تنصف بالندرة وموجودة بكميات قليلة، بينما تكون المنفعة الحدية لسلعة مثل الماء منخفضة لأن هذه السلعة موجودة بكميات كبيرة.

3. عند وضع التوازن يجب أن تكون المنافع الحدية للوحدات النقدية الأخيرة التي ينفقها المستهلك على مختلف السلع متساوية في جميع الاستعمالات، أي يجب أن تتحقق

المعادلة التالية:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ب)}}{\text{سعر السلعة (ب)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (أ)}}{\text{سعر السلعة (أ)}} = \lambda$$

تدريب (5)

1. نعم

2. لا

3. نعم

4. نعم

5. لا

10. مسرد المصطلحات

- التوازن العام General Equilibrium.
- التوازن المتعدد Multiple Equilibrium.
- الجماعة المتاجرة Trading Body: تتكون من عدد من الأفراد يتعاملون في السوق بمثابة مشترين أو بائعين.
- الرجل الاقتصادي Economic man: ذلك الرجل الذي لا يخضع في سلوكه الاقتصادي إلا إلى الدوافع الاقتصادية وحدها.
- سلع الإنتاج Production Goods: هي تلك السلع ذات القدرة على إشباع حاجات الإنتاج.
- سلع المستهلكين Consumer Goods: هي السلع ذات القدرة على إشباع حاجات الاستهلاك.
- السلع المكملة Complementary Goods: هي السلع التي تفتقد كل خصائص المتعة الكاملة كما عرفها (جوسن).
- سيادة المستهلك Consumer Sovereignty: هو ذلك المبدأ الذي يفيد بأن أنواع السلع المنتجة ومقاديرها في الاقتصاد يجب أن تتوافق مع رغبات المستهلكين.
- قانون تتابع الحاجات Law of succession of Wants.
- قانون التنوع Law of Variety.
- مدرسة التنظيمات المؤسسية Institutional Organizations School: هي مدرسة اقتصادية اهتمت بالبحث في مدى تأثير مختلف التنظيمات في السلوك الاقتصادي.

11. المراجع

أولاً: العربية

1. أحمد، عبد الرحمن يسري، (2003) تطور الفكر الاقتصادي، ط 5، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
2. بوشهولز، تودج، (1996)، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة الأفتدي، نذيرة والحسيني، عزة، ط 1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
3. بيضون، تغاريد، (1998) الفكر والاجتهاد الاقتصادي في عصر النهضة 1801-1950، ط 1، دار النهضة للطباعة والتوزيع، بيروت.
4. حشيش، عادل احمد، (2001) تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
5. عمر، حسين، تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الاول، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.
6. عمر، حسين (2000)، تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.
7. مبارك، عبد المنعم، (1981) قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
8. ناصر، محمد ثابت، (2001) العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

ثانياً: الأجنبية

1. Backhaus, Jurgen G. (2005) Founders of Political Economics; Maastricht Lectures in Political Economy; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U.K.
2. Bhatia, H. L. (1997) History Of Economic Thought, 4th ed., Vikas Publishing House Pvt. Ltd, Delhi.

3. Heilbroner, Robert L. (1999) *The Worldly Philosophers: The Lives, Times And Ideas of Great Economic Thinkers*, 7th ed., Library Of Congress, New York.
4. Screpanti, Ernesto & Zamagni; Stefano; *An Outline of the History of Economic Thought*; Oxford University Press Inc; New York; 2001.
5. Srivastava, S. K. (1996) *History Of Economic Thought*, 4th ed., Chand & Company Ltd, New Delhi.
6. Zamagani, Stefano & Agliardi Elettra, (2004) *Time in Economic Theory*; Edward Elger Publishing House Ltd., Montpellier Parade-Cheltenham; U. K.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

1. <http://www.ecolib.org>
2. <http://www.wikipedia.org>
3. <http://www.ocw.mit.edu>

الوحدة الثامنة

8

المدرسة الكلاسيكية الحديثة

The New-Classical school

إعداد المادة العلمية

د. عمر محمود أبو عيدة

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
1. المقدمة	379
1.1 تمهيد	379
2.1 أهداف الوحدة	379
3.1 أقسام الوحدة	380
4.1 القراءات المساعدة	380
5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة	381
2. ألفريد مارشال (1842 – 1924)	382
1.2 مفهوم الاقتصاد والقوانين الاقتصادية	383
2.2 المنفعة والطلب	385
3.2 الإنتاج والعرض	390
1.3.2 نظرية الإنتاج	390
2.3.2 نظرية العرض	394
4.2 نظرية القيمة والتبادل وتحليل التوازن	396
5.2 نظرية الاحتكار	401
6.2 نظرية التوزيع	405
1.6.2 الأجور	406
2.6.2 الربح	407
3.6.2 الفائدة	408
4.6.2 الأرباح	408
7.2 عناصر الرفاه الاقتصادي	410
3. تطور الفكر الاقتصادي ما بعد مارشال	412
1.3 المنافسة الاحتكارية والمنافسة غير الكاملة	414
1.1.3 المنافسة الاحتكارية	414
2.1.3 المنافسة غير الكاملة	416
3.1.3 المساهمات الأساسية لنظرية المنافسة الاحتكارية ونظرية...	
المنافسة غير الكاملة	418
2.3 احتكار القلة	421

426 3.3 منحنيات السواء
427 4.3 نظرية الأرباح
428 5.3 الدورات الاقتصادية
432 6.3 النشاط الاقتصادي
435 4. بيجو واقتصاد الرفاه (1877 – 1959)
435 1.4 الرفاه الاقتصادي
436 2.4 الموارد الاقتصادية والرفاه الاقتصادي
438 3.4 مقترحات بيجو لزيادة الرفاه الاقتصادي
439 4.4 تقييم مساهمات بيجو
439 5.4 الانتقادات التي وجهت إلى بيجو
441 5. الخلاصة
443 6. لمحة عن الوحدة الدراسية التاسعة
444 7. إجابات التدريبات
450 8. مسرد المصطلحات
453 9. المراجع

1. المقدمة

1.1 تمهيد

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى الوحدة الثامنة من مقرّر «تاريخ الفكر الاقتصادي»، وسنتناول في هذه الوحدة الدراسية مجموعة من الأفكار الاقتصادية التي تشكل في مجملها ما يعرف بأراء المدرسة الكلاسيكية الحديثة، ولعل أبرز المساهمات هي التي جاءت من (ألفريد مارشال) و(بيجو) و(روبنسون) و(تشميرلين) وغيرهم. وسندرس هذه المساهمات والأفكار من حيث أصولها وعملية تطورها وأثارها على الاقتصاد والمجتمع. ونأمل أن يساعدك هذا الاستعراض على فهم ماهية هذه الأفكار والنظريات وكيفية التعامل معها على نحو يزيد من ثقافتك العامة والاقتصادية ويرفع من أهمية الدور الذي تؤديه كمواطن صالح في وطنك.

2.1 أهداف الوحدة

- عزيزي الدارس، بعد الانتهاء من دراسة هذه الوحدة نأمل منك أن تكون قادراً على أن:
1. توضح مفهوم الاقتصاد والقوانين الاقتصادية التي قدمها (مارشال).
 2. تناقش قوانين (مارشال) في المنفعة والطلب والإنتاج والعرض والتوازن.
 3. تدرك النظريات الأساسية التي قدمها (مارشال) في الاحتكار والتوزيع والتبادل.
 4. تبين عناصر الرفاه الاقتصادي عند (مارشال).
 5. تشرح المساهمات اللاحقة على أفكار (مارشال) في المنافسة الاحتكارية والمنافسة غير الكاملة واحتكار القلة ومنحنيات السواء.
 6. تحدد تطورات الفكر الكلاسيكي الجديد على نظرية الأرباح والدورات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي.
 7. توضح مفهوم اقتصاد الرفاه الذي قدمه (بيجو) كامتداد للفكر الكلاسيكي الجديد.

3.1 أقسام الوحدة

تنقسم هذه الوحدة إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

القسم الأول: (مارشال)، في هذا القسم نقوم بتحليل آرائه وأفكاره ونظرياته في مجال مفهوم الاقتصاد والقوانين الاقتصادية، ونتعرف إلى نظريات المنفعة والطلب والإنتاج والعرض، كذلك نتناول تحليل نظرية القيمة والتبادل وتحليل التوازن ونظرية الاحتكار والتوزيع وعناصر الرفاه الاقتصادي. ويغطي هذا القسم الأهداف الأربعة الأولى لهذه الوحدة.

القسم الثاني: تطور الفكر الاقتصادي بعد (مارشال)، وفي هذا القسم نقوم بتحليل النظريات التي خلفت آراء (مارشال) وقامت عليها ومنها نظريات المنافسة، والاحتكار، والمنافسة غير الكاملة، واحتكار القلة ونظرية الأرباح بالإضافة إلى التعرف إلى الآراء والأفكار الخاصة بالدورات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي. ويغطي هذا القسم الهدفين الخامس والسادس.

القسم الثالث: (بيجو) واقتصاد الرفاه. في هذا القسم نتعرض إلى المساهمات الأساسية لـ (بيجو) في مجال الرفاه الاقتصادي من حيث المفهوم والعلاقة بالموارد الاقتصادية، وكذلك المقترحات التي قدمها (بيجو) لزيادة مستوى الرفاه الاقتصادي، بالإضافة إلى تقسيم هذه المساهمات الفكرية وانتقاداتها، ويغطي هذا القسم الهدف السابع.



4.1 القراءات المساعدة

إن المادة العلمية المعروضة في هذه الوحدة تشمل موضوعات مهمة مختلفة في إطار تاريخ الفكر الاقتصادي. ولإثراء معلوماتك في هذه المرحلة، فإننا ننصحك، عزيزي الدارس، بالرجوع إلى المراجع التالية:

1. عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، (2000).

2. كاظم، محسن، (1989) تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداءً بنشأته وانتهاءً بالماركسية، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.

3. Marshall, Alfred, Principles of Economics, 8th edition. Macmillan and Co., Ltd. London, 1920.

4. Backhaus, Jurgen G. Founders of Political Economics; Maastricht Lectures in Political Economy; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Cheltenham; U.K; 2005.

5. Gibsok, Bill (Editor); Joan Robinson>s Economics- A centennial

Celebration; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade-Chelhtenham; U. K; 2004.

6. Toporowski, Jan; Theories of Financial Distribution—An Examination of critical theories of finance from Adam Smith to the present day; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade-Chelhtenham; U. K; April; 2004.

7. <http://www.ecolib.org>

8. <http://www.wikipedia.org>

5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة

عزيزي الدارس، قبل أن تبدأ بدراسة هذه الوحدة تأكد بأنك هيأت المكان الهادئ والمريح للدراسة. وأن أهم ما تحتاج إليه من مواد هو قلم ومجموعة من الأوراق لتسجل عليها ملاحظاتك أول بأول. ستزودك هذه الوحدة بمجموعة من التدريبات وأسئلة التقويم الذاتي تساعدك في فهم المادة الأساسية واستيعابها، فلا تتردد في محاولة الإجابة عنها، ووضع الحلول المناسبة واللازمة لها بمفردك، وتصحيحها بالعودة إلى إجاباتها النموذجية في نهاية الوحدة.

إن إجابة هذه التدريبات يمنحك الفرصة لاختبار تعلمك، فلا تدع هذه الفرصة تفوتك. وإذا ما واجهتك أي صعوبة أو مسألة مثيرة للاهتمام، فلا تتردد في مراجعة مشرفك الأكاديمي ومناقشة ما تتعرض له من صعوبات أو استفسارات، أو مسائل مثيرة للاهتمام والتساؤل.

2. ألفريد مارشال (1842 - 1924) Alfred Marshall

يتميز - عزيزي الدارس - (مارشال) عن غيره من أعلام الاقتصاد أنه قضى حياته في شغل المناصب الأكاديمية بإنجلترا. فلقد كان رئيساً لجامعة (بريستول) بإنجلترا وعمل فترة أخرى في كلية بالبول في أكسفورد، بالإضافة إلى منصبه الرئيسي الذي قضى حياته كلها فيه رئيساً لقسم الاقتصاد السياسي في جامعة (كمبردج).

من خلال هذا المنصب الذي شغله (مارشال) استطاع أن ينشر أفكاره الاقتصادية بين طلابه بصورة كبيرة جداً ونجح في تخريج العديد من أفواج الطلبة الذين أصبحوا فيما بعد من الاقتصاديين العظماء وعلى رأسهم (جون مينارد كينز) John Mynard Keynes.

كما أنه أسس واحدة من أشهر المدارس الاقتصادية التي تعرف بمدرسة (كمبردج) Cambridge School وكان لشهرتها الواسعة والفعالة حتى أيامنا هذه فضل يعود لـ (مارشال) وجهوده الشخصية. ولقد قام (مارشال) بتبويب وعرض معظم أعماله وأفكاره الاقتصادية في كتابه المشهور «مبادئ الاقتصاد» (Principles of Economics) الذي نشر أول مرة عام 1890.

ليس هناك من يخالف الحقيقة التي تقول بأن (مارشال) هو أشهر أعلام المدرسة الكلاسيكية الحديثة، بل وأبعد من ذلك فإن هذه المدرسة مرتبطة بهذا العالم وبفكره الاقتصادي الواسع الذي يعطي الصورة الشاملة عن معظم الأعمال والأفكار التي قدمتها هذه المدرسة بشكل عام.

وبما أن دراسة أعمال (مارشال) تحمل الصورة العامة للتطور الكبير الذي حدث في النظرية الاقتصادية في عصر المدرسة الكلاسيكية الحديثة، مع التسليم بأن هناك اختلافات بين الفكر (المارشالي) وبقية أفكار المدرسة الكلاسيكية الحديثة في بعض المواضيع. ولعل هذا يجعل التحليل الاقتصادي وعرض الأفكار الاقتصادية يتجه نحو (مارشال) دون غيره من الكلاسيكيين المحدثين السابقين له من المدرسة الإنجليزية والمدارس الأوروبية الأخرى.

وفي هذه الوحدة الدراسية، عزيزي الدارس، سنركز على المساهمات الأساسية لـ (مارشال) الخاصة في تطوير علم الاقتصاد، وكذلك الأفكار اللاحقة له والتي أسهمت في تطوير معالم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث.

الأسلوب والمنهج

أدنى فهم (مارشال) لطبيعة علم الاقتصاد وأنخراطه في المجتمعات الإنسانية، أدى به لأن يقدم أفكاره في صورة مبسطة رغم الذي تتميز به، وبمفهوم (مارشال) فإن الاقتصاد

يعني دراسة الإنسان في الأعمال العادية للحياة. ومن هنا كان قرار (مارشال) بأن يخرج النتائج التي يتوصل إليها هذا العلم إلى أكبر جمهور ممكن من الناس. وبالرغم من استخدامه للرياضيات في تحليله الاقتصادي، إلا أنه كان يقدمها كملاحق هامشية في كتاباته من أجل أن يتيح الفرصة لمن لا يعرف الرياضيات بفهم وقراءة النتائج بصورة بسيطة ومفهومة. ويختلف (مارشال) في هذا عن غيره من أعلام المدرسة الكلاسيكية الحديثة الذين لم يلجؤوا فقط إلى التحليل الرياضي، ولكن لم يقوموا بفصله عن التعبير اللفظي في كتاباتهم عن المسائل الاقتصادية المختلفة. وربما اعترف (مارشال) في داخله بأهمية التحليل الرياضي واستخدامه، ولكن كان يضعه جانباً عند عرض النتائج؛ لأنه كان يعتقد بأن الأسلوب الرياضي يعيق توصيل النتائج إلى قرائه.

1.2 مفهوم الاقتصاد والقوانين الاقتصادية

إن تعريف (مارشال) للاقتصاد يعتبر من أفضل التعاريف الذي عرف بها الاقتصاد للمهتمين بهذا العلم، وكذلك للمجتمع الطلابي. حيث رأى (مارشال) أن «الاقتصاد» أو «الاقتصاد السياسي» يختص بدراسة الإنسان في الحياة العملية والعادية، وكتب (مارشال) في كتابه «مبادئ الاقتصاد» إن الاقتصاد هو «دراسة لبنى الإنسان في الحياة العملية العادية، فهي تبحث في ذلك الجزء من الفعل الفردي أو الاجتماعي، الوثيق الارتباط بالحصول على المتطلبات المادية للرفاه واستخدام هذه المتطلبات» (مارشال، 1920، ص 1).

نلاحظ من هذا التعريف أن (مارشال) أقام مفهوم علم الاقتصاد على بعض الأركان وهي:

1. الحياة العاملة.

2. الفعل الفردي.

3. المتطلبات المادية.

وبهذه الأركان فإن (مارشال) يركز على الحياة العاملة Business Life والمتطلبات أي المواد أو الأشياء (Materials) التي تعتبر ذات أهمية للرفاه، وأن لكل من الفعل الفردي والفعل الاجتماعي علاقة بذلك.

إن فالالاقتصاد عند (مارشال) هو: دراسة الإنسان أو البشر، وأن، ولذلك يحمل (مارشال) فكرة ثنائية لدراسة وتحليل هذا العلم وهي:

أ. دراسة الثروة.

ب. دراسة الإنسان.

واعتماداً على هذا المفهوم الذي قدمه للاقتصاد فإن كل مجتمع عندما يقارن حاجاته ومتطلباته بالموارد الذي يمتلكها يجد أن هذه الموارد محدودة، وبالتالي تقع على المجتمع مسؤولية وععب إدارة هذه الموارد واستخدامها بشكل أكثر إنتاجية وفاعلية. وهذا الهدف يؤدي إلى خلق اقتصاد فعال أو غير فعال.

إن دراسة الاقتصاد قابلة للتغير من مجتمع إلى آخر ومن وقت لآخر حتى للمجتمع نفسه. ولا يقلل (مارشال) من كون الاقتصاد علماً ولذلك لا بد أن نتناول قياس النظم والعلاقات الموجودة في الفعل الفردي والفعل الاجتماعي، ويؤكد (مارشال) أن الاقتصاد يختلف عن العلوم الطبيعية أساساً في أنه يتناول قوى الطبيعة البشرية التي تتميز بالمروغة والتغير.

في ضوء ذلك فإن (مارشال) يخص علم الاقتصاد بتلك القوى التي تكون قابلة للقياس بمقياس النقود، وبما أنه يدرك أن الدوافع الإنسانية والعلاقة بين المتع واللام لا تكون قابلة للقياس النقدي بصورة مباشرة، إلا أنه يمكن قياسها على وجه التقريب بمبالغ من النقود المطلوبة للتحضير ودفع الإنسان للفعل الفردي. وكما يعتبر (مارشال) فإن القياسات النقدية لا تعبر عن إجمالي الإشباع فلا بد من الاختلاف بين الأفراد في مستوى الإشباع ومستوى الدخل، بالإضافة إلى ذلك فإن العرف والعادات تمثلان عاملين تحكمان الخيارات الإنسانية ولهذا السبب نرى الإنسان بشكل عام يعمل من أجل:

1. الاستمتاع في العمل.
2. من أجل مجارة الآخرين وتقليدهم.
3. أو من أجل تحقيق الذات والحصول على القوة.

الاقتصاد إذًا، برأي (مارشال)، يجب أن لا يركز فقط على الحقائق التابعة لهذه الحياة الاقتصادية ولكن يجب أن يوفر استنتاجات مفيدة حول طريقة جعل هذا الاقتصاد أكثر نشاطاً وحيوية. فعلى عكس العديد من الاقتصاديين كان (مارشال) يؤمن في حتمية الاقتصاد الفعال الإيجابي الذي كان يهتم به بعمق من أجل تفسير ظروف البشرية وحياتها. لهذا فالإقتصاد يجب أن يكون ذلك الفرع من المعرفة الذي يتناول الغطاء الحامي وثمره المعاناة للبشرية ولا يجوز أن يتناول واحدة دون الأخرى.

فاقتصاد (مارشال) هو المصدر الأساسي لاقتصاد الرفاه المعروف في الحياة المعاصرة، ولذلك فالإقتصاد هو للأفراد في المجتمع وليس العكس. فحياة الإنسان لها عدة جوانب والجانب الاقتصادي يمثل واحداً منها. ولهذا السبب يقتضي الأمر الاحتفاظ بفرع

من العلوم يختص بدراسة سلوك الإنسان الاقتصادي.

وبالنسبة للقوانين الاقتصادية فإن (مارشال) يقول: بأن طبيعة الاقتصاد وقوانينه تعمل على أن يكون التنبؤ الاقتصادي غير دقيق، حيث إننا في الاقتصاد لا نتعامل مع قوانين وقوى مادية، ولكن مع سلوك وحوافز إنسانية، فالإنسان لا يتميز بالتعقيد فحسب، وإنما هو عرضة للتغير وسلوكه غير قابل للتنبؤ الدقيق وكذلك أفكاره.

أسئلة التقويم الذاتي (1)

؟

هل لك، عزيزي الدارس، أن تتبّع مفهوم الاقتصاد عند (مارشال) والأركان المكونة له؟

2.2 المنفعة والطلب Utility and Demand

ناقش (مارشال) مجموعة من القوانين والمبادئ الأساسية في كتابه «مبادئ الاقتصاد»، في القسم الثاني والثالث، وشمل هذا النقاش الرغبات والحاجات وطرق إشباعها.

فإذا كانت المدرسة الكلاسيكية قد ركزت بحثها على السعر الطبيعي للسلع والعوامل التي تحدد هذا السعر ولم تكن بتحليل ودراسة سعر السوق، فعند المدرسة الكلاسيكية الحديثة انقلب الأمر رأساً على عقب ولم ينظر إلى السعر الطبيعي، وإنما أخذ التحليل والبحث اتجاه تحديد أسعار السوق. وبهذا المجال احتل تحليل الطلب والمنفعة كمنحنى يبين العلاقة بين الكميات والأسعار مكاناً هاماً في الفكر الاقتصادي عند الكلاسيك.

قام (مارشال) باستخدام سلوك المستهلكين والمنتجين، كغيره من أعلام المدرسة الكلاسيكية الحديثة في تحليل سعر السوق، ولكن خالف غيره بعدم اعتباره المنفعة أي الطلب هو المحدد الأساسي لسعر السوق. في هذا المجال تناول (مارشال) المتغيرات التي قدمها (جون ميل) بخصوص الطلب وقام بتطويرها، حيث أعطاهما (مارشال) صورة الدالة المحددة وجاء بجدول الطلب من خلال العلاقة القائمة بين المنفعة والطلب، وحدد بأن الطلب مرتبط ويعتمد على المنفعة بشكل جوهري وأساسي.

من هنا جاء (مارشال) بالتفريق الشهير بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية وقانون تناقص المنفعة الحدية، وبالتالي توصل إلى الخطوة الحاسمة في ترجمة قانون تناقص

المنفعة الحدية إلى قانون الطلب. والمنطق البسيط لهذا الاكتشاف يفيد بأن «المستهلك عندما يواجه تناقصاً في المنفعة الحدية من سلع ما نتيجة زيادة كمية الاستهلاك منها، فإنه سوف يكتشف أن من مصلحته أن يدفع سعراً أقل من أجل شراء المزيد منها والعكس صحيح».

وبعبارة أخرى- عزيزي الدارس، فإن المستهلك يواجه مستوى من السعر للوحدة الواحدة من السلعة، يجب عليه أن يستمر في الشراء حتى تتساوى المنفعة الحدية لها مع سعر تلك السلعة، وبالتالي إذا انخفض سعر السلعة إلى مستوى أقل، المزيد من السلعة يتم شراؤها والعكس صحيح. وإذا ربطنا هذه العلاقات ببعضها فإننا سنجد بأن (مارشال) قد بين أن الطلب على سلعة معينة يشير إلى العلاقة بين الكميات المطلوبة عند أسعار مختلفة، وبالتالي من الطبيعي والمنطقي أن نتوقع استعداد المستهلكين لشراء كميات أكبر من السلع عند مستويات أسعار أقل.

يتضح من نقاش وتحليل (مارشال) للطلب والمنفعة أنه فرّق بين نوعين من الطلب، الطلب الفردي وطلب السوق، ولهذا فإن تحليل (مارشال) تناول جدول الطلب على مرحلتين:

الأولى: خاصة بالمستهلكين الأفراد وسلوكهم واستقرت على فكرة تناقص المنفعة الحدية، والتي استخدمت لتحليل الطلب الفردي.

الثانية: خاصة بمنحنيات المنفعة الحدية لهؤلاء الأفراد والتي استخدمت لاشتقاق منحني الطلب الخاص بكل فرد من الأفراد ثم تجميع هذه المنحنيات الفردية لتكوين منحني طلب السوق.

1- الطلب الفردي Individual Demand

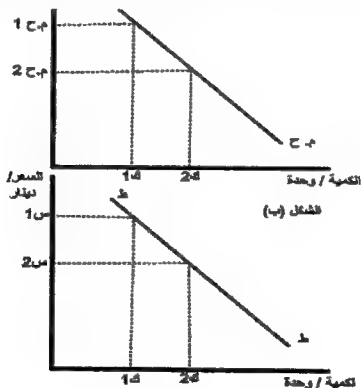
يقصد بالطلب الفردي، كما تعلم، عزيزي الدارس، الكميات التي يطلبها الفرد من سلع معينة. فبالنسبة لهذا المستهلك الفرد، ففي الحياة العملية، نجد أن المستهلكين يواجهون عدداً لا بأس به من السلع للاختيار من بينها ولتوزيع دخولهم النقدية عليها. وبافتراض أن المستهلك يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن فهو سوف يوزع دخله بين السلع المختلفة بطريقة تؤكد عدم إمكانية الحصول على أي قدر أكبر من الإشباع نتيجة أي توزيع آخر مختلف. والوضع الأمثل يتحقق تبعاً لهذا التحليل القائم على فكرة المنفعة الحدية عندما تضيف وحدة النقد الأخيرة التي ينفقها المستهلك على أي سلعة مقداراً متساوياً من الإشباع. وإذا لم يتحقق هذا الوضع فإن المستهلك سوف يبحث عن توزيع آخر للإشباع (الدخل) من أجل أن يتوصل إلى أعلى إشباع ممكن.

ومن أجل أن يتوصل (مارشال) إلى هذه النتيجة قام باستخدام عدد من الفرضيات، وهذه الفرضيات هي:

- أ- سلوك الإنسان يعتبر سلوكاً عقلانياً ورشيداً.
- ب- المنفعة الحدية للنقود ثابتة بصرف النظر عن كمية النقود الموجودة لدى المستهلك، وهذه الفرضية كانت بعيدة عن الواقع واعترف بها (مارشال).
- ج- المنفعة المتأتية من سلعة ما مستقلة عن المنفعة المتأتية من السلع الأخرى، واعتبرت فرضية مهمة ولكنها أيضاً غير واقعية.
- د- قابلية السلع للتجزئة التامة.
- هـ- ثبات دخل المستهلك.

ومن هنا توصل (مارشال) إلى صيغة قانون الطلب Law of Demand الذي ينص على أن «هناك علاقة عكسية بين الكميات المطلوبة من سلعة معينة وسعر تلك السلعة، مع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب ثابتة لا تتغير».

وبذلك يمكن التوصل إلى منحني الطلب الفردي المشتق من منحني المنفعة الحدية، والذي يمثل تلك العلاقة العكسية بين السعر والكميات المطلوبة، كما هو واضح من الشكل رقم (1).



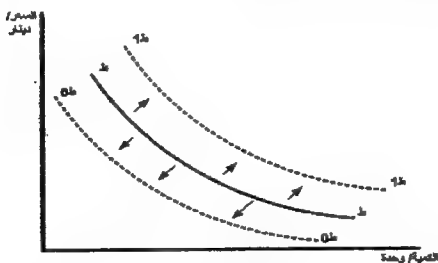
شكل رقم (1)

وكما هو واضح من الشكل فإن الشكل الأول (أ) يمثل منحنى المنفعة الحدية ونلاحظ أنه كلما قام المستهلك باستهلاك المزيد من السلعة فإن المنفعة الحدية تكون متناقصة، وبالتالي نلاحظ أن المستهلك عند استهلاك الكمية (ك2) حصل على مستوى منفعة حدية تساوي (م.ح2) وهي تعتبر أقل من تلك التي حصل عليها عند استهلاكه الكمية (ك1) والتي تقدر منفعتها الحدية بمستوى (م.ح1).

وفي الشكل الثاني (ب) يتمثل منحنى طلب المستهلك بالمنحنى (ط ط) وبالاعتماد على منحنى المنفعة الحدية نلاحظ أن المستهلك على استعداد لشراء الكمية التي تعطيه منفعة حدية أكبر بسعر أعلى، وتلك التي تعطيه منفعة حدية أقل بسعر أقل. حيث يطلب الكمية (ك1) عند سعر (س1) ولكن عند تناقص المنفعة الحدية فإنه يكون مستعداً لدفع سعر (س2) للكمية (ك2)، كما هو واضح من الشكل. أي أن منحنى الطلب الفردي هو صورة عن منحنى المنفعة الحدية وكلاهما ذو ميل سالب يميل من أعلى إلى أسفل.

2- طلب السوق Market Demand

صوّر (مارشال) طلب السوق بمنحنى يمثل العلاقة بين الكميات والأسعار المختلفة لسلعة معينة معتمداً على أن العوامل المؤثرة في الطلب عدا عن سعر السلعة بقيت ثابتة على حالها. وعرف (مارشال) العوامل الأخرى بأنها أذواق ودخول المستهلكين وأسعار السلع الأخرى البديلة والمكملة. وبين (مارشال) أن أي تغير في هذه العوامل كفيل بنقل الطلب من موقعه إلى موقع آخر، وبذلك أتم (مارشال) رسم منحنى طلب السوق بالنسبة لسلعة معينة، كما هو في الشكل رقم (2):



الشكل رقم (2)

وكما هو واضح من الشكل فإن منحني طلب السوق (ط ط) يميل من أعلى إلى أسفل جهة اليمين بسبب العلاقة العكسية بين الكمية والسعر، ولكن نلاحظ أنه إذا تغير أحد العوامل المؤثرة في هذا الطلب فإن المنحنى ينتقل إلى أعلى جهة اليمين بالزيادة؛ أي يصبح (ط1 ط1) أو إلى أسفل جهة اليسار بالنقصان أي يصبح (ط0 ط0) * .

من خلال التعرف إلى هذا التحليل، الذي قدمه (مارشال) للمنفعة والطلب نستطيع، عزيزي الدارس، أن نجمل الاستنتاجات التي توصل إليها (مارشال) بهذا الخصوص بالنقاط الآتية:

1. نظرية (مارشال) في الطلب قدمت لنا قانون الطلب المعروف، الذي ينص على أن الطلب والسعر تربطهما علاقة عكسية، وقام (مارشال) باستخدام قانون الطلب هذا في تطوير واكتشاف مفهوم فائض المستهلك Consumer Surplus والذي يمكن قياسه والتعبير عنه بواسطة النقود أو بواسطة المنفعة.
2. تحليل (مارشال) للطلب نتج عنه دالة الطلب Demand Function التي يمكن أن تحلل من خلال جدول الطلب أو منحني الطلب. هذه الحقيقة تؤكد أن الطلب ليس كمية ثابتة ولكن يعتمد على السعر الذي يجب على المستهلك أن يدفعه.
3. استخدم (مارشال) قانون الطلب أيضاً في اكتشاف وتطوير مفهوم مرونة الطلب Demand Elasticity والتي يمكن تحديدها بعدة طرق جبرية ورياضية وقدم هذه الطرق في الملحق الرياضي لكتابه «مبادئ الاقتصاد» وكان (مارشال) أول اقتصادي يربط مرونة الطلب بالسعر.
4. قام (مارشال)، أيضاً، بحل مشكلة اشتقاق منحني طلب السوق من منحني الطلب الفردي، وكان بإمكانه أن يفعل ذلك لأن منحني الطلب الذي قدمه يعتبر منحني نموذجياً يمثل الفرد المتوسط، فهناك أفراد طلبهم أكثر حساسية، وآخرون طلبهم أقل حساسية، وبهذه الطريقة فإن منحني طلب السوق ما هو إلا التجميع الأفقي لمنحنيات الطلب الفردية وبالصورة نفسها فإنه ذو ميل سالب.
5. حدد (مارشال) العوامل التي تؤثر على حدة الطلب وبالتالي تؤدي إلى انتقال منحني الطلب، سمى هذا التغير زيادة أو نقصاناً في الطلب. وبالمقابل فإن التغير في الطلب بسبب تغير السعر عرّفه على أنه تمدد وتضخم أو تقلص وانكماش في الطلب.
6. في الوقت الذي توصل به إلى هذه التفرقة كان بإمكانه أيضاً أن يتوصل إلى حقيقة العلاقة بين السلع وأثرها على الطلب¹ على السلعة، وبالتالي تقنياً توصل إلى مفهوم

مرونة الطلب التقاطعية Gross Elasticity of Demand .

بقي، عزيزي الدارس، أن نذكر أن هذا النقاش الذي قدمه (مارشال) والخاص بربط المنفعة بالطلب لم يكن جديداً على الفكر الاقتصادي لأن مدرسة المنفعة الحدية في أوائل القرن التاسع عشر قدمت فكرة المنفعة الحدية والتصرفات المبنية عليها. وكذلك الكتاب الكلاسيكيون المحدثون مثل (مارشال) تعرفوا إلى فكرة المنفعة الحدية وقدموها بصورة واضحة أمكن استخدامها في التحليل الاقتصادي. وقد توصل (ليون فلراس) بفرنسا و(منجر) في النمسا وكذلك (ستنلاي جيفونس) في إنجلترا إلى فكرة المنفعة الحدية بالوقت نفسه.

وبالرغم من أن (مارشال) يستطيع الادعاء أنه أحد مكتشفي الفكرة إلا أنه لا يستطيع إثبات ذلك حيث لم يقم بنشر أعماله الخاصة بالمنفعة الحدية إلا بعد تأكده من إمكانية تقديم هذه الأعمال بصورة منطقية.

3.2 الإنتاج والعرض Production and Supply

تبلورت نظرية الإنتاج في المدرسة الكلاسيكية الحديثة على يد (مارشال)، فبعدما قام (مارشال) بتحليل المنفعة والطلب انتقل إلى تحليل الإنتاج والعرض معتمداً على تحليل رجال الأعمال أو المنتجين.

1.3.2 نظرية الإنتاج Theory of Production

تركز تحليل (مارشال) بشأن الإنتاج على مسألتين أساسيتين هما:
الأولى: كيفية مزج عناصر الإنتاج من قبل المنتج.

الثانية: التعديلات التي يضيفها المنتج على طريقة مزج عناصر الإنتاج عندما تتغير ظروف السوق.

وفيما يلي نقوم، عزيزي الدارس، بتفسير هاتين المسألتين للتعرف إلى مساهمات (مارشال) بهذا الخصوص:

1) مزج عناصر الإنتاج

فإذا سلمنا بالافتراضات التي جاء بها (مارشال) والخاصة بسيادة المنافسة الكاملة في السوق، فإن المنتج لا يستطيع أن يؤثر على سعر السلعة التي ينتجها ويطرحها في السوق من أجل أن يعظم أرباحه؛ أي يحقق أعلى ربح ممكن فلا بد من التركيز على الناحية الفنية (الإنتاجية) من أجل تقليص نفقات الإنتاج إلى أقل حد ممكن. ومن الناحية التقنية

(الفنية) البحتة يجد المنتج نفسه أمام عدة طرق مختلفة لمزج عناصر الإنتاج التي تعطيه الحجم نفسه من الإنتاج؛ أي أن نسب مزج عناصر الإنتاج عادة ما تكون متعددة ومختلفة من الناحية الفنية.

وبالتالي فإن المنتج (المنظم) الذي يحكمه السلوك الرشيد في قراراته الإنتاجية فإنه سوف يبحث عن الخيار الإنتاجي الذي يمثل له أقل كلفة ممكنة وذلك من أجل أن يحقق أعلى ربح ممكن.

من هذا التحليل نستنتج أن (مارشال) بطريقة غير مباشرة يحدد أهداف المنتج بأنها:

أ- تعظيم الأرباح إلى أكبر قدر ممكن.

ب- تقليل تكاليف الإنتاج إلى أقل قدر ممكن.

2) تعديلات مزج عناصر الإنتاج

تعدّ هذه المسألة أكثر تعقيداً من المسألة الأولى (مزج عناصر الإنتاج) لأنها تختص باستجابة المنتج للتغيرات التي تحدث على ظروف السوق في الوقت الذي ما زال فيه متمسكاً وساعياً لتحقيق هدفه الأساسي ألا وهو تعظيم الأرباح.

يحدث هذا التعقيد بالنسبة لهذه المسألة بسبب الحاجة إلى العامل الزمني في عملية الإنتاج وأثره على كيفية توظيف عناصر الإنتاج المختلفة. اتبع (مارشال) أسلوب تجزئة الظاهرة محل الدراسة ثم حلّل كل جزء منها بشكل مستقل عن الآخر على أساس التغير الزمني المستمر مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. ومن أجل أن يكمل هذا التحليل فرّق (مارشال) بين ثلاثة أنواع من الفترات الزمنية:

أ- فترة السوق.

ب- الفترة القصيرة.

ج- الفترة الطويلة.

الفترة الأولى: فترة السوق Market-Period وهي تعتبر فترة قصيرة جداً بالنسبة للمنتج حتى إنه لا يستطيع خلالها إجراء أي تغييرات في إنتاجه استجابة للتغيرات التي تحدث في سعر السلعة.

الفترة الثانية: الفترة القصيرة Short-Period واعتبرها (مارشال) فترة تسمح بتعديل حجم الإنتاج عن طريق زيادة استخدام عناصر الإنتاج الموجودة لدى المنتج.

هذه القدرة على التعديل تأتي من خلال زيادة استخدام عناصر الإنتاج الثابتة مثل الآلات والمعدات التي لم تكن مستغلة بالكامل في فترة السوق، ويتم ذلك من خلال زيادة عناصر الإنتاج المتغيرة فيقوم مثلاً بزيادة عدد العمال وزيادة استخدام المواد الخام، ويمكن أن لا يتوفر عمال في السوق فيلجأ إلى تشغيل العمال الموجودين لديه لعدد أكبر من الساعات. كل هذه التعديلات تهدف إلى زيادة استخدام عناصر الإنتاج المتغيرة وتشغيل عناصر الإنتاج الثابتة إلى أقصى حد ممكن تؤدي إلى تغيرات في حجم الإنتاج في الفترة القصيرة.

وإذا طبقنا هذا التفسير لـ (مارشال) للفترة القصيرة فإن المنتج والعملية الإنتاجية قد تكون عرضة لإحدى الحالات الآتية:

الحالة الأولى: زيادة الإنتاج من خلال زيادة استخدام عناصر الإنتاج المتغيرة أو شراء المزيد منها وتوظيفه في العملية الإنتاجية يمكن أن يصاحبه زيادة في تكاليف الإنتاج. هذه الزيادة في تكاليف الإنتاج تحدث خاصة إذا كانت عناصر الإنتاج قد وصلت بتوظيفها إلى نقطة المزج الأمثل، وباعتبار أن العامل التكنولوجي ثابت، فإن أي زيادة في تشغيل العنصر الثابت من خلال إضافة وحدات جديدة متزايدة من العنصر المتغير سوف يؤدي إلى زيادة الناتج الكلي ولكن بمعدل متناقص؛ أي أن الناتج الحدي للعنصر سيكون متناقصاً.

الحالة الثانية: زيادة التكاليف المترتبة على زيادة الإنتاج تعني تزايد التكاليف الحدية، لأن الناتج الحدي تربطه علاقة عكسية مع التكاليف الحدية، والأخير يمثل مرآة مقولبة للأول^{*}. فكلما اقترب المنتج من نقطة التشغيل الكامل للعنصر الثابت تعذر بالمقابل الحصول على عناصر إنتاج متغيرة من السوق إلا بدفع عوائد أعلى لهذه العناصر.

أما إذا كان المنتج لم يصل بعد إلى نقطة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة التي يملكها فإنه يستطيع أن يرفع الناتج الكلي في الفترة القصيرة مع سيادة ظروف تناقص التكلفة الحدية، وهذا يعني أن الناتج الحدي في حالة تزايد، مما يفيد بأن الناتج الكلي يزداد بمعدل متزايد.

الفترة الثالثة: الفترة الطويلة Long-Period عرّفها (مارشال) بأنها الفترة الزمنية التي تتيح تغيير الطاقة الإنتاجية بصورة تتناسب مع التغير المستمر في الطلب، فإذا استمر التغير في الطلب بالزيادة فإن المنتج لا يستطيع زيادة إنتاجه بعد التشغيل الكامل

* عزيزي الدارس: للمزيد راجع كتاب مقرر مبادئ الاقتصاد (1).

لعناصر الإنتاج الذي يوظفها (في الفترة القصيرة) ولا بد إنذاراً من اللجوء إلى زيادة الطاقة الإنتاجية نفسها (كمية عناصر الإنتاج) للاستجابة لحجم الطلب المتزايد.

هنا يحدد معنى الفترة الطويلة؛ بأنها تلك الفترة التي تسمح بإجراء هذا التغير الأساسي. هذا التقسيم الزمني الذي قدمه (مارشال)، يحدث بشكل عام على أساس منطقي متماسك وينسب إلى قدرة المنتج على تغيير حجم الإنتاج حيث:

أ- يتناسب مع عدم إمكانية تغيير حجم الإنتاج على الإطلاق وتعرف بفترة السوق.

ب- يتناسب مع إمكانية تغيير حجم الناتج بدون تغيير الطاقة الإنتاجية الثابتة وتعرف بالفترة القصيرة.

ج- يتناسب مع إمكانية تغيير الناتج بتغيير الطاقة الإنتاجية الثابتة نفسها وتعرف بالفترة الطويلة.

هذا التمييز المنطقي بين أنواع الفترات الزمنية الثلاث الذي توصل إليه (مارشال) من أجل الإجابة عن مدى كفاءة استجابة الإنتاج للمتغيرات في الطلب، ساق معه قضية هامة جداً وهي «غلة الحجم» Returns to Scale.

غلة الحجم وسقوط المنافسة الكاملة

من الظواهر الاقتصادية التي جذبت (مارشال) في تحليله لنظرية الإنتاج زيادة الإنتاج بمعدلات أكبر من الزيادة في حجم المشروع، الأمر الذي ينتج عنه تناقص التكاليف المتوسطة، وهذا ما يعرف بحالة تزايد الغلة Increasing Returns. فلقد حملت المدرسة الكلاسيكية فكرة ثبات نفقة الحجم كحالة عامة للاقتصاد، أي زيادة عناصر الإنتاج بنسبة معينة وأدى ذلك إلى زيادة كمية الإنتاج بالنسبة نفسها، وهذا ينتج عنه ثبات في التكاليف المتوسطة، أي أن زيادة حجم المشروع لا تؤثر على التكاليف. وكما بيننا سابقاً، فإن المدرسة الكلاسيكية كانت مهتمة بالتطور والنمو الاقتصادي للاقتصاد ككل وما يصاحب هذا النمو من تقسيم وتخصص للعمل وأثره على الإنتاجية.

ولكن (جون ميل) في نهاية عصر المدرسة الكلاسيكية بدأ يتكشف له أهمية زيادة حجم المشروع الكبير، وأن هذه الزيادة في حجمه تؤدي إلى زيادة إنتاجيته بدرجة كبيرة. وتؤدي إلى انخفاض متوسط التكاليف، مما يؤدي إلى زيادة قوة هذا المشروع في الاقتصاد، مما يؤدي إلى التركيز الصناعي أو ظهور الاحتكار. وكذلك لاحظ (ماركس) الظاهرة نفسها وعرفها على أنها القوة المتزايدة للمشروع المتوسع، وتوقف اكتشاف (ميل) وكذلك (ماركس) عند هذا الحد ولم يقوموا بإضافة أية تطورات متعمقة أكثر من درجة التعرف إلى هذه الظاهرة فقط.

اكتشاف هذه الظاهرة «تزايد غلة الحجم» المترافقة مع استخدام التقنية الإنتاجية العالية،

بالنسبة لـ (مارشال) خلقت له مشكلة جديدة وهي إمكانية سقوط فرضيته الأساسية سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق كنظام وإمكانية حدوث الاحتكار في السوق. فمن المؤكد، عزيزي الدارس، من الحياة العملية أن اقتصاديات الحجم الكبير Economic of Large Scale تؤدي إلى عدم إمكانية قيام واستمرار المنافسة في السوق بين العدد الكبير من المنتجين صغار الحجم والعدد الصغير من المنتجين كبار الحجم، وبالتالي لو افترضنا حدوث مثل هذه المنافسة فإن وفورات الحجم التي يتميز بها المنتجون الكبار سوف تمثل اليد العليا لإجبار المنتجين الصغار على الإغلاق والخروج من السوق جبراً. فإذا ما حدث هذا فإن أحد أركان نظام المنافسة الكاملة سوف يسقط، والسبب في ذلك يعود للافتراض القائل بأن العدد الكبير من المشروعات التي تنتج سلعاً متجانسة لا يمكن أن يعطي الفرصة لأي مشروع من أجل أن يتحكم في السوق ويكون قادراً على التحكم في تحديد الأسعار أصبح عرضة للضياع.

وقد أظهر (مارشال) اهتماماً كبيراً بهذه المشكلة وضرورة إيجاد الحلول للخروج منها، وأكثر من ذلك فإنه هاجم بعض المفكرين الآخرين في المدرسة الكلاسيكية الحديثة والذين حاولوا الخروج من هذه المشكلة عن طريق تجاهلها والتقليل من أهميتها. وسوف نتعرض إلى الحلول التي قدمها (مارشال) بهذا المجال في باب نظرية الاحتكار من هذه الوحدة الدراسية.

2.3.2 نظرية العرض Theory of Supply

قدم (مارشال) بهذا الجانب مجموعة لا بأس بها من الأفكار الجديدة، التي أضافها إلى الفكر الاقتصادي ويمكن، عزيزي الدارس، أن نعرض هذه الأفكار على النحو الآتي:

1. مفهوم سعر العرض Supply Price المقابل لسعر الطلب، وعُرف (مارشال) سعر العرض بأنه «ذلك السعر المطلوب من أجل جلب وتحفيز الموارد الإنتاجية من أجل إنتاج أي حجم من الإنتاج» (مارشال، 1920، الفصل الرابع، ص 2).
2. جدول العرض Supply Schedule، الذي يفيد بأن هناك مستويات مختلفة من الأسعار قادرة على التعبير عن كميات مختلفة من السلعة محل البحث. والفكرة نفسها هذه قابلة للتطبيق على عناصر الإنتاج أيضاً، فمثلاً سعر عرض العمل يوضح معدل الأجر الكافي لعرض العمل في السوق، وهكذا بالنسبة لبقية عناصر الإنتاج.
3. وبما أن فكرة العرض مرتبطة بتوفر عناصر الإنتاج من جهة وإنتاجية هذه العناصر من الجهة الأخرى، فإن (مارشال) قام بتقديم تحليل مفصل للخصائص التي تتميز

بها عناصر الإنتاج، كما رأينا من خلال نظرية الإنتاج، ومن هذه الخصائص:

أ- الإنتاجية.

ب- التنظيم والريادة.

ج- قوانين الغلة.

4. الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج، يعتبر دالة في طرق مزج عناصر الإنتاج ونسب مزجها. هذا الحكم من (مارشال) على الغلة يقاس من خلال حجم الإنتاج المادي وبالتالي سوف تتناقص الغلة بعد مرحلة معينة. فالمرحلة التي تسبق حالة المزج الأمثل لعناصر الإنتاج تتميز بتزايد الغلة، وبعدها تبدأ الغلة في التناقص. كذلك وضع (مارشال) أن قانون الغلة يقاس بالزيادة الحدية لا بالزيادة المتوسطة في الإنتاج.

5. عرض العمل يعتمد على:

أ- عدد السكان والتزايد السكاني.

ب- عوامل اجتماعية وتنظيمية.

ج- القوة الجسمية والصحية.

د- القوة البدنية والذهنية.

هذه الأشياء، برأي (مارشال)، تحدد إنتاجية وفعالية قوة العمل في المجتمع وبالتالي تحدد عرض العمل الفعال.

عرض رأس المال الذي أسماه (مارشال) «العنصر المنتج» وباعتقاد (مارشال) فإن هذا العرض يعتمد بالنهاية على مداخلات المجتمع.

6. وعرف (مارشال) الادخار، بأنه دالة مباشرة في سعر الفائدة بالرغم من الحقيقة التي تقول بأن تراكم الثروة والادخار محكوم لعدة أسباب اقتصادية وغير اقتصادية.

7. تعامل (مارشال) مع عنصر الأرض على أنه عنصر ثابت في العملية الإنتاجية يسود فيه قانون تناقص الغلة.

8. مفهوم التنظيم بالنسبة للمجتمع وبالنسبة للأعمال وأثاره على إنتاجية المجتمع، استخدم (مارشال) في هذا التحليل مبدأ تقسيم العمل، والمفهوم الاقتصادي وغير الاقتصادي للتنظيم.

وخلاصة القول، عزيزي الدارس، إذا ما قارنا هذا التحليل الذي قدمه (مارشال) مع ذلك الذي قدمته المدرسة الكلاسيكية نجد أنه يمثل ثورة في الفكر الاقتصادي.

فالمدرسة الكلاسيكية لم تتعرض إلى تحليل الزمن كما قدمه (مارشال) وقسمه إلى

فترات ثلاث، وكانت معنية فقط بالتطورات الاقتصادية التي تحدث على مر الزمن الطويل. وهذا الزمن الطويل (المدى الطويل) يقاس بعدد بعيد من السنوات بصورة غير محددة وهو بالتالي يختلف اختلافاً كلياً عن الفترة الطويلة عند (مارشال) والكلاسيكية المحدثة.

والآن- عزيزي الدارس- أختبر معلوماتك بالإجابة على التدريب التالي:



تدريب (1)

1. ما الفرق بين الطلب الفردي وطلب السوق عند (مارشال)؟
2. ماذا يسمى (مارشال) تغير الطلب الفردي وتغير طلب السوق؟
3. هل كان (مارشال) أول من اكتشف العلاقة بين المنفعة الحدية والطلب؟
4. فرق (مارشال) بين ثلاثة أنواع من الفترات الزمنية، ما هذه الفترات؟ وما علاقتها بحجم الإنتاج؟
5. غلة الحجم تؤدي إلى ظهور الاحتكار في السوق، علّل ذلك.

4.2 نظرية القيمة والتبادل وتحليل التوازن

Theory of Value and Exchange and Equilibrium Analysis

في القسم الخامس من كتاب «مبادئ الاقتصاد» تناول (مارشال) الموضوع الأساسي للتبادل، حيث حلّ العلاقة المتبادلة بين الطلب والعرض والقيمة والطريقة التي يحدث بها التوازن في السوق.

ويعدّ مفهوم التوازن الذي تناوله مؤشراً لتساوي القوى المتعاكسة في السوق. حيث إن سعر السوق يمكن أن يكون عند أي مستوى بشرط أن يكفل تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة.

يعتمد العرض، عند (مارشال)، على:

1. شكل السوق أو نوعه.
 2. تكاليف الإنتاج التي تحدد بناءً على شكل السوق.
 3. المدى الإنتاجي؛ أي العامل الزمني في الإنتاج.
- هذه العوامل الثلاثة تعدّ عوامل أساسية في فهم مفهوم العرض، وقام (مارشال) بشرح وتحليل هذه العوامل الأساسية على النحو الآتي:

1- شكل السوق: هو علاقة بين عدد من البائعين وعدد من المشتريين، وقد اعتمد (مارشال) على السوق التنافسية ولم يقدّر بتحديد نوع هذه المنافسة ولم يعطها صفة

التمام والكمال. وبالمقابل كان مهتماً في تحليل السوق الذي يتصف بمستوى كافٍ من المنافسة من أجل أن يستطيع تقدير النتائج المترتبة على حوافز المتعاملين في السوق.

2- تكاليف الإنتاج: تعتمد على شكل السوق وكذلك على الفترة الزمنية التي يعمل بها المنتج، وتتفاعل بشكل مشترك وتؤثر على ظروف العرض.

3- المدى الإنتاجي: يعتمد على طول الفترة الزمنية التي يحتاجها السوق من أجل أن يتوسع، وبالتالي فإن العرض يختلف حسب اختلاف الفترة الزمنية حيث:

أ- العرض يتحدد بالمخزون من السلعة في الفترة القصيرة، وهذا المخزون في متناول اليد.

ب- العرض يتأثر بتكاليف إنتاج السلعة بالزيادة أو النقصان إذا كانت الفترة أطول.

ج- إذا كانت الفترة طويلة جداً فإن التكاليف بدورها سوف تتأثر بالزيادة أو النقصان من خلال تكاليف العمل والمواد الخام اللازمة لإنتاج السلعة.

بناءً على التفاعل الزمني مع تكاليف الإنتاج وحجم الإنتاج فإن (مارشال) قسّم السوق إلى ثلاثة أقسام، وهذا التقسيم قائم على الأداء لا على التقويم السنوي:

أولاً: فترة السوق اليومية (المدى القصير جداً)، والذي يكون فيها العرض محدداً من خلال المخزون الموجود لدى المنتجين. في هذه الحالة فإن الطلب يكون أثره الأقوى في تحديد سعر السوق. وبالتالي فإن المنتجين يكون لديهم حافز لعرض المزيد من المخزون من السلعة المتوفرة لديهم عندما ترتفع الأسعار، ولكن لا يمكن عرض أكثر مما هو موجود في مخازنهم؛ أي أن العرض يكون عديم المرونة.

ثانياً: الفترة القصيرة (المدى القصير)، العرض يمكن أن يزداد مع زيادة مستوى التشغيل لعناصر الإنتاج. في هذه الحالة فإن العرض يعتبر دالة متزايدة في السعر، وبالتالي إذا زاد الطلب فإن هناك زيادة في كل من السعر والعرض مع الأخذ بعين الاعتبار أن إجمالي العرض لا يمكن أن يفوق الطاقة الإنتاجية للمنتج.

ثالثاً: الفترة الطويلة (المدى الطويل)، لم يكتشف (مارشال) إمكانية تناقص الغلة فقط بل تزايد الغلة والغلة الثابتة.

أ- في حالة تناقص الغلة، يكون ميل منحنى العرض موجباً، وهذا مؤشر على أنه دالة مباشرة في السعر.

ب- في حالة الغلة الثابتة، فإن منحنى العرض ميله يساوي الصفر وبالتالي يكون له نهائي المرونة من وجهة نظر السعر.

ج- في حالة تزايد الغلة، فإن منحنى العرض يميل من أعلى إلى أسفل فيكون ذا ميل سالب مثل منحنى الطلب تماماً.

بناءً على هذه الحالات الثلاث فإن تغير ظروف الطلب وانتقال منحني الطلب سوف يؤدي إلى نتائج مختلفة في الحالات الثلاث.

ويرى (مارشال) أن التوازن في المدى الطويل يشير إلى نوع من الميول والنزعة، يمكن أن يتحقق إذا كانت القوى العاملة قادرة على إنهاء ما لديها من عمليات دون أي إزعاج أو توقف. وهذا ما لم يفهم من خلال تحليل (سميث) وغيره، «أي أن القيمة العادية أو الحقيقية للسلعة هي تلك التي تحاول القوى الاقتصادية إنتاجها فيما لو كانت ظروف الحياة العامة ساكنة وهناك وقت طويل كافٍ من أجل أن تجعل هذه القوى تعمل إلى حدها الأقصى» (مارشال، 1920، القسم الخامس، ص 6).

في هذا السياق فرّق (مارشال) بين التكاليف الحقيقية التي تعكس تكلفة عناصر الإنتاج الحقيقية من وجهة نظر المجتمع، وبين مصاريف الإنتاج. وعُرف (مارشال) مصاريف الإنتاج بأنها الشيء الذي يهتم به المنتج في المشاريع الخاصة. وبالتالي يتخذ المنتج قراراته الإنتاجية بشأن العرض اعتماداً على هذه المصاريف.

فعند تطبيق التمييز الذي جاء به (مارشال) للفترات الزمنية المختلفة ففي الحياة اليومية للسوق (فترة السوق) ليس لتكاليف الإنتاج دور رئيسي في تحديد الأسعار. أما في المدى القصير فإن العرض يمكن أن يتغير من خلال تغير حجم الإنتاج، وبالتالي فإن لتكاليف الإنتاج دوراً تؤديه في تحديد الأسعار.

وبالنسبة للمدى الطويل جاء (مارشال)، كما سبق، بالفكر القائل بأن الصناعة يمكن أن تعمل ضمن مرحلة تناقص الغلة، الغلة الثابتة أو مرحلة تزايد الغلة، وكما رأينا فإن كل مرحلة تأتي بميل مختلف لمنحني العرض.

هنا واجه (مارشال) نوعاً من التعقيد في تحليل مرحلة تزايد الغلة، حيث أن منحني عرض الصناعة (السوق) هو تلك النوع من التجميع لمنحنيات العرض التابعة لمؤسسات تلك الصناعة. وهذا التعقيد يفسر بالتساؤل التالي: كيف يمكن للصناعة أن تعمل في مرحلة تزايد الغلة، عندما تكون مؤسسات تلك الصناعة تعيش مرحلة تناقص الغلة أو ثبات الغلة؟

وبهذا الخصوص اتخذ (مارشال) في فكره الموقف القاضي بأن الصناعة يمكن أن تعيش مرحلة تزايد الغلة حتى إذا كانت المؤسسات الممثلة لهذه الصناعة تمر في مرحلة تناقص الغلة.

واحتفظ (مارشال) بالفكرة التي تفيد بأنه «إذا قامت إحدى المؤسسات بالتوسع فإن التكاليف المتوسطة للصناعة ككل سوف تنخفض». وهذا يعني أن منحني التكاليف

المتوسطة للمؤسسة الواحدة ينحني إلى أسفل عندما تتوسع الصناعة، سواء من خلال دخول مؤسسات جدد أو من خلال توسع المؤسسات القائمة. ولكن زيادة اقتصاديات الحجم تبقى غير مشروطة بتوسع الصناعة أو عدم توسعها. وعُدَّت هذه المشكلة لغزاً من قبل العديد من الاقتصاديين وهي بالفعل كذلك، ولكن (مارشال) قدم حلاً أو مخرجاً لهذا اللغز من خلال تقديم مفهوم «المؤسسة النموذجية».

المؤسسة النموذجية Representative Firm

تعدّ المؤسسة النموذجية المؤسسة المتوسطة التي يجب أن نحلل سلوكها من أجل إدراك أثر الاقتصاد الداخلي؛ أي خفض تكاليف الإنتاج من خلال الابتكارات في الصناعة، أو أثر الاقتصاد الخارجي الذي يعني أن الصناعات الأخرى سوف تجني فوائد الابتكارات وتخفيض تكاليف الإنتاج التي قامت بها الصناعة الأولى.

يقول (مارشال) إننا لا نستطيع تحديدها من خلال النظر إلى مؤسسة واحدة أو اثنتين تؤخذ بشكل عشوائي، ولكن يمكن تحديدها بشكل دقيق من خلال الاختيار القائم على مسح شامل للمؤسسات سواء كانت في القطاع الخاص أو في القطاع الحكومي المشترك والتي تمثل أفضل وأدق حكم لهذا المستوى المتوسط الخاص.. (مارشال، 1920).

وهذه المؤسسة النموذجية عبارة عن صورة للصناعة تمثل محاسن ومساوئ الصناعة ككل. وهذه المؤسسة النموذجية يمكن أن لا تكون موجودة ولكن الشيء المهم أنها تتمتع باقتصاديات الحجم عندما تتوسع جنباً إلى جنب مع الصناعة.

فإذا توسعت بمفردها فإنها تواجه تناقص الغلة، وتبعاً لهذه النتيجة المزدوجة لهذا الظرف فإن المؤسسة النموذجية لا تستطيع أن تتوسع دون تحقيق خسائر ولذلك فهي لا تقدم على التوسع.

وهذا النوع من التحليل استخدمه (مارشال) من أجل أن يؤكد أن الصناعة لن تتوسع حتى لو كانت تتمتع بتزايد الغلة، والسبب لأن المؤسسة النموذجية تواجه مرحلة تناقص الغلة.

فكرة المؤسسة النموذجية أو الافتراضية أعطت (مارشال) الفرصة لأن يرى أن الصناعة سوف تحقق التوازن المستقر في ظل المنافسة الكاملة، حتى إذا كانت تتمتع بمرحلة تزايد الغلة. تكون المؤسسة النموذجية قادرة على تحقيق تزايد الغلة عندما تكون الصناعة قد حققتها من خلال التوسع الحقيقي. بعبارة أخرى فإن الفكرة تدور على أن المؤسسة والصناعة تعتمدان على سلوك بعضهما في عملية التوسع.

هذه الأفكار التي قدمها (مارشال) بخصوص المؤسسة النموذجية لم تلق القبول من

قبل العديد من النقاد الاقتصاديين، ولم يستطيعوا تقبل هذا الاتسجام والتناغم المنطقي بين المنافسة الكاملة وتزايد الغلة. وقد تم تحليل مشكلة هذا الاتسجام بشكل دقيق من قبل الاقتصادي (بييرو سرافا) Pierio Sraffa عام 1926 الذي قدم اقتراحه بأن على نظرية التبادل أن تنبذ فرضية المنافسة الكاملة. وكان تطور نظرية المنافسة الاحتكارية أو غير الكاملة من قبل (روبينسون) و(تشمبرلين) Chamberlin and Joan Robinson بمثابة الجواب لهذا الاقتراح الذي قدمه (بييرو سرافا).

أثر التغيير في الزمن على الطلب والعرض في حالة الطلب:

بالنسبة للطلب فإن أثر الزمن غير محدد والنتيجة العامة هي أن منحني الطلب الذي يمثل سلعة معينة يبقى سالب الميل بصرف النظر عن الفترة الزمنية المستخدمة.
في حالة العرض:

يتغير منحني العرض بتغير الفترة الزمنية فيختلف من فترة السوق إلى المدى القصير ومن ثم إلى المدى الطويل. وفي مجال الدور الذي يؤديه عنصر الزمن قدم (مارشال) مفهوم المجتمع الساكن، وفي الحقيقة ميز بين ثلاثة أنواع من المجتمعات:

1. المجتمع الراكد: حيث المتغيرات الأساسية في الاقتصاد هي السكان وحجم الإنتاج، ومستوى الأسعار والاستخدام، وتبقى الأشياء الأخرى المشابهة ثابتة من سنة إلى أخرى.

2. المجتمع الساكن: في هذه الحالة فإن الاقتصاد يتغير من خلال مكوناته المختلفة، وكل التغيرات قابلة للتنبؤ، ويمكن أن تحدد وتقدر مقدماً. وبالتالي فإن عامل عدم التأكد غير موجود على الإطلاق.

3. المجتمع المتحرك: في هذه الحالة لا تترك المتغيرات العاملة لتعمل إلى أقصى حد لها. والنتيجة هي أن المخرجات النهائية لهذا الطرف الأساسي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تم تحديد طريقة عمل الاقتصاد.

وبما أن السعر الحقيقي للسلعة يميل إلى التقلب حول مستواه الاعتيادي، فمن السهل أن نرى أنه في حالة المجتمع الساكن فإن معدل الأسعار الحقيقي يكون مساوياً للسعر الاعتيادي. وفي حالة المجتمع المتحرك فإن معدل الأسعار الحقيقي يكون مختلفاً عن السعر الاعتيادي أو سعر المدى الطويل وذلك بسبب تقلبات السعر المحتملة تحت تأثير القوى المتغيرة.

عزيزي الدارس، من هذا العرض لتحليل (مارشال) للقيمة والتبادل وعلاقتها بالتوازن نستطيع أن نستنتج ما يأتي:

1. قام (مارشال) باستخدام المزج بين جانب المنفعة (الطلب) وجانب التكاليف (العرض) من أجل أن يقدم نظريته في الأسعار والقيمة والتي يظهر أنها بعيدة من أن تكون كاملة بخلاف ما قدم بعض الاقتصاديين من قبل.
2. المدرسة الكلاسيكية ميزت بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل وتوصلت إلى أن مستوى أسعار السلع غير المنتجة يتحدد من خلال قيمة استعمالها، في حين تتحدد أسعار السلع المنتجة من خلال تكاليف الإنتاج.
3. استخدم (مارشال) في تحليله الجانبيين، حيث يتحدد الطلب من خلال المنفعة، والعرض من خلال تكاليف الإنتاج وتأثير ظروف عنصر الزمن، ولم يعط النظرية صفة الكمال والإقناع.
4. يقول (مارشال): سواء كانت القيمة تحدد المنفعة أو تكاليف الإنتاج، فإنها (القيمة) إذا لم تتحد بالأولى فإنها سوف تتحدد بالثانية. وتبدو هذه النظرة غير علمية لأن المنفعة وبالتالي الطلب مفاهيم تسود في فترة السوق وكذلك في المدى القصير، ولكن التكاليف أو العرض في المقابل تسود في المدى الطويل.

5.2 نظرية الاحتكار Theory of Monopoly

ليس في فكر (مارشال) الاقتصادي ما يشير إلى أنه كان ضد سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق. وهو يرى أن سوق المنافسة الكاملة يؤدي إلى تحقيق مجموعة من الفوائد الاقتصادية لمجتمع المنتجين والمستهلكين، وكذلك للمجتمع بصورة عامة، ومن أهم الفوائد التي حددها (مارشال):

1. تخصيص الموارد الاقتصادية في مختلف الاستخدامات على أفضل وجه.
 2. الحصول على أكبر عائد من هذا الاستغلال للموارد الاقتصادية بالنسبة للمجتمع.
 3. التوزيع العادل للدخل (الثروة) على أفراد المجتمع الذين يسهمون في إنتاج هذا الناتج.
 4. تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمجتمع على صعيد الإنتاج والتوزيع.
- ومن أجل المحافظة على هذه الفوائد الذي يجنيها المجتمع في ظل سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق، أظهر (مارشال) انزعاجاً كبيراً على مستقبل المنافسة الكاملة، وتوقع نمو المشروعات الكبيرة الحجم الذي يستطيع كل منها أن يمتلك نصيباً كبيراً في السوق بسبب:

1. التركيز الصناعي في يد مشروعات قليلة بفعل التقدم التكنولوجي والابتكارات.

2. تزايد الغلة في مثل هذه المشروعات.

3. تحقيق وفورات الحجم من قبل هذه المشروعات.

وبالرغم من أن (مارشال) توصل إلى الحقيقة العلمية التي تفيد بأن مستقبل المنافسة أصبح مهدداً بسبب إمكانية ظهور الاحتكار في السوق، إلا أن (مارشال) استند على حجتين واقعتين لإثبات رأيه في أن الاحتكار ظاهرة عرضية وأن السوق التنافسي الكامل هو الشكل الدائم للأسواق.

الحجة الأولى: قائمة على التمييز بين نوعين من الأسواق، النوع الأول يمثل ما أسماه (مارشال) السوق الخاص، وهو ذلك السوق الذي تستطيع فيه المشروعات الفردية أن تعمل بمعزل عن منافسيها المباشرين، ومن ثم تتمكن من فرض أسعارها الخاصة، تنشأ هذه السوق الخاصة برأي (مارشال) بسبب:

1. البعد و العزل الجغرافي.

2. ولاء فئة خاصة من المستهلكين لسلعة معينة.

3. ارتباط مجموعة من المستهلكين ببائع أو منتج معين.

وهذا السوق الخاص محوط بسوق أوسع وأكبر، هو السوق العام وفي إطار هذا التحليل يرى (مارشال) أنه مهما كبر السوق الخاص فإنه لن يمثل أي تهديد للسوق العام، ولن ينجح في التأثير عليه لأنه إذا حاول السيطرة على السوق العام سوف يتعرض إلى منافسة شديدة من المنافسين الموجودين في السوق العام.

عزيزي الدارس، وبعبارة أخرى، عزيزي الدارس، مهما كانت الصفات الاحتكارية التي يتمتع بها أي مشروع داخل السوق الخاص، فإنه لن يستطيع التأثير على أحوال السوق العام الذي يحوي على العديد من السلع والعديد من المنتجين.

الحجة الثانية: يقول (مارشال) بوجود قوى طبيعية قادرة على أن تحد من نمو أي مشروع إلى الأبد حتى لو تهيأت له الوفورات الداخلية الهائلة والناجمة عن كبر حجمه. وهذه القوى الطبيعية مرتبطة بالمنظم أو صاحب المشروع وتتدخل في الحد من نمو المشروع.

ويرى (مارشال) أن نمو أي مشروع مرتبط بالمنظم الذي أنشأه وأشرف على تكوينه. فمع النمو في الخبرة والنمو العمري والفكري للمنظم ينمو المشروع ويتوسع. وعادةً يصل هذا المنظم إلى أقصى قدر من القوة والنشاط والكفاءة في إدارة المشروع حينما تكتمل حكمته وكفاءته، وهنا يصل المشروع إلى أكبر حجم. بعد ذلك يبدأ المنظم في مرحلة أخرى يفقد تدريجياً عناصر النشاط والقوة والقدرة التي مكنته في الماضي من الوقوف على كل أمر وإدارة شؤون المشروع بنفسه والعمل على توسيع أسواقه، عندها يبدأ نشاط

المشروع في الخمود تدريجياً. وعندما يموت المنظم يحل محله منظم آخر أو عدد من المديرين المستأجرين وهؤلاء عادة أقل كفاءة من المنظم الأصلي. (مارشال)، بعبارة أقصر، يريد أن يبين أن المشروع الخاص بحيا حياة مؤسسه الأصلي وينشط بنشاطه ويتوسع بزيادة خبرته ثم ينتهي بموته. لهذا فإن (مارشال) يعتقد أنه مهما بلغ المشروع من قوة احتكارية فلن يستمر في حمل هذه الخاصية وبالتالي يبقى السوق التنافسي الكامل ممثلاً الشكل الدائم في النظام الرأسمالي.

ويلاحظ من تحليل الحجج التي استند إليها (مارشال)، أنه تأثر بالأدلة العملية وغلبها على الأدلة العلمية التي كان قد توصل إليها، كما رأينا في القسم السابق، والتي نهيت إلى أن الوفورات الداخلية تأتي بالإنتاج الكبير الحجم، وتؤدي إلى نمو الاحتكار. وهذا الاتجاه في التحليل ينسجم والبيئة الواقعية التي كانت تسود إنجلترا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حيث كانت دورة حياة المشروع مرتبطة بالفعل بحياة صاحبه كما كانت طبيعة الأسواق تتسبب في عزل جزء من السوق عن بقية أجزاء السوق، وهذا الوضع كان يمكن مشروعاً ما من السيطرة على سوق السلع الخاصة؛ أي بنجح في إقامة سوق خاصة له ولكن لوجود البدائل من السلع الأخرى فإنه لا يستطيع أن يسيطر على السوق العام الأكبر.

- ولكن الواقع الذي حدث تدريجياً منذ بداية القرن العشرين كان يشير إلى أن السوق القائم على المنافسة في طريقه إلى الزوال تدريجياً، وذلك لعدة أسباب:
1. إدارة المشروع كانت آخذة في الانفصال تدريجياً عن الملكية مما يجعل هذه الإدارة غير متأثرة على الإطلاق بنشاط أصحابها وفاعلياتهم أو حياتهم الشخصية.
 2. اكتساب المشروع قدرة البقاء والاستمرار طالما كانت الإدارة تعتمد على استئجار أشخاص ذوي كفاءة للقيام بهذا العمل.
 3. أخذت الأسواق الخاصة لبعض المشروعات الكبرى تتسع، وتمكنت هذه المشروعات بقوتها المالية من السيطرة على صفار المشروعات التي تقوم بإنتاج سلع مماثلة أو بديلة في السوق العام.
 4. العديد من المشروعات الكبرى أخذت بسياسة التوسع على أساس التنوع في الإنتاج وتوسيع أسواقها الخاصة على نطاق لم يكن معهوداً من قبل حتى أصبح السوق العام مقسماً بين عدد قليل من المشروعات الكبيرة ونشأ ما يسمى بالمنافسة الاحتكارية ومنافسة القلة.
 5. لم يبد (مارشال) أي اعتراض لملكية الدولة لما يعرف «بالاحتكارات الطبيعية»،

وهي تلك المشروعات التي لا يترك أمرها لعوامل المنافسة مثل المشاريع التي تقوم بتقديم الخدمات والمرافق العامة، وبذلك يكون قد اعترف بدور الدولة الاحتكاري في الاقتصاد.

خلاصة القول، عزيزي الدارس، أنه كان لدى (مارشال) من الأدوات التحليلية ما يكفل له التوصل لبعض التنبؤات العلمية عن التطورات في طبيعة الأسواق، ولكنه لتمسكه بقاعدة الاحتكام إلى الواقع العملي لإثبات خطأ أو صحة النظرية، لم يتمكن من وضع هذه التنبؤات في صورتها العلمية الصحيحة. ومن جهة أخرى يبدو أن رغبة (مارشال) وهدفه في بقاء نظام المنافسة الكاملة قد أثر على تحليله والنتائج التي توصل إليها بهذا الخصوص.



تدريب (2)

أهل العبارات الآتية صحيحة أو خاطئة:

- (1) سعر السوق هو ذلك المستوى الذي يكفل تساوي الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة.
- (2) كلما كانت الفترة الإنتاجية أطول كان العرض أكثر تأثيراً بتغير تكاليف الإنتاج.
- (3) برأي (مارشال) فإن المنتج يهتم بتكاليف عناصر الإنتاج الحقيقية في مشروعه الخاص.
- (4) تعتبر طريقة المؤسسة النموذجية فكرة كاملة من قبل (مارشال) لحل مشكلة نزايذ الغلة في ظل المنافسة الكاملة.
- (5) منحني الطلب عند (مارشال) يبقى سالب الميل بصرف النظر عن المدى الإنتاجي الذي يعمل به المنتج.

ب- يعتمد العرض عند (مارشال) على:

- (1)
- (2)
- (3)

ج- قارن بين حالة المجتمع الساكن والمتحرك بالنسبة للسعر الحقيقي.

د- ناقش فكرة المؤسسة النموذجية التي قدمها (مارشال). وسبب وجودها في الفكر الاقتصادي عند (مارشال)؟

1. ما فوائد المنافسة الكاملة برأي (مارشال)؟
2. فرّق بين فكرة السوق الخاص والسوق العام كما قدمها (مارشال).
3. برأيك، هل تعتبر الحجج التي استند إليها (مارشال) لإثبات فشل إمكانية انتشار الاحتكار في السوق صحيحة؟ ناقش ذلك.

6.2 نظرية التوزيع Theory of Distribution

تنطوي نظرية (مارشال) في التوزيع أساساً على فكرة التوازن بين الطلب والعرض؛ أي أن هذا التوازن ينطبق على كل من السلع الاستهلاكية وخدمات عناصر الإنتاج على حد سواء.

وحسب ما جاء به (مارشال) فإن الذي يوزع بدل خدمات عناصر الإنتاج هو ذلك الذي أطلق عليه مصطلح «المقسوم القومي» National Dividend الذي يمثل المكاسب السنوية الصافية للمجتمع، وهذا المقسوم القومي يوزع على شكل حصص تمثل في مكاسب العمل، وفائدة رأس المال وفائض المنتج أو ربح الأرض. وللمزيد من الإيضاح فإن المقسوم القومي الذي قصده (مارشال) يعرف بالدخل القومي National Income بلغة الاقتصاد الحديث.

وكما عمدت المدرسة الكلاسيكية إلى تقسيم عناصر الإنتاج إلى ثلاث مجموعات، اتبع (مارشال) التقسيم نفسه بالرغم من أنه أبدى اهتماماً ومعرفة بالغة بدور المنظم في إدارة المشروع وتنظيمه من خلال إحلال عناصر الإنتاج وإبدالها من وقت إلى آخر في العملية الإنتاجية. وهذه المجموعات الثلاث هي:

1. العمل.
2. الأرض.
3. رأس المال.

وعند تحليل أسعار هذه العناصر، اتبع (مارشال) المنهاج نفسه الذي اتبعه في تحديد أسعار السلع الاستهلاكية؛ أي من خلال تفاعل الطلب مع العرض. فالسعر التوازني لعنصر الإنتاج يتحدد عند تقاطع منحنى الطلب على العنصر مع منحنى العرض من ذلك العنصر.

الطلب على كل عنصر من عناصر الإنتاج يعتمد على ما تضيفه الوحدة الحدية من ذلك

العنصر إلى الناتج الصافي، بينما العرض فهو محكوم بنفقات الإنتاج في المدى الطويل باستثناء عنصر الأرض.

ويمكن القول بشكل عام، إن نظرية (مارشال) في التوزيع تسيطر عليها نفقات الإنتاج من ناحية ونظريته في القيمة من الناحية الأخرى. وفيما يلي، عزيزي الدارس، سوف نتناول أفكار (مارشال) في تحديد كل من الأجور، والريع، والفائدة والأرباح كمكاسب أو عوائد لعناصر الإنتاج.

1.6.2 الأجور Wages

تناول (مارشال) معالجة الأجور بصورة مختلفة تماماً عما جاءت به المدرسة الكلاسيكية وكذلك الماركسيون، حيث يمكن تسجيل خلافه مع النظريات السابقة التي بحثت موضوع تحديد الأجور بالنقاط الآتية:

1. رفض (مارشال) قبول النظرية الكلاسيكية المعروفة بنظرية «أجر الكفاف» تحت ذريعة عدم وجود المبرر المنطقي لقبولها.
2. رفض المزاعم الكلاسيكية القائلة بأن النمو السكاني يحول دون تحسن مستوى الأجور الحقيقية.
3. رفض (مارشال) المزاعم الماركسية بأن التراكم الرأسمالي لا بد أن ينتج عنه آثار سلبية على العمال، وما ينتج عنه من تكوين جيش احتياطي من العمال العاطلين عن العمل.
4. اعتقد (مارشال) أن المكاسب المتأتبة من انخفاض نفقات الإنتاج نتيجة استخدام الآلات والمعدات الأخرى سوف توزع على جميع عناصر الإنتاج بما فيها العمل. فإذا أخذنا كل هذه الخلافات بعين الاعتبار فإننا أمام نظرية جديدة في تحديد مستوى الأجور تخرج إلى حيز الوجود على يد (مارشال)، وتقوم على الأسس الآتية:
1. قرر (مارشال) أن «الأجر العادي» هو ذلك الأجر الذي يكفي لتمكين العامل في ظل الظروف العادية للتوظيف، من أن يعول أسرة عادية حسب مستوى المعيشة العادي. وهذا التعريف يطلق عليه نظرية المستوى المعيشي Standard of Living Theory في تحديد الأجور.
2. الأجور تميل إلى التعادل مع الناتج الصافي للعامل، ولكنه يضيف أن الأجور ليست محكومة تماماً بالناتج الحدي حيث تميل في الفترات القصيرة إلى اتباع أسعار السلع المنتجة، وعُد ذلك تقديراً صائباً من قبل (مارشال).

3. قوى الطلب وقوى العرض على العمل تفرض تأثيرها المتناسق على مستوى الأجور.

4. يقرر (مارشال) أن الاتجاه الدائم هو أن كل عنصر من عناصر الإنتاج بما فيها عنصر العمل يحصل على عائد يكفيه لتعويض جهوده وتضحياته في المدى الطويل، وهو ما يعادل الأجر العادي بالنسبة للعامل.

يلاحظ، عزيزي الدارس، من هذه الأسس أن (مارشال) كان يميل إلى ظروف الاستقرار أي المدى الطويل، حيث إن التفاعل بين قوى الطلب والعرض يؤدي إلى أن يحصل العمال بشكل عام على ذلك المبلغ من النقود الذي يتوافق تماماً مع نفقات التنشئة والتدريب والضروريات المعيشية المتعارف عليها. ولكن مع افتراض التغير الدائم في ظروف الإنتاج (الفترة القصيرة جداً والمدى القصير) منع (مارشال) من القول بأن الأجور تميل إلى التعادل مع إجمالي النفقات التي يقدمها العامل مثل:

أ- نفقة التنشئة والتدريب.

ب- نفقة المعيشة.

ج- نفقة التوظيف (الشغل).

2.6.2 ريع Rent

يمكن القول بأن نظرية (مارشال) في الريع هي نظرية (ريكاردو) نفسها مع ميل (مارشال) إلى استخدام أفكار (جون ميل) التي قدمها في إطار المدرسة الكلاسيكية حول الاستخدام البديل للأرض أو ما يطلق عليه ريع التحويل Transfer Rent.

ولكن ذهب (مارشال) إلى أبعد من ذلك في توسيع النظرية الكلاسيكية في الريع، إذ استخدم مصطلح «شبه الريع» Quasi Rent للتعبير عن تلك العوائد الفرقية Differential Returns التي لا تحدث دوماً والتي تنشأ بسبب الإنتاجية المتوقعة لوحدات رأس المال أو العمل.

ولا بد هنا، عزيزي الدارس، من ذكر أن وجه الاختلاف بين (مارشال) والمدرسة الكلاسيكية تخطى فكرة شبه الريع التي جاء بها (مارشال)، ولكن يختلف أيضاً بأمرين آخرين هما:

1. لم يقتصر مفهوم الأرض عند (مارشال) على الزراعة فقط، بل شمل جميع أنواع الأرض الزراعية وغير الزراعية عند تحديده الريع.

2. الربيع يمكن أن يزداد ولكن لأسباب تختلف عن تلك التي تمسك بها الكلاسيكيون، وهذا التزايد للربيع يأتي بسبب زيادة الطلب على الأرض من أجل إقامة المشروعات وتوسيعها بالإضافة إلى تزايد عدد السكان.

3.6.2 الفائدة Interest

تحدد الفائدة على رأس المال بالتساوي بين الطلب والعرض. بالنسبة للطلب على رأس المال فهو مشتق من المكاسب المتوقعة من استخدامه في العملية الإنتاجية، وبالنسبة للعرض فإن سعر رأس المال يختلف حسب اختلاف المدى الإنتاجي. ويعتقد (مارشال) أن السلع الرأسمالية تتخذ شكلها المادي حالما يتم تصنيفها وتتلقى هذه السلع دخولاً بعيدة الصلة عن نفقات إنتاجها. ومن سمات هذه السلع أن رصيدها في المدى القصير قد يكون ثابتاً نسبياً، وفي هذه الحالة تصبح المدفوعات عند استخدامها في الإنتاج سلعاً أخرى بمثابة (أشياء الربيع). ولكن في المدى الطويل، يصبح عرض هذه السلع الرأسمالية قابلاً للتعديل بسبب إمكانية الإحلال والإبدال، بحيث تميل المدفوعات (العوائد) إلى التعادل مع التكلفة المتمثلة في الادخار والانتظار أو ما يعرف بالحرمان من منفعة الاستهلاك في الوقت الحاضر من جانب المدخرين ترقباً للمزيد من المنفعة في المستقبل. ومن هنا يصبح سعر الفائدة في المدى الطويل «العائد الطبيعي» الذي ينبغي أن يحصل عليه صاحب رأس المال ليعوضه عن هذه التكلفة الحقيقية لتكوين رأس المال». وبالإضافة إلى هذا التفريق بين سعر الفائدة في المدى القصير وال المدى الطويل فإن (مارشال) ناقش العلاقة بين سعر الفائدة والتراكم الرأسمالي حيث قدم حالتين مختلفتين بهذا المجال هما:

1. حالة ثبات مستوى الفن الإنتاجي: وهنا يميل سعر الفائدة إلى الانخفاض مع استمرار عملية التراكم الرأسمالي.
2. حالة تقدم الفن الإنتاجي: يتوقع استمرار ارتفاع سعر الفائدة ما دامت عملية تراكم رأس المال مستمرة. وذلك لأن التقدم الفني الإنتاجي ينتج عنه دائماً مجالات جديدة لاستخدام رأس المال في شكله المادي الذي يؤدي إلى زيادة عائده أي زيادة سعر الفائدة.

4.6.2 الأرباح Profits

تعتبر جهود (مارشال) في تحديد الأرباح محدودة وغير واضحة؛ إذ أنه بنى تصوره حول الأرباح على الأساس الذي كان سائداً في المدرسة الكلاسيكية. ولكن (مارشال) مع تفكيره بالمنظم على أنه رأسمالي سمى الأرباح «إيرادات الإدارة» Earnings of Management

فهو يصور الأرباح بمثابة عائد على رأس المال كمعدل سنوي أو كمعدل لدوران رأس المال. ولكنه يدخل الموظفين ذوي الرواتب بين أولئك الذين يمارسون «الإدارة» ويقرر أن ثمة وحدة أساسية تكمن وراء الأرباح العادية والأجور العادية. (مارشال، 1920، ص 623).

من جهة أخرى يرفض (مارشال) نظرية المخاطرة كعنصر مسبب للأرباح لأنها تميل إلى تصنيف عمل الإدارة على أنه مجرد إشراف روتيني، ومع ذلك فإنه يدرك أن الأرباح تختلف باختلاف الأسعار، ولكن عندما يقول (مارشال) بأن الأرباح تتقلب في علاقة حقيقية مع الجهد الإنساني، والعكس هو الصحيح بالنسبة للأجور، فمن الصعب وجود وحدة أساسية بين التنظيم والعمل.

واستناداً إلى هذا الغموض الذي جاء به (مارشال) بشأن الأرباح نستطيع القول إن الأرباح هي عائد التنظيم الذي لم يعطها الأهمية. واعتبرها تمثل الجزء الأصغر من عوائد عناصر الإنتاج إلا في الأوقات غير العادية. وبالتالي فإن الأرباح العالية عند (مارشال) اقترنت بظروف غير عادية وهي الاختلال المؤقت في السوق كما أسماه (مارشال).

وبالنظر إلى هذه الطريقة التي اتبعها (مارشال) في التوزيع فمن الواضح أنه اتبع أسلوب التوزيع الوظيفي لا أسلوب التوزيع الطبقي الذي كان مستخدماً من قبل المدرسة الكلاسيكية. وهنا سجل (مارشال) خلافاً مطلقاً لكل من المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الماركسية. فلم يتعامل مع العمال على أنهم طبقة ولكن على أساس مساهمة كل منهم في الإنتاج، وهنا سجل هجوماً على التحليل الماركسي الذي يفسر توزيع الدخل في النظام الرأسمالي على أساس طبقي بحت.

وكما هو واضح في الأدب الاقتصادي فإن (مارشال) استخدم آلية السوق في تفسير الاختلافات في الأجور على أساس المهارة والخبرة والإنتاجية التي يتميز بها العامل في تحديد الطلب على هذا العامل، فالأجر الذي يدفع للعامل ما هو إلا انعكاس للنتاج الحدي لذلك العامل، فإذا زاد هذا الناتج فالأجر يزداد والعكس صحيح³.

* عزيزي الدارس: للمزيد من التفاصيل راجع كتاب مقرر مبادئ الاقتصاد (1).

7.2 عناصر الرفاه الاقتصادي

كان (مارشال) بالأساس مدفوعاً لدراسة الاقتصاد بسبب رغبته في فهم وببحث أسباب الفقر والأسباب التي يمكن بها تلافي هذه الظاهرة أو التخفيف من حدتها. إذن تعتبر مساهمات (مارشال) الاقتصادية بالأساس نابعة عن رغبته في تحقيق الرفاه للإنسان العادي، ويظهر (مارشال) من خلال كتاباته الاقتصادية اهتماماً متزايداً بالمشاكل الإنسانية، ولكنه عارض بشدة أية برامج اشتراكية، وفي رأيه أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج تقتل الحوافز على العمل لدى العنصر الإنساني ومن ثم توقف عجلة التقدم الاقتصادي. واعتماداً على هذا الاتجاه للمساهمات الاقتصادية لـ (مارشال) يمكن تقصي عناصر الرفاه الاقتصادي من خلال النقاط الآتية:

1. الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج التي تعطي أفراد المجتمع الحرية في الاختيار والعمل.
2. التوزيع العادل للدخل القومي على الأفراد المشاركين في العملية الإنتاجية من خلال قوى السوق التنافسية.
3. امتلاك الحكومة ما أسماه بمشروعات الاحتكار الطبيعي التي تقوم بتقديم الخدمات والمرافق العامة.
4. إمكانية التدخل الحكومي للقيام بنوع من الدور الاقتصادي من أجل تحسين كفاءة الأسواق في توزيع الموارد الاقتصادية على الاستخدامات المختلفة، بالرغم من معارضته تدخل الحكومة في نواح أخرى.
5. استخدام الضرائب والإعانات من أجل تصحيح الانحرافات في الصناعة، وبهذا المجال أقترح ما يأتي:
 - أ- فرض الضرائب على الصناعات التي تعمل تحت تأثير تناقص الغلة.
 - ب- منح الإعانات للصناعات التي تعمل تحت تأثير تزايد الغلة، وهذا يؤدي إلى زيادة العرض وانخفاض تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض الأسعار.
6. قدم (مارشال) مفهوم فائض المستهلك Consumer Surplus وفائض العاملين Workers Surplus وعرف الأول بأنه «فائض المنفعة الكلية لسلمة ما عن القيمة الحقيقية لما يدفع من أجلها» (مارشال، 1920، ص 830). أما فائض العاملين فهو فائض المكافأة المتأتبة من المدفوعات عن العمل الكلي المؤدي بالمعدل المدفوع نفسه، على الجزء الأخير من هذا العمل وذلك مع خصم مقابل العناء في الحصول على الخبرة أو المهارة.

7. استخدامه آلية السوق وتشبثه بالمنافسة الكاملة، حيث تؤدي إلى تخصيص الموارد الاقتصادية في أفضل الاستخدامات الممكنة بحيث يستطيع المجتمع أن يجني أكبر عائد ممكن من هذه الموارد.

كذلك قدم (مارشال) مقارنة بين التكاليف الحدية الخاصة والتكاليف الحدية الاجتماعية والمنافع. وقام (بيجو) بإكمال الدور الخاص بالرفاه الاقتصادي من خلال نظريته المشهورة في الرفاه الاقتصادي كما سنتعرف عليها لاحقاً بهذه الوحدة.

والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي:



تدريب (3)

1. فند خلاف (مارشال) مع كل من المدرسة الكلاسيكية والماركسية بشأن تحديد الأجور.
2. يذكر أن موضوع الربح عند (مارشال) يختلف عنه في المدرسة الكلاسيكية. ناقش ذلك.
3. هل اتبع (مارشال) أسلوب التوزيع الطبقي أم اتبع أسلوب التوزيع الوظيفي للدخل القومي؟



أسئلة التقويم الذاتي (3)

تتبع عناصر الرفاه الاقتصادي ومقوماته كما وضحها (مارشال) في فكره الاقتصادي.

3. تطور الفكر الاقتصادي لما بعد مارشال

Post - Marshallian Developments

لاحظنا عزيزي الدارس، أن التحليل الذي قدمه (مارشال) يطرح قضية غاية في الأهمية عندما تناول تحديد التوازن في الصناعة التنافسية التي تعمل ضمن مرحلة تزايد الغلة في المدى الطويل.

قام (مارشال) ببناء شخصية عامة حول الاقتصاد والصناعة والمؤسسات التي تكونها. وهذه الشخصية العامة تشي بأن المؤسسة تكبر وتزداد نشاطاً وبالتالي تموت وتتلشى. بالمقابل تواجه المؤسسات الجديدة التي تدخل إلى السوق حالة من سوء الوفورات الاقتصادية، ومع مرور الوقت تبني قوتها وتتحرك باتجاه تزايد الغلة، ومع تقدم عمر هذه المؤسسات فإنها سوف تنظم وتدار بأسلوب إداري روتيني غير فعال. والنتيجة أن هذه المؤسسات سوف تعاني من العديد من مساوئ الحجم عندما تقارن مع المؤسسات المنافسة لها الصغيرة العمر.

في هذا النوع من العلاقات والتداخلات التي تتبع التنمية الاقتصادية من خلال عملية التبادل، كان (مارشال) ينوي تطبيق نظريته المعروفة بالتوازن المستقر، ومن أجل ذلك قدم فكرة المؤسسة النموذجية الافتراضية.

العديد من الاقتصاديين والنقاد لم يكونوا على اتفاق مع (مارشال) بهذه الأفكار وطرق تحليلها. وبالتالي فإن (مارشال) ترك بعض المسائل دون إجابة أو بإجابة غير كافية ومن أهم هذه المسائل:

1. مسألة تزايد الغلة والسوق التنافسي في المدى الطويل.
 2. المسألة بين المنافسة والاحتكار والتي تشمل على عدد من أشكال السوق.
- (بييرو سرافا) Piero Sraffa هو الذي نشر انتقاده وخلافه لـ (مارشال) في أن تبقى المنافسة قائمة مع تزايد الغلة واكتشف أخطاء (مارشال) الخاصة بفكرة المؤسسة النموذجية.
- (بييرو سرافا) نشر عدم رضاه وانتقاده تحت عنوان «قوانين العوائد في ظل المنافسة الكاملة» الذي نشر عام 1926.
- (بييرو) هنا احتفظ بالترابط المنطقي عندما قال إنه يجب أن نتخلى عن السوق التنافسي أو تزايد الغلة من أجل الحصول على توازن مستقر في المدى الطويل.
- هذه المناقشة من (بييرو) في أواخر العشرينات وبداية الثلاثينات من القرن الماضي

جعلت (راو هارود) Roy F. Harrod والسيدة (جوان روبنسون) Mrs. Joan Robinson وآخرين في إنجلترا، و(إدوارد تشمبرلين) Edward Chamberlin و(ينتيما) Yntema في الولايات المتحدة الأمريكية و(مهتا) J. K. Mehta في الهند يتخلون عن المنافسة الكاملة.

ونتيجة هذه الردود، كان هناك تطور نوعين من المساهمة المهمة في الفكر الاقتصادي والمعروف بـ:

1. المنافسة الاحتكارية الذي جاء بها (تشمبرلين).
2. المنافسة غير الكاملة التي جاءت بها السيدة (روبنسون). وقد تم نشر هاتين المساهمتين في كتب منفصلة عام 1933.

والواضح من الأدلة يشير إلى أن هذين العاملين تما بشكل منفصل ولم يكن (تشمبرلين) على دراية بالسيدة (روبنسون) أو العكس، علماً أنهما تزامنا تماماً بالوقت ونشرا في الوقت نفسه.

هذان العاملان بصرف النظر عن واقعهما في تحليل المشكلة عندما يكون السوق بين المنافسة والاحتكار تتميزان بشكل من التشابه المشترك بينهما، ويمكن ملاحظة ذلك بما يلي:

1. كلاهما قام باستخدام التحليل الحدي التقليدي لـ (مارشال) على نطاق واسع ودقيق.
 2. القاعدة العامة التي تسيّر هذه النظريات أن المؤسسة بصرف النظر عن شكل السوق وعن المدى التي تعمل فيه فإنها تحاول دائماً الوصول إلى حالة تساوي إيراداتها الحدي مع تكاليفها الحدية من أجل تعظيم أرباحها.
 3. كلاهما قام باستخدام مجموعة من المنحنيات الجبرية التي كانت محببة من قبل (مارشال). فاستخدام الجبر والمنحنيات من قبل هذين الكاتبين أدى إلى الاهتمام الكبير في التطبيقات الرياضية في الأدب الاقتصادي وصقوف الدراسة. وهذه المساهمات الرياضية جعلت العلاقة الأساسية بين التكاليف المتوسطة والحدية والكميات أكثر وضوحاً وأقرب وصولاً إلى القارئ في الفهم والتعقيب.
- وفي الأجزاء الآتية، عزيزي الدارس، نقوم بتحليل نظرية المنافسة الاحتكارية ونظرية المنافسة غير الكاملة (بأكبر جهد مختصر ممكن) من أجل أن نتوصل إلى حقيقة وطبيعة المساهمات الاقتصادية التي قدمت بهذا المجال.

1.3 المنافسة الاحتكارية والمنافسة غير الكاملة

1.1.3 المنافسة الاحتكارية Monopolistic Competition

تعتبر نظرية المنافسة الاحتكارية التي قدمها (تشمبرلين) أقرب إلى الواقع، ففي ظل المنافسة الاحتكارية فإن البائع هو الذي يعمل على اختلال المنافسة في السوق ويجلب عدم الكمال أو النقص في المنافسة إلى السوق وذلك عن طريق:

1. كل بائع في السوق يحاول أن يحصل على قوة احتكارية وبالتالي يعمل على تقديم سلعته بشكل مختلف عن الآخرين.
2. هذا السعي وراء امتلاك قوة احتكارية ينتج عنه تكاليف للمبيعات وتعتبر ضرورية.
3. بما أن البائع يمتلك قوة احتكارية فإنه يمتلك خيار تسعير السلعة.
4. هذا كله يؤدي بأن يعتمد الخيار النهائي على:

أ- تركيبة الجودة للسلعة.

ب- حجم تكاليف المبيعات.

ج- السعر الذي يكفل تعظيم الأرباح للبائع.

وهذا التحليل قائم على نوعين من الفرضيات:

1. تكاليف المبيعات مهما كان حجمها فإنها سوف توظف بأفضل الطرق المتاحة. أي تتوزع وتتنوع بين مختلف وسائل الإعلان ضمن أفضل الظروف.
 2. تكاليف الإنتاج اللازمة لإنتاج السلعة بمواصفات معينة تدفع بأقل تكلفة ممكنة.
- ويعرض (تشمبرلين) جوهر المنافسة الاحتكارية من خلال تكاليف المبيعات Sales Cost وأثرها على حجم المبيعات، ويرى أن الأثر الذي تخلفه تكاليف المبيعات (الدعاية والإعلان) على حجم المبيعات، يقع ضمن الشكل الاعتيادي لقانوني النسب المتزايدة والنسب المتناقصة. وفي البداية عندما يقوم البائع بدفع الحد الأدنى من تكاليف المبيعات فإن المبيعات تزداد بنسبة أعلى. ويتبع هذا أن المبيعات تزداد بنسبة زيادة تكاليف المبيعات نفسها وبعدها تزداد المبيعات بنسبة أقل من زيادة تكاليف المبيعات. ولتكاليف المبيعات أثر على انتقال منحني الطلب إلى أعلى جهة اليمين (زيادة السعر) بالشكل نفسه؛ وأي تطور وتقدم في نوعية السلعة وجودتها يؤدي إلى أن تكون أكثر كلفة وبالتالي فإن منحني الطلب ينتقل إلى أعلى؛ فيزداد السعر مرة أخرى.
- ومقابل كل تركيبة لنوعية السلعة وجودتها وميزانيتها تكاليف المبيعات يكون هناك تحديد لجدول الطلب الذي يتفاعل به السعر مع الكمية المطلوبة بشكل عكسي.

في نظرية المنافسة الاحتكارية لا يوجد مفهوم للصناعة، وكل مؤسسة تعدّ بطبيعتها محكراً يقوم بإنتاج سلعة بطريقة مختلفة عن السلع الأخرى المنتجة من قبل المؤسسات الأخرى. ولكن هناك بدائل جيدة ومتقاربة لكل سلعة، وكلما انتقلنا من سلعة إلى أخرى قلّت درجة تقارب البدائل للسلعة.

واعتماداً على هذا النوع من التحليل يمكن اختيار مجموعة من المؤسسات والسلع التي تنتجها من أجل تحليل التوازن.

وقد قدم (تشمبرلين) تغطية لنظرية الاحتكار الثنائي Duopoly فعندما يكون هناك بائع واحد ومستهلك واحد في كل حالة فإن حقيقة تفاعل البائع الفرد لها أثر كبير على عرض السوق وبالتالي على السعر الذي يحدده بوضوح.

استنتج (تشمبرلين) أن تحليل الاحتكار الثنائي واحتكار القلة في المجموعات الصغيرة والكبيرة من المنتجين مع إمكانية إنتاج سلع متشابهة أو بدونها يؤدي إلى بناء القاعدة القابلة للتطبيق في المنافسة الاحتكارية.

(تشمبرلين) أسماها المنافسة الاحتكارية؛ لأن هناك منافسة بين المحكرين للسلع الفردية المتشابهة، هنا سجل الفكر الاقتصادي لـ (تشمبرلين) إثباته أن المؤسسة تحتفظ في المدى الطويل بمنحنى متوسط تكاليف على شكل حرف U حيث احتفظ بالفكرة القائلة بأن الفاعلية والإنتاجية ليست فقط دالة في نسب مزج عناصر الإنتاج بعضها ببعض ولكن أيضاً في حجم هذه العناصر.

هذا البرهان تم تحليله من خلال النظرية فمع زيادة حجم الإنتاج فإنه ينتج ثلاثة مصادر للوفورات الاقتصادية أو لعدم الوفورات الاقتصادية وهي:

1. خيار التوسع في مدخلات الإنتاج.
 2. خيار التوسع بين نوعيات مختلفة لوحدات مدخلات الإنتاج نفسها.
 3. تعقيدات الإدارة غير المتوقعة وزيادتها.
- حدّد (تشمبرلين) قوى المصدر الأول والثاني بأنها قوى الوفورات الاقتصادية والمصدر الثالث يبقى متزايداً بشكل أحادي عندما يزداد مستوى الإنتاج.
- والنتيجة هي: المرحلة الأولى هناك عائد حجم متزايد.
- المرحلة الثانية هناك عائد حجم ثابت.
- المرحلة الثالثة هناك عائد حجم متناقص.
- وهذا ينتج عنه منحنى متوسط تكاليف على شكل حرف U في المدى الطويل والذي يشكل منحنيات متوسط التكاليف في المدى القصير.

يشكل منحنيات متوسط التكاليف في المدى القصير.

-وبالتالي يتحقق التوازن عندما يكون:

-الإيراد الحدي يساوي التكاليف الحدية.

-الإيراد المتوسط يساوي التكاليف المتوسطة.

التوازن بهذه الشروط يعني أنه بالرغم من أن المنتجين قاموا بإنتاج سلع متشابهة إلا أنهم لم يستطيعوا الحصول على أرباح غير اعتيادية (إضافية). وبالمقابل فإن المستهلكين هم الخاسرون لأنه يجب أن يقوموا بدفع سعر أعلى للسلعة ويحصلوا على سلعة أقل أو رديئة الجودة بذلك السعر.

هذا يكون واضحاً خاصة عندما نلاحظ أنه في المنافسة الاحتكارية تواجه كل مؤسسة منحني طلب سالب الميل والتوازن، يحدث خلال ذلك المقطع المتزايد من منحني متوسط التكاليف*4.

هذا بالإضافة إلى أن مصاريف المبيعات تعمل على زيادة تكاليف العرض من السلعة للبائع، عندما يكون المشتري مدفوعاً لزيادة طلبه على السلعة تحت تأثير هذه الظروف الخاصة بمصاريف المبيعات (الدعاية والإعلان).

النتيجة النهائية، هي أن المنتجين تركوا المستوى المنخفض من العرض نظراً لزيادة تكاليف الإنتاج بسبب أن المؤسسة لا تعمل عند حجمها الأمثل وبالتالي المستهلك عليه دفع سعر أعلى.

والميزة المزدوجة التي يحصل عليها المستهلك هي تلك المتمثلة بالتنوع الإنتاجي. ولكن هناك عدم تأكد من أن هذا التنوع الإنتاجي في الحقيقة يضيف شيئاً لمستوى الإشباع للمستهلك. لأنه إذا كان هناك مجموعة من المستهلكين تحصل على هذا الإشباع الإضافي فإنه بالمقابل هناك مجموعة أخرى من المستهلكين تكون أقل حظاً، وبالتالي النتيجة الكلية تبقى غير مؤكدة بالنسبة لمجتمع المستهلكين.

2.1.3 المنافسة غير الكاملة Imperfect Competition

من خلال نظرية المنافسة غير الكاملة هدفت السيدة (روبنسون) إلى إظهار تصورات نظرية القيمة والتوزيع سواء على مستوى فرضية المنافسة الكاملة أو على مستوى فرضية الاحتكار. واعتمدت في ذلك على أن الاحتكار هو عكس المنافسة فقط. أقامت (روبنسون)

* عزيزي الدارس: للمزيد من التفاصيل راجع كتاب مبادئ الاقتصاد (1).

نظريتها على فرضيتين بغاية القوة هما:

1. المشترون مقسمون إلى مجموعات بناءً على تفضيلهم تجاه بائع معين، وهذا يعني أن جميع البائعين يواجهون منحى طلب متماثلاً أي منحى الطلب نفسه.

2. كل بائع من البائعين يواجه ظروف التكاليف الخاصة بالإنتاج نفسها.

تقرر (روبينسون) أن لكل بائع درجة من الاحتكار للسعة التي يقوم بإنتاجها ويعكس ذلك مجرد حالة من الحالات العديدة التي تجعل المنافسة غير كاملة بدرجات مختلفة. ولذلك تقترح (روبينسون) تعديل نظرية القيمة والتوزيع المبنية على أساس المنافسة الكاملة، وذلك من خلال إعادة رسم منحنيات الطلب والعرض على النحو الذي يمكن من إظهار تأثيرات مختلف النواقص في المنافسة.

من هنا يتكشف أن حقيقة معالجة (روبينسون) للموضوع قائمة على تحليل (ألفرد مارشال)، وكأن عنصر المنافسة غير الكاملة لم يكن ليظهر لو أن (مارشال) لم يترك العديد من الثغرات في تحليله. فتناقش (روبينسون) مشكلة المنافسة غير الكاملة بالنظر إلى كل صناعة على أنها تنتج سلعة واحدة وتعتبر متجانسة في جوهرها وكل صناعة تشمل العديد من المؤسسات الفردية التي تقوم بإنتاج هذه السلعة. ومن ثم تحليل سلوك المؤسسة الفردية في الصناعة المعنية من أجل الموازنة بين إنتاجها وبين منحى الطلب على هذا الناتج. ولكنها ركزت على أن المشكلة الأساسية تكمن في تعادل منحى الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية، واعتبر هذا التركيز أمراً مبالغاً فيه نوعاً ما؛ لأن فكرة الإيراد الحدي ما هي إلا مجرد اشتقاق من فكرة الإيراد الكلي.

في هذا السياق ناقشت (روبينسون) مختلف الظروف المحددة لمنحى الطلب على سلعة المؤسسة الفردية مثل:

- الاحتكار.

- المنافسة بدرجاتها المختلفة.

- السياسات السعرية.

- نوعية الإنتاج وجودته.

- الخدمات المقدمة من قبل المؤسسة.

وبالمقابل ناقشت أيضاً الظروف المؤثرة على منحى العرض للمؤسسة الفردية مثل تكاليف الإنتاج المتزايدة الثابتة والمتناقصة.

غير أن (روبينسون) استخدمت منحى عرض (مارشال) الذي يميل من أعلى إلى أسفل في المدى الطويل، واعتبرته يمثل حالة المؤسسة التي تعمل في ظروف المنافسة غير الكاملة.

وبالرغم من أن تحليلها لم يشمل فكرة احتكار القلة ولا نفقات المبيعات كما قدمت من (تشميرلين)، فقد وجهت اهتماماً بالغاً إلى:

أ- الأسعار التمايزية Discriminating Prices؛ أي قيام المؤسسة ببيع السلعة نفسها بأكثر من سعر، وأعطت اهتماماً بالغاً للظروف التي تؤدي بالمؤسسة إلى تقرير هذه السياسة السعرية.

ب- احتكار الشراء (Monopsony)، وهو ما يعرف بالاحتكار من جانب المشتري، واعتبرت (روبنسون) هذه الحالة متمثلة في شراء المنظم لعنصر العمل، أي أن العامل في ظل ظروف المنافسة غير الكاملة لا يحصل على القيمة السوقية الكلية لنواتجه الحدي.

ج- مفهوم الربح، وأوضحت بشكل كبير أن مفهوم الربح يجب أن يعامل على أساس أنه الفائض المدفوع أعلى وفوق ما هو ضروري لتحفيز عرض العنصر، وهذا المفهوم قابل على جميع عناصر الإنتاج الذي يمتاز عرضها بمرونة غير تامة. واعتماداً على الفرضيات التي جاءت بها، وذكرناها سابقاً، وعلى تحليلها وتصنيفها لمجموعات المشتريين والمنتجين فإن (روبنسون) تقرر بأن التوازن في المدى الطويل يؤدي ضمناً إلى ما يأتي:

1. تساوي الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية.
2. منحني التكاليف المتوسطة يأخذ شكل حرف (U).
3. عند التوازن يمس منحني الإيراد الحدي منحني متوسط التكاليف في الجزء المتصاعد منه.
4. كل مؤسسة ضمن هذه المعطيات تنتج المستوى نفسه من الإنتاج، وتتلقى المستوى نفسه من الأسعار.
5. المستهلك هو الخاسر في هذه العملية والمؤسسة تعمل عند أقصى طاقة إنتاجية لها، والمستهلك يحصل على عرض أقل من السلع، ويدفع سعراً أعلى على حساب تزايد متوسط التكاليف.
6. البائعون لم يحققوا أرباحاً إضافية لأنهم يبيعون عند سعر مساوٍ لتكاليف الإنتاج.

3.1.3 المساهمات الأساسية لنظرية المنافسة الاحتكارية ونظرية المنافسة غير الكاملة

بعد تحليل جوهر هذه النظريات، عزيزي الدارس، يمكن استنتاج المساهمات الأساسية

التي قدّمت للفكر الاقتصادي، والتي نوردتها على النحو الآتي:

1. في كلتا الحالتين (المنافسة الاحتكارية والمنافسة غير الكاملة) لم يعد السوق تنافسياً بالشكل الذي قدّمه (مارشال).
 2. مصدر السوق غير التنافسي يختلف في الحالين، وهذا يؤدي إلى إحداث الاختلاف الجوهري بين أنواع السوق وأشكاله.
 3. في نظرية (روبنسون) المنافسة غير الكاملة: كل ظروف المنافسة الكاملة تتحقق باستثناء أحدها وهو القاضي بتفضيل المستهلكين شراء احتياجاتهم من بائع واحد، حيث يعتبر هذا النوع من التفضيل غير محدد بعقلانية اقتصادية.
 4. المفهوم الضمني لهذه اللاعقلانية أن بائعاً محدداً سوف يتقاضى سعراً أعلى بقليل عن غيره من البائعين، وما يزال يحتفظ بمستوى معقول من المبيعات؛ أي لم يفقد كل زبائنه كما كان الحال في ظروف المنافسة الكاملة.
 5. منحى الطلب والإيراد الحدي سوف يكونان سالبين الميل، حيث يميلان من أعلى إلى أسفل جهة اليمين.
 6. اعتماداً على درجة وحساسية تمسك المستهلكين ببائع معين فإن مرونة الطلب لهذه السلعة سوف تتحدد؛ أي أنه كلما زادت درجة الحساسية واللاعقلانية فإن الطلب يكون أقل مرونة والعكس صحيح.
 7. يتحدد التوازن في المدى الطويل عندما يتساوى الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية، وهذا يعني أن المؤسسة في ظل المنافسة الاحتكارية أو غير الكاملة سوف تكون في حالة توازن مع استغلال كامل طاقاتها الإنتاجية الإضافية، وبالتالي سيكون المستهلكون الخاسرين من خلال كميات أقل وسعر أعلى.
- من جهة أخرى فإن هذه المساهمات والجهود التي قدمت من قبل (تشمبرلين) و(روبنسون) تحتاج إلى تحليل أعمق مما قدمت به.
- فبالنسبة للمنافسة غير الكاملة لـ (روبنسون) تناولت قضية محددة في السوق غير الكاملة تنافسياً عندما يكون البائعون ممثلين بأعداد كبيرة. فهي غطت حالة الاحتكار ولكن تركت حالة السوق عندما يكون هناك عدد قليل من البائعين.
- كذلك بالنسبة لـ (تشمبرلين) ونظرية المنافسة الاحتكارية، فقد أعطى مقدمة واعدة عندما تعرض إلى الاحتكار الثنائي وأمتد في النتيجة ليصل إلى حالة احتكار القلة Oligopoly ولكن عملياً لم يقدم إلا لمحة بسيطة عن السوق عندما يتشكل من عدد قليل أو مجموعة من البائعين.
- وهناك فرعان من التحليل يقدمان نفسيهما للتطوير من قبل أصحاب الفكر الاقتصادي

وهما:

1. تحليل السوق عندما يكون هناك عدد قليل من البائعين.
 2. إعادة جدولة الأسباب أو الأهداف التي تعمل من أجلها المؤسسة.
- ففي المفهوم الحديث لم يعد تعظيم الأرباح بالنسبة للمؤسسة في المدى القصير، الهدف أو السبب الأساسي لوجودها. فإذا بذل هذا الهدف فإن قاعدة التساوي بين الإيراد الحدي والتكلفة الحدية لم تعد قابلة للتطبيق. وهناك شكوك حول ما إذا كانت المؤسسة نفسها على علم ودراية ومتابعة بإيرادها الحدي أو تكاليفها الحدية. فمثلاً محاسبة التكاليف وأدواتها تعتبر الأحداث بالنسبة للمجال العملي والتطبيقي، فمن الصعب التصرف أو أخذ عوائد الحجم بعين الاعتبار، كذلك هناك عوامل غير اقتصادية لا تختلف بالأهمية.
- لذلك مع وجود كل هذه النماذج وإمكانية التغيير فيها فإن سلوك المؤسسة في الواقع يمكن أن يطمح لأن يصل إلى أفضل خيار إنتاجي أو ثاني خيار إنتاجي أو حتى ثالث خيار إنتاجي.

والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي:



تدريب (4)

- 1- كيف تبرهن أن البائع في المنافسة الاحتكارية هو الذي يخل بقواعد المنافسة الكاملة ويجلب لها الاحتكار؟
- 2- قارن بين الفرضيات التي قامت عليها المنافسة الاحتكارية وتلك التي قامت عليها المنافسة غير الكاملة؟
- 3- عند تساوي الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية، يتحدد التوازن في المدى الطويل في حالة المنافسة غير الكاملة، ماذا يسوق هذا النوع من التوازن معه؟



أسئلة التقويم الذاتي (4)

- 1- هل لك، عزيزي الدارس، أن تتذكر عناصر التشابه المشترك بين نظرية المنافسة الاحتكارية والمنافسة غير الكاملة؟
- 2- ما الاستنتاجات الأساسية التي تستطيع أن تعتبرها مساهمات أساسية للفكر الاقتصادي من قبل (تشميرلين) و(روبنسون)؟

2.3 احتكار القلة Oligopoly

عزيزي الدارس، يعتبر احتكار القلة شكلاً من أشكال السوق الذي يدخل إلى حيز الوجود عندما يقوم عدد قليل من المنتجين باحتكار السوق من خلال إنتاج سلع متجانسة أو متشابهة. وكما رأينا في القسم السابق من هذه الوحدة اكتشف (تشمبرلين) هذه الفكرة ولكن لم يقدّم على تطوير هذه الفكرة «احتكار القلة» عدد من الاقتصاديين في مراحل مختلفة ومن أبرزهم (كالدور) Kaldor، (بول سويزي) Paul M. Sweezy، (هول وهتش) Hall and Hitch، (ستجلر) Stigler، و(روتشلد) -Rothschild. وفي ظل التطور الجلي للاقتصاد الرأسمالي الذي قدّم من قبل (كينز) طرحت أفكار جديدة في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية.

ويرى (كالدور) Kaldor، أن هناك حالة من الطلب الخيالي يمكن أن تستخدم من أجل تحليل سلوك محتكر القلة في السوق. بينما (بول سويزي) Paul M. Sweezy، في الولايات المتحدة وكذلك (هول وهتش) R.L. Hall and C.J. Hitch، في إنجلترا جاءا بنظرية منحني الطلب المنكسر Kinky Demand، و(ستجلر) Stigler، جاء بمفهوم القيادة السعرية Price Leadership و(روتشلد) أضاف مفهوم الأرباح المضمونة أو الأمانة.

ومن أجل أن نعطي صورة واضحة عن كل هذه الأفكار سنتناول كل فكرة على انفراد من أجل التعرف إلى أهم المساهمات الفكرية الخاصة بتحليل نظرية احتكار القلة وتطورها:
أولاً: نظرية الطلب المنكسر عند (بول سويزي):

منحني الطلب المنكسر Kinky Demand Curve يعني أن السلعة التي تنتج من قبل محتكر القلة تواجه في السوق منحني طلب منكسراً عند مستوى السعر الجاري، وبالتالي فإن منحني الطلب يحمل نوعين مختلفين من الميل أعلى نقطة الانكسار وأسفلها. القاعدة التي تعمل هنا أن محتكري القلة الآخرين الموجودين في السوق سوف يتصرفون بشكل مختلف تماماً إذا كان السعر سوف يزداد أو ينخفض.

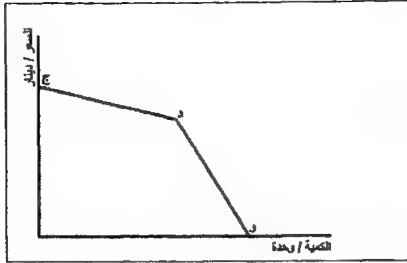
وهذا يعني أنه إذا أقدمت المؤسسة في سوق احتكار القلة على زيادة سعر السلعة، فالمؤسسات الأخرى لا تقدم على زيادة أسعارها. وذلك لأن هذه المؤسسة التي قامت بزيادة سعر منتوجها تخسر في حجم مبيعاتها للمؤسسات الأخرى في السوق. إذن منحني الطلب عند مستوى أعلى من السعر الجاري في السوق يمتاز بالمرونة العالية.

وفي المقابل، إذا أقدمت المؤسسة على تخفيض أسعارها فإن المؤسسات الأخرى سوف تقوم باتباع سياسة تخفيض السعر نفسه. وبالتالي فإن المؤسسة التي قامت بتخفيض السعر لا تستطيع أن ترفع من حجم مبيعاتها بشكل كافٍ. هذا يعني أن منحني الطلب عند مستوى أقل من مستوى السعر الجاري في السوق يتميز بأنه قليل المرونة. وقد أثر هذا التغير في سلوك المؤسسات استجابة إلى سلوك المؤسسة المنافسة تجاه تغير السعر، على سلوك المؤسسة بالشكل الذي أدى إلى انكسار منحني الطلب على السلعة المنتجة من قبل تلك المؤسسات.

نظرية الطلب المنكسر هذه قدمت كإطار نظري من قبل (سويزي). فمن ظروف الطلب التي افترضها فإن التحليل يتبع أن ظروف التوازن في المدى القصير لا يمكن لها أن تحدد بشكل صريح من خلال التساوي بين الإيراد الحدي. والتكاليف الحدية. وكان هذا بمثابة التغير الأساسي في النتائج عن تلك النتائج التي كانت سائدة من قبل. أظهرت النظرية بنموذجها أن الإيراد الحدي يجب أن يكون مساوياً أو أكبر من التكاليف الحدية. واعتماداً على هذه النتيجة المتحفظة فإن أي تغير في التكاليف الحدية لا ينتج عنه تغير في التوازن بالنسبة للكمية وكذلك للسعر⁵.

احتفظ (سويزي) أيضاً بأن توسع الطلب وتضخمه يؤدي إلى زيادة وانفتاح في الأسعار. بينما تراجع وانكماش الطلب يسبب تخفيضات غير علنية في الأسعار. ولهذا سوف يكون هناك مقاومة من قبل الأسعار من أجل أن تسوي نفسها مع ضغوط الانخفاض في فترات الركود الاقتصادي.

مساهمة (سويزي) هذه اعتبرت أنها غير قادرة على تفسير وتحليل الحالة الجارية بالنسبة لظروف الإنتاج والسعر. ولكن تمكنت فقط من تحليل سلوك البائعين في السوق في حالة إقدام أحدهم على تعديل سعره بالزيادة أو النقصان. الشكل رقم (3) يوضح نموذج الطلب المنكسر الذي قدمه (سويزي).⁶



الشكل رقم (3): الطلب المنكسر

ثانياً: السياسة السعرية عند (هول) و (هتش):

في عام 1939 قدّم (هول) و (هتش) دراستهما حول 38 ريدياً، والسياسة السعرية المتبعة منهما وكانت النتائج كما يأتي:

1. رجال الأعمال نادراً ما يدركون التكاليف الحدية والإيراد الحدي، على العكس فإنهم يعملون ضمن ما يسمى مبدأ التكاليف الكاملة (الكلية).
2. البحث دائماً حول السعر الذي يغطي تكاليف الإنتاج.
3. يقوم المنتجون بتحديد التكاليف المتوسطة وتقديرها باستمرار ويعملون على إضافة نسبة بسيطة من أجل أن يحددوا الأسعار التي يجب أن تباع بها السلعة. وهذا، يعتمد على الظروف الطارئة التي قد تحدث مثل الفترات السيئة للسوق أو فرض الضرائب أو بالمقابل الفرص الجيدة من أجل أن يقوموا بالحصول على مستوى جيد من الأرباح.
4. مبدأ التكاليف الكاملة (الكلية) المعمول به لا يمكن أن يطبق ويستمر إلا إذا كان هناك تلاقٍ مفتوح واتفاق بين محتكري القلّة، أو كان هناك قائد سعري بينهم.
5. المؤسسة قد تنظر أيضاً إلى الآثار النهائية سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة حسب الفلسفة التي قدمها (مارشال) من أجل اتخاذ قراراتها الإنتاجية.
6. يمكن للمؤسسة أن تضحي في الأرباح بالمدى القصير من أجل أن تحصد أرباحاً أكبر في المدى الطويل خاصة إذا كانت تتوقع حدوث مثل هذه الأرباح.

ثالثاً: القيادة السعرية عند (ستجلر):

قام (جورج ستجلر) George J. Stigler بتطوير احتكار القلة خطوة أخرى إلى الأمام. حيث قام بتحليل المساهمات التي قدمت من كل من (سويزي) و(هول) و(هتش) وعرض مسألة القيادة السعرية Price Leadership.

القيادة السعرية، كما تعلم عزيزي الدارس، تعني أن أكبر المنتجين قوة ونفوذاً في السوق يحدد السعر ويقيية المؤسسات تتبع هذا السعر.

النتيجة التي جاء بها (ستجلر) أن الأسعار تتميز بالمرونة نسبياً عندما يكون عدد البائعين قليلاً جداً، أو عندما يكون عددهم كبيراً. ولكن عندما يكون عدد البائعين معتدلاً أي بين (5-10) مثلاً فإن جمود الأسعار سوف يحدث. بالمثل عندما يكون هناك قائد سعري في السوق سواء من قبل مؤسسة واحدة أو من مجموعة من المؤسسات، الأسعار تكون أكثر مرونة منها في حالة عدم وجود قائد سعري.

كذلك فإن مرونة السعر (الطلب) وتشابه السلع المنتجة والمباعة من قبل المؤسسات مرتبطة مع بعضها بعضاً، فإذا قامت المؤسسات بالاتحاد والاتفاق فيما بينها، وتحول السوق إلى احتكار كامل فإن الانكسار في منحى الطلب سوف يختفي والسعر يصبح أكثر مرونة. وهذا ما يعرف بالأدب الاقتصادي بنموذج التواطؤ من قبل البائعين الذي يسود أحياناً في سوق احتكار القلة.

(ستجلر) كذلك قدم برهاناً تجريبياً يفيد بأنه ليس كل محتكر قلة يمتاز بمنحى طلب منكسر، وهذا البرهان التجريبي يظهر أنه لا الخبرة في الأسعار تقود محتكر القلة إلى الاعتقاد بوجود منحى طلب منكسر، ولا حتى طبيعة تغير السعر التي يمكن أن نتوقعها حسب تحليل نظرية احتكار القلة.

رابعاً: الأرباح الآمنة عند (روثشيلد):

تطور تحليل احتكار القلة من قبل (روثشيلد) K. W. Rothschild إلى ما هو أبعد وأوسع مما كان عليه في السابق، واعتمد في تحليله على القواعد الآتية:

1. هناك عوامل غير اقتصادية قد تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار عندما تحدد سياستها السعرية.
2. اعتمد كذلك على مسألة حرب الأسعار التي يمكن أن تحدث في السوق بين المتنافسين.

3. حدد أن المؤسسة لا تسعى دائماً إلى تعظيم الأرباح في المدى القصير.

4. يمكن أن تكون المؤسسات مهتمة أكثر بما يسمى الأرباح الآمنة Secure Profits

الأكيدة المضمونة، التي هي طريقة مختلفة لتحقيق الأرباح العالية في المدى الطويل. بناءً على هذه القواعد، رأى (روتشلد) أن نظرية السعر بالنسبة لمحتكر القلة يمكن أن تتطور إذا اعترفنا بأنه في مثل ظروف هذه السوق، فإن حافز الأمان يجب أن يعطى نفس المكانة من الأهمية التفاضلية التي تعطى لمبدأ تعظيم الأرباح منذ زمن طويل. فحسب تحليل (روتشلد) فإن محتكر القلة ليس مهتماً في حرب الأسعار بحد ذاته، ويحاول تجنب هذه الحرب قدر المستطاع، ولهذا السبب يمكن أن يهتم بالسلوك المضاد من قبل منافسه.

وفقاً لهذا التحليل فإن النتائج المتوقعة هي:

1. سوف يعمل محتكر القلة على تحديد المستوى الإنتاجي الذي يمكنه من أن يختار السعر. هذا المستوى يتحدد بناءً على ما إذا كان محتكر القلة هو الذي يقود السعر أو غيره من المنتجين. وبالتالي يتحدد الحد الذي يمكن أن يتغير فيه السعر كسلوك مضاد من قبل المنتجين، اعتماداً على تكاليف الإنتاج وتقبل المستهلكين لهذا التغير.
 2. اعتماداً على هذا الحد من السلوك المضاد سوف يختار محتكر القلة السعر الذي يتوقع أن يحقق له أكبر ربح ممكن.
 3. جمود الأسعار يعتبر جزءاً لا يتجزأ أو شيئاً مكملاً للسياسة السعرية لمحتكر القلة.
 4. هناك عدد من الأسباب الاقتصادية وغير الاقتصادية المحيطة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد السعر في نظرية احتكار القلة الواقعية.
- إذن لا بد من الإشارة إلى أن مناهج الحرب السعرية بين محتكري القلة من أجل السيطرة على السوق يمكن أن تؤدي إلى أنواع مختلفة من الحروب السياسية، وهذا الخط من الفكر تعرض أيضاً للبحث من قبل (لينين) Lenin.
- وفي الوقت الحاضر فإن سلوك وسياسات الشركات المتعددة الجنسيات عرضة للبحث والتحليل بشكل أعمق، وكذلك هناك نظريات اقتصادية في مجال الإمبريالية المالية. هذه الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر قوة بحد ذاتها وخارجة عن سيطرة المساهمين فيها وكذلك عن مجالس إدارتها. بالمثل هناك اختلاف ليس بأقل عمقاً من الطرق التي تعمل بها هذه المؤسسات من أجل تحقيق أهدافها المختلفة. هذا كله يعطي أهمية فكرية وتحليلية إضافية لنظرية المؤسسة في الوقت الحاضر.



تدريب (5)

1. ما نتائج تحليل (روتشلد) لسلوك محتكر القلة؟
2. لماذا يختفي الانكسار في منحني الطلب في سوق احتكار القلة؟
3. هل توافق الرأي بأن منحني الطلب المنكسر يعتبر فكرة خيالية وليست واقعية؟ ناقش هذه العبارة.



أسئلة التقويم الذاتي (5)

1. حدد النتائج التي توصل لها (هول) و(هتش) في مجال تحديد السياسة السعرية بالنسبة لمحتكر القلة.
2. قارن بين الاتجاه الذي اتبعه (ستجلر) وذلك الذي اتبعه (روتشلد) في تفسير نظرية احتكار القلة.

3.3 منحنيات السواء Indifference Curves

إلى جانب تطور النظرية الاقتصادية فإن منحنيات السواء تمثل اتجاهاً آخر من اتجاهات التطور الفكري الاقتصادي. (مارشال) كان متعاشياً مع هذه التقنية، حيث بين تحليله لمنحنى الطلب الخاص بالتجارة الخارجية واستخدام نظرية السواء في تحديد التوازن بالنسبة للدول المتعاملة في التجارة. ولكن (مارشال) تمسك بتقنية المنفعة لتحليل سلوك المستهلك والطلب.

هذا التطور لمنحنيات السواء يسجل للاقتصاديين (ألين) و(هكس) R. D. Allen and J. R. Hicks اللذين قاما بتعميم هذه التقنيات واستخدامها في تحليل الاستهلاك ونظرية الطلب⁷.. ولكن شهد العصر الحديث استخداماً واسعاً لمنحنيات السواء في تحليل التجارة الخارجية ونظرية الرفاه الاقتصادي:

1. في مجال التجارة الخارجية تطورت منحنيات السواء من أجل أن تشكل حلولاً للمشاكل المتعلقة بتحديد مستوى التعرفة الجمركية المثلى.
2. في مجال الرفاه الاقتصادي، استخدامات منحنيات السواء لبناء منحني الربط Contract Curve من أجل التمييز بين الفاعلية وإعادة توزيع الدخل واتجاهات العدالة.

في نظرية الإنتاج كذلك هناك استخدام لمنحنيات السواء، فهناك منحنيات الناتج المتساوي، ومنحنى إمكانيات الإنتاج، ومنحنيات التحول الإنتاجي.

عزيزي الدارس: للمزيد من التفصيل راجع كتاب مقرر مبادئ الاقتصاد (1).

ما أهم المجالات التي تستخدم فيها تقنية منحنيات السواء؟

4.3 نظرية الأرباح Theory of Profits

من خلال التحليل الذي قدمناه لـ (مارشال)، فمن الملاحظ أنه لم يكن قادراً على تقديم نظرية الأرباح بشكل مرضٍ وواضح. ولكن مع مرور الوقت وتطور الفكر الاقتصادي فقد تم الاعتراف بكل وضوح بدور الريادي Entreprenure (المنظم)، حيث يعتبر هذا الدور مختلفاً ومتميزاً عن دور بقية عناصر الإنتاج.

قدم (مارشال) مؤشراً حول ذلك وذكر أن دور الريادي أو المنظم يتميز بالتعقيد ويحتاج إلى تحليل مناسب وديقيق. البحث ضمن هذه الحدود قاد (نايت) H. Knight في كتابه "المخاطر، عدم التأكد والربح" Risk, Uncertainty and Profit الذي نشر عام 1921 إلى تطوير ما عجز عنه (مارشال) ألا وهو الاعتراف الصريح بدور الريادي في العملية الإنتاجية بشكل خاص وفي الحياة الاقتصادية بشكل عام.

تعامل (نايت) مع الربح على أنه الدخل المتبقي بعد ما تحصل جميع مدخلات الإنتاج على عوائدها المتفق عليها. وكذلك حمل (نايت) الادعاء القائل بأن الريادي يواجه المخاطر وكذلك عدم التأكد في الوقت نفسه.

قام (نايت) بالتفريق بين المخاطر وعدم التأكد، حيث اعتبر المخاطر شيئاً يمكن التأمين ضده، فهناك نشاطات ومهمات عديدة تحمل في طياتها المخاطر. وعلى سبيل المثال فإن مخاطر الحريق للمؤسسة يمكن أن يغطي من خلال التأمين ويمكن أيضاً اعتبارها جزءاً من تكاليف تشغيل المؤسسة وتتمثل في أقساط التأمين التي تدفعها المؤسسة.

ولكن الشيء غير القابل للتأمين هو عدم التأكد، وعدم التأكد هذا ينتج عن ظروف السوق وتقلباته أو الآثار السلبية التي تأتي من خلال عدم القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة أو ما يعرف بسوء الإدارة وعندما يكون الاقتصاد ذا نشاط وطبيعة متحركة غير ساكنة فإن عنصر عدم التأكد يكون عند حده الأقصى.

في هذه الحالة فإن مجتمع الريادة لا يمكن أن يتخذ القرارات القائمة على حقائق محددة وأهداف حقيقية، وعليه أن يعمل اعتماداً على قاعدة الاحتمالات. لذلك فإن السلوك المتوقع للريادي يعتمد إلى حد ما على النظرة الخاصة تجاه النتائج المحتملة للظروف المتعددة والقرارات التي يمكن اتخاذها، بمعنى آخر فإن الخبرة السابقة هي التي تؤدي

الدور الحاسم.

إذاً فإن عدم التأكد هو الذي يوضح الحاجة إلى الريادة ودورها والقرارات التي يجب أن تتخذها وبالتالي وجود الأرباح وتحقيقها. بينما في حالة عدم التأكد فكل شيء يصبح عملاً روتينياً وبالتالي فإن أجور ورواتب الريادة تصبح في الحقيقة أجور الإدارة ورواتبها.

(نيكولس كالدور) Nicholas Kaldor صنف الدور التقليدي للريادي إلى:

1. الإشراف.

2. الإدارة.

3. التنسيق.

الإشراف والإدارة يمكن أن تمثلا من خلال المنسقين الفرعيين أو المساعدين الذين يدفع لهم مقابل هذا العمل. ولكن وظيفة التنسيق تختلف تماماً والسبب لأنها المهمة التي تتولد أو تأتي في حالة الاقتصاد المتحرك. وبالمقابل ففي الاقتصاد الساكن لا يوجد هناك استراتيجية أو تنسيق وبالتالي فإن كل الأدوار تعتبر أدوار روتينية حيث تقتصر على دور الإشراف والإدارة.

وبما أن الربح الحقيقي الأصلي يساوي الصفر في الاقتصاد الساكن فإنه يكون ممكناً أو تحقيقه محتمل في الاقتصاد المتحرك. وهناك فائض متحرك يحدث من خلال الفرق بين المبيعات غير المؤكدة التي تحدث، وبين المدفوعات المتفق عليها والمحددة مسبقاً لعناصر الإنتاج المختلفة وهذا الفرق هو الربح الحقيقي.

5.3 الدورات الاقتصادية Economic Cycle

إن مشكلة تقلبات الدورة الاقتصادية أصبحت مهمة في الاقتصاد الرأسمالي، إذ لفتت انتباه الكثير من الاقتصاديين والكتاب، ولكن لم يكن تطور نظرية الدورة الاقتصادية شيئاً عداًئاً للاقتصاد الكلاسيكي الحديث بل الواقع يشير إلى أن الاقتصاديين قد أدوا دوراً هاماً في تطوير هذه النظرية.

تعتبر الدورة الاقتصادية ظاهرة معقدة يمكن أن تحدث نتيجة أي تعديلات في الاقتصاد وكذلك تعلق على أداء قوى عديدة ومختلفة. لهذا السبب فإن الاقتصاديين وجدوا من الصعب صياغة نظرية خاصة بالدورات الاقتصادية تعتمد على تحليل بسيط وتتمتع بالقبول العام من قبل المجتمع الاقتصادي. ومثل هذه المحاولات تكلفت بالفشل بسبب إعزاء أصل الدورة الاقتصادية إلى أسباب محددة واستبعاد الأسباب الأخرى.

ولكن في مرحلة ما بعد (مارشال) والاقتصاديين الحديثين أصبحت الناحية المالية في الحياة الاقتصادية أكثر وضوحاً وتجلياً والنظريات التي نشأت خلال هذه الفترة كانت نظريات مالية بشكل عام. وهذه النظريات نسبت الدورة الاقتصادية إلى أحد الأسباب الآتية:

أ- الإفراط في الاستثمار Over Investment .

ب- النقص في الاستثمار Under Investment .

أي أن كل هذه الجهود التي قدمت لتطوير نظرية الدورة الاقتصادية تركزت جميعها في الجوهر على الاستثمار أو استخدام الأموال.

أولاً: النظريات التي تقوم على الإفراط في الاستثمار:

1. نظرية (بيجو) A. C. Pigou: يعتقد (بيجو) أن الأسباب الحقيقية للدورات الاقتصادية معقدة، ويدخل ضمن هذه الأسباب الكثير من العناصر:

- التغيرات في المحاصيل.

- الاختراعات.

- الابتكارات والتحسينات الإنتاجية.

- الموارد الطبيعية الجديدة.

- التغيرات في الأذواق والرغبات.

- العوامل النفسية.

ويؤكد، عزيزي الدارس، (بيجو) على العوامل النفسية، وعلى الأخص ميل المنظمين لنشر موجات ضخمة من التفاؤل، حيث قدم (بيجو) الفكر الاقتصادي بهذا المجال اعتماداً على حقيقة المشاعر النفسية بأن هناك موجات من التفاؤل والتشاؤم، وهذه الموجات هي التي تسبب حساسية الازدهار والكساد. ويمكن القول بأن العوامل النفسية اعتبرت واقعية في شرح الضغوطات التضخمية وتوضيحها والانكماش أيضاً.

2. نظرية (شومبيتر) Joseph A. Schumpeter: أقام نظرية شهيرة على أساس

أن سلوك المنظمين كعامل ديناميكي يخل بالتوازن الاقتصادي. إذ أن المنظم بهدف تحقيق الربح يقوم بإدخال الابتكارات في نشاطه الإنتاجي، ويحث المصارف على توسيع نطاق الائتمان مما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة، ويقوم بدفع الأجور العالية لجذب عنصر العمل إلى منظمته، مما يؤدي بنهاية المطاف إلى تدني مستوى الأرباح، وبالنهاية تظهر منتجات هذا الابتكار في السوق، ويدفع المنظم القروض المستحقة

عليه وهذا يقابل بانخفاض في القوة الشرائية في السوق. والنتيجة هي حالة من عدم التيقن والبلبلة تدفع المنتجين إلى عدم الاتجاه نحو المزيد من الابتكارات. وكذلك اتصفت نظرية (شومبيتر) بأنها تركز على فترات الرخاء والازدهار وتجاهلت فترات الكساد والانكماش.

نظرية (روبرتسون) D. H. Robertson: وهو من فريق مدرسة كامبردج، بدأ تابعاً لمارشال ولكنه انقلب فيما بعد باتجاه النظريات النقدية للمجموعة الكينزية. يتبين من تحليل (روبرتسون) أن الأسباب الحقيقية للدورات الاقتصادية تكمن في:
أ- النفقات الحقيقية.
ب- الطلب.

ويعتقد بأن المنظمين متفائلون، حيث يتصرفون بأندفاعات متقطعة، محققين بذلك طلباً غير منظم على السلع الرأسمالية. ولهذا عرفت مساهمته بالتغير المتقطع المصحوب باستجابات غير ملائمة وتعديلات سيئة في النشاط الإنتاجي. وتتميز نظرية (روبرتسون) بالتأكيد على التأثيرات النقدية حيث اعتنق نظرية الأموال القابلة للاقتراض في تحديد سعر الفائدة، وقدم بهذا المجال الانتقادات إلى النظريات الضعيفة وأكثر من ذلك قام بنقد (كينز) في مجال النظريات القائمة على النقص في الاستهلاك كسبب لقيام الدورة الاقتصادية. ولهذا السبب اهتم في الاستهلاك ودافع عن الأسعار المرتفعة التي يمكن التوصل إليها بإصدار المزيد من النقود.

ثانياً: النظريات التي تقوم على النقص في الاستثمار:

1. **نظرية (هوتري) R. E. Hawtrey:** التي شرحت الدورة الاقتصادية من خلال التوسع والانكماش في الائتمان المصرفي.
تبدأ مرحلة الرخاء عند (هوتري) كالاتي:
أ- يبدأ التجار في زيادة ما لديهم من سلع حيث يقومون بالاقتراض من المصارف لتمويل هذه العملية، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب العام.
ب- يذهب ما تخلقه المصارف من نقود إلى المنتجين في صورة دخول وتزداد أرصدتهم النقدية.
ج- الجزء الأكبر من النقود الجديدة سوف ينفق على الاستهلاك.
د- عندما يقترض التجار من المصارف لزيادة ما لديهم من أرصدة السلع، يضيفون طلباً استهلاكياً جديداً يستنفد ما لديهم من المخزون.

هـ- يستمر التجار في إصدار أوامرهم إلى المنتجين لزيادة إنتاج السلع ويدخل السوق سلع جديدة تتحول قيمتها إلى دخول نقدية جديدة، وهكذا.

ويقم التحول من الرخاء إلى الكساد عند (هوتري) من خلال:
أ- يعمل المنتجون والتجار على زيادة الأسعار كلما ازداد نشاطهم واقترب تشغيل معداتهم إلى كامل طاقتها.

ب- عند ذلك لا يمكن مواجهة الزيادة في الإنفاق بزيادة مناظرة في الإنتاج.
ج- عندها يحدث التحول من الرخاء إلى الكساد بالحد الأدنى من الائتمان الذي يحدث بسبب النقص في الاحتياطات النقدية وارتفاع سعر الفائدة.

د- في مرحلة الكساد تتضمن عملية عودة النقود إلى المصارف ظاهرة انخفاض الأسعار والدخول والعمالة وقيم السلع الرأسمالية، وربما إفلاس الكثير من المصارف.
وهذا التحليل يستخلص منه إمكانية التحكم في الدورات الاقتصادية عن طريق عمليات الائتمان المصرفي.

2. نظرية (هارود) R. f. Harrod: قدم (هارود) مجموعتين مختلفتين من العوامل المسببة للدورة الاقتصادية سواء باتجاه الازدهار والرفاه أو باتجاه الركود والكساد. المجموعة الأولى تشمل العوامل الديناميكية المتحركة التي تسبب التغير في الدورة الاقتصادية وتشمل:

أ- الميل للاختار.
ب- الانحراف نحو الأرباح.
ج- تغير نسبة رأس المال إلى حجم الإنتاج.
وتشمل المجموعة الثانية العوامل الساكنة التي تعمل على الحد من التغير في الدورة الاقتصادية وهي:

أ- الأجور.
ب- أسعار المواد الخام المختلفة.
ج- تناقص الغلة.
د- مرونة الطلب المتناقصة.
هذه العوامل لا تأتى إلى حيز الوجود إلا إذا كان هناك تغيير في أحد عوامل المجموعة الأولى تسبق عوامل المجموعة الثانية في الحدوث.
وبناءً على تفاعل هذه العوامل المتحركة والساكنة بعضها مع بعض فإن (هارود) يقدم

وصفه للدورة الاقتصادية كالآتي:

1. البدء من الكساد (القاع) حيث العمالة متعطلة ورأس المال متعطل ويفترض بأن العمل أكثر من رأس المال.
2. مع الانتعاش يأتي التزايد في الاستهلاك وهذه الزيادة في الاستهلاك حسب مبدأ المسارع Acceleration تؤدي إلى زيادة في الاستثمار في السلع الرأسمالية بسبب توقع زيادة الطلب الاستهلاكي.
3. كلما تزايد الاستثمار يأتي المضاعف Multiplier ليؤدي دوره فيجلب زيادة في حجم التوظيف والإنتاج ويتناقص معدل الزيادة في الاستهلاك مع الزيادة في الدخل.
4. هنا تبدأ فرص الاستثمار بالتلاشي ويتدنى الطلب على السلع الرأسمالية ويعقب ذلك فترة الكساد.

ويقول (هارود): حالما يبدأ التدهور في الاستثمار، فإن يتسنى لأحد أن يوقف هذا التدهور. أما الوصول إلى قاع الكساد فإنه يحدث عندما يكون السعر النقدي للفائدة منخفضاً بالمقارنة بعائد الاستثمار، وعندما تكون القدرة على الادخار قد تدنت إلى الحد الذي يعود عنده وضع التوازن.

6.3 النشاط الاقتصادي Economic Dynamism

كما لاحظت، عزيزي الدارس، فإن الفكر الاقتصادي كان دوماً يطرح صفة السكون أو صفة الحركة على الاقتصاد، لدرجة أن هناك نوعين من الاقتصاد يتعامل معهما الفكر الاقتصادي، هما الاقتصاد الساكن Static Economy، والاقتصاد المتحرك Dynamic Economy، ولكن في العصر الذي جاء بعد (مارشال) أعطت المدرسة الكلاسيكية الحديثة اهتماماً متزايداً إلى أداء النشاط الاقتصادي المتحرك وإلى أدوات هذا النشاط.

يعرف الاقتصاد المتحرك (النشط) بأنه الاقتصاد الذي يحدث فيه تغيرات غير متوقعة وبالتالي لا يمكن معرفة النتائج التي تنتج عن مثل هذه التغيرات بمساعدة الظروف الأصلية.

وقد وضع (هيكس) Hicks في نظريته للقيمة ورأس المال أن مثل هذا الاقتصاد المتحرك لا يحتاج لأن يحل من خلال أدوات هذا النشاط، لأن أدوات التحليل التي تنطبق على الاقتصاد الساكن تكون قادرة على الاستخدام في مثل هذه الحالة بشكل جيد.

ويرى (هيكس) أنه يمكن تقسيم منهج التحرك للاقتصاد إلى خطوات أو مقاطع قابلة

للتطبيق والمقارنة على ظروف الاقتصاد الساكن. كل خطوة (يوم أو أسبوع) يجب أن تكون قصيرة جداً حيث لا يحدث على النقد أي تغير يقصد أو يؤدي إلى اضطراب الظروف الأصلية التي تبدأ بها الخطوة. ويفيد (هيكس) أنه في هذه الحالة بالاعتماد على الظروف الأصلية فإن الموقف في نهاية الفترة يمكن أن يقاس بوضوح. بالإضافة إلى أن أي تغيرات في القوى المؤثرة يجب أن يسمح لها بالتأثير إلى الحد الأدنى الذي يفصل بين الفترة والثانية.

ومع استخدام أدوات المقارنة الساكنة نفسها فإن سلوك الاقتصاد المتحرك يمكن أن يقاس ويحدد.

ويرى (هارود) R. F. Harrod أن هناك قوى محددة قادرة على أن تؤثر على الاقتصاد الحديث وتجعله متحركاً. ولهذا السبب فإن الافتراضات القائمة حول الاقتصاد الساكن أو حالة السكون الاقتصادي تبدو غير واقعية.

كذلك قرر (هارود) أن الاقتصاد الساكن لا يستبعد التغيرات بما فيها تلك التي تحصل بسبب تقلب الدورة الاقتصادية طالما أن هذه التغيرات متوقعة أو محتملة. ولكن في اللحظة التي تكون فيها التغيرات غير متوقعة أو محتملة فإن الاقتصاد يصبح متحركاً أو غير ساكن.

ويستخلص (هارود) أن الاقتصاد قادر على كسب الحركة والنشاط من خلال العديد من التغيرات ومن الأمثلة على مثل هذه التغيرات ما يأتي:

1. الادخار يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي وبالتالي زيادة العرض الرأسمالي الذي يؤدي بدوره لإعطاء الاقتصاد الحركة والنشاط.
2. النمو السكاني والتغير في التركيب العمري قادر على منح الاقتصاد الحركة والنشاط.

3. عرض الموارد الطبيعية واكتشافها أيضاً يعطي الاقتصاد الحركة.

4. عنصر الطبيعة الذي يحدد الإنتاج الزراعي بشكل كبير أيضاً يساهم في النشاط الاقتصادي وحركته.

لهذا كله فإن هناك دائماً عنصر عدم التأكد الذي لا يمكن تجاوزه وتجنبه وبالتالي فالصفة الغالبة على الاقتصاد هي النشاط والحركة لا السكون.

والآن - عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (6)

1. يقال إن دور الريادة مطلوب في العملية الإنتاجية بسبب وجود عدم التأكد. علّل ذلك.
 2. حدّد أسباب الدورة الاقتصادية كما حددها (بيجو).
 3. أي العبارات الآتية صحيحة وأيها خاطئة:
 - أ- النفقات الحقيقية والطلب هما الأسباب الحقيقية للدورة الاقتصادية عند (روبرتسن).
 - ب- تناول (هوتري) الدورة الاقتصادية من خلال التوسع والانكماش في الائتمان المصرفي.
 - ج- الانحراف نحو الربح والميل للاخار يعد من العوامل الساكنة بينما تناقص الغلة والأجور تعتبر من العوامل المتحركة.
 - د- كلما كان هناك عدم تأكد مال الاقتصاد إلى حالة السكون والعكس صحيح.
 - هـ- يعد تطور نظرية الدورات الاقتصادية هجوماً على أفكار المدرسة الكلاسيكية الحديثة.
- أعط دلالات تفيد بأن النشاط الاقتصادي ذو طبيعة متحركة وليست ساكنة.



أسئلة التقويم الذاتي (7)

- 1- قارن بين الدور التقليدي والدور الحديث للريادي.
- 2- ناقش الفكرة الأساسية لنظرية (شومبيز) الخاصة بالدورة الاقتصادية.
- 3- قدم وصفاً للدورة الاقتصادية عند (هارود).
- 4- ميّز بين الاقتصاد الساكن والاقتصاد المتحرك.

4. (بيجو) واقتصاد الرفاه (1877-1959)

Economics Welfare

الفضل يعود، عزيزي الدارس، إلى (أرثور بيجو) Arthur Ceil Pigon في بلورة اقتصاد الرفاه بشكل علمي. وقد قدّم (مارشال) وغيره من الاقتصاديين ما يعرف بدراسة الحالة إلى الحالة، حيث تبين من خلال المشاركات التي قدمت من قبل المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكلاسيكية الحديثة أنه كان هناك حاجة إلى التدخل الحكومي من أجل تطوير الرفاه الاقتصادي للمجتمع، ولكن (بيجو) كان أول من وضع كل هذه الأفكار في نظام متكامل لدرجة أن اقتصاد الرفاه ارتبط بهذا "الم الاقتصادي".

غالبية أعلام المدارس الاقتصادية المختلفة ربطوا أنفسهم بالأداء الكلي للاقتصاد وركزوا أساساً على التغيرات التي تتسبب في بناء الثروة للمجتمع، وقد حاول (بيجو) الانتباه إلى موضوع الرفاه الاقتصادي. أبعد من ذلك فإن (بيجو) لم يقيد تحليله لمسألة الرفاه بحد ذاتها ولكن تطرق إلى عدد من المشاكل ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة في رفاه المجتمع مثل البطالة، والتقلبات الاقتصادية وغيرها من القضايا المشابهة. كان (بيجو) طالباً لـ (مارشال) ومدرساً لـ (كينز)، وقد قام بشغل المنصب الذي كان يشغله (مارشال) بعد تقاعده عام 1908 وحتى عام 1943. خلال حياته المهنية الطويلة بحث وكتب في العديد من القضايا وعرض مساهماته المميزة في كل مكان. وكان مثل (مارشال) من الرياضيين وجاء إلى حقل الاقتصاد بتلك الحاسة والرغبة من أجل المشاركة في رفعة الإنسان. ومن بين أفضل ما كتب "الثروة والرفاه" "Wealth and Welfare" 1912 الذي نشر فيما بعد بعنوان "اقتصاد الرفاه" عام 1920.

1.4 الرفاه الاقتصادي

يجب التفرقة بين الرفاه الاجتماعي Social Welfare والرفاه الاقتصادي Economic Welfare. فالرفاه الاجتماعي هو عبارة عن "إجمالي الإشباع لكل الأفراد في المجتمع"، ولكن (بيجو) عرّف الرفاه الاقتصادي على أنه "ذلك الجزء من الرفاه الاجتماعي الذي يمكن أن يتحقق بصورة مباشرة ويقاس بشكل كمي من خلال قوة النقود" (بيجو 1920). مفهوم الرفاه هذا عند (بيجو) اشتقّه من مذهب المنفعة الذي يتميز باتساع مداه وبالتالي حدّد (بيجو) مجال الاقتصاد بالنسبة إليه بالرفاه.

يتوقف الرفاه الاقتصادي وتحقيقه عند (بيجو) على أمرين:
الأول: إشباع الحاجات والرغبات عن طريق الاستهلاك، فيكون الرفاه كبيراً كلما تحقق هذا الإشباع.

الثاني: العناء الذي يتطلبه الإنتاج، فيكون الرفاه كبيراً كلما كان العناء الذي يتطلبه إنتاج حاجات المجتمع قليلاً.

وقام (بيجو) بصياغة معيار الرفاه الاقتصادي بالاعتماد على:

1. حجم الناتج القومي.

2. توزيع الدخل القومي (الثروة).

بالنسبة إلى حجم الناتج القومي:

أ- الرفاه الاقتصادي والإنتاج القومي تعتبر متداخلة مع بعضها حيث يتأثر الأول بإنتاج الثاني واستعماله.

ب- مستوى وحجم الرفاه الاقتصادي يعتبر نسبة إلى حجم الناتج القومي مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ج- إذا حدث ولم يتناقص الناتج القومي الذي يحصل عليه الفقراء فإن الزيادة في حجم الناتج القومي تؤدي إلى زيادة الرفاه الاقتصادي.

بالنسبة إلى توزيع الدخل القومي:

أ- المساواة في توزيع الدخل القومي والثروة لها آثارٌ كبيرة على مستوى الرفاه.

ب- إذا كان هناك اختلال في التوزيع فإن الأغنياء يقومون بشراء سلع يستخدمونها في إشباع رغبات سبق وأن أشبعت جزئياً، أي الرغبات الضعيفة.

ج- إذا كان هناك حظ أكبر في المساواة فإن ما استخدم في إشباع هذه الحاجات الضعيفة من قبل الأغنياء يذهب إلى الفقراء لإشباع رغبات شديدة لم تشبع جزئياً بعد.

د- المستوى الأفضل من الرفاه يتحقق كلما كانت الدخل كبيرة ومستمرة وتحققت المساواة في توزيعها.

2.4 الموارد الاقتصادية والرفاه الاقتصادي

إن تحليل (مارشال) للرفاه الاقتصادي اعتمد على التوازن الجزئي والرفاه الجزئي الذي يحدث على شكل فائض المستهلك وفائض المنتج. ولكن عند (بيجو) مفهوم الرفاه كلي وليس جزئياً، ولذلك فالقاعدة هي أن توظيف الموارد الاقتصادية واستغلالها في استخدامات مختلفة، يجب أن تؤدي إلى التساوي بين المنافع الحدية الاجتماعية والتكاليف الحدية الاجتماعية.

الاختلاف بين المفهوم الاجتماعي والمفهوم الخاص (التجاري) لهذه التكاليف والمنافع (المكاسب) يمكن تتبعه من خلال النقاط الآتية:

1. التكاليف النقدية أو ما يعادلها والتي يدفعها المنتج الخاص بالشكل الحدي هي التكاليف الحدية الخاصة (التجارية) للإنتاج.
2. الإيراد الصافي للإيراد الكلي الذي يحصل عليه المنتج بالشكل النقدي هو الإيراد الحدي الخاص أو المنافع الحدية الخاصة.
3. أنواع التكاليف والمنافع التي قد تحدث للنشاط الاقتصادي الإنتاجي والتي تؤدي إلى جلب المنافع للمجتمع بالإضافة إلى المنافع الخاصة.
4. المنتج الخاص لا يمكن أن يقدر القيمة الإضافية لهذه المنافع وكذلك لا يطلب منه أن يدفع مقابل الآثار السلبية التي عادت على المجتمع من نشاطاته الإنتاجية.
5. إجمالي المنافع النقدية لجميع المكاسب بما فيها تلك الخاصة يمكن أن تكون المكاسب الاجتماعية وبالتالي فإن المكاسب الحدية الاجتماعية لذلك النشاط يجب أن ينظر إليه أو يعامل على أساس ذلك المجموع.
6. بالمقابل فإن التكاليف الحدية الاجتماعية يجب أن تشمل أيضاً إضافة إلى التكاليف الحدية الخاصة، تلك التكاليف الحدية الإضافية التي حدثت للمجتمع.

يرى (بيجو) بأنه في معظم الحالات فإن التكاليف والمكاسب الحدية الخاصة وتلك الاجتماعية تختلف، ولذلك صنف (بيجو) ثلاث مجموعات اختلاف بين المكاسب والتكاليف الخاصة والاجتماعية وهي:

1. ملكية وسائل الإنتاج واستئجارها منفصل عن بعضه بعضاً، فعندما يكون مالك وسائل الإنتاج شخصاً آخر فإن المستأجر لها لا يرغب في استخدامها بالشكل الصحيح أو صيانتها أو تطويرها، هذا إذن يؤدي إلى استثمار اجتماعي أقل من المرغوب فيه.
2. مصدر الاختلاف بين المقاييس الخاصة والاجتماعية ينطبق عليها مبدأ عدم الاستبعاد. وهذا يعني أنه في حالة هذه السلع فإن المستفيدين لا يمكن تحديدهم بشكل كامل وحتى إن تم تحديدهم لا يمكن أن يدفعوا مقابل هذه المنافع. بالمقابل فإنه في حالة الآثار السلبية أو بعض التكاليف، فإن المتضررين لا يمكن لهم أن يحصلوا على تعويض مقابل الاندثار التي تسبب بها المنتجون.
3. تعتبر هذه المجموعة غير محددة وتتميز بالغموض، وهي تلك التي تعتمد على التفريق الذي أجراه (مارشال) بين تزايد الغلة وتناقص الغلة والحاجة إلى زيادة الاستهلاك من

تلك السلع التي يمكن استهلاكها أن يزداد مع انخفاض التكاليف. الشيء الجوهري الذي يمكن الإشارة إليه من تحليل (بيجو) هو أن الاقتصاد إذا ترك وحده فإنه يكون قادراً على توظيف موارده الاقتصادية بطريقة تختلف عن ما هو أفضل اجتماعياً، وهذا يعني أن المكاسب الحدية والاجتماعية والتكاليف الحدية والاجتماعية تكون غير متساوية. هذا الاختلاف والتفاوت يجب أن يتلاشى ويمكن التغلب عليه من خلال السياسة المالية وغيرها من السياسات كما يعتقد (بيجو).

3.4 مقترحات (بيجو) لزيادة الرفاه الاقتصادي

1. نقل القوة الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء: إن نقل للدخل النقدي من الإنسان الغني نسبياً إلى الإنسان الفقير يجب أن يؤدي إلى زيادة حجم الإشباع؛ لأنه يسمح في إشباع الحاجات الأكثر حساسية بالنسبة للفقير على حساب الحاجات الأقل حساسية بالنسبة للغني.
2. سيادة المنافسة الحرة: من أجل تعظيم الرفاه الاقتصادي في الصناعات التي تعمل ضمن قانون عائد الحجم المتناقص والثابت، وتدخل الدولة في حالة الصناعات ذات عائد الحجم المتزايد.
3. التعديل التدريجي للرأسمالية: إن مسألة الحدود على الثروة والدخل تؤدي حتماً إلى الاشتراكية، ويتضح من تحليل (بيجو) أن الاشتراكية شيء أساسي؛ لأن تعظيم الرفاه يمكن أن يحدث من خلال توزيع الدخل بشكل عادل. وهذا يعني أن (بيجو) كان مقتنعاً من أن النظام الاقتصادي السائد (الرأسمالي) بحاجة إلى بعض التعديلات على شكل نوع من الاشتراكية المعتدلة التي تكون قادرة على التعامل بشكل أكثر فاعلية مع مشكلة البطالة والتوزيع وبالتالي إشباع حاجات المجتمع الملحة.
4. التقلبات الصناعية: برأي (بيجو) فإن أسباب هذه التقلبات هو الحافز أو الدافع خلف النشاطات والتحركات التي تعتبر بطبيعتها ردة فعل للاقتصاد. وكما يعتقد (بيجو) فإن صناعات السلع الرأسمالية تتميز بدرجة عالية من التقلب مقارنة بصناعات السلع الاستهلاكية. واكتشف (بيجو) أن التغير الدوري على حساب التغير في جدول الطلب الحقيقي للعمل حيث إن القوى الرئيسية التي تشكل هذا الجدول تمثل التوقعات تجاه العائد المستقبلي المتوقع. من هنا رفض (بيجو) عنصر الاستثمار وركز على العامل النفسي.

4.4 تقييم مساهمات (بيجو)

1. إن المساهمة الأساسية تعتبر تطوير مفهوم الرفاه الاقتصادي الذي يعتبر صقل وتطوير موقف المدرسة النيوكلاسيكية التقليدية.
2. الرفاه الاقتصادي عند (بيجو) يعتمد على الفلسفة الأخلاقية المنفعية حيث إن عناصر هذه المنفعة يمكن أن تحول أو تنتقل من طبقة إلى أخرى في المجتمع ومعيار القياس المستخدم هو النقود.
3. إن تحليل الرفاه عند (بيجو) يعتمد على المقياس التجميعي للمنفعة، التمتع المتساوي بحجم الدخل لأعضاء المجتمع وإمكانية مقارنة المنفعة من شخص إلى آخر وبالتالي فإن رفاه المجتمع هو مجموع الرفاه الفردي.
4. اعتقد (بيجو) بتعديل الرأسمالية بدرجة متوسطة من الاشتراكية التي اعتبرها مطلوبة من أجل حل المشاكل الآتية في الاقتصاد مثل البطالة وسوء توزيع الدخل، والتي إذا حدثت فإنها تؤدي إلى تحسين ظروف الكثير من الفقراء.
5. التوازن التدفقي الذي اقترحه يعتمد على:
 - أ- العمل المستخدم في الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية.
 - ب- النقود ومعدل الأجور.
 - ج- المخزون من النقود.
 - د- دوران الدخل النقدي.
 - هـ- معدل الفائدة التي اعتبرها أداة لتحديد الادخار والاستثمار.
6. نظام الرفاه عند (بيجو) شمل التغير في الدخل القومي ودور العمل منه وأخذ مشكلة الاستقرار الاقتصادي بعين الاعتبار والذي اعتبرها مهمة للرفاه الاقتصادي من وجهة نظر حجم الدخل القومي وتوزيعه.

5.4 الانتقادات التي وجهت إلى (بيجو)

- مفهوم الرفاه الاقتصادي الذي بناه (بيجو) على مفهوم فائض المستهلك الذي جاء به (مارشال)، كان عرضه للانتقاد من خلال المسألتين الآتيتين:
- الأولى: أنه من المستحيل أن تعطى قيمة دقيقة للنقود لمعظم البنود والمفردات الإيجابية والسلبية التي تفرق بين الناتج الاجتماعي والناتج الخاص، وهذا الشيء اعترف به (بيجو) وقال إنه بحاجة إلى تحليل أعمق وأبعد.
- الثانية: بعض المفكرين الاقتصاديين في العصر الحديث يرون أن الرفاه الاقتصادي لا

يحتاج بالضرورة لأن يكون بأي حال دراسة للأحداث الإنسانية لأنه في هذه الحالة سوف يتم التعرض للحكم على القيم.
بصرف النظر عن هذه الانتقادات فإن (بيجو) وضع أساس البنية التحتية الصلبة للرفاه الاقتصادي الحديث.

والآن- عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (7)

1. ميّز بين الرفاه الاجتماعي والرفاه الاقتصادي.
2. ما المقترحات التي قدّمها (بيجو) لزيادة مستوى الرفاه الاقتصادي؟
3. علام يعتمد التوازن التدفقي الذي اقترحه (بيجو)؟
4. أجب بـ نعم أو لا عن العبارات الآتية:
أ- يمكن القول بأن (بيجو) من خلال تناوله لموضوع الرفاه الاقتصادي أضاف مفهوماً جديداً لعلم الاقتصاد.
ب- يتحقق الرفاه عند (بيجو) إذا كانت التكاليف الحدية والاجتماعية أقل من المنافع والمكاسب الحدية والاجتماعية.
ج- مبدأ عدم الاستبعاد لا ينطبق على المقاييس الخاصة والاجتماعية للتكاليف والمكاسب الاجتماعية.
د- يعتبر مقياس النقود الذي استخدمه (بيجو) للتعبير عن مستوى الرفاه دقيقاً.



أسئلة التقويم الذاتي (8)

1. الرفاه الاقتصادي عند (بيجو) يعد نوعاً من التحليل الاقتصادي الكلي، ناقش هذه العبارة.
2. تتبع الاختلاف بين المفهوم الاجتماعي والمفهوم الخاص للتكاليف والمكاسب في تحليل (بيجو).

تضمنت- عزيزي الدارس- هذه الوحدة استعراضاً وتحليلاً للنظريات والأفكار الاقتصادية التي تشكل في مجملها ما يعرف بأفكار المدرسة الكلاسيكية الحديثة. هذه الأفكار التي قدمت أساساً من الاقتصادي الشهير (ألفريد مارشال) و(روبنسون) و(تشميرلين) و(بيجو) وغيرهم من أعلام المدرسة الكلاسيكية الحديثة.

فقد تعرضت هذه الوحدة إلى مساهمات (مارشال) في العديد من الأفكار الاقتصادية ابتداءً من مفهوم الاقتصاد والقوانين الاقتصادية وقد عدّ (مارشال) التوزيع الوظيفية الأساسية للاقتصاد، وأن القوانين تجعل التنبؤ الاقتصادي عملية غير دقيقة كونها تتعامل مع سلوك وحوافز الإنسان المتغير.

قام (مارشال) باشتقاق الطلب من المنفعة وفرق بين الطلب الفردي وطلب السوق، حيث توصل إلى صياغة قانون الطلب المعروف وحدّد العوامل التي تؤدي إلى تغيير كل من الطلب الفردي وطلب السوق.

وفي مجال الإنتاج والعرض قدّم (مارشال) نظريته في الإنتاج التي تعتمد على طرق مزج عناصر الإنتاج والتعديلات التي يدخلها المنتج على هذا المزج. واستخدم لذلك التفريق بين ثلاثة أنواع من الفترات والمعروفة بفترة السوق والفترة القصيرة والفترة الطويلة.

وبناءً على ذلك توصل إلى سلوك العرض وصاغ قانون العرض ومنه اشتق منحني العرض والذي يختلف باختلاف الفترة الزمنية التي يعمل بها المنتج.

كذلك تناول (مارشال) موضوع القيمة والتبادل حيث حلّل العلاقة المتبادلة بين الطلب والعرض والقيمة والطريقة التي يحدث بها التوازن في السوق. وعرف سعر السوق أنه يمكن أن يكون عند أي مستوى بشرط أن يكفل تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة.

ومن خلال التفاعل الزمني مع كل من تكاليف الإنتاج وحجم الإنتاج فإن (مارشال) قسّم السوق إلى ثلاثة أقسام بناءً على الأداء وليس بناءً على التقويم السنوي. ومن خلال هذا التقسيم تكشف لـ (مارشال) إمكانية ظهور الاحتكار في السوق واختلال قواعد المنافسة الكاملة الذي كان داعماً ومؤيداً لها. وللخروج من هذا الخل قدم فكرته المشهورة حول المؤسسة النموذجية والتي من خلالها استطاع أن يتوصل إلى أن المنافسة سوف تبقى الشكل الدائم للسوق بالرغم من ظهور الاحتكار في بعض الصناعات.

وفي رأيه بالاحتكار فإن رغبته وتمسكه بنظام المنافسة الكاملة قد أثر على تحليله

والنتائج التي توصل لها والتي لم تكن واضحة أو مرضية.

وبما أن (مارشال) قد حدد وظيفة الاقتصاد بالتوزيع فلقد قام بتقديم نظريته بهذا المجال وقسم عناصر الإنتاج إلى المجموعات الثلاث التي اعتمدتها المدرسة الكلاسيكية وهي العمل والأرض ورأس المال وعوائدها الأجر والريع والفائدة. وقد استخدم (مارشال) نظرية الطلب والعرض في تحديد مستويات الأجور والريع والفائدة. فالسعر التوازني لعنصر الإنتاج يتحدد عند تقاطع منحني الطلب على العنصر مع منحني العرض لذلك العنصر. أما بالنسبة للأرباح فجهود (مارشال) محدودة وغير واضحة إذ أنه بنى تصوره حول الأرباح على الأساس الذي كان سائداً في المدرسة الكلاسيكية.

كذلك لم يتجاهل (مارشال) مسألة الرفاه الاقتصادي فكان بالأساس مدفوعاً لفهم وبحث أسباب الفقر والأسباب التي يمكن بها تلافي هذه الظاهرة والتخفيف من حدتها. وقد قدم مجموعة من العناصر التي اعتبرها عناصر الرفاه الاقتصادي.

وبالنسبة لتطور الفكر الاقتصادي لما بعد (مارشال) فلقد أوضحت الوحدة مجموعة من المساهمات وخاصة تلك التي شرحت وحللت ظروف المنافسة الاحتكارية من قبل (تشميرلين) والمنافسة غير الكاملة من قبل السيدة (روبنسون). عرفت هذه المساهمات التطور الذي حصل على أهداف المؤسسة الإنتاجية وحددت ظروف وشروط التوازن لها.

امتداداً لهذا التطور في شكل السوق تكشفت الأفكار حول نظرية احتكار القلة والذي تم تطويرها من خلال العديد من الاقتصاديين أمثال (كالدر) و(سويزي) و(روتشلد) و(ستجار). وتم تقديم عدة نماذج في هذا المجال مثل الطلب المنكسر والتواطؤ والسياسة السعرية والقيادة السعرية ومفهوم الأرباح الآمنة.

تطور آخر في الفكر الاقتصادي بخصوص الأرباح حيث تم الاعتراف بكل وضوح بدور الريادي وحقه في الحصول على الأرباح. حيث تم التفريق بين حالة التأكد وحالة عدم التأكد حيث يتجلى دور الريادي في ظل عدم التأكد ويطلب منه اتخاذ القرارات وتحمل المخاطر التي تنطوي على هذه القرارات.

وفي مجال الدورات الاقتصادية فلقد قدمت هذه الوحدة تحليلاً للأسباب المؤدية لحدوث الدورة من خلال التعرف على آراء (بيجو) و(شوبيتز) و(روبرتسون) و(هوتري) و(هارود) وصنفت هذه النظريات إلى نوعين، الأول ذلك الذي يؤمن بأن التقلبات الاقتصادية تحدث بسبب الإفراط في الاستثمار، والثاني يؤمن بأن السبب هو النقص في الاستثمار.

وتم التعرف على طبيعة النشاط الاقتصادي وما ينطوي عليه من حركة للاقتصاد وبالتالي فإن الصفة الغالبة على النشاط الاقتصادي هو الحركة والتغير وليس السكون والركود.

وأخيراً تحتوي هذه الوحدة على مساهمات (بيجو) في مجال الرفاه الاقتصادي حيث فرق بين الرفاه الاجتماعي والرفاه الاقتصادي واعتبر الأخير جزءاً من الأول. وقام (بيجو) بتحليل العلاقة بين الرفاه الاقتصادي والموارد الاقتصادية وفرق بين التكاليف والمكاسب الحدية الخاصة وتلك الاجتماعية. وبناء على ذلك قدم مجموعة من المقترحات لزيادة الرفاه الاقتصادي وأهمها توزيع الدخل لصالح الفقراء وسيادة المنافسة الحرة والتعديل التدريجي للرأسمالية.

ولاقط طريقة تحليل (بيجو) العديد من الانتقادات المبنية على الأدوات التي استخدمها لقياس الرفاه في مقدمتها النقود وبالرغم من ذلك فإنه يسجل لـ (بيجو) جهوده في وضع أساس البنية التحتية الصلبة للرفاه الاقتصادي الحديث.

6. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التاسعة

سوف نقدم لك، عزيزي الدارس، موضوع الاقتصاد (الكينزي) في الوحدة الدراسية التالية، وما يحويه هذا النوع من الفكر الاقتصادي في مجال التفريق بين الاقتصاد الجزئي والكلّي، وكذلك سوف نعرض النظرية العامة في الاستخدام والبطالة لـ (كينز) وما ينطوي تحتها من مواضيع اقتصادية في مجالات الاستهلاك والاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال وتفضيلات السيولة ومضاعف الاستثمار. هذا بالإضافة إلى تحليل (كينز) التضخم والدورات الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية. كذلك سوف نحلل مساهمات (كينز) في انتقاد الاقتصاد الكلاسيكي، بالإضافة إلى المساهمات التي قدمها (كينز) في مجال الاقتصاد العالمي واقتصاد النمو. والانتقادات التي وجهت للاقتصاد (الكينزي).

7. إجابات التدريبات

تدريب (1)

- (1) منحنى الطلب الفردي هو صورة عن منحنى المنفعة الحدية، وكلاهما ذو ميل سالب يميل من أعلى إلى أسفل، بينما منحنى طلب السوق هو ذلك المنحنى الذي يمثل العلاقة بين الكميات والأسعار المختلفة لسلعة معينة معتمداً على أن العوامل المؤثرة في الطلب عدا عن سعر السلعة بقيت ثابتة.
- (2) سمي (مارشال) تغير الطلب الفردي الذي يحدث بسبب تغير السعر بالتضخم أو تقلص وانكماش في الطلب وبالمقابل سمي التغير في طلب السوق بالزيادة أو النقصان والتي تحدث بسبب التغير في العوامل المؤثرة على حدة الطلب.
- (3) لم يكن (مارشال) أول من اكتشف العلاقة بين المنفعة الحدية والطلب، وقد سبقه إلى ذلك أعلام المدرسة الحدية الذين قدموا فكرة المنفعة الحدية والسلوك المبني عليها في أوائل القرن التاسع عشر، وكذلك الاقتصاديون الكلاسيكيون المحدثون قبل (مارشال) تعرفوا إلى فكرة المنفعة الحدية وقدموها بصورة واضحة مما مكن من استخدامها في التحليل الاقتصادي.

(4)

- أ- فترة السوق: وهي تعتبر فترة قصيرة جداً ولا يستطيع فيها المنتج إجراء أي تغير على حجم الإنتاج استجابة للتغير في سعر السلعة.
- ب- الفترة القصيرة: تسمح بتعديل حجم الإنتاج عن طريق زيادة استخدام عناصر الإنتاج الموجودة لدى المنتج.
- ج- الفترة الطويلة: هي تلك الفترة التي تتيح تغير الطاقة الإنتاجية بصورة تتناسب مع التغير المستمر في الطلب.
- (5) غلة الحجم التي تفيد بأن زيادة الإنتاج تحدث بمعدلات أكبر من الزيادة في حجم المشروع مما يؤدي إلى تناقص التكاليف المتوسطة، هذه الزيادة في حجم المشروع تؤدي إلى ما يعرف بالتركيز الصناعي والذي يؤدي إلى عدم قدرة المشروعات الصغيرة على منافسة تلك الكبيرة مما يعطيها الفرصة للانفراد في السوق وظهور الاحتكار.

تدريب (2)

أ-

1- صحيحة.

2- صحيحة

3- خاطئة.

4- خاطئة.

5- صحيحة.

ب-

(1) شكل السوق أو نوعه.

(2) تكاليف الإنتاج التي تحدد بناءً على شكل السوق.

(3) المدى الإنتاجي أي العامل الزمني في الإنتاج.

ج- في حالة المجتمع الساكن فإن السعر الحقيقي يكون مساوياً للسعر الاعتيادي بينما في حالة المجتمع المتحرك فإن معدل الأسعار الحقيقي يكون مختلفاً عن السعر الاعتيادي أو سعر المدى الطويل، بسبب تقلبات السعر المحتملة تحت تأثير القوى التي تكون متغيرة.

د- المؤسسة النموذجية تعتبر فكرة اختلقها (مارشال) وعرفها بأنها مؤسسة متوسطة يجب أن نحلل سلوكها من أجل تتبع أثر خفض تكاليف الإنتاج من خلال الابتكارات التي تمارسها الصناعة والتعرف إلى الأثر الاقتصادي الداخلي وكذلك الأثر الخارجي الذي يمثل الفائدة التي تجنيها الصناعات الأخرى بسبب الابتكارات التي قامت بها الصناعة الأولى.

هذه المؤسسة تمثل صورة للصناعة تحمل محاسن ومساوئ الصناعة ككل. وفي الواقع يمكن أن لا تكون هذه المؤسسة موجودة ولكنها تتمتع باقتصاديات الحجم عندما تتوسع جنباً إلى جنب مع الصناعة. فإذا توسعت بمفردها فإِنَّها سوف تواجه تناقص الغلة. ولذلك فهي لا تقوم بالتوسع لأنه يسبب الخسائر لها.

تدريب (3)

1.

أ- رفض (مارشال) قبول النظرية الكلاسيكية المعروفة بنظرية أجر الكفاف.

ب- رفض المزاعم الكلاسيكية التي تقول بأن النمو السكاني يحول دون تحسن مستوى الأجور الحقيقية.

ج- رفض المزاعم الماركسية القاضية بأن التراكم الرأسمالي لا بد أن ينتج عنه آثار سلبية على العمال وما ينتج عنه من تكوين جيش احتياطي من العاطلين عن العمل.

د- اعتقد (مارشال) بأن المكاسب المتأتبة من انخفاض نفقات الإنتاج نتيجة استخدام الآلات والمعدات سوف توزع على جميع عناصر الإنتاج بما فيها العمل.

2. وجه الاختلاف بين (مارشال) والمدرسة الكلاسيكية أنها تخطت فكرة شبه الربح التي جاء بها (مارشال) في أمرين آخرين هما:
- أ- لم يقتصر مفهوم الأرض على الزراعة فقط عند (مارشال)، بل شمل جميع أنواع الأراضي الزراعية وغير الزراعية عند تحديده للربح.
- ب- الربح يمكن أن يزداد لأسباب تختلف عن تلك التي تمسك بها الكلاسيك. وهذا التزايد يأتي بسبب زيادة الطلب على الأرض من أجل إقامة وتوسيع المشروعات بالإضافة إلى زيادة عدد السكان.
3. من الواضح أن (مارشال) قام باتباع أسلوب التوزيع الوظيفي للدخل القومي لا أسلوب التوزيع الطبقي، حيث سجل (مارشال) هنا خلافاً مع المدرسة الكلاسيكية والماركسية، إذ لم يتعامل مع العمال على أنهم طبقة ولكن على أساس مساهمة كل منهم في الإنتاج. كما استخدم آلية السوق في تفسير الاختلافات في الأجور على أساس المهارة والخبرة والإنتاجية التي يتميز بها العامل في تحديد الطلب على هذا العامل. فالأجر الذي يدفع للعامل هو انعكاس للناتج الحدي لذلك العامل، ولهذا كله فأسلوب (مارشال) كان وظيفياً وليس طبقياً.

تدريب (4)

1. يكون ذلك عن طريق:

- (1) كل بائع في السوق يحاول أن يحصل على قوة احتكارية من خلال تقديم سلعته بشكل مختلف عن البائعين الآخرين.
- (2) هذا السعي وراء امتلاك القوة الاحتكارية ينتج عنه تكاليف للمبيعات والتي تعتبر ضرورية.
- (3) بما أن البائع أصبح يمتلك قوة احتكارية فهو يمتلك خيار تسعير السلعة.
- (4) هذا كله يؤدي بأن يكون الخيار النهائي يعتمد على:
- أ- جودة السلعة.
- ب- تكاليف المبيعات.
- ج- السعر الذي يكفل تعظيم الأرباح للبائع.

2- المنافسة الاحتكارية قامت على فرضيتين هما:

- (1) توظيف تكاليف المبيعات بأفضل الطرق المتاحة.
- (2) تكاليف الإنتاج اللازمة لإنتاج السلعة تدفع بأقل كلفة ممكنة.

في حين اعتمدت المنافسة غير الكاملة على فرضيتين مختلفتين هما:
أ- المستهلكون مقسمون إلى مجموعات بناءً على تفضيلهم للاعقلاني تجاه بائع معين.

ب- كل بائع يواجه ظروف التكاليف نفسها الخاصة بالإنتاج.

3-

- (1) منحني التكاليف المتوسطة يأخذ شكل حرف (U).
- (2) منحني الإيراد الحدي يكون مماساً لمنحني متوسط التكاليف في الجزء المتصاعد منه.
- (3) كل مؤسسة تنتج المستوى نفسه من الإنتاج وتتلقى المستوى نفسه من الأسعار.
- (4) المستهلك هو الخاسر حيث تعمل المؤسسة عند أقصى طاقة إنتاجية لها.
- (5) البائعون لا يمكنهم تحقيق أرباح إضافية لأن سعر الوحدة يساوي تكلفة إنتاج تلك الوحدة.

تدريب (5)

1.

أ- سوف يعمل محتكر القلة على تحديد المستوى الإنتاجي الذي يمكنه من اختيار السعر.

ب- اعتماداً على السلوك المضاد من بقية البائعين سوف يختار محتكر القلة السعر الذي يتوقع أن يحق له أكبر ربح ممكن.

ج- جمود الأسعار يعد شيئاً مكملاً للسياسة السعرية لمحتكر القلة وبالتالي لا يمكن تجاهله.

د- هناك عدد من الأسباب الاقتصادية وغير الاقتصادية المحيطة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند تحديد السعر في سوق احتكار القلة.

2. إذا قامت المؤسسات العاملة في سوق احتكار القلة بالاتفاق فيما بينها فإن السوق يتحول إلى احتكار كامل، وبالتالي الانكسار في منحني الطلب سوف يخفّي والسعر يصبح أكثر مرونة، وهذا ما يعرف بنموذج القواطئ الذي يحدث من قبل المنتجين ويسود أحياناً في سوق احتكار القلة.

3. رجّح (كالدور) أن يكون هناك حالة من الطلب الخيالي التي يمكن أن تستخدم من أجل تحليل سلوك محتكر القلة في السوق، بالإضافة إلى أن (ستجبلر) قدّم برهاناً تجريبياً على أنه ليس كل محتكر قلة يمتاز بمنحني طلب منكسر. هذا البرهان يظهر أن لا

الخبرة في الأسعار ولا طبيعة تغير الأسعار التي يمكن توقعها حسب نظرية احتكار القلة، تقود محتكر القلة إلى الاعتقاد بوجود منحني طلب منكسر.

تدريب (6)

1. برأي (نايت) فإن الريادي يواجه المخاطر وكذلك عدم التأكد بالوقت نفسه، ولكن يمكن التأمين ضد المخاطر. ويبقى الدور الفعلي للريادي هو القرارات التي يجب أن تتخذ وتنسيق عناصر الإنتاج في ظل عدم التأكد والتي تكون مسؤولة عن الأرباح في الاقتصاد المتحرك، بمعنى آخر فإن الأرباح وتحقيقها مرتبطة بحالة عدم التأكد ووجود الريادي من أجل إدارة العملية الإنتاجية في مثل هذه الظروف.

2. أ- التغيرات في المحاصيل.

ب- الاختراعات.

ج- الابتكارات والتحسينات الإنتاجية.

د- الموارد الطبيعية الجديدة.

هـ- التغيرات في الأذواق والرغبات.

و- العوامل النفسية.

3. (أ) صحيحة.

(ب) صحيحة.

(ج) خاطئة.

(د) خاطئة.

(هـ) خاطئة.

4. أ- الادخار يؤدي إلى تزايد التراكم الرأسمالي الذي ينتج عنه زيادة في عرض السلع الرأسمالية ويدوره يعطي الحركة للنشاط الاقتصادي.

ب- النمو السكاني والتغير في التركيب العمري قادر على إعطاء الاقتصاد الحركة والنشاط.

ج- عرض الموارد الطبيعية واكتشافها.

د- عنصر الطبيعة الذي يحدد الناتج الزراعي.

تدريب (7)

1) يعرف الرفاه الاجتماعي بأنه إجمالي الإشباع الذي يحصل عليه كل فرد في المجتمع. بينما يعرف الرفاه الاقتصادي بأنه ذلك الجزء من الرفاه الاجتماعي الذي يمكن أن

يتحقق بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويقاس بشكل كمي من خلال قوة النقود.
(2) أ- نقل القوة الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء.

ب- سيادة المنافسة الحرة في الأسواق.

ج- التعديل التدريجي للرأسمالية.

د- التقلبات الصناعية وما ينتج عنها من ردة فعل للاقتصاد.

(3) أ- العمل المستخدم في الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية.

ب- النقود ومعدل الأجور.

ج- المخزون من النقود.

د- دوران الدخل النقدي.

هـ- معدل الفائدة التي تعتبر أداة لتحديد الادخار والاستثمار.

(4) أ- نعم

ب- لا

ج- لا

د- لا

7. مسرد المصطلحات

- الأجر العادي (Normal Wag): هو ذلك المستوى من الأجر الذي يكفي لتمكين العامل في ظل الظروف العادية للتوظيف من أن يحافظ على مستوى معيشي عادي له ولأسرته.
- احتكار الشراء (Monopsony): هو احتكار شراء عناصر الإنتاج من قبل المنظم، حيث في هذه الحالة لا يحصل العامل على كامل القيمة السوقية لنتاجه الحدي.
- الاحتكار الثنائي (Duopoly): هو عبارة عن الحالة من السلعة التي يكون فيها بائع واحد ومستهلك واحد.
- الأرباح الآمنة (Secure Profits): هي ذلك المستوى من الأرباح العالية التي تحققها المؤسسة في المدى الطويل والتي تعتبر أكيدة ومضمونة بالنسبة للمؤسسة.
- الأسعار التمايزية (Discriminating Prices): هي عبارة عن تلك الحالة التي تقوم بها المؤسسة ببيع السلعة نفسها بأسعار مختلفة.
- الاقتصاد أو الاقتصاد السياسي (Economics or Political Economy): هو عبارة عن علم يختص بدراسة بني الإنسان في الحياة العملية العادية، من خلال العمل الفردي أو العمل الجماعي، الذي يهدف للحصول على المتطلبات المادية اللازمة للرفاه واستخدام هذه المتطلبات.
- الاقتصاد الساكن (Static Economy): هو ذلك الاقتصاد الذي تكون فيه التغيرات محتملة ومتوقعة ويغيب عنه عنصر عدم التأكد.
- الاقتصاد المتحرك "النشط" (Dynamic Economy): هو ذلك الاقتصاد الذي يحدث فيه تغيرات غير متوقعة بسبب عنصر عدم التأكد.
- ألفريد مرشال (Alfred Marshal): عالم إنجليزي أسس المدرسة الكلاسيكية الحديثة، ومعروف بنظرياته وقوانينه الاقتصادية والتي نشرها في كتابه الخالد "مبادئ الاقتصاد" الذي نشر أول مرة عام 1920.
- تزايد الغلة (Increasing Returns): هي عبارة عن الحالة التي ينتج عنها زيادة الإنتاج بمعدلات أكبر من الزيادة في حجم المشروع مما يؤدي إلى تناقص التكاليف المتوسطة.
- تشمبرلين (Edward Chamberlin): اقتصادي أمريكي صاحب نظرية المنافسة الاحتكارية نشرها عام 1933.

- جوان روبنسون (Mrs. Joan Robinson): اقتصادية إنجليزية صاحبة نظرية المنافسة غير الكاملة والتي نشرتها عام 1933.
- الدورة الاقتصادية (Economic Cycle): هي عبارة عن التقلبات التي تحدث للاقتصاد من رواج وازدهار إلى ركود وكساد وانكماش.
- الرفاه الاجتماعي (Social Welfare): هو عبارة عن إجمالي الإشباع لجميع الأفراد في المجتمع.
- الرفاه الاقتصادي (Economic Welfare): هو عبارة عن ذلك الجزء من الرفاه الاجتماعي الذي يمكن أن يحقق بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويقاس من خلال النقود.
- سعر السوق (Market Price): هو ذلك المستوى من السعر الذي يكفل تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة ويسود في السوق.
- السوق الخاصة (Private Market): هو تلك السوق التي تستطيع فيه المشروعات الفردية أن تعمل بمعزل عن منافسيها المباشرين ومن ثم تتمكن من فرض أسعارها الخاصة.
- السوق العام (General Market): هو تلك السوق التي تشمل عدداً كبيراً من المنتجين والمستهلكين والسلع المماثلة والبديلة والتي لا يستطيع به المنتج التحكم بسعر السوق.
- شبه الربح (Quasi Rent): يمثل العائد الفرقي الذي تحصل عليه الأرض بسبب الإنتاجية المتوقعة لوحدة رأس المال أو العمل، ولا يحدث هذا النوع من الربح دوماً ويستمرار.
- الطلب المنكسر (Kinky Demand): منحني طلب منكسر عند مستوى السعر الجاري في السوق يحمل نوعين مختلفين من المرونة أعلى وأسفل نقطة الانكسار.
- فائض العاملين (Workers' Surplus): برأي (مارشال) هو فائض المكافأة المتأتبة من المدفوعات عن العمل الكلي المؤدي بالمعدل المدفوع نفسه على الجزء الأخير من هذا العمل، مع خصم مقابل العناء في الحصول على المهارة والخبرة.
- فائض المستهلك (Consumer Surplus): عرّفه (مارشال) بأنه "فائض المنفعة الكلية لسلسلة ما عن القيمة الحقيقية لما يدفع من أجلها".
- فترة السوق (Market Period): هي تلك الفترة التي لا يستطيع بها المنتج تغيير حجم الإنتاج على الإطلاق.

- الفترة الطويلة (Long Period): هي تلك الفترة التي يستطيع بها المنتج تغيير حجم الإنتاج بتغيير الطاقة الإنتاجية الثابتة للمشروع.
- الفترة القصيرة (Short Period): هي تلك الفترة التي يكون بإمكانية المنتج تغيير حجم الإنتاج دون تغيير الطاقة الإنتاجية للمشروع.
- القيادة السعرية (Price Leadership): قيام المؤسسة أو مجموعة من المؤسسات الأكبر نفوذاً في السوق بتحديد السعر وبإقاي المؤسسات تتبع هذا المستوى من السعر.
- مدرسة كمبردج (Cambridge School): مدرسة اقتصادية أسسها (مارشال) وتحمل الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة وعملت على تطوير الفكر الاقتصادي الكلاسيكي فيما بعد.
- المدرسة الكلاسيكية الحديثة (Neo-Classical School): مدرسة اقتصادية قامت على تطوير أفكار المدرسة الكلاسيكية التقليدية ومن أشهر أعلامها (مارشال).
- المقسوم القومي (National Dividend): هو عبارة عن المكاسب السنوية الصافية التي تعود على المجتمع بدل خدمات عناصر الإنتاج.
- المنفعة والطلب (Utility and Demand): المنفعة هي عبارة عن مستوى الإشباع الذي يحصل عليها المستهلك من جراء استهلاكه لكميات معينة من سلع ما، بينما الطلب يمثل الكميات التي يشتريها المستهلك من سلع ما عند مستويات أسعار معينة.
- المؤسسة النموذجية (Representative Firm): هي عبارة عن مؤسسة افتراضية ذات مستوى متوسط تمثل صورة الصناعة ككل من حيث ميزاتها وعيوبها.

أولاً: العربية

1. أحمد، عبد الرحمن يسري، (2003) تطور الفكر الاقتصادي، ط 5، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
2. بوشهولز، تودج، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة الأفتدي، نذيرة والحسيني، عزة، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة (1996).
3. بيضون، تغاريد، (1998) الفكر والاجتهاد الاقتصادي في عصر النهضة - 1801-1950، الطبعة الأولى، دار النهضة للطباعة والتوزيع، بيروت.
4. حشيش، عادل أحمد، (2001) تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
5. الخضري، سعيد، (2000) أزمة التشغيل والعمالة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي " من الكلاسيك إلى كينز"، مركز التميز لعلوم الإدارة والحاسب، مصر.
6. عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة.
7. كاظم، محسن، (1989) تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداءً بنشأته وانتهاءً بالماركسية، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.
8. مبارك، عبد المنعم، (1981) قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
9. ناصر، محمد ثابت، (2001) العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
10. نامق، صلاح الدين، (1978) تطور الفكر الاقتصادي ' دار النهضة العربية' القاهرة.

ثالثاً: المراجع الأجنبية الأولية

1. Marshall, Alfred, Principles of Economics. 8th edition, Macmillan and Co., Ltd. London, 1920.
2. Pigou, The Economics of Welfare. Fourth edition, Macmillan and Co. Ltd. London, 1932.

رابعاً: المراجع الأجنبية الثانوية

1. Backhaus, Jurgen G. Founders of Political Economics; Maastricht Lectures in Political Economy; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U.K; 2005.
2. Barends, Ing & Caspri Volker (Editors) Political Events and Economic Ideas; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U.K; 2004.
3. Bhatia, H. L. History Of Economic Thought, 4th ed, Vikas Publishing House Pvt. Ltd, Delhi, 1997.
4. Heilbroner, Robert L. The Worldly Philosophers: The Lives, Times And Ideas of Great Economic Thinkers; 7th ed; Library Of Congress; New York; 1999.
5. Gibsok, Bill (Editor); Joan Robinson's Economics- A centennial Celebration; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; 2004.
6. Say ,Jean-Baptiste; A Treatise on Political Economy; or the Production, Distribution, and Consumption of Wealth. Fourth Edition. Kitchener, Ontario, Canada; 2001.
7. Screpanti, Ernesto & Zamagni, Stefano; An Outline of the History of Economic Thought ;Oxford University Press Inc; New York; 2001.
8. Srivastava, S. K. History Of Economic Thought, 4th ed, Chand & Company Ltd, New Delhi, 1996.
9. Toporowski, Jan; Theories of Financial Distribution – An Examination of critical theories of finance from Adam Smith to the present day; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; April; 2004.
10. Zamagani, Stefano & Agliardi Elettra; Time in Economic Theory; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; 2004.

خامساً: المواقع الإلكترونية

1. <http://www.ecolib.org>
2. [http:// socserv2.socsci.mcmaster.ca](http://socserv2.socsci.mcmaster.ca)
3. <http://www.wikipedia.org>
4. <http://www.ocw.mit.edu>

الوحدة التاسعة

9

الاقتصاد الكينزي

Keynesian Economics

إعداد المادة العلمية

د. عمر محمود أبو عيدة

محتويات الوحدة

الصفحة	الموضوع
459	1. المقدمة
459	1.1 تمهيد
459	2.1 أهداف الوحدة
460	3.1 أقسام الوحدة
460	4.1 القراءات المساعدة
461	5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة
462	2. الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي
464	3. نظرية الاستخدام والبطالة
471	4. الاستهلاك وقانون كينز النفسي
475	5. الاستثمار
475	1.5 الكفاية الحدية لرأس المال
477	2.5 تفضيلات السيولة
481	3.5 مضاعف الاستثمار
485	6. التضخم
488	7. الدورة الاقتصادية
490	8. السياسات المالية والنقدية والاقتصاد الكلي
490	1.8 السياسة المالية
491	2.8 السياسة النقدية
493	9. كينز والاقتصاد الكلاسيكي
493	1.9 أركان الاقتصاد الكلاسيكي
494	2.9 خروج كينز عن النظام الكلاسيكي
497	10. كينز والاقتصاد العالمي
498	11. كينز واقتصاديات النمو
501	12. الانتقادات الموجهة للاقتصاد الكينزي
506	13. الخلاصة
508	14. لمحة عن الوحدة الدراسية العاشرة
509	15. إجابات التدريبات

16. مسرد المصطلحات.....514
17. المراجع.....515

1. المقدمة

1.1 تمهيد

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى الوحدة التاسعة من المقرر تاريخ الفكر الاقتصادي، ونعرض لك في هذه الوحدة مرحلة من أهم المراحل التي مر بها الفكر الاقتصادي. وتتميز هذه المرحلة باتساع وانتشار نظرياتها في المجالات الاقتصادية المختلفة، وهذه المرحلة تعرف بالاقتصاد (الكينزي)، وهي مرتبطة بالعالم الاقتصادي الإنجليزي (جون مينارد كينز) Jhon Mynard Keynes (1883-1946) والذي قدم للاقتصاد أبرز نظرياته في مجال الدخل والاستخدام والبطالة والفائدة والنقود، والمعروف بمساهمته في إخراج الاقتصاد العالمي من الكساد العظيم الذي حدث عام 1930، وقام بنشر مؤلفه المعروف بالنظرية العامة عام 1936.

ونعرض أبرز المساهمات (الكينزية) في مجال الاستخدام والاستثمار والتضخم والدورة الاقتصادية وغيرها من الأركان الهامة لهذا النوع من المنهج الاقتصادي. ونأمل أن يساعدك هذا التحليل على فهم ماهية العديد من القضايا الاقتصادية التي سوف ترفع من ثقافتك العامة.

2.1 أهداف الوحدة

- يتوقع منك- عزيزي الدارس- بعد دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن:
1. تفرق بين مفهوم الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.
 2. تلم بالنظرية العامة (الكينزية) في مجال الاستخدام والبطالة.
 3. تناقش مفهوم الاستهلاك وقانون (كينز) النفسي.
 4. توضح مفهوم الاستثمار عند (كينز) وعلاقته بالكفاية الحدية لرأس المال وتفضيلات السيولة ومفهوم مضاعف الاستثمار.
 5. تشرح مفهوم التضخم والدورات الاقتصادية ودور السياسات المالية والنقدية في إدارة الاقتصاد الكلي.
 6. تبين الردود التي قدمها (كينز) للاقتصاد الكلاسيكي والمساهمات التي طرحها لإصلاح الاقتصاد العالمي ومفهوم اقتصاديات النمو.
 7. تفسر الانتقادات التي وجهت للفكر الاقتصادي (الكينزي).

3.1 أقسام الوحدة

تنقسم هذه الوحدة إلى أحد عشر قسمًا رئيسيًا:

القسم الأول: الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وفي هذا القسم نحاول التفريق بين الاقتصاد الجزئي والكلي وتحديد وجهة الاقتصاد (الكينزي)، ويغطي هذا القسم الهدف الأول.

القسم الثاني: نظرية الاستخدام والبطالة، وفيها نتعرف إلى الفرضيات التي قامت عليها النظرية بالإضافة إلى تحليل الأركان الرئيسية للنظرية ويغطي هذا القسم الهدف الثاني.

القسم الثالث: الاستهلاك وقانون (كينز) النفسي، نتعرف من خلاله على دوافع الاستهلاك والآثار الاقتصادية المترتبة على الاستهلاك ويغطي هذا القسم الهدف الثالث.

القسم الرابع: يناقش الاستثمار والعوامل المحددة له وهو مرتبط بالهدف الرابع.

القسم الخامس: يتناول التضخم، بينما يتناول القسم السادس الدورة الاقتصادية، ونناقش في القسم السابع، السياسات المالية والنقدية، وهذه الأقسام مرتبطة بالهدف الخامس.

القسم الثامن: يدرس علاقة (كينز) بالاقتصاد الكلاسيكي، في حين أن القسم التاسع، والعاشر يختصان في تحديد موقف الاقتصاد (الكينزي) من كل من الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول النامية، وهذه الأقسام مرتبطة بالهدف السادس.

القسم الحادي عشر: الانتقادات الموجهة للاقتصاد (الكينزي)، ويتناول مختلف الانتقادات الجزئية والعامة التي تعرض لها الاقتصاد (الكينزي)، وهذا القسم مرتبط بالهدف السابع.

4.1 القراءات المساعدة

- من أجل إثراء معلوماتك، عزيزي الدارس، ننصحك بالرجوع إلى المراجع الآتية:
1. أحمد، عبد الرحمن يسري، (2003) تطور الفكر الاقتصادي، ط 5، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
 2. بيبسون، تغاريد، (1998) الفكر والاجتهاد الاقتصادي في عصر النهضة 1801-1950، الطبعة الأولى، دار النهضة للطباعة والتوزيع، بيروت.

3. عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة.
4. ناصر، محمد ثابت، (2001) العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
5. Backhaus, Jurgen G. Founders of Political Economics; Maastricht Lectures in Political Economy; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; 2005.
6. Medema; Steven G. & Samuels, Warren J. Princeton; (Editor); History of Economic Thought: A Reader; 1st ed; Routledge; U.K; 2003.
7. Zamagani, Stefano & Agliardi Elettra; Time in Economic Theory; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U.K; 2004.
8. <http://www.wikipedia.org>
9. <http://www.ocw.mit.edu>

5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة

عزيزي الدارس، قبل أن تبدأ بدراسة هذه الوحدة تأكد بأنك هياأت المكان الهادئ والمريح للدراسة، وأن أهم ما تحتاج إليه عبارة عن قلم وورقة ملاحظات، بالإضافة إلا أن فهمك لكل من الوحدة الخامسة والوحدة السابعة سوف يسهل عليك فهم هذه الوحدة. ستزودك هذه الوحدة بمجموعة من أسئلة التقويم الذاتي والتدريبات التي تساعدك في فهم واستيعاب المادة الأساسية. فلا تتردد في محاولة الإجابة عنها، ووضع الطول المناسبة واللازمة لها بمفردك، وتصحيحها من خلال العودة إلى إجابات التدريبات في نهاية الوحدة.

إن إجابة هذه التدريبات تمنحك الفرصة لاختبار تعلمك، فلا تدع هذه الفرصة تفوتك.

وإذا ما واجهتك أي صعوبة أو مسألة مثيرة للاهتمام، فلا تتردد في مراجعة مشرفك الأكاديمي ومناقشة أي استفسار أو تساؤل معه.

2. الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

Micro and Macro Economics

عزيزي الدارس، تركزت اهتمامات المدرسة الكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة على تحديد القيم والأسعار الخاصة بسلعة معينة. إذ أن الاعتقاد الذي ساد في هذه العصور يفيد بأن التوازن التلقائي يحدث بين مستوى معين من الأسعار والقيم أو المدفوعات. وحسب التحليل الكلاسيكي فإن التوافق والتعادل غير المتساوي (السيئ) بين الأسعار والقيم يعتبر شيئاً دورياً بطبيعته ومؤقتاً. وبالتالي سوف يتم التفاعل بينهما عبر فترة من الزمن من أجل أن يحدث التعديل والتساوي. وكان الاعتقاد بأن الرفاه الاقتصادي يمكن أن يعظم من خلال تحرير القيود وفكها عن المشروعات الاقتصادية وكذلك من خلال اتباع سياسة التجارة الحرة.

ويمكن القول بكل وضوح، إنه حتى ظهور النظرية العامة لـ (كينز) كان التحليل الجزئي، الذي يختص بدراسة الوحدات الاقتصادية الفردية، في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، ولم تتجاوز أفكار المدرستين الكلاسيكية (التقليدية والحديثة) هذه المجالات من التحليل إلا في مناقشة بعض نظريات النقود والتجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية. وبالمقابل كان توجه (كينز) Keynes الرئيس في الاقتصاد يختلف جوهرياً عن توجهات الاقتصاد الذي قدمه الكلاسيك من خلال مدارسه الفكرية. إذ كان الاقتصاد الكلاسيكي بوجهتيه التقليدية والحديثة قائماً على نظام الأسعار الذي يعتمد في تحليله على فرضية كفاءة النشاط الخاص، الذي يركز على مشكلة الإنتاج والتكاليف الحقيقية بما في ذلك تكاليف عنصر الزمن.

جاء (كينز) ليخرج عن هذا النطاق الضيق إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ويفتح أبواباً جديدة في مجال التحليل الاقتصادي ويستخدم أفكاراً كلية مستحدثة تتناول المتغيرات الكلية الأساسية، مثل:

أ- الناتج القومي.

ب- الدخل القومي.

ج- الإنفاق القومي.

ويقوم الاقتصاد (الكينزي) على تفسير العلاقات والتفاعلات القائمة بين هذه المتغيرات والمتغيرات الكلية الأخرى وتحليلها مثل الاستهلاك والادخار والاستثمار والبطالة وغيرها. إنَّ الاقتصاد الكلي أو الاقتصاد (الكينزي) كما أصبح يسمى يعتمد على أشياء عامة كلية لها أثارها القومية على الرخاء والانتعاش الاقتصادي.

رفض (كينز) الاتجاه الكلاسيكي وحمل الاتجاه القائل بأن التوافق غير المتساوي في النظام الاقتصادي للمجتمع يعدّ من الخصائص الطبيعية التي يمكن أن تقود الاقتصاد القومي إلى التقلب على دورته الاقتصادية.

هذا الاتجاه التحليلي لـ (كينز) قائم على اقتراح التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى أداء اقتصادي منتظم وغير متقلب، وهنا أيضاً سجل (كينز) اختلافاً جوهرياً آخر مع الكلاسيك.

وإذا كان الاقتصاد الجزئي ببساطة نظرية مجردة تتعامل مع ميكانيكية الأسعار والقيم فإن الاقتصاد الكلي يعدّ نظاماً للسياسات القومية يساعد في نشاطه الاستثماري وكذلك الادخاري، وبالتالي يساعد المجتمع على المحافظة على هذه الاستثمارات والمدخرات بعيداً عن الأزمات وكذلك تحقيق التوظيف الكامل.

فالاقتصاد الكلي يشمل الاقتصاد الجزئي، أي عندما يتم التعامل مع الكليات يعترف الاقتصاد الكلي بأنه إذا حدث أي خلل في أي جزء من الاقتصاد فإنه يؤثر على النمو الكلي للاقتصاد بشكل عام.

ويعدّ (كينز) بهذه المحاولة رائداً في وضع نظرية متكاملة واضحة المعالم، متناسقة الأجزاء في الدخل والاستخدام والبطالة.

والتحليل الذي اتبعه (كينز)، كما نرى في سياق هذه الوحدة، يأخذ الطابع السكوني، أي يستبعد العامل الزمني في تحليله، ومن هنا يمكن القول بأن تحليل (كينز) يتسم بثلاث سمات أساسية:

1. تحليل كلي.
2. تحليل مقارن.
3. تحليل لا يأخذ باعتباره إلا المدى القصير.



أسئلة التقويم الذاتي (1)

ما الفرق الجوهرى بين الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والفكر الاقتصادي عند (كينز) من حيث وجهة التحليل؟

3. نظرية الاستخدام والبطالة

Theory of Employment and Unemployment

عزيزي الدارس، قام (كينز) ببناء نظريته الخاصة بالاستخدام والبطالة على مجموعة هامة من الفرضيات، تعتبر في غاية الأهمية من أجل فهم أساس الاقتصاد (الكينزي) وحدوده، وهذه الفرضيات يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

(1) اقتصاد الاستهلاك Consumption Economics

جعل (كينز) الاستهلاك العنصر الرئيس في نظريته وحسب ما يعتقد أنه فإن الاستهلاك هو الذي يحدد الإنتاج وليس العكس. واستخدام (كينز) فكرة الميل الحدي للاستهلاك Marginal Propensity to Consume الذي اعتبرها متغيراً مستقلاً. ويذكر (كينز) أن الاستهلاك يتسبب في نشوء الطلب وأن الاستهلاك في دوره يُخرج إلى حيز الوجود كلاً من الإنتاج ورأس المال، ورأس المال هو عنصر من عناصر الإنتاج. ويتوقف الاستهلاك عند (كينز) على أمرين:

الأول: مستوى الدخل النقدي الكلي أي مستوى التوظيف.

الثاني: الميل الحدي للاستهلاك.

ويقصد (كينز) بالاستهلاك، الإنفاق على السلع الاستهلاكية، فـ (كينز) يعتبر الإنتاج من المسلمات ويوجه اهتمامه نحو الاستهلاك.

(2) اقتصاد كساد Depression Economics

افتراض (كينز) وجود الكساد في تحليله لنظريته الاستخدام والبطالة، وذلك بسبب الظروف التي كانت سائدة خلال الكساد العظيم في بداية عقد الثلاثينات من القرن الماضي. هذا الكساد جعل افتراض أي زيادة في الإنفاق يمكن أن تؤدي إلى زيادة في حجم التوظيف دون زيادة في أسعار الفائدة. وهذا النوع من الفكر عُرف بالنقص في الاستهلاك زمن الكساد العظيم.

(3) Disharmony of Interests تناقض المصالح

إذا كان النظام الكلاسيكي يفترض توافق المصالح وتماثلها بين أطراف المجتمع، فإن (كينز) يرى عكس ذلك لأن هناك عدم توافق في المصالح. ويقول (كينز): إذا نشأ إفراط في الادخار فإن مصالح المدخرين والمستثمرين لا تبقى متوافقة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم توافق مع مصالح المستهلكين.

4) التدخل الحكومي Government Intervention

اعتبر (كينز) الرقابة المركزية الحكومية شيئاً أساسياً من أجل القدرة على استعادة أي وضع مرغوب فيه في الاقتصاد القومي بشكل عام وكذلك الحفاظ على هذا الوضع. بمعنى آخر، تفترض نظرية (كينز) أن الميول للاسبخار، أي عدم الاستهلاك، يمكن أن يكون أكبر من الميول إلى الاستثمار، الأمر الذي ينجم عنه فجوة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي لا يمكن للاستثمار ملؤها. وهذا بدوره يؤدي إلى الانقراض من الطلب الفعال الذي يترتب عليه انخفاض في مستوى الناتج وحجم التوظيف، وبالتالي يتأثر في ذلك كل من الدخل والاستهلاك. وعلى ذلك انتهى (كينز) إلى نتيجة مفادها أنه لا بد من وجود الحكومة لأنه لا يمكن الاعتماد على النشاط الخاص وحده.

5) التوظيف الكامل Full Employment

جعل (كينز) التوظيف الكامل هدفاً للإدارة الناجحة. وهذا المستوى من التوظيف لا يوجد فيه أثر للبطالة غير الاختيارية Involuntary unemployment أو الاحتكاكية Non-Frictional Unemployment. وفي ظل التوظيف الكامل فإن الأجور الحقيقية تتعادل مع اللامنفعة الحدية Marginal Disutility للأعمال التي يؤديها العمال في العمليات الإنتاجية. وبشكل عام فإن (كينز) يعتقد أن القضاء على البطالة غير الاختيارية هو معيار النجاح للأداء الاقتصادي وإدارته.

الأركان الأساسية لنظرية الاستخدام والبطالة

نقوم عزيزي الدارس، بتحليل نظرية الاستخدام والبطالة اعتماداً على الأركان الأساسية الآتية:

1- الاستهلاك والأجور والدخل القومي:

قدم (كينز) من خلال نظريته في الاستخدام والبطالة ذلك الصنف أو النوع من البطالة الذي يعرف بالبطالة الإلزامية أو اللاإرادية أو غير الاختيارية، وعرفها على أنها «الرجال يكونون عاطلين عن العمل بشكل إلزامي إذا كان هناك زيادة حقيقية في أسعار السلع الاستهلاكية بالنسبة للأجر النقدي».

وهذا المفهوم للبطالة يتعارض وذلك الذي قدمته المدارس الكلاسيكية (التقليدية والحديثة) إذ كان المنطق السائد يفيد بأن انخفاض الأجور يؤدي حتماً إلى القضاء على البطالة وتحقيق التوظيف الكامل.

ولكن (كينز) الذي عاصر أحداث الكساد العظيم خالف هذا المنطق حيث رأى احتمالاً كبيراً لأن يؤدي انخفاض أجور العمال إلى زيادة البطالة بدلاً من القضاء عليها. وهذا برأى (كينز) يعود إلى عوامل عديدة أهمها ما يأتي:

أ. إن أجور العمال تمثل الدخل الذي يتم استخدامه في الإنفاق على شراء السلع والخدمات وإن هذه الأجور تمثل نسبة هامة من الدخل القومي.
ب. عندما تنخفض أجور العمال تنخفض دخولهم، ومن ثم يقل طلبهم على السلع والخدمات.

ج- عندما يقل الطلب على السلع والخدمات يضطر المنظمون إلى تقليص حجم الإنتاج وتسريح بعض العمال فينخفض مستوى التوظيف وترتفع حدة البطالة.

د- انخفاض الأجور العمالية قد يؤدي ببعض المنظمين إلى الظن (خطأ أو صواباً) أن هذا الانخفاض سيستمر في المستقبل فيعمدون إلى تأجيل القيام بمشروعاتهم الإنتاجية التي كانوا يرغبون في تنفيذها حتى يستفيدوا من الانخفاض الأكبر في الأجور مستقبلاً فتزيد حينذاك حدة البطالة.

من هنا اعتقد (كينز) أن مستوى الأجور ليس هو الذي يحدد مستوى التوظيف وليس هو الذي يحدد ما إذا كان هذا المستوى هو التوظيف الكامل أو مستوى أقل من ذلك، حيث يوجد قدر كبير أو صغير من البطالة.

وإنما الذي يحدد مستوى التوظيف هو مستوى الطلب الكلي على السلع، فيتحدد مستوى التوظيف والإنتاج عند المستوى الذي تطلب عنده كل الكمية المنتجة من السلع.

ويعني آخر فإن نقطة الارتكاز عند (كينز) هي الدخل القومي، وبما أن الطلب الكلي يساوي الإنفاق الكلي ويساوي الدخل القومي، فإن مستوى التوظيف سوف يزداد إذا زاد الدخل القومي. ورأى (كينز) أن عناصر الدخل القومي في الاقتصاد المغلق تمثل:

- الاستهلاك القومي.

- الاستثمار القومي.

- الإنفاق القومي (الحكومي).

وبالتالي فإن معادلة الدخل القومي تصبح:

$$Y = C + I + G$$

حيث C تمثل الاستهلاك، I تمثل الاستثمار وG تمثل الإنفاق الحكومي بجمع العناصر الثلاثة مع بعضها أي:

$$\text{الدخل القومي} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{الإنفاق الحكومي}$$

وبالاعتماد على ما يعتقده (كينز) فإن أداء الاقتصاد بأكمله يعتمد على مستوى الدخل

القومي، فحسب ما حدده (كينز) فإن الدخل القومي هو:

أ- مصدر الطلب في السوق.

ب- الأساس الذي يتوقف عليه الرواج وتصريف المنتجات.

ج- الذي يحدد مستوى التوظيف واستخدام الأيدي العاملة، حيث إن القوى العاملة موجودة في السوق ولكن حجم هذا العرض يختلف باختلاف الظروف.

د- الذي يحدد مستوى التشغيل والبطالة في المجتمع وذلك لأن الطلب على السلع وبالتالي على القوى العاملة يتعلق بحجم الدخل القومي.

2-توازن البطالة:

بما أن (كينز) يرى أن الميل الحدي للاستهلاك يكاد يكون ثابتاً أو مستقراً، فهذا يعني أن اختلال التوازن بين الطلب والعرض لا يكون ناتجاً عن السلع الاستهلاكية، وبهذا يصبح مصدر الخلل في التوازن السلع الإنتاجية أي التساوي بين عرضها وطلبها يتوقف في الواقع على التساوي بين الادخار والاستثمار. وبما أن ميول الأفراد نحو الادخار أكبر من الميول نحو الاستثمار، لذلك فإن هذا التساوي بين الادخار والاستثمار لا يتحقق دوماً.

هذه هي المشكلة التي يعاني منها الأفراد والمجتمعات، لأن بقاء قسم من الدخل القومي مدخراً يجعل الطلب غير قادر على تغطية العرض بأكمله، الأمر الذي يضعف بدوره الرغبة في الاستثمار فيتناقص ويتناقص معه الدخل القومي.

وبما أن الاستخدام مرتبط بالدخل القومي فإنه يتناقص أيضاً، ولا يمكن أن يؤدي هبوط الأجور إلى الحيلولة دون نقصانه، بل على العكس من ذلك فإن هبوط الأجور يؤدي عادةً إلى نقص في القوة الشرائية وبالتالي إلى نقص آخر في الطلب.

على هذا فمن الممكن أن يكون هناك تعادل بين العرض والطلب ولكن ليس من الضروري أن يكون هذا التوازن في مستوى تكون فيه جميع الأيدي العاملة جاهزة وغير مستخدمة. وبالتالي يكون الوضع الاقتصادي في حالة توازن بطالة أو توازن نقص استخدام لا توازن تشغيل كامل.

3- الطلب الفعال:

من أجل تحقيق ما يسمى بتوازن البطالة الذي اعتبره (كينز) هدفاً يحد ذاته ربط مستوى التوظيف بالطلب الفعال Effective Demand وهو ذلك المستوى من الطلب الذي يحقق التوازن في المدى القصير.

ويعرف الطلب الفعال بأنه يمثل تلك الكمية من النقود التي تنفق على السلع والخدمات ويحصل عليها جميع أفراد المجتمع على شكل أجور وريع وقائدة وأرباح. وبذلك فإن الطلب

الفعال يساوي كمية النقود التي يحصل عليها جميع أفراد المجتمع، أي الدخل القومي. بمعنى أن قيمة الناتج القومي الكلي هي نفسها مقدار الحصيلة النقدية التي يحصل عليها مجتمع المنتجين من جراء بيعهم السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

وبما أن الإنتاج يتكون من السلع الاستهلاكية أو السلع الإنتاجية، فإن الطلب الفعال إنما يعادل الإنفاق القومي الكلي على سلع الاستهلاك والإنفاق الكلي على سلع الاستثمار. ويمكن التعبير عن ذلك في المعادلة الآتية:

$$\text{الطلب الفعال} = \text{الدخل القومي} = \text{الإنفاق الكلي}$$

علماً بأن الإنفاق الكلي يتكون من كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الخاص وكذلك الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري، ويمكن التعبير عنه بالمعادلة الآتية:

$$\text{الإنفاق الكلي} = \text{الإنفاق الاستهلاكي الخاص} + \text{الإنفاق الاستثماري الخاص} + \text{الإنفاق الحكومي.}$$

وبناءً على هذا الشكل من التحليل فإن مستوى التوظيف في الاقتصاد يتوقف على:

(1) الطلب الفعال الذي يعتمد بدوره على حجم كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري. وبالتالي إذا أردنا تحقيق مستوى عالٍ من التوظيف أو تقليل حجم البطالة يجب تحقيق مستوى عالٍ من الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري أو كليهما معاً.

(2) إذا كان الإنفاق الاستهلاكي أقرب من أن يكون ثابتاً وخاصة في المدى القصير، فإن الأهمية القصوى لإحداث زيادة في مستوى التوظيف تتركز على زيادة الإنفاق الاستثماري.

(3) هذا يعني أن تناقص الحجم الكلي للتوظيف (البطالة) لم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنقص الذي يحدث في الطلب الكلي.

(4) طالما تساوى الطلب الكلي مع مستوى التوظيف ومع الدخل القومي فإن الزيادة التي تحدث على مستوى التوظيف تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي.

(5) ولكن إذا زاد الدخل القومي وزاد معه الإنفاق الكلي عن الاستهلاك، وكانت هذه الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي أقل من تلك التي حصلت على الدخل، أي زيادة الاستهلاك بنسبة أقل من الزيادة في الدخل، فمن أجل أن يكون الطلب الفعال كافياً لضمان مستوى أكبر من التوظيف لا بد من زيادة حقيقية في الإنفاق الاستثماري مساوية للفرق بين الدخل والإنفاق. وبعبارة أخرى فإن التوظيف لا يمكن أن يزداد إلا إذا زاد الاستثمار.

4- التدخل الحكومي ومستوى التشغيل الكامل:

Government Intervention and full Employment

إن النظام الاقتصادي القائم على الحرية الاقتصادية الذي أطلقته المدرستان الكلاسيكية (التقليدية والحديثة) والذي يفيد بأن التوازن التلقائي يكفل بقاء العرض مساوياً للطلب والإنتاج مساوياً للحاجات، قد أصبح أمراً غير مقبول بعد أن وصل الفكر الاقتصادي إلى ما يناقضه على مستوى الحياة العملية. وبالتالي فمن البديهي القول بأن على الحكومة التدخل لحل المشاكل التي خلقها نظام الحرية الاقتصادي Free Economy. ولكن السؤال الأهم هو: ما المشكلة المهمة التي يجب على الحكومة أن تتدخل لتوجيه الاقتصاد لحلها؟ وما دام سير الاقتصاد في سبيله العفوي أمراً غير مرغوب فيه، وما دام على الدولة أن تتولى توجيه الاقتصاد، فما الوضع الاقتصادي المثالي الذي يجب أن تعتبره الدولة هدفاً لها؟ وما الوسائل التي يجب استخدامها في هذه السبيل؟

لقد تنوعت التدابير التي كانت تتخذها الدول في توجيه نشاطها الاقتصادي، ومن الأمثلة على هذه التدابير:

- تقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تعاني من خطر الإفلاس.
- إرغام المشاريع الضعيفة على التكتل فيما بينها لتعالج مشاكلها بصورة جماعية.
- منح الاعتمادات المصرفية وتوسيعها لتساعد هذه المشاريع على النهوض في أزماتها.
- إقامة المشاريع العامة الكبيرة التي تساعد على خلق فرص عمل لعدد من العاطلين عن العمل.
- العمل على اتباع سياسات بشأن الأجور، بتقليل الأجور من أجل تقليل تكاليف الإنتاج وبالتالي أسعار المنتجات، أو بالمقابل رفع الأجور من أجل زيادة القوة الشرائية فتساعد بذلك على تصريف المنتجات.
- كل هذه التدابير التي كانت تتخذها الدول لم تكن إلا معالجة جزئية لبعض المشاكل والأزمات الاقتصادية.
- ولهذا فإن (كينز) الذي نادى قوياً بتوجيه الاقتصاد من قبل الدولة واقترح التدخل الحكومي، فإنه أيضاً حدد لهذه الحكومة الهدف التي يجب عليها أن تعمل على تحقيقه. حيث اعتبر الاستخدام الكامل (التشغيل الكامل) الغاية التي يجب أن تكون هدفاً لتوجيه الاقتصاد. أي يجب أن يكون القضاء على البطالة وتوفير العمل للجميع هدف الاقتصاد الموجه.

واعتبر هذا من قبل الكثير بالثورة، وكما قيمها العديد من الاقتصاديين بمثابة ثورة في الاقتصاد السياسي بالغة الأهمية، سميت بالثورة (الكينزية). ولذلك فإن الدور الذي أداه كتاب (كينز) "النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقد" "The General Theory of Employment, Interest and Money" والذي نشر عام 1936، لا يقل أهمية عن كتاب (آدم سميث) "ثروات الأمم" والبيان الشيوعي لـ (كارل ماركس)، بل يفوقهما.

وفي ظل الكساد العظيم والأزمة التي حلت بالاقتصاد العالمي وبريطانيا وأمريكا، وما نتج عنها من مشاكل مستعصية وخاصة البطالة، حاول (كينز) أن يعلل هذه البطالة وأن يوضح الأسباب التي تحول دون قدرة التوازن التلقائي من القضاء عليها، فجاء بكتابه "النظرية العامة". ولم يقتصر بهذا الكتاب على بحث ما يدل عليه عنوان الكتاب ولكن ذهب إلى تحليل النظام الاقتصادي الرأسمالي بأكمله، فكانت نظريته نظرية عامة شاملة عن هذا النظام، وأصبحت تعرف بالوسط العملي والأكاديمي بالاقتصاد (الكينزي).

والآن- عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (1)

أ- أجب بـ نعم أو لا عن العبارات الآتية:

1. النقص في الاستهلاك يعني زيادة في حجم التوظيف دون زيادة في أسعار الفائدة بسبب الزيادة في حجم الإنفاق.
2. اتفق (كينز) والكلاسيك على فرصة توافق المصالح وانسجامها بين أطراف المجتمع.
3. القضاء على البطالة الإلزامية يعتبر معيار النجاح للآداء الاقتصادي عند (كينز).
4. انخفاض أجور العمال يؤدي إلى زيادة البطالة لا القضاء عليها عند (كينز).
5. مستوى التوظيف يتحدد عند (كينز) بمستوى الطلب الكلي؛ أي بمستوى الدخل القومي.

ب- علام يتوقف مستوى التوظيف في الاقتصاد؟

ج- ما الهدف الذي حدده (كينز) من وراء دعوته للتدخل الحكومي في الاقتصاد؟



أسئلة التقويم الذاتي (2)

انخفاض الأجور يؤدي إلى زيادة البطالة برأي (كينز)، علّل هذا الرأي.

4. الاستهلاك وقانون (كينز) النفسي

عزيزي الدارس، انطلاقاً من الاهتمام البالغ الذي أعطاه (كينز) للاستهلاك قام بتقديم "قانون الاستهلاك النفسي" Psychological Law of Consumption من أجل تحليل دالة الاستهلاك في الاقتصاد. وينص هذا القانون على أن "الاستهلاك يزداد مع زيادة الدخل القومي، ولكن بنسبة أقل". حيث قال (كينز) إن "نفسية المجتمع تعمل بشكل أنه عندما يزداد الدخل الكلي فإن الاستهلاك الكلي يزداد، ولكن ليس إلى الحد الذي يزداده الدخل" (كينز، 1936، ص 27). وهذا القانون يعرف بشكل عام بالميل للاستهلاك والذي سماه (كينز) فيما بعد بدالة الاستهلاك.

يعتمد هذا القانون على ثلاث فرضيات. وهي:

1. التركيب التنظيمي النفسي: الذي يعني أن عادات الأفراد بشأن الإتفاق الاستهلاكي يجب أن لا تتغير، أو أن الميل للاستهلاك يجب أن يبقى في حالة استقرار.
 2. الظروف العادية: أي أن هذا القانون النفسي يبقى ساري المفعول في ظل الظروف الاعتيادية، بمعنى أنه في الأوقات غير الاعتيادية مثل الحروب والتضخم الجامح وغيرها يخرج هذا القانون عن حيز التطبيق والفاعلية.
 3. اقتصاد السوق الحر: بمعنى سيادة النظام الرأسمالي في الاقتصاد وجعل الحكومة تقوم بدور الحراسة أو الحياض، وترك الأفراد تقوم بنشاطاتها الاقتصادية بحرية.
- هذا القانون النفسي، الذي يعتمد على هذا النوع من الفرضيات يمكن أن يعدّ محدداً عاماً للداء الكلي للاقتصاد في ظل الاستهلاك الحر الطبيعي في المدى القصير.
- إن أهمية هذا القانون تنبع من الآثار المترتبة عليه والتي يمكن إدراجها في النقاط الآتية:

1. الأهمية الاستراتيجية للاستثمار: بما أن دالة الاستهلاك تتميز بالاستقرار في المدى القصير فإن الاستثمار يجب أن يزداد من أجل زيادة التوظيف وبالتالي زيادة حجم الإنتاج.
2. التدخل الحكومي: بما أن الاستهلاك ليس شيئاً ذاتياً أو كلياً، وهناك فجوة زمنية بين الدخل والاستهلاك فإن سياسة الحياض لا يمكن أن تخدم الاقتصاد وتحقيق الهدف، إذاً يجب على الدولة أن تتدخل من أجل تعديل أو تصحيح الانحرافات.
3. الإسراف العام في الإنتاج: بما أن الاستهلاك يزداد بنسب أقل من الزيادة في الدخل فإن الزيادة العامة في الإنتاج تكون محتملة.

4. الإسراف في الادخار: بما أن الاستهلاك لا يستمر بالزيادة التي يزدادها الدخل فإن الادخار يستمر بالتزايد والتراكم. والنتيجة هي إمكانية خطر الإسراف في الادخار.

5. تناقص في الكفاية الحدية لرأس المال: بما أن الإنفاق على مناحي الاستهلاك لا يزداد فإن الطلب على السلع الرأسمالية سوف يتأثر بشكل عكسي. وهذا يؤدي إلى تناقص الكفاية الحدية لرأس المال.

6. النقص في التوظيف أو الاستخدام Under Employment: بسبب الاستقرار الذي تتميز به دالة الاستهلاك فسوف تعمل على تحقيق التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل.

7. نقطة التحول في الدورة الاقتصادية: من خلال دالة الاستهلاك قام (كينز) بتحليل مقنع للنقطة القصوى والنقطة الصغرى للدورة الاقتصادية، كما سوف نحلل ذلك لاحقاً في سياق هذه الوحدة.

8. الركود المدني: برأي (كينز) تحدث هذه المرحلة في الاقتصاد في البلدان الصناعية الغنية، حيث لا يمكن استغلال المدخرات بشكل فعال من أجل تحقيق التوظيف أو التشغيل الكامل بسبب الطبيعة المستقرة لدالة الاستهلاك.

9. استقلالية التغيرات في معدلات الأجور والتشغيل: بالاستعانة بدالة الاستهلاك أظهر (كينز) أن التغير في معدل الأجور يمكن أن لا يؤثر على حجم التشغيل وكذلك الإنتاج، كما رأينا في القسم السابق من هذه الوحدة.

هذه المساهمة التي قدمها (كينز) من خلال دالة الاستهلاك تعتبر أكثر أهمية من تلك التي قدمها (مارشال) والخاصة بدالة الطلب، وبرأي العديد تعتبر حجر الأساس للاقتصاد (الكينزي).

ومن المهم أن نلاحظ أن الميل للاستهلاك يتأثر بمجموعة من العوامل، هي:

أ- التغير في مستوى الأجور.

ب- الفرق في التغير بين الدخل وصافي الدخل.

ج- التغير في نسبة التبادل بين الدخل الحالي والدخل المستقبلي.

د- التغير في السياسة المالية.

هـ- التغير في التوقعات بالنسبة للعلاقة بين مستوى الدخل الحالي ومستوى الدخل المستقبلي.

وكذلك يجب أن ندرك أنه بالاعتماد على التراجع في مستوى التشغيل فإن مستوى الدخل يتراجع إلى حد كبير والاستهلاك قد يفوق الدخل وبالتالي الأفراد والمؤسسات قد تضطر إلى الاستهلاك من ثرواتها أو مدخراتها النقدية، والحكومة بدورها سوف تضطر أيضاً إلى

اتباع سياسة التمويل بالعجز.

وفي سياق هذا التحليل لقانون الاستهلاك النفسي حدد (كينز) عدداً من الدوافع التي أطلق عليها دوافع الاستهلاك وعرفها بأنها:

- (1) دافع الكرم والسخاء Generosity.
 - (2) دافع خطأ التقدير أو الحساب Miscalculation.
 - (3) دافع الاستمتاع والمتعة Enjoyment.
 - (4) دافع النقص في الرؤية Short – Sightedness.
 - (5) دافع التبذير والتهور Extravagance.
 - (6) دافع التفاخر والتباهي Ostentation.
- مع كل هذه الدوافع التي عرفها (كينز) إلا أن الأفراد لا تقدم على إنفاق كامل دخولها. وحدد (كينز) مجموعة من العوامل الشخصية الذاتية التي تحمل الأفراد على الإحجام عن الإنفاق وهي:

- (1) بناء احتياطي من أجل الظروف غير المتوقعة.
 - (2) من أجل كبر السن واستقلالية الأسرة والتعليم.
 - (3) من أجل الاستمتاع بالفائدة وزيادة القيمة.
 - (4) من أجل الاستمتاع بالزيادة التدريجية في الإنفاق وتطوير مستوى المعيشة.
 - (5) من أجل الاستمتاع بنوع من الاستقلالية.
 - (6) من أجل تأمين الموارد للقيام بأعمال ومشاريع المضاربة.
 - (7) من أجل إشباع البخل أو الشح المحض.
 - (8) من أجل أن يورث الفرد ثروة إلى الأسرة.
- وأعتبر (كينز) هذه العوامل، دوافع، وحددها على أنها: (كينز، 1936، ص 108)

- (1) الاحتياط.
- (2) البصيرة والحكمة.
- (3) الحساب والتقدير.
- (4) التطوير.
- (5) الاستقلالية.
- (6) المشاريع.
- (7) الطمع والجشع والبخل والاكتناز.
- (8) الغرور والكبرياء والاعتزاز بالنفس.



أ- أختَر الإجابة الصحيحة لكل عبارة من العبارات الآتية:

1. قانون الاستهلاك النفسي يرتبط بحالة:

أ- الدخل ب- الإِدْخار ج- الإستهلاك د- جميع ما ذكر.

2. الإسراف فى الإِدْخار يؤدى إلى:

أ- الإسراف فى الإنتاج ب- تناقص الكفاية الحدية لرأس المال

ج- الركود المدنى د- زيادة الاستثمار.

3. دالة الاستهلاك عند (كينز) تتميز:

أ- بالاستقرار و الثبات ب- بالتقلب و التزايد.

ج- بأنها مرتبطة بمستوى الأجور د- بالتفاخر و التباهى.

ب- عرف الدوافع التى عرفها (كينز) للاستهلاك.

ج- اربط العوامل التى يحجم الأفراد فيها عن الاستهلاك بدوافعها.



أُسْئَلَةُ التَّقْوِيمِ الذَّاتِي (3)

كيف يمكن لك، أن تناقش الآثار المترتبة على قانون الاستهلاك النفسي

لـ (كينز)؟

5. الاستثمار Investment

عزيزي الدارس، يمثل الاستثمار النفقات التي يقوم بإنفاقها المستثمرون من أجل إقامة المنشآت والشركات وما تحويه من أصول ثابتة ودائمة في هذه المشاريع. ومستوى هذا الإتفاق الاستثماري يعتمد على رغبة مجتمع رجال الأعمال في الاستثمار. والمحرك الذي يدفع هذه الفئة نحو الاستثمار هو ما يعرف بالكفاية الحدية لرأس المال، فالإقدام على الاستثمار يأتي بعد إجراء المقارنة بين الكفاية الحدية لرأس المال وبين سعر الفائدة. فكلما كان الفارق كبيراً وكانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة، كان التوجه نحو الاستثمار قوياً¹.

وقد حدّد (كينز) الاستثمار الذي يؤثر على مستوى التشغيل بأنه يعتمد على عاملين أساسيين هما:

- 1) الكفاية الحدية لرأس المال.
- 2) سعر الفائدة، التي سوف نتعرض لتحليلها في الجزء الخاص بتفضيلات السيولة.

1.5 الكفاية الحدية لرأس المال

Marginal Efficiency of Capital

قدّم (فيشر) Irving Fisher مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال تحت اسم "معدل العائد فوق التكاليف" Rate of Return-over cost ولقد تم تعريفها من قبل (كينز) على أنها "تساوي معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لسلسلة من التدفقات النقدية كعوائد متوقعة من المخزون الرأسمالي خلال حياته الإنتاجية مساوياً فقط لسعر العرض" (كينز، 1936، ص 134). وتمثل أعلى معدل للعائد فوق التكاليف المتوقعة من الإنتاج الذي ينتج عن استثمار الوحدة الحدية الأكثر ربحاً من بين جميع أنواع المخزون الرأسمالي. بمعنى آخر فإن الكفاية الحدية لرأس المال تعتبر المؤشر الذي يمكن أن يستخدمه مجتمع رجال الأعمال في تقدير العوائد (الأرباح) المتوقعة من جراء القيام بالاستثمار. وتعرف كذلك على أنها المتوسط النسبي للربح السنوي الذي حصل عليه المستثمرون من جراء استثمار رأس المال خلال فترة الاستثمار. ولكن المستثمر لا يستطيع أن يجرّم مقدماً بمقدار الربح الذي يمكن أن يحققه رأس المال عند استثماره، بل يقوم بتقدير هذا الربح تقديراً. لذلك يمكن القول بأن الكفاية الحدية لرأس المال ليست النسبة الحقيقية للربح السنوي الذي يحققه الاستثمار ولكن تمثل النسبة المقدرة مسبقاً كما يتوقعها مجتمع رجال الأعمال.

* عزيزي الدارس: للمزيد من التفاصيل ارجع إلى كتاب مقرر مبادئ الاقتصاد (2).

تعتمد الكفاية الحدية لرأس المال على:

- (1) العائد المتوقع لرأس المال.
- (2) سعر العرض للأدوات الاستثمارية.
- (3) تكاليف تغيير الأدوات الاستثمارية واستبدالها.

هذا العائد المتوقع يفترض التدفق النقدي خلال فترة من الزمن، ويؤدي إلى عدم استقرار الكفاية الحدية لرأس المال. وفي الوقت الحاضر (المعاصر) هناك نوع من الخبرة يفيد بأن صفة عدم الاستقرار للعوائد المتوقعة مسؤولة إلى حد كبير عن استقرار الحياة الاقتصادية.

إن العائد المتوقع (الكفاية الحدية لرأس المال) الذي يمثل ظاهرة نفسية والتي يكون التدخل الحكومي بها غير مرغوب، يتأثر بتوقعات قصيرة وطويلة الأجل، حيث إن التوقعات الطويلة الأجل تكون ذات استقرار أكبر من تلك القصيرة الأجل. وتتميز التوقعات الطويلة الأجل بالأهمية لأنها تظهر بكل وضوح التقلبات التي تحدث في الاستثمار الكلي وكذلك في مستوى التشغيل الكلي.

وبالترباط مع هذا السياق لا بد من ذكر نوعين من المخاطر التي تؤثر على الحجم الكلي للاستثمار، وهما:

- (1) مخاطر المنظم.
- (2) مخاطر المقرض.

بالنسبة للنوع الأول من هذه المخاطر يمثل التكلفة الحقيقية الاجتماعية ويمكن التقليل من مستواه وحدته من خلال الخبرة والحكمة الدقيقة.

احتفظ (كينز) برأيه القائل أن الكفاية الحدية لرأس المال قابلة للانخفاض في المدى الطويل. وهذا يتوافق مع المفهوم الكلاسيكي الخاص بتناقص معدل الأرباح. ولكن نظرية (كينز) للكفاية الحدية لرأس المال تختلف عن تلك التي قدمها (سميث) و(ريكاردو) و(ميل) و(ماركس) وغيرهم.

هذه الكفاية الحدية لرأس المال يمكن أن تتناقص بسبب زيادة أسعار العرض للأدوات الاستثمارية (المخزون الرأسمالي) أو بسبب التراجع في العوائد المتوقعة. والسبب الأول يعتبر مهماً في المدى القصير، والسبب الثاني مهم أيضاً في المدى الطويل. وهذه التقلبات في الكفاية الحدية لرأس المال من وجهة نظر (كينز) تعتبر السبب الأساس للدورة الاقتصادية.

2.5 تفضيلات السيولة Liquidity Preferences

تعرف تفضيلات السيولة بأنها الرغبة أو التفضيل بالاحتفاظ بالنقود على شكل نقد سائل أو نقد جاهز؛ أي أنها تمثل الميل للاحتفاظ بالنقود وعدم إنفاقها على الاستهلاك وكذلك عدم استخدام المدخرات الشخصية للإنفاق الاستثماري. وتعدّ هذه حالة نفسية لا يمكن أن تتغير، ولهذا هناك سؤالان هامان بهذا المجال هما:

الأول: ما أهمية الاحتفاظ بالنقود بشكل سائل؟

الثاني: لماذا يقدم الأفراد على الانخار واختزان القيم؟

الجواب عن هذين السؤالين واضح، والسبب لأن الأفراد يحبذون الاحتفاظ بالنقود على شكل سائل، لأنهم لا يستطيعون أن يضمّنوا المستقبل أو لأن المستقبل قد يحمل أشياء وظروفاً غير معروفة وغير محددة. وبلاستعانة بهذه النقود السائلة يمكن أن يشتروا سلعاً وخدمات في أي وقت من أجل إشباع طلباتهم التي يمكن أن لا تشبع من خلال مخزون آخر غير النقود.

بعبارة أخرى فإن الرغبة في الاحتفاظ بجزء من الموارد الاقتصادية على شكل نقد سائل يعتبر مقياساً يقيس عدم القناعة أو المصادقية للحسابات التي يجريها الأفراد بشأن المستقبل.

وقد حدّد (كينز) أربعة من الدوافع التي تدفع الأفراد للاحتفاظ بالسيولة هي:

(1) دافع الدخل.

(2) دافع العمل.

(3) دافع الاحتياط.

(4) دافع المضاربة.

ونستعرض، عزيزي الدارس، هذه الدوافع الأربعة بشيء من التفصيل:

(1) دافع الدخل Income Motive

إن حجم الدخل الذي يتقاضاه الفرد أو يكسبه لا ينفق في اليوم نفسه الذي يحصل عليه هذا الفرد. فهناك فجوة زمنية بين الدخل والإنفاق. فدافع الدخل يبين أن الرصيد النقدي يصبح مطلوباً من أجل سد هذه الفجوة الزمنية بين وقت الحصول على الدخل وبين توزيع

هذا الدخل على مناحي الإنفاق المختلفة. وبالتالي فإن حجم النقود التي يرغب الفرد في الاحتفاظ بها بشكل نقدي تعتمد على طرفين أساسيين:

أ- حجم الدخل.

ب- طول الفجوة الزمنية الطبيعي بين الحصول على الدخل وإنفاق هذا الدخل.

وبما أن الأفراد يتقاضون دخولهم بطرق مختلفة، فمنهم من يحصل على الدخل بصورة شهرية، أو أسبوعية أو يومية. فكلما زادت فترة الحصول على الدخل زاد الرصيد النقدي الذي يحتفظ به الأفراد والعكس صحيح.

2) دافع العمل Business Motive

الرصيد النقدي أيضاً مطلوب من مؤسسات الأعمال والمنشآت التجارية والاهتمامات الصناعية من أجل إتمام العمليات التي يدخلون بها.

وتقوم هذه المؤسسات والمنشآت بالاستثمار في العملية الإنتاجية أو في شراء المخزون ويحصلون على عوائد من المبيعات بعد فترة زمنية. لذلك تحتفظ المؤسسات برصيد نقدي في البنك أو في الصندوق، من أجل سد الفجوة الزمنية بين وقت دفع تكاليف الإنتاج والأعمال واستلام المبيعات.

إذا كانت هذه الفجوة طويلة فتكون المؤسسات بحاجة إلى رصيد نقدي سائل كبير. كذلك يجب الملاحظة أنه كلما كانت هناك نية لهذه المؤسسات بالتوسع فإن الدافع للاحتفاظ بنقود سائلة سوف يزداد. وبالمقابل إذا حصل هناك دمج أو اندماج بين المؤسسات والمشاريع فإن ذلك سوف يحث من الطلب على النقود السائلة.

3) دافع الاحتياط Precautionary Motive

عندما يقدم الأفراد على التسوق من أجل شراء السلع والخدمات فإنهم قد يحملون نقوداً أكثر من قيمة السلع والخدمات التي ينوون شراؤها، وهذه النقود الإضافية قد يضطرون إلى استخدامها إذا لاحظوا أن هناك سلعة متوفرة في السوق لم يتم شراؤها من قبل. وإذا لم يحتفظ الأفراد بهذه النقود الإضافية فإنه من الممكن أن تشتري هذه السلع من الغير وبالتالي يكونون قد حرّموا منها.

لهذا السبب فإن الفرد يحتاج إلى الاحتياط من خلال الاحتفاظ بمبلغ نقدي إضافي. وبالطريقة نفسها فإن مؤسسات الأعمال تحتفظ بالنقود السائلة من أجل ملاقة الظروف غير المتوقعة، وكذلك من أجل الاستفادة من فرص الشراء التي تطرح في الأسواق. إن كمية

النقد التي يحتفظ بها الفرد أو مؤسسات الأعمال من أجل إشباع دافع الاحتياط تعتمد على:

- أ. طبيعة المشروع أو العمل.
 - ب. القدرة للوصول إلى سوق الاقتراض.
 - ج. درجة المحافظة على المركز المالي.
 - د. سهولة تحويل السندات والأوراق المالية إلى نقد سائل.
- هـ. يزداد هذا الدافع إذا كان الفرد أو المؤسسات تحصل على عوائد على شكل فوائد. وبصورة عامة فإن دافع (الاحتياط) يقوى ويزداد كلما كان هناك خطورة في الابتعاد عن سوق الاقتراض على حساب الخسائر المالية التي يمكن أن تحققها المؤسسات. ولكن كلما شعر الأفراد والمؤسسات بإمكان الوصول إلى نقد إضافي من خلال الاقتراض فإن دافع الاحتياط للاحتفاظ بالنقد السائلة سوف يضعف ويكون أقل.

4) دافع المضاربة Speculation Motive

عرّف (كينز) هذا الدافع بأنه "الهدف الذي يحقق الربح من خلال المعرفة الأفضل بالسوق بشأن ما يحمله المستقبل". وهذا يتعلق برغبة الأفراد في الاحتفاظ بمواردهم على شكل نقد سائل من أجل جني الفوائد من التقلبات التي تحدث في حركة الأسواق. وهذا الدافع عرضة للتقلبات الواسعة التي تؤثر على تفضيلات السيولة بشكل كبير. ويحتفظ الأفراد ذوو الطبيعة التي تميل إلى المشروعات بنقد سائل يستخدم في الاستثمار في شراء السندات الحكومية أو الأسهم بعد دراسة ظروف السوق، بسبب الاعتقاد بأن هذا الاستثمار سوف يولد أرباحاً عالية. وبالتالي فإن الفرد يحقق الأرباح إذا كانت توقعاته صحيحة.

• العوامل المحددة لتفضيل السيولة

تفضيل السيولة لمختلف الأفراد وكذلك مؤسسات الأعمال تعتمد على عاملين أساسيين هما:

1. سعر الفائدة.
 2. كمية النقد المتوفرة من أجل إشباع الرغبة في الاحتفاظ بالسيولة.
- دعنا، عزيزي الدارس، نفسر هذين العاملين بشكل يتماشى والتحليل القائم للاقتصاد (الكينزي).

1- سعر الفائدة Rate of Interest

الأفكار الاقتصادية التي سادت في ظل المدارس الكلاسيكية اعتبرت الفائدة ثمناً يحصل عليه صاحبه مقابل الحرمان الذي يفرضه على نفسه لتحقيق الوفرة والادخار. ولهذا فإن الادخار حُدد حسب الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بناءً على سعر الفائدة، بحيث كلما زاد سعر الفائدة زاد الادخار، وانخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى تراجع عزائم المدخرين عن المثابرة على التوفير والادخار.

ولكن (كينز) جاء بأفكاره في هذا المجال حيث اعتبر الادخار فضلة الاستهلاك، يعني أن الأفراد تلجأ إلى الادخار عندما تشبع رغباتها وحاجاتها الاستهلاكية وليس بناءً على سعر الفائدة. لذلك ربط (كينز) بين الادخار والدخل القومي وقال بأن الادخار يتحدد بمستوى الدخل القومي الذي يحصل عليه أفراد المجتمع.

يقوم الفرد باستخدام دخله في إشباع رغباته المتعددة والمختلفة ابتداءً بإشباع أشد الحاجات وأقواها ثم يشبعها بالتدرج الأقوى فالأضعف. وبالتالي لا يبدأ الادخار إلا بعد أن يؤمن إشباع هذه الرغبات جميعها، أو على الأقل عندما يرى أن ما قد ينفقه إنما يشبع رغبات غير قوية وغير أساسية لديه. ولهذا كلما زاد دخل الفرد زاد الادخار لأن الرغبات التي يشبعها بنفقاته الاستهلاكية تتناقص عادةً في قوتها وشدتها.

ولا يقوم الأفراد بالادخار بدافع الحصول على الفوائد كما تبين من الفكر الاقتصادي عند الكلاسيكيين والكلاسيكيين المحدثين، لأن الذي يدخر طمعاً بالحصول على عوائد على شكل فوائد سوف يقدم على زيادة الادخار عند ارتفاع سعر الفائدة.

لذلك فإن الفائدة ليست ثمن الحرمان الذي يفرضه صاحب المدخرات على نفسه بل هي في الواقع ثمن لشيء آخر. فالادخار والوفر يشكلان لدى صاحبه رأس مال نقدي جاهز تحت تصرفه يستطيع أن يستثمره في أي مشروع وفي أي وقت يختاره، فإذا ما أقرضه أو أنفقه في مشروع ما بقي رأس المال هذا قائماً وجارياً بملك صاحبه ولكنه يكون قد فقد سيولته، أي كونه نقداً جاهزاً، وهذه الخصيصة لها نفعها الكبير وأهميتها الخاصة بالنسبة لصاحب رأس المال، ولهذا فإنه لا يقبل أن يضحي بهذه الخاصية الهامة في رأس ماله إلا لقاء ثمن هو الفائدة.

فسعر الفائدة يتعلق بمدى استعداد أصحاب الوفرة للتنازل عن هذه الخصيصة الهامة في رؤوس أموالهم؛ أي بمدى رغبتهم بالاحتفاظ برؤوس أموالهم نقداً جاهزاً. وتفضيل السيولة ما هو إلا استعداد نفسي يتوقف بدوره على المبادلات والمضاربات في السوق وعلى روح المغامرة أو الحذر فيها.

وإلى جانب هذا العامل النفسي، يتعلق سعر الفائدة بعامل آخر هو كمية النقد المتداول. فكلما زادت هذه الكمية هبط سعر الفائدة، لأن كثرة النقود في الأسواق تسهل على المستثمرين الحصول على الأموال الضرورية لمشروعاتهم من جهة وتؤدي من جهة أخرى إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي إلى الحد من رغبة الأفراد بالاحتفاظ بأموالهم نقداً جاهزاً تتضاءل قوته الشرائية.

2) كمية النقود Quantity of Money

تعتمد كمية النقود على السوق المنظم الذي يكفل تحويل السندات والأوراق المالية إلى سيولة تامة، إذا كان هذا النوع من الأسواق غير موجود فإن الأفراد يميلون إلى الاحتفاظ بنقد جاهز وليس للاحتفاظ بمواردهم على شكل استثمارات في الأوراق والأسهم المالية. كذلك فإن الرصيد الاحتياطي من النقد الجاهز سوف يحتفظ به على شكل ودائع توفير تستطيع توليد عوائد على شكل فائدة.

من المهم أن نذكر هنا أن التغيرات في كمية النقود تتأثر بمجموعة من وجهات النظر الخاصة.

(كينز) لاحظ أنه من الأفضل للأفراد أن يقوموا بمعرفة ما يقول إليه المستقبل، وبما أن هذا الشيء غير ممكن لذلك عليهم التحكم في النشاطات الاقتصادية من خلال تغيير كمية النقود.

مع ذلك فإن (كينز) يعتقد أن هناك حداً أدنى إذا تدنى إليه سعر الفائدة أصبح الطلب على الأموال غير محدد المقدار، وعندما تصبح كمية النقود غير ذات تأثير على سعر الفائدة لأن كل زيادة في عرض النقد تجد طلباً يمتصها. وبمعنى آخر هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وتفضيل السيولة، حيث يصبح التفضيل النقدي لا نهائي المرونة عندما يكون سعر الفائدة منخفضاً جداً والعكس صحيح.

3.5 مضاعف الاستثمار Investment Multiplier

بنى (كينز) فكرة ومفهوم المضاعف التي كانت قد قدمت إلى النظرية الاقتصادية من خلال (كان) R. F. Kahn، في مقاله الذي نشر عام 1931 تحت عنوان "العلاقة بين الاستثمار المحلي والبطالة" "The Relation of Home Investment to Unemployment". يعرف المضاعف بأنه "نسبة الزيادة في الدخل إلى الزيادة في الاستثمار الجديد". يظهر المضاعف أن لاستثمار الأصلي يتضاعف عدة مرات خلال فترة من الزمن، وبالتالي فإن الدخل القومي لا يزداد بمقدار الاستثمار الإضافي نفسه بل بنسب مضاعفة. وبمعنى آخر

فإن الآثار الاقتصادية للإنفاق الأصلي تعتبر شبيهة للموجة التي تنتج من خلال رمي الحصى في حوض من الماء وتستمر في تكرار نفسها.

النفقة الاستهلاكية بحد ذاتها تعني وضع قوة شرائية في يد المؤسسة التي أنتجت السلعة من جهة، كما أنها تعني من جهة أخرى خلق المجال لعمل جديد في هذه المؤسسة وبالتالي وضع قوة شرائية بين أيدي عمالها.

وصول هذه القوة الشرائية إلى يد المؤسسة وعمالها يؤدي بدوره إلى خلق طلب جديد في السوق وإلى وجود نفقة استهلاكية ثانية غير النفقة الأولى وهذه النفقة الاستهلاكية الثانية تعمل كالأولى، أو تؤدي إلى وضع قوة شرائية جديدة بيد المؤسسة المنتجة وعمالها وإلى خلق مجال جديد لعمل ثان وبالتالي إلى طلب جديد ونفقة استهلاكية ثالثة.

وكذلك النفقة الاستهلاكية الثالثة تفسح المجال لعمل جديد ثالث وتولد نفقة استهلاكية رابعة... إلخ. وهكذا فإن النفقة الاستهلاكية الواحدة تستطيع بعد هذه الانعكاسات المتكررة أن تخلق من العمل ومن الدخل أضعاف المقدار الذي تخلقه في المرة الأولى. فإن النفقة الاستهلاكية تخلق مباشرة كمية معينة من العمل، مثلاً إن هذه الكمية يجب أن تضرب بأمثال تسمى "المضاعف" لمعرفة كمية العمل النهائية التي تخلفها النفقة.

ومن المؤكد أن النفقة الاستهلاكية وبالتالي القوة الشرائية التي تصل بسببها إلى يد المؤسسة وعمالها، لا تنعكس بكاملها إلى نفقة استهلاكية ثانية مساوية للأولى. لأن النفقة الاستهلاكية الأولى تعطي دخلاً ينفق صاحبه جزءاً منه فقط على النفقات الاستهلاكية، وقد يكون هذا الجزء كبيراً أو صغيراً. أما الجزء الباقي فقد يخصصه لوفاء دين قديم عليه أو يدخره أو يشتري به سلعاً أجنبية تخرج قيمتها من البلاد. أي أن النفقة الاستهلاكية التي تؤدي إلى خلق دخل أو عمل متكرر عدة مرات يكون مقدارها في كل مرة أقل منه في المرات السابقة.

وبما أن المضاعف ما هو إلا مقلوب الميل الحدي للاختار أي:

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للاختار}} \quad \text{أو} \quad \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

وبالرموز يمكن التعبير عنه كالآتي:

$$K = \frac{1}{1 - mpc}$$

حيث:

k تمثل المضاعف.

mpc تمثل الميل الحدي للاستهلاك والتي تمثل نسبة التغير في الاستهلاك إلى التغير

في الدخل.

وهذا يعني أنه كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك كان المضاعف أكبر، وبالتالي كلما ازداد المضاعف زاد مستوى التشغيل. بالإضافة إلى أن المضاعف يوضح مستوى التشغيل المتوقع عند كل تغير يحدث في حجم الاستثمار، وبالتالي يشكل علاقة محدّدة بين الدخل الكلي ومعدل الاستثمار، كذلك يمكن للمضاعف أن يعطي صورة عامة عن النشاط الاقتصادي ككل.

• محددات المضاعف:

1. إن عمل المضاعف وأليته تتحددان بمجموعة من العوامل، من أهمها ما يأتي:
 1. التدفق المتواصل للاستثمارات الجديدة يعتبر شيئاً أساسياً من أجل الحصول على قيمة عالية للمضاعف. فعندما يحصل انقطاع في الاستثمار فإن الدخل القومي يتراجع بسرعة إلى مستوى التوازن الذي كان سائداً قبل حدوث الاستثمارات الجديدة.
 2. الزيادة في صافي الاستثمار العام (الحكومي) تعمل على إبطال مفعول المضاعف من خلال التأثير على الاستثمار الخاص وانخفاضه. بالإضافة إلى أن الزيادة في الاستثمار العام يؤدي إلى زيادة أسعار السلع الرأسمالية، وبالتالي تؤثر سلباً على الاستثمار الخاص.
 3. بما أن المضاعف يحدد بناءً على الميل الحدي للاستهلاك فإن قيمة المضاعف سوف تتغير بتغير الميل الحدي للاستهلاك.
 4. يكون المضاعف أكثر فاعلية في الاقتصاد المغلق. فإذا دخلت الدولة في تجارة خارجية مع العالم الخارجي فإن أثر المضاعف على الاقتصاد سوف يكون محدداً بحجم زيادة الواردات على الصادرات.
 5. توفر السلع الاستهلاكية، حيث أن عملية مضاعفة الدخل تعتمد على توفر مثل هذه السلع.
 6. فترة تولد الدخل سوف تحكم آلية المضاعف وعمله، أي كلما طالبت فترة انتقال الدخل المستلم من قبل الأفراد إلى جهة أخرى على شكل دخلٍ صافٍ ضعف أثر المضاعف والعكس صحيح.
 7. وأخيراً فإن المضاعف وأليته يعتمدان على وجود بطالة مؤقتة في الاقتصاد.

والآن - عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (3)

- أ- ما الدوافع التي حدّدها (كينز) والتي تحكم الاحتفاظ بالسيولة النقدية؟
ب- ناقش العوامل التي تحدد المضاعف وأثره على الاقتصاد.
ج- أجب بـ نعم أو لا عن العبارات الآتية:
- 1- تتناقص الكفاية الحدية لرأس المال بسبب زيادة أسعار العرض للأدوات الاستثمارية.
 - 2- الهدف الذي يحققه الربح من خلال المعرفة الأفضل بالسوق بشأن ما يحمله المستقبل يعرف بدافع المضاربة.
 - 3- الانخار عند (كينز) يتحدد بسعر الفائدة لا بمستوى الدخل القومي.
 - 4- لا يمكن لكمية النقود أن تؤثر على سعر الفائدة كلما كان سعر الفائدة عند حده الأعلى.
 - 5- هناك علاقة عكسية بين قيمة المضاعف والميل الحدي للاستهلاك.



أسئلة التقويم الذاتي (4)

- (1) ما العوامل التي تحدد الكفاية الحدية لرأس المال؟
- (2) قارن بين دافع الدخل ودافع العمل كدوافع تدفع الأفراد للاحتفاظ بالسيولة.
- (3) ما علاقة سعر الفائدة بالتفضيل النقدي؟

6. التضخم Inflation

في الوقت الذي قدم فيه (كينز) نظريته العامة في التوظيف والفائدة والنقود لم يكن سؤال التضخم مطروحاً. ولكن على العكس في ذلك الوقت كان الفكر (الكينزي) منصّباً حول الكساد، بسبب مشكلة الكساد العظيم.

قدم عزيزي الدارس، (كينز) مجموعة من الاقتراحات من أجل محاربة التضخم بالإضافة إلى نظريته المعروفة بالفجوة التضخمية في دراسة بعنوان "كيف ندفع للحرب" "How To Pay for the war" نشرت عام 1940.

في رأي (كينز) فإن التضخم الحقيقي يظهر عندما يستمر التوسع النقدي ويصبح أكبر من مستوى التوظيف الكامل. ويمكن وضع هذا الرأي في النقاط الآتية:

- أ- العرض الكلي للنقود سوف يزداد من الجهة الأولى.
- ب- مستوى الإنتاج سوف يتراجع أو يتأخر من الجهة الثانية.
- ج- الطلب الفعّال سوف يزداد بشكل ملحوظ ولكن عرض السلع لا يمكن أن يزداد بالوتيرة نفسها.

د- الأسعار سوف تزداد ورجال الأعمال سوف يلجؤون إلى الادخار والاختزان. كل هذه الظواهر تشكل ما يعرف بالحلقة المفرغة Vicious Circle، وإذا لم تكسر هذه الحلقة المفرغة فإن التضخم الجامح Hyper Inflation سوف ينتشر ويكون بمثابة كارثة للاقتصاد. ومن أفضل الأمثلة على هذا النوع من التضخم ذلك الذي اجتاحت ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى. وكذلك في الوقت الحاضر تشهد معظم الدول التي تعاني من الحروب حالة من التضخم بسبب آثار الحروب والأزمات السياسية. قدم (كينز) ثلاثة مقاييس لعلاج التضخم والسيطرة عليه وهذه المقاييس التي اقترحها (كينز) هي:

- 1) العمل على تخفيض الميل الحدي للاستهلاك.
- 2) العمل على تخفيض الاندفاع للاستثمار.
- 3) العمل على تخفيض الإنفاق الحكومي.

وفيما يلي، عزيزي الدارس، نلقي الضوء على هذه المقترحات:

1) بالنسبة إلى الميل الحدي للاستهلاك، يمكن العمل على تخفيض هذا الميل من خلال:

- أ- فرض الضرائب على الاستهلاك.
- ب- زيادة المدخرات.

الفئة من الأفراد الذين يتمتعون بارتفاع نسبي في الميل الحدي للاستهلاك. أما بالنسبة للادخار فإن أكثر البرامج فاعلية هي تلك البرامج التي تعالج التضخم من خلال الخطوات الآتية:

- أ- العمل على زيادة سعر الفائدة من أجل تشجيع الادخار.
 - ب- تعميم أدونات الخزينة والسندات الحكومية.
 - ج- اقتراح (كينز) برنامج الادخار الإجباري من خلال اقتطاع جزء من الأجور والرواتب.
 - د- في حالة عدم تلاشي التضخم مع كل هذه الإجراءات يجب برأي (كينز) تجميد أرصدة الأفراد وحساباتهم خوفاً من استخدامها المناحي الاستهلاك.
- (2) بالنسبة إلى الاندفاع نحو الاستثمار، فإن الاستثمار الخاص يجب أن يخضع للرقابة، وهناك طريقتان للتعامل مع هذه المسألة:
- أ- تخفيض الكفاية الحدية لرأس المال.

ب- زيادة سعر الفائدة.

وهاتان الطريقتان يمكن أن تطبقا على التوالي، ولكن يجب هنا الاهتمام بأن الكفاية الحدية لرأس المال إذا ما خفضت إلى حد كبير فإنه من الممكن أن تصل إلى حد لا يمكن بعده العمل على زيادتها مرة أخرى، وبالتالي من الأفضل عدم المساس بها. ولذلك فإن زيادة سعر الفائدة تجعل النقود ذات تكلفة عالية وتعمل على عدم التحضير للمزيد من الاستثمار.

- (3) بالنسبة إلى الإنفاق الحكومي، فإن هذه النفقات سوف تزداد بشكل ملحوظ في أوقات الحرب ولذلك يجب:
- أ- التحكم الكامل بالإنفاق الحكومي.
 - ب- الاقتصاد في الإنفاق الحكومي.

• نظرية الفجوة التضخمية Theory of Inflationary Gap

قدم (كينز) نظرية الفجوة التضخمية التي اعتبرت من قبل العديد من الخبراء النكديين أنها توضح نقطة البداية للتضخم. وهذه الفجوة التضخمية تعتمد على العلاقة الوظيفية بين الإنفاق والدخل المتاح، واعتبرت أن القيمة الجارية للإنتاج هي الأساس. وتعني الفجوة التضخمية امتلاك القوة الشرائية التي تزيد عن قيمة السلع المتوفرة عند مستوى أسعار قبل التضخم. وعرفها (كورهارا) (Kurihara) على أنها "الزيادة المتوقعة

للإتفاق فوق الإنتاج المتوفر بالسعر الثابت“. وكذلك عرّفها (كلايين) (Klein) بأنها تمثل الفرق بين ما يحاول الأفراد استهلاكه من دخولهم والحجم المتوفر للاستهلاك عند أسعار قبل التضخم.

ويمكن توضيح الفجوة التضخمية بهذا المثال الافتراضي:
إذا افترضنا أن مجتمعاً ما يبلغ حجم الدخل القومي فيه 500 مليون دينار منها مليون دينار جمعت على شكل ضرائب.

إذن فإن المجتمع يمتلك 400 مليون دينار لينفقها على السلع الاستهلاكية. افترض أن قيمة الناتج القومي عند مستوى أسعار غير تضخمية تبلغ 300 مليون دينار، إذا فإن الفجوة التضخمية تساوي 100 مليون دينار.

النتيجة:

إذا كان هناك إمكانية لزيادة السلع الاستهلاكية بمقدار 100 مليون دينار، وإذا كان مستوى التشغيل الكامل لم يصل له الاقتصاد بعد، فإن هذه الفجوة التضخمية سوف تتلاشى. ولكن إذا كان الاقتصاد قد وصل إلى مستوى التشغيل الكامل فإن هذه الفجوة سوف تحمل نتائج خطيرة على الاقتصاد.

والآن - عزيزي - الدارس أجب عن الآتي:



تدريب (4)

1. قدم (كينز) برنامجاً لمعالجة التضخم من خلال تخفيض الميل الحدي للاستهلاك بمساعدة الادخار، لخص هذا البرنامج.
2. هل ترى أن تخفيض الكفاية الحدية لرأس المال يمكن أن يكون قراراً صائباً لمعالجة التضخم. علل؟



أسئلة التقويم الذاتي (5)

1. إذا استمر التوسع النقدي ووصل إلى مستوى أكبر من مستوى التوظيف الكامل، فإن التضخم سوف يظهر برأي (كينز)، ناقش هذا الرأي.
2. فسر نظرية الفجوة التضخمية وكيف يمكن أن تلحق بالاقتصاد آثاراً خطيرة وسلبية؟

7. الدورة الاقتصادية Economic Cycle

عزيزي الدارس، توضح الدورة الاقتصادية التقلبات الاقتصادية التي تحدث أساساً بسبب التغير في كل من:

1. الكفاية الحدية لرأس المال.
2. الميل الحدي للاستهلاك.
3. تفضيلات السيولة.

وبالرغم من أن كلاً من الميل الحدي للاستهلاك وتفضيلات السيولة تتميز بالاستقرار النسبي إلا أنها تؤدي أوارها في الدورة الاقتصادية. ولكن بالنسبة إلى الكفاية الحدية لرأس المال والتي تم التعرف إليها سابقاً على أنها تمثل العائد المتوقع من الاستثمار أو معدل الربح المتوقع، فإن (كينز) توصل إلى أن الدورة الاقتصادية ما هي إلا نتيجة للتقلبات والتغيرات في التوقعات.

إن مضاعف الاستثمار أظهر طبيعة تراكم الأعمال والمشاريع وتقلصها أيضاً. يقول (كينز) بأن تحليل المشكلة أو الأزمة والتعرف إليها يمكن أن نقوصل إليه ليس من خلال الزيادة في سعر الفائدة ولكن من خلال التراجع أو التناقص المفاجئ في الكفاية الحدية لرأس المال.

بدأ (كينز) بتحليله من توسع الأعمال نتيجة الثقة والثبات بالنسبة للمستقبل. ولذلك فإن الاستثمار سوف يزداد بشكل سريع ويؤدي إلى زيادة مستوى التشغيل، والكفاية الحدية لرأس المال تكون عندها مرتفعة بشكل ملحوظ.

وكل زيادة إضافية في الاستثمار سوف تحدد الاستهلاك وتؤدي إلى زيادة الدخل القومي. ولكن عندما يبدأ الازدهار والانتعاش فإن الكفاية الحدية لرأس المال سوف تبدأ بالتناقص بسبب زيادة تكاليف الإنتاج الخاصة بالمخزون الرأسمالي الجديد، وتؤدي (الزيادة في الاستثمار) إلى زيادة الإنتاج أو زيادة المخزون السلعي.

وفي ظل هذه الظروف، عندما ترتفع التكاليف وتنتج السلع من قبل عدد كبير من المنافسين وتغزو السوق فإن الانكماش يجب أن يبدأ. ويعد تدني الكفاية الحدية لرأس المال فإن تفضيلات السيولة سوف تزداد بشكل حاد.

بالنسبة للانتعاش والازدهار وصفه (كينز) بأنه يتميز بالاستثمار الفائض، وكذلك الاستمرار في الإنتاج يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية، إذن هناك سوء توجيه للاستثمار. في هذا المجال لاحظ (كينز) أن العلاج الصحيح للدورة الاقتصادية لا يمكن أن يوجد من خلال التقليل من حالة الازدهار والانتعاش وبالتالي إبقاء الاقتصاد في شبه حفرة ولكن من

خلال التخلص من الحفرة وإبقاء الاقتصاد في حالة شبه الانهيار Quasi bobm. (كينز، 1936، ص 322).

• الانتقادات:

تعرضت نظرية الدورة الاقتصادية التي جاء بها (كينز) إلى عدد من الانتقادات من قبل الفكر الاقتصادي الحديث، وجوهر هذه الانتقادات يمكن توضيحه في النقاط الآتية:

(1) إن مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال مفهوم غامض وغير واضح، لأنه يعطي عدداً من المعاني. لهذا اعتبر الاقتصاديون أن السبب الذي ادعاه (كينز) وهو تدهور الكفاية الحدية لرأس المال هو سبب دون فائدة أو أنه خطأ واضح.

(2) إن اتباع سياسة نقدية رخيصة يؤدي إلى التوسع الزائد في الاقتراض، وبالتالي فإن الديون الزائدة والتوقعات الطائشة تؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد من نواحي عديدة، ومن الممكن أن تؤدي إلى تضخم ثابت ومستمر.

(3) يرى الاقتصاديون في العصر الحديث أن الأزمة أو الأزمات الاقتصادية يمكن أن ترافق من خلال سياسة نقدية متشددة أي من خلال سعر فائدة عالٍ، وبالتالي فإن التوسع في القروض سوف ينخفض وكذلك التوقعات العشوائية والمشاريع المشكوك فيها لا تجدي تشجيع.

(4) بين (كينز) أنه في ظل الاقتصاد الرأسمالي فإن حجم الاستثمار هو استثمار غير مخطط وغير مراقب بسبب التغيرات في الكفاية الحدية لرأس المال، والتي تحدد من قبل الأفراد بشكل خاص.

وبعبارة أخرى فإن (كينز) اقترح إدارة اشتراكية لتتحكم في سعر الفائدة من أجل محاربة الانكماش. ولكن الظروف والأزمات أثبتت أن اتباع مثل هذا الاقتراح يعني وضع الاقتصاد كاملاً تحت السيطرة الحكومية. حيث إن هؤلاء المسؤولين القائمين على الحكومة نجدهم غير عقلانيين بشكل أو بآخر، أو ليسوا متفهمين وعلى دراية بالأمور أو حتى لا يوجد لديهم حرية نتيجة اهتمامات ومعادلات سياسية مختلفة.

والآن- عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:



تدريب (5)

بين أهم الانتقادات التي وجهت إلى نظرية (كينز) الخاصة بالدورة الاقتصادية.



أسئلة التقويم الذاتي (6)

كيف ناقش (كينز) الدورة الاقتصادية من خلال مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال؟

8. السياسات المالية والنقدية والاقتصاد الكلي

عزيزي الدارس، قدم (كينز) مساهمات هامة في مجال إدارة الاقتصاد الكلي من خلال السياسات المالية والنقدية. وتعد هذه المساهمات إطاراً وقالباً للسياسات الاقتصادية القومية، ومن أجل التخلص من الكساد اقترح ما أسماه "سحب الفتيل" "Pump Priming" الذي يعني ضخ حياة اقتصادية جديدة في المجتمع. وسوف نقوم، عزيزي الدارس، بإلقاء الضوء على الاقتراحات التي قدمها (كينز) بخصوص كل من السياسة المالية والنقدية.

1.8 السياسة المالية Fiscal Policy

من أهم المقترحات التي اقترحها (كينز) للسياسة المالية من خلال ما أسماه بسحب الفتيل ما يأتي:

1. على الحكومة الاستثمار في المشاريع الإنتاجية في أوقات الكساد، ومن الأمثلة على هذه المشاريع إقامة وإنشاء الطرق والجسور والسدود والكهرباء ... وغيرها. وبالتالي فإن الأفراد العاطلين عن العمل يمكنهم الحصول على فرصة عمل، وقوتهم الشرائية تزداد، وهذا يؤدي إلى خلق المزيد من الطلب على السلع والخدمات.
2. الإنفاق الحكومي والزيادة في القوة الشرائية سوف تحفز المشاريع والشركات الخاصة على استثمار أموالهم في المشاريع الصناعية والتجارية.
3. هذا سوف يؤدي إلى توفير المزيد من التوظيف والاستخدام ويؤدي إلى سطوع التوقعات بشأن العمل والمشاريع.
4. مجتمع المستثمرين كله سوف يتبع هذه الموجة من النشاط في كل أجزاء البلاد.
5. إن نزاع الفتيل سوف يعمل على التخلص من الآثار السلبية للكساد من خلال خلق فرص العمل وإعادة الظروف الطبيعية الاعتيادية للاقتصاد.

والسؤال المهم هنا الذي يطرح نفسه هو: من أين للحكومة أن تأتي بالأموال من أجل القيام بالاستثمار؟ قدم (كينز) الإجابة لمثل هذا السؤال واقترح سياسة التمويل بالعجز Deficit Finance، ويجب الاستمرار بهذه السياسة حتى التخلص من الكساد تخلصاً تاماً. ومن المعروف أن مثل هذه السياسة سوف تؤدي إلى ظهور التضخم، ولم يكن (كينز) يتجاهل هذه الحقيقة، ولكنه ركز على أن هذه هي الطريقة العملية الوحيدة المتوفرة لحل مشكلة الكساد.

ركز (كينز) بتحليله على الميل للاستهلاك والكفاية الحدية لرأس المال والادخار

والاستثمار وكذلك التشغيل الكامل، وبالمثل نفسه ركز على الضرورة الاقتصادية القاضية بالاحتفاظ بسعر فائدة منخفض.

وبالإضافة إلى هذه العناصر اعتقد (كينز) بأن السياسة المالية تستطيع المشاركة في توفير الحلول للمشاكل الاقتصادية. ويرأي (كينز) فإن الدولة تستطيع أن تمارس التأثير المساعد أو الموجه على الميل للاستهلاك ولو بشكل جزئي من خلال فرض الضرائب، وكذلك تثبتت سعر الفائدة بشكل جزئي. حيث كان (كينز) مقتنعاً بأنه " تأميم الاستثمار بشكل شامل كطريقة وحيدة من أجل تأمين مستوى التشغيل الكامل، بالرغم من أن هذا التوجه لا يقتضي استبعاد الشراكة وأدواتها القائمة بين السلطات العامة والاقتراحات التعاونية الخاصة القائمة على مبدأ الشراكة والتعاون " (كينز، 1936، ص 378).

إذن نستطيع التحديد بأن (كينز) اقترح أربعة أمور:

1. اشتراكية الاستثمار.
2. فرض الضرائب من أجل مساواة الثروة بالدخل للأفراد.
3. الرقابة والتحكم بالائتمان المصرفي.
4. التحكم بسعر الفائدة.

2.8 السياسة النقدية Monetary Policy

كان الهدف من السياسة النقدية موقع خلاف في أوقات ما قبل (كينز)، كما كان أيضاً في الأوقات التي عاصرها (كينز). فكانت الاقتراحات المقدمة بشأن هذه الأداة الاقتصادية الهامة متعددة، ومن أهم هذه الاقتراحات:

1. العمل على استقرار مستوى الأسعار.
2. استقرار سعر الصرف والدخل.
3. العمل على اتباع سياسة نقدية رخيصة.

ونتيجة لهذه الاقتراحات، قامت دول مختلفة باتباع هذه السياسات في أوقات مختلفة، فسياسة استقرار الأسعار اتبعت في الدول الزراعية، بينما سياسة سعر الصرف اتبعت في الدول التي تعتمد على التجارة الخارجية، وسياسة استقرار الدخل اقترحت من قبل الاقتصاديين الذين يرون أن الدورة الاقتصادية في حد ذاتها تعتبر ظاهرة ومسألة نقدية، وبالتالي سعوا إلى تجنب التوسع في إصدار الائتمان.

ولكن حسب رأي (كينز) فإن السياسة النقدية يجب أن تحمل مجموعة من الأهداف،

ومن أهمها:

1. تخفيض الانحطاط في الدورة الاقتصادية والمحافظة على تدفقها.
 2. العمل على إيجاد توازن بين الادخار والاستثمار عند مستوى التشغيل الكامل.
- وبالتالي فإن كلاً من استقرار مستوى الأسعار وكذلك سعر الصرف يتحقق من خلال تحقيق مستوى التشغيل الكلي.
- وبما أن مستوى التشغيل الكامل يعني الظرف التي تكون فيه جميع الموارد الاقتصادية المتوفرة للمجتمع موزعة بشكل ناجح وبطريقة إنتاجية، فقام (كينز) باستغلال فرصة الكساد العظيم لتحليل مشكلة البطالة. وفي الوقت الذي كان العالم بأكمله يشهد حالة من الكساد التجاري، كانت المشكلة: كيف توفر الحلول لمشكلة البطالة. واقترح (كينز) أن التوازن بين الادخار والاستثمار يجب أن يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل، وكذلك السياسة النقدية يجب أن تعمل على توفير الحلول للمشاكل الاقتصادية الأخرى، ومن هذه المشاكل:

- أ- العمل على إيقاف تكرار الدورة الاقتصادية.
 - ب- المحافظة على الاقتصاد وإبقاؤه في حالة استقرار.
 - ج- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.
- بقي أن نذكر هنا أن الاقتصاد الحديث قد اتفق مع الأهداف التي قدمها (كينز) بهذا المجال، وقام بعض الاقتصاديين باستخدام تعبير التشغيل الأمثل بدل التشغيل الكامل. لأن (كينز) قد اعترف بأنه من غير الممكن أن يحصل كل فرد في المجتمع على عمل أو يكون موظفاً. وافترض دائماً أن هناك نسبة بسيطة عاطلة عن العمل لعدة أسباب:
1. الأيدي العاملة لا ترغب في العمل المتوفر.
 2. يمكن أن تكون الأيدي العاملة هذه في فترة التدريب أو التأهيل.
 3. يمكن أن تكون في حركة دائمة من وظيفة إلى وظيفة.
- وحسب مفهوم (كينز) فإذا كانت نسبة التوظيف تقع بين (95% - 97%) من إجمالي القوى العاملة فإن الوضع سوف يكون وضع تشغيل كامل.



والآن- عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:

تدريب (6)

اعرض اقتراحات (كينز) بشأن كل من السياسة المالية والنقدية.



أسئلة التقويم الذاتي (7)

ما المقترحات التي قدمها (كينز) للسياسة المالية من خلال ما يعرف باقتراح سحب الفتيل؟

9. (كينز) والاقتصاد الكلاسيكي

Keynes and the Classical Economics

عزيزي الدارس، تختلف الآراء حول العلاقة بين الاقتصاد (الكينزي) والاقتصاد الكلاسيكي، فهناك من يرى أن الاقتصاد (الكينزي) هو إعادة ترتيب وتطوير للاقتصاد الكلاسيكي، وبالمقابل هناك من يرى بأن الاقتصاد (الكينزي) يمثل انتقالاً واضحاً من الاقتصاد الكلاسيكي.

وبما أنه يصعب تقدير وفهم الأفكار الاقتصادية التي جاء بها (آدم سميث) دون فهم الفكر الذي قدمه التجاريون، بالطريقة نفسها من الصعب هضم الاقتصاد (الكينزي) وفهمه بعيداً عن الاقتصاد الكلاسيكي.

ومن وجهات النظر البارزة بهذا المجال تلك التي تقيد بأن (كينز) الذي تم تأسيسه في ظل المنهاج الاقتصادي الذي قدمه (مارشال)، كان في أساسه وفي الجزء الأول من حياته كلاسيكياً، ويؤمن بشكل كامل في كل الفرضيات الكلاسيكية وعمل على تدريسها واستخدامها أكثر من عشرين عاماً.

وبكلام (سويزي) Zweezy فإن (كينز) كان أصلاً من إنتاج المدرسة الكلاسيكية الحديثة.

1.9 أركان الاقتصاد الكلاسيكي

دعنا، عزيزي الدارس، نستعرض أبرز الأركان الأساسية للمنهاج الاقتصادي الكلاسيكي، كما سبق وتناولنا تحليله في الوحدات الدراسية السابقة من هذا المقرر:

1. مستوى التشغيل الكامل هو الوضع الطبيعي عند الكلاسيك، وإذا لم يتحقق التشغيل فهناك الدافعية للعمل من أجل الوصول إليه، ويكون ذلك من خلال مبدأ الحياض الذي تلتزم به الدولة.

2. كان الكلاسيك ضد أي تدخل حكومي بأي شكل من الأشكال وكان هناك تقدير واحترام لمبدأ الحياض.

3. جوهر الاقتصاد الكلاسيكي هو قانون (ساي) (المنافذ للأسواق) حيث إن العرض يخلق الطلب عليه، هذا القانون اعتمد على الافتراض القاضي بأن الدخل المكتسب ينفق كلياً عند معدل يبقي جميع عناصر الإنتاج موظفة بالكامل. وبالتالي فإن كلاً من انتشار البطالة والإنتاج الزائد عبارة عن ظروف مستحيلة لا يمكن للاقتصاد أن يعمل عندها.

4. الكلاسيك كان اعتقادهم السائد أن النظام الاقتصادي يعمل بشكل تلقائي عفوي ويصحح نفسه بنفسه، وبالتالي فإن المرونة في كل من الأسعار والفائدة والأجور سوف تعمل على تحقيق التوازن.
5. اعتبر النظام الكلاسيكي النقود وسيطاً في التبادل وبالتالي وظيفتها الأساسية خدمة المعاملات والصفقات. ولهذا لا يمكن للنقود أن تؤثر على الدخل أو الإنتاج أو حتى التوظيف، حيث تجاهل الكلاسيك دوافع الاحتياط والمضاربة التي تدفع الأفراد لطلب السيولة وتفضيلها.
6. معدل الفائدة يؤدي دوراً مهماً عند الكلاسيك، حيث يؤدي إلى خلق التوازن بين الادخار والاستثمار.
7. الاقتصاد الكلاسيكي يؤمن بأن تعطل الأيدي العاملة يعمل على تخفيض الأجور، ويؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية عندما يزداد حجم الإنتاج. وهذه الآلية من الانخفاض في مستوى الأجور والأسعار المرافقة للزيادة في الأرباح والتوظيف سوف تستمر حتى يحدث التوازن عند مستوى التشغيل الكامل.

2.9 خروج (كينز) عن النظام الكلاسيكي

- إن الحقيقة العلمية التي يتناقلها العديد من أصحاب الفكر الاقتصادي تفيد بأن النظريات التي قدمها (كينز) أظهرت منذ البداية النزعة نحو شيء أصيل وقوي. كان (كينز) نفسه معنياً ومهتماً في الخلاف مع الاقتصاد الكلاسيكي، والنقاط الأساسية التي تمثل خروجه وابتعاده عن الاقتصاد الكلاسيكي يمكن إجمالها في النقاط الآتية:
1. لما كان الاقتصاديون الكلاسيك مهتمين في التوازن في المدى الطويل، فقد أولى (كينز) أهمية أكبر إلى التوازن في المدى القصير، حيث قال: في المدى الطويل فإننا جميعاً ميتون. وهذه النزعة والاهتمام بالمدى القصير جعلت الدراسات الاقتصادية أكثر واقعية.
 2. عارض (كينز) افتراض الكلاسيك الخاص بمستوى التشغيل الكامل، وركز على التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، واعتبره ظاهرة طبيعية للنظام الرأسمالي الحديث.
 3. نجح (كينز) في ربط نظرية النقود بالنظرية العامة، حيث كانت هذه النظرية متفرقة مبعدة قبل عام 1936. لذلك فإن فكرة النقود عند (كينز) أكثر نشاطاً وفاعلية من تلك التي قدمها (ميل) و(مارشال) وغيرهما من أعلام الاقتصاد الكلاسيكي.

4. تأثير (كينز) على كل من السياسات المالية والنقدية العامة وكذلك على الفائدة وأسعار الصرف يعتبر شيئاً يسجل بقوة بالغة، حيث نجح في ربط الاقتصاد الأكاديمي مع الاقتصاد الحكومي، بالإضافة إلى أنه قدم مجموعة من الأدوات التي من خلالها يمكن محاربة كل من التضخم والانكماش.
5. برهن (كينز) على أن التوازن بين الادخار والاستثمار يمكن أن يحدث في الاقتصاد من خلال تغير مستويات الدخل، وليس من خلال التغيرات في سعر الفائدة، كما أظهر الاقتصاد الكلاسيكي.
6. بخلاف الاقتصاديين الكلاسيك، فإن الاقتصاد (الكينزي) يعتبر أكثر واقعية، وفاعلية وتنظيماً، وهذا يتضح من اعترافه الصريح بعنصر التنظيم حيث اعتمد على عدد من القوانين التي توضح وتشرح بوضوح ظواهر اقتصادية متنوعة مثل الادخار الزائد، سعر الفائدة المرتفع، النقص في عرض النقد، عدم التأكد وغيرها.
7. بعكس النظريات الساكنة لـ (ميل) و(مارشال) وغيرهم، فإن (كينز) قدم مذهب الحركة والديناميكية والنشاط على شكل التوقعات للظواهر الاقتصادية.
8. إذا كان الاقتصاد الكلاسيكي يعتبر اقتصاد التوزيع فإن الاقتصاد (الكينزي) يعرف باقتصاد الإنتاج والدخل والتوظيف والنقود.
9. نجاح آخر لـ (كينز) يسجل وهو ربط نظريات النقود والفائدة والاستخدام بنظرية الدخل، حيث ركز على عامل الدخل واستخدامه بشكل كبير ومنظم في تحليله للتغيرات الاقتصادية بصورة لم تستخدم من قبل.
10. بالنسبة إلى خلاف (كينز) مع الاقتصاد الجزئي؛ أي بشأن القيمة والأسعار التي تطورت على أيدي الكلاسيك، فإن (كينز) طور الاقتصاد الكلي الذي يختص بدراسة الجامعات الكلية القومية.



والآن- عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:

تدريب (7)

املاً الفراغات الآتية:

1. إذا كان الاقتصاد الكلاسيكي مهتماً بتحليل التوازن في المدى فإن (كينز) قد اهتم بتحليل التوازن في المدى
2. الادخار عند الكلاسيك يتحدد من خلال بينما يتحدد عند (كينز) من خلال
3. كان (كينز) مع التدخل الحكومي، في حين رفض الكلاسيك هذا التدخل ولذلك فإن دور الدولة عند (كينز) يمكن تحقيقه من خلال و.....
4. إذا كان الاقتصاد الكلاسيكي مهتماً في فإن الاقتصاد (الكينزي) قد اهتم في وبالتالي فإن الاقتصاد الكلاسيكي هو اقتصاد والاقتصاد (الكينزي) هو اقتصاد
5. هل تعتبر الاقتصاد (الكينزي) اقتصاداً نقدياً



أسئلة التقويم الذاتي (8)

لخص نقاط الخلاف بين الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والاقتصاد (الكينزي).

10. (كينز) والاقتصاد العالمي

Keynes and the International Economics

عزيزي الدارس، من خلال تقبل (كينز) وتقديره للنظريات التي قدمها التجاريون وانتقاده لقاعدة الذهب النقدية، فإن بإمكان أي باحث أن يعتبر (كينز) اقتصادياً قومياً، ولكن الحقيقة هي بخلاف ذلك، حيث كان (كينز) عالمياً ونستطيع أن نثبت ذلك من خلال دفاعه عن قاعدة الذهب العالمية، وكذلك التوازن في المدفوعات.

وقد اتضح من كتاباته، أنه من خلال اتباع هذه السياسات من قبل جميع الدول مجتمعة فسوف تكون قادرة على الوصول إلى اقتصاد متعافٍ وقوي عالمياً، بصرف النظر إذا تم قياسه من خلال مستوى التشغيل المحلي أو من خلال حجم التجارة الخارجية.

قام (كينز) بكتابة ما يزيد عن ألف صفحة في مؤلفاته بخصوص الاقتصاد العالمي وهذا الاهتمام في مشاكل الاقتصاد العالمي يعتبر دائماً وظاهراً في الأدب (الكينزي).

كذلك شارك (كينز) عام 1944 في مؤتمر (برتين وودز) Bretton woods وقدم مقترحاته حول الاتحاد العالمي للمقاصة والذي هدف لإنشاء نظام جديد لاستخدام الذهب في تمثيل القيم النسبية للعملة الوطنية، وتجنب المنافسة في الصرف وتخفيض قيمة العملة وتوفير المرونة في الصرف وبالتالي توفير الحلول لمشاكل ميزان المدفوعات.

وهناك حقيقة أخرى هي أن الاتحاد العالمي للمقاصة عمل على أن مشاكل ميزان المدفوعات لا يمكن أن تحل من خلال تخزين الذهب وتكديسه، ولكن من خلال شراء السلع والخدمات من الدول المدينة. ومثل هذه الخطوة لها أثرها في زيادة الطلب الفعال وتصحيح وتوازن ميزان المدفوعات.

إن خطة (كينز) الاقتصادية ونظامه مليء بالتطبيقات الاقتصادية العالمية.



أسئلة التقويم الذاتي (9)

هل تعتبر (كينز) اقتصادياً قومياً أم عالمياً؟ برهن إجابتك.

11. (كينز) واقتصاديات النمو

Keynesian Economics and Underdeveloped Economics

السؤال الذي نود نقاشه وتحليله بهذا القسم من هذه الوحدة الدراسية هو "هل كانت الفرضيات التي استخدمها (كينز) صالحة للتطبيق في اقتصاديات الدول النامية أم لا؟" من الصحيح إلى حد ما أن الركائز التي اعتمد عليها (كينز) تعتبر مناسبة لتحليل المشاكل التي تعاني منها هذه الدول، ومن هذه الركائز تحديد التوازن باستخدام المجاميع الكلية مثل الطلب الكلي والعرض الكلي. ولكن العديد من الدول النامية ذهبت إلى تطبيق المبادئ الاشتراكية وابتعدت عن الرأسمالية. بالإضافة إلى أن مستوى الأجور في الدول النامية يصل بالكاد إلى مستوى الكفاف، فإذا ما نظرنا إلى الافتراض الذي قدمه (كينز) بأن الأيدي العاملة تستطيع أن تتحمل نوع من التخفيض الطفيف على الأجور، فهذا لا ينطبق على الدول النامية لأن مستوى الأجور أصلاً منخفض.

وبالاعتماد، عزيزي الدارس، على هذه الصعوبات فإن تطبيق التحليل الذي حملته النظرية العامة لـ (كينز) لا يعتبر بالأمر السهل بالنسبة للدول النامية. ويعدّ بعض هذه الصعوبات تنظيمية وبعضها الآخر سياسية.

ومن أهم هذه الصعوبات:

1. السياسة الضريبية.

2. السياسة النقدية.

3. السياسة التجارية.

والآن، عزيزي الدارس، دعنا نناقش هذه الصعوبات بشيء من التفصيل:

1) السياسة الضريبية Tax policy

افترض التحليل (الكينزي) فرض الضرائب التصاعدية المباشرة، هذه الضرائب سوف تعمل على زيادة الاستهلاك وانخفاض المدخرات الشخصية، وبالتالي تتأثر الاستثمارات بشكل سلبي. بالمقابل هناك طريقة أخرى يكون فيها نظام الضرائب التصاعدية ذات فاعلية أكبر في مساعدة الاقتصاد. حيث إن الضرائب التي تجمع من ذوي الدخل المرتفع تتحول إلى ذوي الدخل المنخفض من خلال الإنفاق الحكومي على المشاريع والمنافع العامة. هذه السياسة تعمل على الاحتفاظ بالطلب الكلي الفعال في الوقت الذي يكون فيه الاقتصاد

مهدداً بتناقص الفرص الاستثمارية.

وبالنسبة للدول النامية، هل يجب زيادة الطلب الفعّال من خلال زيادة الاستهلاك أم من خلال زيادة الاستثمار؟ وهنا يجب الملاحظة أن الدول النامية بحاجة إلى المزيد من المدخرات لا إلى نظام ضرائب متصاعد، بالإضافة إلى التحكم ومراقبة الاستهلاك بالوقت نفسه.

(2) السياسة النقدية Monetary Policy

أُيد (كينز) السياسة النقدية الرخيصة بسبب مخاوفه من أن المخزون الرأسمالي يمكن أن يبقى دون أي استخدام.

ففي الدول النامية تعمل هذه السياسة النقدية الرخيصة على زيادة الطلب على المخزون الرأسمالي الذي يعتبر أصلاً شيئاً نادراً وشحيحاً. ولكن المشكلة سوف تتحول إلى إمكانية توفير المزيد من رأس المال في هذه الدول.

(كينز) قام باقتراح سياسة التمويل بالعجز خلال أوقات الانكماش ولكن الدول النامية بحاجة إلى رأس المال من أجل تطبيق برامجها التنموية.

لهذا فإن سياسة التمويل بالعجز طبقت في الدول المتقدمة لإخراج الاقتصاد من حالة الانكماش بينما استخدمت الدول النامية السياسة نفسها من أجل تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية المختلفة.

(3) السياسة التجارية Trade Policy

رَحِب (كينز) بالسياسات التجارية وناقش من خلال النظرية العامة أن الحماية يمكن أن تؤدي إلى فائض في ميزان المدفوعات، وهذا يؤدي إلى إمكانية قيام الدول بالاستثمار الأجنبي.

ولكن هذه السياسة بالنسبة للدول النامية تعتبر ضرورية من أجل حماية الصناعات المحلية وتطويرها، بالإضافة إلى أن هذه الدول تنتظر إلى تلقي المساعدات المالية من أجل تمويل برامج التنمية من الآخرين وليس بالقيام بالاستثمار بالخارج.

واعتماداً على هذه السياسات الثلاث التي تمثل الصعوبات بالنسبة للدول النامية، نستطيع أن نستخلص أن المفهوم التطبيقي لها لا ينطبق واقتصاديات النمو لأن الظروف مختلفة تماماً عن تلك الخاصة بالدول المتقدمة. حيث يشير الواقع الاقتصادي للدول النامية إلى أن:

أ- النظرية العامة لـ (كينز) تبحث في الاقتصاد المتقدم مثل تلك الموجود في الدول المتقدمة حيث كانت مشكلة الاقتصاد تكمن في تحريك الموارد الاقتصادية، بينما

المشكلة في الدول النامية هي خلق الموارد الاقتصادية.

ب- نظرية مضاعف الاستثمار لا تنطبق على الدول النامية وذلك لأنها سوف تؤدي إلى زيادة الدخل النقدي وليس إلى زيادة الدخل الحقيقي، وبالتالي تؤدي بالتأكيد إلى آثار تضخمية.

ج- المنهج الأكثر تطبيقاً للدول النامية يتمثل في النظام الكلاسيكي لا في ذلك الذي اقترحه (كينز) في نظريته العامة.



تدريب (8)

ما أسباب عدم انطباق المفهوم التطبيقي للاقتصاد (الكينزي) على اقتصاديات الدول النامية؟



أسئلة التقويم الذاتي (10)

هل تعتقد أن الاقتصاد (الكينزي) يصلح للتطبيق على اقتصاديات الدول النامية، في ظل الخصائص الاقتصادية التي تتميز بها؟ ناقش هذا الرأي.

12. الانتقادات الموجهة للاقتصاد (الكينزي)

عزيزي الدارس، ما من شك في أن الاقتصاد (الكينزي) من خلال نظرية (كينز) العامة قد شمل على الكثير من الإبداع ولذا حاز على إعجاب أشهر الاقتصاديين المعاصرين وتقديرهم. وبالرغم من هذا الإعجاب والتقدير فقد شاء القدر أن يعقب ظهور النظرية العامة مجموعة من الأحداث التي توالى على وجه يقلل من أهمية النظرية العامة وأفكار (كينز).

كما تعرضت نظرية (كينز) العامة إلى مجموعة من الانتقادات منها ما وجه إلى أجزاء محددة من النظرية ومنها ما يعد انتقادات عامة.

وفي هذا القسم، عزيزي الدارس، نلقي الضوء على أهم هذه الانتقادات وأصولها.

أولاً: الاقتصاد (الكينزي) أمام الواقع:

1. حاول (كينز) شرح وإصلاح النظام الاقتصادي الرأسمالي وبشكل خاص تفسير أزمة البطالة التي لم يستطع التوازن التلقائي القضاء عليها، فعلمها (كينز) بالانخار وانخفاض الاستثمار.

2. بعد قيام (كينز) بنشر نظريته واجه العالم حالة من الحرب قلبت الأمور رأساً على عقب، فبسبب الاندفاع نحو الاستثمار لتعمير ما دمرته الحرب أصبح الاقتصاد مهدداً بالتضخم النقدي.

3. قام (كينز) بانتقاد سياسة الحرية الاقتصادية واعتبر عدم تدخل الدول لتوجيه الاقتصاد من مأخذ النظام القائم. ولكن في ظل الحرب العالمية الثانية اندفعت الدول نحو التدخل في أمور الإنتاج والتوزيع، الأمر الذي نتج عنه انتشار المخاوف من تدمير الدولة في مثل هذا التدخل.

4. اقتراحات (كينز) بشأن تجديد النظام الرأسمالي تركزت حول بعض النواحي المعينة، مثل سعر الفائدة والإنفاق الحكومي والمشاريع. فإذا بالرواج يحدث ويخالف أفكار الاقتصاديين المعارضين للاقتصاد (الكينزي)، وبالتالي تعالت الأصوات المنادية بالاقتصاد المنهجي بدلاً من الاقتصاد الموجه.

ثانياً: الانتقادات المدرسية للاقتصاد (الكينزي):

من أهم ما واجهه الاقتصاد (الكينزي) من أفكار هجره لسياسة الحرية الاقتصادية والنظرة المتشائمة المتعلقة بتوازن البطالة عندما قال بأن مستوى التشغيل لا يمكن أن يستقر في النظام الرأسمالي عند مستويات فنية عالية. ويمكن إدراج هذه الانتقادات في البنود الأساسية الآتية:

(1) الادخار

يأخذ الاقتصاديون على (كينز) أنه اعتبر الادخار بمثابة الامتناع عن الاستهلاك، وهم يعتبرون أن هذا يصح بالنسبة للفرد ولا يصح بالنسبة للمجتمع، وهذا لا يمكن أن يعتبر انتقاداً لأن (كينز) لم ينكر ذلك ولكنه وضع أن عملية تحويل الادخار إلى استثمار لا تتم بسرعة إنما بعد صعوبات وترددات لا يمكن تجاهلها.

(2) التشغيل الكامل

قدم (كينز) للسياسة الاقتصادية هدفاً واحداً وهو التشغيل الكامل، واعتبر هذا الهدف لا يتلاءم مع الحرية الفردية. وهنا يرى الاقتصاديون أن التشغيل الكامل لا يمكن أن يحدث إلا على الطريقة الكلاسيكية أي من خلال تخفيض الأجور، فإذا طبقت أساليب أخرى وقع المجتمع في الوسائل التي تستدعي الإكراه والضغط على الحريات وهذا سوف يؤدي إلى تناقص الإنتاجية الوطنية.

(3) أساليب التوجيه الاقتصادي

اقترح (كينز) تسهيل الاعتمادات بالأشغال العامة، حيث اعتبرت هذه الاقتراحات ناجحة في بعض الحالات وفاشلة في حالات أخرى، تعتبر ناجحة عندما يكون هناك احتمال لارتفاع الأسعار والأجور، وتعتبر فاشلة إذا كانت الأزمة ناشئة عن ارتفاع الأجور أو عن القوانين والتشريعات المناهضة للربح.

إذاً تستطيع الدولة أن تعتمد على أسلوب المشاريع العامة وتتحمل نفقاتها في سبيل توظيف الأيدي العاملة ما دامت هذه النفقات لا تجر وراءها أية خسائر أو على الأصح ما دام الأفراد يتوهمون أن هذه النفقات لا تتضمن أية خسائر.

إلا أنه متى توقف أو زال هذا الوهم لدى الأفراد بدأ رد الفعل من قبلهم وضعفت الثقة بالنقد وعجزت الدولة عن ضبط الارتفاع في مستوى أسعار السلع وسعر الصرف وظهرت الآثار التضخمية للنقد ومساوئه.

ثالثاً: انتقادات الاقتصاديين المتأثرين بـ (كينز):

يمكن تصنيف هذه الانتقادات إلى نوعين:

1. الانتقادات الجزئية.

2. الانتقادات العامة.

ودعنا الآن، عزيزي الدارس، نتناول هذه الانتقادات بنوعيتها بشيء من التفصيل.

1. الانتقادات الجزئية:

نتيجة التطور المستمر في الفكر الاقتصادي فإن الأركان الرئيسية التي أقام (كينز) عليها نظريته أصبحت تستدعي التعديل في عدد من بنودها، ومن أهم هذه البنود:

أ. الميل الحدي للاستهلاك: أظهر العديد من الدراسات أن الميل الحدي للاستهلاك لا يتمتع بالثبات النسبي الذي ادعاه (كينز) بل يختلف باختلاف الطبقات الاجتماعية والبلدان والأوقات. كما تبين أيضاً أنه يختلف باختلاف أنواع السلع، حيث إن مرونة الطلب الدخلية على السلع الضرورية تكون أقل منها على السلع الكمالية، وهذا يضعف الادعاء الذي بناه (كينز) بأن الميل الحدي للاستهلاك ثابت، وكل هذا سوف يؤثر أيضاً على قيمة المضاعف.

ب. الادخار: تعامل (كينز) مع الادخار على أنه امتناع عن الاستهلاك، ولكن يرى الاقتصاديون خلاف ذلك، بحيث يقوم الفرد بتحديد حجم مدخراته بعد وقت من التفكير والحساب والمقارنة بين المتعة التي يحرم نفسه منها حالياً بسبب الادخار، وبين المتعة الأكبر التي يأمل الحصول عليها في المستقبل بواسطة الادخار.

ج. تفضيل السيولة: حدد (كينز) أن السيولة تتحدد بعدة دوافع ومن أهمها دافع الاحتياط والمعاملات والمضاربة. ولكن مع تقدم الرأسمالية أصبح الأفراد يحبذون الاستثمار ليس في المشاريع الأكثر ربحية، وإنما في المشاريع الأقل خطورة، بحيث يستطيعون سحب استثماراتهم بأكبر سهولة ممكنة.

كما اتضح من العديد من الدراسات أن هناك عوامل تسبب تزايد تفضيل السيولة والتي لم يتعرض لها (كينز) ومن الأمثلة على هذه العوامل:

1- انتشار الشكل الجماعي للادخار كالادخار التي تقوم به الشركات والمؤسسات المالية.

2- الظروف العامة للمجتمع، فتزداد تفضيلات السيولة في أوقات الحرب والأزمات.

3- الأزمات الاقتصادية، حيث تقوم المؤسسات بالاحتفاظ برأس مال نقدي من أجل مواجهة الأزمات الطارئة، ويقل حرصها على النقد الجاهز في فترات الازدهار والانتعاش الاقتصادي.

د- الميل نحو الاستثمار: وضع (كينز) بأن الميل نحو الاستثمار يتأثر بالفرق بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال. ولقد فقدت هذه الطريقة من التحليل دقتها حيث إن قرارات المستثمر وإقدامه على الاستثمار يتعلق بالعائد أو الربح الذي يتوقعه من الاستثمار أكثر مما يتعلق بسعر الفائدة. ولذلك فإن العديد من الدراسات حول سلوك المؤسسات ورجال الأعمال خلصت إلى أن سعر الفائدة لا يؤدي إلا دوراً ثانوياً في تحديد وتقرير الاستثمار أو الامتناع عنه.

2. الانتقادات العامة:

تصنف هذه الانتقادات على أنها انتقادات عامة وجهت للنظرية (الكينزية) في أسلوبها وفي مجملها. وأهم هذه الانتقادات ما جاء به (بيجو) Pigou و(بيرو) Piro وتتناول أهم النقاط الخاصة بهذه المآخذ.

أ- انتقادات (بيجو) Pigou:

1. استندت النظرية (الكينزية) على فرضيات لم تثبت صحتها، مثل فرضية ثبات الأجور وجمودها، حيث إن تحول الأجور ومرونتها يشكل أثراً كبيراً على مستوى التشغيل.
2. تناول (كينز) الاستخدام بصورة عامة في المجتمع وبحث عن العناصر المؤثرة في هذا المستوى وكذلك عن المضاعف الذي يحدد كمية الاستخدام النهائية. ويرى (بيجو) أن الاستخدام ليس له قانون واحد ولا يمكن النظر إليه نظرة إجمالية لأنه يختلف باختلاف القطاعات وزيادته في صناعات معينة لا تحدث الأثر نفسه أو الانعكاس فيما لو كانت في صناعات أخرى. وبالتالي ليس هناك في الاقتصاد مضاعف واحد وإنما يمكن أن يكون لكل صناعة مضاعف خاص بها.
3. تجاهل (كينز) الدور الذي تؤديه المؤسسات المالية في الإقراض بالرغم من أن لهذا الدور أثراً كبيراً على مستوى الاستثمار.

ب. انتقادات (بيرو) Piro:

- بالرغم من أن (فرانسو بيرو) Franso Piro كان من أكثر المعجبين بالاقتصاد (الكينزي) ونظريته وعمل على ترويجها في أوروبا إلا أنه لم يخف انتقاداته لها. ومن أهم المآخذ التي سجلها على النظرية العامة لـ (كينز) ما يأتي:
1. الاقتصاد (الكينزي) اقتصاد كلي بالمطلق، ويتجاهل تحليل الاقتصاد من وجهة نظر وحداته الجزئية (الفرعية) هذا الوجه من التحليل منع (كينز) من البحث مثلاً في دور المضاعف وأثاره على مختلف القطاعات، كما أشار (بيجو) إلى هذه النقطة.
 2. لم يعط (كينز) أي اهتمام للوعي العمالي والدور الذي تؤديه نقابات العمال واتحاداته. ولكن الواقع يشير إلى أن للعمال وعياً كبيراً ونقابات عنيفة في حركتها وجريئة في مطالبها ولا يمكن أن تقبل ببقاء الأجور الرسمية في مستواها.

3. افترض (كينز) أن مجتمع رجال الأعمال والمستثمرين غير مهتمين بالتدخل الحكومي، ولا يوجد لديهم أي ردة فعل أمام انتشار هذه السياسة التي قد تؤدي بالنظام الاقتصادي القائم إلى التضيق على مشاريعهم وأسواقها.

4. افترض (كينز) أن الدولة ومؤسساتها وأجهزتها النقدية والمالية تتمتع بالكفاءة والإمكانات الضرورية لتطبيق السياسة التي ترغب بها.

5. افترض (كينز) دون توفر الدليل أن سعر الفائدة لا يمكن أن ينخفض عن الحد الأدنى الذي يصبح معه الطلب على رأس المال غير محدد ولا نهاية له. كما أنه افترض أن مستوى الاستخدام لا يتراجع إلا بمستوى الاستثمار، وأن أي انخفاض في مستوى الأجور لا يعمل على زيادة الإنتاج.

6. حلل (كينز) الاقتصاد ضمن نموذج الاقتصاد المغلق وقدم اقتراحات في مجال السياسة الاقتصادية من شأنها أن تجعل من الصعب دمج هذا الاقتصاد بالاقتصاد العالمي.

- ولكن بالرغم من كل هذه المآخذ التي سجلها (بيرو) إلا أنه يعترف بالمقابل أن (كينز) قدم للاقتصاد خدمة كبيرة، حيث هدم فكرة التوازن التلقائي والعفوية في الأسواق، بالإضافة إلى أنه فتح المجال أمام التدخل والتنظيم العقلاني من قبل الدولة. ويكون (كينز) بذلك قد خط طريقاً للتدخل الحكومي في توجيه النشاط الاقتصادي دون أن يقوم بهدم الدعائم الأساسية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي.



والآن - عزيزي الدارس- أجب عن الآتي:

تدريب (9)

أ- من الانتقادات التي وجهها المدرسون للاقتصاد (الكينزي) تلك الخاصة بالتشغيل الكامل، وضح هذا الانتقاد.

ب- ما الانتقادات التي سجلها (بيجو) على النظرية (الكينزية)؟

ج- أجب بـ نعم أو لا عن العبارات الآتية:

(1) بما أن الاقتصاد (الكينزي) يعتبر اقتصاداً كلياً فإن فكرة المضاعف التي قدمها لا تعتبر دقيقة وصحيحة.

(2) أدت مخاوف (كينز) من النقابات العمالية واتحادات العمال دوراً كبيراً في تحليله لمستوى الأجور.

(3) أي انخفاض في مستوى الأجور لا يؤدي إلى زيادة الإنتاج عند (كينز).

(4) النموذج الذي قدمه (كينز) للاقتصاد يعتبر نموذجاً مفتوحاً يتيح الاندماج بالاقتصاد العالمي بسهولة.

(5) هل تعتقد أن (كينز) بنظريته العامة قد هدم أسس الرأسمالية الاقتصادية؟

1. هل تعتقد أن الواقع قد خدّم (كينز) والاقتصاد (الكينزي) وأثبت صحة هذا المنهاج الاقتصادي؟ ناقش.
2. العديد من الاقتصاديين هاجموا (كينز) من خلال فكرة تفضيل السيولة، هل كان هذا الهجوم على حق؟ علّل ذلك.

13. الخلاصة

عزيزي الدارس، تضمنت هذه الوحدة استعراضاً للفكر الاقتصادي (الكينزي) الذي نسب إلى الاقتصادي الإنجليزي الشهير (جون مينارد كينز)، والذي جاء ليخرج عن نطاق التحليل الاقتصادي الجزئي ويقدم التحليل الاقتصادي الكلي، معتمداً على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الدخل القومي والاستهلاك الكلي، ويعتبر (كينز) الرائد في وضع نظرية كاملة ومتناسقة في الدخل والاستخدام والبطالة وعرفت بالنظرية العامة. أقام (كينز) نظريته في الاستخدام والبطالة على عدد من الأركان مثل الاستهلاك والأجور والدخل القومي وتوازن البطالة والطلب الفعال بالإضافة إلى التدخل الحكومي كتوجيه الاقتصاد بغية الوصول والمحافظة على مستوى التشغيل الكامل. لم يقتصر تحليل (كينز) على الاستخدام والبطالة ولكن ذهب إلى تحليل النظام الاقتصادي الرأسمالي بأكمله فكانت نظريته نظرية عامة وشاملة وأصبحت تعرف بالاقتصاد (الكينزي).

قدم (كينز) مجموعة من النظريات والأفكار وفي مقدمتها قانون الاستهلاك النفسي والذي حدّد من خلاله دوافع الاستهلاك، وكذلك أسباب إحجام الأفراد عن الاستهلاك، وتوصل إلى صياغة دالة الاستهلاك، التي اعتبرت أكثر أهمية من دالة الطلب التي قدمها (مارشال)، حيث اعتبرها الكثير القاعدة الأساسية للاقتصاد (الكينزي).

ومن أجل تحديد مستوى التشغيل الكامل حلّل (كينز) الاستثمار والذي حدد العوامل التي تؤثر عليه وعرفها بأنها الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة. وعرف الكفاية الحدية لرأس المال بأنها معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من المخزون الرأسمالي مساوية فقط لسعر العرض. ويمكن لهذه الكفاية الحدية لرأس المال أن تتناقص بسبب زيادة أسعار العرض للأدوات الاستثمارية أو بسبب التراجع في العوائد المتوقعة.

كما حلّ (كينز) تفضيلات السيولة وعرفها بأنها تمثل الرغبة بالاحتفاظ بالنقد على شكل نقد سائل أو جاهز. حدد (كينز) أربعة من الدوافع التي تدفع الأفراد والمؤسسات للاحتفاظ بقدر من السيولة وهي دافع الدخل، والعمل، والاحتياط، والمضاربة. وقد أظهر تحليل (كينز) أن سعر الفائدة وكمية النقود هما العاملان اللذان يحددان مقدار التفضيل النقدي.

استخدم (كينز) فكرة ومفهوم المضاعف التي أخذها عن الاقتصادي (كان) حيث يمثل المضاعف العلاقة بين الاستثمار المحلي والبطالة. ويعرف المضاعف بأنه مقلوب الميل الحدي للدخار، وهذا يعني أنه كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك كان المضاعف أكبر وبالتالي زاد مستوى التشغيل.

في ظل الحقيقة القائلة بأن جهود (كينز) بالأساس انصبّت على إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية التي نتجت عن الكساد العظيم، إلا أنه قدم إسهامات هامة في مجال التضخم وقدم ما يعرف بنظرية الفجوة التضخمية التي تشرح نقطة بداية التضخم في الاقتصاد. وقام (كينز) بتوضيح التقلبات التي تحدث على الدورة الاقتصادية والتي عزاها لعدد من الأسباب المتمثلة في الكفاية الحدية لرأس المال والميل الحدي للاستهلاك وتفضيلات السيولة. لم تسلم نظرية (كينز) في الدورات الاقتصادية من الانتقادات وخاصة تلك المتعلقة في التدخل الحكومي والتحكم بسعر الفائدة.

كما امتد الاقتصاد (الكينزي) ليشمل المساهمات الخاصة بإدارة الاقتصاد الكلي من خلال السياسات المالية والنقدية، حيث قدم (كينز) مجموعة من المقترحات والخاصة بكل من السياسة المالية والنقدية. واتبعت هذه المقترحات في العديد من الدول المتقدمة والنامية.

واستطاع (كينز) الذي بدأ بالأساس من المدرسة الذي خرج منها (مارشال) و(بيجو) أي المدرسة الكلاسيكية الجديدة استطاع من خلال أفكاره ومساهماته أن يخرج عن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ويخالف الأركان الكلاسيكية في العديد من الجوانب. وإذا كان (كينز) قد وجه اهتمامه إلى الاقتصاد القومي والاقتصاد المغلق فهو لم يغفل عن الاقتصاد العالمي، حيث أعطى العديد من المساهمات في مجال التداخل الاقتصادي ومشاكل الاقتصاد العالمي المتمثلة في المنافسة بأسعار الصرف وميزان المدفوعات وغيرها.

وبالنسبة لـ (كينز) واقتصاديات الدول النامية فإن تطبيق التحليل الذي حملته النظرية العامة لا يعتبر بالأمر السهل بالنسبة للدول النامية. بعض هذه الصعوبات تعتبر تنظيمية وبعضها الآخر تعتبر سياسية. ومن أهم هذه الصعوبات تلك التي تتعلق بالسياسات النقدية والتجارية والضريبية.

وبالرغم من الثورة التي أحدثها (كينز) في الفكر الاقتصادي والإعجاب الذي نالته مساهماته الفكرية بسبب ما تحويه من أصالة وقابلية للتطبيق، إلا أن الاقتصاد (الكينزي) تعرض للمزيد من الانتقادات. منها ما وجه للنظرية بشكل عام ومنها ما وجه لأجزاء محددة من النظرية. وكل هذه الانتقادات ساعدتها الظروف التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية والتي أدت إلى انقلاب الوضع الاقتصادي الذي بدأ من عنده (كينز).

14. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية العاشرة.

تتناول الوحدة الدراسية العاشرة مرحلة أساسية من الفكر الاقتصادي الخاص بالتطورات اللاحقة للاقتصاد (الكينزي) أو ما يعرف بالاقتصاد (الكينزي) الجديد، فهي تتحدث عن إدارة الاقتصاد في ظل مفهوم الاقتصاد الكلي ودور الحكومة والمسؤولية، بالإضافة إلى دور النقود من النشاط الاقتصادي والتداخل الاقتصادي العالمي. وتتناول أيضاً العلاقة بين الاستخدام والتضخم والنمو والرفاه الاقتصادي وتحلل الهيكل الاقتصادي المطلوب لإحداث هذا النمو والرفاه.

15. إجابات التدريبات

تدريب (1)

- (أ) 1- نعم 2- لا 3- نعم 4- نعم 5- نعم (ب)

1. الطلب الفعّال الذي يعتمد بدوره على حجم كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري.
2. إذا كان الإنفاق الاستهلاكي قريباً من الثبات في المدى القصير فإن زيادة مستوى التوظيف متركزة على زيادة الإنفاق الاستثماري.
3. تناقص الحجم الكلي للتوظيف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنقص الذي يحدث على الطلب الكلي.
4. طالما تساوى الطلب الكلي مع مستوى التوظيف ومع الدخل القومي، فإن الزيادة التي تحدث على مستوى التوظيف تؤدي إلى زيادة الدخل القومي.
5. إذا زاد الدخل القومي وزاد معه الإنفاق الكلي على الاستهلاك بنسبة أقل من الزيادة التي حدثت على الدخل، فمن أجل أن يكون الطلب الفعّال كافياً لضمان مستوى أكبر من التوظيف لا بد من زيادة حقيقية في الإنفاق الاستثماري مساوية للفرق بين الدخل والإنفاق.

(ج) إن (كينز) الذي نادى بقوة بالتدخل الحكومي من أجل توجيه الاقتصاد، قد حدد لهذه الحكومة الهدف الذي يجب عليها أن تعمل على تحقيقه. واعتبر الاستخدام الكامل الغاية التي يجب أن تكون هدفاً لتوجيه الاقتصاد؛ أي يجب أن يكون القضاء على البطالة وتوفير العمل للجميع هدف الاقتصاد الموجه.

تدريب (2)

- (أ) 1- ج 2- ب 3- أ (ب)

1. دافع الكرم والسخاء.
2. دافع خطأ التقدير والحساب.
3. دافع الاستمتاع والمتعة.
4. دافع النقص في الرؤية.
5. دافع التبذير والتهور.

العوامل التي يحجم الأفراد من أجلها عن الاستهلاك	لدافع
1- بناء احتياطي من أجل الظروف غير المتوقعة.	الاحتياط
2- كبر السن واستقلالية الأسرة والتعليم.	البصيرة والحكمة
3- الاستمتاع بالفائدة وزيادة القيمة.	الحساب والتقدير
4- الاستمتاع بزيادة الاستهلاك وتطوير مستوى المعيشة.	التطوير
5- الاستمتاع بنوع من الاستقلالية.	الاستقلالية
6- تأمين الموارد للقيام بأعمال ومشاريع المضاربة.	المشاريع
7- إشباع البخل أو الشح المحض.	الطمع و البخل
8- توريث الفرد ثروة للأسرة.	الغرور والكبرياء

تدريب (3)

(أ)

1. دافع الدخل.
2. دافع العمل.
3. دافع الاحتياط.
4. دافع المضاربة.

(ب)

1. التدفق المتواصل للاستثمارات الجديدة يعتبر شيئاً أساسياً من أجل الحصول على قيمة عالية للمضاعف.
2. الزيادة في صافي الاستثمار الحكومي تعمل على إبطال مفعول المضاعف من خلال التأثير على الاستثمار الخاص وانخفاضه.
3. تتغير قيمة المضاعف بتغير الميل الحدي للاستهلاك فتزداد الأولى كلما زادت الثانية.
4. المضاعف يكون أكثر فاعلية في الاقتصاد المغلق.
5. توفر السلع الاستهلاكية حيث أن مضاعفة الدخل تعتمد على توفر هذه السلع.
6. كلما زادت فترة توليد الدخل ضعف أثر المضاعف والعكس صحيح.
7. يعتمد المضاعف وأليته على وجود بطالة مؤقتة في الاقتصاد.

1. نعم	2. نعم	3. لا	4. لا	5. نعم
--------	--------	-------	-------	--------

تدريب (4)

1) بالنسبة للميل الحدي للاستهلاك، يمكن العمل على تخفيض هذا الميل من خلال:

أ- فرض الضرائب على الاستهلاك.

ب- زيادة المدخرات.

يجب أن تفرض الضريبة على ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق على الاستهلاك في حالة عدم فرض الضريبة، كذلك فرض الضريبة يجب أن يكون على تلك الفئة من الأفراد الذين يتمتعون بارتفاع نسبي في الميل الحدي للاستهلاك.

أما بالنسبة للاذخار فإنه يمكن اتباع الخطوات الآتية:

- العمل على زيادة سعر الفائدة من أجل تشجيع الادخار.

- تعميم أدونات الخزينة والسندات الحكومية.

- الادخار الإجباري من خلال اقتطاع جزء من الأجور والرواتب.

- إذا لم ينخفض الادخار مع كل هذه الإجراءات اقترح (كينز) تجميد أرصدة وحسابات الأفراد خوفاً من استخدامها لمناحي الاستهلاك.

2) يجب عدم الإقدام على تخفيض الكفاية الحدية لرأس المال حسب ما اعتقده (كينز)، لأنها إذا خففت إلى حد كبير فمن الممكن أن تصل إلى حد لا يمكن بعده العمل على زيادتها مرة أخرى، وبالتالي من الأفضل عدم المساس بها، واللجوء إلى زيادة سعر الفائدة الذي يؤدي بدوره إلى زيادة تكلفة النقود والتي تعمل على عدم تحفيز المزيد من الاستثمار.

تدريب (5)

1) مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال اعتبر مفهوماً غامضاً وغير واضح، لهذا اعتبر الاقتصاديون أن السبب الذي ادعاه (كينز) حول تدهور الكفاية الحدية لرأس المال سبب خاطئ ودون فائدة.

2) السياسة النقدية الرخيصة تؤدي إلى التوسع الزائد في الاقتراض، وهذا يؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد من نواح عديدة، ومن الممكن أن تؤدي إلى تضخم ثابت ومستمر.

3) الرأي الاقتصادي الحديث يفيد بأن الأزمات الاقتصادية يمكن أن تراقب من خلال سياسة نقدية متشددة أي من خلال سعر فائدة مرتفع.

4) اقترح (كينز) إدارة اشتراكية للتحكم في سعر الفائدة من أجل محاربة الانكماش ولكن الظروف أثبتت أن مثل هذا الاقتراح يضع الاقتصاد تحت الرقابة الحكومية الصارمة، الأمر الذي ينتج عنه عدم قدرة الحكومة على إدارة هذا النوع من التدخل بسبب قلة الكفاءة وعدم الدراية وكذلك بسبب المؤثرات السياسية المختلفة.

تدريب (6)

مقترحات السياسة المالية:

- 1) اشتراكية الاستثمار.
 - 2) فرض الضرائب من أجل مساواة الثروة بالدخل للأفراد.
 - 3) الرقابة والتحكم بالائتمان.
- مقترحات السياسة النقدية:
- 1) العمل على استقرار مستوى الأسعار.
 - 2) استقرار سعر الصرف والدخل.
 - 3) العمل على اتباع سياسة نقدية رخيصة.

تدريب (7)

- 1) الطويل، القصير.
- 2) سعر الفائدة، الدخل القومي.
- 3) السياسة المالية، السياسة النقدية.
- 4) التوزيع ، والإنتاج ، والتوظيف، جزئي، كلي.
- 5) نعم.

تدريب (8)

1. الاقتصاد (الكينزي) يبحث في الاقتصاد المتقدم مثل ذلك الموجود في الدول المتقدمة حيث كانت مشكلة الاقتصاد تكمن في تحريك الموارد الاقتصادية بينما المشكلة في الدول النامية هي خلق الموارد الاقتصادية.
2. نظرية مضاعف الاستثمار لا تنطبق على الدول النامية، لأنها تؤدي إلى زيادة الدخل النقدي لا إلى زيادة الدخل الحقيقي، وبالتالي يؤدي ذلك إلى آثار تضخمية.
3. المنهج الاقتصادي الكلاسيكي يعتبر أكثر قرباً من واقع الدول النامية من ذلك الذي اقترحه (كينز).

تدريب (9)

أ- حدد (كينز) وحدد للسياسة الاقتصادية هدفاً واحداً وهو التشغيل الكامل، ولا يتلاءم هذا الهدف مع مبدأ الحرية الفردية، وهنا يعارض الاقتصاديون (كينز) بأن التشغيل الكامل لا يمكن أن يحدث إلا على الطريقة الكلاسيكية، أي من خلال تخفيض الأجور. فإذا طبقت أساليب أخرى وقع المجتمع في الوسائل التي تستدعي الإكراه والضغط على الحريات وهذا سوف يؤدي إلى تناقص الإنتاجية الوطنية.

ب-

1) يرى (بيجو) أن (كينز) اعتمد على فرضيات لم تثبت صحتها، مثل فرضية ثبات الأجور وجمودها، حيث إن تغير الأجور ومرونتها يؤدي إلى التأثير على مستوى التشغيل بشكل كبير.

2) تناول (كينز) الاستخدام بصورة عامة في المجتمع وبحث عن العناصر المؤثرة في هذا المستوى مثل المضاعف الذي يحدد كمية الاستخدام النهائية. وهذا يتعارض مع ما يراه (بيجو) في أن الاستخدام لا يمكن قياسه من خلال قانون واحد، لأنه يختلف باختلاف القطاعات والصناعات، ولهذا يمكن أن يكون هناك أكثر من مستوى للاستخدام وأكثر من قيمة للمضاعف.

3) تجاهل (كينز) الدور الذي تؤديه المؤسسات المالية في الإقراض بالرغم من أن لدورها أثراً كبيراً على مستوى الاستثمار.

ج-

1. نعم

2. لا

3. نعم

4. لا

5. لا

- اقتصاد الاستهلاك Consumption Economics: هو الاقتصاد الذي يركز على أن الاستهلاك يتسبب في نشوء الطلب والذي بدوره يخرج كلاً من الإنتاج ورأس المال إلى حيز الوجود.
- برتين وودز Bretton Woods: مؤتمر عالمي عقد عام 1944 بعد الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة بناء وتشكيل الاقتصاد العالمي الذي دمرته الحرب.
- البطالة غير الاختيارية Involuntary Unemployment: عبارة عن تعطل الأيدي العاملة عن العمل بشكل إلزامي، إذا كان هناك زيادة في أسعار السلع الاستهلاكية بالنسبة للأجر النقدي.
- تفضيلات السيولة Liquidity Preferences: عبارة عن الرغبة أو التفضيل بالاحتفاظ بالنقد على شكل نقد سائل.
- الطلب الفعّال Effective Demand: عبارة عن ذلك المستوى من الطلب الذي يمثل تلك الكمية من النقود التي تنفق على السلع والخدمات ويحصل عليها جميع أفراد المجتمع على شكل أجور وريع وفائدة وأرباح.
- الفجوة التضخمية Inflationary Gap: عبارة عن الحاجة التي تفوق فيها القوة الشرائية قيمة السلع المتوفرة عند مستوى أسعار قبل التضخم.
- قانون الاستهلاك النفسي Psychological Law of Consumption: هو القانون الاقتصادي الذي يفيد بأن الاستهلاك يزداد مع زيادة الدخل القومي ولكن بنسبة أقل.
- النقص في التوظيف Under-Employment: هو المستوى من التوازن الذي يحدث عند مستوى أقل من التشغيل الكامل.
- الكفاية الحدية لرأس المال Marginal Efficiency of Capital: حسب تعريف (كينز) تمثل ذلك المستوى من سعر الخصم الذي يجعل سلسلة من التدفقات النقدية كعوائد متوقعة من المخزون الرأسمالي خلال عمره الإنتاجي مساوية لسعر العرض.
- المضاعف Multiplier: عبارة عن نسبة الزيادة في الدخل إلى الزيادة في الاستثمار الجديد، أو هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للاختار.

أولاً: العربية

- 1- أحمد، عبد الرحمن يسري، (2003) تطور الفكر الاقتصادي، ط 5، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
- 2- بوشهولز، تودج، (1996) أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة الأفندي، نزيهة والحسيني، غزة، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- 3- بيضون، تفاريد، (1981) الفكر والاجتهاد الاقتصادي في عصر النهضة -1801-1950، الطبعة الأولى، دار النهضة للطباعة والتوزيع، بيروت، 1998.
- 4- جالبريث، جون كينيث، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة بليغ، أحمد فؤاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- 5- حشيش، عادل أحمد، (2001) تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- 6- الخضري، سعيد، (2000) أزمة التشغيل والعمالة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي " من الكلاسيك إلى كنز"، مركز التميز لعلوم الإدارة والحاسب، مصر.
- 7- عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة.
- 8- مبارك، عبد المنعم، (1981) قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 9- المهر، خضر عباس، (1981) التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية: دراسة تحليلية في إطار النظرية الكنتزية، الطبعة الأولى، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض.
- 10- ناصر، محمد ثابت، (2001) العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
- 11- نامق، صلاح الدين، (1978). تطور الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية الأولى

- 1- Keynes, John Maynard. The General Theory of Employment, Interest and Money, Macmillan Cambridge University Press, for Royal Economic Society, New York, 1936 ; marxists.org; 2002.

1. Backhaus, Jurgen G. Founders of Political Economics; Maastricht Lectures in Political Economy; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; 2005.
2. Barends, Ing & Caspri Volker (Editors) Political Events and Economic Ideas; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U.K; 2004.
3. Bhatia, H. L. History Of Economic Thought, 4th ed. Vikas Publishing House Pvt. Ltd. Delhi. 1997.
4. Hobson, John A; International Trade: An Application of Economic Theory; Batoche Books. Kitchener; Ontario, Canada; 2003.
5. Hughes, Jonathan. American Economic History, 2nd ed, Northwestern University, Scott Foresman and Company. Glenview Uinois. London. England. 1987.
6. Gibsok, Bill (Editor); Joan Robinson's Economics- A centennial Celebration; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Chelhtenham; U. K; 2004.
7. Medema, Steven G. & Samuels, Warren J. Princeton; (Editor); History of Economic Thought: A Reader; 1st ed; Routledge; U. K; 2003.
8. Roll, Eric. A History Of Economic Thought, 5th ed. Faber and Faber Ltd. London. 1993.
9. Skousen, Mark, ed. Dissent on Keynes, A Critical Appraisal of Keynesian Economics, Praeger Publishers, New York, 1992, pp. 131-147.
10. Srivastava, S. K. History Of Economic Thought, 4th ed, Chand & Company Ltd, New Delhi. 1996.

11. Toporowski, Jan; Theories of Financial Distribution – An Examination of critical theories of finance from Adam Smith to the present day; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade– Cheltenham; U. K; April; 2004.
12. Zamagani, Stefano & Agliardi Elettra; Time in Economic Theory; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade– Cheltenham; U. K; 2004.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1. <http://www.ecolib.org>
2. <http://cepa.newschool.edu>
3. <http://socserv2.socsci.mcmaster.ca>
4. <http://www.wikipedia.org>
5. <http://www.ocw.mit.edu>

الوحدة العاشرة

10

الفكر الاقتصادي الكينزي الجديد

New-Keynesian Thought

إعداد المادة العلمية

د. عمر محمود أبو عيدة

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
1. المقدمة	521
1.1 تمهيد	521
2.1 أهداف الوحدة	521
3.1 أقسام الوحدة	522
4.1 القراءات المساعدة	522
5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة	523
2. الاقتصاد الكلي وإدارة الاقتصاد	524
1.2 أهداف الاقتصاد الكلي	525
2.2 أدوات الاقتصاد الكلي	526
3. دور الحكومة والمسؤولية وعدم التدخل	528
4. النقود والتدخل الاقتصادي العالمي	532
5. الاستخدام والتضخم	536
1.5 مصادر التضارب في السياسة الاقتصادية	536
2.5 أسباب البطالة	537
3.5 أسباب التضخم	538
4.5 العلاقة بين البطالة والأسعار في الفكر الاقتصادي	540
6. النمو والرفاه والهيكل الاقتصادي	544
1.6 النمو الاقتصادي	544
1.1.6 الطبيعة التراكمية للنمو	544
2.1.6 العوامل والسياسات المؤثرة في عملية النمو	544
3.1.6 مراحل النمو الاقتصادي	545
2.6 الرفاه الاقتصادي	546

- 1.2.6 ماهية الرفاه الاقتصادي 546
- 2.2.6 الوضع الأمثل في الفكر الاقتصادي الحديث لاقتصاد الرفاه..... 547
4. الخلاصة..... 549
5. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الحادية عشرة..... 551
6. إجابات التدريبات..... 551
7. مسرد المصطلحات..... 555
8. المراجع..... 556

1. المقدمة

1.1 تمهيد

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى هذه الوحدة العاشرة من مقرر «تاريخ الفكر الاقتصادي» التي تشكل دراسة للفكر الاقتصادي (الكينزي) الجديد، وأهم المساهمات الخاصة لهذا التيار من الفكر يمثل الموضوع الأساس لهذه الوحدة.

وتسهيلاً للدراسة فقد تم تجزئة الوحدة إلى عدة أقسام؛ بحيث نبدأ بتذكير بمفهوم الاقتصاد الكلي وإدارته، ثم نتعرف إلى الدور الذي تلعبه الحكومة بهذا النوع من الاقتصاد، وكذلك نحلل العلاقة بين الاستخدام Employment والتضخم Inflation بالإضافة إلى موضوع النمو الاقتصادي Economic Development، والرفاه الاقتصادي Economic Welfare.

كما ستجد بهذه الوحدة مجموعة من أسئلة التقويم الذاتي في نهاية كل قسم من أقسام الوحدة، لتساعدك على التأكد من فهمك للموضوعات التي انتهت من دراستها، كما ستجد مجموعة لا بأس بها من التدريبات المتنوعة، والوارد حلها النموذجي في نهاية الوحدة. وقد حرصنا على توفير العدد المناسب منها، والشكل المتنوع لها المرتبط بالأهداف الرئيسية للوحدة. ولتسهيل عملية فهم موضوع الوحدة بشكل علمي دقيق فقد قمنا بتزويدك بخلاصة للوحدة بالإضافة إلى مسرد للمصطلحات العلمية المستخدمة في ثنايا الوحدة مع التعريف المبسط لهذه المفاهيم والمصطلحات.

أهلاً بك مرة أخرى إلى هذه الوحدة راجين أن تستمتع بدراستها وأن تستفيد منها في حياتك العلمية والعملية.

2.1 أهداف الوحدة

يتوقع منك - عزيزي الدارس - بعد دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن:

1. تعرف الفكر الاقتصادي الكينزي الجديد.
2. تناقش مفهوم الاقتصاد الكلي وإدارة الاقتصاد.
3. تبين دور الحكومة وسياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي.
4. تبين دور النقود وأهميتها في بناء التداخل والترابط الاقتصادي في العالم.
5. تحدد علاقة الاستخدام بالتضخم.
6. تناقش النمو والرفاه الاقتصادي، وعلاقته بالهيكل الاقتصادي.

3.1 أقسام الوحدة

تشكل هذه الوحدة جزءاً مهماً من مقرر تاريخ الفكر الاقتصادي وتتكون من خمسة أقسام أساسية، هي:

القسم الأول: يتناول مفهوم الاقتصاد الكلي، وإدارة الاقتصاد، وهذا القسم يرتبط ارتباطاً مباشراً بالهدف الثاني.

القسم الثاني: يخصص لتحليل دور الحكومة والمسؤولية، وعدم التدخل، وهو مرتبط بالهدف الثالث.

القسم الثالث: يعرض النقود ودورها في الاقتصاد المحلي والعالمي وما يترتب عليه من تداخل في الحياة الاقتصادية بين الاقتصاد المحلي والعالمي، وهذا القسم مرتبط ارتباطاً مباشراً بالهدف الرابع.

القسم الرابع: يحلل الاستخدام والتضخم، ويعرفنا بالأفكار الاقتصادية (الكينزية) الجديدة بهذا المجال، والعلاقة بين الاستخدام والتضخم، وهو مرتبط بالهدفين الخامس والأول.

القسم الخامس: النمو والرفاه والهيكل الاقتصادي، ونتعرف هنا إلى تطور مفاهيم النمو وامتداده، والتطور الاقتصادي وكذلك الرفاه الاقتصادي، وهو مرتبط بالهدف السادس.



4.1 القراءات المساعدة

- حرصاً منا على حسن تحصيلك العلمي فإننا نرى أن تبذل ما بوسعك للانتفاع ما أمكن بالقراءات الآتية، نظراً لاتصالها الوثيق بموضوع الوحدة. ولا شك أن انتفاعك بها سيعمق فهمك، واستيعابك ويوسع مدارك وأفاقك العلمية:
1. الخضري، سعيد، (2000) أزمة التشغيل والعمالة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي «من الكلاسيك إلى كينز»، مركز التميز لعلوم الإدارة والحاسب، مصر.
 2. دويدار، محمد، (2003) مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني - الاقتصاد النقدي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
 3. عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.

4. Barends, Ing & Caspri Volker (Editors) (2004) Political Events and Economic Ideas; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Cheltenham; U.K.;
5. Screpanti, Ernesto & Zamagni, Stefano; An Outline of the History of Economic Thought; Oxford University Press Inc; New York; 2001.
6. Zamagani, Stefano & Agliardi Elettra (2004) Time in Economic Theory; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Cheltenham; U.K.;
7. <http://socserv2.socsci.mcmaster.ca>
8. <http://www.wikipedia>.

5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة

قبل أن تبدأ في دراسة الوحدة تأكد أنك هياأت المكان الهادئ والمريح للدراسة. وأن يكون معك قلم وعدد من الأوراق لتدوين ملاحظاتك.

وفي أثناء دراستك للوحدة حاول الإجابة عن جميع أسئلة التقويم الذاتي لأنها تساعدك في مراجعة الأقسام والأهداف المهمة للوحدة، ولا تنس التدريبات فإنها تمنحك الفرصة لاختيار مدى استيعابك وفهمك للأفكار الاقتصادية الواردة في هذه الوحدة. وإذا واجهتك أية صعوبة، أو اقتضت الحاجة للمناقشة والمشاورة فلا تتردد في الاتصال بمشرفك الأكاديمي لحل كل ما يعترضك من صعوبات أو مسائل، أو بإمكانك الرجوع إلى المراجع المختصة التي تتناول الموضوع ذاته.

2. الاقتصاد الكلي وإدارة الاقتصاد

Macroeconomic and Economic Management

عزيزي الدارس، الاقتصاد الكلي Macro-Economics عبارة عن دراسة سلوك الاقتصاد وأدائه كوحدة واحدة، ويقوم على تحليل القوى التي تؤثر على المؤسسات العديدة، والمستهلكين والعاملين في نفس الوقت، ويعتبر عكس الاقتصاد الجزئي الذي يقوم على دراسة الأسعار الفردية والكميات والأسواق.

وبشكل عام يركز الاقتصاد الكلي على التقلبات الاقتصادية، التي تحدث في مستوى الإنتاج والاستخدام والأسعار، والتي تعرف بتقلبات المدى القصير، وتسمى بالدورة الاقتصادية Economic Cycle. وبالمقابل فإن زيادة الإنتاج في المدى الطويل وتحسن مستوى المعيشة يعرف بالنمو الاقتصادي Economic Development.

إن تطور الاقتصاد الكلي في القرن العشرين يعتبر من أبرز سمات معرفة كيفية التصدي للتقلبات الاقتصادية في المدى القصير، وكذلك التنبؤ وتقدير النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

ومن خلال الجهود التي قدمت في عملية مواجهة الكساد العظيم ودراسته، فإن (كينز)، كما درسنا في الوحدة السابقة، قام بتقديم نظريته المشهورة التي اعتبرت ثورة في الفكر الاقتصادي الحديث. وتم تطوير الفكر الاقتصادي بهذا المجال من خلال المآخذ التي أخذت على نظرية (كينز)، وكذلك من خلال من سار على النهج الذي قدمه (كينز).

شهد عام 1930 ولادة العلوم الاقتصادية الكلية التي اكتشفها (كينز) عندما حاول فهم الآلية الاقتصادية التي أدت إلى خلق الكساد العظيم. ومنذ تلك التاريخ بشكل عام وبعد الحرب العالمية الثانية بشكل خاص فإن أصحاب القرارات، والحكومات أصبحت مستعدة لتأخذ دورها الاقتصادي من أجل حماية الاقتصاد من التقلبات، والمحافظة على مسيرة النمو والتطور الاقتصادي؛ حيث وجدت الحكومات في البلدان التي تعرف باقتصاد السوق أنها مسؤولة عن الإجابة عن ثلاثة أسئلة هي:

1. لماذا يتراجع مستوى الإنتاج والاستخدام في بعض الأوقات؟ وكيف يمكن تخفيض مستوى البطالة؟

2. ما مصادر التضخم السعري؟ وكيف يمكن السيطرة عليه؟

3. كيف يمكن للمجتمع أن يرفع من معدل نموه الاقتصادي؟

من المعروف أنه ليس هناك معادلة بسيطة قادرة على توفير الحلول لهذه المشاكل والأسئلة؛ ولكن الاقتصاد الكلي دائماً يختلف في تطبيقاته من سياسة إلى أخرى في

مواجهة مثل هذه الظواهر الاقتصادية. ولكن من خلال الفهم الجيد للاقتصاد الكلي تستطيع الحكومات أن تقلل من الآلام والمتاعب، والآثار التي تنتج عن التقلبات الاقتصادية، والبطالة وغيرها من خلال اختيار سياسة الاقتصاد الكلي المناسبة.

1.2 أهداف الاقتصاد الكلي

عزيزي الدارس - يهدف الاقتصاد الكلي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة التي تعود على المجتمع بالنفع بشكل عام، وهذه الأهداف هي:

1. الإنتاج Production: وهو يمثل الهدف النهائي للنشاطات الاقتصادية التي تعمل على توفير السلع والخدمات التي يحتاجها السكان، وما الشيء الأكثر أهمية بالنسبة للاقتصاد من أن يقوم بإنتاج وتوفير الغذاء، والتعليم والطاقة وغيرها من احتياجات المجتمع؟ هذا الإنتاج دائماً يقاس بالنواتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP) الذي يمثل القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، سنة مثلاً.

2. الاستخدام والبطالة Employment and Unemployment: من خلال جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية، فإن الاستخدام دائماً ينظر إليه على أن الاقتصاد يسعى إلى الاستخدام الأكبر والبطالة الأقل. وهذا المستوى من الاستخدام أو البطالة دائماً يشعر به الأفراد بشكل مباشر؛ إذ تسعى الأفراد دائماً للحصول على وظائف ذات أجور ورواتب عالية دون متاعب البحث، أو الانتظار الطويل لهذه الوظائف، وكذلك تهدف الأفراد للحصول على الأمان الوظيفي، والمنافع الجيدة. وتعرف هذه الأهداف في الاقتصاد الكلي بأهداف التوظيف العالي التي تمثل عكس البطالة المتدنية. وبالمقابل فإن معدل البطالة في الاقتصاد والمجتمع دائماً يعكس صورة الدورة الاقتصادية؛ وعندما يتراجع مستوى الإنتاج، يتناقص الطلب على العمل، ويزداد مستوى البطالة.

3. استقرار الأسعار Stable Prices: الهدف الاقتصادي الثالث للاقتصاد الكلي يتمثل في المحافظة على مستوى مستقر من الأسعار؛ حيث تستخدم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك والتي تعرف بسلة المستهلك في مراقبة مستوى الأسعار. يعتبر استقرار الأسعار أمراً مهماً بالنسبة للاقتصاد الحر، الذي يعرف باقتصاد السوق؛ لأن هذا النوع من النظام الاقتصادي يتطلب توفير معلومات كاملة، ودقيقة حول الأشياء النادرة نسبياً.

في النهاية فإن كل أطراف المجتمع تهتم باستقرار الأسعار، لأن النتائج المترتبة على هذا الهدف، تكون على شكل تضخم أو انكماش، وهذه النتائج تعتبر مكلفة للاقتصاد وغير مرغوب بها. وإذا كان التضخم يؤدي إلى زيادة الضرائب وتغييرها بالإضافة إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، فإن الانكماش بالمقابل يؤدي إلى تكلفة الاقتصاد من خلال تراجع التوظيف والاستثمار والإنتاج.

لهذا كله فإن المجتمعات تسعى إلى الحصول على مستوى مستقر من الأسعار أو مستوى متزايد بشكل بسيط وقليل، وهذه الطريقة المثلى من أجل تشجيع نظام الأسعار على أداء وظيفته بشكل فعال.

2.2 أدوات الاقتصاد الكلي – Economics Tools of Macro

كيف يعمل الاقتصاد من خلال السياسات الاقتصادية على محاربة الظواهر السلبية الاقتصادية التي تؤدي بالاقتصاد إلى أسوأ حالته. فمثلاً إذا افترضنا أن الاقتصاد يمر في فترة من تزايد معدلات البطالة وتراجع الناتج، أو لعل النمو الإنتاجي تناقص والحكومة تبحث عن سبل زيادة هذا النمو، أو أن المجتمع يواجه أزمة ومشاكل في ميزان المدفوعات وهناك عجز تجاري كبير وبالتالي هناك هجوم على العملة الوطنية.

إذا تخيلنا هذه الظروف فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما السياسات التي يمكن أن تساعد على تراجع مستوى التضخم أو البطالة؟ هل النمو الاقتصادي السريع أم إعادة تصحيح الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

لهذا فإن الحكومة- عزيزي الدارس- تمتلك أدوات اقتصادية محددة تستطيع من خلالها التأثير على النشاط الاقتصادي الكلي. فالسياسة الاقتصادية عادة تبني على ركنين أساسيين تعرف بأدوات الاقتصاد الكلي وهما:

1. السياسة المالية Fiscal Policy

تحتوي السياسة المالية على الإنفاق الحكومي والضرائب، في حين يؤثر الإنفاق الحكومي في الحجم الكلي للاستهلاك، وبالتالي على الطلب الكلي، فإن الضرائب تعمل على تراجع الاستهلاك الخاص وتؤثر على المدخرات الشخصية. بالإضافة إلى أنها تؤثر في الاستثمار ومستوى الناتج المحتمل. وفي العصر الحديث أصبحت السياسة المالية تطبق بهدف النمو الاقتصادي طويل الأجل، وذلك من خلال الآثار المترتبة على المدخرات القومية وحوافز العمل والاستثمار¹.

* عزيزي الدارس: للمزيد من التفاصيل راجع كتاب مقرر المالية العامة.

2. السياسة النقدية Monetary Policy

يشرف البنك المركزي على السياسة النقدية في الاقتصاد والذي يقوم من خلالها بتحديد عرض النقد. وبما أن التغيرات في عرض النقد تؤثر على سعر الفائدة، فإن ذلك يؤثر في الإنفاق الاستثماري في قطاعات الاقتصاد المختلفة، فالحكومة من خلال البنك المركزي تستخدم هذه الأداة الاقتصادية الهامة بسبب ما يترتب عليها من آثار على كل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الحقيقي وكذلك على الناتج الإجمالي المحتمل. والآن - عزيزي الدارس- اختبر معلوماتك بالإجابة عن التالي.



تدريب (1)

- 1- أي الجمل الآتية صحيحة وأيها خاطئة:
 - أ. الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة كل المجالات في الاقتصاد بما فيها الأسواق الفردية.
 - ب. النمو الاقتصادي حالة من زيادة مستوى المعيشة تحدث في المدى الطويل.
 - ج. الاقتصاد الكلي يقوم على أداء هدف واحد فقط وهو إنتاج السلع والخدمات.
 - د. إن السياسة المالية دائماً محبذة أكثر من السياسة النقدية.
- 2- ما الأسئلة المطروحة للإجابة أمام الحكومات في ظل النظام الاقتصادي المعروف باقتصاد السوق؟
- 3- تملخص أهداف الاقتصاد الكلي بـ:
 - أ.
 - ب.
 - ج.بينما تتحدد أدوات الاقتصاد الكلي بـ:
 - أ.
 - ب.



أسئلة التقويم الذاتي (1)

هل لك، عزيزي الدارس، أن تقارن بين أهداف الاقتصاد الكلي وأدوات الاقتصاد الكلي؟

3. دور الحكومة والمسؤولية وعدم التدخل

عزيزي الدارس، اتبع الاقتصاد (الكينزي) الجديد ما أثبتته (كينز) من عدم التناسب بين قوى الطلب الكلي، والعرض الكلي وما ينتج عنه من أزمات اقتصادية أساسها الميل المتأصل في النظام الرأسمالي القائم على آلية السوق، وعدم التدخل. ولذلك تعالت الأصوات المنادية بالتدخل الحكومي وأصبح الاعتراف واضحاً بالدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في توجيه الاقتصاد وإخراجه من الأزمات التي قد يتعرض لها. وبهذا التطور في موقف الحكومة من الاقتصاد فإن نظام عدم التدخل الذي نادى به (سميث) وساد في العديد من المجتمعات أصبح على المحك.

وبعد الحرب العالمية الثانية، شاعت الأفكار (الكينزية) وكذلك (الكينزية) الجديدة في غالبية الدول الرأسمالية. ونتيجة لذلك فقد عاشت الرأسمالية الاقتصادية خلال هذه الفترة حالة من الازدهار والنمو، وتحقق ما يسمى بدولة الرفاه Welfare State، وقد تمثل جوهر دولة الرفاه من خلال التحكم بالحالة الاقتصادية عن طريق تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

ويمكن، تلخيص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي في الأمور الآتية:

1. تنظيم الإطار القانوني للأسواق.
 2. تحديد سياسة الاستقرار الاقتصادي وتطبيقها.
 3. رفع الكفاءة الاقتصادية من خلال التأثير على استغلال الموارد الاقتصادية.
 4. تحديد البرامج المختلفة وتطبيقها التي تؤثر في توزيع الدخل القومي.
- وفيما يلي، عزيزي الدارس، سوف نقوم بتفسير هذه الأدوار التي تقوم الحكومة بأدائها في الحياة الاقتصادية للمجتمع:

1) الإطار القانوني Legal Framework

يتمثل هذا الدور الحكومي بتشريع القوانين الخاصة بالنشاط الاقتصادي وتحديدها، والتي تنظم سلوك مختلف القطاعات الاقتصادية المتمثلة في قطاع العائلات، والعمل، وكذلك الحكومة. تشمل هذه القوانين:

- أ- تعريف الملكية والملكية الخاصة.
- ب- قوانين العقود والمشاريع الاقتصادية.
- ج- قوانين العمل والإدارة.
- د- تحديد الطريقة القانونية حول كيفية تعامل الأفراد في المجتمع مع بعضهم بعضاً.

بصرف النظر عن نوعية هذه القوانين وأساسها، فإنها تعمل على تحديد ما هو صحيح، وما هو غير صحيح في الحياة الاقتصادية بالنسبة للمجتمع ككل.

2) الاستقرار الاقتصادي Economic Stabilization

تهدف الحكومة من خلال استخدام أدوات الاقتصاد الكلي (السياسة المالية والنقدية) إلى حماية الاقتصاد من مظاهر عدم الاستقرار، والتي قد تؤدي إلى زعزعة أداء الاقتصاد الكلي، ويكون ذلك من خلال إدارة الدورة الاقتصادية والعمل على:

أ- محاربة البطالة والتقليل من عدم التوظيف.

ب- محاربة الكساد الاقتصادي.

ج- محاربة الارتفاع الحاد في الأسعار والتضخم.

3) توزيع الموارد الاقتصادية واستغلالها Allocation of Economic Resources

توزيع الموارد الاقتصادية واستغلالها يعتبر من أحد الأدوار المركزية التي تقوم بها الحكومة. يمثل هذا الدور السياسة الحكومية الخاصة بالاقتصاد الجزئي؛ حيث تلجأ الحكومة في اقتصاديات السوق إلى اتخاذ دور الحياد وترك الأمر لألية السوق لحل المشاكل الاقتصادية العالقة. ولكن إذا تفاقمت هذه المشاكل تلجأ الحكومة إلى التدخل وعدم الارتكان إلى آلية السوق. ويمكن تفسير هذا الدور الحكومي بالاستعانة بالحالتين الآتيتين:

الحالة الأولى: تمثل حالة افتراضية لدور الحياد وعدم التدخل :
إذا افترضنا أن السلع تنتج بكفاءة عالية في سوق المنافسة الكاملة من قبل المؤسسات المعنية، وأنه لا توجد آثار سلبية للعملية الإنتاجية مثل آثار البيئة، وأن كل مؤسسة تتمتع بإمكانية الوصول إلى الموارد البشرية والطبيعية، وأن هناك هناك تكافؤاً في الفرص.
إذا اجتمعت هذه الظروف فإنه لا يوجد حاجة للتدخل الحكومي، ويقتصر دورها على الحياد، والسبب أنه في حالة حدوث أي خلل ما فإن الإطار القانوني للسوق كفيل بحل هذا الخلل.

الحالة الثانية: تمثل حالة واقعية من التدخل الحكومي:

في حالة انتهاك القوانين المنظمة للسوق وعدم وجود التكافؤ في الفرص أو حدوث

خلل في طبيعة المنافسة القائمة، فإن كل هذا يؤدي إلى فشل آلية السوق، وبالتالي لا بد للحكومة من التدخل بهدف تصحيح هذا الفشل. ويحدث ذلك في الحالات الآتية:

أ- انتهاك قواعد المنافسة الكاملة وكسرها، وخاصة عندما تقوم المؤسسات الخاصة الكبيرة بامتلاك قوة احتكارية وتتحول إلى مؤسسات احتكارية بغض النظر عن مستوى ودرجة الاحتكار، فإن الحكومة تتدخل من أجل إعادة تنظيم السوق ويمكن أن تقوم الحكومة بتجزئة هذه المؤسسات الكبيرة.

ب- وجود الآثار الخارجية السلبية مثل تلوث البيئة، وتراجع الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا وتقنيات الإنتاج.

ج- التمييز في سوق العمل، عندما تقوم بعض المؤسسات بالتمييز في دفع أجور ورواتب أعلى، فتضطر الحكومة إلى التدخل من أجل مجابهة هذا التمييز في الأجور.

(4) إعادة توزيع الدخل Re-distribution of Income

في ظل عدم التدخل الحكومي، ينتهي الوضع الاقتصادي بوجود أفراد أغنياء أو فقراء، وتنتشر عدم العدالة وحالة عدم التساوي بين أفراد المجتمع؛ وذلك بسبب سوء توزيع الدخل القومي.

لهذا السبب فإن الحكومة تتدخل، وتقوم ببناء البرامج المختلفة والخاصة بالحياة الاقتصادية مثل الأجور، والرواتب، والضرائب، والإنفاق العام. بالإضافة إلى البرامج الخاصة بالحياة الاجتماعية مثل: الضمان الاجتماعي، والتقاعد، والتأمين الصحي وغيرها. كل هذه التدخلات الحكومية تهدف إلى إعادة توزيع الدخل، وإعطاء الحق لكل فرد في المجتمع بالحصول على الحد الأدنى من الدخل؛ الذي يكفل له حياة اقتصادية واجتماعية كريمة.



تدريب (2)

اختر الإجابة الصحيحة لكل عبارة من العبارات الآتية:

1- من خلال إدارة الدورة الاقتصادية تقوم الحكومة بـ:

أ- تشريع قوانين العمل والإدارة. ب- محاربة البطالة.

ج- تجزئة الشركات الكبيرة. د- بناء برامج الضمان والتقاعد.

2- ما هو الدور الذي تلعبه الحكومة في حالة قيام المؤسسات بامتلاك قوة احتكارية:

أ- عدم التدخل ب- تخفيف أجور العمال.

ج- تجزئة هذه الشركات. د- إقامة شركات عامة.

- 3- يقال بأن البلدان الرأسمالية عاشت حالة دولة الرفاه هذا، بسبب:
- أ- التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. ب- بقاء الحكومة على الحياد.
 - ج- آلية السوق الحر. د- شيوع الاشتراكية الاقتصادية.
- 4- من الأمثلة على برامج إعادة توزيع الدخل:
- أ- الضمان الاجتماعي. ب- التأمين الصحي.
 - ج- الإنفاق الحكومي. د- جميع ما ذكر صحيح.
- 5- من الأمثلة على فشل آلية السوق:
- أ- انتشار الاحتكار. ب- تلوث البيئة.
 - ج- التمييز في الأجور. د- جميع ما ذكر صحيح.

?

أسئلة التقويم الذاتي (2)

- 1) فسر دور الدولة في توظيف واستغلال الموارد الاقتصادية في المجتمع.
- 2) هل تعتقد أن الاقتصاد القائم على آلية السوق قادر أن يعطي العدالة الاقتصادية والاجتماعية لأفراده من خلال التدخل الحكومي؟ علل إجابتك.

4. النقود والتداخل الاقتصادي العالمي

عزيزي الدارس، لقد تطور الدور الذي تلعبه النقود خلال مراحل تطور الفكر الاقتصادي، وفي ظل أداء الاقتصاد الرأسمالي يمكننا التعرف إلى هذا الدور الذي تلعبه النقود في النشاط الاقتصادي، كما اتضح من مراحل الفكر الاقتصادي (الكينزي) الجديد. ويمكن تحديد هذا الدور في ظل التداخل الاقتصادي العالمي من خلال النشاطات الاقتصادية المتبادلة التي تحدث بين المجتمعات.

ويمكن، عزيزي الدارس، أن نلقي الضوء على دور النقود من خلال البنود الآتية:

1) الكسب النقدي:

يمثل هذا الدور الهدف المباشر للنشاط الاقتصادي، وهو ما يؤدي إلى أن تطلب النقود لذاتها ولو مؤقتاً، وما يتضمنه ذلك من إمكانية بناء الثروة على شكل نقدي. يعتبر هذا الكسب النقدي صفة عامة لكل فئات المجتمع، وصفة خاصة بالنسبة لأصحاب قرارات استخدام الموارد الاقتصادية المتمثل بالربح النقدي. وعلى هذا الشكل توحد النقود لمن يتواجد في دائرة النشاط الاقتصادي، والهدف من هذا النشاط هو تحقيق الكسب النقدي الذي يصبح هدفاً عاماً لكل فئات المجتمع وطبقاته.

2) البدء في عملية الإنتاج:

في ظل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فلا بد من التراكم المسبق لحجم من النقود كحد أدنى من أجل تجميع عناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية. إذاً تظهر النقود في هذه الحالة على شكل تراكم رأس المال النقدي كمرحلة أولى في دورة رأس المال. وفي حالة عدم كفاية القوى العاملة الداخلية، يتم الاستعانة بتلك القوى من الخارج وعندها سوف يقوم الاقتصاد الداخلي بدفع الأجور، والرواتب، وغيرها على شكل النقود، وبالتالي سوف يشهد الاقتصاد حالة من التدفق النقدي الخارجي الذي يدفع للقوى العاملة الأجنبية، وهو ما يسمى التحويلات النقدية للقوى العاملة الأجنبية.

وقد تدفع الرغبة في زيادة مستوى النشاط الاقتصادي إلى تشجيع رأس المال الأجنبي للدخول إلى الاقتصاد المحلي بقصد بناء الطاقات الإنتاجية الجديدة، وقد يكون رأس المال هذا على الدوام أو لفترة قصيرة أو طويلة، وذلك اعتماداً على طبيعة رأس المال هذا ونوعه وهدفه. هنا سوف يستقبل الاقتصاد تدفقاً نقدياً من الخارج على شكل رأسمال أجنبي. بالمقابل فإن شكل هذا التدفق سوف ينعكس حيث سيقوم أصحاب رأس المال الأجنبي بإخراج مكاسبهم من الأرباح وكذلك أجزاء من مخزونهم الرأسمالي ويصبح هناك تدفق نقدي إلى الخارج. كل هذا يؤدي إلى أن يشهد الاقتصاد نوعاً من العلاقة الاقتصادية المثيرة التي تتم من خلال النقود.

(3) أداة لتقدير أداء المشاريع الاقتصادية:

تظهر النقود في العملية الاقتصادية كأداة للحساب ويتم بموجبها اتخاذ قرارات الاستثمار والإنتاج عن طريق المقارنة بين النفقات النقدية التي يدفعها أصحاب المشروع من أجل الحصول على مدخلات الإنتاج والإيرادات المتوقعة من جراء بيع حجم الإنتاج السلعي المنتج من تلك المدخلات.

وفي حالة عدم كفاية الموارد الاقتصادية المادية المحلية، أو في حالة زيادة تكلفتها في الداخل، فإنه يتم البحث عن هذه المدخلات من الخارج، وبالتالي يشهد الاقتصاد حالة من تدفق الموارد الاقتصادية المادية على شكل الآلات، والمعدات والأجهزة والموارد الأولية... من الخارج، ويدفع الاقتصاد مقابل هذه الموارد مبالغ نقدية إلى الخارج.

وبالمقابل فإن المشاريع الاقتصادية قد لا تكتفي بأداء السوق المحلي وتبحث عن منافذ تسويقية خارجية، ويحدث تصدير السلع وبيعها في الخارج، ومن هذه العملية يحصل الاقتصاد على تدفق نقدي من الخارج (داخلي) على شكل أثمان للسلع، والخدمات المباعة في الخارج.

إذاً، يحدث في الحالتين علاقة اقتصادية دولية بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي، تتبلور في عملية شراء السلع وبيعها أي الاستيراد والتصدير من وإلى الخارج. ويصاحب حركة السلع هذه حركة عكسية للتدفقات النقدية نحو الخارج (عند الاستيراد) ونحو الاقتصاد الداخلي (عند التصدير).

(4) ثمن للسلع والخدمات:

تظهر النقود عندما تعرض السلع والخدمات في السوق، وهي تحمل ثمناً يتمثل في عدد من الوحدات النقدية مقابل الوحدة الواحدة من السلعة. هنا تعبر النقود عن قدرة السلعة على التبادل أي في مواجهة السلع الأخرى، وتكون النقود في نفس الوقت وسيطاً للتبادل بين السلع.

إذن، توحد النقود بين السلع عند التبادل بفضل التعبير عن قيم السلع النقدية، أي من خلال الأثمان كأساس لاتخاذ القرارات الاقتصادية في الأسواق المختلفة.

وإذا أدخلنا التعاملات الدولية في السلع والخدمات، تأتي النقود إلى الأثمان الدولية، وما يترتب عليها من تساؤلات حول تكوينها واتجاهات تغييرها. ويترتب على ذلك نوع من توزيع المكاسب بين الدول الداخلة في هذه المعاملات الدولية، بالإضافة إلى أن النقود تتعدى القيم الاقتصادية، وتصبح وسيلة للتعبير عن العديد من القيم الاجتماعية، خاصة عندما تصبح هذه القيم عرضة للتبادل في الأسواق.

5) الدخل النقدي الجارية:

تمثل النقود الدخل النقدي الجارية التي تحصل عليها الفئات الاجتماعية المختلفة الداخلة في علاقات عملية الإنتاج. هذه الدخل النقدي تعبر عن التوزيع الأولي للدخل على شكل الأجور، الربح، الفائدة، والأرباح، وبالتالي تخضع لقرارات نقدية من أصحابها حول إمكانية إنفاقها على الاستهلاك أو الادخار. ومن الممكن انتقال هذه الدخل النقدية من الاقتصاد المحلي وإليه اعتماداً على مكان توظيف الموارد الاقتصادية، ويحصل الاقتصاد دائماً على دخول الموارد الاقتصادية المادية والبشرية التي تنتمي له.

6) أداة لتراكم رأس المال النقدي:

في حالة الادخار تمثل النقود أداة للاحتفاظ بالثروة على شكلها النقدي، وكذلك أداة لمنح الائتمان مقابل دخل نقدي يسمى الفائدة. وبالتالي تتحول هذه المدخرات إلى بناء طاقة إنتاجية جديدة على شكل استثمارات مختلفة، تقوم بتوظيف الموارد الإنتاجية في سبيل إنتاج السلع والخدمات بهدف تحقيق الدخل النقدي.

7) النقود كسلعة:

باعتبار النقود مخزناً للقيم يظهر دورها في التجارة كسلعة، ويتم تحقيق الربح النقدي عن طريق شراء الائتمان وبيعه في المراحل التي تسبق الاستهلاك أو الاستثمار أو المضاربة.

بهذه الطريقة تجرد النقود من النشاط العيني، وتصبح محلاً للنشاط السلعي يتاجر بها، وعلى الأخص في ذلك النوع من النقود الذي أصبح شائعاً وهو النقود الائتمانية، والذي يحتكر خلقها على البنوك والمؤسسات المالية التجارية. هنا تدخل النقود مجال الاستخدام في النشاط المالي وجوهره استخدام المدخرات النقدية في الحصول على عائد مالي في المجالين الداخلي والخارجي.

8) توحيد مظاهر النشاط الاقتصادي:

بما أن الاقتصاد الرأسمالي يقوم على الملكية الفردية لعوامل الإنتاج وكذلك القرارات الاقتصادية تؤخذ بشكل فردي، ففي ظل هذا النظام الفردي تدخل النقود لتعطي العديد من النشاطات الاقتصادية الفردية نوع من التوحيد والتنظيم للعملية الاقتصادية من خلال العمليات التي تتبلور على شكل الأمان في الأسواق المختلفة مثل:

1. سوق القوى العاملة (العمل).

2. سوق السلع الاستهلاكية.

3. سوق السلع الإنتاجية.

4. السوق النقدية.

5. سوق صرف العملات.

نلاحظ هنا أن النقود تقوم بأخطر الأدوار؛ حيث تمكن النشاط الاقتصادي القائم على الفردية والتصارع من أن ينظم نفسه ويصبح وحدة اقتصادية واحدة. وتقوم النقود بهذا الدور التنظيمي على مستوى الاقتصاد المحلي وكذلك على مستوى الاقتصاد العالمي.



تدريب (3)

عدد الأدوار التي تلعبها النقود في كل من الاقتصاد المحلي والعالمي. هل ترى أن النقود قادرة على لعب دور توحيد مظاهر النشاط الاقتصادي؟ علّل ذلك.



أسئلة التقويم الذاتي (3)

يقال إن النقود تساعد على البدء في عملية الإنتاج. ناقش هذا القول. هل تعتقد بأن النقود تساعد على توزيع الدخل؟ فسر إجابتك.

5. الاستخدام والتضخم Employment and Inflation

عزيزي الدارس: بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت في الأفق الاقتصادي الغربي حالة لم تكن معهودة من قبل، وتمثل هذه الحالة التضارب في أهداف وضع السياسة الاقتصادية، وهذا التضارب حدث بين:

- (1) هدف القضاء على البطالة والزيادة في مستوى الاستخدام.
 - (2) هدف الحد من التضخم من خلال التحكم في مستوى الأسعار.
- ولذلك فأياً كان صانع القرار لا بد له من أن يقبل من الناحية العملية المستوى العالي من الاستخدام (التوظيف) والرقابة على التضخم كهدفين مرغوبين للسياسة الاقتصادية. ولكن هناك اختلاف حقيقي في هذا الصدد: يدور حول الأهمية النسبية لهذين الهدفين. قد يكون البعض على استعداد لقبول معدل التضخم بنسبة 3 % مثلاً مقابل بلوغ الاقتصاد القومي مرحلة الاستخدام الكامل، في حين أن البعض الآخر قد يفضل ترك معدل البطالة ليرتفع إلى مستوى 7 % مثلاً من حجم قوة العمل بدلاً من تغلغل التضخم الزاحف بنسبة 3 %.

1.5 مصادر التضارب في السياسة الاقتصادية

ينبع مصدر التضارب في السياسة الاقتصادية من الحقيقة الاقتصادية المتمثلة في أن الإنفاق الكلي، أو الطلب الكلي الذي يؤثر في البطالة بدرجة ملموسة، يؤثر أيضاً في المتغيرات الأخرى ذات العلاقة برسم السياسة الاقتصادية. فإذا كان بالإمكان استخدام كل من السياسة المالية والنقدية من أجل زيادة الطلب الكلي، وبالتالي الوصول إلى مستوى مدني من البطالة، فإن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار أيضاً، بل إلى التأثير سلباً على ميزان المدفوعات Balance of payments. وبما أن السياسة الاقتصادية في إطار التحليل الكلي تحدد لها مجموعة من الأهداف، ومن أهمها:

- (1) محاربة البطالة والحد منها.
 - (2) المحافظة على ثبات مستوى الأسعار والاستقرار النقدي.
 - (3) تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
 - (4) الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي.
 - (5) العدالة في توزيع الدخل القومي.
- تسعى السياسة الاقتصادية دوماً إلى تحقيق هذه الأهداف مجتمعة، وبما أن تحقيق

كل هذه الأهداف في نفس الوقت يعتبر أمراً في غاية الصعوبة، فيمكن أن تقترب السياسة الاقتصادية من تحقيق هدف ما؛ ولكنها بالمقابل سوف تبتعد عن هدف آخر. وبمعنى آخر لا يمكن للسياسة الاقتصادية أن تحقق شيئاً إلا على حساب شيء آخر، وفي مثل هذه الأحوال يحدث التضارب بين أهداف السياسة الاقتصادية.

وبناءً على ذلك، فإن السياسة الاقتصادية لا يكفي أن تحدد أهدافها، ولكن لا بد لها من أن تقرر وتحدد الأهمية النسبية لهذه الأهداف من وجهة نظر الاقتصاد والمجتمع، مع العلم أن كل هدف من الأهداف يعتبر شيئاً مرغوباً به مع بقاء الأهداف الأخرى على حالها.

2.5 أسباب البطالة

السبب الرئيس للبطالة يتمثل في قصور الطلب الكلي، وبالمقابل فإن المتغير المهم الذي يمكن التحكم من خلاله في مستوى الاستخدام بصورة فعالة هو مستوى الإنفاق الكلي.

فإذا كان الإنفاق متديناً فإن حجم الناتج من السلع والخدمات سوف يكون متديناً هو الآخر، وكذلك بالنسبة إلى مستوى الاستخدام. أما إذا كان الإنفاق عند مستوى مرتفع فإن مستوى الناتج من السلع والخدمات يكون مرتفعاً وبالتالي مستوى الاستخدام يكون مرتفعاً أيضاً. وعندما يكون مستوى الاستخدام منخفضاً فإنه لن يكون هناك وسيلة أمام السياسة الاقتصادية إلا زيادة مستوى الإنفاق الكلي.

إذن، فإذا حاولت السلطات العامة تحقيق هدف الاستخدام الكامل فليس أمامها من خيار سوى أن تتخذ الخطوات اللازمة لتغيير حجم الإنفاق الكلي.

هذا مع العلم أن هناك نوعاً من البطالة لا تستطيع سياسة زيادة الإنفاق الكلي التغلب عليه، وهو ما يسمى بالبطالة الهيكلية². وعندما يعاني الاقتصاد من هذا النوع من البطالة فإن الزيادة في الطلب الكلي، قد لا يكون كافياً لإزالة كل مظاهر البطالة. ويتطلب الأمر هنا اتخاذ التدابير الرامية إلى تكثيف حركة تنقل القوى العاملة بين الصناعات، والمناطق المختلفة بالإضافة إلى زيادة المستويات التعليمية، والتدريبية لقوة العمل.

3.5 أسباب التضخم

أسباب التضخم المعتدل أصبحت من أكثر المواضيع الاقتصادية جدلاً في العصر

2 * عزيزي الدارس: للمزيد من التفصيل راجع كتاب مقرر مبادئ الاقتصاد (2).

الحديث، وخاصة في الدول المتقدمة، وهذه الاتجاهات التضخمية تشترك في صفتين أساسيتين:

الأولى: الأجور النقدية تميل إلى الزيادة بمعدل أسرع من الزيادة في الإنتاجية.
الثانية: التحرك التصاعدي في الأسعار بالرغم من وجود قدر ملموس من البطالة، وقد أطلق على هذه الحركة التصاعدية ما يسمى لولب الأجور والأسعار (Spiral Wages and Prices).

وقد قدم الفكر الاقتصادي عدة جهود لتفسير ظاهرة لولب الأجور والأسعار، وأطلقت هذه الجهود تسميات مختلفة أصبحت شائعة في بناء النظرية الحديثة في التضخم؛ مثل نظرية التضخم بجذب الطلب، نظرية التضخم بدفع النفقة، ونظرية التضخم بدفع الأسعار، ونظرية الجمود الهيكلي في التضخم.

وسوف نقوم، عزيزي الدارس، بإلقاء المزيد من الضوء على هذه الجهود والنظريات فيما يلي:

1) نظرية التضخم بجذب الطلب - Theory of Demand Pull-Inflation

على امتداد النصف الثاني من القرن الماضي كانت الموجات التضخمية لا الموجات الانكماشية الشغل الشاغل للسياسة الاقتصادية ومن ثم تركز الانتباه على الفجوة التضخمية أو ما يعرف بنظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب.

تقوم هذه النظرية على الأساس القائل بأنه يمكن تحليل التغيرات في مستويات الأسعار بسبب اختلال التوازنات في الأسواق؛ بسبب التغيرات في الطلب الكلي. أي أن زيادة الطلب الكلي خاصة من مستوى يكون فيه الاستخدام للموارد الاقتصادية شبه كامل، سوف يؤدي إلى خلق فائض في الطلب على السلع والخدمات في الأسواق الاستهلاكية، ينتج عن هذا الفائض في الطلب الكلي ما يلي:

أ- تتجه الأسعار إلى التزايد في الوقت الذي يتعذر فيه زيادة الإنتاج والعرض الكلي من السلع والخدمات، ويعود ذلك إلى كون الموارد الاقتصادية للمجتمع موظفة بالكامل. وبالتالي لا يوجد موارد اقتصادية معطلة يمكن استخدامها في زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات.

ب- زيادة مستوى الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات عناصر الإنتاج باعتباره طلباً مشتقاً من الطلب على المنتجات، ومن ثم تميل أسعار خدمات عناصر الإنتاج إلى الارتفاع.

جـ- إذا زيادة الطلب الكلي هو المنشئ لتضخم الأسعار، سواء بالنسبة للسلع الاستهلاكية أو بالنسبة لخدمات عناصر الإنتاج.

2) نظرية التضخم بدفع النفقة Theory of Cost – Push Inflation

يرتكز الاعتقاد الاقتصادي الخاص بهذه النظرية على أن زيادة تكاليف الإنتاج، وخاصة تلك المدفوعة على شكل الأجور للعمال هي التي تؤدي إلى نشوء التضخم. حيث كثيراً ما تقوم النقابات العمالية بالمكافحة والمطالبة في زيادة الأجور، حتى ولو لم يكن هناك فائض في الطلب على عنصر العمل من قبل المؤسسات والمنشآت الاقتصادية. وعند موافقة رجال الأعمال على هذه المطالب فإنهم يقومون بنقل تكاليف الزيادة في الأجور إلى المستهلك بأسعار أكثر ارتفاعاً. وعلى ذلك فالسبب الرئيس للتضخم هو قوة النقابات العمالية بالإضافة إلى أن التضخم يتولد أصلاً من جانب النفقة وليس من جانب الطلب.

3) نظرية التضخم بدفع الأسعار Theory of Price – Push Inflation

تتشابه نظرية التضخم بدفع الأسعار مع نظرية التضخم بدفع نفقة الإنتاج إلى حد كبير، إذ إن الأولى تنبأ بنفس الأحداث المؤدية إلى الزيادة في مستوى الأسعار؛ ولكن المؤسسات هي المسؤولة عن هذا الارتفاع وليست النقابات العمالية. وتنطوي نظرية دفع الأسعار على أن المنتجين يتمتعون بقوة احتكارية ويودون لو يقومون برفع أسعار منتجاتهم، إلا أن الخوف من اتخاذ الحكومة تشريعات مضادة للاحتكار، سوف تمنعهم من رفع الأسعار، ولكن سوف يقومون برفع الأسعار أثناء المفاوضات مع النقابات العمالية حول مستوى الأجور إلى حد أكبر بكثير من تلك المقابلة لزيادة تكاليف الأجور. وبالتالي يكون السبب في التضخم هو المنشآت وليس النقابات العمالية.

4) نظرية الجمود الهيكلي Theory of Structural Rigidity

تفترض نظرية الجمود الهيكلي أن:

أ- الموارد الاقتصادية لا يمكن أن تتحرك بسرعة من استخدام إلى آخر.

ب- مستوى الأجور والأسعار يمكن أن يزداد ولا يتناقص.

إذا سلمنا بهذه الأوضاع فإنه عندما تتغير ظروف الطلب والتكاليف فإن التعديلات الحقيقية في العملية الإنتاجية لا تحدث إلا ببطء شديد نظراً لعدم إمكانية تحريك أو انتقال عناصر الإنتاج بسرعة.

هذا يؤدي إلى ظهور النقص في الاستخدام في القطاعات الآخذة بالتوسع، وترتفع الأسعار؛ لأنه لا يمكن زيادة الإنتاج بسبب بطء تحرك الموارد الاقتصادية. أما في القطاعات الآخذة في الانكماش فإنها تحتفظ بعناصر الإنتاج وتقوم بتوظيفها إما عند مستوى الطاقة الإنتاجية الكاملة لها أو عند مستوى أقل من الطاقة الإنتاجية لها، وذلك أيضاً بسبب عدم قابلية هذه الموارد للتحرك بسرعة. وبما أن أسعار هذه الموارد الإنتاجية جامدة فليس هنالك انكماش في الأجور في هذالقطاعات الآخذة في الانكماش.

وبناءً على ذلك فإن عملية التعديل في اقتصاد يتميز بالجمود الهيكلي مدعاة إلى حدوث التضخم، حيث إن الأسعار في القطاعات المتوسعة ترتفع، بينما تبقى الأسعار على حالها في القطاعات المنكمشة، ومن هنا ترتفع الأسعار ويحدث التضخم بسبب الجمود الهيكلي.

4.5 العلاقة بين البطالة والأسعار في الفكر الاقتصادي

إن الواقع الاقتصادي الذي يلعب فيه جهاز السوق دوراً رئيسياً في تحديد مستويات الأجور والأسعار، وتحديد مستوى الناتج والدخل القومي من خلال تفاعل الطلب الكلي مع العرض الكلي، قد أفرز إطاراً نظرياً لطبيعة العلاقة بين البطالة، والأسعار (التضخم). هذه العلاقة مرت بأربع مراحل أساسية، ومميزة في الفكر الاقتصادي، ولأهمية هذه العلاقة دعنا، عزيزي الدارس، نفسر هذه المراحل الأربع.

1. مرحلة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث، القائمة على وجود العلاقة

الطردية بين البطالة والأسعار

في عهد المدرسة الكلاسيكية الحديثة، تمحور الواقع الفكري حول هذه العلاقة بما يعرف بأثر بيجو Pigou Effect.

إن هذا الأثر قائم على الفكرة التي نادى بها (بيجو) في العشرينات من القرن الماضي والتي تنطوي على أن هناك علاقة طردية دائمة بين البطالة والأسعار. بمعنى أنه لو ظهرت زيادة في حجم البطالة فإن خفض مستوى الأجور ومستوى الأسعار من جانب رجال الأعمال كفيل بخفض مستوى البطالة.

2. مرحلة الفكر الاقتصادي (الكينزي)، القائمة على العلاقة العكسية بين البطالة والطلب الكلي

كما رأينا من التحليل (الكينزي)، في الوحدة الدراسية السابقة، فإنه يستند أساساً إلى أن الدخل القومي يتوازن بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بتساوي الادخار مع الاستثمار.

إن التحليل (الكينزي) يربط بين توازن الدخل القومي وبين الاستخدام الكامل، وبما أن التوازن قد يحدث عند مستوى أقل من الاستخدام (التوظيف) الكامل، فإن الفجوة الانكماشية تنشأ إذا كان العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي، وفي المقابل تنشأ الفجوة التضخمية إذا كان الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي.

من هنا فإن العملية التضخمية تتحقق عند الوضع الذي يكون فيه مستوى الدخل التوازني أعلى من مستوى الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية، وعند هذا الوضع تكون الموارد الإنتاجية موظفة بالكامل، وبالتالي لا يمكن للنواتج القومي أو الدخل القومي أن يتحرك إلى مستوى أبعد من هذا.

إذاً، النتيجة تكون بأن الفائض في الطلب الكلي تنعكس آثاره على مستوى الأسعار بصورة تضخمية حيث يزداد الدخل النقدي ولكن يبقى الدخل الحقيقي ثابتاً.

الحقائق المستخلصة من التحليل (الكينزي)

أ- أساس التضخم عند (كينز) هو تضخم الطلب لا تضخم النفقة. أي أن التضخم يحدث من جانب الطلب لا من جانب العرض عند مستوى الاستخدام الكامل، إذا ما كان هذا المستوى أقل من المستوى التوازني للدخل القومي.

ب- القضاء على التضخم يقتضي تقليل الطلب الكلي أي انخفاض الإنفاق الكلي على الاستثمار وعلى الاستهلاك، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال السياسة المالية والنقدية.

ج- القضاء على التضخم يعني أن يكون مستوى توازن الدخل القومي هو بعينه مستوى الدخل القومي عند حد الاستخدام الكامل.

د- وجود أية موارد اقتصادية متعطلة، يفسح المجال لزيادة الإنفاق على الاستثمار ما دام هناك فرص استثمارية متاحة، ويتأثر مضاعف الاستثمار بتحقيق التوسع في الإنفاق الاستهلاكي.

خلاصة هذا التحليل تفيد إذًا، بأن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة الناتج والدخل القومي، والارتفاع في مستوى الاستخدام، وتبعاً لذلك النقص في مستوى البطالة. ومن ثم فإن العلاقة التي نستشفها من الفكر (الكينزي)، هي أن العلاقة بين البطالة والطلب الكلي علاقة عكسية.

3. مرحلة الفكر القائم على العلاقة العكسية بين البطالة والأسعار (منحنى

فيليبس)

في أواخر الستينيات من القرن الماضي جاء (وليام فيليبس) W. Philips بالمنحنى المسمى باسمه والمشهور بمنحنى (فيليبس)³. يبين الانحدار السالب لمنحنى (فيليبس) أن العلاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير السنوي في كل من الأجور والأسعار. هذا يعني أن تحقيق الاستخدام الكامل لموارد المجتمع بالقضاء على البطالة تدريجياً لا بد أن يقترن بالتضخم تدريجياً متملاً في الارتفاع المتزايد في مستويات الأجور والأسعار. وبعبارة أخرى فإن التضخم، بغض النظر عن سببه، يعتبر الثمن الذي يدفعه المجتمع للوصول إلى مستوى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية.

4. مرحلة الفكر القائم على تحدي العلاقة البيانية في منحنى (فيليبس)

في منتصف السبعينيات من القرن الماضي اتضح أن المجتمعات الغربية تواجه حالة فريدة من نوعها لم تعهدها من قبل. هذه الحالة تتمثل في تداخل مرحلتَي الكساد والرخاء في مرحلة واحدة، بمعنى أن الاقتصاد أصبح يعاني من البطالة وهي سمة من سمات مرحلة الكساد، وفي نفس الوقت يعاني من التضخم، وهي سمة من سمات مرحلة الرخاء. وأطلق على هذه الظاهرة من قبل الاقتصاديين المعاصرين اسم «الركود التضخمي» Stagflation الذي يحمل معنى التضخم مع الركود والبطالة.

ولعل التفسير المنطقي لهذه الظاهرة الفريدة هو أنه بدلاً من أن يتوافق زمنياً كل من تضخم الطلب وتضخم النفقة ليحدثا تلك العلاقة العكسية بين البطالة والأسعار كما في منحنى (فيليبس)، فإن التوافق الزمني هنا يكون بين انكماش الطلب الكلي كسبب منشئ للبطالة، وبين تضخم النفقة كسبب منشئ لارتفاع الأسعار والتضخم. وعندما يحدث مثل هذا التوافق الزمني تكون العلاقة طردية بين البطالة والأسعار، وأن السبب المنشئ لكل منهما يختلف عن الآخر تماماً.

وبالتالي فإن قصور الطلب الكلي بابتعاده عن مستوى التوظيف الكامل، لا بد أن يؤدي إلى هبوط مستوى الناتج، والدخل القومي، ويؤدي إلى انخفاض مستوى التوظيف أي زيادة مستوى البطالة.

في مثل هذا الوضع (الركود التضخمي) فإن الخيار هنا بين هدف القضاء على البطالة وصولاً إلى الاستخدام الكامل وبين هدف القضاء على التضخم وصولاً إلى الاستقرار النقدي.

وبما أنه لا يمكن تصور أي دور للسياسة الاقتصادية القادر على الجمع بين الهدفين في وقت واحد، فلا بد من التضارب بين هذه الأهداف. حيث إن السياسة التي تهدف إلى القضاء على البطالة من خلال زيادة الإنفاق لا بد أن تؤدي إلى المزيد من التضخم، وهذا هو الثمن الذي يدفعه المجتمع للوصول إلى مستوى التوظيف الكامل.

وبالمقابل فإن السياسة التي تهدف إلى القضاء على التضخم من خلال خفض الإنفاق لا بد أن تؤدي إلى المزيد من البطالة، وهذا هو الثمن الذي سوف يدفعه المجتمع لتحقيق الاستقرار النقدي.

خلاصة القول إن السياسة الهادفة لتحقيق أحد الهدفين تعتبر عكس تلك الهادفة لتحقيق الهدف الثاني، ولا سبيل للمجتمع للخروج من هذا المأزق إلا بتغليب هدف على سياسة أخرى.



تدريب (4)

1. ما سبب التضارب في السياسة الاقتصادية وبشأن ماذا يحدث هذا التضارب؟
2. كيف تفسر النتائج التي تترتب على الفائض في الطلب الكلي؟
3. ما المقصود بالركود التضخمي؟ وكيف تفسر هذا النوع من الظواهر الاقتصادية؟



أسئلة التقويم الذاتي (4)

1. قارن بين نظرية التضخم بدفع النفقة ونظرية التضخم بدفع الأسعار.
2. هل ترى أن العلاقة المتمثلة بمنحنى (فيليبس) بين البطالة والأسعار تعتبر العلاقة النهائية بالفكر الاقتصادي بهذا المجال؟ ناقش إجابتك.

6. النمو والرفاه والهيكل الاقتصادي

1.6 النمو الاقتصادي

يقصد عريزي الدارس، بالنمو الاقتصادي زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي. فهو أمر يتعلق بالتغيرات في العرض الكلي وليس في تلك التغيرات الحاصلة في الطلب الكلي. يعتبر النمو الاقتصادي من المسائل التي تؤخذ على جانب كبير من الأهمية، وذلك لأن الطلب على النمو هو طلب متعدد الجوانب والأغراض. فالطلب على النمو يعود إلى عدة أسباب:

1. رفع مستوى المعيشة بالنسبة للسكان.
2. إنجاز العديد من أنواع إعادة توزيع الدخل.
3. النمو يسمح بالتغير في أسلوب حياة الأفراد وعاداتهم الاستهلاكية في المجتمع.
4. قد يكون النمو ذا طابع سياسي أحياناً وقد ينشأ من سياسة ما أو من هدف القوة والهيمنة.

1.1.6 الطبيعة التراكمية للنمو

من أهم سمات النمو الاقتصادي أنه ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات المعيشية فيما بينها سوف تتسع، وعلى العكس فلو أن دولة ما أقل كفاءة من دولة أخرى في تخصيص مواردها الاقتصادية بين أوجه النشاط الاقتصادي فلن تتسع الفجوة بين دخليهما القوميين رغم هذا التفاوت في الكفاءة.

2.1.6 العوامل والسياسات المؤثرة في عملية النمو

إذا كان أساس النمو الاقتصادي التراكم الرأسمالي في الاقتصاد التقليدي فإن النمو في الاقتصاد الحديث قائم على:

1. نوعية رأس المال البشري والمادي.
 2. حجم السكان العاملين.
 3. طبيعة المؤسسات الاجتماعية والقانونية.
 4. أنماط الميزة النسبية في ميدان التجارة الخارجية.
- هذا بالإضافة إلى خلق فرص الاستثمار والابتكارات، وقد يكون النمو مكلفاً لجماعة وغير مكلف لجماعة أخرى، إذ أن بعض الأفراد يتعرضون لفقد وظائفهم أمام موجة الابتكار

- والتجديد في أساليب الفن الإنتاجي في عالم دائم التغير بسرعة. ومن أهم السياسات التي تشجع على الاستثمار ما يلي:
- أ- أسعار الفائدة المنخفضة.
 - ب- الائتمانات الضريبية للاستثمار.
 - ج- البحوث العلمية والتعليم والتدريب.
 - د- التقليل من الآثار السلبية التي تحدث في ظروف الكساد الحاد والبطالة الواسعة.

3.1.6 مراحل النمو الاقتصادي

قدم (روستو) W. Rostwo دراسة نظرية عن مراحل النمو الاقتصادي خلص منها إلى تمييز خمس مراحل رئيسية للنمو في المجتمع. ويرأي (روستو) فإن كل المجتمعات بمختلف مستوياتها وأبعادها الاقتصادية تقع داخل إحدى هذه المراحل الخمسة. ونلقي الضوء، عزيزي الدارس، على كل مرحلة من هذه المراحل بشكل مستقل.

(1) **مرحلة المجتمع التقليدي:**

يعرف (روستو) المجتمع التقليدي Traditional Society بأنه ذلك المجتمع الذي يتطور هيكله في إطار الطاقة الإنتاجية المحدودة، المبنية على العلم والتكنولوجيا الذي ساد في أوروبا في العصور الوسطى.

(2) **مرحلة نشأة شروط الانطلاق وتطوره:**

هذه المرحلة تشمل المجتمعات التي هي في طور التحول من الوضع التقليدي لهيكلها إلى الوضع الحديث. وتتميز هذه المرحلة بنشوء التغيرات الكبرى في الاقتصاد وفي القيم الاجتماعية جنباً إلى جنب مع قيام الدول التي تمارس فعاليات في سير المجتمع، من هنا تنتشر فكرة أن التقدم الاقتصادي ممكن، وأن التقدم الاقتصادي يصبح شرطاً أساسياً لتحقيق أهداف أخرى مثل العزة الوطنية وتزايد مستويات الأرباح والرفاه العام.

(3) **مرحلة الانطلاق Take-Off:**

في هذه المرحلة يتحقق التغلب على جهود النمو المتأخر وتتنامى القوى المؤدية إلى التقدم الاقتصادي لتهيمن على المجتمع بأسره ويصبح النمو هو الوضع العادي. حيث تتوسع الصناعات الجديدة بمعدلات سريعة، يقوم الاقتصاد باستغلال الموارد التي لم تكن مستغلة من قبل وكذلك يتم تطبيق الفنون الإنتاجية التي لم تكن مطبقة من قبل، هذا بالإضافة إلى إحداث تغيرات هيكلية في الإنتاج الأولي والزراعي.

(4) مرحلة المسيرة نحو النضج Drive Towards Maturity:

تأتي في هذه المرحلة المسيرة نحو النضج لتتخذ شكل التقدم الطويل الأجل، مع وجود بعض التقلبات الطفيفة، حيث يتوجه الاقتصاد نحو امتداد التكنولوجيا الحديثة، بحيث تشمل النشاط الاقتصادي بجميع هيكله وينمو الإنتاج القومي بمعدلات تفوق معدل الزيادة في السكان بانتظام، وتتغير تركيبة الهيكل الاقتصادي كلما تحسنت أساليب الإنتاج. ويتسارع قيام الصناعات الجديدة ويبدأ النشاط الاقتصادي القديم في التلاشي. وهكذا يشق الاقتصاد القومي طريقه إلى الاقتصاد العالمي.

(5) مرحلة الاستهلاك الجماهيري الكبير Mass Consumption:

هنا تتجه القطاعات الرائدة في الاقتصاد القومي نحو السلع الاستهلاكية الدائمة الاستعمال بالإضافة إلى الخدمات المختلفة. كما أن متوسط دخل الفرد من الدخل الحقيقي يرتفع إلى المستوى الذي يؤدي إلى قدرة الفرد الاستهلاكية أن تتخطى الحاجات الأساسية للإنسان من مأكّل وملبس ومسكن. ويزداد التخصّر وترتفع نسبة الأيدي العاملة في الوظائف الماهرة والمكاتب. وهنا يتوقف المجتمع عن قبول توسعات أخرى في التكنولوجيا الحديثة، ويبرز السؤال حول ظهور دولة الرفاه Welfare State وهو الوضع الذي يتحرك به المجتمع إلى ما هو أبعد من النضج الفني والتكنولوجي.

2.6 الرفاه الاقتصادي Economic Welfare

1.2.6 ماهية الرفاه الاقتصادي

منذ مطلع القرن الماضي، كما لاحظنا من خلال المدرسة الكلاسيكية الحديثة، تعاظم الاتجاه نحو دمج السياسات الاجتماعية بالسياسات الاقتصادية، حيث بدت المشكلة الاجتماعية بالغة الحدة من خلال توسع قاعدة الغنى والثراء وتمادي الفقر والحرمان. ففي هذا المناخ انطلقت الأفكار المنادية بالرفاه الاقتصادي كهدف أساسي للمجتمع. وأدى ذلك إلى تقوية الاتجاه الذي يطالب بشمل السياسات الاجتماعية الهادفة إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية ضمن الاقتصاد. هذا الاتجاه ما أطلق عليه اقتصاديات الرفاه Economic Welfare.

وبعد المرحلة المبكرة لاقتصاديات الرفاه التي شارك بها كل من (بيجو) Pigou و(هوبسون) Hopson و(رادوميزلر) Radomislir، برزت فكرة اقتصاد الرفاه ثانية؛ ولكن في إطار جديد يتناول مناقشة المناقشة غير الكاملة، ومناقشة التوازن العام. وكلتاهما تقود إلى فكرة الوضع الأمثل الذي ناقشها (باريتو) Pareto التي تعتبر

أساس التحليل الحديث للرفاه الذي شارك فيه (هيكس) J. R. Hicks و (كالدور) N. Kaldor و (ليتل) I. D. Little وغيرهم.

2.2.6 الوضع الأمثل في الفكر الاقتصادي الحديث لاقتصاد الرفاه
يعرف (باريتو) Vilfredo Pareto «الوضع الأمثل» أو أقصى الرفاه العام Maximum General Welfare بأنه «ذلك الوضع الذي لا يمكن التحرك منه إلى وضع آخر يصبح فيه كل فرد في النظام الاقتصادي أحسن حالاً من ذي قبل».

ويفسر (باريتو) الوضع الأمثل للرفاه Optimum Welfare على أساس الاستعانة بتحليل منحنيات السواء المتعلقة بعمليات التبادل بين فردين. وفي ظل هذا التحليل يمكن القول بأن (باريتو) هو أول من أقام أركان التحليل الحديث لاقتصاد الرفاه، وذلك باستخدامه لفكرة التفضيل غير القابل للقياس العددي.

هذا التحليل الحديث وضع شروط الأوضاع المثلى في الإنتاج والتبادل دون إضافة منافع الأفراد بعضها إلى بعض. وهذا يعتبر خروجاً على التقليد المنفعي في الفكر الاقتصادي، فالوضع الأمثل هو ذلك الوضع الذي يستحيل معه وضع أي فرد على منحنى سواء أعلى، دون أن يترتب على ذلك وضع أي فرد آخر على منحنى سواء أدنى.

ومن المهم هنا أن نؤكد أن ثمة عدداً لا نهائياً من الأوضاع المثلى، وأن ثمة وضعاً أمثل هو أفضل بالضرورة من أي وضع أمثل آخر. بعبارة أخرى، قد يكون هناك وضع أمثل حسب تعريف (باريتو) يتوافق مع سوء توزيع الدخل، ومع ذلك فهو أسوأ من وضع أمثل آخر يتوافق مع حسن توزيع الدخل.

لم يقرر (باريتو) بوضوح متى يمكن القول أن وضعاً معيناً أفضل من وضع آخر، وكل ما في الأمر أنه وضع بعض الشروط التي يجب أن تتحقق لكي يمكن تحسين أحوال أحد الأفراد دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار برفاحية فرد آخر وجعله في وضع أسوأ. لقد تطورت النظرية بعد (باريتو) وأخذت مسالك مختلفة، حيث يمكن أن نميز بين ثلاث مجموعات رئيسة من الأفكار تعبر كل منها عن مدرسة فكرية بحد ذاتها.

المدرسة الأولى:

تعتبر الرفاهية فكرة أخلاقية بحتة وعلى ذلك لا يمكن التوصل إلى نتائج الرفاهية إلا على أساس فروض أخلاقية، وهذه الفروض يقرها شخص غير عادي؛ حيث تعالج هذه النظرية فكرة التوزيع المثالي للدخل على أنها فكرة أخلاقية. إذًا، تهتم هذه المدرسة بالنتائج المترتبة على الفروض الأخلاقية، إذ من الممكن إدخال

أية فكرة أخلاقية داخل النظام الاقتصادي وعلى ذلك ففي إطار هذا التحليل يمكن التوصل إلى شروط الأوضاع المثلى. ومن الواضح أن هذه المدرسة الفكرية تؤكد على أن دراسة اقتصاد الرفاه لا تعدو أن تكون دراسة أخلاقية.

المدرسة الثانية:

لا تعترف هذه المدرسة بالناحية الأخلاقية في الرفاه الاقتصادي، إذ أن مفهوم الرفاه قائم على دراسة أسباب الإشباع. وكذلك لا تذكر هذه المدرسة دور توزيع الدخل في التوصل إلى نتائج الرفاه، وعلى ذلك لا بد من افتراض وضع مثالي معين للدخل. تذكر هذه المدرسة عقد المقارنات بين المنافع الشخصية، ومن ثم تتوافق مع المدرسة الأولى في استنباط الشروط المثلى في الإنتاج والتبادل على اعتبار أنها شروط لازمة للوضع الأمثل. أما التوزيع المثالي للدخل فهو يعتبر أيضاً شرطاً أساسياً للوضع الأمثل.

المدرسة الثالثة:

هذه المدرسة تقرر أن توزيع الدخل ليس له أي اعتبار في بحث مشكلة الرفاه. ومن الواضح أن الاقتصاديين الذين ينتمون إلى هذه المدرسة لا يفترضون في تحليلهم تساوي الإشباع أو اللجوء إلى الحكم الشخصي. إذ أن المقارنات الشخصية، بين المنافع بالنسبة لأفراد المجتمع أمر غير مشروع في تحليل الرفاه. ومن ثم فإن الزيادة في الرفاه الاقتصادي تعرف دون الإشارة إلى توزيع الدخل الحقيقي، وما ينتج عنه من آثار على حجم الرفاه. وهذا التحليل قائم على الافتراض الأساسي الذي يفيد بأن الوحدة النقدية سواء بيد الغني أو الفقير سوف ينتج عنها نفس المستوى من الإشباع.



تدريب (5)

1. يقوم النمو الاقتصادي الحديث على عدد من العوامل، ما هذه العوامل؟
2. وضح المقصود بمرحلة الاستهلاك الجماهيري الكبير.
3. قارن بين الأفكار الأساسية التي تقوم عليها المدارس الفكرية الخاصة بالرفاه الاقتصادي.
4. ضع إشارة (✓) أو إشارة (×) أمام العبارات الآتية:
أ- النمو الاقتصادي يعتبر أمراً متعلقاً بالطلب الكلي لا بالعرض الكلي.
ب- يصبح النمو الاقتصادي هو الوضع العادي للمجتمع في مرحلة الانطلاق.
ج- تعتبر فكرة الوضع الأمثل أساس التحليل الحديث للرفاه الاقتصادي.
د- استخدم (باريتو) منحنيات السواء في تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي.
هـ- الوضع الذي لا يمكن للفرد أن يتحرك منه إلى وضع آخر يصبح فيه أحسن حالاً من السابق، يعرف بمفهوم أقصى الرفاه العام.



أسئلة التقويم الذاتي (5)

من أهم سمات النمو الاقتصادي أنه ذو طبيعة تراكمية، علّل ذلك.
يعتبر (باريتو) أول الاقتصاديين الذين أقاموا أركان التحليل الحديث لاقتصاد الرفاه، ناقش هذا الرأي.

7. الخلاصة

تعرضت هذه الوحدة إلى عرض أهم القضايا والمسائل الفكرية الاقتصادية التي تعدّ امتداداً للاقتصاد (الكينزي). وحاولنا عرض هذه الأفكار من خلال عدد من الأقسام، من أجل أن يسهل عليك حصرها وفهمها. ففي القسم الأول تناولنا الاقتصاد الكلي وإدارة الاقتصاد، ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أخذت الحكومات وأصحاب القرارات الدور من أجل حماية الاقتصاد من التقلبات والمحافظة على مسيرة النمو والتطور الاقتصادي، ولذلك فإن أهداف الاقتصاد الكلي حدّدت لتشمل الإنتاج، والاستخدام، والبطالة، واستقرار الأسعار، ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال السياسات المالية والنقدية، التي تمثل أدوات الاقتصاد الكلي.

اتبع الاقتصاد (الكينزي) الجديد منهج (كينز) بشأن دور الدولة في توجيه الاقتصاد، وتحددت الأدوار التي يجب على الحكومة أن تقوم بها في الحياة الاقتصادية في مجال الإطار القانوني وتنظيم الأسواق والسعي لتطبيق آلية الاستقرار الاقتصادي، وتوظيف واستغلال الموارد الاقتصادية وإعادة توزيع الدخل.

وبالنسبة للنقود والدور الذي تلعبه محلياً وخارجياً، وما تخلقه من تداخل اقتصادي بين المجتمعات، يتضح دور النقود من خلال ما تقوم به في مجال الكسب النقدي، وعملية الإنتاج وتقييم أداء المشاريع، وأداة للتراكم الرأسمالي هذه بالإضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه النقود في توحيد مظاهر النشاط الاقتصادي.

ومن أهم القضايا التي تواجه المجتمعات في العصر الحديث، تلك المتعلقة بشأن الاستخدام؛ حيث تعتبر السياسة الاقتصادية الهادفة للوصول إلى مستوى الاستخدام الكامل وتلك المعنية بمحاربة البطالة أنها سياسة متعاكسة، بمعنى أنه لا يمكن تحقيق إحداها إلا على حساب المسألة الثانية.

وهناك تضارب في السياسة الاقتصادية، قائم على الحقيقة الاقتصادية المتمثلة في أن الإنفاق الكلي الذي يؤثر في البطالة يؤثر أيضاً في المتغيرات الأخرى ذات العلاقة برسم السياسة الاقتصادية.

فسبب نشوء البطالة هو قصور الطلب الكلي وبالمقابل فإن المتغير المهم الذي يمكن التحكم من خلاله في مستوى الاستخدام بصورة فعالة هو مستوى الإنفاق الكلي. أما بالنسبة لأسباب التضخم المعتدل فهي تتعدد ابتداءً من الطلب والنفقة وزيادة الأسعار بالإضافة إلى ما يسمى بحالة الجمود الهيكلي.

كذلك تم التعرض إلى العلاقة بين البطالة والأسعار حيث فسرت المراحل المختلفة التي مرت بها هذه العلاقة ابتداءً من الفكر الكلاسيكي الحديث، إلى المرحلة الحديثة بهذا المجال وخاصة بالركود التضخمي.

لقد تم تحليل النمو والرفاه الاقتصادي بهذه الوحدة، حيث يقصد بالنمو زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، ويأخذ الطبيعة التراكمية، وتم التعرف إلى مراحل النمو الاقتصادي الذي قدمها (رستو) ابتداءً من مرحلة المجتمع التقليدي وصولاً إلى مرحلة الاستهلاك الجماهيري الكبير.

وبالنسبة للرفاه الاقتصادي الذي تم التعرف إليه على أنه يمثل ذلك الوضع الذي لا يمكن التحرك منه إلى وضع آخر، يصبح فيه كل فرد في النظام الاقتصادي أحسن حالاً من ذي قبل، وفي الوقت الحاضر تنادي الأفكار الاقتصادية لاعتبار الرفاه الاقتصادي الهدف الأساس للمجتمع، هذا الاتجاه من الفكر الاقتصادي أطلق عليه اقتصاديات الرفاه.

8. لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الحادية عشرة

تهدف الوحدة الدراسية الآتية إلى تعريف المدرسة النقدية الحديثة من خلال تحليل كل من المساهمات التي قدمتها مدرسة (كمبردج) والمدرسة النقدية السويدية من خلال تحليل علاقة الفائدة ورأس المال بكل من الادخار والاستثمار. وكذلك التعرف إلى الدور الذي لعبته مدرسة شيكاغو من خلال الفكر الاقتصادي النقدي الحديث والخاص بالتحول النقدي والنقود والدخل والسياسة النقدية وميزان المدفوعات.

9. إجابات التمرينات

تدريب (1)

1.

أ. خاطئة.

ب. صحيحة.

ج. خاطئة.

د. خاطئة.

2.

أ. لماذا يتراجع مستوى الإنتاج والاستخدام في بعض الأوقات وكيف يمكن تخفيض مستوى البطالة؟

ب. ما مصادر التضخم السعري وكيف يمكن السيطرة عليه؟

ج. كيف يمكن للمجتمع أن يرفع من معدل نموه الاقتصادي؟

3. أهداف الاقتصاد الكلي هي:

أ. الإنتاج.

ب. الاستخدام.

ج. استقرار مستوى الأسعار.

بينما أدوات الاقتصاد الكلي هي:

أ. السياسة المالية.

ب. السياسة النقدية.

تدريب (2)

1. ب
2. ج
3. أ
4. د
5. د

تدريب (3)

1.

أ. الكسب النقدي.

ب. البدء في عملية الإنتاج.

ج. أداة لتقدير أداء المشاريع الاقتصادية.

د. ثمن للسلع والخدمات.

هـ. الدخول النقدية الجارية.

و. أداة لتراكم رأس المال.

ز. النقود كسلعة.

ح. توحيد مظاهر النشاط الاقتصادي.

2. نعم، وذلك لأن النظام الاقتصادي الرأسمالي قائم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وعلى القرارات الفردية. ففي ظل هذا المناخ الاقتصادي تدخل النقود لتعطي العديد من النشاطات الاقتصادية الفردية نوع من التوحيد والتنظيم للعملية الاقتصادية من خلال العمليات التي تتبلور على شكل الأثمان في الأسواق المختلفة.

تدريب (4)

1. التضارب في السياسة الاقتصادية ينبع من الحقيقة الاقتصادية المتمثلة في أن الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي الذي يؤثر في البطالة بدرجة ملموسة يؤثر أيضاً في المتغيرات الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة برسم السياسة الاقتصادية. ويتمثل التضارب في السياسة الاقتصادية بشأن:

أ. هدف القضاء على البطالة والزيادة في مستوى الاستخدام.

ب. هدف الحد من التضخم من خلال التحكم في مستوى الأسعار.

2.

أ. تتجه الأسعار إلى التزايد في الوقت الذي يتعذر فيه زيادة الإنتاج والعرض الكلي من السلع والخدمات، ويعود ذلك إلى كون الموارد الاقتصادية للمجتمع تكون موظفة بالكامل.

ب. زيادة الطلب على السلع والخدمات سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات عناصر الإنتاج باعتباره طلباً مشتقاً من الطلب على المنتجات ومن ثم تميل أسعار خدمات عناصر الإنتاج إلى الارتفاع.

ج. هذا يعني أن زيادة الطلب الكلي والفائض فيه هي مصدر تضخم الأسعار سواء بالنسبة للسلع الاستهلاكية أو بالنسبة لخدمات عناصر الإنتاج.

3.

الركود التضخمي يعني تداخل مرحلتي الكساد والرخاء في مرحلة واحدة، بمعنى أن الاقتصاد يعاني من البطالة وهي سمة من سمات الكساد، وفي نفس الوقت يعاني من التضخم وهي سمة من سمات مرحلة الرخاء. تفسر هذه الظاهرة على أن هناك توافقاً زمنياً بين انكماش الطلب الكلي كسبب منشئ للبطالة وبين تضخم النفقة كسبب منشئ لارتفاع مستوى الأسعار والتضخم. وعند هذه الحالة فإن العلاقة تكون طردية بين البطالة والأسعار وأن السبب المؤدي لكل منهما يكون مختلفاً عن الآخر.

تدريب (5)

1.

أ. نوعية رأس المال البشري والمادي.

ب. حجم السكان العاملين.

ج. طبيعة المؤسسات الاجتماعية والقانونية.

د. أنماط الميزة النسبية في ميدان التجارة الخارجية.

2.

مرحلة الاستهلاك الجماهيري الكبير تعني توجه القطاعات الرائدة في الاقتصاد نحو السلع الاستهلاكية دائمة الاستعمال بالإضافة إلى الخدمات المختلفة. وفي هذه المرحلة تزداد الدخول الفردية الحقيقية مما يؤدي إلى أن القدرة الاستهلاكية للأفراد سوف تتخطى الحاجات الأساسية، ويزداد التحضر وترتفع نسبة الأيدي العاملة في الوظائف الماهرة ويتوقف المجتمع عن قبول التوسعات في التكنولوجيا الحديثة.

3.

المدرسة الأولى: دراسة اقتصاد الرفاه لا تعدو أن تكون دراسة أخلاقية، وبالتالي لا يمكن التوصل إلى نتائج الرفاهية إلا على أساس فروض أخلاقية.
المدرسة الثانية: هذه المدرسة لا تعترف بالناحية الأخلاقية في الرفاه الاقتصادي، لأن مفهوم الرفاه قائم على دراسة أسباب الإشباع ولا تذكر هذه المدرسة دور توزيع الدخل في التوصل إلى نتائج الرفاه.

المدرسة الثالثة: تقرر هذه المدرسة أن توزيع الدخل ليس له أي اعتبار في بحث مشكلة الرفاه. ومن ثم فإن الزيادة في الرفاه الاقتصادي تعرّف دون الإشارة إلى توزيع الدخل الحقيقي وما ينتج عنه من آثار على حجم الرفاه. وهذا الافتراض قام على تساوي مستوى الإشباع من الوحدة النقدية بالنسبة للغني والفقير على حد سواء.

4.

x - 1

$\sqrt{-4}$

$\sqrt{-9}$

x - 5

$\sqrt{-8}$

- **أثر (بيجو) Pigou Effect**: هو عبارة عن المساهمة الاقتصادية التي جاء بها (بيجو) والتي تفيد بأن هناك علاقة طردية بين البطالة ومستوى الأسعار.
- **الاستهلاك الجماهيري Mass-Consumption**: عبارة عن ذلك النوع من الاستهلاك الذي يتخطى السلع والخدمات الأساسية من قبل الأفراد والقطاعات الاقتصادية الرائدة في المجتمع.
- **الاقتصاد الكلي Marco Economic**: عبارة عن دراسة سلوك الاقتصاد كوحدة واحدة.
- **اقتصاديات الرفاه Economic Welfare**: هي عبارة عن ذلك الاتجاه من الفكر الاقتصادي الذي يطالب بشمل السياسات الاجتماعية الهادفة إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية ضمن الاقتصاد.
- **أقصى الرفاه العامل Maximum General Welfare**: عبارة عن ذلك الوضع الذي لا يمكن التحرك منه إلى وضع آخر يصبح فيه كل فرد في النظام الاقتصادي أحسن حالاً من ذي قبل.
- **الركود التضخمي Stagflation**: وهي عبارة عن الحالة التي تحدث بها بطالة في الاقتصاد وفي نفس الوقت يحدث التضخم، أي أن الاقتصاد يكون عرضة إلى مرحلتَي الكساد والرخاء معاً.
- **الدورة الاقتصادية Economic Cycle**: عبارة عن التقلبات التي تحدث في مستوى الإنتاج والاستخدام والأسعار وتحدث في المدى القصير.
- **دولة الرفاه Welfare State**: يقصد بالرفاه هو ذلك الوضع الذي يتحرك به المجتمع إلى ما هو أبعد من النضج الفني والتكنولوجي.
- **لولب الأجور والأسعار Spiral Wages and Prices**: عبارة عن الحالة التي تتجه فيها كل من الأجور النقدية والأسعار إلى التحرك التصاعدي بالرغم من وجود قدر ملموس من البطالة.
- **المجتمع التقليدي Traditional Society**: هو عبارة عن ذلك المجتمع الذي يتطور هيكله في إطار الطاقة الإنتاجية المحدودة.
- **مرحلة الانطلاق Take-Off**: هي عبارة عن تلك المرحلة التي يصبح بها النمو الوضع العادي للمجتمع من خلال قيام الصناعات بالتوسع بمعدلات سريعة وكذلك قيام الاقتصاد باستغلال موارده الاقتصادية التي كانت معطلة من قبل.
- **منحنى فيليبس Philips Curve**: هو المنحنى المنحدر من أعلى إلى أسفل ويظهر

العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير السنوي في كل من الأجور والأسعار، وأطلق عليه منحني (فيليبس) نسبة إلى الاقتصادي W. Philips.

النمو الاقتصادي Economic Development: عبارة عن الزيادة في الإنتاج وتحسن مستوى المعيشة في المدى الطويل.

الوضع الأمثل للرفاه Optimum Welfare: هو عبارة عن ذلك الوضع الذي يستحيل معه وضع أي فرد على منحني أعلى دون أن يترتب على ذلك وضع أي فرد آخر على منحني سواء أدنى.



11. المراجع

أولاً: العربية

1. الخضري، سعيد، (2000) أزمة التشغيل والعمالة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي «من الكلاسيك إلى كينز»، مركز التميز لعلوم الإدارة والحاسب، مصر.
2. بوشهولز، تودج، (1996) أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة الأفندي، نزيهة والحسيني، غزة، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
3. جالبريث، جون كينيث، (2001) تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة بلبع، أحمد فؤاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
4. دويدار، محمد، (2003) مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني - الاقتصاد النقدي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
5. عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة.
6. مبارك، عبد المنعم، (1981) قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
7. المهري، خضر عباس، (1981) التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية: دراسة تحليلية في إطار النظرية الكينزية، الطبعة الأولى، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض.
8. ناصر، محمد ثابت، (2001) العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

1. Backhaus, Jurgen G. (2005) Founders of Political Economics; Maastricht Lectures in Political Economy; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Cheltenham; U. K;.
2. Barends, Ing & Caspri Volker (2004) (Editors) Political Events and Economic Ideas; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Cheltenham; U. K; .
3. Bhatia, H. L. (1997) History Of Economic Thought. 4th ed, Vikas Publishing House Pvt. Ltd, Delhi..
4. Heilbroner, Robert L. (1999) The Worldly Philosophers: The Lives, Times And Ideas Of Great Economic Thinkers; 7th ed; Library Of Congress; New York;.
5. Hughes, Jonathan. (1897) American Economic History. 2nd ed, Northwestern University, Scott Foresman and Company, Glenview Uinois, London, England..
6. Gibsok, Bill (Editor); (2004) Joan Robinson's Economics - A centennial Celebration; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Cheltenham; U. K;.
7. Robinsons, Lionel. (2000) A History Of Economic Thought; The Lse Lectures; 5th ed, edited by; Medema; Steven G. & Samuels, Warren J. Princeton University Press; U. K;.
8. Roll, Eric. (1993). A History Of Economic Thought. 5th ed, Faber and Faber Ltd, London..
9. Screpanti, Ernesto & Zamagni, Stefano (2001). An Outline of the History of Economic Thought; Oxford University Press Inc; New York; 2001.
10. Skousen, Mark. ed, Dissent on Keynes, A Critical Appraisal of Keynesian Economics, Praeger Publishers, New York. 1992.
pp. 131-147.
11. Srivastava, S. K. History Of Economic Thought. 4th ed, Chand & Company Ltd, New Delhi, 1996.
12. Toporowski, Jan; Theories of Financial Distribution - An Examination of critical theories of finance from Adam Smith to the present day; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Cheltenham; U. K; April; 2004.
13. Zamagani, Stefano & Agliardi Elettra; Time in Economic Theory; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Cheltenham; U. K; 2004.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

1. <http://www.ecolib.org>
2. <http://cepa.newschool.edu>
3. [http:// socserv2.socsci.mcmaster.ca](http://socserv2.socsci.mcmaster.ca)
4. <http://www.wikipedia.org>
5. <http://www.ocw.mit.edu>

الوحدة الحادية
عشر

11

المدرسة النقدية الحديثة
والفكر الحديث

**The Modern Monetary School
and The Modern Thought**

إعداد المادة العلمية

د. حمر محمود أبو عيدة

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
1. المقدمة	563
1.1 تمهيد	563
2.1 أهداف الوحدة	563
3.1 أقسام الوحدة	564
4.1 القراءات المساعدة	564
5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة	565
2. طريقة كمبردج والرصيد النقدي	566
3. المدرسة السويدية	573
1.3 الفائدة ورأس المال	573
2.3 الفائدة ومستوى الاسعار	574
3.3 الادخار والاستثمار	575
4. مدرسة شيكاغو	578
1.4 آلية التحول النقدي	578
1.1.4 النظرية الكمية أم نظرية التفضيل النقدي	578
2.1.4 التفضيل النقدي ودالة الطلب على النقود عند فريدمان	579
3.1.4 إعادة صياغة نظرية التبادل من قبل فريدمان	583
2.4 النقود والدخل	586
3.4 التضخم المسارع	588
4.4 سياسة الاقتصاد النقدي	590
1.4.4 خطة شيكاغو	590
2.4.4 قاعدة تطور النقود	591
3.4.4 كمية النقود المثلى	593
5.4 السياسة النقدية وميزان المدفوعات	597
5. الخلاصة	600
6. إجابات التدريبات	600

- 604 8. مسرد المصطلحات.
- 605 9. المراجع.

1. المقدمة

1.1 تمهيد

عزيزي الدارس، أهلاً وسهلاً بك في هذه الوحدة الحادية عشرة والأخيرة من مقرّر «تاريخ الفكر الاقتصادي».

لقد كانت الوحدات السابقة تدور حول تاريخ الفكر الاقتصادي والنظريات الاقتصادية المختلفة، أما في هذه الوحدة الأخيرة، فإننا سننتقل إلى فرع آخر من النظرية الاقتصادية، وهو ما يعرف بالاقتصاد النقدي. وسوف نركز في هذه الوحدة على الجوانب النقدية للمدارس الاقتصادية المختلفة، وخاصة تلك التي قدمت من مدرسة شيكاغو، وما تحويه من أفكار اقتصادية حديثة، ما زال الكثير منها يطبق في الحياة العملية، ويستخدم في رسم السياسات الاقتصادية الحديثة.

إننا نأمل أن تثير هذه الوحدة الأخيرة، الموسومة بـ «المدرسة النقدية الحديثة والفكر الحديث» اهتمامك، وأن توضح لك الصورة الكاملة للطريق الطويل، الذي سلكه الفكر الاقتصادي من فترة ما قبل التاريخ، وحتى يومنا هذا. 1.

2.1 أهداف الوحدة

- يتوقع منك - عزيزي الدارس - بعد دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن:
1. توضح مساهمات (كمبريدج) في الفكر الاقتصادي النقدي، ومفهوم الرصيد النقدي.
 2. تعرف المدرسة النقدية السويدية، والمساهمات الفكرية في تحديد علاقة الفائدة، ورأس المال، الفائدة، ومستوى الأسعار، والادخار والاستثمار.
 3. تبين، الفكر الاقتصادي النقدي الحديث ومساهمات مدرسة شيكاغو.
 4. تناقش، آلية التحول النقدي والنقود، والدخل والتضخم والمسارح في العصر الحديث.
 5. تشرح سياسة الاقتصاد النقدي وأليته.
 6. تتبين دور السياسة النقدية في إدارة ميزان المدفوعات.

3.1 أقسام الوحدة

تنقسم هذه الوحدة إلى ثلاثة أقسام رئيسة،
القسم الأول: يتناول طريقة (كمبريدج)، والرصيد النقدي، ويوضح كلاً من نظرية التبادل، والنظرية الكمية للنقود، وهذا القسم مرتبط بالهدف الأول للوحدة.
القسم الثاني: يتناول المدرسة السويدية، ويحلل أهم المساهمات التي قدمتها هذه المدرسة من خلال تحليل الفائدة وعلاقتها بكل من رأس المال ومستوى الأسعار وتحليل الادخار والاستثمار، وهذا القسم مرتبط مباشرة بالهدف الثاني للوحدة.
القسم الثالث: مدرسة شيكاغو ويمثل الجزء الأساسي في هذه الوحدة، ويتناول كلاً من آلية التحول النقدي، النقود والدخل، التضخم والمصارع وسياسة الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى علاقة السياسة النقدية بميزان المدفوعات. وهذا القسم مرتبط بالأهداف (3-6) لهذه الوحدة.



4.1 القراءات المساعدة

1. بوشهولز، تودج، (1996) أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة الأفندي، نذيرة والحسيني، عزة، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
2. عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة.
3. جالبريث، جون كينيث، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر ترجمة بلبع، أحمد فؤاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
4. Toporowski, Jan; Theories of Financial Distribution- An Examination of critical theories of finance from Adam Smith to the present day; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade-Chelhtenham; U. K; April; 2004.
5. Zamagani, Stefano & Agliardi Elettra; Time in Economic Theory; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade-Chelhtenham; U. K; 2004.
6. <http://www.ocw.mit.edu>

5.1 ما تحتاج إليه لدراسة الوحدة

بالإضافة إلى الجو الهادئ، ودفتر ملاحظاتك من أجل تدوين الملاحظات الهامة، وتحليل الرسومات البيانية، والمعادلات المرتبطة بمفاهيم هذه الوحدة، يجب أن تقوم بالإجابة عن مجموعة أسئلة التقويم الذاتي المرفقة في ثنايا هذه الوحدة، وكذلك الإجابة عن التدريبات، التي تستطيع أن تقيس مدى استيعابك، من خلال الرجوع إلى الإجابات النموذجية لهذه التدريبات الموجودة في نهاية الوحدة، وإذا واجهتك أية مشكلة أو تساؤل لا تتردد في الرجوع إلى مشرفك الأكاديمي سواء من خلال اللقاءات الأكاديمية أو الاتصال المباشر أو حتى من خلال البوابة الإلكترونية للجامعة. آمين لك كل التوفيق والتقدم والنجاح في تنمية مداركك في هذا المجال.

2. طريقة (كمبريدج) والرصيد النقدي

Cambridge Approach and Cash Balance

بالرجوع عزيزي الدارس، إلى الاقتصاد الكلاسيكي الحديث فإن (مارشال) الذي اختص بتحليل الاقتصاد الجزئي، أعطى التحليل الكلي نوعاً من الانتباه، عندما حاول الجمع بين متغيرين كليين على مستوى الاقتصاد القومي في معادلة واحدة، وهما قيمة الناتج القومي، وكمية النقود المتداولة.

بدأ (مارشال) هذا التحليل الكلي من النقطة التي انتهى عندها الاقتصادي الأمريكي (أرفنج فيشر) Irving Fisher عام 1911 من وضع نظرية كمية النقود في صورة المعادلة الشهيرة باسم معادلة التبادل Exchange Equation. وقد قام (مارشال) وأعوانه في قسم الاقتصاد بجامعة (كمبريدج) بتطوير هذه النظرية التي أصبحت تعرف باسم معادلة (كمبريدج) Cambridge Equation.

كان من نتائج هذا التطور أن معادلة (فيشر) ذات المتغيرات الاقتصادية الكلية الأربعة، قد تحولت إلى معادلة ذات متغيرين اقتصاديين كليين فقط؛ لتخرج بذلك معادلة (كمبريدج) إلى حيز الوجود.

وكانت معادلة التبادل (فيشر) قد صيغت على النحو الآتي:

$$MV = PT$$

حيث M: تمثل كمية النقود.

V: متوسط سرعة تداول النقود.

T: حجم المعاملات الكلية.

P: متوسط الأسعار في المتوسط.

هذه الصياغة لمعادلة التبادل (لفشر) تحمل حقيقتين هما:

الأولى: إن (MV) كمية النقود × سرعة تداولها تعكس عرض النقود، وأن (PT) حجم المعاملات × متوسط مستوى الأسعار تعكس الطلب على النقود.

$$MV = PT$$

فإن ذلك يعني أن الطلب على النقود يساوي عرض النقود.

الثانية: أي تغير في كمية النقود سوف يؤدي إلى تغير مناظر في مستوى متوسط الأسعار بنفس القدر وفي نفس الاتجاه، بافتراض أنه من غير المتوقع تغير سرعة تداول النقود، أو حجم المعاملات إذا ما حدث التغير في كمية النقود.

جاء (مارشال) ليعدّل من صياغة معادلة (فيشر) كما يلي:

$$MV^1 = OP^1 \dots\dots\dots (1)$$

حيث: M : تمثل كمية النقود المتداولة

V' : تمثل سرعة تداول النقود

O : تمثل كمية الناتج الكلي

P' : تمثل المتوسط العام للأسعار بالنسبة للإنتاج فقط.

أي أن:
$$M = \frac{1}{V'} \times OP' \quad \dots\dots\dots (2)$$

وبالتالي فإن:

$$\frac{M}{V'} = K \times OP' \quad \dots\dots\dots (3)$$

حيث: K تمثل التفضيل النقدي وتساوي $\frac{1}{V'}$

لهذا فإن:

$$M = KY \quad \dots\dots\dots (4)$$

حيث: Y تمثل OP'

= كمية الناتج الكلي \times متوسط الأسعار العام = قيمة الناتج الكلي.

فإن كمية النقود (M) = نسبة التفضيل النقدي (K) \times قيمة الناتج الكلي (Y).

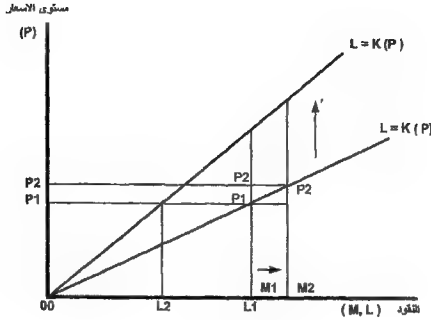
من خلال هذا الاستحداث الذي أدخله (مارشال) على معادلة (فيشر) (التبادل) فإن طريقة (كمبريدج) قامت بالاستبدالات الثلاثة الآتية:

(1) استبدال حجم المعاملات الكلية في معادلة (فيشر) (T) بكمية الناتج الكلي (O) في معادلة (كمبريدج).

(2) استبدال المتوسط العام للأسعار، بالنسبة للمعاملات الكلية في معادلة (فيشر) (V)، بالمتوسط العام للأسعار، بالنسبة للإنتاج فقط (P') في معادلة (كمبريدج).

(3) استبدال مقلوب سرعة التداول النقدي في معادلة (فيشر) ($\frac{1}{V}$) بالرمز (K)؛ ليمثل نسبة التفضيل النقدي في معادلة (كمبريدج).

ويمكن، عزيزي الدارس، الاستعانة بالشكل الآتي رقم (1) للاستدلال على الاختلافات بين طريقة (كمبريدج) ومعادلة التبادل:



الشكل رقم (1)

بناءً على الشكل رقم (1)، فعند زيادة كمية النقود من $M1$ إلى $M2$ هناك أثر مباشر على مستوى الأسعار الذي يزداد من $P1$ إلى $P2$ ، هذا ما ينطوي على تحليل معادلة التبادل عند (فيشر).

ولكن الطريقة والآلية التي تعمل بها طريقة (كمبريدج) والرصيد النقدي تختلف. فالمعادلة $L = K(P)$ تعبر عن أن الطلب على الرصيد النقدي، مرتبط بمستوى الأسعار. فعند تغير الطلب على الرصيد النقدي (L) هناك تغير نسبي مقابل في مستوى الأسعار (P)، وعند تناقص الطلب على الرصيد النقدي من $L1$ إلى $L2$ ؛ فإن مستوى الأسعار سوف يتزايد من $P1$ إلى $P2$. هذا بسبب أن تناقص الطلب على الرصيد النقدي يفسح المجال لزيادة التبادل بنفس حجم النقود الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار.

من هذا المنطلق - عزيزي الدارس - فإن هناك بعض الاختلافات بين معادلة طريقة الرصيد النقدي ومعادلة التبادل، ويمكن إدراج هذه الاختلافات في النقاط الآتية:

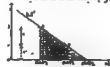
1. إن كلتا المعادلتين تعطي تفسيراً مختلفاً للطلب على النقود، ففي معادلة التبادل، تنطلق النقود لتغذي عملية التبادل من السلع، والخدمات المطلوبة، وفي طريقة الرصيد النقدي فإن النقود تبقى ثابتة حيث تستخدم أداة لاختزان القيم.
2. التركيز في معادلة التبادل على سرعة تداول النقود (V)، بينما تركز طريقة (كمبريدج) على الرصيد النقدي غير المستخدم والذي يحتفظ به كجزء من الدخل القومي (K).

3. تتعامل معادلة التبادل مع النقود على أنها تيار بينما تتعامل معادلة الرصيد النقدي على أن النقود مخزون.
4. (فيشر) بمعادلة التبادل يفسر قيمة النقود خلال فترة من الزمن؛ في حين أن معادلة الرصيد النقدي تفسر قيمة النقود في وقت معين ومحدد.

● نقاط تفوق طريقة الرصيد النقدي

يمكن إدراج نقاط تفوق طريقة (كمبردج) والرصيد النقدي على معادلة التبادل على النحو الآتي:

1. تعتمد طريقة الرصيد النقدي على الدوافع الإنسانية؛ التي تعتبر الأساس لجميع النشاطات الاقتصادية، بعكس نظرية التبادل، التي تعتمد على الطبيعة الميكانيكية لتداول النقود.
2. أدخلت طريقة الرصيد النقدي عنصراً جديداً وهو مستوى الدخل القومي؛ حيث يعتبر المحدد لمستوى الاقتصاد، والنمو، والاستخدام، والأسعار، وبالتالي ليس تداول النقود هو الأمر المهم، ولكن سرعة تداول النقود بسبب التغير في الدخل يعد الأساس في العملية.
3. تركز طريقة الرصيد النقدي على الطلب، على النقود، بعكس التحليل الكلاسيكي التقليدي الذي كان يركز على جانب العرض، وأبعد من ذلك فإن معادلة الرصيد النقدي وضعت لتثبت فشل معادلة كمية النقود التقليدية، التي تأخذ من عرض النقد الأساس في تحديد مستوى الأسعار.
4. طريقة الرصيد النقدي تربط نفسها بالنظرية العامة للقيمة؛ إذ أنها تحلل قيمة النقود من خلال الطلب وليس العرض، فالمعادلة:



تعتبر أكثر فائدة كأداة من معادلة التبادل

$$P = \frac{M}{V}$$

- والسبب أن من السهل معرفة حجم النقد السائل الذي يحتفظ به الأفراد كرصيد نقدي من حجم النقود التي تنفق على عمليات التبادل المختلفة.
5. طريقة الرصيد النقدي أعطت الفرصة لقيام نظرية التفضيل النقدي المشهورة ونشأتها

والتي أصبحت فيما بعد جزءاً من نظرية الدخل والناجح والاستخدام.

6. طريقة الرصيد النقدي قدمت الأهمية للترفضيل النقدي (K)، وبالتالي فإن تحليل العوامل المسؤولة عن تقلبات التفضيل النقدي أعطت المجال لدراسة الكثير من المسائل وتحليلها مثل عدم التأكد، والتوقعات، وسعر الفائدة وغيرها.

● الانتقادات الموجهة لطريقة (كمبريدج) والرصيد النقدي

بالرغم من التفوق الذي سجلته طريقة (كمبريدج)، إلا أنها كانت عرضة لعدد من الانتقادات وهي:

1. تجاهلت طريقة (كمبريدج) الدوافع المختلفة للتفضيل النقدي ومن أهمها دافع المضاربة، الذي تحول لأن يصبح من أهم الدوافع كما رأينا في التحليل (الكينزي).
2. بالرغم من أن طريقة (كمبريدج) أدخلت مستوى الدخل القومي في التحليل، إلا أنها تجاهلت العناصر الأخرى مثل الإنتاجية، والنمو وتفضيل السيولة والتي تعتبر عوامل مهمة بالنسبة لنظرية قيمة النقد.
3. افترضت طريقة (كمبريدج) أن التفضيل النقدي كما هو، مثلاً افترضت نظرية التبادل نفس الشيء بالنسبة لحجم المعاملات، مما أدى لأن تكون طريقة (كمبريدج) عرضة للانتقادات التي قدمت لنظرية التبادل.
4. طريقة (كمبريدج) لم تستطع وضع قاعدة كاملة للنظرية النقدية التي يمكن أن تحلل السلوك المتغير للأسعار في الاقتصاد، وكذلك لم تعط حجم التغير في الأسعار الناتج عن التغير في عرض النقود في المدى القصير.
5. تجاهلت طريقة (كمبريدج) الدور المحدد لسعر الفائدة، وبالتالي أعطت الانطباع بأن التغيرات في عرض النقد، مرتبطة بشكل مباشر في مستوى الأسعار؛ لهذا فإن النظرية الواقعية لا يمكن لها أن تتجاهل أثر سعر الفائدة ودورها.
6. من خلال التحليل الذي قدمته طريقة (كمبريدج)، والذي يفيد بأن الزيادة في الرغبة في الاحتفاظ برصيد نقدي يؤدي إلى تناقص مستوى الأسعار بنفس النسبة، هذا يدل على أنها افترضت بأن مرونة الطلب على النقود تساوي 1 صحيح، وهذا يعتبر صحيحاً في حالة ثبات كل من المخزون النقدي وحجم السلع والخدمات. وبما أن حجم السلع والخدمات دائماً في تغير مستمر فإن مرونة الطلب النقدية لا يمكن أن تكون 1 صحيح إلا في حالة السكون.
7. طريقة (كمبريدج) لم تستطع تفسير ظاهرة الدورة الاقتصادية، بمعنى، لماذا يتبع الكساد حالة الانتعاش والازدهار والعكس بالعكس، بالإضافة إلى أن النظرية تتعامل مع القوة الشرائية للنقود من وجهة نظر السلع الاستهلاكية فقط.

8. لم تقم النظرية بتحليل القوى الحقيقية المؤثرة في مستوى الأسعار، وبالتالي فهي تجاهلت متغيرات هامة مثل الادخار والاستثمار؛ حيث قالت النظرية بأن التغيرات في الطلب على النقود يمكن أن تؤدي إلى تغير في قيمة النقود، ولكنها لم تحلّ بوضوح العوامل التي تسبب التغير في الطلب على النقود، والتي هي عوامل عديدة وكثيرة في الاقتصاد المتحرك والمتشاك.

والآن- عزيزي الدارس- اختبر معلوماتك بالإجابة عن الآتي:



تدريب (1)

- اختر الإجابة الصحيحة لكل عبارة من العبارات الآتية:
- 1) طريقة (كمبردج) والرصيد النقدي تعتبر تطوراً لنظرية:
 - أ- كمية النقود الكلاسيكية.
 - ب- التبادل لـ (فشر).
 - ج- التفضيل النقدي لـ (كينز).
 - د- جميع ما ذكر.
 - 2) حجم المعاملات الكلية في معادلة (فيشر) استبدل من قبل طريقة (كمبردج) بـ:
 - أ- نسبة التفضيل النقدي.
 - ب- سعر الفائدة.
 - ج- المتوسط العام للأسعار.
 - د- كمية الناتج الكلي.
 - 3) حسب مفهوم طريقة الرصيد النقدي وتحليلها فإنه إذا زاد الطلب على النقود فإن مستوى الأسعار سوف:
 - أ- يزداد بسبب تزايد الطلب على السلع والخدمات.
 - ب- ينخفض بسبب تزايد الطلب على السلع والخدمات.
 - ج- يزداد بسبب انخفاض الطلب على السلع والخدمات.
 - د- ينخفض بسبب انخفاض الطلب على السلع والخدمات.
 - 4) تتعامل طريقة (كمبردج) مع النقود على أنها:
 - أ- تيار يتدفق من قطاع إلى آخر.
 - ب- مخزون من القيم .

ج- فائض يجب استخدامه.

د- لا شيء مما ذكر.

5) من الأمور التي تجاهلتها طريقة (كمبردج):

أ- التفضيل النقدي.

ب- الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

ج- سعر الفائدة.

د- جميع ما ذكر.

6) مرونة الطلب على النقود حسب طريقة الرصيد النقدي تعتبر:

أ- أقل من 1 صحيح

ب- أكبر من 1 صحيح

ج- تساوي 1 صحيح

د- غير معرفة.

?

أسئلة التقويم الذاتي (1)

1. باستخدام الرسم البياني وضح الفرق بين معادلة التبادل وطريقة (كمبردج).

2. لخص أهم الانتقادات التي وجهت لطريقة (كمبردج) والرصيد النقدي.

يعود تأسيس المدرسة السويدية- عزيزي الدارس- إلى الاقتصادي السويدي (ويكسل) Knut Wicksell حيث كان معاصراً لـ (مارشال). لم يعترف بـ (ويكسل) على أنه مؤسس المدرسة السويدية فحسب، بل يعد من الاقتصاديين العظماء ويرأي العديد فبدون وكسل ربما كان الاقتصاد شيئاً آخر.

لقد ربط ويكسل بين نظريته في القيمة وفي التوزيع معتمداً على التحليل الحدي؛ وإن يطبق (ويكسل) نظريته العامة في الإنتاجية الحدية، فإنه يفترض أساساً توظيف جميع عناصر الإنتاج بصورة منتجة، وبالتالي يتفادى مشكلة التوازن عند مستوى أدنى من مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

ونلقى الضوء، عزيزي الدارس، في هذا القسم من هذه الوحدة الدراسية على مساهمات ويكسل في مجالات:

1. الفائدة ورأس المال.
 2. الفائدة ومستوى الأسعار.
 3. الادخار والاستثمار.
- وفيما يلي تحليل هذه البنود أو النظريات الثلاث:

1.3 الفائدة ورأس المال Interest and Capital

اعتبرت المساهمات بشأن الفائدة ورأس المال هي الأكبر من قبل المدرسة السويدية (ويكسل)، حيث اشتهر (ويكسل) بمعالجته لأسعار الفائدة النقدية في ارتباطها بالسعر الطبيعي للفائدة وعلاقة هذا الارتباط بالمستوى العام للأسعار.

يعرّف (ويكسل) رأس المال على أنه «كتلة متماسكة من العمل المخزن والأرض المدخرة». هذه النظرة إلى طبيعة رأس المال تقود إلى نوع من تحليل الفترة، أي أنه عندما يتم توظيف العمل والأرض لفترة إنتاجية ما، فإن رأس المال الذي يتم توظيفه إلى جانب العمل والأرض يكون قد ادخر من فترة سابقة.

ومن هنا يفترض (ويكسل) أن هذه السلع الرأسمالية تستخدم في إنتاج الفترة الجارية، ومن ثم يفترض (ويكسل) أنه لكي يمكن الحصول على مزايا استخدام رأس المال، لا بد من ادخار جزء من موارد الفترة الجارية مناظر لرأس المال في الفترة التالية، وهكذا تستمر العملية، وبهذا الشكل تبدأ مشكلة الادخار في الظهور.

بالنسبة للفائدة فهي الإنتاجية الحديثة للانتظار، وعامل الوقت هو جوهر وأساس هذه الصورة، وعلى ذلك يعرف (ويكسل) الفائدة على النحو الآتي:
 الفائدة Interest هي الفرق بين نوعين من الإنتاجية الحديثة:
 الأولى: الإنتاجية الحديثة للعمل المختزن والأرض المدخرة؛ أي بمعنى آخر الإنتاجية الحديثة لرأس المال حسب ما عرفه (ويكسل).
 الثاني: الإنتاجية الحديثة للعمل الجاري استخدامه والأرض الجاري استخدامها.

وحسب هذا النوع من الفكر، ويرأي (ويكسل)، فإن الفائدة قد تختفي لو تلاشى الفرق بين نوعي الإنتاجية المشار إليها، ولكن ذلك ليس بالأمر السهل والقابل للاحتمال. إذ قبلما تهبط الفائدة إلى الصفر، قد تنشأ مشكلة الاستثمار لفترة أطول من الفترة التالية، بطريقة أخرى سوف تكون أسعار الفائدة القابلة للهبوط مصحوبة بفترة استثمارية أطول، وقيم متزايدة لرأس المال. وفي فكر المدرسة السويدية، أيضاً، فإن أسعار الفائدة الآخذة في الارتفاع، تشجع على الادخار، وأن الأسعار المنخفضة، تؤدي إلى تلاشي العزم على الادخار.



أسئلة التقويم الذاتي (2)

كيف يفسر (ويكسل) كلاً من رأس المال والفائدة؟

2.3 الفائدة ومستوى الأسعار Interest and Price Level

إن التحليل السابق لرأس المال والفائدة يقودنا إلى النظرية الشهيرة لـ (ويكسل) فيما يخص علاقة الفائدة بالأسعار. إن جوهر هذه النظرية قائم على الاعتقاد بأن هناك سعراً طبيعياً للفائدة Natural Rate وسعراً مصرفياً Bank Rate أو سعراً نقدياً Money Rate والسعر المصرفي أو النقدي هو الذي يطلق عليه سعر السوق Market Rate. تعتبر العلاقة بين هذه السعرين الطبيعي وسعر السوق ذات أهمية كبرى.

السعر الطبيعي هو ذلك السعر الذي يحقق التعادل بين الادخار والاستثمار، إذ يميل إلى التعادل مع الغلة المتوقعة من السلع الرأسمالية المخلفة من جديد. أما سعر السوق عن القروض النقدية أو الائتمان فهو مجرد سعر السوق كما يتحدد من خلال المزج مع سلع أخرى نادرة، وسعر السوق هذا يميل إلى التعادل مع السعر الطبيعي، ولكنه قد يكون أعلى أو أدنى منه.

ويؤكد (ويكسل) أنه إذا كان سعر السوق منخفضاً نسبياً فسوف يؤدي إلى:

1- الفتور في الإقدام على الادخار.

2- الارتفاع في الميل الاستهلاكي.

3- الإقدام على الاستثمار.

4- ارتفاع الأسعار.

وبرأي (ويكسل) فإن هذه العوامل تدعو المنظمين لرؤية فرص متزايدة لتحقيق الربح.

وبالمقابل فإذا كان سعر السوق أعلى من السعر الطبيعي للفائدة فإن:

1. الخسائر سوف تحيط بالمنظمين.

2. تراجع حركة المعاملات.

3. انخفاض مستويات الأسعار.

ولهذا فإن (ويكسل) في دفاعه عن نظرية كمية النقود قد تبني فكرة الاحتفاظ بسعر

السوق (النقدي) عند مستوى أدنى من مستوى السعر الطبيعي للفائدة، والاحتفاظ من ثم

بالمستوى المرتفع لأسعار السلع، ما دام أنه من الممكن استكمال عرض الأموال القابلة

للاقتراض عن طريق خلق الائتمان، أو التخلي عن الاكتناز.



أسئلة التقويم الذاتي (3)

قارن بين السعر الطبيعي والسعر النقدي للفائدة؟

3.3 الادخار والاستثمار Saving and Investment

الفرق بين ادخار النقود واستثمارها في فكر المدرسة السويدية يعتبر عاملاً مثيراً

للاضطراب في الحياة الاقتصادية. ويذكر (ويكسل) أنه عندما تكون أسعار السلع متدنية،

فإن هذا التدني لا يعني مجرد تحرير القوة الشرائية، بل إنه يجلب زيادة معاكسة في

الطلب الفعال.

يتجلى وجه الغرابة في هذا النوع من الفكر من مقولة (ويكسل)، بأنه ما دام إنفاق فرد

ما هو دخل لفرد آخر كفريضة مسلم بها بحكم الواقع، فسوف تبقى القوة الشرائية الكلية

بالقوة الشرائية Aggregate Purchasing power على ما هي عليه. هنا لا يسمح تحليل المدرسة السويدية

بالفاصل الزمنية Time lags في هذه المعالجة للدخل والإنفاق، إذ إنه تم استبعاد عنصر

الزمن تحت التأثير بنظام (فالراس) رائد المدرسة الحديثة السويسرية.

وحسب هذا التحليل فإن الوضع العادي ينم عن أن:

(1) الدخل = الإنفاق.

(2) الدخل غير المنفق على الاستهلاك (الادخار الاختياري) = الإنفاق على تكوين رأس المال (الاستثمار).

يرى (ويكسل) أن مثل هذا الوضع يعني مستوى ثابتاً لأسعار السلع بحيث يصبح ذلك في التحليل النهائي هو معيار الاعتيادية في تقديره.

وبالتالي أي انحرافات عن الوضع العادي إنما ينشأ من عدم التعادل بين الادخار والاستثمار، وإذا كان الاستهلاك يعتمد على ذلك الجزء من دخول الأفراد الذي يرغب هؤلاء في إنفاقه على الاستهلاك فإن الاستثمار لا يتوقف على مجرد الجزء الآخر من دخول الأفراد الذي لا يجري إنفاقه على الاستهلاك أي الادخار الاختياري؛ حيث تصدر عادة قرارات الادخار عن أفراد وقرارات الاستثمار عن أفراد آخرين.

وعلى ذلك فقد يزيد الادخار إلى أبعد من حدود الاستثمار، وعندها ينخفض الدخل، ويتقلص الاستهلاك، وتندنى الأسعار.

ويرى (ويكسل) أنه في الاستطاعة التحكم في هذه العملية عن طريق خفض سعر الفائدة النقدي (سعر السوق) بما يكون فاعلاً في تشجيع الاستثمار. ومن ثم يطرد ارتفاع أسعار السلع إلى أن يرتفع سعر السوق في النهاية إلى مستواه السابق، بعد أن يكون قد تم تكوين رأس المال أو الاستثمار.

وفي كل مرة ينخفض فيها سعر السوق يضاف قدر من التكوين الرأسمالي أو الاستثمار الجديد إلى الاستثمارات السابقة، وهذه الإضافات المتعاقبة من التكوين الرأسمالي أو التراكمات المتتالية من سلع الاستثمار، هي ما توصف بالعملية التراكمية كما عبر عنها (ويكسل).

والآن - عزيزي الدارس- اختبر معلوماتك بالإجابة عن الآتي:



تدريب (2)

1. عرّف (ويكسل) الفائدة بأنها الفرق بين نوعين من الإنتاجية الحديثة، وضح هذين النوعين.
2. قارن بين الأمور المترتبة على انخفاض سعر الفائدة في السوق وارتفاعها.
3. كيف يمكن التحكم في زيادة معدلات الادخار إلى مستويات أعلى من الاستثمار؟
4. هل الجمل الآتية صحيحة أو خاطئة:
أ- التوازن عند (ويكسل) يحدث عند الإنتاجية القصوى للموارد الاقتصادية وبالتالي يكون الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل؟
ب- أسعار الفائدة القابلة للتراجع والانخفاض، تكون عادةً مصحوبة بفترات استثمارية أقل، وقيم متناقصة لرأس المال.
ج- إذا تعادل الادخار مع الاستثمار فإن سعر الفائدة النقدي يكون قد تحدد عند ذلك المستوى.
د- الادخار الاختياري يساوي الدخل غير المنفق على الاستهلاك، ويساوي حجم التكوين الرأسمالي.
هـ- عند انخفاض سعر الفائدة في السوق، يتم إضافة حجم من الاستثمارات الجديدة إلى تلك التي كانت قائمة في السابق.



أسئلة التقويم الذاتي (4)

هل لك، أن تستخلص نتائج تحليل (ويكسل) الخاص بالادخار والاستثمار؟

تقوم - عزيزي الدارس - مدرسة شيكاغو على المذهب الاقتصادي النقدي المتشدد الذي لا يعترف بالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وينادي بترك الاقتصاد يتحدد من خلال آلية السوق. هذا التطور في الفكر الاقتصادي جاء بعد فشل المذهب (الكينزي)، الذي يفي بالرجوع إلى الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية، ومن أهم أعلام هذه المدرسة الاقتصادية وأركانها الأمريكي الشهير (فريدمان) Milton Friedman. وفي هذا القسم، عزيزي الدارس، نقوم بتحليل أهم المساهمات الفكرية لمدرسة شيكاغو في مجال الاقتصاد النقدي.

1.4 آلية التحول النقدي

بدأ المذهب النقدي مع (ميلتون فريدمان) Milton Friedman في مقالة بعنوان «النظرية الكمية للنقود» نشرها عام 1956، وتبع ذلك سلسلة من الدراسات نشرت في العقدين السادس والسابع من القرن الماضي، وتعد إعادة تبويب لنظرية التفضيل النقدي، الأمر الذي أنكره (فريدمان) وأصر على أنه امتداد لنظرية كمية النقود وليس لنظرية التفضيل النقدي.

لهذا نقوم، عزيزي الدارس، بتحليل موقف (فريدمان) ومدرسة شيكاغو، وآلية التحول النقدي التي تم اقتراحها، والتي تظهر موقف مدرسة شيكاغو من كل من نظرية التفضيل النقدي، ونظرية التبادل.

1.1.4 النظرية الكمية أم نظرية التفضيل النقدي؟

في مفهوم (فريدمان) النظرية الكمية ليس بالضرورة أن تكون متعلقة بدور الحياض للنقود في المدى الطويل، وبالتالي فإن النظرية الكمية هي بالحقيقة مفهوم وطريقة عامة أكثر من أن تكون نظرية مركزة ومحددة لتفيد بأن دور النقود هو الأهم. ويقول (فريدمان) في دفاعه عن عدم كونه ومدرسته امتداداً للمذهب (الكينزي): إن السمة الأساسية للاقتصاد (الكينزي) ذات نوعية نقدية أقل، وبما أن الاقتصاد (الكينزي) الجديد يعمل بشكل شامل مع منهج الدخل والإنفاق، فإنه يتجاهل الجانب النقدي أو على الأقل، يتعامل مع تقلبات عرض النقد على أساس تكيفي، أي تقليل دور السياسة النقدية لصالح السياسة المالية.

2.1.4 التفضيل النقدي ودالة الطلب على النقود عند (فريدمان)

من خلال نظرية التوازن العام General Equilibrium والتي قدمها (هيكس) Hicks والتي جمعت بين توازن القطاع النقدي، وتوازن القطاع الحقيقي، أي التوازن النقدي وتوازن الدخل.

اقترحت هذه النظرية قرارين وهما:

الأول: ما حجم المدخرات التي يجب أن تدخر، ويرمز لها بـ (IS).

الثاني: كيف توزف هذه المدخرات في المحافظ الاستثمارية المختلفة، ويرمز لها بـ (LM).

ولكن فشل (هيكس) في جمع هذين القرارين في قرار واحد.

(فريدمان) في مقالته «النظرية الكمية للنقود» عام 1956 حاول جمع كل من (IS) و (LM) في قرار واحد، ومن خلال هذا العمل حول نظرية التفضيل النقدي، بمعنى آخر اقترح (فريدمان) أن تحديد القرارات الخاصة بالمحافظ الاستثمارية يمكن أن تحمل أثراً على كل من قرارات الاستهلاك والادخار، وبالتالي فإن خيار الاحتفاظ بالنقود هو جزء من خيار المشكلة العامة كما اقترحت أساساً من قبل (هيكس).

• دالة الطلب على النقود:

قدم (فريدمان) بصلافة دالة الطلب على النقود على الشكل العام الآتي:

$$M^d = f(Y_p, r_b, r_m, r^e, \pi^e)$$

حيث:

$$M^d = \text{الطلب على النقود.}$$

$$Y^p = \text{الدخل الدائم.}$$

$$r^b = \text{معدل الفائدة مع السندات.}$$

$$r^e = \text{العائد المتوقع على الأسهم (الاستثمار).}$$

$$\pi^e = \text{التضخم المتوقع.}$$

$$r_m = \text{معدل الفائدة على النقود.}$$

ويمكن تفسير دالة الطلب على النقود هذه على النحو الآتي:

1. يرتبط الطلب على النقود بعلاقة طردية مع الدخل الدائم، وبعلاقة عكسية مع كل من

معدل الفائدة على السندات والعائد المتوقع على الاستثمار، ومعدل التضخم.

2. الدخل الدائم يمثل معدل الدخل المتوقع في المدى الطويل.

3. لذلك فإن التقلبات العرضية التي تحدث في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم، فمن خلال هذا الربط بين الطلب على النقود والدخل الدائم، لا يمكن أن نتوقع أن يتغير الطلب على النقود بمستويات مرتفعة خلال الدورة الاقتصادية الواحدة.

4. معدل العائد على السندات والأسهم يمثل تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للاحتفاظ بالنقود.

5. التضخم المتوقع (pe) يمثل العائد من الاحتفاظ بالسلع، وهذا يعتبر العامل الذي أضافه (فريدمان) والذي يعتبر تمييزياً.

6. يقوم المستثمر بالاحتفاظ بالسلع المعمرة، ويكون على استعداد لإبدال هذه السلع بالنقود إذا توقع تحقيق مكاسب رأسمالية من الاحتفاظ بالسلع، وهذا يقرره بناءً على المعدل المتوقع للتضخم. وهذه تعتبر جوهر قناة التحول وقلبه الذي أدخلها النقديون. وبناءً على هذا التحليل فإن (فريدمان) أعطى الشكل العام لمحددات المحفظة الاستثمارية على النحو الآتي:

$$(M^d - M^s) + (B^d - B^s) + (Y^d - Y^s) = 0$$

حيث:

$$M^d = \text{الطلب على النقود}$$

$$M^s = \text{عرض النقود}$$

$$B^d = \text{الطلب على السندات}$$

$$B^s = \text{عرض السندات}$$

$$Y^d = \text{الطلب الكلي}$$

$$Y^s = \text{العرض الكلي}$$

فإذا حدث توسع في عرض النقود أي زيادة في (M^s) فإن (M^d) الطلب على النقود يكون سالباً، وهذا يعني أن التوسع في عرض النقد سوف يبقى سوق السندات في وضع التوازن (الافاض ولا عجز) وبالتالي فإن سوق السلع لوحده يكون في حالة عدم توازن، أي:

$$M^d - M^s < 0$$

$$B^d - B^s = 0$$

$$Y^d - Y^s > 0$$

ومن خلال أثر المضاعف (الكينزي)، وبما أن هناك فائضاً في الطلب الكلي (Y^d) فإن الناتج (Y^s) (العرض الكلي) سوف يزداد والطلب على النقود (M^d) سوف يزداد وبالتالي فإن كلا من السوق النقدي وسوق السلع والخدمات عاد إلى وضع التوازن.

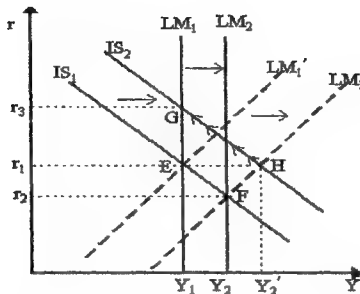
وكما يعتقد العديد من الاقتصاديين فإن هذا المنهج الذي قدمه النقديون من خلال (فريدمان) يفوق ذاك الذي قدمه (كينز) من خلال نظرية التفضيل النقدي. فإذا كانت نظرية التفضيل النقدي تفيد بأن الطلب على الاحتفاظ بالنقود يزداد بزيادة سعر الفائدة، فلماذا يتم الاقتراض إنذا؟ أي يتم شراء أصول مالية قابلة للحصول على عوائد على شكل فوائد فقط، حيث أثبت (فريدمان) من خلال آلية التحول الذي أدخلها أنه بالإمكان:

1. شراء سلع معمرة وشبه معمرة، وتعد هذه السلع مخزناً للثروة وبالتالي فهي سلع إنتاجية أيضاً.
2. التوسع في الاحتفاظ بالنقود يمكن أن يتم بشراء بيت أو سيارة لا باقتناء أسهم وسندات.
3. هذا التحول في استخدام النقود يؤدي أيضاً إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي الناتج الكلي.
4. لذلك فإن عرض النقد لا يؤثر على الاقتصاد، من خلال الأثر غير المباشر لسعر الفائدة على الاستثمار ولكن من خلال التأثير على شراء السلع المعمرة كأصول.

• المنهج والطريقة النقدية لا تنتهي إلى هذا الحد:

بما أن ميكانيكية التحول هذه التي قدمها (فريدمان) لا تؤدي دوماً إلى أن التوسع في عرض النقود يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع، بل يمكن أيضاً أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم والسندات، وبالتالي فإننا نصبح أمام نظرية التفضيل النقدي (الكينزية) ونترك التعديلات التي أدخلها (فريدمان). ومن أجل استبعاد هذه الإمكانية فإن الاتجاه النقدي المثبت من خلال الدراسات والتجارب يفيد بأن اتجاه التوسع في الطلب على السلع أقوى من اتجاه توسع الطلب على السندات.

ويمكن توضيح آلية التحول النقدي من خلال الشكل البياني الآتي رقم (2):



الشكل رقم (2)

إذا أخذنا الافتراض القائل أن الطلب على النقود عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، فإن منحنى LM سوف يكون عمودياً. وإذا بدأنا عند النقطة E عند تقاطع منحنى IS1 مع LM1 فعند زيادة العرض من النقود فإن منحنى LM سوف ينتقل من LM1 إلى LM2 وبالتالي تحقيق نقطة توازن جديدة عند النقطة F، بالمقابل فإن الناتج سوف يزداد من مستوى Y1 إلى مستوى Y2 وسعر الفائدة سوف ينخفض من مستوى r1 إلى مستوى r2.

لاحظ هنا عندما يكون منحنى LM عمودي الشكل فإن التحرك عليه لا يحدث أي أثر إيجابي على الناتج، فمثلاً إذا قامت الحكومة بزيادة نفقاتها فإن منحنى IS1 سوف ينتقل إلى IS2 ويبقى منحنى LM1 كما هو، وبالتالي يحدث توازناً جديداً عند مستوى أعلى من النقطة E ويتمثل بالنقطة G، مع بقاء الناتج كما هو عند مستوى Y1 ولكن سعر الفائدة ارتفع من r1 إلى r3.

إذا كان منحنى LM منحنى عمودياً فإن التحرك في عرض النقود سوف ينتج عنه تحرك في الناتج، بينما التقلبات في الطلب الكلي تؤثر على سعر الفائدة ولا تؤثر على الناتج.

والمعنى الاقتصادي لهذا الواقع التحليلي هو أن السياسة النقدية هي التي تكون فعالة بهذه الحالة، والسياسة المالية تكون غير فعالة بالكامل.

هذا التحليل القائم على كون منحني LM منحني عمودياً يتعارض مع منهج النقديين وأسلوبهم، وبالتالي فإن النقديين يتعاملون على أساس أن الطلب على النقود يعتبر مرناً بالنسبة لسعر الفائدة، ولهذا فإن منحني LM هو منحني موجب الميل يميل من أسفل إلى أعلى كما في LM1 في الشكل رقم (2).

• كيف تعمل آلية التحول النقدي الآن؟

بما أن الفكرة قائمة على أساس أن التوسع في طلب النقود سوف يستخدم لزيادة الطلب الكلي على السلع بطريقة مباشرة، فإن كلاً من منحني LM و IS سوف ينتقل استجابة للتغير في عرض النقود. بطريقة أخرى، إذا بدأنا عند النقطة E عند نقطة تقاطع IS_1 مع LM_1 على الشكل رقم (2)، فإن زيادة عرض النقد سوف تؤدي إلى انتقال منحني LM_1 إلى LM_2 وانتقال منحني IS_1 إلى IS_2 ، وبالتالي توليد وضع توازني جديد عند نقطة تقاطع IS_2 مع LM_2 عند النقطة H حيث تمثل مستوى أعلى من الناتج Y_2 ونفس المستوى السابق من سعر الفائدة r_1 .

الفرق بين حالة المنحني العمودي والمنحني الاعتيادي LM، يمكن ملاحظته بالنقاط الآتية:

1. في حالة المنحني العمودي (LM) فإن الزيادة في عرض النقد يؤدي إلى زيادة أو انخفاض أو بقاء سعر الفائدة على ما هو عليه، أي يبقى سعر الفائدة غير محدد، والنتيجة النهائية تعتمد على مقدار التغير في كل من LM و IS. وفي حالة المنحني الاعتيادي (LM) يبقى سعر الفائدة ثابتاً.
2. في حالة المنحني العمودي (LM) الطلب الكلي لا يؤثر على الإنتاج وبالتالي السياسة المالية لا يوجد لها أي أثر على مستوى الناتج، على عكس الحالة عندما يكون منحني (LM) موجب الميل فإن الطلب الكلي والسياسة المالية قادرة على التأثير على مستوى الناتج مع الملاحظة أن التغير في عرض النقود له تأثير أكبر.

3.1.4 إعادة صياغة نظرية التبادل من قبل (فريدمان)

وكما رأينا، سابقاً، فإن معادلة التبادل عند (فيشر) هي:

$$M I' = PY$$

فلذا أخذنا هذه المعادلة على أساس أنها تمثل التوازن الحقيقي في السوق النقدي،

يمكن إعادة صياغتها على الشكل الآتي:

$$\frac{M}{P} = \frac{1}{V} Y$$

والتي تفيد بأن العرض الحقيقي للنقود ($\frac{M}{P}$) يساوي الطلب الحقيقي للنقود ($\frac{1}{V} \cdot Y$) فإن الفرضيات القائمة في هذه الحالة هي:

(1) البنك المركزي يتحكم بعرض النقود الاسمي بالكامل.
(2) سرعة تداول النقود ثابتة.

(3) مكونات الطلب الكلي الاسمي تسبب تغيراً في الدخل الاسمي.

(4) مستوى الناتج ثابت عند مستوى التشغيل الكامل.

ويرأى (فريدمان) فإن نتيجة هذه الفرضيات بعيدة وغير قابلة للتحديد، حيث إذا تم تطبيق معادلة (فيشر) في الاقتصاد دائم الحركة فإن ذلك يعني:

$$(dM/dt)/M + (dV/dt)/V = (dP/dt)/P + (dY/dt)/Y$$

أو بصورة أخرى:

$$gM + gV = gP + gY$$

حيث:

$$(dM/dt)/M = g_M$$

$$(dV/dt)/V = g_V$$

$$(dP/dt)/P = g_P$$

$$(dY/dt)/Y = g_Y$$

فإذا كانت سرعة التداول ثابتة فإن:

$$gV = 0$$

وبالتالي فإن التحرك في الناتج الاسمي (PY) يشق من خلال التحرك في عرض النقد (M).

فإذا كان الناتج ثابتاً عند مستوى التشغيل الكامل فإن:

$$gY = 0$$

وبالتالي فإن:

$$gM = gP$$

وهذا يعني أن الزيادة والنمو في عرض النقد يؤدي بالكامل إلى التضخم، وبما أن المتغيرات الفعلية مثل الناتج وسرعة التداول فرضت فرصة ثابتة مع زيادة عرض النقود فإن النظرية تعتقد بأن النقود تكون على الحياد على الأقل في المدى الطويل.

وبما أن أعلام شيكاغو لم يوافقوا على هذا الدور للنقد وعلى تركيبة معادلة (فيشر) وفرائضها، فإن التحول الذي أدخل عليها يمكن أن نتعرف إليه من خلال التحليل الآتي:

فإذا كان هناك نمو في الناتج أي أن: $(gY > 0)$

وكذلك هناك تغير في سرعة التداول أي أن: $(gV > 0)$

ومع وجود الظروف المواتية لأن تجعل معدلات النمو مستقرة وقابلة للتنبؤ، أي أن الناتج ينمو بمعدلات مستقرة وسرعة التداول تزداد بمعدلات مستقرة أيضاً ففي هذه الحالة:

$$gM - (gY - g_V) = gP$$

فإن التضخم يشق من خلال درجة نمو عرض النقود التي تفوق $(gY - g_V)$ أي (نمو الناتج - نمو التداول) فإن عرض النقد فوق هذا الحد يحدد مستوى التضخم.

بناء على آراء مدرسة شيكاغو فإن الملاحظات التي تم تسجيلها على معادلة (فيشر) يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1. الكثير من عرض النقد يتم تحديده من خلال المؤسسات المالية والبنوك التجارية وليس من خلال البنك المركزي، وبهذا الشكل لم يعد عرض النقد شيئاً خارجياً لا يمكن التدخل فيه.

2. أكد (فريدمان) أنه عندما يزداد سعر الفائدة الحقيقي فإن سرعة التداول تزداد وبالتالي الطلب على النقود يزداد، وهذا يبطل فرضية ثبات تداول النقد عند (فيشر).

3. يرفض (فريدمان) ورفاقه فرضية ثبات الناتج أو نموه بمعدلات ثابتة، وأثبت (فريدمان) أنه في المدى القصير الناتج غير ثابت، وألية الأسعار تؤدي عملها بشكل يصحح الانحرافات، في حين يمكن أن يميل الناتج إلى الثبات في المدى الطويل. والآن عزيزي الدارس- أجب عن الآتي.



تدريب (3)

- (1) أثبت (فريدمان) أن تفضيل السيولة والاحتفاظ بالنقود لا يستخدم فقط لشراء الأسهم والسندات التي تدر عائداً على شكل فائدة، وإنما يمكن استخدامها في مناحٍ أخرى، وضح هذه المناحي.
- (2) ما الفرق بين حالة المنحنى العمودي والمنحنى الاعتيادي (LM)؟
- (3) ما الملاحظات التي سجلتها مدرسة شيكاغو على معادلة (فيشر) للتبادل؟

- (1) فسر الصيغة التي قدمها (فريدمان) لدالة الطلب على النقود، وحدد هذه الدالة.
(2) أعد صياغة نظرية التبادل كما أعاد صياغتها (فريدمان).

2.4 النقود والدخل Money and Income

نقطة الخلاف المركزية بين النقديين و(الكينزيين)، هي أن الناتج الاسمي يشترك من خلال عرض النقود، فإذا أخذنا المنحنى العمودي (LM)، كما رأينا في القسم السابق، فإن النقود هي التي تولد الدخل أو الناتج، وإذا أخذنا المنحنى الاعتيادي (LM) فإن النقود تحمل أثراً قوياً وكبيراً جداً على الدخل والناتج.

من هذا المنطلق يبدو الخلاف بين (النقديين) و(الكينزيين) غير موجود، وبالتالي اتبع النقديون في هذه الحالة المنهج (الكينزي). ولكن الخلاف جاء من خلال التحدي التجريبي الذي قام به (فريدمان) والذي يظهر أن الكثير من التقلبات في الدخل الاسمي تحدث نتيجة للتقلبات في عرض النقد. ومن أجل إثبات هذا الرأي قام النقديون باستبعاد مصدرين للتقلبات، هما:

أ- التقلبات في الطلب الكلي.

ب- التقلبات في الطلب على النقود.

فاستبعاد التقلبات في الطلب على النقود يعتبر أمراً جوهرياً، مع ملاحظة أن آلية التحول النقدي عند النقديين صحيحة، فإن منحنى (LM) سواء كان عمودياً أو اعتيادياً، لا يعني بالضرورة أن التقلبات في عرض النقد سوف تولد التقلبات في الناتج، كذلك بالإمكان أن تحدث تقلبات الناتج نتيجة للتقلبات في الطلب على النقود.

لذلك كان من المهم عند النقديين الأوائل أن يثبتوا أن الطلب على النقود يعتبر مستقراً بشكل تجريبي، بمعنى أن هذا الاستقرار هو دالة مستقرة في مستوى الفائدة والأسعار والثروة المادية والبشرية، مع العلم أن الاستقرار في الطلب على النقود لا يعني أن سرعة تداول النقود ثابتة.

من خلال قيام (فريدمان) و(سشوارتز) Schwartz بتحليل البيانات التاريخية الخاصة بالناتج القومي الأمريكي عام 1963، تبين أن من أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن التضخم في الدخل أو الانكماش يرتبط بتضخم أو انكماش في عرض النقود. وكانت

الفرضية الأقوى بهذا المجال هي أن الكساد العظيم الذي حدث عام 1963 لم يكن نتيجة لقصور الطلب الكلي بقدر ما كان بسبب الانخفاض في عرض النقود.

لم يكن هناك، طبعاً، ما هو غريب في الاعتقاد النقدي بأن الانكماش في عرض النقد يؤدي إلى الانكماش في الناتج، وبما أن هذا الرأي مقبول عند (الكينزيين) فإن الخلاف إذاً مع استمرار البحوث والدراسات من قبل النقيدين، هو أن الملاحظات التي تم التوصل إليها تبرز أن السياسة المالية تعمل على التأثير في الناتج، ولكن السياسة النقدية يمكن أن تحمل أثراً أكبر وأقوى من سياسة السندات وأذونات الخزينة التي تتبعها السياسة المالية، وحتى هذا الرأي يعتبر متوافقاً مع رأي (الكينزيين) الجدد.

بالمقابل قام (الكينزيون الجدد) مثل (كالدور) Kaldor وغيره عام 1970 بالتوصل إلى الاعتقاد بأن التراجع في الطلب الكلي يمكن أن يؤدي إلى تراجع في عرض النقد أو الزيادة في عرض النقد من خلال عدد من القنوات المحلية لعرض النقد، بينما ادعى النقيديون العكس، والذي لم يحدث نهائياً، مع أن التراجع في عرض النقود لا يمكن أن يتبع التضخم في الإنتاج.

ومن خلال الحوار القائم والمستمر بين (النقيدين) و(الكينزيين الجدد) حاول (توبن) James Tobin عام 1970 إثبات فشل النقيدين؛ فاستخدم ما يعرف بنموذج (الكينزيين) المتطرف حيث أن النقود لا تؤثر في الدخل مهما كان مستواها، ومع ذلك، فهي تولد نوعاً من الدورة، حيث التغيرات في عرض النقود تسبق التغيرات في الناتج. ومن خلال استخدام النموذج النقدي فإن الطلب على النقود يتعلق بالدخل الدائم في حين يؤثر عرض النقود في الدخل.

هجوم آخر على (فريدمان) و(سشوارتز) من قبل (بيتر تيمن) Peter Temin 1976 بخصوص الكساد العظيم، حيث يعتقد بأنه إذا كان رأي النقيدين صحيحاً حول الانكماش النقدي فإن ذلك يعني أن سعر الفائدة يجب أن يكون مرتفعاً، وبما أنه وجد أن سعر الفائدة أثناء الكساد العظيم كان متناقصاً فإن النتيجة أنه من خلال التراجع في الطلب الكلي يكون متوافقاً مع تناقص الناتج وانخفاض سعر الفائدة خلال الكساد العظيم، وحتى هذا الرأي ما زال فيه توافق مع رأي النقيدين. ولذلك لا يمكن وضع حد للحوار القائم بين النقيدين و(الكينزيين).



تدريب (4)

أجب بـ نعم أو لا عن العبارات الآتية:

1. حسب الرأي النقدي فإن التقلبات في الناتج يمكن أن تحدث بسبب التقلبات في الطلب على النقود.
2. أثبت النقديون أن تضخم الدخل يتبعه تضخم في عرض النقود.
3. من الأفكار (الكينزية) الجديدة التي تم التوصل إليها أن التراجع في الطلب الكلي يمكن أن يؤدي إلى تراجع أو زيادة في عرض النقود.
4. الطلب على النقود يؤثر في الدخل بينما عرض النقود تتعلق بالدخل الدائم.
5. يمكن القول بأنه مع استمرار الحوار بين النقديين و(الكينزيين) فما يزال محور الخلاف قائماً.



أسئلة التقويم الذاتي (6)

تتبع الخلاف بين النقديين و(الكينزيين) حول أثر تقلبات الطلب في النقود على الدخل؟

3.4 التضخم المسارع Inflation Acceleration

إن آلية التحول النقدي تفيد أنه إذا كان هناك زيادة في عرض النقود، فهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار أو زيادة الناتج وكما ذكرنا سابقاً، فإن نظرية المضاعف (الكينزية) تفيد بأن:

1. الناتج هو الآلية الأساسية لتعديل أداء الاقتصاد على الأقل في ظروف البطالة.
 2. التغير في الأسعار يحدث فقط عند مستوى التشغيل الكامل.
- هنا يظهر بأن آلية التحول النقدي عند النقديين غير قادرة على التمييز بين الأثر على الأسعار والأثر على الناتج، هذه المعادلة المفقودة من خلال (فيليبس) بمنحناه الشهير. فإذا كان منحنى (فيليبس) قد زود (الكينزيين) الجدد بإمكانية تحديد الأجور الاسمية، والتي كانت مفقودة بالنظام (الكينزي)، فإنه بالمقابل زود النقديين بالمعادلة المفقودة. تذكر بأن منحنى (فيليبس) قائم على العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم. الطريقة الوحيدة أمام الحكومة من أجل أن تحافظ على مستويات متدنية من البطالة هو التسارع

المستمر في معدل النمو الاسمي للطلب الكلي. وهذا ينتهي طبعاً بالتضخم، وإذا أوقفت الحكومة مساعيها في زيادة الطلب الكلي فإن معدل البطالة سوف يقفز إلى أعلى.

وبناءً على ذلك يمكن إدراج الملاحظات الآتية:

1. يعتبر المسارع مكلفاً ويمكن استخدامه بصورة مؤقتة وذلك لأن ارتفاع التضخم سوف يعمل على تلاشي الفوائد ويحد من تخفيض معدلات البطالة.
 2. سياسة المسارع الدائمة تؤدي إلى إفلاس الحكومة أو فقدان النقود لوظيفتها في التبادل. ولذلك فإن معدل البطالة سوف يعود إلى وضعه، وبالتالي تكون جهود الحكومة في التسارع قد أفسدت، وينتج عن ذلك تفوق معدلات البطالة الطبيعية بسبب عدم زيادة معدلات التضخم.
 3. هذا المستوى الوحيد من البطالة (الطبيعية) الذي لا يؤدي إلى تسارع معدلات التضخم.
 4. لهذا فإن (فريدمان) دائماً يعتبر التضخم ظاهرة نقدية، وذلك لأن التضخم يحدث بسبب زيادة الناتج؛ وبهذا الاعتقاد فهو لا يستبعد فقط التضخم بدافع النفقة وإنما أيضاً لم يعترف بدور السياسة المالية في إحداث التضخم.
- والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي:



تدريب (5)

5. تفيد آلية التحول النقدي بأن:

وبيئنا تفيد نظرية المضاعف بأن:

1.

2.



أسئلة التقويم الذاتي (7)

ما الملاحظات والنتائج التي تستطيع استخلاصها من سياسة الحكومة تجاه التسارع

في نمو الطلب الكلي؟

4.4 سياسة الاقتصاد النقدي

السياسة النقدية تستطيع أن تمنع النقود نفسها من أن تكون مصدراً هاماً من مصادر عدم الاستقرار الاقتصادي.

هذا هو الرأي العام في مدرسة شيكاغو، ويمكن التعرف إلى أهم الأفكار والمساهمات المقدمة لرسم السياسة النقدية للاقتصاد من خلال البنود الآتية:

1. خطة شيكاغو.
 2. قاعدة تطور النقود.
 3. كمية النقود المثلى.
- وليك، عزيزي الدارس، تحليل هذه البنود بشيء من التفصيل.

1.4.4 خطة شيكاغو Chicago Plan

المدرسة النقدية كانت عند أعلى مستويات التأثير في رسم السياسة الاقتصادية في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، بالإضافة إلى أن هناك عدداً من الجوانب التي ما زالت تلعب دورها في السياسات الاقتصادية في الوقت الحاضر.

تدور اقتراحات أصحاب التوجه النقدي حول:

1. استخدام السياسة النقدية من خلال القيام بعمليات السوق المفتوح.
2. الحد من معوقات السياسة النقدية من خلال البنك المركزي بهدف التأثير في الناتج الإجمالي ومستوى الأسعار.
3. على عكس (الكينزيين) الذين قاموا باتباع اقتراح السياسة المالية من أجل إعادة الاستقرار الاقتصادي وتوجيهه.

النقديون الأوائل في مدرسة شيكاغو مثل (سيمونز) Henry Simons في الثلاثينات والأربعينات اقترحوا استخدام السياسة النقدية من أجل الاستقرار في مستوى الأسعار العام، بدلاً من الأدوات الأخرى، التي كانت مطبقة مثل السياسة المالية، والاحتياطي من الذهب والنقود وغيرها. ومن خلال اتباع دورة عدم التوازن النقدي التقليدية، كان الاعتقاد بأن العديد من التقلبات الكبيرة في عرض النقد تؤدي إلى عدم التأكد، وبالتالي تجعل الدورة في حالة أسوأ. والشئ الواضح أن الاعتقاد النقدي كان يقترح سياسة تنظيمية قوية كاملة من البنك المركزي على عرض النقد تصل حتى إلى مستوى 100%.

كان هذا يمثل محاولة من أجل أن يمنح البنك المركزي سياسة نقدية واضحة، تهدف إلى المحافظة على استقرار مستوى الأسعار مقترنة مع مستوى عالٍ ومرن من المنافسة

في سوق كل من العمل والسلع، والتي تسمح بتعديل سريع لأي اختلال يحدث في التوازن. هذا الاقتراح والتوجه عرف بخطة شيكاغو الاضطرارية.

(فريدمان) في أعماله الأولى عام 1948 سار مع خطة شيكاغو واقترح استخدام سياسة نقدية معاكسة للدورة الاقتصادية، وبالتحديد اقترح أنه يجب على البنك المركزي: توسيع عرض النقدي في حالة الكساد.

تقليل عرض النقد في حالة التضخم والازدهار.

وذلك من أجل إعادة الاستقرار إلى مستوى الأسعار، هذا بالإضافة إلى أن (فريدمان) مثل (سيمونز) لم يخف دور النقابات واتحادات العمال في التأثير على الأسعار والتضخم، حيث يقول (فريدمان) بهذا المجال: «إن الاتحادات وقوة المساومة يمكن أن تقلص مرونة الأسعار وبالتالي يؤدي الناتج معظم التعديلات كاستجابة للتقلبات.

2.4.4 قاعدة تطور النقود The Money Growth Rule

(فريدمان) (1959) تراجع عن الاقتراحات التي كان قد قدمها في خطة شيكاغو، الخاصة بالسياسة النقدية المعاكسة للدورة الاقتصادية وتبنى ما يعرف بالقاعدة الثانية لنمو النقود. هذا الاقتراح كان قد قدم من قبل (جيمس أنجل) (J. W. Angel) (1936) و(كلارك) (Clark Warburton) (1952).

وبالتحديد اقترح (فريدمان) بدلاً من المحاولات من أجل تقليل حدة الدورة الاقتصادية، قيام البنك المركزي باتباع القانون الصارم تجاه التوسع في عرض النقود بمستويات ثابتة.

يمكن تفسير اقتراح (فريدمان) بمفهوم النظرية الكمية حيث:

$$gM + gV = gP + gY$$

حيث أن:

gM = النمو النقدي

gV = النمو في التداول

gP = النمو في الأسعار

gY = النمو في الناتج

بافتراض أن ($gV = 0$) وأن الناتج ينمو بمعدل 3% في السنة، ومن أجل تجنب التضخم

أي ($gP = 0$) فإن البنك المركزي يجب أن يتوسع في عرض النقود سنوياً بمعدل 3 %.

هذا الاقتراح تبناه معظم النقديين، وهذا الانقلاب في موقف (فريدمان) كان بسبب:

1. النتائج التي توصل إليها (فريدمان) والقاضية بأن خطة شيكاغو والسياسة النقدية

المعاكسة للدورة يمكن أن تؤدي إلى المزيد من دمار الاقتصاد.

2. الوقت والتأخير الذي يمكن أن تأخذه السياسة النقدية في تنفيذ قراراتها، وبالتالي

التأثير في الأداء الحقيقي للاقتصاد.

هذا التأخير في تنفيذ السياسة النقدية اعتبر طويلاً ومتنوعاً، حيث إن أصحاب السياسة

بحاجة إلى المزيد من الوقت لانتظار نتائج سياساتهم، ومن ثم جمع البيانات وتحليلها، وهذا

يأخذ المزيد من الوقت في تقرير ما إذا كان هناك مشكلة بحاجة إلى حل أو لا. بالإضافة إلى

الوقت اللازم للنقاش في تحديد السياسات، ومن ثم تعميم هذه السياسات على القطاعات

الاقتصادية المختلفة.

وهناك حجم من الوقت الذي يحتاجه سعر الفائدة على النقد الذي يصدره البنك المركزي

من أجل أن يعمل على إعادة أسعار الفائدة الأخرى إلى مستواها.

وأكثر أهمية الوقت الذي تحتاجه السياسة من أجل التأثير في قرارات الاقتراض

والاستثمار والإنتاج والذي يؤدي بالنهاية إلى التأثير في الناتج.

ولهذا وبسبب عامل الوقت الذي تحتاجه السياسة النقدية المعاكسة للدورة، فإن

(فريدمان) رأى من الأفضل الالتصاق بالقاعدة الثابتة لنمو النقود، حيث تكون أقل دماراً

وأفضل الموجود.

هذا بالإضافة أن هناك تباطؤاً في عامل الوقت بسبب الدوافع الشخصية والسياسية

بالإضافة إلى المهارات والكفاءات التي يحتاجها تطبيق السياسة النقدية، كل هذا يؤدي إلى

إطالة وصول أثر السياسة النقدية.

لهذه الأسباب اقترح النقديون عدم إعطاء البنك المركزي الاستقلالية والحرية؛ لأن ذلك

سوف يقوي من المواقف الشخصية، والسياسية، والسلطوية للبعض، ويؤدي إلى المزيد

من الأخطاء. إذاً يجب وضع البنك المركزي تحت الرقابة البرلمانية من أجل أن يتم مراجعة

أدائه سياسياً، والتأكد من الاستقرار السياسي في ألياته وأدواته، ومن خلال ذلك من الممكن

رؤية تنفيذ القانون الصارم لقاعدة نمو توسيع عرض النقد الثابت.

• الانتقادات التي وجهت لقاعدة تطور النقود

1. الاقتراح بأن النمو التاريخي للناتج المحلي هو 3% ولم يكن هذا المعدل موجوداً في أي سنة، وكذلك لا يمكن أن يعتبر معدلاً مقبولاً تجريبياً، وبالتالي إذا كان النمو أقل من 3% فإن التوسع النقدي بمعدل (3% - 5%) سوف يؤدي إلى التضخم الدائم والمستمر.
2. إمكانية قدرة البنك المركزي على التحكم بعرض النقد، وأي نقد يمكن أن يتحكم به، بمعنى أن البنك المركزي لا يستطيع التحكم إلا في النقد الورقي والاحتياطي، وأما النقود الأخرى الائتمانية والودائع وغيرها فلا يستطيع التحكم بها مباشرة.

3.4.4 كمية النقود المثلى Optimum Quantity of Money

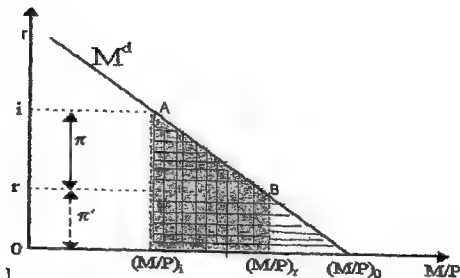
من خلال النقاش الطويل والخلاف القائم حول السياسة النقدية، لم يكن واضحاً يوماً إذا كان التضخم شيئاً بغيضاً وآفة اقتصادية.

فإذا تم دمج التضخم وتحديده بالطريقة التي اقترحها (فريدمان)، وساد المعدل الطبيعي في المدى الطويل وجب أن لا يتأثر الاقتصاد سواء كان هناك تضخم أم لا. لهذا فإن العديد من الاقتصاديين الكليين آمنوا طويلاً بأن التضخم المعتدل يمكن أن يحمي سياسة إعادة توزيع الدخل من الدائنين للمدينين، وتشجيع قطاع العائلات بعدم الاحتفاظ بالأرصدة النقدية وتحويلها إلى مخزون رأسمالي بالإضافة إلى تعزيز المرونة في سوق العمل من خلال السماح للأجر الحقيقي بالتآكل من دون مجابهات، ومفاوضات حول تخفيض الأجور الاسمية.

في خضم كل هذه التساؤلات، فالسؤال الذي طرح نفسه سريعاً هو، هل يمكن أن يكون هناك معدل مثالي للتضخم؟

(فريدمان) كان سريعاً في الإجابة عن هذا السؤال، حيث كان من نتائج حساباته أنه توصل إلى أن المعدل الأمثل للتضخم، هو نفسه معدل الفائدة الحقيقي؛ ولكن في السالب، أي أن المعدل الحقيقي للفائدة يجب أن يكون صفراً.

ويمكن تفسير ذلك من خلال الشكل رقم (3)، حيث يمكن استخدام مفهوم فائض المستهلك الذي يقع أسفل من دالة الطلب على النقود (M^d) كما في الشكل رقم (3). هذا الميل السالب لدالة الطلب على النقود يعكس ثمن الفرصة البديلة للفائدة (M/P) التي تمثل الاحتفاظ بالنقد الحقيقي.



الشكل (3): كمية النقود المثلى وتكلفة التضخم بدلالة الرفاه

إذا بدأنا عند مستوى $(M/P)_i$ من كمية النقود؛ حيث سعر الفائدة عند مستوى (i) فإذا قرر الفرد أو الوكيل الاحتفاظ بالمزيد من النقود إلى المستوى $r(M/P)$ فإن سعر الفائدة ينخفض إلى مستوى (r) . إذا تكاليف زيادة الاحتفاظ بالنقود تقدر بمقدار الفائدة بين:

$$= (M/P)_i - (M/P)_r$$

والآن فأني سلوك يسلكه الفرد فهو لا يهدف إلى الاحتفاظ بالمزيد من النقود؛ لأن سعر الفائدة عند مستواه الأدنى (r) .

وبطريقة أخرى فإن المنفعة الحدية من النقود يمكن تمثيلها بتلك المستوى الذي يرتفع إليه منحنى الطلب على النقود، وبالتالي فإن المكاسب الكلية من التحرك من $(M/P)_i$ إلى $(M/P)_r$ يمكن أن يمثل بالمساحة الأكبر المظللة والواقعة أسفل منحنى الطلب بين الكمية $(M/P)_i$ و $(M/P)_r$ والنقطة A و B.

والسؤال الذي يحتاج إلى إجابة هو، «ما تكلفة التضخم بدلالة الرفاه»؟ فإذا كانت (i) تمثل سعر الفائدة الاسمي و (r) تمثل سعر الفائدة الحقيقي، فإن الفرق

هو

$$i - r = p$$

حيث (π) تمثل معدل تضخم الأسعار.

وبما أن تكلفة الفرصة البديلة للنقود هي المعدل الاسمي لسعر الفائدة (i) ، فإن الفرد سوف يختار الاحتفاظ بمستوى $(M/P)_i$ من النقود. ومع أنه يحصل فقط على المعدل الحقيقي لسعر الفائدة (r) على كمية النقود التي يحتفظ بها، فإذا كان مستوى الفائدة الحقيقي فعلاً (r) فإنه يحجب الاحتفاظ بمستوى $(M/P)_r$ من النقود.

وبما أن:

$$(M/P)_i < (M/P)_r$$

فإن الفرد يحتفظ بكمية أقل من النقود بسبب الأثر الحقيقي للتضخم، فإن خسائر الرفاه بسبب التضخم سوف تساوي المنطقة المظلة، التي تقع أسفل منحني الطلب بين $(M/P)_i$ و $(M/P)_r$ والنقطة B و A.

ومن أجل استبعاد خسائر الرفاه التي حدثت بسبب التضخم (π) كل ما في الأمر يجب تخفيض التضخم إلى الصفر.

$$i = r \quad \text{أي:}$$

وبالتالي فإن مستوى كمية النقود المحتفظ بها هو تقريباً $(M/P)_r$ ، ولكن هل هذه الكمية هي الكمية المثلى؟

(فريدمان) اقترح عمل المزيد نحو الأفضل، وذلك من خلال تخفيض سعر الفائدة الاسمي إلى مستوى الصفر، ومن أجل أن يكون ذلك صحيحاً وممكناً فإن معدل التضخم سوف يكون سالباً؛ أي مساوياً لمعدل الفائدة الحقيقي بالاتجاه الآخر.

$$\pi = -r \quad \text{أي:}$$

وهذا يتمثل في الشكل رقم (3) بالمسافة (π') أي بين (π) والصفر وهذا المستوى السالب من التضخم (π') هو المعدل الأمثل للتضخم.

لاحظ أنه عند مستوى الفائدة صفر، فإن كمية النقود المرغوب الاحتفاظ بها هي $(M/P)^0$. أي عند التحرك من $(M/P)_r$ إلى $(M/P)^0$ حصلنا على مكاسب الرفاه التي تقدر بالمساحة التي تقع أسفل منحني الطلب إلى اليمين في الشكل رقم (3) والتي رؤوسها تمثل النقاط $(M/P)_r$ ، $(M/P)^0$ ، والنقطة (B)، أي منطقة المثلث المظلة أقصى اليمين.

وبطريقة أخرى، افترض أن أحد الأفراد أو الوكلاء كان على استعداد لدفع معدل موجب من الفائدة، من أجل الحصول على وحدة نقدية إضافية بصورة سائلة، بمعنى آخر يطلب نقوداً أكثر مما هو موجود أصلاً. ويتقدير (فريدمان) فإن هذا النوع من الاقتصاد غير فعال لأن النقود يمكن أن تطبع وتصدر دون تكلفة، وبالتالي لا يوجد حاجة من أجل وضع القيود الوهمية أمام عرض النقود من أجل أن تجعل السيولة النقدية شيئاً نادراً يجب مواجهته.

ونتيجة لذلك فإن كمية النقود المثلى بتقدير (فريدمان)، هي التي تولد مستوى يساوي الصفر من التكلفة الحدية للفرصة البديلة للنقود. أي:

سعر الفائدة الاسمي = صفر؟.

وبالرموز: ($i = 0$)

لهذا فإن (فريدمان) رأى أن السياسة النقدية المثلى هي تلك التي تكون قادرة على تقليص عرض النقود عند المستوى الحقيقي لسعر الفائدة، بمعنى:

$$gM = -r$$

وفي هذه الحالة فإن العلاقة السببية هي:

$$gM = \pi$$

وبالتالي نحصل على النتيجة المطلوبة أي معدل الفائدة الاسمي يساوي صفراً، أي:

$$i = r + \pi = 0$$

هذه السياسة النقدية المثلى المقترحة من قبل النقديين والعديد من المحدثين وعلى رأسهم (فريدمان) عرفت بما يسمى قاعدة أو قانون شيكاغو.
والآن - عزيزي الدارس - أجب عن الآتي.

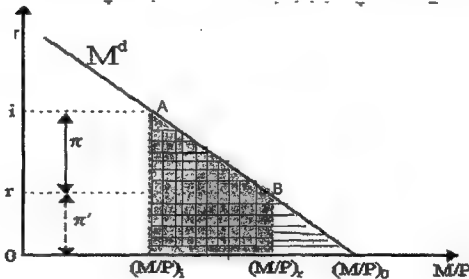


تدريب (6)

(أ) عرّف كلاً من المفاهيم الآتية:

- قاعدة تطور النقود
- كمية النقود المثلى
- مستوى التضخم الأمثل
- قانون شيكاغو

(ب) بناءً على الشكل الآتي اختر رمز الإجابة الصحيحة للعبارات التي تليه:



1- مستوى التضخم الأمثل يقدر بالمسافة:

- أ- (π') ب- (π) ج- A, B د- $0, (M/P)_0$

2- سعر الفائدة الحقيقي يقدر بالمستوى:

أ- $(M/P)_1$ ب- $(M/P)_r$ ج- (r) د- (i)

3- إذا قام الفرد بطلب الكمية (M/P) من النقود فإن معدل التضخم:

أ- (π') ب- (π) ج- A, B د- (r, B)

4- عند كمية النقود المثلى فإن مكاسب الرفاه تقدر بالمنطقة:

أ- $A, B, (M/P)_r, (M/P)_1$ ب- $B, (M/P)_0, (M/P)_r, (M/P)_1$

ج- (i, r) د- (i, r, B, A)

5- كمية النقود المثلى هي:

أ- $(M/P)_1$ ب- $(M/P)_r$ ج- $(M/P)_0$ د- صفر

?

أُسئلة التقويم الذاتي (8)

1. ما المقصود بخطة شيكاغو، وما فحواها؟
2. هل لك، أن تتقصى الأسباب التي جعلت (فريدمان) ينقلب على خطة شيكاغو؟
3. ما المقصود بكمية النقود المثلى وما علاقتها بسعر الفائدة؟

5.4 السياسة النقدية وميزان المدفوعات

عزيزي الدارس، المبدأ الأساسي لهذه السياسة النقدية يفيد بأن ميزان المدفوعات يعتبر ظاهرة نقدية أساساً، وبالتالي فإن مسائل ميزان المدفوعات يمكن تحليلها بشكل فعال على شكل العلاقة بين العرض والطلب على النقود. وعلى الأخص فإن العلاقة بين ميزان المدفوعات للمجتمع وعرض النقود توجي بالتقلبات في احتياطي البنك المركزي، والتي يمكن أن تكون نتيجة للتغيرات في السوق النقدي.

طريقة تحليل ميزان المدفوعات تسمى الطريقة النقدية تجاه ميزان المدفوعات، هذه الطريقة النقدية تم تطويرها في الخمسينات والستينات من القرن الماضي من قبل العديد من الاقتصاديين في جامعة شيكاغو.

● الفرضيات الأساسية:

1. تقوم هذه الطريقة على مجموعة من الفرضيات ومن أهمها:
1. الطلب على النقود هو دالة مستقرة في بعض المتغيرات المعروفة.
2. النتائج النقدية لاختلال التوازن في ميزان المدفوعات، لا يمكن التغلب عليها خلال فترة معقولة.

3. الناتج والاستخدام وغيرها من المتغيرات الحقيقية عند القيمة المعادلة لتوازنهما في المدى الطويل.

يمكن تحليل هذه الطريقة النقدية من خلال النموذج البسيط الذي يربط ميزان المدفوعات بالتطورات في السوق النقدي.

. إذا بدأنا عند التوازن في السوق النقدي أي أن:

العرض الحقيقي للنقود = الطلب الحقيقي للنقود.

ويمكن التعبير عن ذلك بالصيغة الرياضية الآتية:

$$M^e/P = L(R, y) \dots\dots\dots (1)$$

حيث: M^e/P = العرض الحقيقي للنقود.

$L(R, y)$ = الطلب الحقيقي على النقود.

افترض أن: $F^* =$ الاحتياطي النقدي للأجنبي للبنك المركزي معبر عنها بالعملة الوطنية.

$A =$ الاحتياطي المحلي

فإذا كانت (μ) تعبر عن المضاعف النقدي والتي تعرف العلاقة بين مجموع الاحتياط في البنك المركزي وعرض النقود أي ($F^* + A$) فإن:

$$MS = \mu(F^* + A) \dots\dots\dots (2)$$

التغير في الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي في أي وقت يعبر عنها بـ (ΔF^*) والتي تساوي ميزان المدفوعات.

إذا من خلال المعادلتين فإن الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي يمكن تمثيله بالمعادلة الآتية:

$$F^* = \left(\frac{1}{\mu}\right) PL(R, y) - A \dots\dots\dots (3)$$

وإذا افترضنا أن (μ) هي مقدار ثابت، فإن الفائض في ميزان المدفوعات هو:

$$\Delta F^* = \left(\frac{1}{\mu}\right) \Delta[PL(R, y)] - \Delta A \dots\dots\dots (4)$$

هذه المعادلة رقم (4) تلخص الطريقة النقدية:

1. العنصر الأول من الجانب الأيمن يظهر التغيرات في الطلب الاسمي على النقود، ويبين أنه في ظل ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة الطلب على النقود سوف تؤدي إلى إحداث فائض في ميزان المدفوعات، وبالتوافق مع الزيادة في عرض النقود التي تحفظ التوازن في السوق النقدي.

2. العنصر الثاني في المعادلة يمثل عناصر عرض النقود في السوق النقدي. فالزيادة في الائتمان المحلي ترفع من عرض النقود بشكل يتناسب مع الطلب على النقود، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

3. إذا ميزان المدفوعات يجب أن يذهب إلى حالة العجز من أجل تخفيض عرض النقود وبالتالي إعادة التوازن إلى السوق النقدي.

ومن هذا التحليل يتضح أن المساهمة الأساسية للطريقة النقدية لميزان المدفوعات تظهر تأكدها في كثير من الحالات على أن مشاكل ميزان المدفوعات تحدث مباشرة بسبب عدم التوازن في السوق النقدي، وبالتالي فإن الحل من خلال السياسة النقدية هو الخيار المناسب؛ حيث أن العجز الأكبر في ميزان المدفوعات يمكن أن يكون نتيجة لخلق الائتمان الزائد.



تدريب (7)

1. ما الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها الطريقة النقدية لميزان المدفوعات؟
2. يمكن التعبير عن الطريقة النقدية لميزان المدفوعات بالمعادلة:

$$\Delta F^* = \left(\frac{1}{\mu}\right) \Delta [PL(R, y)] - \Delta A$$

فسر ما تنطوي عليه هذه المعادلة.



أسئلة التقويم الذاتي (9)

برأي النقيدين إن ميزان المدفوعات يعتبر ظاهراً نقدياً، ناقش هذه العبارة.

حاولنا، عزيزي الدارس، بهذه الوحدة إثارة الفكر الاقتصادي النقدي وما ينطوي عليه من مساهمات من قبل مدرسة (كمبردج) والمدرسة السويدية ومدرسة شيكاغو. فبالنسبة إلى مدرسة (كمبردج) تم التعرف إلى طريقة الرصيد النقدي التي قدمها (مارشال) وبناها على معادلة التبادل التي قدمها (فيشر). حيث تحولت معادلة (فيشر) بمتغيراتها الأربعة إلى معادلة ذات متغيرين عرفت بمعادلة (كمبردج). بالرغم من نقاط التفوق التي سجلتها طريقة (كمبردج) والرصيد النقدي على معادلة التبادل إلا أنها لم تسلم من الانتقادات في أكثر من مجال. أما المدرسة السويدية فمن خلال رائدها (ويكسل) تم تقديم التحليل الخاص بعلاقة الفائدة بكل من رأس المال ومستوى الأسعار وكذلك الفرق بين الادخار والاستثمار. وقد قدمت مدرسة شيكاغو من خلال أعلامها وعلى رأسهم (ميلتون فريدمان) تحليلاً شاملاً وافياً للاقتصاد النقدي ابتداءً من آلية التحول النقدي؛ حيث شمل التحليل التفريق بين النظرية الكمية ونظرية التفضيل النقدي، وقدمت دالة الطلب على النقود، وتم إعادة صياغة معادلة التبادل. كما قدم (فريدمان) تحليله لكل من النقود والدخل، وميز بين الفكر النقدي والفكر (الكينزي) بهذا المجال الذي يصعب تحديد الفروق الفكرية فيه بين هذين الاتجاهين. بالإضافة إلى الأفكار المتعلقة بكل من التضخم المسارع وسياسة الاقتصاد النقدي، حيث قدمت مدرسة شيكاغو عدة حلول من خلال ما يعرف بخطة شيكاغو، وقاعدة تطور النقود، وكمية النقود المثلى بالإضافة إلى السياسة النقدية، وعلاقتها بميزان المدفوعات.

6. إجابات التدريبات

تدريب (1)

1- ب 2- ب 3- أ 4- ب 5- د 6- ج

تدريب (2)

(1)

الأول: الإنتاجية الحديثة للعمل المخزن والأرض المدخنة أي بمعنى الإنتاجية الحديثة لرأس المال برأي (ويكسل).

الثاني: الإنتاجية الحديثة للعمل الجاري استخدامه والأرض الجاري استخدامها.

(2) الانخفاض في سعر الفائدة يؤدي إلى:

- الفتور في الإقدام على الادخار
- الارتفاع في الميل الاستهلاكي
- الإقدام على الاستثمار.
- ارتفاع الأسعار.

وزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى:

- الخسائر سوف تحيط بالمنظمين
- تراجع حركة المعاملات
- انخفاض مستويات الأسعار

(3) يمكن التحكم في زيادة الادخار عن الاستثمار عن طريق خفض سعر الفائدة النقدي بالشكل الذي يؤدي إلى تشجيع الاستثمار. وهذا يؤدي إلى استطراد ارتفاع أسعار السلع إلى أن يزداد سعر الفائدة في السوق في النهاية إلى مستواه السابق بعد أن يكون قد تم تكوين رأس المال أو الاستثمار.

(4)

أ- صحيحة ب- خاطئة ج- خاطئة د- صحيحة هـ صحيحة

تدريب (3)

-1

- (1) شراء سلع معمرة وشبه معمرة.
- (2) شراء بيت أو سيارة وليس بالضرورة أسهم وسندات.
- (3) هذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي الناتج الكلي.
- (4) عرض النقد يؤثر بصورة مباشرة في الاقتصاد من خلال التأثير في شراء السلع المعمرة كأصول.

-2

في حالة المنحنى العمودي (LM)

الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة أو انخفاض أو بقاء سعر الفائدة على ما هو عليه أي بقاء سعر الفائدة غير محدد، والنتيجة النهائية تعتمد على مقدار التغير في كل من LM و IS بينما في حالة المنحنى الاعتيادي فإن سعر الفائدة يبقى ثابتاً.

في حالة المنحنى الاعتيادي (LM)

الطلب الكلي والسياسة المالية قادرة على التأثير في مستوى الناتج مع ملاحظة أن التغير في عرض النقود له تأثير أكبر وفي حالة المنحنى العمودي فإن الطلب الكلي

وبالتالي السياسة المالية لا يوجد لها أي أثر على مستوى الناتج على عكس الحالة الأولى.

-3

1. الكثير من عرض النقد يتم تحديده من خلال المؤسسات المالية والبنوك التجارية لا من خلال البنك المركزي، وبهذا الشكل لم يعد عرض النقد شيئاً خارجياً لا يمكن التدخل فيه.

2. عندما يزداد سعر الفائدة الحقيقي تزداد سرعة التداول وبالتالي يزداد الطلب على النقود، وهذا يبطل فرضية ثبات تداول النقد عند (فيشر).

3. رفض فرضية ثبات الناتج أو نموه بمعدلات ثابتة، ففي المدى القصير الناتج غير ثابت وآلية الأسعار تؤدي عملها بشكل قادر على تصحيح الانحرافات، بينما يمكن أن يعمل الناتج إلى الثبات في المدى الطويل.

تدريب (4)

1- نعم 2- نعم 3- نعم 4- لا 5- نعم

تدريب (5)

تفيد آلية التحول النقدي أنه: إذا كان هناك زيادة في عرض النقود. فهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي يؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار أو زيادة الناتج. وتفيد نظرية المضاعف بأن:

1. الناتج هو الآلية الأساسية لتعديل أداء الاقتصاد على الأقل في ظروف البطالة.

2. التغير في الأسعار فقط يحدث عند مستوى التشغيل الكامل.

تدريب (6)

(أ)

- قاعدة تطور النقود: هي عبارة عن قيام البنك المركزي باستخدام القانون الصارم بشأن عملية التوسع في عرض النقود بمستويات ثابتة.

- كمية النقود المثلى: هي تلك الكمية من النقود التي تولد مستوى يساوي الصفر من التكلفة الحدية للفرصة البديلة للنقود، أي أن سعر الفائدة الاسمي يكون مساوياً للصفر.

- مستوى التضخم الأمثل: هو تلك المستوى المساوي لمعدل الفائدة الحقيقي ولكن بالاتجاه السالب.

- قانون شيكاغو: هو تلك القانون الذي اقترحه (فريدمان) ورفاقه والذي يفيد بتطبيق السياسة النقدية المثلى.

(ب)

1- أ 2- ج 3- ب 4- ب 5- ج

تدريب (7)

(1)

1. الطلب على النقود هو دالة مستقرة في بعض المتغيرات المعروفة.
2. النتائج النقدية المترتبة على اختلال التوازن في ميزان المدفوعات لا يمكن التغلب عليها خلال فترة معقولة.
3. الناتج والاستخدام وغيروهما من المتغيرات الحقيقية عند القيمة المعادلة لتوازنهما في المدى الطويل.

(2)

إذا كانت معادلة ميزان المدفوعات على الصورة الآتية:

$$\Delta F^* = \left(\frac{1}{\mu}\right) \Delta [PL(R, r)] - \Delta A$$

فإن النتائج التي تنطوي على هذه المعادلة:

1. العنصر الأول في الجانب الأيمن $\Delta [PL(R, r)]$ يظهر التغيرات في الطلب الاسمي على النقود، ويبين أنه في ظل ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة الطلب على النقود تؤدي إلى إحداث فائض في ميزان المدفوعات بالتوافق مع الزيادة في عرض النقود التي تحفظ التوازن في السوق النقدي.
 2. العنصر الثاني من المعادلة (ΔA) يمثل عناصر عرض النقود في السوق النقدي، فالزيادة في الائتمان المحلي ترفع من عرض النقود بشكل يتناسب مع الطلب الكلي على النقود، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.
- إذاً هذا يعني أن ميزان المدفوعات يجب أن يذهب إلى حالة العجز من أجل تخفيض عرض النقود وبالتالي إعادة التوازن إلى السوق النقدي.

- التوازن العام General Equilibrium: عبارة عن مستوى النشاط الاقتصادي الذي يحدد التوازن في كل من القطاع النقدي والقطاع الحقيقي.
- خطة شيكاغو Chicago Plan: عبارة عن قيام البنك المركزي باتباع سياسة نقدية تنظيمية قوية كاملة على عرض النقد تصل إلى مستوى 100%.
- السعر الطبيعي للفائدة Natural Rate of Interest: هو عبارة عن ذلك السعر الذي يحقق التعادل بين الادخار والاستثمار.
- السعر النقدي (سعر السوق) للفائدة Money Rate or Market Rate of Interest: هو مستوى السعر الذي يتحدد في السوق ويميل إلى التعادل مع السعر الطبيعي وقد يكون أكبر أو أقل منه.
- السياسة النقدية المثلى Optimum Money Policy: هي تلك السياسة التي تكون قادرة على تقليص عرض النقود عند المستوى الحقيقي لسعر الفائدة.
- قاعدة تطور النقود The money Growth Rule: قيام البنك المركزي باستخدام القانون الصارم بشأن عملية التوسع في عرض النقود بمستويات ثابتة.
- قانون شيكاغو Chicago law: هو عبارة عن القانون الذي اقترحه (فريدمان) ورفاقه في جامعة شيكاغو والذي يفيد بتطبيق السياسة النقدية المثلى.
- كمية النقود المثلى Optimum Quantity of Money: هي الكمية التي تتحدد عندما يساوي سعر الفائدة الاسمي صفراً.
- مستوى التضخم الأمثل Optimum Inflation Rate: هو المستوى المساوي لمعدل الفائدة الحقيقي ولكن بالاتجاه السالب.
- معادلة التبادل Exchange Equation: هي المعادلة التي صاغها الاقتصادي الأمريكي (فيشر) I. Fisher والتي توصل من خلالها إلى أن الطلب على النقود يساوي عرض النقود، أي $MV = PT$.
- معادلة كمبريدج Cambridge Equation: هي المعادلة المعروفة بطريقة (كمبريدج) أو الرصيد النقدي والذي صاغها وطورها (مارشال) وأعوانه في جامعة (كمبريدج) والقائمة أساساً على معادلة التبادل.

أولاً: المراجع العربية

1. أحمد، عبد الرحمن يسري، (2003) تطور الفكر الاقتصادي، ط 5، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
2. بوشهولز، تودج، (1996) أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة الأفندي، نذيرة والحسيني، غزة، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
3. جالبريث، جون كينيث، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة بليغ، أحمد فؤاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
4. دويدار، محمد، (2003) مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني - الاقتصاد النقدي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
5. عمر، حسين، (2000) تاريخ الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة.
6. مشورب، ابراهيم، (2002) الاقتصاد السياسي - مبادئ - مدارس - أنظمة، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت.

ثانياً: المراجع الأجنبية الأولى

1. Fisher, Irving: The Purchasing Power of Money: Its Determination and Relation to Credit, Interest, and Crises. Edition: 1922: The Macmillan Company; New York; 1911.
2. -----: The Theory of Interest; The Macmillan Company; Edition: 1930; New York; 1930.
3. Wicksell, Knut, the Influence of the Rate of Interest on Prices; Economic Journal, XVII (1907), pp. 213220-.

ثالثاً: المراجع الأجنبية الثانية

1. Backhaus, Jurgen G. Founders of Political Economics; Maastricht Lectures in Political Economy; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Cheltenham; U. K; 2005

2. Barends, Ing & Casprie Volker (Editors) Political Events and Economic Ideas; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Cheltenham; U. K; 2004.
3. Bhatia, H. L. History Of Economic Thought. 4th ed, Vikas Publishing House Pvt. Ltd, Delhi, 1997.
4. Heilbroner, Robert L. The Worldly Philosophers: The Lives, Times And Ideas Of Great Economic Thinkers; 7th ed; Library Of Congress; New York; 1999.
5. Gibsok, Bill (Editor); Joan Robinson's Economics- A centennial Celebration; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Cheltenham; U. K; 2004.
6. Medema; Steven G. & Samuels, Warren J. Princeton; (Editor); History of Economic Thought: A Reader; 1st ed; Routledge ; U. K; 2003.
7. Roll, Eric. A History Of Economic Thought. 5th ed. Faber and Faber Ltd. London. 1993.
8. Skousen ,Mark, ed. Dissent on Keynes. A Critical Appraisal of Keynesian Economics, Praeger Publishers, New York, 1992, pp. 131147-.
9. Srivastava, S. K. History Of Economic Thought. 4th ed. Chand & Company Ltd. New Delhi, 1996.
10. Toporowski, Jan; Theories of Financial Distribution- An Examination of critical theories of finance from Adam Smith to the present day; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Cheltenham; U. K; April; 2004.
11. Zamagani, Stefano & Agliardi Elettra; Time in Economic Theory; Edward Elger Publishing House Ltd; Montpellier Parade- Cheltenham; U. K; 2004

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1. <http://www.ecolib.org>
2. <http://cepa.newschool.edu>
3. <http://www.wikipedia.org>
4. <http://www.ocw.mit.edu>

هذا الكتاب

يتناول أصل علم الاقتصاد ، وأهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي ، ومساهمات أفلاطون وأرسطو ، ونشأة الرأسمالية في العصور الوسطى ، الهيكل العام والنشاط الاقتصادي في الإسلام والاختلافات الجوهرية بين الفكر الإسلامي والفكر الاقتصادي الوضعي. مفهوم الرأسمالية التجارية ، العوامل التي شكلت الميركنتيلية ومبادئها والخطوط العريضة للنظريات الميركنتيلية والميركنتيلية الجديدة وتقوم الميركنتيلية ، ويأتي هذا في احدى عشر وحدة هي: (مدخل إلى تاريخ الفكر الاقتصادي ، الفكر الاقتصادي الإسلامي، الرأسمالية التجارية، الفيزوقراطية(الطبيعيون) ، المدرسة الكلاسيكية ، الماركسية ، المدرسة الحديثة ، المدرسة الكلاسيكية الحديثة ، الاقتصاد الكينزي، الفكر الاقتصادي الكينزي الجديد ، المدرسة النقدية الحديثة والفكر الحديث .

Alexandria



0754716



الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات

P.O Box: 203 Heliopolis 11757 Cairo - Egypt

Mobile: 002-010-1763677 Mobile: 002 - 010 - 3401184

E-mail: info@uarab.net u_arab@yahoo.com Web : www.uarab.net